

موسوعة

للتشريع والقضاء

عبد الرحمن عيسى

الحامى

المجلد الحامى والعشرون

الطبعة الأولى

١٩٩٢

اصدار

مركز عيسى للدراسات القانونية

٢٨٧ ض الأهرام - الجزيرة ت. ٠٦٣٦٧٦٢ - ٠٣٥٩٩٠

٢ من تسوية خمس من فائدة رافعة - المحامي

0017669



مركز خدمات العملاء

(The page contains dense, repetitive, diagonal Arabic script, likely bleed-through from the reverse side or a scanning artifact.)

موسوعة مصر للتشريع والقضاء

تتضمن موسوعتي لجميع التشريعات الحاصل بها في مصر حتى مستوى
القرار الوزاري ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ،
معدلة وفقا لأخر تعديل ومرتببة موضوعاتها ترتيبا هجائيا
عليها بأهم المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض .

الجزء الحادى والعشرون

موضوعات حرف (م)

الطبعة الأولى ١٩٩٢

اصدار

مركز حسنى للرأسميات القانونية

٢٨٧ شارع الاهرام - الجيزة - ت : ٨٥٠٠٠٢ - ٨٥٧٠٩٦

٢ شارع توفيق شمس من ناعمة رشدى - الهرم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محاسبة ومراجعة

قانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١

بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (١)

نحن فاروق لأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه . وقد
صدقنا عليه وأصدرناه :

١ - السجل العام وشروط القيد فيه

مادة ١ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤)
لا يجوز أن يزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة الا من كان اسمه مقيدا في
السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والصناعة ، ويشمل
هذا السجل ثلاثة جداول :

- (أ) جدول المحاسبين والمراجعين تحت التعيين .
- (ب) جدول المحاسبين والمراجعين .
- (ج) جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين .

وتتم مزاولة هذه المهنة بالصفة الشخصية للمحاسب والمراجع .
ويحظر على المحاسب أو المراجع أن يستعمل في مزاولة المهنة اسما لشخص
معنوى أو لمكتب أو لمؤسسة للمحاسبة أو المراجعة .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بالاحكام الاخرى الواردة في هذا
القانون يشترط للقيد في السجل العام أن يكون الطالب :

- ١ - مصريا مقيما في المملكة المصرية .
- ٢ - كامل الاهلية المدنية .

٣ - حسن السمعة ، لم تصدر عليه أحكام قضائية أو قرارات تأديبية ماسة بالشرف .

مادة ٢ - استثناء من حكم المادة السابقة ، يعفى من شرط الجنسية :

١ - المشتغلون بالمحاسبة أو المراجعة في مصر عند العمل بهذا القانون والذين تتوافر فيهم الشروط الأخرى للقيد بالسجل .

٣ - أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية المقيدون بها قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - (ملغاة بالقانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤) .

مادة ٥ - (ملغاة بالقانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤) .

(١) جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين

مادة ٦ - يشترط للقيد في جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين أن يكون الطالب حاصلًا على أحد المؤهلات الآتية :

١ - دبلوم مدرسة التجارة العليا .

٢ - بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة .

٣ - بكالوريوس المعهد العالي للعلوم المالية والتجارية .

٤ - بكالوريوس التجارة من شعب إدارة الأعمال مع دبلوم معهد الضرائب .

ويشترط في هذه المؤهلات أن تكون قد منحت للطالب من أحد معاهد التعليم المصرية .

٥ - شهادة من أحد المعاهد الأجنبية تقرر وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة اعتبارها معادلة لأحد المؤهلات الأربعة السابقة .

مادة ٧ - استثناء من حكم المادة السابقة يقيد في جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين .

١ - الحاصلون على بكالوريوس التجارة من غير شعبة المحاسبة أو شعب إدارة الاعمال مع دبلوم معهد الضرائب ، أو من يحصل على هذه المؤهلات قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

٢ - من حصل قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية .

٣ - من حصل قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم المعهد العالي للتجارة .

(ب) جدول المحاسبين والمراجعين

مادة ٨ - يشترط لنقل اسم الطالب من جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين الى جدول المحاسبين والمراجعين أن يكون قد أمضى مدة التمرين المحددة بعد في أعمال المحاسبة والمراجعة :

(أ) ثلاث سنوات للحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها في المادة ٦ .

(ب) أربع سنوات للحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها في البند ١ من المادة ٧ .

(ج) خمس سنوات للحاصلين على المؤهل المنصوص عليه في البند ٢ من المادة ٧ .

(د) ست سنوات للحاصلين على المؤهل المنصوص عليه في البند ٣ من المادة ٧ ، وتخفف هذه المدة الى خمس سنوات للحاصلين منهم على دبلوم معهد الضرائب .

مادة ٩ - يشترط في التمرين أن يكون الطالب قد زاول فعلا أعمال

المحاسبة أو المراجعة بصورة جدية وبدون انقطاع طوال المدة في مكتب أحد المحاسبين أو المراجعين المقيدين بالسجل .

ويثبت التمرين بشروطه بشهادة من المحاسب أو المراجع الذي قضى الطالب مدة التمرين بمكتبه .

مادة ١٠ — يحسب من مدة التمرين كل زمن قضاء الطالب في وظيفة مساعد مفتش بديوان المحاسبة أو مساعد مأمور أو مساعد مفتش بمصلحة الضرائب ، أو خبير محاسب بوزارة العدل ، أو مدرس لمادة المحاسبة أو المراجعة في أحد معاهد التعليم الحكومية ، أو رئيس حسابات في إحدى المصالح الحكومية أو المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو في أى عمل آخر يعتبر نظيرا لهذه الوظائف بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥ .

ويحسب من مدة التمرين كذلك كل زمن قضاء الطالب في مزاوله مهنة المحاسبة أو المراجعة في مكتبه الخاص قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١١ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثالثة من هذا القانون يقيد بجدول المحاسبين والمراجعين مباشرة :

١ — أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية .

٢ — الحاصلون على أحد المؤهلات المنصوص عليها في المادة ٦ والبنء الاول من المادة ٧ من هذا القانون ، اذا كانوا قد زاولوا المهنة المء المنصوص عليها في المادة ٨ بمكاتبهم الخاصة أو بمكتب أحد المحاسبين أو المراجعين قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

٣ — من اشءغلوا بمكاتبهم الخاصة في مراجعة حسابات ثلاث شركات مساهمة على الأقل لمء لا تقل عن خمس سنوات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

٤ - الحاصلون على دبلوم التجارة المتوسطة الذين زاولوا مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكاتبهم الخاصة مدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

٥ - الخبراء الحاسبون الذين زاولوا مهنتهم أمام المحاكم المصرية لمدة لا تقل عن عشر سنوات قبل تاريخ العمل بهذا القانون بشرط أن تقرر اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥ كفايتهم العملية والعلمية لزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة .

٦ - الحاصلون قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم التجارة المتوسطة على الأقل أو على شهادة من أحد المعاهد الاجنبية التي تقرر وزارة المعارف العمومية باتفاق مع وزارة التجارة والصناعة أعتبرها معادلة للمؤهل المذكور وشغلوا بدون انقطاع وظيفة رئيس حسابات إحدى المصالح الحكومية أو المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو أى عمل مماثل يصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المشار إليها في المادة ١٥ وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

(ج) جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين

مادة ١٢ - يشيد فى جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين :

(أ) الحاصلون قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم التجارة المتوسطة على الأقل أو على شهادة من أحد المعاهد الاجنبية التي تقرر وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة أعتبرها معادلة للمؤهل المذكور بشرط أن يكونوا قد زاولوا بدون انقطاع مهنة المحاسبة أو المراجعة فى مكاتبهم الخاصة ، أو كانوا مقيدين بجدول الخبراء الحاسبين أمام المحاكم المصرية ، أو شغلوا بدون انقطاع وظيفة رئيس حسابات إحدى المصالح الحكومية أو

المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو أى عمل مماثل يصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة ^(١) بعد موافقة اللجنة المشار إليها في المادة ١٥ وذلك لمدة سنتين على الأقل سائقتين على تاريخ العمل بهذا القانون .

(ب) غير الحاصلين على أحد المؤهلات الدراسية المنصوص عليها في البند السابق والذين يتوافر فيهم أحد الشروط الآتية :

١ - أن يكونوا قد اشتغلوا بمكاتبهم الخاصة بمراجعة حسابات شركات المساهمة مدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - أن يكونوا قد شغلوا بدون انقطاع وظيفة رئيس حسابات إحدى المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو أى عمل مماثل يصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة ^(١) بعد موافقة اللجنة المشار إليها في المادة ١٥ مدة سبع سنوات على الأقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

٣ - أن يكونوا قد زاولوا مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكاتبهم الخاصة مدة سبع سنوات على الأقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

٤ - أن يكونوا قد زاولوا مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكاتبهم الخاصة مدة ثلاث سنوات على الأقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون وأدوا بنجاح الامتحان الابتدائي المشار إليه في المادة ١٤ .

(١) صدرت قرارات وزير التجارة والصناعة تنفيذا لحكم الفقرتين (١ ، ب) رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية في ١٢/٦/١٩٥١ - العدد ١١٢) ورقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية في ٢٠/١٢/١٩٥١ - العدد ١١٦) ورقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية في ٢٠/١٢/١٩٥١ - العدد ١١٦) .

مادة ١٣ - لمساعدى المحاسبين والمراجعين نقل أسمائهم إلى جدول المحاسبين والمراجعين اذا قضوا فى مزاوله المهنة بهذه الصفة مدة ثلاث سنوات على الأقل وأدوا بنجاح الامتحان النهائى المشار اليه فى المادة ١٤ ويعمل بأحكام هذه المادة مدة سبع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

على أنه اذا كان مساعد المحاسب أو المراجع من تنطبق عليهم الفقرة « أ » والبنود ١ و ٢ و ٣ من الفقرة «ب» من المادة ١٢ قد أمضى قبل تاريخ العمل بهذا القانون مدة تزيد على الحد الأدنى المقرر له فى تلك المادة استقطعت الزيادة من مدة السنوات الثلاث الواردة فى الفقرة السابقة .

مادة ١٤ - تنظم بمرسوم ^(١) ، بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٥ ، اجراءات الامتحانين الابتدائى والنهائى من حيث تحديد أدوار الامتحانات ومواعيدها وأماكنها وموادها ورسم دخولها ، على ألا يزيد هذا الرسم على خمسة جنيهات للامتحان الابتدائى وعشرة جنيهات للامتحان النهائى .

ويصدر باختيار المتشحين لكل دور قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير المعارف العمومية .

٢ - اجراءات القيد فى السجل

مادة ١٥ - تقدم طلبات القيد فى أحد الجداول الثلاثة للجنة القيد وتؤلف هذه اللجنة من :

(١) صدر مرسوم ١٩٥٣/٤/٢٣ بتنظيم اجراءات الامتحانين الابتدائى والنهائى المنصوص عليهما فى المادة (١٤) من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (الوقائع المصرية فى ١٩٥٣/٤/٢٣ - العدد ٣٤ مكرر) .

رئيسا	وكيل وزارة التجارة والصناعة
	وكيل ديوان المحاسبة أو نائبه عند غيابه
	مستشار الدولة بقسم الرأى للإدارة الخاصة بوزارة التجارة والصناعة أو نائبه عند غيابه
	مدير عام مصلحة الضرائب أو نائبه عند غيابه
أعضاء	رئيس الغرفة التجارية المصرية لمدينة القاهرة أو نائبه عند غيابه
	ثلاثة من أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية يعينون بقرار من وزير التجارة والصناعة لمدة سنتين ، ويجوز تجديد تعيينهم

وتكون مداوالات اللجنة صحيحة بحضور ستة من أعضائها ، وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الجانب الذى ينضم اليه الرئيس .

مادة ١٦ - يجب أن يتضمن طلب القيد اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل اقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها وتاريخ مزاولته المهنة .

ويجب أن ترفق بالطلب الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

وفى الحالات التى يشترط فيها القانون أن يكون الطالب قد زاول المهنة فى مكتب باسمه الخاص يجب عليه أن يثبت جدية مزاولته المهنة بتقديم مستندات رسمية من مصلحة الضرائب أو غيرها من الجهات الحكومية المختصة .

مادة ١٧ - تقرر اللجنة ، بعد التحقق من توافر الشروط فى الطالب قيد اسمه فى السجل .

واذا رأت اللجنة عدم توافر الشروط في الطالب وجب عليها أن تؤجل الفصل في طلبه وأن تعلن الطالب بالحضور أمامها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله قبل الفصل في الطلب .

• ويجب أن يكون قرار اللجنة برفض الطلب مسببا .

ويجب على اللجنة أن تفصل في كل طلب في مدى أربعة أشهر من تاريخ تقديمه ، وأن تعلن الطالب بقرارها فور صدوره بالطريقة المتقدم ذكرها والا اعتبر الطلب مقبولا ، ويستثنى من ذلك من كانوا يزاوون المهنة وقت العمل بهذا القانون فهؤلاء تمتد فترة الفصل في طلباتهم ويستمررون في مزاولة المهنة الى أن يصدر قرار في شأن قيد أسمائهم في السجل ، وذلك بشرط تقديم الطلب خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون ؛

مادة ١٨ - إذا رفض الطلب لسوء سمعة الطالب ، فلا يجوز له إعادة طلبه الا بعد مضي خمس سنوات من تاريخ رفض طلبه اذا اثبت حسن سمعته طوال هذه المدة ، كما يجوز له إعادة الطلب بمجرد رد اعتباره بحكم قضائي .

أما اذا كان رفض الطلب لعدم توافر شرط آخر جاز للطالب إعادة طلبه بمجرد توافر هذا الشرط .

مادة ١٩ - رسم القيد بالسجل جنية واحد للقيد في جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين ، وجدول المساعدين ، وخمسة جنيهات للقيد في جدول المحاسبين والمراجعين .

• وتسلم شهادة القيد بدون رسم .

وتعطى صور من قرارات اللجنة والسجل أو شهادات مستخرجة منها لمن يطلبها مقابل رسم قدره جنية واحد .

مادة ٢٠ - تقوم وزارة التجارة والصناعة بنشر بيان سنوى بأسماء الزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة المقيدة أسمائهم فى السجل العام .

٢ - حقوق المحاسبين والمراجعين وواجباتهم

مادة ٢١ - للمحاسب والمراجع تحت التمرين اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات المختلفة ما عدا شركات المساهمة ، وحسابات الممولين الخاضعين لضريبة الارباح التجارية والصناعية الذين لا يزيد رأس مال الواحد منهم على عشرة آلاف جنيه أو لا تزيد أرباحه السنوية على ألف جنيه وفقا لأخر ميزانية اعتمدتها أو ربط أقرته مصلحة الضرائب ، وكذلك اعتماد حسابات الممولين الخاضعين للضريبة العامة على اليراد اذا كان يراد الواحد منهم لا يجاوز عشرة آلاف جنيه فى العام وفقا لآخر اقرار تم ربط الضريبة عليه ، وله أن يحضر عن هذه الشركات وهؤلاء الممولين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها من جهات الادارة .

وليس للمحاسب أو المراجع تحت التمرين أن يفتح مكتبا باسمه الخاص ، ولا يجوز له أن يباشر باسمه عملا من الاعمال الخارجة عن اختصاصه بمقتضى الفقرة السابقة أو الحضور فيها أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها ، وانما يكون ذلك باسم المحاسب أو المراجع الذى ألتحق بمكتبه وبطريق النيابة عنه .

مادة ٢٢ - لمساعد المحاسب أو المراجع اختصاص المحاسب أو المراجع تحت التمرين المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من المادة السابقة .

وله أن يفتح مكتبا باسمه الخاص ، ولكن ليس له أن ينوب عنه المحاسبين أو المراجعين فى أعمالهم الخارجة عن هذا الاختصاص .

مادة ٢٣ - اذا كان المحاسب أو المراجع تحت التمرين ، أو مساعد المحاسب أو المراجع ، يباشر فى ترويج العمل بهذا القانون عملية ترويج

وفي جميع الاحوال لا يجوز الارتباط أو الامر بتنفيذ أعمال استثمارية يترتب عليها تجاوز التكاليف الكلية المعتمدة للمشروعات الاستثمارية الا في الحدود التي تسمح بها تأشيرات الموازنة الاستثمارية وبعد اخطار وزارة المالية (الادارة المركزية للموازنة العامة) . -

مادة ٢٢ - لا يجوز التعاقد على أى مشروع من المشروعات الاستثمارية الواردة بالموازنات المختلفة التي لا يتسنى تدبير للنقد الأجنبي اللازم لتمويلها أو التسهيلات الائتمانية التي تغطي احتياجاتها ، وكذلك لا يجوز استخدام الوفر في النقد المحلي المترقب على عدم توافر النقد الأجنبي الا بموافقة وزير التخطيط أو من يفوضه ، واخطار الادارة المركزية للموازنة العامة ويجب أن يتضمن الصواب الختامى بياناً وأمياً عن نتيجة تنفيذ ذلك .

مادة ٢٣ - يتم الارتباط على المشروعات الاستثمارية الواردة بالموازنة والصرف عليها وفقاً للتخطيط الذى يضمه بنك الاستثمار القومى وتأشيرات الموازنة الاستثمارية ، وذلك بعد توزيع اعتمادات هذه المشروعات على بنود الاستخدامات الخاصة بكل مشروع ، ولا يجوز الصرف من الاعتمادات الخاصة بكل مشروع الا في حدود هذه الاستخدامات وفي ذات الاغراض المرتبطة بها ارتباطاً مباشراً .

مادة ٢٤ - يتم الارتباط على المشروعات الاستثمارية التي يتم تمويلها عن طريق المشاركة مع الغير بناء على اتفاقات بشأنها ويسرى عليها أحكام الباب الرابع من هذه اللائحة .

مادة ٢٥ - تلتزم كل جهة في اجراءات الشراء والتعاقد والارتباط والصرف بالقوانين والقرارات المالية المطبقة فيها وبالخطة التمويلية المعتمدة من بنك الاستثمار القومى لمشروعاتها الاستثمارية وتحقيق الاهداف وفقاً لتأشيرات الموازنة الاستثمارية .

الفصل الرابع

تحصيل الإيرادات

مادة ٢٦ - تحصل الإيرادات باحدى الطرق الآتية :

- ١ - الدفع نقدا : بموجب قسائم التحصيل .
- ٢ - الدفع بشيك : على أحد البنوك المعتمدة من البنك المركزى المصرى .
- ٣ - الدفع بحوالة البريد الاميرية .
- ٤ - الخصم من المستحقات .

يحدد النظام المحاسبى الحكومى المستندات المؤيدة لعملية الصرف والتحصيل والاجراءات الواجب اتباعها نحو تسويتها .

مادة ٢٧ - تراجع دفاتر التحصيل قبل التوريد على المبالغ المحصلة للتحقق من أن جميع المبالغ المحصلة حتى يوم التوريد داخلة فى المبلغ المطلوب توريده .

ويجب على مديرى الحسابات ووكلائهم اللذين اعتمدوا حافظة للتوريد أن يطلعوا فى اليوم التالى على الاكثر على ايصال التوريد للتحقق من اتمام التوريد فعلا .

مادة ٢٨ - تجرد محتويات خزينة الجهة الادارية من نقود وأوراق ذات قيمة ثلاث مرات كل شهر ويواقع مرة واحدة خلال كل عشرة أيام وبصورة مفاجئة ، ويقوم بهذه المهمة لجنة يندبها رئيس الجهة الادارية فى كل عملية جرد على حدة ويجب أن يتم الجرد بحضور مدير الحسابات أو وكيله .

ول جميع الاحوال يجب جرد محتويات الخزينة في آخر يوم عمل من أيام السنة المالية إما كان تأريخ الجرد السابق على ذلك وتوفي ضرورة من مضمّن هذا الجرد بالصواب الختلى للثاكة من أن جملة مطابقة لجملة باقى البنود حسب الوارد يكشف الحساب التام .

مادة ٢٩ - يفرض مقابل تأخير عن المواعيد المقررة لتوريد المتحصلات النقدية وباقى السلف المؤقتة ، وذلك على أساس مضر الفائدة المدفوعة المظن بمعرفة البنك المركزى المصرى ويستحق هذا المقابل عن المدة من التاريخ المحدد للتوريد الى يوم التوريد الفعلى .

الباب الثالث

الرقابة المالية والنظير الداخلى

الفصل الأول

الرقابة المالية

مادة ٣٠ - تتمتع الرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ موازنة الجهات الادارية لعلى وزارة المالية في تلك الجهات وعليهم بمصفة خاصة :

١ - التحقق من سابقة الارتباط ومراجعة مستندات الصرف للتأكد من صحتها وسلامة اجراءاتها ومطابقتها للقوانين والتطبيقات المالية .

٢ - التحقق من كلفة المستندات المؤيدة للصرف ، ولهم في سبيل ذلك الاطلاع على كافة المستندات التى يرون ضرورة الاطلاع عليها ولو كانت سرية .

مادة ٣١ - يجوز للجهات الادارية وضع أنظمة اضافية للرقابة الداخلية بما لا يتعارض مع الأنظمة التى تقررها وزارة المالية من شأنها تجنب وقوع المخالفات المالية ، والعمل على ترشيد الانفاق ، وزيادة حصيله مواردنا وذلك مع عدم الاخلال باختصاصات وزارة المالية .

مادة ٣٢ - يتولى ممثلو وزارة المالية الإشراف على أعطال الوحدات الحسابية بالجهات الادارية التى يعملون بها وهم المسئولون عن مراقبة تنفيذ الموازنة ومراجعة حساباتها ايرلدا ومصروفها وغرض حساباتها الختامية على وزارة المالية ، وهم مسئولون - مع المسئولين الماليين التابعين للجهات الادارية - عن صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها ويكون لهم وحدهم التوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً ثانياً .

مادة ٣٣ - تعين وزارة المالية مديراً مالياً بكل محافظة يعاونه وكلاء ورؤساء الأجهزة التى تتكون منها المديرية المالية والراقبون الماليون بالمدن والمراكز والأحياء ومديرو الحسابات ووكلاؤهم المشرفون على الوحدات الحسابية بأقاييم المحافظة ، كما تعين مراقباً مالياً بكل وزارة يعاونه وكلاء ورؤساء الأجهزة ومديرو الحسابات ووكلاؤهم المشرفون على الوحدات الحسابية بالوزارة ومصالحها والهيئات الخدمة الخاضعة لإشراف الوزارة وجميعهم مسئولون عن مراقبة وتنفيذ أحكام قانون المحاسبة الحكومية وغيره من القوانين المالية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها ، وفى حدود الاختصاصات المنصوص عليها فى هذه اللائحة وبما لا يتعارض مع اللوائح والتعليمات المتعلقة بالجهات التى يصدر بشأنها قوانين أو قرارات خاصة تنظم شؤونها المالية .

مادة ٣٤ - (أ) البند « ٤ » من الفقرة ثالثاً ملغى بقرار وزير المالية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٧) يختص الراقبون الماليون بالوزارات والمديرون الماليون بما يأتى :

أولاً : الاختصاصات العامة :

١ - تمثيل وزارة المالية بالجهة الادارية الواقعة بدائرة اختصاص كل منهم .

٢ - الاشتراك في وضع مشروع موازنة الجهة الادارية .

٣ - فحص المركز المالى لاستخدامات وموارد الجهة وفروعها كل ثلاثة أشهر وأخطار وزارة المالية بنتيجة الفحص .

٤ - فحص الحساب الختامى للجهة وفروعها مع استيفاء البيانات التى تؤيد التجاوزات والوفورات والتوقيع عليه وإبداء ما يمين من ملاحظات بشأنه .

٥ - الاشراف الفنى والادارى على ممثلى وزارة المالية بالجهة الادارية .

٦ - التفقيش على الوحدات الحسابية والمخزنية بدائرة اختصاص كل منهم .

ثانيا : الاختصاصات المتعلقة بشؤون الموازنة :

١ - فحص الطلبات المتعلقة باستئجار العقارات الاثرية للجهة والموافقة عليها واعتماد عقود الايجار بكافة أنواعها .

٢ - الترخيص بتجديد العقود التى يمتد تنفيذها لاكثر من سنة مالية طالما كان التعاقد فى حدود التكاليف الكلية المسموعة .

٣ - متابعة المواقف المالية الدورية بالوحدات الحسابية والتحقق من سلامة نظم الارتباطات المسوكة بالوحدات الحسابية للاهتاء تجاوز الاعتمادات .

٤ - التفقيش الدورى على الدفاتر المحاسبية والاحصائية المسوكة بالوحدات الحسابية الواقعة بدائرة اختصاصه .

٥ - الرقابة على سجلات متابعة تنفيذ عقود الاعمال وما يصرف عليها من الموازنة الاستثمارية لمراقبة عدم تجاوز التكاليف الكلية النهائية للأعمال .

٦ - الرقابة على سجلات متابعة الاعتمادات المفتوحة بالخارج وأرصدها حتى نهاية السنة المالية .

٧ - الترخيص بصرف المبالغ تخص سنة أو سنوات مالية سابقة في حالة عدم كفاية الاعتماد في هذه السنوات ، على موازنة السنة المالية الجارية التي يتم فيها الصرف بشرط سماح البند المختص بها ، على أن ترفق مذكرة توضح بها الاسباب التي حالت دون صرف المبالغ على موازنة السنة المالية التي تخصها .

وفي حالة ما إذا تبين أن تأخير الخصم كان نتيجة عمد أو إهمال تحدد المسؤولية في ذلك وترفق صورة التصحيح بمستندات الصرف .

ثالثا : الاختصاصات الخاصة يشئون الحسابات :

١ - الترخيص بصرف سلف مؤقتة فيما يزيد على خمسمائة جنيه والنظر في الاعضاء من مقابل تأخير تسوية السلفة المؤقتة بعد التحقق من أن التأخير كان لعذر قهري أدى الى تجاوز المواعيد المقررة .

٢ - الموافقة على تقسيط مبالغ مستحقة للحكومة بشرط توافر الضمانات الكافية لاسترداد حق الحكومة فيما يجاوز خمسمائة جنيه وحتى ألف وخمسمائة جنيه لمدة ثلاث سنوات فإذا زادت القيمة والمدة أو أحدهما عن الحد الأقصى تكون الموافقة لوزير المالية أو من يفوضه أما إذا نقصت القيمة عن خمسمائة جنيه تكون الموافقة لرؤساء الجهات الادارية بشرط ألا تزيد المدة عن سنة .

٣ - خصم أو تسوية مبلغ بدون مستندات على بنود الموازنة بمقتضى
أقرار من المختص ومعتد من رئيس الجهة الإدارية أو من يفوضه بالصرف
في الأغراض المخصصة لغاية ألف جنيه وما زاد على ذلك تكون الموافقة
لوزير المالية أو من يفوضه .

٤ - (أ) ملغى بقرار وزير المالية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٧ .

٥ - الترخيص بالخصم على حساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية
في الحالات التي تحددها اللجنة الدائمة بشرط أن يتم تسوية هذا الحساب
قبل نهاية السنة المالية .

٦ - اعتماد صرف سلف على بدل السفر المقرر قانونها للمأموريات
وذلك في كل حالة تقتضيها ظروف قهرية أو أسباب جديدة .

٧ - تحديد الجد الاقصى لتمصلات الجهات الذى يتحتم عنده
التوريد فوراً .

٨ - الترخيص بصرف دفاتر قسائم التحصيل ٣٣ ع ح التى تطلبها
الجهات لأول مرة .

٩ - الموافقة على قيام الخزائن بصرف مبالغ بموجب أذن الصرف
(٩ ع ح) التى تسحب من الوحدات الحسابية الواقعة بدأثرتها .

١٠ - الترخيص بدفع تأمين للمهيات أو الشركات أو الافراد عن
تركيب عدادات مياه أو انارة أو غير ذلك من التوريدات أو القيام بأعمال .

١١ - الاستثناء من القواعد والضمانات التى تقرها التعليمات
المالية عند استخراج شيك بدل فاقد .

١٢ - البت في المسائل الخاصة بفقد الدفاتر والنماذج الخاصة بالصرف والتحصيل والترخيص بصرف أو تسوية مبالغ بمستندات بطل فساد وتحديد المسؤولية واتخاذ الاحتياطات الواجبة لعدم تكرار الصرف أو التسوية .

١٣ - احتساب رسوم الارضية الخاصة بالطرود والرسائل على جانب الحكومة متى ثبت من التحقيق عدم وجود أصل أو مسئولية .

١٤ - الموافقة على رد قيمة الجزاءات بالاستبعاد من الايرادات أو حيلة الجزاءات بشرط أن يكون قرار رفع الجزاء أو تخفيضه قد صدر من مصدر قرار الجزاء أو من السلطة المختصة برئاسة كانت أو قضائية .

١٥ - الترخيص للجهات بالاشتراك في أكثر من نسخة في أية جريدة أو مجلة أو دليل بشرط وجود اعتماد مخصص يسمح بالصرف بدون تجاوز مع التثبت من أن حالة العمل تتطلب هذا الترخيص .

١٦ - الترخيص بأبواء السيارات في غير الجراجات الحكومية بشرط التثبت من أنه لا يوجد جراج حكومي بالجهة ، أو يوجد ولكنه لا يتسع لأبواء السيارات ومع التثبت من أن الجهة الطالبة قد اتخذت الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على السيارة وضمان سلامتها .

رابعا - الاختصاصات الخاصة بشؤون المشتريات والمخازن :

١ - الترخيص - في حالات الضرورة - بالشراء فيما يجاوز ٢٥٪ من قيمة المقتضية المعتمدة بشرط أن يسمح البند المختص بهذا الشراء للوحدات التي تشرف عليها المراقبة المالية والمحيرة المالية .

٢ - الموافقة على الترخيص بالشراء فيما يجاوز ١٠٪ من الربط المقرر للبند بالموازنة الجارية بالجهات الادارية التي تشرف عليها المراقبة المالية والمحيرة المالية .

٣ - التصريح بإعارة أصناف من مخازن الوحدات التي تشرف عليها المراقبة المالية والمحيرة المالية الى جهات حكومية وفقا للشروط المنصوص عليها بالمادة (٢٦٣) من لائحة المخازن .

٤ - التصريح بتأخير أصناف من مخازن الجهات الادارية التي تشرف عليها المراقبة المالية والمحيرة المالية .

٥ - التجاوز عن تحميل قيمة الاصناف الفاقدة أو التالفة اذا كان الفقد أو التلف نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو عن حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادة أو مراقبة صاحب الممعدة في الحالات التي تزيد فيها قيمة الاصناف الفاقدة أو التالفة على ٢٠٠٠ جنية ولا تتجاوز ٥٠٠ جنية .

٦ - فحص ومراجعة واعتماد وحفظ محاضر الجرد للجهات التي يشرف عليها المدير المالي أو المراقب المالي .

٧ - الموافقة على شراء الاصناف الثمينة كالكاتب والآلات وأدوات القرب وما في حكمها عند الاقتضاء فيما لا يزيد عن ٣٠٠٠ جنية .

٨ - التصريح ببيع الاصناف الراكدة أو التي بطل استعمالها أو الزائدة عن الحاجة .

خامسا - الاختصاصات الادارية :

١ - دراسة حجم العمل بالوحدات الحسابية بدائرة الجهة الواقعة في اختصاصه وتحديد احتياجاتها واقتراح أو تعيين سد العجز .

٢ - اقتراح إنشاء الوحدات الحسابية الجديدة ، واقتراح إلغاء الوحدات الحسابية ، أو تعديل مسمياتها أو مجال اختصاصاتها واشرافها ، أو ادمجها بوحدات حسابية أخرى والعرض على وزارة المالية .

مادة ٢٥ - المراجعات المالية بمجالس المراكز والمدن والأحياء :

تشرف المراقبة المالية بمجالس المراكز والمدن والأحياء على جميع الاعمال المالية بالمجلس والمجالس القروية في دائرة المركزى الادارى ، وذلك عن طريق وحدات معاونة تباشر نفس الاختصاصات للسابق بيانها في وحدات المديرية المالية ، ويكون المراقب المالى لمجلس المركز والمدينة والحي بالمحافظة ممثلاً لوزارة المالية وتابعاً لتدبير المديرية المالية .

مادة ٣٦ - يختص مدير الحسابات بما يأتى :

١ - الاشتراك في لجنة اعداد مشروع موازنة الجهة الادارية التى يعمل بها والتوقيع عليه قبل ارساله الى وزارة المالية .

٢ - الرقابة على تنفيذ موازنة الجهة إيرادا ومصرفا ودراسة أهداف الاستخدامات والموارد .

٣ - امساك سجلات الارتباطات .

٤ - التحقق من أن الوحدات المساعدة قد راعت في اعداد المستندات المؤيدة للصرف أحكام القواعد المالية المقررة .

٥ - اعتماد استثمارات الصرف بعد التأكد من أن الاجراءات تمت وفقا للقوانين والقرارات والأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة .

٦ - التوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً ثانياً .

٧ - مراعاة انتظام القيد بالسجلات المحاسبية ومراجعتها يوميا وعند اقفال حساب كل شهر .

٨ - اعتماد واوسال كشوف التابغة الدورية عن نتائج تنفيذ الموازنة

الشهرية والربع سنوية والخطيمية في المواعيد المقررة ، وذلك بعد إجراء المطابقة اللازمة مع الدفاتر الحسابية واعتمادها والتأكد من اعتماد اللجنة الإدارية لكشوف المتابعة المشار إليها .

٩ - أخطر كل من وزارة المالية (وكالة طويزة لشؤون حسابات الحكومة والتفتيش المالي) والجهاز المركزي للمحاسبة بأية مخالفة مالية قد تقع في الجهة الإدارية ، وذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة رقم (١٣) من هذه اللائحة .

١٠ - توزيع الاختصاصات بينه وبين وكلاء الحسابات بطريقة تكفل الإشراف الفعال والرقابة الكاملة على الأعمال المالية اليومية .

١١ - توزيع العمل داخل الوحدة الحسابية وفقاً لطبيعة وظروف العمل بها بحيث تضم :

- (أ) التسجيل .
- (ب) المراجعة .
- (ج) القيد .
- (د) الصرف .
- (هـ) قسم الإضيالين .
- (و) حسابات النتيجة .

١٢ - مراعاة توافر الشروط الواجب توافرها في العاملين بالوحدة الحسابية التي يعمل بها .

١٣ - التأشير على المستندات بما يفيد عدم وجود مانع قانوني أو إداري يحول دون إعادة صرفتها مهلتاً في الأحوال التي يتعين فيها إعادة الصرف نتيجة حوادث اختلاس أو سرقة أو أفعال أو غيرها . وكذلك

بما يفيد سبق اخطار وزارة المالية وارفاق صورة من هذا الاخطار باستمارة
الصرف .

١٤ - متابعة ترشيح الائتلاف وتحقيق الايرادات المدرجة بموازنة
الجهة والتأكد من سلامة الدورة المستندية الخاصة بتحصيل الايرادات
وايداعها بالحسابات المختصة بالبنك أو البنوك المرخص بالتعامل معها .

مادة ٢٧ - يختص وكلاء الحسابات بما يأتي :

١ - مراجعة استثمارات الصرف .

٢ - اعتماد استثمارات الصرف نهائيا على النحو الآتي :

(أ) لغاية خمسمائة جنيه .

(ب) ما يزيد على ذلك في حالة تغيب مراقب أو مدير الحسابات .

٣ - التأكد من سلامة القيد بالدفاتر والاستثمارات الحسابية وتجنب
المحو والكشط - سواء بالدفاتر والمستندات - والتوقيع بجانِب
للتصحيات التي تجرى في الدفاتر والمستندات .

٤ - مراعاة عدم تداول الدفاتر الحسابية بين أيدي كثيرة ، والا
يمسك الدفتر سوى الشخص المعهود به اليه وفي حالة غيابه يمسكه من
يكلف بالعمل رسميا .

٥ - العناية بحفظ الدفاتر الحسابية المنتهية وأتباع نصوص لائحة
الحفظات الحكومية بشأنها .

٦ - المشاركة في اعداد كشوف المتابعة الدورية وبيانها والتوقيع
عليها .

٧ - مراعاة التزام العاملين بالوحدة الحسابية بأحكام القوانين والتعليمات المالية المقررة .

الفصل الثاني

التفتيش المالى

مادة ٣٨ - تبأشر أجهزة التفتيش بوزارة المالية - المركزية والمحلية - مسؤولياتها فى مجال الرقابة المالية على أموال الجهات الادارية لمنع حدوث أى انحرافات أو مخالفات مالية وأعمال فى تنفيذ أحكام القرارات واللوائح والتعليمات المالية ، ولاكتشاف المخالفات فى الوقت المناسب ، ويتم ذلك من خلال الدورات التفتيشية وفقا لبرامج زمنية تستهدف فحص جميع الاعمال المالية بالجهات الادارية مرة واحدة على الاقل فى السنة ، بالإضافة الى التفتيش على بعض الوحدات جزئيا كلما تطلب الامر ذلك .

مادة ٣٩ - تختص الادارة المركزية للتفتيش المالى بالتفتيش المالى المركزى على الوحدات الحسابية بالجهات الادارية المشار إليها فى المادة الاولى من هذه اللائحة .

وتبأشر أجهزة التفتيش المالى بالمديريات المالية بالمحافظات التفتيش المالى على الاعمال المالية بالوحدات الحسابية والخزائن والمخازن ووحدات الإيرادات المحلية وسائر المشروعات الانتاجية التى تشرف عليها المحافظات وأية أعمال مالية تقررها القوانين واللوائح والقرارات أو أية أنظمة أخرى .

مادة ٤٠ - للمفتشين المالىين حق الاطلاع على كافة المستندات والسجلات والاوراق والبيانات التى يرونها لازمة للقيام بمهمتهم وطلب التحفظ على ما تقتضيه الضرورة من مستندات أو ملفات أو دفاتر الرقابة أو أوراق مالية وكذلك دون الاخلال بحق الجهاز المركزى للمحاسبة فى

مادة ٤١ - يقتصر التفتيش المالى بالجهات الادارية على التفتيش على الاعمال الحسابية والمالية والمخزنية على القروغ والاقتسام والتبعية لها والتي لا توجد بها وحدات حسابية تابعة لوزارة المالية .

مادة ٤٢ - يجوز لرئيس الجهة الادارية أن يطلب من الادارة المركزية للتفتيش المالى بوزارة المالية أو أجهزة التفتيش المالى بالمحيريات المالية بالمحافظات أو الهيئة العامة للخدمات الحكومية - كل في حدود اختصاصه - فحص نظام الحسابات والمخازن وتقديم تقرير بما يسفر عنه هذا الفحص .

مادة ٤٣ - على رؤساء الجهات الادارية الرد على الملاحظات التى تتضمنها تقارير التفتيش المالى خلال شهرين على الأكثر من تاريخ ابلاغهم بها وتنفيذ التوصيات التى تتضمنها هذه التقارير .

مادة ٤٤ - على المراقبين المالىين ومديرى ووكلاء الحسابات الرد على تقارير التفتيش على الوحدات الحسابية وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ ابلاغهم بهذه التقارير .

ويعتبر عدم الرد على تقارير التفتيش المنصوص عليها فى هذه المادة والمادة السابقة خلال المدة المشار اليها فى هاتين المادتين أو الامتناع عن تنفيذ ما ورد بها من توصيات مخالفة مالية .

الفصل الثالث

الضبط الداخلى

مادة ٤٥ - يجوز للأشخاص الاعتبارية العامة غير الخاضعة لقانون المحاسبة الحكومية أن تطلب الاستعانة بوزارة المالية لاجراء الرقابة قبل الصرف على حساباتها طبقا للقرواعد المطبقة فى هذه الجهات وعلى وزارة المالية أن تستجيب لهذا الطلب .

مادة ٤٦ - بمراعاة اختصاص المحاكم التأديبية ، تتولى وزارة المالية مسطرة مثليها التابعين لها بالجهات الادارية عما يقع منهم من أخطاء مالية وإدارية أو مخالفات لأحكام قانون المحاسبة الحكومية وهذه اللائحة وغيرها من القوانين واللوائح والقرارات ، وعند وقوع أية مخالفة مالية من ممثلي وزارة المالية بالجهات الادارية تبادر الجهة ببلاغ تفاصيل المخالفة الى وكالة الوزارة لشئون حسابات الحكومة بوزارة المالية عن طريق المراقب المالي المختص أو المديرية المالية بالنسبة للمحافظات .

مادة ٤٧ - تختص ادارة التحقيقات بكل من الادارة المركزية للتحقيق المالي بوزارة المالية والمديرية المالية بإجراء التحقيق مع العاملين بجهز حسابات الحكومية والمديرية المالية عن المخالفات المالية والادارية .

مادة ٤٨ - على رؤساء الجهات الادارية الخاضعة لأحكام قانون المحاسبة الحكومية إبلاغ وزارة المالية - الادارة المركزية للتحقيق المالي - والجهات المركزى للمحاسبة وكذلك تبليغ النيابة الادارية أو النيابة العامة وقسم مكافحة جرائم الاختلاس بإدارة جرائم المال العام بما يقع في هذه الجهات من حوادث اختلاس أو سرقة أو حريق أو أعمال جسيم أو تبديد أو ما في حكمها وذلك في نفس يوم اكتشاف هذه الحوادث .

مادة ٤٩ - تختص الجهة الادارية بمساعدة العاملين بالشئون المالية والوحدات الحسابية التابعين لها عما يقع منهم من أخطاء ومخالفات مالية لأحكام قانون المحاسبة الحكومية ولائحة التنفيذية وغيرها من القواعد والتعليمات المالية على أن تخطر وزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبة بنتيجة التحقيق والقرار الصادر بشأنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وذلك كله دون الاخلال باختصاص الجهاز المركزى للمحاسبة في التعقيب على القرارات الصادرة في هذا الشأن .

مادة ٥٠ - شاعرو الوكالات المحددة في قيمة الجهاز المالى مسئولون

عن تنفيذ قانون المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية والقرارات والتطبيقات الصادرة تنفيذاً له ويكون على المسؤولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي أخطار وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات بأية مخالفة مالية .

مادة ٥١ - تضع كل جهة من الجهات الإدارية بالاشتراك مع ممثلي وزارة المالية نظاماً للضبط الداخلي بما يكفل المحافظة على أموالها وأصولها وحقوقها وذلك وفقاً للأسس الآتية :

١ - تخصيص إدارة مستقلة لكل نوع من أنواع الأنشطة المالية .
٢ - فصل أعمال الوحدات الحسابية عن أعمال وحدات المخازن التي توجد بها أصول وموجودات الجهة .

٣ - تنفيذ نظام الجرد المستمر والمفاجيء على المخازن والخزائن والسلف المستديمة .

٤ - تحديد اختصاص كل عامل وتوزيع العمل فيما بين العاملين بكل إدارة مالية .

٥ - إجراء تعديل في اختصاصات العاملين المنوط بهم مباشرة الأعمال المالية ومراعاة عدم استمرار أى منهم في عمل واحد مدة تجاوزت خمس سنوات .

مادة ٥٢ - مع مراعاة القواعد التي تتضمنها لائحة محفوظات الحكومة ، على كل جهة إدارية أن تضع نظاماً لحفظ المستندات والمراسلات الواردة إليها والصادرة منها بما يسهل الرجوع إليها وعليها بالاختصاص :

١ - تخصيص غرفة حفظ مستقلة للمستندات الحسابية وتعيين أمين حفظ لها ، وتجهيزها لحفظ المستندات بطريقة تسهل الرجوع إليها .
٢ - أثناء سجلات تفصيلية للمكاتبات الواردة والصادرة بما يكفل متابعتها بدقة .

الفصل الرابع

المحاسبة الدورية والحسابات والقوائم الختامية

مادة ٥٣ - تشمل الحسابات الواجب تقديمها لوكالة الوزارة لشئون الحسابات الختامية بوزارة المالية ما يأتى :

١ - حساب المتابعة المالية الشهرية التتريعى ويقدم فى اليوم الرابع من الشهر التالى شاملا لقيمة المصروفات والايادات المقيدة بالدفاتر الحسابية لغاية اليوم الاخير من كل شهر .

٢ - الحساب المالى الشهرى ويقدم فى ميعاد اقضاء اليوم العاشر من الشهر التالى بعد اقفال حساب الشهر السابق وضبط دفاتر المفردات على الاجماليات ويكون شاملا للمصروفات والايادات الفعلية وأرصدة الحسابات المدينة والدائنة .

٣ - الحساب المالى الربع سنوى ويقدم كل ثلاثة شهور شاملا المصروفات والايادات عن هذه المدة وأرصدة الحسابات المدينة والدائنة على النحو الذى يعد به الحساب الشهرى .

ويراعى بصفة خاصة بالنسبة للمدة الرابعة أن تكون شاملة أرصدة الحسابات المدينة والدائنة عن المدد الثلاث الاولى ومجموع المنصرف والمحصل فعليا خلال السنة المالية ، وذلك مع ضرورة تسوية ما يقص هوازنة السنة المالية من مصروفات وايادات والعمل على الحد من تراكم أرصدة الحسابات المدينة والدائنة .

٤ - الحساب الختامى السنوى ويقدم الى وزارة المالية فى الميعاد الذى يحدد سنويا بمنشور اعداد الحساب الختامى .

ويحدد النظام المحاسبى الحكومى النماذج التى تقدم وفقا لها الحسابات المتقدمة .

وعلى ممثلى وزارة المالية متابعة تطبيق كافة أرصدة الحسابات الواردة بالدفاتر الحسابية على الأرصدة الواردة بالصلوبات المقدمة .

مادة ٥٤ - على ممثلى وزارة المالية بالجهات الادارية - عند اعداد الحسابات الختامية - مراعاة ارفاق القوائم والبيانات والكشوف اللازم ارفاقها ، وكذلك الالتزام بالقواعد والمواعيد التى تتضمنها التعليمات التى تصدرها وكالة الوزارة لشئون الحسابات الختامية سنويا والخاصة باعداد الحساب الختامى للتصديق تطبيقا لاحكام المادتين (٢٨) ، (٢٩) من القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، عليهم اجراء التصديقات والتعليقات الختامية تنفيذا للملاحظات أو تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن فحص الحسابات الختامية .

وكذلك التقارير عن نتائج المراجعة التى تقوم بها وكالة الوزارة لشئون الحسابات الختامية ، وذلك فى المواعيد التى تنبئها التعليمات التى تصدر سنويا من وكالة الوزارة لشئون الحسابات الختامية .

مادة ٥٥ - تقدم الحسابات المشار اليها بالمادة رقم (٥٣) من هذه اللائحة موقعة من ممثلى وزارة المالية المشرفين على الوحدات الحسابية من رؤساء الجهات الادارية أو من يفوضونهم ،

ويتخذ ممثلو وزارة المالية الاجراءات الكفيلة بالتأكد من صحة البيانات ومطابقتها على السجلات الحسابية ، وعليهم التوقيع بما يفيد المراجعة .

مادة ٥٦ - يرفق بالحساب الختامى السنوى تقريراً سنوياً موقعا من رئيس الجهة الادارية يتضمن نتائج تنفيذ الاهداف المدرجة أصلا بالوازنه الجارية والوازنه الاستثنائية واستخدام الاعتمادات المتأجلة والتقييم المبنى والكمى لتحقيق هذه الاهداف وما قد يوجد من انحرافات فى التنفيذ وأسبابها ومقترحات علاجها وأثرها على الحساب الختامى لهذه الجهة .

ويعبر عن تنظيم هذه المادة على الحسابات والمصروفات الخاصة بالشارع
اليها بالباب الرابع من هذه اللائحة :

مادة ٥٧ - عند فتح كل دفتر ادارية يبين عن الاستخدامات الاستثمارية
التي تقع في نطاقها توضع فيه ما تم تنفيذه وما لم يتم انفاقه حتى نهاية
السنة المالية على كل نوع من أنواع الأموال التي يتكون منها كل مشروع
على حدة وذلك وفقا للنسب التي يضمها بنك الاستثمار القومي .
ويقدم هذا البيان الى وزارة المالية - وكالة الوزارة لشئون
الحسابات الختامية - والى بنك الاستثمار القومي .

مادة ٥٨ - ترسل صورة من الحسابات المالية الشهرية والربع
سنوية والختامية السنوية ومن تقرير الاجاز ومن بيان الاستخدامات
الاستثمارية الى الجهاز المركزى للحسابات في نفس المواعيد المحددة في
المادة رقم (٥٦) من هذه اللائحة .

الباب الرابع

الحسابات والصناديق الخاصة

الفصل الأول

الحسابات الخاصة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الحكومات والهيئات الأجنبية والدولية

مادة ٥٩ - يكون فتح الحسابات الخاصة اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات
الدولية من جانب الحكومة المصرية باسم الجهة المسند اليها التنفيذ
والاتفاقية المبرمة بشأنها .

مادة ٦٠ - تودع الأموال التي تساهم بها الحكومة المصرية لتمويل
لحسابات الخاصة المنشأة وفقا لاتفاقيات دولية في حسابات مستقلة بالبنك

المركزي المصري ، كما يجوز ايداع هذه الأموال في بنوك القطاع العام أو البنوك المشتركة اذا قضت الاتفاقيات بذلك •

مادة ٦١ - تضاف الى الحسابات الخاصة الفوائد المستحقة على أرصدها المصرفية في البنوك ولا يجوز استخدام هذه الفوائد الا في الأغراض التي تحددها الاتفاقية •

مادة ٦٢ - يخضع المكون المحلي الذي تساهم به الحكومة المصرية مع طرف أجنبي للقواعد المقررة في هذه اللائحة مع عدم الإخلال بالقواعد التي تنص عليها الاتفاقيات المبرمة مع الحكومة المصرية •

مادة ٦٣ - يسرى على المكون الأجنبي الذي يساهم به الطرف الأجنبي أحكام الاتفاقية المبرمة في هذا الشأن •

وللجهات الادارية المسند اليها تنفيذ الاتفاقيات الدولية - وفقا للسلطات المقررة لكل منها وبعد أخذ رأى وزارة المالية - وضع قواعد خاصة لتنظيم التصرف في الأموال المودعة في الحسابات الخاصة المقترحة تنفيذاً لتلك الاتفاقيات •

مادة ٦٤ - يراعى تضمين استخدامات وموارد كل من الموازنة العامة والموازنة الاستثمارية عند اعداد تقديرات كل منها قيمة ما ينتظر استخدامه من الاتفاقيات المبرمة مع حكومات أو هيئات أجنبية أو دولية في كل سنة مالية •

مادة ٦٥ - يراعى تضمين الحسابات الختامية للجهة الادارية نتائج تنفيذ كل من هذه الاتفاقيات كما يرفق بهذه الحسابات بيان بقيمة ما صرف خصماً على المكون الأجنبي •

الفصل الثاني

الصناديق والحسابات الخاصة المنشأة خارج الموازنة العامة

تنفيذا للقانون

مادة ٦٦ - يكون فتح الحساب الخاص المنشأ خارج الموازنة العامة تنفيذا لقانون باسم الجهة المخصص لها هذا الحساب وذلك بالبنك المركزى المصرى أو بأحد بنوك القطاع العام بعد موافقة وزارة المالية ووفقا للقواعد المنصوص عليها بالمادة (٧٣) من هذه اللائحة .

مادة ٦٧ - تسرى على الحسابات المشار اليها فى المادة السابقة القواعد والأحكام المنظمة للمعاملات المالية فى الجهات الادارية المفتوح باسمها هذه الحسابات بالنسبة للموارد والاستخدامات ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرارات المنشئة لتلك الحسابات .

الفصل الثالث

التبرعات والاعانات والهبات

مادة ٦٨ - تسرى على التبرعات والاعانات والهبات أحكام المادتين ٦٦ ، ٦٧ من هذه اللائحة .

مادة ٦٩ - اذا كان الغرض من هذه التبرعات والاعانات والهبات الاسهام فى تمويل مشروع من المشروعات المدرجة بالخطة السنوية فيتم تعديل مصادر التمويل تبعا لما استخدم من هذه التبرعات والاعانات والهبات .

أما اذا كان المشروع غير مدرج بالخطة السنوية فحينئذ تتخذ اجراءات تعديل الموازنة الاستثمارية بالقدر المستخدم من هذه التبرعات والاعانات والهبات ومع مراعاة تأثيرات الموازنة .

مادة ٧٠ - ترفع بقوائم الحسابات الختامية نتائج استخدام التبرعات والاعانات والهيئات كما تبلغ وزارة المالية - وكالة الوزارة لشئون الحسابات الختامية - بقرارير دورية يحددها ممثلو هذه الوزارة عن متابعة استخدام تلك التبرعات والاعانات والهيئات فيما خصصت من أجله .

الباب الخامس

الفصل الأول

المعاملات المالية التي تجريها الجهات الادارية

عن طريق البنك المركزى المصرى

مادة ٧١ - تقوم وزارة المالية - الادارة المركزية للحسابات المركزية - بفتح والغاء وتنظيم الحسابات الحكومية بالبنك المركزى المصرى .

مادة ٧٢ - لوزارة المالية أن تصدر الى البنك المركزى المصرى - فى حدود الموازنة العامة للجولة - أوامر صرف أو تحويل تحمل توقيعين أول وثان أن يرخص له فى ذلك .

مادة ٧٣ - تجرى العمليات المالية التى تقوم بها الجهات الادارية عن طريق البنك المركزى المصرى وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والإئتمان والقانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى والقانون رقم (١١٩) لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومى وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٦ بالنظام الأساسى للبنك المركزى المصرى .

ولا يجوز للجهات الادارية التعامل مع بنوك القطيع العليم الا بترخيص من البنك المركزى المصرى وبعد موافقة وزارة المالية وتؤول

الفوائد المحتسبة لصالح الجهات الادارية للخزانة العامة ما لم يرد نصي على خلاف ذلك .

مادة ٧٤ - يتم الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على الجهات الادارية بشيكات تسحب على البنك المركزي المصري أو فروع أو مراسليه ، وكذلك بأذون صرف تسحب على مكاتب هيئة البريد أو على احدى الخزائن العامة أو غيرها من الجزائن التي توافق عليها وزارة المالية .

مادة ٧٥ - يختص رؤساء المصالح ورؤساء مجالس ادارة الهيئات العامة أو من ينوبون عنهم بالتوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً « أول » ويختص ممثلو وزارة المالية المشرفون على الوحدات الحسابية دون غيرهم بالتوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً « ثان » .

مادة ٧٦ - المختصون بالتوقيع توقيعاً « أول » وتوقيعاً « ثان » على الشيكات وأذون الصرف مسئولون عن صحة الصرف .

مادة ٧٧ - () مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ () تبلغ وزارة المالية () الادارة المركزية لحسابات الحكومة () البنك المركزي المصري بتوقيعات المحافظين ورؤساء مجالس ادارات الهيئات العامة ووكلاء البوزارات ورؤساء المصالح ، وذلك على الأنموذج ٨٦ ع ج حرف (ب) الذي توضح فيه الوظائف المرخص لشاغلها بطلب دفاتر الشيكات . كما تختص وزارة المالية () الادارة المركزية لحسابات الحكومة () بابلأغ البنك المركزي المصري بكل تغيير نهائي أو مؤقت يحدث بين شاغلي الوظائف المرخص لهم بتوقيع الشيكات توقيعاً أولاً وثاني على الأنموذج ٨٦ ع ج « أ » .

ويجوز لرؤساء الجهات المشار اليها في الفقرة المتقدمة ابلاغ البنك المركزي المصري بتوقيعات من ينوب عنهم في المحافظيات والهيئات والوزارات والمصالح سواء بالنسبة لطلب دفاتر الشيكات من البنك أو

بالنسبة للتغييرات التي تطرأ على التوقعات المرحص لها بالتوقيع الأول والثاني وعلى نفس النماذج المشار إليها فيما تقدم .

الفصل الثاني

أحكام عامة

مادة ٧٨ - تؤول الى الخزانة العامة مرتبات العاملين بالدولة وكذلك المكافآت والبدلات التي تستحق لهم بصفة دورية اذا لم يطالب بها صاحب الحق خلال خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق .

مادة ٧٩ - على مندوبى الصرف توريد ما لم يتم صرفه من مستحقات بعد مضي خمسة عشر يوما من الموعد المقرر للصرف الى أحد الخزائن العامة أو الى البنك المركزى المصرى وفروعه على أن يوضح فى حافظة التوريد بيان بالمبالغ الموردة وما اذا كانت مرتبات وما فى حكمها أو نفقات .
ولا يجوز صرف المبالغ المشار اليها الا بناء على طلب يقدم من صاحب الحق قبل انقضاء مدة التقادم المشار اليها فى المادة السابقة .

ويوضح النظام المحاسبى الحكومى الاجراءات الواجب اتباعها فى هذه الحالة وكذلك الاجراءات الواجب اتباعها لتجنب تراكم الأرصدة الدائنة .

مادة ٨٠ - على الصيارف ومندوبى الصرف تسليم كشوفات الصرف مع الأوراق الملحقة بها الى الوحدات الحسابية مع توضيح ما صرف وما لم يتم صرفه وتم توريده الى البنك المركزى المصرى أو احدى الخزائن العامة بمقتضى إيصال .

ويجب على الوحدات الحسابية أن تتخذ الاجراءات التي تكفل متابعة اعادة كشوفات الصرف التي يسحب بها أذن صرف أو شيك لجملة

مستحقين على أن تكون مضحوية بإيصال توريد المبالغ التي لم تصرف وذلك خلال خمسة عشر يوما من الموعد المقرر لصرف المستحقات .

وتقوم الوحدات الحسابية بمراجعة هذه الكشوف ومرفقاتها مع التأشير بذلك في السجلات .

مادة ٨١ - تصرف مرتبات العاملين التابعين للمحافظات في المدن والمراكز والأحياء في مقام أعمالهم بواسطة مندوبى صرف تتوافر فيهم شروط الضمان ، ويجوز صرف مرتبات العاملين التابعين للمحافظات في القرى عن طريق الصيارف .

وعلى مندوبى الصرف والصيارف إعادة كشوف الصرف موقعة من أصحاب الحق بما يفيد تسلم حقوقهم وذلك خلال الخمسة عشر يوما من الموعد المقرر لصرف المرتبات .

ويجوز تحويل مرتبات العاملين في الجهات الادارية الى البنوك بعد موافقتها على هذا التحويل .

مادة ٨٢ - تصرف مرتبات العاملين مقدما في المواسم والأعياد وكذلك بمناسبة انتهاء السنة المالية وفقا للقرارات التي يصدرها رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية أو من يفوضه ويراعى تقديم صرف المرتبات اذا صادف أول الشهر يوم عطلة رسمية .

ويحدد وزير المالية أو من يفوضه الحالات التي تصرف فيها مرتبات العاملين مقدما في غير هذه الحالات .

وفي جميع الأحوال لا يجوز منح سلف للعاملين بضمان مرتباتهم خصما على اعتمادات الموازنة والحسابات المدينة .

مادة ٨٣ - على الجهات الادارية ذات الموازنات المستقلة أو الملحقة مراعاة الحصول على موافقة رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

عليه مشروعات اللوائح المالية الخاصة بتلك الجهات قبل إصدارها من السلطة المختصة .

ويعمل بأحكام هذه اللائحة في كل ما لم يرد بشأنه أحكام خاصة في اللوائح الخاصة بتلك الجهات .

مادة ٨٤ - يحدد النظام المحاسبي الحكومي النماذج الحسابية والطبوعات ذات القيمة التي تستخدم بالجهات الإدارية ، ولا يجوز إدخال أى تعديل عليها أو إضافة سجلات أو نماذج تكميلية أو جديدة الا بترخيص من وكيل الوزارة لشئون حسابات الحكومة .

مادة ٨٥ - للجهات الادارية أن تطلب من وكالة الوزارة لحسابات الحكومة عن طريق المديرين الماليين في المحافظات والمراقبين الماليين في الوزارات والهيئات العامة انشاء وحدات حسابية متى اقتضى نشاطها المالي ذلك .

مادة ٨٦ - يتولى ممثلو وزارة المالية ادارة الوحدات الحسابية بالجهات الادارية والإشراف الفنى على العاملين بها ويشمل ذلك وضع تقارير الكفاية عنهم بوصفهم رؤساء مباشرين لهم والموافقة على منحهم الاجازات وتقسيم العمل فيما بينهم حسبما يقتضى أسلوب الرقابة الداخلية .

ولا ينقل أحد العاملين بالوحدات الحسابية إلا بعد أخذ رأى ممثلى وزارة المالية المشرفين عليهم .

مادة ٨٧ - على الجهات الادارية أن تقوم بحصر الأموال وموجودات المخازن وتقييمها نوعياً وتبجيلها في سجلات خاصة لتتابعها مع أظهار قيمتها في نهاية كل سنة مالية مع مرفقات الإجابات الختامية ومبيان

التفسيرات التي طرأت خلال السنة المالية وعلى النيجو الذي يحدده النظام
المحاسبي الجكومي •

مادة ٨٨ - يكون نقل الأموال فيما بين الأشخاص الاعتبارية العامة
التي تسرى عليها أحكام هذه اللائحة من أصول وموجودات المخازن بالثمن
الفعلى الحقيقى •

مادة ٨٩ - على الجهات الادارية أن تأخذ رأى وزارة المالية فى
مشروعات القوانين والقرارات التي من شأنها ترتيب أعباء مالية على
الخزانة العامة وذلك قبل التقدم بهذه المشروعات الى الجهات المختصة •

قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨

بشأن اصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه ،

(المادة الاولى)

يعمل بالقانون المرافق فى شأن الجهاز المركزى للمحاسبات .

(المادة الثانية)

تلقى القوانين أرقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات وهـ و ٤٤ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ، و ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزى للمحاسبات بمجلس الشعب ، كما يأتى كل نص يتخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شوال سنة ١٤٠٨ (٩ يونية سنة ١٩٨٨) .

قانون الجهاز المركزى للمسابات

الباب الاول

اهداف الجهاز ووظائفه والجهات الخاضعة لرقابته

مادة ١ - الجهاز المركزى للمسابات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب ، تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتعاون مجلس الشعب فى القيام بمهامه فى هذه الرقابة ، وذلك على النحو المبين فى هذا القانون .

مادة ٢ - يمارس الجهاز أنواع الرقابة الآتية :

- ١ - الرقابة المالية بشقيها المحاسبى والقانونى .
- ٢ - الرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة .
- ٣ - الرقابة القانونية على القرارات الصادرة فى شأن المخالفات المالية .

مادة ٣ - يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

- ١ - الوحدات التى يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة ، ووحدات الحكم المحلى .

٢ - الهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة لأى منها فى الأنشطة المختلفة بكافة مستوياتها طبقا للقوانين الخاصة بكل منها .

٣ - الشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع العام والتى يساهم

فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها .

٤ - النقابات والاتحادات المهنية والمالية .

٥ - الأحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية القومية والصحف الحزبية .

٦ - الجهات التي تنص قوانينها على خضوعها لرقابة الجهاز .

٧ - أي جهة أخرى تقوم الدولة باعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها أو ينص القانون على اعتبار أموالها من الاموال المملوكة للدولة .

مادة ٤ - يختص الجهاز أيضا بفحص ومراجعة أعمال وحسابات أي جهة يعهد اليه بمراجعتها أو فحصها من رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب أو رئيس مجلس الوزراء ، ويبلغ الجهاز نتيجة فحصه الى الجهات طالبة الفحص .

ولمجلس الشعب أن يكلف الجهاز المركزي للمحاسبات بفحص نشاط احدى المصالح الادارية أو ائى جهاز تنفيذى أو ادارى أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو احدى شركات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية أو المنظمات الجماهيرية التى تخضع لاشراف الدولة أو أى مشروع من المشروعات التى تسهم فيها الدولة أو تتولى اغانتها أو تضمن حدا أدنى لأرباحها أو ائى مشروع يقوم على التزام بمرفق عام أو أى نشاط تقوم به احدى هذه الجهات ، ويتولى الجهاز اعداد تقارير خاصة عن المهام التى كلفه بها المجلس متضمنة حقيقة الأوضاع المالية والاقتصادية التى تناولها الفحص .

كما يجوز للمجلس أن يكلف الجهاز باعداد تقارير عن نتائج متابعتها لتنفيذ الخطة وما تم تحقيقه من أهدافها ، وأن يطلب منه ابداء الرأى فى تقرير المتابعة التى تعدها وزارة التخطيط .

الباب الثاني

مباشرة الجهاز لاختصاصاته

مادة ٥ - يباشر الجهاز اختصاصاته في الرقابة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون على الوجه الآتي :

أولاً - في مجال الرقابة المالية :

١ - الرقابة على وحدات الجهاز الاداري للحولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة الخدمية والاعزاب والفرقانات والاتحادات .
والجهاز على الأخص في سيطر تحقيق ذلك وثبوت لطبيعة هذه الوحدات ما يلي :

(أ) مراجعة حسابات مخطن أجهزة الدولة في ناخيتي الإيرادات والمخروقات عن طريق قيامه بالمراجعة والتفتيش على مستندات ودفاتر وسجلات المحصلات والمستحقات العامة والمضروفات العامة والتثبت من أن التصرقات المالية والقبود المحاسبية الخاصة بالتحصيل أو الصرف تمت بطريقة سليمة وفقاً للقوانين واللوائح المحاسبية والمالية المقررة ^{١٧} والقواعد العامة للموازنة العامة .

(ب) مراجعة حسابات المعاشات والمكافآت وصرفيات التأمين والضمان الاجتماعي والاعانات والتثبت من مطابقتها للقوانين واللوائح المنظمة لها .

(ج) مراجعة القرارات الخاصة بشؤون الماهلين بالجهات المختار إليها المادة (٣١) من هذا القانون فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ باعتماد النظام المحاسبي الموحد .

والأجور والترقيات والعلاوات وبدل السفر ومصاريف الانتقال وما في حكمها للتثبت من مطابقتها للموازنة العامة والقوانين واللوائح والقرارات .

(د) مراجعة حسابات التسوية والحسابات الجارية والحسابات الوسيطة والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها ، ومن أن أرقامها مقيدة في الحسابات وأنها مؤيدة بالمستندات القانونية .

(هـ) مراجعة السلف والقروض والتسهيلات الائتمانية التي عقدتها الدولة وما يقتضى ذلك من التأكد من توريد أصل السلفة وفوائدها الى خزانة الدولة في حالة الافتراض ، وكذا سداد الدولة في حالة الافتراض .

(و) مراجعة المنح والهبات والتبرعات المقدمة من جهات أجنبية أو دولية للتأكد من اتفاقها مع القوانين واللوائح ومراعاتها للقواعد المعمول بها والشروط الواردة في اتفاقياتها أو عقودها .

(ز) بحث حال المخازن وفحص دفاترها وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف بها ، ودراسة أسباب ما يتلف أو يتكدس .

(ح) فحص سجلات ودفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف وقائع الاختلاس والامال والمخالفات المالية وبحث بواعثها وأنظمة العمل التي أدت الى حدوثها واقتراح وسائل علاجها .

(ط) مراجعة الحسابات الختامية لمختلف الوحدات الحسابية وكذلك مراجعة الحساب الختامي للموازنة العامة .

٢ - الرقابة على الهيئات العامة الاقتصادية والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة لأي منها والشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم

فيها شخص عام أو شركة قطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها وكذلك المؤسسات الصحفية القومية والصحف الحزبية والنقابات والهيئات الأخرى المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون .

ومع عدم الاخلال بحق الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والمنصوص عليها في هذا البند أو بحق المؤسسات الصحفية القومية والحزبية في أن يكون لها مراقبو حسابات يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لهذه الجهات وفقا لاحكام هذا القانون وكذلك باعتباره مراقبا لحساباتها .

وتتضمن هذه الرقابة مراجعة الحسابات الختامية والمراكز المالية والميزانيات للجهات الخاضعة لرقابته للوقوف على مدى صحتها وتمثيلها لحقيقة النشاط وذلك وفقا للمبادئ والنظم المحاسبية المتعارف عليها مع ابداء الملاحظات بشأن الاخطاء والمخالفات والقصور في تطبيق احكام القوانين واللوائح والقرارات والتثبت من سلامة تطبيق النظام المحاسبى الموحد وصحة دفاترها وسلامة اثبات وتوجيه العمليات المختلفة بها بما يتفق والاصول المحاسبية في تحقيق النتائج المالية السليمة .

وللجهاز على الأخص في سبيل تحقيق ذلك وتبعا لطبيعة هذه الوحدات ما يلى :

(١) بيان ما اذا كانت حسابات الوحدة محل المراجعة تتضمن كل ما تتمس عليه القوانين والأنظمة من وجوب اثباته فيها . وما اذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالى الحقيقى للوحدة محل المراجعة في ختام السنة المالية محل الفحص ، وما اذا كانت حسابات العمليات الجارية وحساب الأرباح والخسائر أو حساب الإيرادات والمصروفات تعبر على الوجه الصحيح عن تلك

الأعمال والأرباح والخسائر أو الإيرادات والمصروفات عن تلك المدة ، وذلك كله وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها .

(ب) اعتماد إجراءات الجرد بالوحدة محل الفحص والمراجعة والإشراف عليه والتأكد من أن الجرد والتقويم قد تم وفقاً لهذه الإجراءات والأصول المرعية ، ويتعين الإشارة إلى كل تغيير يطرأ على أسس وطرق التقويم والجرد .

(ج) إبداء الرأي فيما إذا كانت المخصصات التي كونتها الوحدة كافية لتغطية جميع الالتزامات والمسؤوليات والخسائر المحتملة مع بيان ما إذا كانت هناك احتياطات لم تظهر في الميزانية .

(د) إيضاح ما يكون قد وقع أثناء السنة المالية من مخالفات لأحكام القوانين والنظم على وجه يؤثر على نشاط الوحدة محل المراجعة أو على مركزها المالي أو على أرباحها مع بيان ما يكون قد اتخذ في شأن ذلك ، وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة عند إعداد الميزانية .

(هـ) التحقق من مدى ملائمة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للوحدة محل المراجعة والتأكد من سلامة توجيه العمليات الحسابية والقيود بالدفاتر وعدم الالتزام بالمراجعة المستقبلية والافتراضية وحدها بل يجب التحقق من سلامة التصرفات ذاتها ومن اتباع النظم والقواعد العامة المقررة والتثبت من وجود الأصول الظاهرة بالدفاتر والسجلات ومن حقيقة قيمتها وأنها كانت قد سجلت أصلاً بسعر التكلفة وأنه يجري أهلاكها بالقدر المناسب وكذلك التحقق من صحة الإيرادات والمصروفات والالتزامات وجديتها .

(و) مراجعة قرارات شئون العاملين فيما يتعلق بصحة التعيينات والمرتبات

والأجور والترقيات والعلاوات وبدل السفر ومصاريف الانتقال والمرتبات الإضافية والحوافز والبدلات والمزايا العينية والنقدية وما في حكمها لتثبت من مطابقتها الموازنة والقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها •

(ز) الاشتراك في عمليات الجرد بخزائن ومخازن الوحدات محل المراجعة كلها أمكن ذلك ، كما يجب بين الحين والآخر أن يجرى مراقبو الحسابات جردا مفاجئا جزئيا أو كليا بهذه الجهات على أن يشار الى نتائج هذا الجرد في تقارير المراجعة •

(ح) اعتماد الاقرار الضريبي الخاص بالوحدة محل المراجعة ، وكذلك سائر الاقرارات التي تقدم الى الجهات الحكومية وتستلزم مثل هذا الاجراء •

(ط) مراعاة أصول المهنة والالتزام بواجباتها وآدابها ، وعلى الأخص الكشف عن الوقائع التي يعلمون بها أثناء تأدية مهمتهم والتي لا تفصح عنها الحسابات والأوراق التي يشهدون بصحتها ، وذلك متى كان الكشف من هذه الوقائع أمر لازما لكي تبصر هذه الحسابات والأوراق عن الواقع ، وكذلك الكشف عما علموه من نقص أو تحريف أو تمويه في هذه الحسابات والأوراق أو من أية موانع من شأنها أن تؤثر على حقيقة المركز المالى أو حقيقة الأرباح والخسائر للوحدة محل المراجعة ، وعليهم أيضا مراعاة الاوضاع المهنية في الفحص والتقارير عنه والحصول على الايضاحات التي من شأنها أن تمكنهم من اكتشاف أى خطأ أو غش وقع في الحسابات •

ثانيا - في مجال تنفيذ الخطة وتقويم الاداء :

يياشر الجهاز في مجال تنفيذ الخطة وتقويم الاداء الرقابة على استخدام المال العام على أساس معايير الاقتصاد والكفاية والفعالية ويياشر الجهاز بصفة خاصة في هذا المجال الاختصاصات التالية :

١ - متابعة وتقويم أداء الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز التي تبأشر نشاطها في مجالى الخدمات والاعمال وذلك على مستوى الوحدة وعلى مستوى مجموعة الوحدات ذات النشاط المتماثل ، وله في هذا المجال على الأخص :

(أ) متابعة تحقيق أهداف الانتاج السلمى وانتاج الخدمات كما ونوعا .
(ب) مراجعة عدد العاملين ونوعيات وظائفهم والأجور المدفوعة لهم ومقارنتها بما هو مقدر لها .

(ج) مراقبة الكفاية الانتاجية للتأكد من تحقيق الزيادة المستهدفة في الكفاية الانتاجية ومن عدم تجاوز مستلزمات الانتاج للمعدلات المقررة ومراجعة أحجام الطاقة المستغلة فعلا ومقارنتها بالطاقة الممكن استغلالها مقيسة على أساس التشغيل الكامل .

(د) مراقبة تكاليف الانتاج والتحقق من تخفيضها طبقا للخطط الموضوعه ومراجعة نسبة كل نوع من أنواع التكاليف الى اجمالى التكاليف وقيمة الانتاج .

(هـ) متابعة تنفيذ المشروعات لأهداف التصدير .

(و) تتبع النتائج التى ترتبت على تنفيذ مشروعات الخطة وتقويم هذه النتائج مع مقارنتها بالاستشارات وتكلفتها والمواد المستخدمة فيها .

٢ - اعداد تقارير تفصيلية تتناول تقويم ما يتكشف من نقاط ضعف أو اختلال أسفرت عنها تقارير المتابعة وتقويم الاداء عن الوحدات والأنشطة .

٣ - متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالتكاليف المقدرة ، وطبقا للتوقيت الزمنى المحدد لها ، وعلى الوجه المحدد في الخطة .

٤ - متابعة وتقويم القروض والمنح المبرمة مع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والمنوحة من البنوك الاجنبية والمديونية مع العالم الخارجى .

٥ - متابعة حركات أسعار السلع والخدمات وخاصة السلع التموينية والاستهلاكية وغيرها ومقارنتها مع الأسعار فى فترات سابقة .

٦ - تتبع التغيير فى الاستهلاك القومى والادخار القومى والدخل القومى وأن التغيير يتم طبقا للخطة .

٧ - تتبع مدى نجاح الخطة فى اقامة التوازن الاقتصادى بين القطاعات المختلفة واكتشاف مواطن الاختناق التى تمنع تنفيذ الخطة وتحقيق الاهداف المحددة .

٨ - تقويم الارقام القياسية وغيرها من البيانات الرقمية وبصفة خاصة أرقام المجاميع الاقتصادية .

٩ - مراجعة السجلات المقدرة اسكانها للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وسجلات متابعة تنفيذها .

ثالثا - فى مجال الرقابة القانونية على القرارات الصادرة فى شأن المخالفات المالية :

يختص الجهاز بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته فى شأن المخالفات المالية التى تقع بها وذلك للتأكد من أن الاجراءات المناسبة قد اتخذت بالنسبة لتلك المخالفات وأن المسئولية عنها قد حددت ، وتمت محاسبة المسئولين عن ارتكابها ، ويتعين مواعاة الجهاز بالقرارات المشار اليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها مصحوبة بكافة أوراق الموضوع ، ولرئيس الجهاز ما يأتى :

١ - أن يطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاوراق كاملة

للجهاز — اذا رأى وجها لذلك — تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية .
وعلى الجهة المختصة بالاحالة الى المحاكمة التأديبية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

٢ — أن يطلب الى الجهة الادارية مصدرة القرار في شأن المخالفة المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاوراق كاملة للجهاز أعادة النظر في قرارها ، وعليها أن توافي الجهاز بما اتخذته في هذا الصدد ، خلال الثلاثين يوما التالية لحملها بطلب الجهاز .

فاذا لم تستجب الجهة الادارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوما التالية أن يطلب تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية ، وعلى الجهة التأديبية المختصة بمباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

٣ — أن بطن في القرارات أو الاحكام الصادرة من جهات التأديب في شأن المخالفات المالية ، وعلى القائمين بأعمال السكرتارية بالجهات المذكورة موافاة الجهاز بصورة من القرارات أو الاحكام الصادرة في شأن المخالفات المالية فور صدورهما .

وأخيراً — في مجال مراقبة الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع أنعام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها :

يتمين على الشخص العام المساهم أن يقدم الى الجهاز التقرير السنوي لمراقبي الحسابات خلال أسبوعين من تاريخ وروده له ، وكذلك أية بيانات أو قوائم أو مستندات تتعلق بالشركة المساهم فيها يطلبها الجهاز خلال شهرين من تاريخ طلبها وذلك لمراجعتها وإبداء الرأي فيها .

ويقوم الجهاز بإرسال تقريره عن كل ذلك الى الشخص العام

المساهم وكذلك الى الجهات الرسمية المعنية المسؤولة خلال شهرين من تاريخ ورود تقرير مراقبي الحسابات والقوائم والمستندات والبيانات التي طلبها .

مادة ٦ - لرئيس الجهاز تعيين مراقبي حسابات من بين من يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي لبنوك القطاع العام وللشركات المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (٣) من هذا القانون وللجهات التي تنص قوانينها على ذلك ، ويبلغ مراقبو الحسابات تقاريرهم الى الجهاز والى تلك الجهات ، وللجهاز أن يعد تقريراً بملاحظاته ويرسله الى الجهة المعنية لمرضه مع تقرير مراقبي الحسابات على الجمعية العامة .

مادة ٧ - يباشر الجهاز عمليات الفحص والمراجعة المنصوص عليها في هذا القانون اما في مزار الجهات التي تتواجد بها السجلات والحسابات والمستندات المؤيدة لها ، راما في مقر الجهاز وفقاً لما يراه رئيس الجهاز محققاً للمصلحة العامة .

وللجهاز الحق في أن يفحص - عداً المستندات والسجلات المنصوص عليها في القوانين واللوائح - أي مستند أو سجل أو محاضر جلسات أو أوراق أخرى يراها لازمة للقيام باختصاصاته على الوجه الأكمل ، كما له الحق أيضاً أن يطلب أية بيانات أو معلومات أو ايضاحات يرى أنها لازمة لمباشرة هذه الاختصاصات ، وله أن يحتفظ بما يراه من المستندات أو الوثائق أو السجلات أو الأوراق ، اذا تطلبت عملية المراجعة ذلك ولحين الانتهاء منها .

وللجهاز في سبيل مباشرته لاختصاصاته المشار اليها في هذا القانون حق الماينة والتفتيش على الأعمال والوحدات الخاضعة لرقابته :

مادة ٨ - يقوم الجهاز بفحص اللوائح الادارية والمالية للتحقق من مدى كفايتها واقتراح وسائل تلافي أوجه النقص فيها .

مادة ٩ - يباشر الجهاز اختصاصاته المبينة في هذا القانون بطريق المينة . وله أن يباشر هذه الاختصاصات بطريق الفحص الشامل اذا دعت الحاجة الى ذلك .

مادة ١٠ - للجهاز حق الاتصال المباشر بالمسؤولين المalleين بمختلف مستوياتهم التابعين منهم لوزارة المالية أو غيرهم الى الجهات الخاضعة لرقابته .

مادة ١١ - يعتبر من المخالفات المالية في تطبيق أحكام هذا القانون ما يأتي :

١ - مخالفة القواعد والاجراءات المالية المنصوص عليها في الدستور والقرانين واللوائح المعمول بها .

٢ - مخالفة القواعد والاجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة وبضبط الرقابة على تنفيذها .

٣ - مخالفة القواعد والاجراءات الخاصة بالمشتريات والمبيعات وشئون المخازن وكذا كافة القواعد والاجراءات والنظم المالية والمحاسبية السارية .

٤ - كل تصرف خاطيء عن عمد أو اهمال أو تقصير يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة بغير حق أو ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو المؤسسات أو الهيئات العامة أو غيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو الاقتصادية .

كما يعتبر في حكم المخالفات المالية ما يلي :

(أ) عدم موافاة الجهاز بصورة من العقود أو الاتفاقات أو المناقصات

التي يقتضى تنفيذ هذا القانون موافاة بها .

(ب) عدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الاعمال والمستندات المؤيدة

لها في المواعيد المقررة أو بما يطلبه من أوراق أو بيانات أو قرارات أو محاضر جلسات أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في فحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها طبقاً للقانون .

مادة ١٢ - يعتبر من المخالفات الادارية في تطبيق أحكام هذا القانون ما يأتى :

١ - عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخر في الرد عليها عن المواعيد المقررة في هذا القانون بغير عذر مقبول ويعتبر في حكم عدم الرد أن يجيب العامل المختص اجابة الغرض منها المماثلة أو التسوية .

٢ - عدم اخطار الجهاز بالأحكام والقرارات الادارية الصادرة بشأن المخالفات المالية خلال المدة المحددة في هذا القانون .

٣ - التأخير دون مبرر في ابلاغ الجهاز خلال الموعد المحدد في هذا القانون بما تتخذه الجهة المختصة في شأن المخالفة المالية التى تبلغ اليها بمعرفة الجهاز .

الباب الثالث

التزامات الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز

مادة ١٣ - على وزارة المالية موافاة الجهاز بالحسابات الختامية للدولة وبياناتها التفصيلية ومشروعات قوانين ربطها .

وعلى الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز موافاته بميزانياتها وحساباتها الختامية وما يجرى عليها من تسويات وتعديلات اضافية والحسابات المالية والربع سنوية والسنوية ونتائج الجرد السنوى للمخازن التابعة لها وتقارير الانجاز .

وكل ذلك في حدود المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون ،

والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ولائحته التنفيذية ، والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية .

مادة ١٤ - على ممثلى وزارة المالية لدى الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز والمسؤولين الماليين فى هذه الجهات اخطار الجهاز بجميع الحالات التى يتضمن الصرف فيها مخالفة مالية وذلك خلال شهر من تاريخ وقوعها .

مادة ١٥ - على رؤساء الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز ابلاغه بوقائع الاختلاس أو السرقة أو التبييد أو الائلاف أو الحريق و الاهمال يوم اكتشافها ، وعليهم أيضا أن يوافوا الجهاز بالقرارات الصادرة بشأنها فور صدورها .

مادة ١٦ - على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز موافاته بالبيانات والمؤشرات اللازمة لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الاداء طبقا للنظم والنماذج التى يحددها الجهاز .

وتلتزم الجهات التى تقوم بتنفيذ مشروعات استشارية بموافاة الجهاز بصورة من دراسة الجدوى لكل مشروع استثمارى وكذلك بأية تعديلات تطرأ على هذه الدراسة وأسبابها أثناء تنفيذ المشروع .

مادة ١٧ - على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز أن ترد على ملاحظاته خلال شهر من تاريخ ابلاغها بها .

الباب الرابع

تقارير الجهاز

مادة ١٨ - يقدم الجهاز التقارير الآتية عن :

١ - ملاحظاته التى أسفرت عنها عمليات الرقابة المنصوص عليها فى الباب الثانى من هذا القانون ، ويرسلها إلى رؤساء الوحدات التى تخصها .

٢ - نتائج مراجعة الحسابات الختامية لتنفيذ موازنات الوحدات الحسابية الواردة في البند (١) من المادة (٣) من هذا القانون ويرسلها الى وزارة المالية والى تلك الوحدات خلال شهرين من تاريخ تسلمه لكل حساب ختامي أو ميزانية •

٣ - نتائج مراجعة الميزانيات والقوائم والحسابات الختامية للوحدات الواردة في البند (٢) من المادة (٣) من هذا القانون ويرسلها الى وزارة المالية والى تلك الوحدات والجهات الرئاسية المعنية خلال شهرين من تاريخ تسلمه لكل منها •

ويجب أن تتضمن هذه التقارير على وجه الخصوص الملاحظات التي أسفرت عنها المراجعة وما أتخذ بشأنها وما إذا كان الجهاز قد حصل على كل الايضاحات والبيانات التي رأى ضرورة الحصول عليها ، وما إذا كانت الميزانية والحسابات الختامية تعبر بوضوح عن حقيقة المركز المالى للوحدة وعن حقيقة فائضها أو عجزها في نهاية العام •

كذلك يجب أن تتضمن التقارير طريقة الجرد والتقييم التي اتبعتها الوحدة ومدى التحقق من سلامتها وموافقتها للإجراءات التي اعتمدها الجهاز والأصول المرعية •

كما ينبغي الإشارة في التقرير الى كل تغيير يطرأ على أساس وطرق التقييم أو الجرد ، وأثر ذلك على نتائج الحسابات •
ويجب عرض ملاحظات الجهاز على مجالس الادارة المختصة خلال شهر على الأكثر من تاريخ إبلاغها •

ويقع باطلا كل قرار تتخذه الجمعيات العامة أو مجالس الادارة المشار اليها والمنعقدة للنظر في أقرار الميزانيات والحسابات الختامية للوحدات سالفة الذكر ما لم يعرض ويناقش معها تقارير الجهاز عنها •

٤ - ملاحظته على الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة ،
ويرسل التقرير الى مجلس الشعب فى موعد لا يجاوز شهرين من تاريخ
ورود الحساب الختامى كاملا للجهاز من وزارة المالية ، كما يرسل نسخة
من التقرير الى هذه الوزارة •

٥ - متابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء المنصوص عليها فى البند
(ثانيا) من المادة (٥) من هذا القانون ، كما يعد تقريراً عن كل سنة
مالية فى هذا المجال ويرسل هذه التقارير الى مجلس الشعب والى الجهات
المعنية •

ويقدم الجهاز الى رئيس الجمهورية والى مجلس الشعب والى
رئيس مجلس الوزراء تقارير سنوية عن النتائج العامة لرقابته أو أية
تقارير أخرى يحددها •

كما يقدم الجهاز الى مجلس الشعب أية تقارير يطلبها منه •

الباب الخامس

تشكيل الجهاز ونظام العاملين به

مادة ١٩ - يشكل الجهاز من رئيس ونائبين ووكلاء للجهاز وأعضاء
فنيين •

ويضع مكتب الجهاز الهيكل التنظيمى للجهاز ويحدد وحداته الرئيسية
والمساعدة ، ويصدر بهذا الهيكل قرار من رئيس الجهاز •

مادة ٢٠ - يعين رئيس الجهاز بناء على ترشيح رئيس الجمهورية
وموافقة مجلس الشعب ، ويصدر بهذا التعيين قرار من رئيس الجمهورية
متضمنا معاملته المالية ، ويعامل من حيث المعاش وفقا لهذه المعاملة •

ويكون اعفاء رئيس الجهاز من منصبه بقرار من رئيس الجمهورية
بعد موافقة مجلس الشعب بأغلبية أعضائه .

وفي حالة تقديم رئيس الجهاز استقالته تعرض الاستقالة على
مجلس الشعب .

ويسرى في شأن اتهام ومحاكمة رئيس الجهاز القواعد المقررة في
قانون محاكمة الوزراء .

مادة ٢١ - يعين نائب رئيس الجهاز بقرار من رئيس الجمهورية
متضمنا معاملته المالية ويعامل من حيث المعاش وفقا لهذه المعاملة .

مادة ٢٢ - يشرف رئيس الجهاز على أعمال الجهاز الادارية والمالية
والفنية ، وعلى العاملين به ^(١) ، ويصدر القرارات اللازمة لتنظيم وإدارة
أعماله ويعاونه في ذلك نائبا الرئيس ، ويمثل الجهاز أمام القضاء وفي
علاقاته بالغير ، وفي حالة غيابه أو خلو منصبه يحل محله أقدم النائبين .

مادة ٢٣ - يشترط في العضو الفني أن يكون حاصلا على مؤهل
جامعي أو ما يعادله يتفق وطبيعة العمل الرقابي للجهاز .

مادة ٢٤ - يشكل مكتب الجهاز من رئيس الجهاز ونائبيه وأقدم
الوكلاء .

ويجتمع المكتب بدعوة من رئيسه وبحضوره ، وتصدر قراراته
بأغلبية الحاضرين وإذا تساوت الاصوات يرجح رأى الجانب الذى منه
الرئيس .

(١) صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٠ بتفويض رئيس
الجهاز المركزى للمحاسبات بمباشرة اختصاصات رئيس الوزراء فى الترخيص
بالسفر الى الخارج المنصوص عليه فى القرارين الجمهوريين رقمى ٣٣٤٤
لسنة ١٩٦٤ و ٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٠/١/٢٩ -
العدد ٥) .

وأذا نقص عدد المكونين للمكتب عن أربعة يستكمل العدد من الوكلاء حسب أقدميتهم •

ويمارس المكتب الاختصاصات المقررة له في هذا القانون وفي لائحة العاملين بالجهاز •

مادة ٢٥ - لا يجوز لرئيس الجهاز أو نائبه أو وكلائه أن يقوموا بأى عمل آخر بمنزلة أو بمكافأة بأية صورة كانت سواء من خزائن الدولة أو من أية جهة أخرى •

ولا يسرى ذلك بالنسبة للمساهمة في المجالات البحثية والعلمية وأعمال التدريب بشرط الحصول على تصريح بذلك من رئيس الجهاز ، ويكون التصريح لرئيس الجهاز في ذلك من رئيس مجلس الشعب •

ولا يجوز لهم مزاولة مهنة حرة أو القيام بأى عمل تجارى أو صناعى أو مالى أو أى عمل آخر يتعارض ومقتضيات وظائفهم أو يمس الاستقلال الواجب •

كما يحظر على أى منهم أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقاضىها عليها أو أن يحصل على أية ميزة خاصة في التعامل مع القطاع العام أو أية جهة تخضع لرقابته ولا يسرى هذا الحظر على التعامل الذى يتم طبقاً لقواعد عامة تسرى على كافة •

مادة ٢٦ - لا يجوز لمديرى ادارات مراقبة الحسابات ونوابهم ومراقبى الحسابات بها أن يجمعوا بين وظائفهم وبين أى عمل آخر كما لا يجوز لهم مباشرة أعمال أو أداء خدمات للغير بأجر أو بغير أجر •

كما يحظر تعيينهم في الجهات محل رقابة الإدارات التى عملوا بها

الا بعد مضي ثلاث سنوات على تركهم العمل في ادارة مراقبة حسابات تلك الجهات .

الباب السادس أحكام عامة

مادة ٢٧ - يكون لرئيس الجهاز السلطات المخولة للوزير ولوزير المالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بموازنة الجهاز وفي تنظيمه وادارة أعماله .

كما يكون له السلطات المخولة للوزير المختص بالتنمية الادارية ولرئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة وذلك بالنسبة للجهاز والعاملين بسبه .

وكذلك يكون له سلطة الترخيص بسفر العاملين به الى الخارج ، ويكون التصريح له بالسفر الى الخارج من رئيس مجلس الشعب .

مادة ٢٨ - يكون للجهاز موازنة مستقلة وتدرج رقما واحدا في موازنة الدولة .

ويضع رئيس الجهاز مشروع الموازنة التفصيلية ويرسله في المواعيد المقررة الى مجلس الشعب ، ويعمل بها بعد اقرارها من المجلس من تاريخ العمل بالموازنة العامة للدولة .

كما يقوم المجلس باعتماد الحساب الختامي لموازنة الجهاز طبقا للقواعد المتبعة في اعتماد المجلس لحساباته .

ويضع مكتب الجهاز القواعد الخاصة بتنظيم حسابات الجهاز ونظام الصرف والجرد ، وغير ذلك من الشؤون المالية والادارية .

مادة ٢٩ - تنظم شئون العاملين بالجهاز لائحة خاصة تصدر بقرار من مجلس الشعب له قوة القانون بناء على اقتراح أحد أعضائه أو رئيس الجهاز وتتضمن كافة القواعد المنظمة لشئونهم ^(١) .

وفيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، يستمر العمل باللائحة شئون العاملين الصادرة بقرار مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ١٩٧٥/٧/٦ والقرارات المعدلة له الى أن تصدر اللائحة الجديدة التي يجب على رئيس الجهاز أن يقدم اقتراحا بها الى مجلس الشعب خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

(١) أصدر مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ١٩٩٢/١/١٤ لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات (الجريدة الرسمية - العدد ٢ مكرر في ١٩٩٢/١/١٤) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النصر المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للوضوح

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

محال صناعية وتجارية وعامة

القسم الأول : في بيع المحال التجارية ورهنها •

**القسم الثاني : في المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة
• للراحة والمضرة بالصحة والخطرة •**

القسم الثالث : في المحال العامة •

القسم الرابع : تشريعات عامة •

القسم الاول

في بيع المحال التجارية ورهنها

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠

خاص ببيع المحال التجارية ورهنها

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الفصل الاول

في بيع المحال التجارية

مادة ١ - يشترط عقد بيع المحل التجارى بعقد رسمى أو بعقد عرى مقرون بالتصديق على توقيعات أو أختام المتعاقدين .

ويجب أن يحدد فى عقد البيع ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية والمهمات والبضائع ، كل منها على حدة (١) .

ويخصم مما يدفع من الثمن أولا ثمن البضائع ثم ثمن المهمات ثم ثمن المقومات غير المادية ولو اتفق على خلاف ذلك .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط لانعقاد عقد بيع المتجر أو اثباته أن يكتب أو أن يشهر لأنه عقد رضى يتم بإرادة طرفيه ، كما لا يشترط فيه أن يبين فيه مشتملاته المعنوية والمادية وقيمة كل منها على حدة ، وما استلزمه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ من كتابة العقد وشهره ، وبيان العناصر المباعة وقيمة كل منها على حدة مطلوب ليحفظ البائع بحقه فى امتياز البائع وبحقه فى الفسخ ولا اثر له على قيام العقد (نقض مدنى فى ١٩٨٠/١/٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٠٤٣) .

مادة ٢ - يشهر عقد البيع بقيده في سجل خاص معد لهذا الغرض في مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يقع بدائرتها المحل التجارى .

وإذا شمل عقد البيع فرعاً للمحل التجارى بالقطر المصرى وجب أيضاً اتخاذ اجراءات القيد في مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد بدائرتها هذا الفرع .

وإذا كان ما يبيع هو الفرع وحده أجرى القيد في كل من مكتبى السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد في دائرتها المحل الرئيسى والفرع .

مادة ٣ - يجب اجراء القيد في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ البيع والا كان القيد باطلاً .

ويكون للقيد الأولوية على القيود التى تجرى على ذات المشتري في نفس الميعاد .

مادة ٤ - لا يقع امتياز البائع الا على اجزاء المحل المبينة في القيد .

فاذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناوله الامتياز لم يقع الا على عنوان المحل التجارى واسمه والحق في الاجارة والاتصال بالعملاء والسمة التجارية .

وينفذ الامتياز على ما هو ضمان له من ائتمان البضائع والمهمات أو مقومات المحل غير المادية كل منها على حدة .

مادة ٥ - لا تقبل ثاقاء الغير دعوى الفسخ لعدم دفع الثمن الا اذا كان قد احتفظ بها صراحة في القيد ولا ترفع الدعوى الا عن اجزاء المحل التى كانت محلاً للبيع دون غيرها .

واستثناء من حكم المادة ٢٥٤ من القانون التجارى الأهلى والمادة ٣٦٤ من القانون التجارى المختلط لا يمنع الافلاس من رفع دعوى الفسخ .

مادة ٦ - على البائع الذى يرفع دعوى الفسخ أن يعلن الدائنين انذين لهم قيود على المحل لتجارى فى محالهم المختارة المبينة فى قيودهم .

واذا اشترط البائع عند البيع أنه يصبح مفسوخا بحكم القانون اذا لم يدفع الثمن فى الأجل المسمى أو اذا تراضى البائع والمشتري على فسخ البيع وجب على البائع اخطار الدائنين المقيدين فى محالهم المختارة بالفسخ أو بحصول الاتفاق عليه .

مادة ٧ - اذا طلب بيع المحل التجارى بالمزايدة العامة وجب على الطالب أن يخطر بذلك البائعين السابقين فى محالهم المختارة المبينة فى قيودهم معلنا اياهم بأنهم اذا لم يرفعوا دعوى الفسخ فى خلال شهر من تاريخ الاخطار سقط حقهم فيها قبل من يرسو عليه الزاد .

الفصل الثانى

فى رهن المحال التجارية

مادة ٨ - يجوز بالشروط المقررة فى هذا القانون رهن المحال التجارية .

مادة ٩ - رهن المحل التجارى يجوز أن يشمل ما يأتى :

العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والأثاث التجارى والمهمات والآلات التى تستعمل فى استغلال المحل ولو صارت عقارا بالتخصيص والعلامات التجارية والرخص والاجازات وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية المرتبطة به .

فاذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناوله الرهن لم يقع الا على

العنوان والاسم التجاري والحق في الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية •

مادة ١٠ - لا يجوز أن يرتهن لدى غير البنوك أو بيوت التسليف التي يرخّص لها بذلك وزير التجارة والصناعة بالشروط التي يحددها بقرار يصدره •

مادة ١١ - يثبت الرهن بعقد رسمي أو بعقد عرفي مقرون بالتصديق على توقيعات أو اختتام المتعاقدين •

ويجب أن يشتمل العقد على تصريح من الدين عن قيام امتياز البائع على الشيء المرهون أو خلوّه من وعن جهده أى حق عينه عليه بوصفه عقارا بالتخصيص ويجب كذلك أن يشتمل على اسم الشركة التي أمن عليه لديها ضد خطر الحريق •

ويشهر عقد الرهن بقيده في سجل يخصص لهذا الغرض بمكتب السجل التجاري بالمحافظة أو المديرية التي يوجد في دائرتها المحل التجاري •

وإذا شمل الرهن فرعاً للمحل التجاري أو أثاثاً أو آلات توجد في دائرة محافظة أو مديرية أخرى وجب القيد أيضاً في مكتب السجل التجاري بالمحافظة أو المديرية التي توجد بدائرتها هذه الأشياء •

فإذا كان الشيء المرهون هو الفرع أو الأثاث أو الآلات المنصوص عامها في الفقرة السابقة أجرى القيد في مكتب السجل التجاري بالمحافظة أو المديرية التي يوجد بدائرتها الشيء المرهون وأيضاً بمكتب السجل التجاري بالمحافظة أو المديرية التي يوجد بدائرتها المحل التجاري •

فإذا كان الرهن واقفاً على عقار بالتخصيص وجب على الدائن أن يتبع علاوة على ذلك الأحكام الخاصة بالرهن العقاري •

مادة ١٢ - يجب اجراء القيد في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العقد والا كان باطلا •

وفي حالة الافلاس تطبق على الرهن التى تنشأ وفقا لهذا القانون الأحكام المقررة في المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٣١ من القانون التجارى الأعلى والمواد ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٩ من القانون التجارى المختلط •

مادة ١٣ - المدين الذى يرهن طبقا لأحكام هذا القانون مسؤول عن حفظ الأشياء المرهونة بحالة جيدة دون أن يكون له الحق في الرجوع على الدائن بشئ في مقابل ذلك •

مادة ١٤ - عند عدم الوفاء بباقى الثمن أو بالدين في تاريخ استحقاقه ولو كان معقد عرفى يجوز للبائع أو الدائن المرتهن بعد ثمانية أيام من تاريخ التقبى على مدينه والحائز للمحل التجارى بالوفاء تنبيها رسميا أن يقدم عريضة لقاضى الأمور المستعجلة في المحكمة التى يوجد بدائرتها المحل بطلب الاذن بأن يباع بالزاد العلنى مقومات المحل التجارى كلها أو بعضها التى يتناولها امتياز البائع أو الراهن •

ويكون البيع في المكان واليوم والساعة وبالطريقة التى يعينها القاضى •

ويذاع البيع قبل حصوله بعشرة أيام على الأقل بالنشر والاصق وتعلن صورة من هذه الاعلانات قبل البيع بخمسة أيام على الأقل للمالك المكان والدائنين المرتهين المقيدى في محالهم المختارة البعينة في قيودهم •

على أنه اذا كان العقار بالتخصيص مثقلا بقيد رهن عقارى أو اختصاص فلا يجوز بيعه الا مع العقار الذى يرد عليه القيد المذكور وباتباع اجراءات نزع الملكية •

مادة ١٥ - يكون للدائنين المرتهين على المبالغ الناشئة عن التأمين

إذا تحقق سبب استحقاقها نفس الحقوق والامتيازات التي كانت لهم على
الأشياء المؤمن عليها •

مادة ١٦ — الدائنون المرتهنون المقيدون في يوم واحد لهم مرتبة
واحدة •

وتكون الأولوية في المرتبة بين الدائن المرتهن الحيازي وبين الدائن
المرتهن رهنا عقاريا بحسب تاريخ القيد ، ومع ذلك تكون مرتبة الرهن
العقارى مقدمة على الرهن الحيازي اذا قيда في يوم واحد •

مادة ١٧ — ليس لمؤجر المكان الذى يوجد به الأثاث والآلات
المرهونة التى تستعمل في استغلال المحل التجارى أن يباشر امتيازاه لأكثر
من قيمة ايجار سنتين •

ومع ذلك يجوز للمؤجر الذى يكون لمعقد ايجارته تاريخ ثابت قبل
اصدار هذا القانون أن يستعمل امتيازاه بدون مراعاة القبود المتقدم
ذكرها •

مادة ١٨ — يعتبر باطلا كل شرط في عقد الايجار يترتب عليه الاخلال
بحق المستأجر في الرهن طبقا لهذا القانون •

مادة ١٨ (مكررة) — كل من بدد أو أذلف عمدا اضرارا بالغير :
مهمات أو آلات أو أثاث المحل التجارى المرهونة منه طبقا لهذا القانون
يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات •

الفصل الثالث

احكام عامة

مادة ١٩ — يجب على البائع أو الدائن عند طلب القيد أن يقدم

صورة مصدقا عليها من عقد البيع أو الرهن إذا كان رسميا أو أصل العقد إذا كان عرفيا .

ويرفق بالمقد نسختان من حافظة تتضمن البيانات الآتية :

- ١ - اسم البائع أو الدائن ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه .
- ٢ - اسم الحائز أو المدين ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه .
- ٣ - بيان المحل التجارى والفروع التابعة له إذا وجدت مع تحديد الأجزاء التى يتكون منها والتى يرد عليها عقد البيع أو عقد الرهن وكذلك نوع عملياته ومقره .

٤ - ثمن البيع المحدد للأدوات والبضائع ومقومات المحل التجارى غير المادية كل منها على حدة مع الإشارة عند الاقتضاء الى الاحتفاظ بحق الفسخ أو قيمة الدين المبين فى عقد الرهن والشروط المتعلقة بسعر الفوائد ومواعيد الاستحقاق .

- ٥ - بيان نوع عقد البيع أو الرهن (رسمى أو عرفى) وتاريخه .
- ٦ - وجود أو عدم وجود حق امتياز البائع أو رهن سابق أو أى حق عينى على الشيء المرهون بوصفه عقارا بالتخصيص .
- ٧ - اسم الشركة المؤمن لديها ضد خطر الحريق .
- ٨ - اسم المؤجر ومدة الاجارة وقيمة الايجار السنوية ومواعيد الاستحقاق .

٩ - المحل المختار للبائع أو الدائن المرتون فى دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية التى يقع فيها المحل التجارى .

مادة ١٩ (١) مكررة - إذا اشتمل بيع المحل التجارى أو رهنه على علامة تجارية فلا يكون نقل ملكية العلامة أو رهنها حجة على الغير الا

بعد التأشير والاشهار المنصوص عليهما بالمادة ٢٠ من قانون العلامات والبيانات التجارية •

ويكون التأشير في سجل ادارة العلامات التجارية بناء على شهادة تنفيذ حصول القيد •

مادة ٢٠ - على البائع أو الدائن أو المرتهن أن يطلب طبقاً للأوضاع التي تقررها اللائحة التي توضع لتنفيذ هذا القانون اثبات كل تغيير أو تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادة ١٩ •

مادة ٢١ - يتم القيد بنسخ البيانات واردة بالحافطة بالسجل الخاص يرد مكتب السجل التجارى احدى نسختي الحافطة لاطالب مؤشرا بما يفيد اجراء القيد مع ذكر تاريخه ورقمه •

ويحتفظ مكتب السجل التجارى بصورة طبق الأصل من كل عقد يودع لديه طبقاً لأحكام المادتين ١٩ و ٢٠ •

مادة ٢٢ - لا يترتب على اغفال واحد أو أكثر من الاجراءات أو البيانات السابقة بطلان الا اذا أضر ذلك بالغير •

مادة ٢٣ - يكفل القيد حفظ الامتياز لمدة خمس سنوات من تاريخه كما أنه يؤمن فوائد ادين لمدة سنتين بامتياز له نفس المرتبة التي للدين الأصلي • ويعتبر القيد لاغياً اذا لم يجدد خلال المدة السابقة •

مادة ٢٤ - يجب على المشتري أو المدين الذى يرغب فى نقل المحل التجارى أو الأثاث أو الآلات التى تستعمل فى استغلاله أن يخطر البائع أو الدائن المرتهن بخطاب موصى عليه فى ميعاد شهر على الأقل قبل النقل فاذا أبدى البائع أو الدائن عدم موافقته على النقل بخطاب موصى عليه فى خلال الخمسة عشر يوماً التالية ونشأ عن نقل المحل المبيع أو المرهون

انقاص لقيمته يصبح الدين واجب الاداء فوراً وكذلك الحال اذا نقل المحل بدون اخطار سابق .

ويجب على البائع أو الدائن المرتهن في خلال الشهر التالى لاختاره أو الشهر التالى لعلمه بالنقل أن يطلب التأشير على هامش القيد القائم بالمقر الجديد للمحل . ويجب عليه أيضا اذا نقل المحل الى محافظة أو مديرية أخرى أن يطلب القيد في مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى نقل اليها المحل مع بيان المقر الجديد للمحل وتاريخ القيد الأول . ويكون للتأشير المذكور ذات الأثر القانونى للقيد الأول .

مادة ٢٥ — للدائنين السابقين على قيد الرهن متى كان الغرض من ديونهم استغلال المحل التجارى أن يطلبوا سداد ديونهم قبل مواعيد استحقاقها اذا أصابهم ضرر بسبب ذلك القيد .

مادة ٣٦ — يجب على المالك الذى يرغب فى فسخ عقد اجارة المكان الذى يستغل فيه محل تجارى مثقل بقيود أو محل يكون أثاثه أو آلاته مثقلة بقيود وكان قد أبلغ كتابة بوجود الرهن أن يخطر الدائن القيد فى محله المختار فى القيد برغبته فى الفسخ . ولا يجوز أن يصدر الحكم قبل شهر من تاريخ هذا الاخطار .

وكذلك لا يصبح الفسخ بالتراضى أو بحكم القانون نهائيا الا بعد شهر من تاريخ اخطار الدائن المقيّد فى محله المختار .

مادة ٢٧ — يشطب القيد بمراضى أصحاب الشأن فى القيد اذا كانت لهم الاهلية المطلوبة لاجرائه أو بمقتضى حكم حاز قوة الشئ المحكوم به .

ولا يجرى الشطب الكلى أو الجزئى فى الحالة التى لا يكون قد صدر به حكم الا اذا أودع الطالب عقدا رسميا يثبت رضا الدائن أو من تلقى الحق عنه .

ويشطب التأشير برهن العلامة الحاصل طبقا لنص المادة ٢٠ من قانون العلامات والبيانات التجارية بناء على شهادة دالة على شطب القيد .

مادة ٢٨ - يحصل الشطب بتدوين بيان به في هامش القيد وتعطى شهادة بذلك لمن يطلبها من المتعاقدين .

مادة ٢٩ - يجوز لأي شخص بشرط أن يدفع مقدما الرسوم المقررة أن يحصل من مكتب السجل التجارى المختص على صورة رسمية للقيود المثبتة في السجل فاذا لم تكن قيود أعطى مكتب السجل التجارى شهادة بعدم وجود قيد .

مادة ٣٠ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة ببيان الشكل الذى - تكون عليه السجلات وكيفية القيد فيها ورسوم القيد والتأشير والصور وعلى العموم جميع الأحكام الأخرى اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣١ - تصدر وزارة التجارة والصناعة صحيفة رسمية للاشهار المنصوص عليه في هذا القانون .

مادة ٣٢ - تطبق الأحكام السابقة مع عدم الاخلال بالقواعد القانونية العامة التى لم تلغ صراحة بموجب هذا القانون .

مادة ٣٣ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر اللائحة المنصوص عليها في المادة ٣٠ .

**قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٣
بالاجراءات لخاصة بتنفيذ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠
بيع المحال التجارية ورهنها**

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادتين ٣٠ و ٣١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠
الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تحصل رسوم القيد والتأشير والشطب والاطلاع وكافه
الرسوم المنصوص عليها في هذا القرار وفقا للجدول المرفق به .

مادة ٢ - تصدر في الأسبوع الثاني من كل شهر صحيفة خاصة
تسمى (جريدة بيع المحال التجارية ورهنها) تنشر فيها البيانات الواجب
اشهارها بناء على أحكام هذا القرار .

الحفاظ

مادة ٣ - تتقدم الحفاظ المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة
١٩٤٠ وفي هذا القرار على النماذج المعدة لذلك الى مكتب السجل التجارى
بالمحافظة أو المديرية بواسطة البائع أو الدائن المرتهن . ويتعين على
المكتب المذكور أن يتحقق قبل استلامها من شخصية مقدمها ويجوز لهؤلاء
أن ينيبوا عنهم غيرهم بموجب توكيل خاص يودع بمكتب السجل التجارى ،
ويجب أن يكون التوكيل رسميا أو عرفيا مقرونا بالتصديق على
توقيعات أو أختام المتعاقدين .

مادة ٤ - تدون بيانات الحافظة بخط واضح وبدون اختصار أو تغيير
أو تحشير أو كشط ويوقع الطالب على كل اضافة بهامش الحافظة ويحمى

عدد تلك الاضافات وكذا عدد الكلمات المشطوبة ويؤشر عليها مكتب السجل بما يفيد المراجعة •

ولا تقبل الحواظ غير المستوفية للبيانات والشروط المقررة •

مادة ٥ - تقيد الحواظ المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القرار عند تقديمها في دفتر خاص - طبقاً للنموذج المعد لهذا الغرض - بأرقام متتابعة ويعطى للطالب ايصال يفصل من قسيمة هذا الدفتر ويشمل البيانات الآتية :

١ - رقم الحافظة بحسب ترتيب الايداع ويبدأ اترقيم من أول يناير من كل سنة •

٢ - تاريخ وساعة ايداع الحافظة •

٣ - اسم المودع ولقبه ومحل اقامته •

٤ - عدد المستندات المرفقة بالحافظة ونوعها •

اجراءات القيد

مادة ٦ - يكون كل من السجلين المنصوص عليهما في المادتين ٢ و ١١ من القانون على شكل جدول طبقاً للنموذج الخاص به ، الملحق بهذا القرار •

مادة ٧ - تقيد الحواظ المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون في نفس يوم ايداعها •

ويكون القيد بأرقام متتابعة وبصفة مستمرة ابتداء من تساربخ سريان القانون •

مادة ٨ - تراجع القيود بمعرفة رئيس مكتب السجل التجاري في نهاية كل شهر ويؤشر بما يفيد المراجعة في ذيل آخر قيد بالسجل •

مادة ٩ - تشهر عقود البيع والرهن - التي يتم عقدها طبقاً لأحكام القانون - في « جريدة بيع المحال للتجارية ورهونها » في بحر شهرين من عقدها ويشمل الاشهار البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع للتقيد وتاريخه .
- ٢ - المكتب الذي حصل فيه التقيد .
- ٣ - تاريخ العقد ونوعه (رسمى أو عرقى) وموضوعه .
- ٤ - اسم البائع أو الدائن المرتهن ولقبه وجنسيته وصناعته ومحل اقامته .

٥ - اسم المشتري أو المدين ولقبه وجنسيته وصناعته ومحل اقامته .

٦ - نوع تجارة المحل المبيع أو المرهون وموقعه والأجزاء التي يتكون منها والتي وقع عليها البيع أو الرهن .

٧ - المحل المختار للبائع أو الدائن المرتهن ان كان له محل مختار .

مادة ١٠ - يقوم مكتب السجل التجارى باعداد فهرس هجائى بأسماء المشترين والمدينين مع الاشارة الى أرقام قيودهم فى سجل البيع أو الرهن على حسب الأحوال وكذلك بأسماء المحلل للتجارية .

تجديد التقيد

مادة ١١ - يقدم طلب تجديد التقيد على حافظة من نسختين طبقاً للنموذج المعد لذلك^(١) وتشمل البيانات الآتية :

(١) الوقائع المصرية فى ٢٠ مايو ١٩٤٧ - العدد ٥٦ .
(م ١٠ - موسوعة مصر ج ٢١)

- ١ - اسم الطالب التجديد ولقبه •
- ٢ - رقم القيد وتاريخه وموضوعه •
- ٣ - اسم البائع أو الدائن ولقبه •
- ٤ - اسم المشتري أو المدين ولقبه •

مادة ١٢ - يؤشر مكتب السجل التجارى بهامش القيد بما يفيد التجديد مع الاشارة الى رقم وتاريخ ايداع الحافظة ويرد المكتب المذكور احدى نسختى الحافظة بعد التأشير عليها بما يفيد التجديد مع ذكر تاريخه •

مادة ١٣ - يشهر تجديد القيد في جريدة « بيع المحال التجارية ورهنها » في بحر شهرين من التجديد ويشتمل الاشهار على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه •
- ٢ - اسم البائع أو الدائن ولقبه •
- ٣ - اسم المشتري أو المدين ولقبه •
- ٤ - نوع تجارة المحل التجارى وموقعه •
- ٥ - تاريخ ورقم ايداع حافظة التجديد •
- ٦ - تاريخ ورقم الجريدة التى أشهر فيها القيد •

التغيرات والتعديلات التى تطرأ على القيد

مادة ١٤ - يجب على البائع أو الدائن المرتهن عند طلب ادخال أى اضافة أو تعديل على بيانات حافظة القيد أن يقدم الى مكتب السجل

التجارى حافظه من نسختين طبقا للنموذج المعد لذلك ^(١) تشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - اسم الطالب ولقبه وصناعته وعنوانه .
- ١ - الرقم المتتابع للقيّد وتاريخه وموضوعه .
- ٣ - اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- ٤ - اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- ٥ - البيانات المطلوب تدوينها .

مادة ١٥ - لا تدون الاضافات والتعديلات التى تقع على أحد شروط عقد البيع أو الرهن الا اذا تمت بمقتضى حكم حاز قوة الشيء المحكوم به أو عقد رسمى أو عرفى مقرون بالتصديق على توقيعات أو أختام المتماقين .

وترفق الحافظة فى هذه الحالة بالصورة التنفيذية للحكم أو بصورة مصدق عليها من العقد اذا كان رسميا أو أصل العقد اذا كان عرفيا .

مادة ١٦ - يتم تدوين الاضافات والتعديلات بنسخ البيانات المطلوب تدوينها فى هامش القيد مع الاشارة الى رقم وتاريخ ايداع الحافظة ويرد مكتب السجل التجارى احدى نسختى الحافظة بعد التأشير عليها بما يفيد اجراء التدوين مع ذكر تاريخه .

وفى حالة تقديم حكم أو عقد يحتفظ المكتب المذكور بصورة طبق الأصل منه .

مادة ١٧ - اذا نفدت الصحيفة الخاصة بأحد القيود فتنتقل فى صحيفة أخرى البيانات المتعاقبة به مع التأشير فى الصحيفة الجديدة بما يفيد ذلك .

مادة ١٨ — تشهر البيانات المضافة أو المعدلة في « جريدة بيع المحل التجارية ورهنها » في بحر شهرين من الاضافة أو التعديل ويشمل الاشهار البيانات الآتية :

- ١ — تاريخ ورقم ايداع الحافظة •
- ٢ — الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه •
- ٣ — اسم البائع أو الدائن ولقبه •
- ٤ — اسم المشتري أو المدين ولقبه •
- ٥ — نوع تجارة المحل التجارى وموقعه •
- ٦ — تاريخ ورقم الجريدة التى أشهر فيها العقد •
- ٧ — بيان التعديلات أو التغييرات التى أدخلت •

شطب القيد

مادة ١٩ — يجب على أصحاب الشئ فى القيد عقد طلب شطبه أن يقدموا الى مكتب السجل التجارى حافظة من نسخة واحدة طبقا للنموذج المعد لذلك^(١) تشمل البيانات الآتية :

- ١ — اسم الطالب ولقبه وصناعته وموطنه •
- ٢ — الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه •
- ٣ — اسم البائع أو الدائن ولقبه •
- ٤ — اسم المشتري أو المدين ولقبه •
- ٥ — تاريخ العقد أو الحكم الحائز قوة الشئ المحكوم به الذى يجرى الشطب بمقتضاه •
- ٦ — موضوع الشطب •

(١) الوقائع المصرية فى ١٠ مايو ١٩٤٣ — العدد ٥٦ •

وترفق بالحفاظة الصورة التنفيذية للحكم الصادر بالشطب أو العقد
الرسمى الذى يثبت رضا البائع أو الدائن أو من تلقى الحق عنهما .

مادة ٢٠ - اذا كان طلب انشطب مستوفيا للشروط المنصوص عليها
فى المادة ٢٧ من القانون فيدون مكتب السجل التجارى بياناً به فى هامش
التقيد مع الاشارة الى رقم وتاريخ ايداع الحفاظة .

مادة ٢١ - يشهر شطب القيد فى « جريدة بيع المحال التجارية ورهنا
فى بحر شهرين من الشطب » ويشمل الاشهار البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .
- ٢ - اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- ٣ - اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- ٤ - نوع تجارة المحل التجارى وموقعه .
- ٥ - موضوع الشطب وتاريخه .
- ٦ - تاريخ ورقم الجريدة التى أشهر فيها القيد .

الفهرس الصناعى

مادة ٢٢ - ترسل مكاتب السجل التجارى الى مصلحة التشريع
التجارى والملكية الصناعية ، فى خلال الأسبوع الأول من كل شهر وبعد
اتمام المراجعة المنصوص عليها فى المادة ٨ من هذا القرار - مستخرجات
من الحوائط التى قدمت فى بحر شهر للقيد أو للتجديد أو للتقوين أو
للشطب . وتكتب المستخرجات على النماذج المعدة لذلك (١) .

مادة ٢٣ - تقوم مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية باعداد
فهرس هجائى عام بأسماء المشترين والمدينين وأسماء المحال التجارية .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٤٣/٥/١٠ - العدد ٥٦ .

وعلى المصلحة المذكورة أن تجمع المستخرجات المرسلة اليها من كل مكتب في مجلد خاص بعد ترتيبها بحسب أرقام الحواظ *

المستخرجات والشهادات والاطلاع

مادة ٢٤ - على كل شخص يرغب في الحصول على مستخرج من القيود المثبتة في سجل البيع أو الرهن أن يقدم طلبا بذلك الى مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية أو الى مكتب السجل التجارى المختص على النموذج المعد لهذا الغرض يشمل اسم الطالب ولقبه ومحل اقامته واسم مالك المحل التجارى المستعلم عنه واسمه التجارى ونوع تجارته ومقره *

ويحرر المستخرج على النموذج المعد لذلك بعد دفع الرسوم المقررة *

واذا لم تكن هناك قيود حررت شهادة سلبية على النموذج المعد لذلك *

مادة ٢٥ - اذا رغب أحد المتعاقدين في الحصول على شهادة تسجل على شطب القيد فعليه أن يقدم طلبا بذلك الى مكتب السجل التجارى على النموذج المعد لهذا الغرض ويشتمل على اسم الطالب ولقبه ومحل اقامته وصفته في المعد واسم مالك المحل التجارى المشطوب قيده واسمه التجارى ونوع تجارته ومقره *

ويحرر المكتب المذكور الشهادة على النموذج المعد لذلك بعد دفع الرسوم المقررة *

مادة ٢٦ - يجوز لكل شخص بعد دفع الرسوم المقررة أن يطلب على الحواظ التى تقدم لمكتب السجل التجارى طبقا لأحكام القانون وهذا القرار وكذلك على الأوراق المرفقة بها وعلى سجل البيع أو الرهن *

أحكام عامة

مادة ٢٧ - يجب أن ترفق بالطلبات والحوافظ المنصوص عليها في هذا القرار الايصالات الدالة على سداد الرسوم طبقا للتعريفات الملحقة بهذا القرار .

مادة ٢٨ - تكون الاستثمارات المنصوص على استخدامها بهذا القرار طبقا للنماذج الملحقة به .

مادة ٢٩ - الحوافظ والطلبات والمراسلات وجميع الأوراق الأخرى التي تقدم لمكتب السجل التجاري تنفذ لأحكام هذا القرار يجب تحريرها باللغة العربية .

والأوراق التي تكون محررة بلغة أجنبية ترفق بترجمة عربية مصدق عليها من الجهات الرسمية المختصة .

مادة ٣٠ - يتولى مراقب مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تعريف الرسوم (١)

مسل	الاجراء	الرسم المقرر بالتجيه
-----	---------	----------------------------

١. قيد أو تجسيد قيد عقد بيع أو رهن المحل التجارى
أو التأشير بزيادة قيمة الدين .
- (أ) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين أو ١٠٠
الزيادة لا تزيد على ٢٥ ألف جنيه .
- (ب) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين أو ٢٥٠
الزيادة لا تزيد على ٥٠ ألف جنيه .
- (ج) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين أو ٥٠٠
الزيادة لا تزيد على ١٠٠ ألف جنيه .
- (د) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين أو ١٠٠٠
الزيادة لا تزيد على ٥٠٠ ألف جنيه .
- (هـ) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين أو ٢٥٠٠
الزيادة لا تزيد على ٥٠٠ ألف جنيه .

٢. تسطب القيد .

- (أ) اذا كان المبلغ المدفوع لا يزيد على ٢٥ ألف جنيه . ١٠
- (ب) اذا كان المبلغ المدفوع لا يزيد على ٥٠ ألف جنيه . ٢٥

الرسم المقرر بالجنيه	الاجراء	مسائل
٥٠	اذا كان المبلغ المدفوع لا يزيد على ١٠٠ ألف جنيه	(ج)
١٠٠	اذا كان المبلغ المدفوع يزيد على ١٠٠ ألف جنيه	(د)
٥٠	تدوين بيانات	٣
٣٥	احتفاظ بائع السجل التجارى فى القيد بحق الفسخ	٤
١٠	الاطلاع على سجل البيع أو الرهن أو الحواظ أو الأوراق المرفقة بها عن كل قيد لمدة لا تزيد عن ساعة واحدة	٥
١٠	طلب صورة أو مستخرج من سجل البيع أو الرهن عن كل صفحة أو شهادة سلبية فى حالة عدم وجود قيد	٦
١٠	طلب أحد المتعاقدين شهادة تدل على شطب القيد	٧
١٠	عن كل صفحة من صفحات عقد بيع أو رهن المحل التجارى فى حالة طلب صورة رسمية من عقد البيع أو الرهن	٨

القسم الثاني
في المحال الصناعية والتجارية وغيرها
من المحال المقلقة للراحة والمضرة
بالصحة والخطرة

قانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤
في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة (١ ، ٢)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ من النقائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمحلات الخطرة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس القروية والبلدية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة القاهرة والقوانين المعدلة له ؛

-
- (١) الوقائع المصرية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ - العدد ٦٧ مكرر .
(٢) عنوان القانون معدل بنص المادة (١٤) من القانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٨ / ١٠ / ١٩٥٦ - العدد ٨٤ مكرر) .

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة بورسعيد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون ^(١) سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو فى ارض فضاء أو فى العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهرى أو البحرى •

ولوزير الشؤون البلدية والقروية ^(٢) بقرار يصدر منه أن يعدل فى ذلك الجدول بالاضافة أو الحذف أو النقل من أحد قسميه الى الآخر •

كما له بقرار يصدر منه ^(٣) أن يعين الأحياء أو المناطق التى يحظر فيها إقامة هذه المحال أو نوع منها •

(١) لم تنشر الجداول اكتفاء بنشرها فى الوقائع المصرية • وقد أصابها العديد من التعديلات •

(٢) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٧٢١ لسنة ١٩٦١ فى شأن تفويض المحافظين بإصدار القرارات المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٦١/٥/١٨ - العدد ٤٠) •

مادة ٢ - لا يجوز إقامة أى محل تصيرى عليه أحكام هذا القانون أو ادارته الا بترخيص بذلك .

وكل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يخلق بالخطريق الادارى أو يضبط اذا كان الاغلاق متعذرا .

مادة ٣ - (١) يقدم طلب الحصول على الرخصة الى الادارة العامة بمصلحة الرخص أو فروعا بالمحافظات والمديرية طبقا للأنموذج الذى يصدر به قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية (٢) مرفقا به الرسوم والمستندات المنصوص عليها فى القرارات المنفذة لهذا القانون ، وتبدى تلك الجهة رأياها فى مرفقات الطلب فى ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ تقديمه أو وصوله .

وفى حالة قبوله يعلن الطالب بذلك كتابة مع تكليفه بدفع رسوم المصلحة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٤ - (أ) الفئتان الأولى والرابعة مستبدلتان بالقانون رقم

(١) صدر قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٤١٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد المحال والمنشآت الصغيرة التى يصدر التراخيص بها من أجهزة الاسكان والتعمير والمجالس المحلية (الوقائع المصرية فى ١٠/٥/١٩٧٧ - العدد ٢٣٠) ونص فى مادته الاولى على ما يلى : « تتولى أجهزة الاسكان والتعمير المختصة بالمجالس المحلية اصدار التراخيص لجميع محال القسم الثانى من الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وذلك دون العرض على اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه » .

(٢) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٤ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية (الوقائع المصرية فى ١٢/٢٣/١٩٥٤ - العدد ١٠٢) . المعمل بالقرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٧٠ .

٣٥٩ لسنة ١٩٥٦) يعلن الطالب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه في ميعاد لا يجاوز مستين يوماً من تاريخ دفع رسوم المعاينة ويعتبر في حكم الموافقة قوات الميعاد المذكور دون تصدير اخطار للطلاب بالرأى وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ •

وفي حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها في المحل ومدة اتمامها •

ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ الجهة المختصة ذلك بخطاب موصى عليه ، وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوماً من وصول الابلاغ ، فاذا ثبت اتمامها صرفت الرخصة مرفقا بها الاشتراطات الواجب توافرها في المحل على الدوام •

وفي حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للمطالب بمهلة لا تتجاوز نصف المهلة الاولى فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها للمطالب أن يحصل على مهل أخرى لا يجاوز مجموع مددها المهلة الاولى على أن يقوم بأداء رسم اعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الاولى فاذا لم تتم الاشتراطات في نهاية هذه المهل رفض الطلب وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة ، أو قبل انتهائها بناء على اخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للمطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مددا في حدود الحد الأقصى المحدد للمهل •

مادة ٥ - اذا انقضى عام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لاتمام الاشتراطات دون أن يبلغ الطالب الجهة المختصة باتمامها اعتبر متازلا عن طلبه •

مادة ٦ - (١) يجوز للطلاب التظلم من القرار الصادر برفض موقع المحل بخطاب موسى عليه الى وزير الشؤون البلدية والقروية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بذلك مؤيدا بالمستندات ومرفقا به ايصال دفع خمسة جنيها كتمانين ، ولا يرد هذا المبلغ للمتظلم الا في حالة الموافقة على الموقع بالحالة التي كان عليها وقت الرفض •

كما يجوز للطلاب التظلم من القرار الصادر برفض الترخيص لعدم اتمام الاشتراطات بخطاب موسى عليه مؤيدا بالمستندات الى وزير الشؤون البلدية والقروية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بذلك مؤيدا بالمستندات •

ويصدر الوزير قراره في التظلم المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين خلال ثلاثين يوما من وصوله •

مادة ٧ - (١) الفقرة « أ » معدلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ (الاشتراطات الواجب توافرها في المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون نوعان :

(أ) اشتراطات عامة ، وهي الاشتراطات الواجب توافرها في كل المحال أو في نوع منها وفي مواقعها • ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية •

ويجوز بقرار منه الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات اذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء •

(١) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٣٧٥ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة فحص التظلمات من القرارات الصادرة برفض موقع المحل أو رفض الترخيص لعدم اتمام الاشتراكات (الوقائع المصرية في ١٣/١٢/١٩٦٢ - العدد ٩٨) •

(ب) اشتراطات خاصة ، وهى الاشتراطات التى ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها فى المحل المقدم عنه طلب الترخيص وللمدير العام لادارة الرخص أو من ينييه عنه بناء على اقتراح الجهة المختصة لاضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها فى أى محل مرخص به .

مادة ٨ - لا تصرف رخص المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون الى عديمى الاهلية أو ناقصيها الا اذا اشتمل طلب الترخيص على اسم النائب الذى يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون ، ويسرى هذا الحكم على نواب عديمى الاهلية أو ناقصيها الذين تؤول اليهم ملكية هذه المحال .

مادة ٩ - الرخص التى تصرف طبقاً لأحكام هذا القانون دائماً ما لم ينص فيها على توقيتها ويجوز تجديد الرخص المؤقتة بعد أداء رسوم المعاينة .

مادة ١٠ - يؤدى الرخص اليهم سنوياً رسوم التفتيش التى يصدر بتحديددها قرار من وزارة الشؤون البلدية والقروية .

مادة ١١ - (الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦) لا يجوز اجراء أى تعديل فى المحال المرخص بها الا بموافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة وتتبع فى الموافقة على التعديل اجراءات الترخيص المنصوص عليها فى المواد ٥ و ٦ وتحصل رسوم معاينة بقيمة هذا التعديل على أساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة على المحل قبل اجرائه وقيمتها بعده .

ويعتبر تعديلاً كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل أو الخارج أو اضافة نشاط جديد أو زيادة القوة الحركية أو تعديل أقسام المحل .

مادة ١٢ - في حالة وجود خطر داهم على للصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة محل من المحال التي تسرى عليها أحكام هذا القانون يجوز لمدير عام إدارة الرخص بناء على اقتراح فرع الإدارة الذي يقع في دائرته المحل إصدار قرار مسبب بإيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً ، ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الإداري (١) .

مادة ١٣ - يجوز التنازل عن الرخصة على أن يقدم المتنازل لليه طلباً بنقل الرخصة إلى اسمه على النموذج الذي يصدر به قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وعلى أن يرفق بالطلب عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق .

ويجب أن يقدم طلب نقل الرخصة خلال أسبوعين من التنازل .

مادة ١٤ - (١) مستبدلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦) في حالة وفاة المرخص له يجب على من آلت اليهم ملكية المحل إبلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسؤولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الترخيص اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة والا جاز إغلاق المحل أو ضبطه بالطريق الإداري .

(١) قضت محكمة النقض بأن قرار إيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام ، وكذا قرار إلغاء الترخيص في حالة إجراء تعديل بالمحل بالمخالفة لأحكام القانون ، هذا القرار أو ذاك متى صدر من الجهة المختصة بإصداره فلن يكون قد استكمل في ظاهرة مقومات القرار الإداري فلا تختص المحاكم العادية بالفصل فيما يرفع عنه من دعاوى بطلب الغائه أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداد به (تقض مدنى ١٩٨٥/١/١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثالث - ققرة ١٩٠ ف ٤ .

مادة ١٥ - (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦)
في حالة صدور قرار وزاري بإضافة أحد أنواع المحال الى الجدول
الملحق بهذا القانون ^(١) أو ينقل نوع من القسم الثاني الى القسم الأول
وجب على أصحاب هذه المحال تقديم طلب ترخيص وفقا لأحكام هذا
القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقرار .

وللمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص اعفاء المحال التي
كانت مدارة وقت صدور هذا القرار من كل أو بعض الاشتراطات العامة
المشار إليها في البند (أ) من المادة ٧ .

مادة ١٦ - (البنودان ٥ ، ٦ مستبدلان والبنودان ٧ ، ٨ مضافان
بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦) تلغى رخصة المحل في الأحوال الآتية :

١ - إذا أوقف المرخص اليه العمل بالمحل وأبلغ الجهة المنصرفة
منها الرخصة بذلك .

٢ - إذا أوقف العمل بالمحل لمدة تزيد على عامين في محلات
القسم الاول وعام واحد في محلات القسم الثاني .

٣ - إذا أزيل المحل ولو أعيد بناؤه أو أنشأه .

٤ - إذا كان المحل ثابتا ثم نقل من مكانه .

٥ - إذا أجرى تعديل في المحل بالمخالفة لأحكام المادة ١١ ولم
تتم اعادته الى حالته قبل التعديل خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة .

٦ - إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح في استقمرار
ادارته خطر داهم على الصحة العامة أو على الامن العام يتعذر تحاركه .

(١) لم ينشر الجدول اكتفاء بنشره في الوقائع المصرية .

٧ - إذا أصبح المحل غير مستوف للاستراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم إقامة منشآت فوقه .

٨ - إذا صدر حكم نهائي بإغلاق المحل نهائيا أو بإزالته .

مادة ١٧ - ^(١) كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتتمدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت للسبب واحد .

وفي احوال المخالفات الجسيمة التي يكون معها في استمرار فتح المحل خطر واضح على الصحة العامة أو الامن العام يتم التحفظ على المحل بوضع الاختام عليه ويعرض محضر الضبط على القاضي الجزئي لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة .

مادة ١٨ - (الفقرتان الثانية والثالثة مضافتان بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦) مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائيا .

ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ١١، ٢ .

وفي حالة الحكم بالإغلاق أو الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق والإزالة على عاتق المخالف .

مادة ١٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦) في أحوال

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/١٠/٢٨ - العدد ٤٣ مكرر) ورقم ١٧٧ لسنة ١٩٦١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/١١/٤ - العدد ٤٤ مكرر) .

الحكم بإغلاق المحل أو إزالته يجوز للمحكمة أن تأمر بالنفاذ رغم الطعن في الحكم بالاستئناف وينفذ الحكم بالإغلاق أو الإزالة دون الاعتداد بأي استسكال في تنفيذه - كما ينفذ بالنسبة إلى المحل بأكمله دون اعتداد بما قد يزول فيه من أنواع نشاط أخرى مرخص بها إذا كانت حاله المحل لا تسمح بقصر الإغلاق أو الإزالة على الجزء الذي وقعت فيه المخالفة .

مادة ٢٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦) كل من أدار محلا محكوما بإغلاقه أو إزالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن إزالة المحل أو إعادة إغلاقه أو ضبطه بالطريق الإداري .

مادة ٢١ - لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة .

مادة ٢٢ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦) يكون لموظفي إدارة الرخص الذين يندبهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي (١ ، ٢) في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

(١) صدرت قرارات وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ بشأن منح صفة الضبطية القضائية للموظفين الفنيين ببلدية الاسكندرية القائمين بتطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقرارات المنفذة له (الوقائع المصرية في ١٤/١٤/١٩٥٥ - العدد ٣٠) ورقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بمنح صفة الضبطية القضائية للموظفين الفنيين بالإدارة العامة للوائح والرخص وفروعها وللموظفين المنتدبين للمعاونة في أعمالها القائمين بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقرارات المنفذة له (الوقائع المصرية في ١٤/٤/١٩٥٥ - العدد ٣٠) ورقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٥ بمنح صفة الضبطية القضائية للموظفين الفنيين ببلدية القاهرة القائمين بتطبيق القانون رقم ٤٥٣

• ويكون نهم الدخول فى المحال الخاضعة لأحكامه للتفتيش عليها •

مادة ٢٢ (مكررا) - (مضافة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦)
يجوز بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية اعفاء مدينة أو قرية
أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو
القرارات المنفذة له •

مادة ٢٣ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦)
يجوز لوزير الشئون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يعهد الى
إدارة أى مجلس بلدى بكل أو بعض اختصاصات الإدارة العامة للرخص
أو فروعها المنصوص عليها فى هذا القانون •

وفى هذه الحالة يكون لموظفى المجالس البلدية الذين يندبهم وزير
الشئون البلدية والقروية صفة مأمورى الضبط القضائى فى اثبات الجرائم
التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم
الدخول فى هذه المحال للتفتيش عليها •

=

لسنة ١٩٥٤ والقرارات المنفذة له (الوقائع المصرية فى ١٤/٤/١٩٥٤ - العدد
٣٠) كما صدر قرارى وزير العدل الصادر فى ١٩٦٦/٩/٧ بتحويل السادة
الاطباء والمراقبين الصحيين بالإدارة الطبية بهيئة السكة الحديد كل فى
دائرة اختصاصه صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التي تقع
بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية فى
١٩٦٦/٩/٢٩ - العدد ٧٥) ورقم ٢٨٦٤ لسنة ١٩٨٣ بتحويل بعض
العاملين بإدارتى الاشغالات والتنظيم بحى الشرق بمحافظة بورسعيد صفة
مأمورى الضبط القضائى وذلك بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام
القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية فى ٣/١٠/١٩٨٣ - العدد
٢٢٤) •

(٢) صدر قرار نائب وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٦
باعفاء المناطق التي تشغلها المصانع الحربية من تطبيق حكم المادة ٢٢ من
القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية المعدل
بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ١٩/٩/١٩٦٦ - العدد
٧٢) •

مادة ٢٤ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦) يستثنى من تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ المحال الذى يكون أصحابها قد تقدموا بطلب الترخيص بإدارتها قبل العمل بهذا القانون الى أن يبت فى الطلبات المقدمة منهم بشأن مواقع محلاتهم .

وتنزل الرخص وإيصالات الاخطار القائمة عند العمل بهذا القانون سارية المفعول وتطبق على المحال الصادرة عنها باقى أحكام القانون .

مادة ٢٥ - يلقى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والبند ١٠ من المادة ١٢ والبند ٤ من المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه وعبارة « المحلات الخطرة والمقلقة للراحة والخطرة بالصحة » الواردة فى المادة ٢٠ من القوانين أرقام ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ و ٩٨ لسنة ١٩٥٠ و ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ المشار اليها .

مادة ٢٦ - على وزير الشئون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد نشره بأربعة شهور فى الجريدة الرسمية (١) .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

(١) صدر قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاشتراكات العامة الواجب توافرها فى المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (الوقائع لمصرية فى ١٩٧٥/١٢/٢٣ - العدد ٢٩٠) .

القسم الثالث

قرا المحال العامة

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦

في شأن المحال العامة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال
العمومية ؛

وعلى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على نوعى المحال العامة
الآتى بيانهما :

١ - النوع الاول : ويشمل المطاعم والمقاهى وما يماثلها من المحال
المعدة لبيع أو تقديم المأكولات أو المشروبات بقصد تناولها في ذات المحل .

٢ - النوع الثانى : ويشمل الفنادق والوكائل والبنسيونات والبيوت
المفروشة وما يماثلها من المحال المعدة لايواء الجمهور على اختلاف أنواعها .

وذلك سواء كانت هذه المحال منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح

(١) الوقائع المصرية في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ - العدد ٨٨ مكرر (ج) .

المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو كانت في أرض فضاء أو في العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهري أو البحرى .

مادة ٢ - (١) لا يجوز في المدن فتح محال عامة من النوع الاول الا في الشوارع أو الأحياء التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة بعد حصولها على موافقة المحافظ أو المدير .

أما في القرى فلا يجوز فتحها الا في تلك التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المحافظ أو المدير المختص - ويحدد في القرار عدد المحال التى يجوز فتحها في كل قرية .

ولا يجوز فتح تلك المحال في المواقع غير الصحية أو بالقرب من السجون أو الأماكن المدة للعبادة المصح باقامة الشعائر الدينية فيها أو الأضرحة التى تكون موضع احترام الجمهور أو الجبانات .

فاذا كانت تلك المحال تباع مشروبات روحية أو مخمرة فلا يجوز كذلك فتحها بالقرب من المدارس أو المستشفيات أو المستوصفات أو الثكنات .

ويستثنى من حكم هذه المادة المحال العامة من النوع الاول الملحقه بمحال عامة من النوع الثانى أو بملاها اذا كانت مخصصة بصفة أصلية لخدمة رواد هذه المحال الأخيرة وكانت بذات المكان .

مادة ٣ - لا يجوز فتح أى محل عام الا بعد الحصول على ترخيص

(١) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٧١٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تفويض المحافظين في اصدار القرارات المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٩٦١/٥/٨ - العدد ٤٠) .

في ذلك ويجوز أن يشمل الترخيص أكثر من محل من نوعي المحال العامة إذا كانت تشغل مكانا واحدا - كما يجوز أن يشمل الترخيص أى محل من المحال الصناعية أو التجارية أو الملامى الملحقه بالمحل العام والتي يستلزمها مباشرة نشاطه الأصلي •

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص الى الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالمحافظات أو المديریات مشتملا على البيانات ومرفقا له الأوراق والرسومات المنصوص عليها في القرارات المنفذة لهذا القانون • وعلى الجهة المقدم اليها الطلب أن تبلغ رأيها فيه الى مقدمه في ميعاد لا يجاوز شهراً من تأريخ وصوله •

وفي حالة قبول الطلب بصفة مبدئية يكلف الطالب بأداء رسم المعاينة الذي يصدر بتحديدده قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية •

مادة ٥ - يعلن الطالب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ أداء رسم المعاينة - ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع فوات الميعاد المذكور دون تصدير اخطار للطلاب بالرأى وذلك دون الاخلال بأحكام المادة ٢ •

مادة ٦ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧) في حالة الموافقة على موقع المحل يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فيه وتحدد له مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوما لاتمامها على أنه يجوز بعد موافقة المدير العام للادارة العامة للوائح والرخص تحديد مهلة أطول في الأحوال التي تقتضى ذلك •

ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ الجهة المختصة ذلك بكتاب موصى عليه وعلى هذه الجهة التحقق من أتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الابلاغ فإذا ثبت اتمامها صرف الترخيص موافقا له الاشتراطات الواجب توافرها في المحل على الدوام •

وفي حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح لاطالب بمهلة لا تتجاوز نصف المهلة الأولى . فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها فللطالب أن يحصل على مهلة أخرى لا يتجاوز مجموع عددها المهلة الأولى على أن يقوم بأداء رسوم اعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الاولى — فاذا لم تتم الاشتراطات في نهاية هذه المهل رفض الطالب .

ويماد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على اخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها في حدود الحد الأقصى للمهل المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

مادة ٧ — يجب أن تتوافر في المحال العامة الاشتراطات الآتية :

١ — الاشتراطات العامة

وهي الاشتراطات الواجب توافرها في جميع المحال أو في نوع منها وفي مواقعها ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية (١) .

ويجوز بقرار منه الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات اذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء .

(١) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال العامة (الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٣/٢٥ - العدد ٢٥ ملحق) المعدل بالقرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٨ .

٢ - الاشتراطات الخاصة

وهي الاشتراطات التي ترى الجهات التي يعينها الأمر وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص ويعتمدها المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص .

ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه أن يضيف اشتراطات جديدة يجب توافرها في أى محل مرخص به .

مادة ٨ - التراخيص التي تعطى طبقاً لأحكام هذا القانون دائمة ما لم ينص فيها على تحديد مدتها - ويجوز تجديد التراخيص المصددة المدة بعد أداء رسم يعادل رسم المعاينة .

ويجوز إعطاء تراخيص مؤقتة على المحال التي تقام بصفة عرضية في المناسبات كالأولاد والأعياد والمعارض - وتعطى هذه التراخيص بالشروط والأوضاع التي يقررها المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بالاتفاق مع المحافظ أو المدير .

مادة ٩ - يؤدي المرخص له سنوياً رسم التفتيش الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويبين في هذا القرار أحوال الإعفاء من أداء هذا الرسم .

مادة ١٠ - لا يجوز إجراء أى تعديل في المحل المرخص به إلا بموافقة الجهة المختصة وتتبع في الحصول على هذه الموافقة الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٤ و ٦ وتحصل الرسوم المشار إليها فيهما .

مادة ١١ - لا يجوز إعطاء الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ الى الأشخاص الآتى بيانهم :

- ١ - المحكوم عليهم بمقوبة جنائية ولم يرد اليهم اعتبارهم .
٢ - المحكوم عليهم بمقوبة في جريمة مظة بالامانة او الشرف ولم يرد اليهم اعتبارهم .

٣ - المحكوم عليهم في جريمة حكم بسبب وقوعها باغلاق المحل العام أو الملهى الذى كانوا يستغلونه أو يديرونه أو يشرفون على أعمال فيه لمدة ثلاثة شهور ولم تمض ثلاث سنوات على صدور الحكم بالمقوبة .

كما لا يجوز اعطاء هذا الترخيص الى عديمى الاهلية أو ناقصيها الا اذا اشتمل طلب الحصول على الترخيص على اسم النائب الذى يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على نواب عديمى الاهلية أو ناقصيها الذين تؤول اليهم ملكية المحل .

مادة ١٢ - لا يجوز لأى شخص أن يستغل محلا عاما أو أن يعمل مديرا له أو مشرفا على أعمال فيه الا بعد حصوله على ترخيص خاص فى ذلك بعد أداء الرسوم التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

ويسرى حكم المادة السابقة على الترخيص الخاص المنصوص عليه فى هذه المادة .

مادة ١٣ - تلغى التراخيص المنصوص عليها فى المادتين ٣ و ١٢ اذا حكم على المرخص له باحدى العقوبات أو فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١١ .

مادة ١٤ - عند وفاة المرخص له بمحل عام يجب على من آلت اليهم ملكية المحل ابلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة

بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسؤولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له — وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل ترخيص المحل اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١١ •

مادة ١٥ — يجوز التنازل عن ترخيص المحل العام بموافقة الجهة المختصة وعلى المتنازل اليه خلال أسبوعين من تاريخ التنازل أن يقدم طلباً بنقل الترخيص اليه مرافقاً له عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق ، وعلى الجهة المقدم اليها الطلب أن تثبت فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه •

ويظل المرخص له مسؤولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون الى أن تتم الموافقة على التنازل •

مادة ١٦ — على المرخص له بمحل عام ابلاغ الجهة المختصة باسم مستغل المحل وعلى المستغل ابلاغ تلك الجهة باسم مدير المحل أو المشرف على أعمال فيه وذلك قبل مباشرة أى منهما لأعماله •

مادة ١٧ — لا يجوز في المحال العامة بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة الا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من المدير العام للادارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزارة الداخلية •

ولا يعطى الترخيص المنصوص عليه في الفقرة السابقة الا اذا كان المحل المطلوب عنه الترخيص من محال النوع الأول التي تقع في إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ •

وللمدير العام للادارة العامة للوائح والرخص رفض منح هذا الترخيص أو تحديد مدته أو تقييده بأي شرط أو وقف العمل به مؤقتاً

في المناسبات كالأعياد والموالد والانتخابات بناء على طلب المحافظ أو المدير .

ويعتبر هذا الترخيص شخصي ولا يسرى الا بالنسبة الى المحل المعطى عنه ويلغى اذا توفي المرخص له في فتح المحل أو تغيير لأى سبب آخر ويصرح مؤقتا ببيع الخمر لمن ينوب عن آلت اليهم ملكية هذا المحل أو الى المستغل الجديد خلال الفترة المحددة بالمادة ١٤ وبنفس شروطها .

مادة ١٨ - (١) لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يحدد بقرار منه عدد المحال العامة التي يجوز الترخيص فيها ببيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة في المدن والمسايف والمساتى وأن يحدد الشوارع أو الأحياء التي يجوز فيها فتح هذه المحال وذلك بناء على اقتراح المجالس البلدية لتلك الجهات بعد حصولها على موافقة المحافظ أو المدير وكذلك الحصول على موافقته في الجهات التي لا توجد بها مجالس بلدية .

كما يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية لأغراض سياحية بناء على اقتراح وزير الارشاد القومي وبعد الاتفاق مع وزير الداخلية أن يحدد بقرار منه المحال بالمدن والقرى التي يرخس فيها ببيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة وعدد ما يفتح منها في كل قرية .

مادة ١٩ - لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاوله أية

(١) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٧١٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تفويض المحافظين في اصدار القرارات المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٨/٥/١٩٦١ - العدد ٤٠) .

لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية (١) .

وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كان نص الفقرة الاولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد جرى على أنه : « لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية » . وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الاولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والاندية واعتبر هذا القرار أيضا من ألعاب القمار تلك التي تتفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون متشابهة لها ، وكان من المقرر أن المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من قانون سالف الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القرار بعض أنواع القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال والاندية وهي التي يكون الريح فيها موكولا للحظ أكثر منها للمهارة ، وأنه يجب لسلامة الحكم بالادانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص ، كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر والا كان حكمها قاصرا (نقض جنائي ١٩٨٠/١/٣١ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٥٥٢) .

وقضت أيضا بأن مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة أنه يشترط لتأمين الفعل طبقا لتلك المادة أن يقع في أحد المحال العامة . ولما كان الاصل انه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحصيل عباراتها فوق ما تحتمل ومع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم ، وكان لعب القمار في واقعة الدعوى قد وقع في طريق عام وليس في أحد المحال العامة فانه كان يتعين على المحكمة أن تقضى ببراءة المطعون ضده مما يكون معه حكمها بادانته معيبا بما يوجب نقضه . (نقض جنائي ١٩٨٢/١/٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٦١٦) .

مادة ٢٠ - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للحكومة في العقود التي تبرمها مع الشركات أو المؤسسات في مناطق إسميائه او التمييز أن تمنحها رخصا في مزاولة ألعاب القمار في المحال العامة الموجوده في تلك المناطق على ان يقتصر الدخول الى الاماكن التي نزاول فيها تلك الاعايي على الاجانب البالغين وعلى أن يكون دخولهم بمقتضى جوازات سفرهم أو تصاريح الإقامة •

ولوزير الشؤون البلدية والقروية الفاء هذه التراخيص في حالة مخالفة هذه الشروط •

وله أن يفرض على تلك الشركات أو المؤسسات رسما سنويا يتناسب وايرادات كل منها من لعب القمار بحيث لا يجاوز الرسم نصف هذه الايرادات وتخصص حصيلة هذا الرسم للوجوه التي يعينها وذلك مالم يتفق في العقود على خلاف ذلك •

مادة ٢١ - يجب أن توضع على الباب الرئيسي لكل محال عام لافتة مكتوب عليها نوعه باللغة العربية كما يجب أن يوضع فوق كل باب من ابوابه الخارجية المستعملة مصباح يضاء من غروب الشمس الى وقت اغلاق المحل •

مادة ٢٢ - لا يجوز في المحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذياع الا بترخيص خاص من الادارة العامة للوائح والرخس أو فروعها بالاتفاق مع المحافظ أو المدير وبعد أداء الرسوم التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ، على أن تخطر وزارة الارشاد القومي بذلك عند الترخيص •

وبين في هذا الترخيص شروطه ومحتة والاولقات التي يجوز فيها العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ادارة المذياع ويجوز تجديد

هذا الترخيص وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة تضبط الادوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

مادة ٢٣ - يحظر في المحال العامة ارتكاب افعال أو ابداء اشعارات مخلة بالحياء أو الآداب أو التقاضى عنها كما يحظر عقد اجتماعات مخالفة للآداب أو النظام العام .

وفي حالة مخالفة احكام هذه المادة لرجال البوليس اخلاء المحل أو اغلاقه قبل الميعاد المقرر - على ألا يترتب على الاغلاق منع من يعملون فيه من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيه وخروجهم اذا كان من محال النوع الثانى .

مادة ٢٤ - لا يجوز فتح المحال العامة من انواع الاول في المسد قبل الساعة السادسة صباحا وبعد الساعة الثانية عشرة مساء في المدة من ١٥ من أكتوبر الى ١٤ من أبريل ولا قبل الساعة الخامسة صباحا وبعد الساعة الواحدة صباحا في المدة من ١٥ من أبريل الى ١٤ من أكتوبر - أما في القرى فيمعد غلقها في المدة الاولى الساعة التاسعة مساء وفي المدة الثانية الساعة العاشرة مساء .

على أنه يجوز للمدير أو المحافظ بموافقة المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص أن يمد هذه المواعيد بالنسبة الى المحال الموجودة في شارع أو كثر في أية مدينة أو بالنسبة الى محال معينة وكذلك بالنسبة الى المحلات السياحية الهامة التي تقترحها مصلحة السياحة - كما يجوز له أن يقصر تلك المواعيد بالنسبة الى المحال الكائنة في القرى .

مادة ٢٥ - يحظر في المحال العامة من النوع الأول :

١ - تقديم مشروبات روحية أو مخمرة لرواد المحل قبل الساعة الحادية عشرة صباحا وبعد الساعة الثانية عشرة مساء .

على أنه يجوز للمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص لأغراض سياحية بناء على اقتراح وزارة الإرشاد القومي وموافقة وزارة الداخلية أن يمد الفترة التي يجوز فيها تقديم المشروبات المذكورة في المحال التي تقع في شارع أو أكثر في أية مدينة أو بالنسبة إلى محال معينة .

٢ - تقديم مشروبات روحية أو مخمرة إلى من تقل سنهم عن إحدى وعشرين سنة أو لمن كانوا في حالة سكر بين .

٣ - استخدام نساء لم تبلغ سنهن إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة أو حكم عليهن في جرائم مخلة بالشرف ولم يرد اليهن اعتبارهن .

٤ - حيازة كحول بجميع أنواعه .

٥ - استقبال أشخاص في حالة سكر بين .

٦ - استقبال أشخاص أو استبقائهم فيها في غير المواعيد المقررة .

مادة ٢٦ - يجب أن يوضع في مكان ظاهر بالمحال العامة من النوع الأول المرخص فيها بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة اعلان مكتوب باللغة العربية وبخط واضح مشتمل على مواعيد تقديم هذه المشروبات والأشخاص الذين لا يجوز تقديمها اليهم .

مادة ٢٧ - تحدد الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها لكل محل عام من النوع الثاني عدد الاشخاص الذين يجوز ايواءهم فيه ويثبت ذلك في الترخيص ولا يجوز تجاوز هذا العدد الا بموافقتها .

مادة ٢٨ - على كل مستغل لمحل عام من النوع الثاني أن يمسك دفترا مطابقا للنموذج الذي تعتمده وزارة الداخلية وأن تختتم كل صحيفة منه بخاتم المحافظة أو المديرية التي يقع المحل في دائرتها .

وعليه أن يدرج فيه اسم ولقب كل شخص يأوى الى محله يوم حضوره مع بيان جنسيته وصناعته وموطنه في مصر أو في الخارج والجهة القادم منها وتاريخ مغادرته المحل .

ويجب أن يكون الدفتر خاليا من أى فراغ أو كتابة في الحواشى أو كسب أو تحشير فيما دون هية .

وعلى مستغل المحل أن يقدم هذا الدفتر لكل من يعينه المحافظ أو المدير من مأمورى الضبط القضائى لمراجعته وعليه أن يقدم للبوليس كل ما يطلب من البيانات المدونة فيه .

وعليه أن يسلم للبوليس كل صباح بيانا مطابقا لما هو مدون بالدفتر سالف الذكر بأسماء الأشخاص الذين أقاموا في المحل - أو غادروه خلال الاربع والعشرين ساعة الأخيرة .

ولضباط البوليس الدخول في هذه المحال لمراجعة دفاترها والتحقق من صحة البيانات المدونة فيها والحصول على صورة منها .

مادة ٢٩ - يغلّق المحل اداريا أو يضبط اذا تعذر اغلاقه في الأحوال الآتية:

- ١ - في حالة مخالفة أحكام المواد ٣ و ١٧ و ١٩ .
- ٢ - اذا غير نوع المحل أو الغرض المخصص له بدون الحصول على ترخيص جديد .
- ٣ - في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة المحل .
- ٤ - في حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها في المحل .

ويجوز غلق المحلّ اداريا أو ضبطه اذا تعذر اغلاقه في الاحوال الآتية :

١ — في حالة مخالفة أحكام المادة ١٤ والبنود الاربعة الاول من المادة ٢٥ •

٢ — اذا وقعت في المحل أفعال مخالفة للآداب أو للنظام العام أكثر من مرة •

ويصدر بالغلق الإداري أو الضبط قرار مسبب من الإدارة العامة للمواثع والرخص أو فروعها فيها عدا حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها في المحل وحالة وقوع أفعال مخالفة للآداب أو النظام العام أكثر من مرة وحالة وجود خطر داهم على الأمن العام فيصدر فيها القرار من المحافظ أو المدير •

ويستمر الغلق الإداري أو الضبط الى أن يصدر إذن من النيابة العامة أو من المحكمة بفتح المحل أو الى أن يفصل في الجريمة بحكم نهائي على انه اذا كان الغلق الإداري أو الضبط لوقوع أفعال مخالفة للآداب أو للنظام العام أكثر من مرة فلا يجوز أن تجاوز مدته شهرا •

ولا يخل الغلق الإداري أو الضبط بتوقييع العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون •

مادة ٣٠ — تلغى رخصة المحل العام في الاحوال الآتية :

١ — اذا أبلغ المرخص له الجهة المختصة بوقف العمل بالمحل وانهاء الترخيص •

٢ — اذا أوقف العمل بالمحل لمدة ٢٤ شهرا متصلة •

٣ — اذا أزيل المحل ولو أعيد اتشاؤه •

- ٤ — اذا كان المحل ثابتاً ثم نقل من مكانه .
- ٥ — اذا غير نوع المحل أو الغرض المخصص له .
- ٦ — اذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل .
- ٧ — في حالة مخالفة أحكام المادة ١٠ وعدم اعادة المحل الى أصله خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة .
- ٨ — اذا صدر حكم نهائى باغلاق المحل لمدة ثلاثة شهور .

مادة ٣١ — في حالة مخالفة المواد ١٧ و ١٩ و ٢٥ تقضى المحكمة في الدعوى على وجه الاستعجال ويجوز أن يكون اعلان ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد رجال السلطة العامة .

مادة ٣٢ — يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٦ والبندين ٥ و ٦ من المادة ٢٥ بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً

واذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة في جريمة مما نص عليه في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٣ — يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١٧ و ٢٢ و ٢٣ والبنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٢٥ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين . ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢ .

مادة ٣٤ — يعاقب على مخالفة أحكام المادة ١٩ بالحبس وبغرامة

لا تجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة •

مادة ٢٥ — يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالسجن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين •

مادة ٣٦ — في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ١٠ و ١٢ يجب الحكم بإغلاق المحل •

وفي حالة مخالفة أحكام المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٣ والبند الأول من المادة ٢٥ يحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز شهرين فإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنتين لجريمة مما نص عليه في المواد المذكورة وجب الحكم بإغلاق المحل لمدة ثلاثة شهور •

ويجوز الحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز شهرا في حالة مخالفة أحكام المادة ٧ والبنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من المادة ٢٥ إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة لجريمة مما نص عليه في المادتين المذكورتين •

وفي حالة الحكم بالإغلاق تكون مصاريف الضبط والإغلاق على عائق المخالف •

مادة ٣٧ — في أحوال الحكم بالإغلاق يجوز للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ رغم الظن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف •
وينفذ الحكم بالإغلاق دون الاعتداد بأي استشكل في تنفيذه •

مادة ٣٨ — يكون مسئول المحل ومديره والمشرع على أعماله فيسه مسئولين مما عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون •

مادة ٣٩ - كل من أدار محلا محكوما بإغلاقه أو أغلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن إعادة إغلاق المحل أو ضبطه بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

مادة ٤٠ - في تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ تصد المحال التي يغشاها الجمهور محالا عامة .

مادة ٤١ - يكون لموظفى الإدارة العامة للوائح والرخص وفروعها الذين يندبهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأمورى الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . ويكون لهم الدخول فى المحال العامة للتفتيش عليها (١) .

مادة ٤٢ - تطبق أحكام هذا القانون على المحال العامة الموجودة

(١) حكمت محكمة النقض بأن الاصل هو أن لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وأكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة هذا الحق لمأمورى الضبط القضائى . وهو إجراء إدارى مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه الى التعرض الى حرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو احرازها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون هذا التفتيش فى هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح . ولما كان تخلى الطاعن عن الجواهر المخدرة والقاوها على الارض دون اتخاذ أى إجراء من ضابط المباحث - الذى كان دخوله المقهى مشروعا على ما ملف بيانه - يعتبر انه حصل طواعية واختيارا مما يرتب قيام حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التفتيش والقبض (نقض جنائى ١٩٦٥/١٢/٢٨ - مدونتنا الذهبية ج ٤ - فقرة ٤٥٥) .

عند العمل به وعلى أصحابها مراعاة هذه الأحكام والحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ خلال سنة من تاريخ العمل به بالنسبة الى المحال الموجودة في المدن وخلال ستة شهور بالنسبة الى المحال الموجودة في القرى .

وعلى من يستغلون تلك المحال أو يعملون مديريين لها أو مشرفين على أعمال فيها أن يتقدموا خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب الترخيص الخاص المنصوص عليه في المادة ١٢ .

مادة ٤٣ - يجوز بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية اعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو المنفذة له بناء على توصية الجهات المختصة .

مادة ٤٤ - لوزير الشئون البلدية والقروية بقرار يصدره أن يعمد الى ادارة أى مجالس بلدى باختصاصات الادارة العامة للمواثيق والرخص وفروعها المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وفي هذه الحالة يكون لموظفى المجالس البلدية الذين يندبهم وزير الشئون البلدية والقروية صفة مأمورى الضبط القضائى ^(١) في اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول في هذه المحال للتفتيش عليها .

(١) صدر قرارى وزير العدل الصادر في ١٩٦٦/٩/٧ بتحويل السادة الأطباء والمراقبين الصحيين بالادارة الطبية بهيئة السكة الحديد كل في دائرة اختصاصه صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٩/٢٩ - العدد ٧٥) ورقم ٢٨٦٤ لسنة ١٩٨٣ بتحويل بعض العاملين بإدارتى الاشغالات والتنظيم بحى الشرق بمحافظة بورسعيد صفة مأمورى الضبط القضائى وذلك بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/١٠/٣ - العدد ٢٢٤) .

مادة ٤٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به بعد أربعة شهور من تاريخ نشره - ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٧٦ (٢٩ أكتوبر
سنة ١٩٥٦) .

قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧

بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦

في شأن المحال العامة (١)

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـبـرـو :

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص في فتح محل عام الى فروع الادارة العامة للمواضع والرخص في المحافظات والمديريات على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالفئة المقررة ويذكر في الطلب :

١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل اقامته وعنوانه الذي توجه اليه فيه المكاتبات .

٢ - اسم كل من مستغل المحل ومديره والمشراف على أعمال فيه ولقب وجنسية وسن ومحل ميلاد ومحل اقامة كل منهم ورقم وتاريخ الترخيص الخاص بكلّ منهم والجهة الصادر منها .

٣ - نوع المحل موضوع الطلب .

٤ - عنوان المحل واسم ولقب مالك العقار أو المكان سيفتح فيه .

- ٥ - الاسم التجارى المقترح للمحل .
 - ٦ - القيمة الايجارية للمحل .
 - ٧ - عدد من يستخدمون فيه .
 - ٨ - عدد الاشخاص الذين يتسع لهم المحل اذا كان من النوع الأول أو الذين يمكن ايواءهم فيه اذا كان من النوع الثانى .
 - ٩ - نوع الآلات المستعملة فى المحل وقوتها وكيفية تشغيلها .
 - ١٠ - البيانات الأخرى المشار اليها فى النموذج .
- ويرفق بالطلب :

- ١ - الخرائط المساحية والرسومات الهندسية والمستندات التى تقرّر الادارة العامة للوائح والرخص وجوب تقديمها بالنسبة الى نوع المحل .
 - ٢ - شهادة تحقيق شخصية الطالب وصحيفة سوابقه فإذا كان أجنبيا يقدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسية أو القنصلى للدولة التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .
- وفى حالة ما اذا كان الطالب هيئة أو شركة فيرفق بالطلب أيضا صورة معتمدة من مستندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون .

مادة ٢ - تعد بفروع الادارة العامة للوائح والرخص فى المحافظات والمديريات سجلات لقيد المحال العامة والتراخيص الخاصة بها وفقصا النموذج الذى يعتمد المدير العام للادارة العامة للوائح والرخص .

مادة ٣ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٥٧) يؤدى طالب الترخيص رسم المعاينة خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه بقبول طلبه بصفة مبدئية .

ويحسب رسم المعاينة اذا كان الطلب خاصا بالترخيص في فتح محل بواقع ٥٠ مليما عن كل متر مربع من مساحة موقع المحل . فاذا كان الطلب خاصا بالترخيص في اجراء تعديل في المحل حسب الرسم بذات الفئة على أساس المساحة التي يجرى فيها التعديل ، على انه اذا كان التعديل عبارة عن اضافة أو سد فتحات فيحصل عن كل فتحة رسم قدره مائة مليم .

ولا يجوز أن يقل رسم المعاينة عن خمسمائة مليم أو أن يزيد على ٣٥ جنيها .

وفي حالة عدم أداء رسم المعاينة في الموعد المحدد يحفظ الطلب ولا ينظر فيه الا بعد أداء الرسم المذكور ورسم اضافي قدره ٥٠٠ مليم .

واذا كان الترخيص في فتح المحل محددا بمدة لا تزيد عن ستة شهور فيحسب رسم المعاينة بواقع عشرين مليما عن كل متر مربع من مساحة موقع المحل .

مادة ٤ - اذا ثبت خلال الثلاثين يوما التالية لأداء رسم المعاينة أن المحل مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه جاز خلال تلك المدة صرف الترخيص مرافقا له تلك الاشتراطات دون حاجة الى اعلان الطالب بها .

مادة ٥ - ^(١) على المرخص له في فتح محل عام أداء رسم تفقيش

(١) صدر قرارى وزير الاسكان والمرافق رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ باستثناء المحال العامة بمحافظة الاسكندرية من أحكام المادة (٥) من القرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية فى ١١/٣/١٩٦٣ - العدد ١٩) ورقم ٨ لسنة ١٩٦٤ باستثناء المحال العامة بمحافظة بورسعيد من أحكام المادة (٥) من القرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية فى ٢٧/١/١٩٦٤ - العدد ٨) .

سنوى قدره ٥ ٪ من القيمة الايجارية للمحل ولا يجوز أن يقل هذا الرسم عن جنيه أو أن يزيد على ١٠٠ جنيه سنويا .

وإذا كان المحل مرخصا فيه ببيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة فيكون رسم التفتيش السنوى ثلاثة أمثال الرسم المنصوص عليه في الفقرة السابقة ولا يجوز أن يقل عن ثلاثة جنيهات أو أن يزيد على ٣٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٦ - يحسب رسم التفتيش على أساس الايجار الفعلى للمحل أو الايجارية المقدرة له في سجلات الضريبة على العقارات المبنية أيهما أعلى .

وإذا كان المحل غير خاضع للضريبة على العقارات المبنية وبذلك في الجهات الغير مربوط عليها تلك الضريبة تقوم بتقدير القيمة الايجارية للمحل لجنة تشكل من ثلاثة أعضاء يعينهم المدير العام للإدارة العامة للإئاح والرخص أو من ينييه عنه .

مادة ٧ - (الفقرة الثانية مستبدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٧٠١ لسنة ١٩٥٧) يستحق رسم التفتيش سنويا على المحل عن سنة كاملة ابتداء من أول يناير إذا تم الترخيص في فتحه خلال الستة شهور الاولى من السنة وعن نصف سنة فقط إذا تم الترخيص خلال الستة شهور الثانية من السنة وذلك كله أيأ كانت المدة التي يبقى فيها المحل مفتوحا .

على أنه إذا كان الترخيص في فتح المحل محددا بمدة لا تزيد على ستة شهور ولم يجدد فيؤدى عنه نصف قيمة رسوم التفتيش عن سنة كاملة ، وإذا كلن الترخيص مؤقتا لمدة لا تجاوز شهرا فلا يحصل عنه أى رسم من الرسوم المنصوص عليها في هذا القرار .

ويؤدى رسم التفتيش مقدما خلال شهر يناير من السنة المستحق عنها واذا كان المحل جديدا فيؤدى الرسم قبل صرف الترخيص في فتحه .

مادة ٨ - يظل رسم التفتيش المقدر طبقا لأحكام هذا القرار ثابتا دون تعديل الى نهاية المدة المقررة لسريان تقدير الضريبة على العقارات المبنية أو لمدة خمس سنوات في الجهات الغير مربوط عليها ضريبة على العقارات المبنية .

وتستثنى من ذلك حالة زيادة أو نقص القيمة الايجارية للمحل بسبب اجراء تعديل فيه فيعيد تقدير رسم التفتيش السنوى في هذه الحالة مع مراعاة ما طرأ على القيمة الايجارية من زيادة أو نقص ويؤدى الرسم بالفلئة المعدلة اعتبارا من أول يناير من السنة التالية للسنة التى حدث فيها التعديل .

مادة ٩ - في حساب رسوم المعاينة والتفتيش تجبر كسور الجنيه الى نصف جنيه اذا قلت عن ٥٠٠ مليم والى جنيه اذا زادت على ٥٠٠ مليم .

مادة ١٠ - يقدم طلب الترخيص في اجراء تعديل في المحل من المخصص له في فتحه أو ممن ينوب عنه الى فروع الادارة العامة للوائح والرخص في المحافظات أو المديریات ويشتمل الطلب على البيانات المنصوص عليها في البنود ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من المادة الأولى من هذا القرار وكذلك على البيانات الآتية :

١ - رقم الترخيص في فتح المحل وتاريخ صدوره والجهة الصادر منها .

٢ - التعديلات المطلوب الترخيص في اجرائها .

٣ - أثر هذه التعديلات على القيمة الايجارية للمحل وعدد من يستخدمون فيه وعدد من يتسح لهم .

ويرفق بالمطلب أربع نسخ من الرسومات التفصيلية للتعديلات وكذلك الايصال الدال على أداء مبلغ ٥٠٠ مليم من رسم المعاينة على أن يؤدي ما قد يكون باقيا من هذا الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بأدائه .

مادة ١١ - يقدم طلب انترخيص في العمل مستغلا أو مديرا أو مشرفا على أعمال في المحل الى فروع الادارة العامة للوائح والرخص في المحافظات أو المديريات على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالفتة المقررة .

ويذكر في الطلب اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده ومحل اقامته وترفق به :

١. - صورتان فوتوغرافيتان للطالب مقاسهما ٣×٤ سنتيمترا تلتق احدهما على الطلب .

٢ - شهادة تحقيق شخصية الطالب وصحيفة سوابقه ، فاذا كان طالب الترخيص أجنبيا قدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسية أو القنصلى للدولة التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

واذا كان طالب الترخيص في الاستغلال أو لادارة شركة أو هيئة فيرفق بالطالب أيضا صورة معتمدة من مستندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن أعمال الاستغلال أو الادارة .

واذا كان سن طالب الترخيص بين ٢١ و ٣٠ فيرفق بطايه شهادة من ادارة التجنيد بكيفية معاملته من حيث الخدمة العسكرية .

مادة ١٢ - يؤدي عند تقديم طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة رسم قدرم ٦٠٠ مليم فاذا تضمن الطلب أكثر من عمل يؤدي رسم قدره جنيه ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

ويصرف الترخيص بعد التحقق من استيفاء الطالب للشروط —
ويسرى لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ، ويجوز تجديده لمدد أخرى
مماثلة على أن يقدم طلب التجديد قبل انتهاء مدة الترخيص بشهر على
الأقل والا اعتبر لاغيا — ويحصل عن كل تجديد رسم قدره ٣٠٠ مليم
ولو تضمن الترخيص أكثر من عمل •

ويتبع في التجديد الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ،
على أن يرفق بالطلب الشهادة المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ١١
بشرط أن تكون حديثة ، ويقدم الترخيص للتأشير عليه بالتجديد •

مادة ١٢ — يقدم طلب الترخيص في بيع أو تقديم المشروبات الروحية
أو المخمرة الى الادارة العامة للوائح والرخص من المرخص له في فتح
المحل على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا
النموذج عليها طابع دمنعة بالفئة المقررة •
ويذكر في الطلب :

١ — اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته
ومحل اقامته •

٢ — عنوان المحل واسمه التجارى ورقم الترخيص في فتحه ومكان
صرفه والجهة التي صرفت منها •

٣ — رقم الترخيص الخاص بالطالب وتاريخ صدوره والجهة التي
صدر منها اذا كان يستغل المحل أو يعمل مديرا أو مشرفا على أعمال فيه •
وترفق بالطلب صورتان فوتوغرافيتان للطالب مقاسهما ٣×٤ سنتيمتر
تلتصق احدهما على الطلب وتبين في الترخيص مدته والشروط المفيد بها
اذا كان محدد المدة أو مقيدا بأى شرط •

مادة ١٤ — يقدم طلب الترخيص في العزف بالموسيقى أو الرقص
أو الغناء أو في حيازة مذياع الى فروع الادارة العامة للوائح والرخص

في المحافظات أو المديریات من المرخص له في فتح المحل أو مستغله على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالفئة المقررة .

ويذكر في الطلب :

١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل اقامته .

٢ - عنوان المحل ونوعه ورقم الترخيص في فتحه والجهة التي صدر منها .

٣ - رقم الترخيص الخاص بالطالب وتاريخ صدوره والجهة التي صدر منها اذا كان مستغلا للمحل .

٤ - نوع الترخيص المطلوب .

٥ - تحديد المكان المطلوب الترخيص داخله في العزف بالموسيقى أو الرقص أو انغناء أو وضع المذياع .

مادة ١٥ - يؤدي عند تقديم طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة رسم قدره ٦٠٠ ملیم ويتعدد الرسم بتعدد موضوع الترخيص ، ويسرى هذا الترخيص لمدة سنة من تاريخ صدوره ، ويجوز تجديده لمدة أخرى ماثلة على أن يقدم طلب التجديد قبل انتهاء مدة الترخيص بشهر على الاقل والا اعتبر لافيا ، ويحصل على كل تجديد رسم قدره ٣٠٠ ملیم ولو تعدد موضوع الترخيص .

وتتبع في التجديد الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة .
ويقدم الترخيص التأشير عليه بالتجديد .

مادة ١٦ - في حالة الترخيص في مزاولة ألعاب التمارن وفقا للمادة ٢٠ من القانون يؤشر بذلك على الترخيص في فتح المحل ، وعلى الشركة

أو المؤسسة المرخص لها في مزاولة تلك الألعاب اخطار الادارة لعامة للوائح والرخص بهذا الترخيص خلال شهر من تاريخ صدوره ، ويحرر هذا الاخطار على النموذج المعد اذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج .

ويذكر في الاخطار :

- ١ - اسم الشركة أو المؤسسة وعنوانها .
 - ٢ - عنوان المحل ونوعه ورقم الترخيص في فتحه والجهة التي صدر منها .
 - ٣ - اسم ولقب من يمثل الشركة أو المؤسسة وجنسيته وسنه وصناعته ومحل اقامته .
 - ٤ - تحديد المكان الذي ستراول فيه ألعاب القمار .
 - ٥ - أنواع ألعاب القمار المرخص بها .
- ويرفق بالاخطار صورة من العقد المبرم بين الحكومة وبين الشركة أو المؤسسة ويؤشر بما يفيد الترخيص في مزاولة ألعاب القمار على الترخيص في فتح المحل وفي سجل قيد المحال العامة .
- مادة ١٧ - يجوز أن يقوم بأعمال المستقل والمخير والمشراف على أعمال في المحل شخص واحد بشرط أن يكون مرخصا له في تلك الاعمال .
- مادة ١٨ - تحفظ في المحل العام جميع التراخيص المتعلقة به وفقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه والقرارات الصادرة تنفيذا له ، ويجب تقديمها عند الطلب الى الموظفين المنوط بهم التفقيش في المحال العامة .

مادة ١٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

تحريرا في ٣ شعبان سنة ١٣٧٦ (٥ مارس سنة ١٩٥٧) .

(م ١٣ - موسوعة مصر ج ٢١)

القسم الرابع

تشريعات عامة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧

في شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعي
والتراخيص باقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال

العامة والملاهي^(١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية
والتجارية ؛

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن نظام الادارة المحلية
والمقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) الجريدة الرسمية في ٦ ابريل سنة ١٩٦٧ - العدد ٥٥ .

قصر :

مادة ١ - يصدر بالاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال الخاضعة لأحكام القوانين رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها ، وفي مواقعها قرار من وزير الاسكان والمرافق ، بعد موافقة وزراء العمل والصحة والصناعة والتري والداخلية .

مادة ٢ - (١) تصدر التراخيص المنصوص عليها في القوانين رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها ، من أجهزة الاسكان والمرافق بالمجالس المحلية بعد العرض على لجنة مكونة من الأجهزة القائمة على شئون العمل والاسكان والمرافق والصحة بالمجالس المحلية ، وذلك فيما عدا المحال والمنشآت الصغيرة التي تحدد بقرار من وزير الاسكان والمرافق بعد موافقة الوزراء المنصوص عليهم في المادة السابقة فيصدر الترخيص بالنسبة إليها من أجهزة الاسكان والمرافق بالمجالس المحلية دون العرض على اللجنة ، وتختص اللجنة المشار إليها كذلك بتحديد الاشتراطات الخاصة الواجب توافرها في المحال المقدم عنه طالب الترخيص ، وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل شهريا في المواعيد التي يحددها رئيس المجلس المختص .

ولندوبى كل من الجهات الممثلة في اللجنة التفتيش على انشاء المحل والتحقق من مراعاة الاشتراطات ومستلزمات الأمن الصناعى المقررة في عملية الانشاء أو التجهيز .

مادة ٣ - يقدم طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة الاولى

(١) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام سير العمل باللجان المنصوص عليها بالمادة ٢ من القرار الجمهورى رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٦ - العدد ٢٦٥) المعدل بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٥١٦ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية في ١٠/٢٤ - العدد ٢٤١) .

من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مع جميع ما تتطلبه القوانين المتعلقة بهذا الشأن ، من اوراق ومستندات - الى الأجهزة ابثامه على شئون الاسكان والمرافق بالمجالس المحلية المختصة مع طلب الترخيص باقامة أو بادارة المحل الصناعى ومقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، وذلك اذا كان المحل الصناعى يقام أو يدار لأول مرة ، ويجب على اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة ان تتلقى ترخيص وزاره الصناعة باقامة المنشأة الصناعية قبل موافقتها على منح الترخيص ويجب على وزارة الصناعة اخطار انجهاز القائم على شئون الاسكان والمرافق بالمجلس المحلى بقبول أو رفض طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب اليها •

مادة ٤ - تشكل لجنة برئاسة وكيل وزارة الصناعة وعضوية وكلاء وزارات الاسكان والمرافق والصحة والعمل والسرى وممثلين للوزراء الذين يشرفون على مؤسسات عامة تتبعها مشروعات صناعية ، وتتولى هذه اللجنة اختصاصات اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القرار بالنسبة الى المحال والمنشآت الصناعية التى تنشئها أو تديرها الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وتتولى اصدار التراخيص الخاصة بتلك المحال والمنشآت الصناعية •

مادة ٥ - مع عدم الاخلال بحق الأجهزة التابعة للوزارات المختلفة فى التفتيش الفنى التخصصى على المحال وبمراعاة أحكام المادتين ١ ، ٢ يكون لوزارة العمل والأجهزة القائمة على شئون العمل بالمجالس المحلية وحدها الاختصاص بالتفتيش على المحال الخاضعة لأحكام القوانين رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها •

مادة ٦ - يكون لوزارة العمل والأجهزة القائمة على شئون العمل

بالمجالس المحلية اختصاصات وزارة الري وغروعا وفقا للقوانين واللوائح فيما يتعلق بالتراخيص باقامة أو ادارة الآلات وذلك فيما عدا ما يتعلق من الآلات بأغراض الري والصرف •

مادة ٧ - تستمر الجهات المختصة في منح التراخيص طبقا للاستراطات المعمول بها حاليا الى أن تصدر الاستراطات العامة المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار •

مادة ٨ - تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار من وزراء الاسكان والمرافق والعمل والصناعة كل منهم في حدود اختصاصاته ^(١) •

مادة ٩ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار •

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى الحجة سنة ١٣٨٦ (١٨ مارس سنة ١٩٦٧) •

(١) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام سير العمل باللجان المنصوص عليها بالمادة ٢ من القرار الجمهورى رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٦/١٩٦٧ - العدد ٢٦٥) المعدل بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٥١٦ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية في ١٠/٢٤/١٩٧٠ - العدد ٢٤١) وصدر قرار وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية رقم ٧٢٧ لسنة ١٩٧١ بتشكيل لجنة تتولى الاختصاصات المبينة بالقرار الجمهورى رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة الى المحال والمنشآت الصناعية التى تنشئها أو تديرها الوزارات والهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ويقولوها إصدار التراخيص الخاصة بتلك المحال والمنشآت الصناعية (الوقائع المصرية في ٩/٢٧/١٩٧١ - العدد ٢٢١) •

قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٨٦

بشان بدائل الطوب الأحمر

وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والضرة بالصحة والخطرة ، والمقرارات الصادرة تنفيذا له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة والمقرارات الصادرة تنفيذا له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي والمقرارات الصادرة تنفيذا له ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل نص أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى موافقة وزراء الصحة والقوى العاملة والتدريب والصناعة والرى والداخلية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

مقرر :

مادة ١ - تستبدل عبارة « بدائل الطوب الأحمر » بعبارة « الطوب

الأحمر » أينما وردت في الاشتراطات العامة المنصوص عليها في القرارات
الوزارية الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم
٣٧١ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ،

صدر في ١٩٨٦/١٠/١٦ .

وزير الإسكان والمرافق

التصحيحات التذريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

محاماة

- القسم الاول - في قانون المحاماه
- القسم الثانى - فى الادارات القانونية

القسم الأول

في قانون المحاماة

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

بشأن إصدار قانون المحاماة (١ ، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن المحاماة ، ويلغى قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين كما يلغى أى نص يرد فى أى قانون آخر ويكون مخالفا لأحكام القانون المرافق .

(المادة الثانية)

• ملغاة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

(المادة الثالثة)

• ملغاة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

-
- (١) الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٣/٣١ - العدد ١٣ تابع .
 (٢) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع) .

(المادة الرابعة)

الى أن يصدر مجلس النقابة العامة المنتخب طبقا لأحكام القانون المرافق النظام الداخلى للنقابة واللوائح والقرارات الأخرى المنفذة له ، يعمل بأحكام النظام الداخلى واللوائح المطبقة حاليا فى النقابة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون .

(المادة الخامسة)

ملغاة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ جمادى الاخرة سنة ١٤٠٣ هـ
(٣١ مارس سنة ١٩٨٣ م) .

قانون المحاماة

القسم الاول

فى ممارسة مهنة المحاماة

باب تمهيدى

مادة ١ - المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية فى تحقيق العدالة وفى تأكيد سيادة القانون وفى كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم .

ويمارس مهنة المحاماة المحامون وحدهم في استقلال ، ولا سلطان عليهم في ذلك الا لضائرتهم وأحكام القانون .

مادة ٢ - يعد محاميا كل من يقيّد بجداول المحامين التي ينظمها هذا القانون ، وفيما عدا المحامين بإدارة قضايا الحكومة ، يحظر استخدام لقب المحامي على غير هؤلاء .

مادة ٣ - مع عدم الاخلال بأحكام القوانين المنظمة للهيئات القضائية وبأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لا يجوز لغير المحامين مزاوله أعمال المحاماة ، ويعد من أعمال المحاماة :

١ - الحضور عن ذوى الشأن أمام المحاكم وهيئات التحكيم والجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي وجهات التحقيق اجنائى والادارى ودوائر الشرطة والدفاع عنهم في الدعاوى التى ترفع منهم او عليهم والقيام بأعمال المرافعات والاجراءات القضائية المتصلة بذلك .

٢ - ابداء الرأى والمشورة القانونية فيما يطلب من المحامى .

٣ - صياغة العقود واتخاذ الاجراءات اللازمة شهرها أو توثيقها .

وتعد أيضا من أعمال المحاماة بالنسبة لمحامى الادارات القانونية في الجهات المنصوص عليها في هذا القانون ، فحص انشكاوى واجراء التحقيقات الادارية وصياغة اللوائح والقرارات الداخلية لهذه الجهات .

مادة ٤ - يمارس المحامى مهنة المحاماة منفردا أو شريكا مع غيره من المحامين أو في صورة شركة مدنية للمحاماة .

كما يجوز للمحامى أن يمارس مهنة المحاماة في الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والخاص والمؤسسات الصحفية وفى البنوك والشركات الخاصة والجمعيات طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٥ - للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف أن يؤسسوا فيما بينهم شركة مدنية للمحاماة يكون لها شخصية معنوية مستقلة ويزاولون المحاماة من خلالها ويجوز أن يشارك فيها المحامون أمام المحاكم الابتدائية .

ويجوز أن يكون اسم الشركة مستمداً من اسم أحد المحامين من الشركاء ولو بعد وفاته .

ويضع مجلس نقابة المحامين نموذجاً للنظام الأساسي لشركات المحامين ويجب تسجيلها بالنقابة العامة بسجل خاص يصدر به قرار من وزير العدل وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بشأن الشركات المدنية .

ويجوز أن ينص في النظام الأساسي لشركة على أنه في حالة عجز أحد الشركاء أو وفاته واستمرار الشركة بين الشركاء الآخرين أن يستحق هو أو ورثته حصة من صافي دخل الشركة .

مادة ٦ - يعتبر المحامي الساذي يلتحق بمكتب محام ولو لم يكن شريكاً له فيه ، ممارساً لمهنة حرة ويعتبر ما يحصل عليه أتعاباً عن عمله .

مادة ٧ - يجوز للمحامي مزاول أعمال المحاماة في شركات اقطاع العام والمؤسسات الصحفية التي تنشأ بها إدارات قانونية طبقاً لأحكام القوانين والوائح المنظمة لذلك .

كما يجوز له مزاول أعمال المحاماة في الإدارات القانونية للهيئات العامة القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون .

ولا يجوز مزاول أعمال المحاماة للهيئات العامة التي يتقرر انشاؤها بعد العمل بأحكام هذا القانون ، إلا بقرار من وزير العدل بعد موافقة نقابة المحامين .

مادة ٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) مع عدم
الاخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامي
الادارات القانونية للمهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات
الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التي يعملون بها والا
كان انعمل باطلا .

كما لا يجوز للمحامي في هذه الادارات القانونية الحضور أمام
المحاكم الجنائية الا في الادعاء بالحق المدني في الدعاوى التي تكون اهيئة
أو الشركة أو المؤسسة طرفا فيها وكذلك الدعاوى التي نرمع على ديريها
أو العاملين بها بسبب أعمال وظائفهم .

ولا يسرى هذا الحظر بالنسبة للقضايا الخاصة بهم وبأزواجهم
وبأقاربهم حتى الدرجة الثالثة ، وذلك في غير القضايا المتعلقة باجهات
التي يعملون بها .

مادة ٩ - يجوز للمحامي مزاولة أعمال المحاماة في البنوك وشركات
المساهمة الخاصة والجمعيات التعاونية . وتكون علاقة المحامي بهذه
الجهات علاقة وكالة ، ولو اقتصر عمله عليها .

الباب الاول

في القيد بجدول المحامين

الفصل الاول

في جدول المحامين

مادة ١٠ - للمحامين المشتغلين جدول عام تقيد فيه أسماؤهم ومحال
اقامتهم ومقار ممارستهم المهنة .

ويلحق بكل جدول الجداول الآتية :

(م ١٤ - موسوعة مصر ج ٢١)

- ١ - جدول للمحامين تحت التمرين •
- ٢ - جدول للمحامين أمام المحاكم الابتدائية وتعتبر المحاكم الادارية معادلة للمحاكم الابتدائية •
- ٣ - جدول للمحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف •
وتعتبر محاكم القضاء الادارى معادلة لمحاكم الاستئناف •
- ٤ - جدول للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض وتعتبر المحاكم الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا معادلة لمحكمة النقض •
- ٥ - جدول للمحامين غير المشتغلين •

كما ينشأ جدول خاص للمحامين بالقطاع العام والهيئات العامة والمؤسسات الصحفية تبين به أسماؤهم ومحال اقامتهم ، واسم الجهة التى يعملون بها •

مادة ١١ - تحفظ نسختان من الجداول المذكورة بالمادة السابقة بمقر النقابة العامة وتودع نسخة من هذه الجداول بمقر كل محكمة من محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الادارى ولدى النائب العام •

وتودع نسخة من جدول المحامين أمام محكمة النقض بمقرها وبمقر كل من المحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا •
ويكون بكل نقابة فرعية جدولان عامان وجداول ملحقة مقصورة على اثبات أسماء المحامين الذين توجد مقارهم فى دائرتها •

مادة ١٢ - يمد بالجدول العام والجداول المنصوص عليها فى المادة (١٠) الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة (١٦) وتتولى هذه اللجنة مراجعة هذه الجداول سنويا والتثبت من مطابقة البيانات الواردة

بها لقرارات لجان القبول . وبحث حالات المقيدين بها الذين تقتضى حالاتهم نقل أسمائهم الى جدول غير المستغلين واصدار القرار اللازم فى هذا الشأن .

الفصل الثانى

فى القيد فى الجدول العام

مادة ١٣ - يشترط فيمن يطلب قيد اسمه فى الجدول العام أن يكون :

١ - متممًا بالجنسية المصرية .

٢ - متممًا بالاهلية المدنية الكاملة .

٣ - حائزًا على شهادة الحقوق من احدى كليات الحقوق فى الجامعات المصرية أو على شهادة من احدى الجامعات الأجنبية تعتبر معادلة لها طبقًا لأحكام القوانين واللوائح الجامعية المعمول بها فى مصر .

٤ - ألا يكون قد سبق صدور حكم عليه فى جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الامانة أو الاخلاق ما لم يكن قد رد اعتباره اليه .

٥ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة وألا تكون قد صدرت ضده أحكام جنائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت بها لأسباب ماسة بالشرف أو الامانة أو الأخلاق .

٦ - ألا يكون عضوا عاملا فى نقابة مهنية أخرى .

٧ - أن يسدد رسم القيد والاشتراك السنوى طبقا لاحكام هذا القانون .

٨ - ألا تقوم بشأنه حالة من حالات عدم جواز الجمع الواردة فى المسادة التالية .

• ويجب لاستمرار قيده في الجداول توافر الشروط سالفة الذكر •

مادة ١٤ - لا يجوز الجمع بين المحاماة والأعمال الآتية :

١ - رئاسة مجلس الشعب أو مجلس الشورى •

٢ - منصب الوزارة •

٣ - الوظائف العامة في الحكومة والهيئات العامة والادارة المحلية والوظائف في شركات القطاع العام أو الوظائف الخاصة ، فيما عدا العمل بالادارة القانونية المصرح لها بذلك طبقا لاحكام هذا القانون ، وفيما عدا أساتذة القانون في الجامعات المصرية في الحالات التي يميزها هذا القانون •

ولا تعد العضوية في اللجان الحكومية العلمية أو المؤقتة أو القيام بمهام ذات صفة عرضية لا تستغرق أكثر من ستة شهور أو التندب لتدريس القانون في الجامعات والمعاهد العليا وظيفة يحظر معها الجمع بينها وبين المحاماة •

٤ - الاشتغال بالتجارة •

٥ - شغل مركز رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو عضو مجلس ادارة متفرغ في شركات المساهمة أو المدير في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن والتوصية •

٦ - المناصب الدينية •

مادة ١٥ - (قضت المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٦/١٥/١٩٩٢ بعدم دستورية هذه المادة - الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ في ١٩٩٣/٦/٤) •

مادة ١٦ - يقدم طالب القيد بالجدول العام الى لجنة قبول المحامين

التي تشكل في النقابة العامة برئاسة النقيب أو وكيل النقابة في حصة غيابه وعضوية أربعة من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه سنويا .

ويرفق بطلب القيد الأوراق المثبتة :توافر الشروط المبينة بالمادة (١٣) والتي بينها النظام الداخلي للنقابة .

مادة ١٧ - تنعقد لجنة قبول المحامين مرة على الأقل كل شهر ، ويكون لها أمانة من بين موظفي النقابة يختار النقيب أعضاها ، وتحرر محاضر بأعمالها يوقع عليها من رئيس اللجنة .

ولا يصح انعقاد اللجنة الا بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل ، على أن يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة .

مادة ١٨ - تصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر شروط القيد ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب . وإذا كان قرارها برفض القيد تعين أن يكون مسببا ويجطر به طالب القيد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

مادة ١٩ - لطالب القيد التظلم من القرار الصادر برفض قيده خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره برفض طلبه . ويقدم التظلم الى لجنة القبول التي تفصل في التظلم بعد سماع أقواله .

ولطالب القيد اذا رفض تظلمه أو كانت قد انقضت مواعيد التظلم أن يظن في القرار الصادر برفض التظلم أو رفض القيد أمام محكمة استئناف القاهرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفض التظلم أو من تاريخ انتهاء ميعاد التظلم على حسب الاحوال ، ويكون لطالب القيد الطعن أمام ذات المحكمة اذا لم يفصل في طلب قيده خلال المدة المبينة بالمادة السابقة .

ولا يجوز تجديد الطلب في الحالات المبينة بالفقرتين السابقتين الا اذا زالت الاسباب المانعة من القيد .

مادة ٢٠ - لا يجوز للمحامى الذى يقيد اسمه بجدول المحاماة أن يزاول المهنة الا بعد حلف اليمين بالصيغة الآتية :

(أقسم بالله العظيم أن أمارس أعمال المحاماة بالشرف والامانة والاستقلال وأن أحافظ على سر مهنة المحاماة وتقاليدها وأن أحترم الدستور والقانون) .

ويكون حلف اليمين أمام لجنة قبول المحامين بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل وتثبت اجراءات حلف اليمين في محاضر اجتماعات اللجنة .

الفصل الثالث

في القيد بجدول المحامين تحت التمرين

مادة ٢١ - يكون قيد المحامى بجدول المحامين تحت التمرين لأول مرة اذا لم تتوافر فيه الشروط التى تسمح بقيدته في أحد الجداول الملحقه الأخرى .

ويشترط للقيد في هذا الجدول ألا تجاوز سن طالب القيد خمسين سنة وقت تقديم الطلب .

مادة ٢٢ - يجب أن يلحق المحامى تحت التمرين بمكتب أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض ، أو للعمل باحدى الادارات القانونية في الجهات المرخص لها بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون تحت اشراف أحد المحامين المقبولين أمام تلك المحاكم من العاملين بالادارة القانونية لهذه الجهة . واذا تعذر على المحامى

تحت التمرين أن يجد مكتبا للتمرين فيه يتولى مجلس النقابة الفرعية
الحاقه بأحد مكاتب المحامين .

وعلى طالب القيد أن يرفق بطلب قيده بجدول المحامين تحت التمرين
بيانا باسم المحامي الذي التحق بمكتبه وعنوانه مرفقا به موافقة المحامي ،
أو بيانا بالادارة القانونية بالجهة التي التحق بها والتي يجوز للمحامين
مزاولة أعمال المحاماة فيها طبقا لأحكام هذا القانون واسم المحامي الذي
سيتولى الاشراف عليه في هذه الادارة مرفقا به موافقتها .

مادة ٢٣ - يقدم طلب القيد بجدول المحامين تحت التمرين مع
طلب القيد بالجدول العام ويعرض على اجنة القبول طبقا لأحكام
الفصل السابق .

مادة ٢٤ - (استبداء بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) مدة التمرين
سنتان : تنقص الى سنة واحدة الحاصلين على دبلومين من دبلومات
الدراسات العليا في القانون ، أو على أى مؤهل أعلا .

مادة ٢٥ - يكون تمرين المحامي في السنة الاولى بأن يعاون المحامي
الذي بتمرن بمكتبه أو بالادارة القانونية التي التحق بها ، في اعداد
الأبحاث والمراجع واستخلاص أحكام المحاكم وتحضير صحف الدعاوى
ومستنداتها .

ويجوز له الحضور أمام المحاكم الجزئية باسم المحامي الذي بتمرن
بمكتبه أو عن محامي الادارة القانونية التي بها دون أن يكون له الحق
في أن يوقع صحف الدعاوى أو المذكرات أو الأوراق التي تستخدم الى
المحاكم المذكورة أو الى مكاتب الشهد والتوثيق أو مكاتب السجل التجاري
أو أن يعد عقودا باسمه .

مادة ٢٦ - للمحامي تحت التمرين في السنة الثانية أن يترافع

باسمه أمام المحاكم الجزئية - فيما عدا محاكم أمن الدولة والمحاكم المستعجلة - وذلك تحت اشراف المحامى انذى التحق بمكتبه أو محامى الادارة القانونية التى ألحق بها •

كما يجوز له الحضور باسمه فى تحقیقات النيابة والشرطة فى مواد المخالفات والجنح وباسم المحامى الذى يتعرن فى مكتبه فى الجنایات •

ويجوز له الحضور أمام المحاكم الابتدائية عن المحامى الذى يتعرن فى مكتبه أو محامى الادارة القانونية التى ألحق بها •

كما يجوز له الحضور أمام هذه المحاكم عن محام آخر لابداء طلب التأجيل •

كما يجوز له أن يعد باسمه العقود التى لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه والتى لا تحتاج الى شهر أو توثيق •

وفى جميع الاحوال لا يجوز للمحامى تحت التمرين تقديم فتوى كتابية باسمه أو التوقيع على العقود التى تقدم الى الشهر العقارى فيما عدا طلبات اثبات التاريخ •

مادة ٢٧ - لا يجوز للمحامى تحت التمرين أن يفتح مكتباً باسمه طوال فترة التمرين •

مادة ٢٨ - تنظم النقابات الفرعية للمحامين فى بداية كل سنة قضائية ولدة ستة شهور ، محاضرات للمحامين تحت التمرين تتناول الجانب التطبيقى لأعمال المحاماة • وذلك طبقاً للمنهج الذى يحدده مجلس النقابة ، ويدعى لاقاء هذه المحاضرات قدامى المحامين ورجال القضاء وأساتذة القانون وخبرائوه المتخصصون •

وعلى مجلس النقابة أن ينشئ ممهدا للمحاماة لتدريب المحامين تحت
التمرين .

مادة ٢٩ - على كل محام من المقبولين أمام محكمة النقض أو من
المقبولين أمام محاكم الاستئناف ممن مضى على قيده بجدولها خمس
سنوات على الأقل أن يلحق بمكتبه محاميا تحت التمرين على الأقل . ويقرر
له في السنة الأولى مكافأة لا تقل عن ثلاثين جنيها شهريا وفي السنة التالية
مكافأة لا تقل عن خمسين جنيها شهريا .

ويجوز لمجلس النقابة الفرعية بناء على طلب المحامي المقبول أمام
النقض ومحاكم الاستئناف أن بقرر اعفاءه من قبول أى محام للتمرين
بمكتبه إذا رأى من ظروفه ما يبرر ذلك .

مادة ٣٠ - إذا انقضت أربع سنوات على قيد المحامي بجدول
المحامين تحت التمرين ، دون أن يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين أمام
المحاكم الابتدائية يستبعد اسم المحامي من الجدول ويصدر بأشياء ذلك
قرار من لجنة القبول .

ويجوز للمحامي خلال سنة من انتهاء مدة الأربع السنوات المذكورة
أن يطلب قيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية إذا توافرت
فيه شروط هذا القيد على أن يسدد الى النقابة رسوما جديدة القيد في
الجدول العام بالإضافة الى رسوم القيد أمام المحاكم الابتدائية .

فاذا انقضت سنة ثانية على استبعاد اسمه من الجدول دون أن
يطلب اعادة قيده فلا يجوز اعادة قيد اسمه بعد ذلك الا في جدول المحامين
تحت التمرين وبعد دفع رسوم القيد من جديد . بشرط ألا يكون قد
مارس خلال مدة الاستبعاد عملا يتنافى وشروط قيده بجدول المحامين .

الفصل الرابع

في القبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية

مادة ٣١ - يشترط لقيّد المحامى فى جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية :

١ - أن يكون قد أمضى دون انقطاع فترة التمرين المنصوص عليها فى المادة (٢٤) •

٢ - أن يرفق بطلبه صور المذكرات والأبحاث والأوراق القضائية أو العقود والفتاوى والآراء القانونية التى يكون قد عاون فى إعدادها مؤثرا عليها بذلك من المحامى الذى يتتمرّن بمكتبه أو من مدير الإدارة القانونية فى الجهة الملاحق بها •

وكذلك بيانا رسميا بالجلسات التى يكون قد حضرها خلال فترة التمرين بشرط ألا يقل عددها عن ثلاثين جلسة •

٣ - أن يكون قد وازطب على حضور المحاضرات التى تلقى على المحامين تحت التمرين والمشار إليها فى المادة (٢٨) • ويحدد مجلس النقابة العامة سنويا نسبة الحضور المطلوبة فى هذه المحاضرات •

ويسرى هذا الشرط على المحامين الذين بدأ قيدهم بعد تساريخ العمل بهذا القانون وبعد صدور قرار مجلس النقابة العامة فى تنظيم الالتحاق بمعهد المحاماة أو معاهد الدراسات القانونية المنصوص عليها فى المادة (٢٨) •

مادة ٣٢ - يجوز قيد المحامى مباشرة أمام المحاكم الابتدائية اذا كان قد أمضى فترة التمرين فى أعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة وفق أحكام المادة (٤٦) •

مادة ٣٣ - يقدم طلب القيد في جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة (١٦) .

ولجلس النقابة أن يشكل لجنة خاصة للقبول أمام المحاكم الابتدائية من خمسة من بين أعضائها يرأسها أقدمهم ، وتسرى عليها الاحكام المقررة بالنسبة للجنة قبول المحامين .

وتقدم طلبات القيد الى لجنة القبول المختصة مصحوبة بالمستندات المثبتة لتوافر شروط القيد وشهادة من النقابة الفرعية التي يقع في دائرتها مكتب المحامي أو الادارة القانونية التي قضى فيها فترة التمرين وذلك طبقا لما يقرره النظام الداخلى للنقابة .

وتبلغ قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض الى الطاباق والى النقابة الفرعية المختصة خلال خمسة عشر يوما بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

ولن رفض طلبه أن يطعن في قرار الرفض أمام محكمة استئناف القاهرة خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار .

مادة ٣٤ - يجوز المحامي المقيد أمام المحاكم الابتدائية أن يفتح مكتباً باسمه منفرداً أو مع غيره ، ويكون حضوره أمام المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية التي تناظرها ويجوز له الحضور أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الاداري نيابة عن أحد المحامين المقيدين أمام هذه المحاكم وعلى مسؤوليته كما يكون له أن يحضر باسمه سائر التحقيقات التي تجريها النيابة العامة .

وللمحامي المقيد أمام المحاكم الابتدائية إعداد العقود المختلفة وشهريها وتوقيع الطلبات والأوراق المتعلقة بها ، وذلك فيما عدا عقود تأسيس شركات المساهمة وعقود الرهن الرسمي أو تعديلها .

ولا يجوز للمحامى أمام المحاكم الابتدائية اعطاء الآراء والفتاوى القانونية المكتوبة .

الفصل الخامس

في القبول المرافعة أمام محاكم الاستئناف

مادة ٣٥ - يشترط لقيد المحامى أمام محاكم الاستئناف أن يكون المحامى قد اشتغل بالمحاماة فعلا خمس سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية .

ويثبت الاستغلال بالمحاماة بتقديم بيان رسمى بالجلسات التى يكون قد حضرها وبتقديم سور المذكرات والأوراق القضائية التى يكون قد باشرها أو الفتاوى والآراء القانونية أو العقود التى يكون قد أعدها وأن يقدم شهادة من النقابة الفرعية التى يزاول عمله فى دائرتها وذلك طبقاً لما يقرره النظام الداخلى للنقابة .

ويجوز استثناء القيد مباشرة أمام محاكم الاستئناف لمن لم يسبق قيده أمام المحاكم الابتدائية إذا كان قد اشتغل بأعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة طبقاً لأحكام المادة (٤٦) وذلك لمدة سبع سنوات على الأقل .

ولا يجوز قبول القيد لأول مرة بجداول المحامين أمام محاكم الاستئناف لمن يكون قد انقطع عن مزاوله الاعمال القانونية النظرية مدة تتجاوز عشر سنوات .

مادة ٣٦ - نقدم طلبات القيد أمام محاكم الاستئناف الى لجنة القبول المنصوص عليها فى المادة (١٦) .

ويجوز لجلس النقابة أن يشكل لجنة خاصة للقبول أمام محاكم

الاستئناف من خمسة من بين أعضائه يرأسها أقدمهم ، وتسرى عليها الأحكام المقررة بالنسبة للجنة قبول المحامين .

وتبلغ قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض الى الطالب والى النقابة الفرعية المختصة خلال خمسة عشر يوما بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

ولن يرفض طلبه أن يطعن في قرار الرفض أمام محكمة استئناف القاهرة خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار .

مادة ٣٧ - للمحامى بجدول محاكم الاستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الادارى ، ولا يجوز قبول صفح الدعاوى أمام هذه المحاكم وما يعادلها الا اذا كان موقعا عليها منه ، والا حكم ببطلان الصحيفة .

ويكون للمحامى أمام محاكم الاستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع المحاكم فيما عدا محاكم النقض والادارية العليا والدستورية العليا . كما يكون له ابداء الفتاوى القانونية واعداد المقود وشهرها والقيد بكافة أعمال المحاماة الأخرى .

الفصل السادس

في القبول للمرافعة أمام محكمة النقض

مادة ٣٨ - ينشأ جدول خاص للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض وما يعادلها وتعد المحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا في ذلك معادلة لمحكمة النقض .

مادة ٣٩ - يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفئات الآتية :

١ - المحامون المقبولون أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم بالمحاماة فعلا أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل وكانت لهم أبحاث أو مذكرات أو فتاوى قانونية مبتكرة .

٢ - الشاغلون لوظيفة أستاذ في مادة القانون بالجامعات المصرية .

٣ - المستشارون السابقون بالمحاكم وما يعادلها من وظائف الهيئات القضائية .

مادة ٤٠ - يقدم طلب القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا الى لجنة تشكل برئاسة رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه وعضوية النائب العام أو أحد مساعديه ونقيب المحامين أو وكيل النقابة وعضوين يندهما مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه ويبلغ قرار اللجنة بالقبول أو الرفض الى الطالب والى النقابة العامة (١) .

(١) قضت محكمة النقض بانه ولئن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، الا ان ذلك ليس من شأنه ان تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء ، لما ينطوى عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضي ، وافتئات على حق المواطن في اللجوء الى قاضيه الطبيعي للذين كفلهما الدستور في المادة ٦٨ منه ، فضلا عن ان مبدأ الطعن قد تقرر في ذات التشريع بالنسبة لكافة القرارات التي تصدر برفض طلبات القيد بالجدول الأخرى ، وليس ثمة وجه للمعاصرة في هذا الخصوص بينها وبين القرارات التي تصدر برفض القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من سلطة المشرع استمدادا من التفويض المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور أن يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية - التي يختص مجلس الدولة أصلا بالفصل فيها طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور - الى هيئات قضائية أخرى وفقا لمقتضيات الصالح العام وكان المشرع عملا لهذه السلطة - قد نهج - حين سن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - على نزع ولاية الفصل في الطعون على القرارات الصادرة

برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين - بلا استثناء - من القضاء الادارى ، واسندها الى جهة القضاء العادى نظرا لاتصال موضوع هذه القرارات بتنظيم مهنة المحاماه التى تمارس بصفة أساسية امام تلك الجهة ، وكان المشرع - بما نص عليه فى المواد ١٩ ، ٣٣ ، ٣٦ من قانون المحاماة الجديد الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من اختصاص محكمة استئناف القاهرة بالفصل فى الطعون على القرارات الصادرة برفض طلبات القيد فى الجدول العام للمحامين ، وجدولى المحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ، وبما نص عليه فى المادة ٤٤ من ذات القانون من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل فى الطعون على القرارات التى تصدر بنقل الاسم الى جدول غير المشتغلين - قد افصح عن التزامه فى التشريع الجديد للمحاماه بذات منهجه فى التشريع السابق من نزع الاختصاص بالفصل فى الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين من ولاية القضاء الادارى ، والابقاء على ما كان معمولاً به فى ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من اسناد تلك الولاية بلا استثناء الى جهة القضاء العادى ، يؤكد ذلك أن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون ، والمناقشات التى دارت حوله فى المجلس قد خلت جميعها من اية اشارة الى العدول عن هذا المنهج أو تعديله ، وبديهي ان المشرع ما كان لينجو الى نقل الاختصاص من جهة القضاء العادى الى القضاء الادارى دون أن يكون لذلك صداه فى المذكرة الايضاحية للقانون أو فى اعماله التحضيرية ، كما ان التزام المشرع بمنهجه فى التشريع السابق قد تاكد بالابقاء فى المادة ١٤١ من القانون الجديد على ما كان منصوفا عليه فى المادة ٢٥ من القانون السابق من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات الصادرة باسقاط العضوية عن أى من اعضاء مجلس النقابة ، بل انه استحدث فى المادة ١٣٤ من القانون الجديد نصا يقضى باسناد ولاية الفصل فى الطعون التى ترفع عن قرارات الاستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة الى محكمة استئناف القاهرة ، مما يكثف عن الاتجاه فى القانون الجديد للمحاماه الى التوسع فى اسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه للقضاء العادى ، وليس الى الحد منه ، ومن ثم فانه اذا كان خلق قانون المحاماة الجديد من نص ينظم الطعن على القرارات الصادرة برفض طاب القيد فى جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض

مادة ٤١ - في غير المواد الجنائية لا يجوز انتقير الطعن أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا ، الا للمحامين المقيدين بجدول المحامين أمام محكمة النقض والا حكم بعدم قبول الطعن . كما لا يجوز لغيرهم الحضور عن الخصوم والمرافعة أمام هذه المحاكم .

مادة ٤٢ - مع عدم الاخلال بأحكام الاتفاقيات القضائية البرمة بين مصر والدول العربية للمحامى من رعايا هذه الدول المرافعة أمام المحاكم المصرية بالاشتراك مع محام مصرى من الدرجة المقابلة للدرجة التى يحق له المرافعة أمامها طبقا لقانون بلده وذلك فيما عدا الطعون الدستورية والادارية وبإذن من النقابة العامة وفى دعوى معينة بذاتها وبشرط المعاملة بالمثل .

لا يعنى أن تكون تلك القرارات بمنأى عن الطعن عليها ، فانه لا يعنى بذلك ان تصبح ولاية الفصل فى الطعن فيها للقضاء الادارى ، والا كان ذلك مؤديا الى فقدان نسج نس بين أحكام الشريع الواحد ذلك أن جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض شأنه شأن سائر الجداول الاخرى للمدعين من حيث توفر العلة التى رأى المشرع من أجلها ان يختص القضاء العادى بالفصل فى الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لاختلافه عنها فى شأن هذا الاختصاص ، بل أن تشكيل اللجنة المنوط بها الفصل فى طلبات الفيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض برئاسة رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه - طبقا لنص المادة ٤٠ من القانون - من شأنه ان يضى عليها طابعها قضائيا ، يتوافر فى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون والمنوط بها نظر طلبات القيد فى الجدول الاخرى ، اذ هى ذات تشكيل ادارى بحت ، ومع ذلك فقد اسند المشرع ولاية الفصل فى الطعون على قرارائها الى جهة القضاء العادى . لما كان ما تقدم فانه اتباعا لمبنة المشرع - التى أفصح عنها على نحو ما سلف - يكون الاختصاص بنظر قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض مازال معقودا لهذه المحكمة . (نقض ١٩٨٤/١٢/١١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٣٢٥) .

الفصل السابع

في جدول المحامين غير المشتغلين

مادة ٤٣ - للمحامى الذى يرغب فى اعتزال المحاماة أن يطلب الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة (١٦) نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين .

وعلى المحامى أن يطلب أيضا نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين اذا تولى احدى الوظائف أو الأعمال التى لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة أو اذا كف عن مزاولة المهنة ويتمين عليه أن يخطر لجنة القبول بذلك خلال ثلاثين يوما .

وعلى الادارات القانونية فى الجهات التى يجوز لمحاميها مزاولة أعمال المحاماة طبقا لاحكام هذا القانون اخطار النقابة بأى تغيير يطرأ على أعضاء هذه الادارات بما يستوجب نقل أسم العضو الى جدول غير المشتغلين .

مادة ٤٤ - لمجلس النقابة بعد سماع أقوال المحامى أو بعد اعلانه فى حالة تخلفه عن الحضور ، أن يصدر قرارا مسببا بنقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا فقد شرطا من شروط القيد فى الجدول العام المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويكون للمحامى حق الطعن أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض فى القرار الذى يصدر فى هذا الشأن خلال الأربعين يوما التالية لاعلانه بهذا القرار .

مادة ٤٥ - يجوز لمن ينقل اسمه الى جدول غير المشتغلين أن يطلب

اعادة قيده اذا كان من المحامين السابق قيدهم بجدول المحامين أمام
محاكم الاستئناف أو محكمة النقض .

فاذا كان من غير هؤلاء فلا يجوز اعادة قيده الا اذا كان قد مارس
أعمالا نظرية لأعمال المحاماة خلال المدة التى نقل فيها اسمه الى جدول
غير المشتغلين .

وفي جميع الأحوال يشترط ألا يزيد انقطاع المحامى عن ممارسة
أعمال المحاماة أو الأعمال النظرية لها على خمس عشرة سنة ، مع عدم
الاخلال بحقه فى أن يطلب قيده من جديد فى الجدول العام اذا توافرت
فيه شروط هذا القيد .

ويجوز لمن لا يتوافر فيه شروط هذه المادة من المقيدين بجدول غير
المشتغلين أن يعدلوا أوضاعهم خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

الفصل الثامن

فى الأعمال النظرية لأعمال المحاماة

مادة ٤٦ - يعد نظيرا لأعمال المحاماة عند تطبيق أحكام القيد
بجداول المحامين المشار اليها فى الفصل السابق ، الوظائف الفنية فى
القضاء ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا والنيابة العامة والنيابة
الادارية وادارة قضايا الحكومة وتحريرس القانون فى الجامعات .

ويصدر قرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس النقابة العامة بما
يعتبر من الأعمال القانونية الاخرى التى تعد نظرية لأعمال المحاماة .

الطلب الثاني في حقوق المحامين وواجباتهم

الفصل الأول في حقوق المحامين

مادة ٤٧ - للمحامي أن يسلك الطريقة التي يراها ناجحة طبقا لأصول المهنة في الدفاع عن موكله ولا يكون مسئولا عما يورده في مرافقته الشفوية أو في مذكراته المكتوبة مما يستلزمه حق الدفاع ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام قانون الاجراءات الجنائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٤٨ - للمحامي حرية قبول التوكيل في دعوى معينة أو عدم قبوله وفق ما ي عليه عليه اقتناعه .

مادة ٤٩ - المحامي الحق في أن يعامل من المحاكم وسائر الجهات التي يحضر أمامها بالاحترام الواجب للمهنة .

واستثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانوني المرافعات والاجراءات الجنائية إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه أخلال بنظام الجلسة أو أي أمر يستدعي محاسبته نقابيا أو جنائيا ، يأمر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها الى النيابة العامة ويخطر النقابة الفرعية المختصة بذلك .

مادة ٥٠ - في الحالات المبينة بالمادة السابقة لا يجوز القبض على المحامي أو حبسه احتياطيا ، ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها الا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين الأول .

ولا يجوز أن يشترك في نظر الدعوى الجنائية أو الدعوى التأديبية المرفوعة على المحامي أحد من أعضاء الهيئة التي وقع الاعتداء عليها .

مادة ٥١ - لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة .

ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب . وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية إذا كان المحامي متهما بجناية أو جنحة خاصة بمهله أن يحضر هو أو من ينفيه من المحامين ، التحقيق .

ولجلس النقابة ، ولجلس النقابة الفرعية المختص طلب صور التحقيق بغير رسوم .

مادة ٥٢ - للمحامي حق الاطلاع على الدعاوى والأوراق القضائية والحصول على البيانات المتعلقة بالدعاوى التي يباشرها .

ويجب على جميع المحاكم والنيابات ودوائر الشرطة ومأموريات الشهر العقارى وغيرها من الجهات التي يمارس المحامي مهنته أمامها أن تقدم له التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه وتمكينه من الاطلاع على الأوراق والحصول على البيانات وحضور التحقيق مع موكله وفقا لاحكام القانون ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ قانونى .

ويجب اثبات جميع ما يدور في الجلسة في محضرها .

مادة ٥٣ - للمحامي المرخص له من النيابة بزيارة أحد المحبوسين في السجون العمومية حق زيارته في أى وقت والاجتماع به على انفراد ، وفى مكان لائق داخل السجن .

مادة ٥٤ - يعاقب كل من تعدى على محام أو أهانه بالاشارة أو

القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بالعقوبة المقررة إن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة .

مادة ٥٥ - (قضت المحكمة الدستورية العليا في ٢٧/٥/١٩٩٢ بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٥٥) ^(١) لا يجوز الحجز على مكتب المحامي وكافة محتوياته المستخدمة في مزاولة المهنة .

مادة ٥٦ - للمحامي سواء كان خصما أصليا أو وكيلًا في دعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعات أو في غير ذلك من إجراءات التقاضي محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص مالم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك .

مادة ٥٧ - لا يلتزم المحامي الذي يحضر عن موكله بمقتضى توكيل عام أن يردع التوكيل بملف الدعوى ويكتفى بالاطلاع عليه وإثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة .

مادة ٥٨ - لا يجوز في غير المواد الجنائية التقرير بالظعن أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا إلا من المحامين المقررين لديها سواء كان ذلك عن أنفسهم أو بالوكالة من الغير .

كما لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أو تقديم صحف الدعاوى أمام محكمة القضاء الإداري إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها .

وكذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوى وطلبات أوامر الأداء للمحاكم الابتدائية والإدارية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها على الأقل .

وكذلك لا يجوز تقديم صفح الدعاوى أو طلبات أوامر الاداء للمحاكم الجزئية الا اذا كانت موقعة من أحد المحامين المشتغلين وذلك متى بلغت أو جاوزت قيمة الدعوى أو أمر الاداء خمسين جنيها .

ويقع باطلا كل اجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة .

مادة ٥٩ - مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٥) لا يجوز تسجيل العقود التي تبلغ قيمتها خمسة آلاف جنيه فأكثر أو التصديق أو التأشير عليها بأى اجراء أمام مكاتب الشهر والتوثيق أو أمام الهيئة العامة للاستثمار وغيرها الا اذا كانت موقعا عليها من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الاقل ومصحقا على توقيعه من النقابة الفرعية المختصة بصفته ودرجة قيده .

مادة ٦٠ - يشترط أن يتضمن النظام الأساسى لأية شركة من الشركات الخاصة التى يتطلب القانون أن يكون لها مراقب حسابات ، تعيين مستشار قانونى لها من المقبولين أمام محاكم الاستئناف على الاقل ولا يقبل تسجيل هذه الشركات فى السجل التجارى الا بعد التحقق من استيفاء ذلك .

ويسرى هذا الحكم على الشركات المذكورة القائمة عند العمل بأحكام هذا القانون وذلك عند تجديد قيدها بالسجل التجارى .

مادة ٦١ - يقبل المحامون المقيدون بجدول محاكم الاستئناف على الاقل للقيد فى جداول الحراس القضائيين ووكلاء الدائنين .

الفصل الثانى

فى واجبات المحامين

مادة ٦٢ - على المحامى أن ياتزم فى سلوكه المهنى والشخصى بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التى يفرضها عليه هذا القانون والنظام الداخلى للنقابة ولوائحها وآداب المحاماة وتقايدها .

مادة ٦٣ — يلتزم المحامي بأن يدافع عن المصالح التي تمهد اليه بكفاية وأن يبذل في ذلك غاية جهده وعنايته .

ولا يجوز له النكوص عن الدفاع عن متهم في دعوى جنائية الا اذا استشعر أنه لن يستطيع بسبب ظروفه أو ملبسات الدعوى أن يؤدي واجب الدفاع فيها بأمانة وكفاءة .

مادة ٦٤ — على المحامي تقديم المساعدات القضائية للمواطنين غير القادرين وغيرهم في الحالات التي ينص عليها في هذا القانون ، وعليه أن يؤدي واجبه عن ينذب للدفاع عنه بنفس العناية التي يبذلها اذا كان موكلا .

ولا يجوز للمحامي المنتدب للدفاع أن يتنحى عن مواصلة الدفاع الا بعد استئذان المحكمة التي يتولى الدفاع أمامها وعليه أن يستمر في الحضور حتى تقبل تنحيته وتعيين غيره .

مادة ٦٥ — على المحامي أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته اذا طلب ذلك من أبلغها اليه ، الا اذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جناية أو جنحة .

مادة ٦٦ — لا يجوز أن تولي وظيفة عامة أو خاصة وانتهت علاقته بها واشتغل بالمحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام يعمل في مكتبه بأية صفة كانت في دعوى ضد الجهة التي كان يعمل بها وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لانتهاء علاقته بها .

ويسرى هذا الحظر على المحامي الذي يتولى عضوية مجلس الشعب ومجلس الشورى أو المجالس المحلية بالنسبة للدعوى التي ترفع على هذه المجالس .

مادة ٦٧ - يراعى المحامى فى مخاطبته المحاكم عند انعقادها أن يكون ذلك بالتوقيع اللازم وأن يعمل على أن تكون علاقته بأعضاء الهيئات القضائية قائمة على التعاون والاحترام المتبادل .

مادة ٦٨ - يراعى المحامى فى معاملته لزملائه ما تقتضى به قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة وفيما عدا الدعاوى المستعجلة يجب عليه أن يستأذن مجلس النقابة الفرعية التى يتبعها المحامى اذا أراد مقاضاة زميل له .

كما لا يجوز فى غير الدعاوى المستعجلة وحالات الادعاء بالحق المدنى أن يقبل الوكالة فى دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له إلا بعد استئذان رئيس النقابة الفرعية التى يتبعها المحامى .

وإذا لم يصدر الاذن فى الحالتين المبينتين بالفقرتين السابقتين خلال خمسة عشر يوما كان للمحامى اتخاذ ما يراه من اجراءات .

مادة ٦٩ - على المحامى أن يمتنع عن ذكر الأمور الشخصية التى تسيء لخصم موكله أو اتهمه بما يمس شرفه وكرامته ، ما لم تستلزم ذلك ضرورة الدفاع عن مصالح موكله .

مادة ٧٠ - لا يجوز للمحامى أن يدلى بتصريحات أو بيانات عن القضايا المنظورة التى يتولى الدفاع فيها أو أن ينشر أموراً من شأنها التأثير فى سير هذه الدعاوى لصالح موكله أو ضد خصمه .

مادة ٧١ - يحظر على المحامى أن يتخذ فى مزاوله مهنته وسائل الدعاية أو الترغيب أو استخدام الوسطاء أو الإيحاء بأى نفوذ أو صلة حقيقية أو مزعومة كما يحظر عليه أن يضع على أوراقه أو لافتة مكتبه أى ألقاب غير اللقب العلمى وبيان درجة المحكمة المقبول للمرافعة أمامها أو استخدام أى بيان أو اشارة الى منصب سبق أن تولاه .

مادة ٧٢ - مع عدم الاخلال بحقوق ورثة المحامى ، لا يجوز أن تخصص حصة من أتعاب المحامى لشخص من غير المحامين ولو كان من موظفى مكتبه .

مادة ٧٣ - يكون حضور المحامى أمام جميع المحاكم بالرداء الخاص بالمحاماة ، وعلى المحامى أن يحافظ على أن يكون مظهره لائقا وجديرا بالاحترام .

مادة ٧٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) مع مراعاة الاحكام الخاصة بالمحامين أعضاء الادارات القانونية يجب على المحامى أن يتخذ له مكتبا لائقا فى دائرة النقابة المقيد بها .

ولا يجوز أن يكون للمحامى أكثر من مكتب واحد فى جمهورية مصر العربية .

مادة ٥ - يلتزم المحامى بالاشراف على الموظفين العاملين بمكتبه ومراقبة سلوكهم والتحقق من أنهم يؤدون ما يكلفون به بأمانة وصدق .

وللمحامى أن يصدر توكيلا لواحد أو أكثر من العاملين بمكتبه للاطلاع نيابة عنه وتقديم الأوراق واستلامها لدى أية جهة وكذلك استلام الأحكام واتخاذ اجراءات تنفيذها وتسوية الرسوم والامانات واستردادها .
ويقبل أن يكون هذا التوكيل مصدقا عليه من النقابة الفرعية المختصة .

مادة ٧٦ - لا يجوز للمحامى التوقيع على صحف الدعاوى والطعون وسائر أوراق المحضرين والعقود المقدمة للشهر العقارى أو الحضور والمرافعة بالمخالفة لأحكام ممارسة أعمال المحاماة المنصوص عليها فى هذا القانون وآلا حكم بعدم القبول أو البطلان بحسب الأحوال وذلك مع عدم الاخلال بمسئولية المحامى طبقا لأحكام هذا القانون ومسئوليته قبل من أضر به الأجراء المخالفة .

الفصل الثالث

في علاقة المحامي بموكله

مادة ٧٧ - يتولى المحامي تمثيل موكله في النزاع الموكل فيه في حدود ما يعهد به اليه وطبقا لطلباته ، مع احتفاظه بحرية دفاعه في تكييف الدعوى وعرض الأدانيد القانونية طبقا لأصول الفهم القانوني السليم .

مادة ٧٨ - يتولى المحامي ابلاغ موكله بمراحل سير الدعوى وما يتم فيها وعليه أن يبادر الى اخطاره بما يصدر من أحكام فيها وأن يقدم له النصح فيما يتعلق بالظمن في الحكم اذا كان في غير مصلحته ، وأن يلتفت نظره الى مواعيد الظمن .

مادة ٧٩ - على المحامي أن يحتفظ بما يفرض به اليه موكله من معلومات ، ما لم يطلب منه ابداءها للدفاع عن مصالحه في الدعوى .

مادة ٨٠ - على المحامي أن يمتنع عن ابداء أية مساعدة ولو من قبيل المشورة لخصم موكله في النزاع ذاته أو في نزاع مرتبط به اذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبقت له وكالة عنه فيه ثم تنحى عن وكالته وبصفة عامة لا يجوز للمحامي أن يمثل مصالح متعارضة .

ويسرى هذا الحظر على المحامي وشركائه وكل من يعمل لديه في نفس المكتب من المحامين بأية صفة كانت .

مادة ٨١ - لا يجوز للمحامي أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها اذا كان يتولى الدفاع بشأنها .

مادة ٨٢ - للمحامي الحق في تقاضي أتعاب لما يقوم به من أعمال المحاماة والحق في استرداد ما أنفقه من مصروفات في سبيل مباشرة الأعمال التي وكل فيها .

ويتقاضى المحامى أتعابه وفقا للعقد المحرر بينه وبين موكله ، واذ
تفرع عن الدعوى موضوع الاتفاق أعمال أخرى حق للمحامى أن يطالب
بأتعابه عنها •

ويدخل فى تقدير الأتعاب أهمية الدعوى والجهد الذى بذله المحامى
والنتيجة التى حققها وملاءة الموكل وأقدمية درجة قيد المحامى ، ويجب
ألا تزيد الأتعاب على عشرين فى المائة ولا تقل عن خمسة فى المائة من
قيمة ما حققه المحامى من فائدة لموكله فى العمل موضوع طلب التقدير •

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يكون أساس تعامل المحامى مع
موكله أن تكون أتعابه حصة عينية من الحقوق المتنازع عليها •

مادة ٨٢ - اذا انتهت الدعوى أو النزاع صلحا أو تحكيميا استحق
المحامى الأتعاب المتفق عليها ما لم يكن قد تم الاتفاق على غير ذلك •

ويستحق المحامى أتعابه اذا أنهى الموكل الوكالة دون مسوغ قبل
اتمام المهمة الموكلة اليه •

وللمحامى الذى صدر قرار بتقدير أتعابه أو عقد صلح مصدق
عليه من مجلس النقابة الفرعية أو من المحكمة أن يحصل على أمر باختصاصه
بعقارات من صدر ضده قرار التقدير أو عقد الصلح أو الحكم •

مادة ٨٤ - للمحامى اذا وقع خلاف بينه وبين موكله بشأن تحديد
أتعابه فى حالة عدم الاتفاق كتابة عليها أن يقدم الى النقابة الفرعية التى
يتبعها طلبا بما يحدده من أتعاب ويعرض هذا الطلب على لجنة يشكها
مجلس النقابة الفرعية من ثلاثة من أعضائه ويخطر الموكل بالحضور أمامها
لأبداء وجهة نظره •

وعلى اللجنة أن تتولى الوساطة بين المحامى وموكله ، فاذا لم يقبل
الطرفان ما تعرضه عليهما ، فصلت فى موضوع الطلب خلال ستين يوما

على الأكثر بقرار مسبب ، والا جاز لكل من الطرفين أن يلجأ مباشرة الى المحكمة المختصة .

واذا قبل الطرفان ما تعرضه عليهما حرر محضر بذلك يوقع عليه الطرفان مع ممثل النقابة الفرعية وتوضع عليه الصيغة التنفيذية بواسطة قاضى الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم .

مادة ٨٥ - لا يجوز الطعن فى قرارات التقدير التى تصدرها النقابات الفرعية الا بطريق الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان القرار وبرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية التى يقع بدائرتها مكتب المحامى اذا كانت قيمة الطلب خمسمائة جنيه فأقل والى محكمة الاستئناف اذا جاوزت القيمة ذلك .

ولا يكون قرار التقدير نافذا الا بعد انتهاء ميعاد الاستئناف أو صدور الحكم فيه وتوضع الصيغة التنفيذية على قرارات التقدير النهائية بواسطة قاضى الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم .

مادة ٨٦ - يسقط حق المحامى فى مطالبة موكله أو ورثته بالأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابى بشأنها بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء الوكالة أو من تاريخ وفاة الموكل حسب الأحوال . وتنقطع هذه المسدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه .

مادة ٨٧ - للمحامى الحق فى أن يسترد من موكله ما يكون قد أنفق من مصروفات قضائية مؤيدة بالمستندات .

مادة ٨٨ - لأتعاب المحامين وما يلحق بها من مصروفات امتياز يلى مباشرة حق الخزانة العامة على ما آلت الى موكله نتيجة عمل المحامى أو الحكم فى الدعوى موضوع الوكالة وعلى ضمانات الاقتراج والكفالات أيضا كان نوعها .

مادة ٨٩ - على المحامى عند انتهاء توكيله لأى سبب من الأسباب أن يقدم بيانا الى موكله بما يكون قد تم دفعه أو تحصيله ناشئا عن الدعوى أو العمل الموكل اليه بمناسبتها وأن يرد الى الموكل جميع ما سلمه اليه من أوراق أو مستندات ما لم يكن قد تم ايداعها فى الدعوى وأن يوافيه بصور المذكرات والاعلانات التى تلقاها باسمه .

ولا يلتزم المحامى بأن يسلم موكله مسودات الاوراق التى حررها فى الدعوى أو العمل الذى قام به ولا الكتب الواردة اليه . ومع ذلك يجب على المحامى أن يعطى موكله صورة من هذه الاوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

مادة ٩٠ - عند وجود اتفاق كتابى على الائتمار يحق للمحامى حبس الأوراق والمستندات المتعلقة بموكله أو حبس المبالغ المحصلة لحسابه بما يعادل مطلوبه من الائتمار التى لم يتم سدادها له وفق الاتفاق .

واذا لم يكن هناك اتفاق كتابى على الائتمار ، كان للمحامى أن يستخرج صورة من هذه الأوراق والمستندات التى تصلح سنداً له فى المطالبة ، وذلك على نفقة موكله . ويلتزم برد الصور الاصلية لهذه الأوراق متى استوفى من موكله مصروفات استخراجها .

وفى جميع الأحوال يجب أن يراعى ألا يترتب على حبس الاوراق والمستندات تفويت أى ميعاد محدد لاتخاذ اجراء قانونى يترتب على عدم مراعاته سقوط الحق فيه .

مادة ٩١ - يسقط حق الموكل فى مطالبة محاميه برد الاوراق والمستندات والحقوق المترتبة على عقد الوكالة بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء وكالته ، وتنتقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه .

مادة ٩٢ - لا يجوز للمحامى أن يقتزل عن التوكيل فى وقت غير لائق • ويجب عليه أن يخطر موكله بكتاب موسى عليه بتنازله عن التوكيل وأن يستمر فى إجراءات الدعوى شهرا على الأقل متى كان ذلك لازما للدفاع عن مصالح الموكل •

• ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر •

الفصل الرابع

فى المساعدات القضائية

مادة ٩٣ - تقوم مجالس النقابات الفرعية بتشكيل مكاتب تابعة لها لتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين من المواطنين فى دائرة اختصاص كل منها •

وتشمل هذه المساعدات القضائية رفع الدعاوى والحضور فيها وفى تحقیقات النيابة العامة واعطاء المشورة القانونية وصياغة العقود •

ويصدر مجلس النقابة العامة نظاما لمكاتب المساعدات القضائية يبين كيفية ترتيب المحامين بهذه المكاتب والمكافآت التى تدفع لهم وشروط انتفاع المواطنين بخدماتها •

مادة ٩٤ - مع عدم الاخلال بحكم المادة السابقة يندب مجلس النقابة الفرعية محاميا للحضور عن المواطن الذى يقرر اعفاؤه من الرسوم القضائية لاعساره •

ويقوم المحامى المنتدب بالدفاع عنه أمام القضاء بغير اقتضاء أى أتعاب منه •

مادة ٩٥ - اذا رفض عدة محامين قبول الوكالة فى دعوى من الدعاوى التى يتطلب القانون اتكاذا الاجراء القانونى فيها عن طريق مكتب محام ،

يندب مجلس النقابة الفرعية بناء على طلب صاحب الشأن محاميا لاتخاذ الاجراء القانوني والحضور والمرافعة ، ويحدد مجلس النقابة أتعابه بموافقة صاحب الشأن •

مادة ٩٦ - في حالة وفاة المحامي أو استبعاد اسمه أو محوه من الجدول أو تقييد حريته وبصورة عامة في جميع الأحوال التي يستحيل فيها عليه ممارسة المحاماة ومتابعة أعمال ودعاوى موكله ، يندب مجلس النقابة الفرعية محاميا من نفس درجة القيد على الاقل ما لم يختار المحامي أو ورثته محاميا آخر تكون مهمته اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على مصالح الموكلين وتصفية المكتب اذا كان لذلك مقتضى ، وتتم هذه التصفية بموافقة ذوى الشأن وتحت اشراف مجلس النقابة الفرعية •

مادة ٩٧ - يكون ندب المحامين في الحالات السابقة بالدور من الكشوف السنوية التي تعدها النقابة الفرعية لهذا الغرض من بين المحامين المقيدين أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية الذين يزاولون المهنة استقلالا وبقرار من مجلسها • وفي حالة الاستعجال يصدر القرار من نقيب النقابة الفرعية ، ويجوز لمجلس النقابة الفرعية وحده الاستثناء من الدور نظرا لطبيعة الدعوى أو بناء على طلب المحامي الذي يتولى اجراءات اعفاء موكله المعسر من الرسوم •

ويجب على المحامي المنتدب أن يقوم بما يكلف به ، ولا يسوغ له أن يتنحى الا لأسباب تقبلها الجهة التي تنتدبه •

الفصل الخامس

المسئولية التأديبية

مادة ٩٨ - كل محام يخالف أحكام هذا القانون أو النظام الداخلي للنقابة أو يخل بواجبات مهنته أو يقوم بعملاً ينال من شرف المهنة أو

يتصرف تصرفاً شائناً يحط من قدر المهنة يجازى بإحدى العقوبات التأديبية التالية :

- ١ - الانذار .
 - ٢ - اللوم .
 - ٣ - المنع من مزاولة المهنة .
 - ٤ - محو الاسم نهائياً من الجدول .
- ويجب ألا تتجاوز عقوبة المنع من مزاولة المهنة ثلاث سنوات .
- ويجب ألا تتجاوز عقوبة المنع من مزاولة المهنة ثلاث سنوات . ولا يترتب على محو الاسم نهائياً من الجدول المساس بالمعاش المستحق .
- مادة ٩٩ -** (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) يجوز لمجلس النقابة لفت نظر المحامي أو توقيع عقوبة الانذار عليه .
- كما يجوز لمجلس النقابة أن يأمر بوقف المحامي الذي رفعت عليه الدعوى التأديبية عن مزاولة المهنة احتياطياً إلى أن يفصل في هذه الدعوى .

ويعرض هذا الأمر على مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ١٠٧ من هذا القانون خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ صدوره ويقرر المجلس خلال عشرة أيام من تاريخ عرض الأمر عليه بعد سماع أقوال المحامي أما بالاستمرار في منعه من مزاولة المهنة احتياطياً أو السماح له بالاستمرار في مزاومتها إلى أن يفصل في الدعوى التأديبية المرفوعة عليه .

وعلى مجلس النقابة الفرعية أن يندب محامياً آخر لمباشرة قضايا المحامي الموقوف طوال فترة وقفه .

مادة ١٠٠ - يترتب على منع المحامي من مزاولة المهنة نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين .

ولا يجوز للمحامي المنوع من مزاولة المهنة فتح مكتبه طوال مدة المنع . ويحرم من جميع الحقوق الممنوحة للمحامي ، ومع ذلك يبقى خاضعا لأحكام هذا القانون . ولا تدخل فترة المنع في حساب مدة التمرين ومدة التقاعد والمدد اللازمة للقيود بجدول النقابة والترشيح لمجلس النقابة .

وإذا زاول المحامي مهنته في فترة المنع يعاقب تأديبيا بمحو اسمه نهائيا من الجدول .

مادة ١٠١ - لا يحول اعتزال المحامي أو منعه من مزاولة المحاماة دون محاكمته تأديبيا عن أعمال ارتكبها خلال مزاوالاته مهنته وذلك لمدة الثلاث السنوات التالية للاعتزال أو المنع .

مادة ١٠٢ - ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك مجلس النقابة أو رئيس محكمة النقض أو رئيس المحكمة الادارية العليا أو رئيس محكمة استئناف أو رئيس محكمة القضاء الاداري أو رئيس محكمة ابتدائية أو رئيس محكمة ادارية .

مادة ١٠٣ - تتبع في رفع الدعوى العمومية أو التأديبية ضد النقيب الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠٥ و ١٠٦ من قانون السلطة القضائية .

مادة ١٠٤ - اذا لم تكن الوقائع المسندة الى المحامي من الجسامة بحيث تستدعي المحاكمة الجنائية أو التأديبية ، جاز للنيابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذي أجرته ليتخذ ما يراه في هذا الشأن .

مادة ١٠٥ - يشكل مجلس النقابة الفرعية سنويا لجنة أو أكثر من بين أعضائه لتحقيق انشكاوى اتى تقدم ضد المحامين أو تحال الى المجلس من النقابة فاذا رأت اللجنة فيها ما يستوجب المؤاخذة ، وقعت عقوبة الانذار أو أحالت الأمر الى مجلس النقابة العامة اذا رأت توقيع عقوبة أشد والا حفظت الشكاوى ، على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر على الاكثر ولكل من الشاكى والمشكو فى حقه أن يتظلم من هذا القرار خلال خمسة عشر يوما الى النقابة العامة •

مادة ١٠٦ - على كل محكمة جنائية تصدر حكما متضمنا معاقبة محام أن ترسل الى نقابة المحامين نسخة من الحكم •

مادة ١٠٧ - يكون تأديب المحامين من اختصاص مجالس يشكل من رئيس محكمة استئناف القاهرة أو من ينوب عنه ومن اثنين من مستشارى المحكمة المذكورة تعينهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامى المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر مجلس النقابة •

مادة ١٠٨ - يعلن المحامى بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه بعلم وصول على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة •

ويجب أن يبلغ المحامى رئيس المجلس اسم عضو النقابة الذى يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فان لم يفعل اختار مجلس النقابة عضوا آخر •

مادة ١٠٩ - يجوز للمحامى أن يوكل محاميا للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين المرافعة أمام محكمة النقض أو المحكمة الادارية العليا أو محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى •

ولمجلس التأديب أن يأمر بحضوره شخصيا أمامه •

مادة ١١٠ - يجوز لمجلس التأديب وللنيابة والمحامي أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في مواد الجنع ، ويعاقب على شهادة الزور مجلس التأديب بعقوبات شهادة الزور في مواد الجنع •

مادة ١١١ - تكون جلسات التأديب دائما سرية ويصدر القرار بعد سماع أقوال الاتهام وطلباته ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه •

مادة ١١٢ - يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسببا وأن تتلى أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية •

مادة ١١٣ - تعان القرارات التأديبية في جميع الاحوال على يد مخضر الى ذوى الشأن والنيابة العامة ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة القرار الى المحامي صاحب الشأن بليصال •

مادة ١١٤ - يجوز للمحامي أن يعارض في القرارات التي صدر في غيبته خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه أو استلامه صورة منها •

مادة ١١٥ - تكون المعارضة بتقرير من المحامي المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة ، أما الطعن في القرار فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النض •

مادة ١١٦ - للنيابة العامة والمحامي المحكوم عليه حق الطعن في القرارات الصادرة من مجالس التأديب المنصوص عليه في المادة ١٠٧ وذلك

خلال خمسة عشر يوما بالنسبة الى النيابة من تاريخ صدور القرار وبالنسبة الى المحامى من تاريخ اعلانه بالقراز أو تسلمه صورته •

ويفصل فى هذا الطعن مجلس يؤلف من أربعة من مستشارى محكمة النقض تعينهم جمعيتها العمومية كل سنة ومن النقيب أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة •

والمحامى الذى رفعت عليه الدعوى التأديبية أن يختار أحد هذين العضوين •

ولا يجوز أن يشترك فى المجلس أحد أعضاء مجلس التأديب الذى أصدر القرار المطعون عليه •

والقرار الذى يصدر يكون نهائيا •

مادة ١١٧ — اذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن فى القرار الصادر بمحو اسمه بطريق التماس اعادة النظر أمام مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض ، فاذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات ويشترط أن يقدم أدلة غير الادلة السابق تقديمها • ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة •

ويرفع الالتماس بعريضة تقدم الى المجلس ويكون القرار الذى يصدر برفضه نهائيا •

مادة ١١٨ — ان صدر ضده قرار تأديبى بمحو اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عاها فى المادة ١٦ من هذا القانون قيد اسمه فى الجدول فاذا رأت اللجنة أن المدة التى مضت من وقت صدور القرار بمحو اسمه كافية لاصلاح شأنه وازالة أثر ما وقع منه أمرت بقيد اسمه بالجدول وحسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار •

وللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأى مجلس النقابة فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات •

ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة •

والقرار الذى يصدر برفض الطلب يكرن نهائيا •

مادة ١١٩ - تسجل فى سجل خاص بالنقابة القرارات التأديبية النهائية الصادرة ضد المحامى ويشلر اليها فى الملف الخاص به • وتخطر بها النقابات الفرعية وأقلام كتاب المحاكم والنيابات وتنتشر القرارات النهائية بمجلة المحاماة دون ذكر أسماء من تناولتهم القرارات •

وإذا كان القرار صادرا بمحو الاسم من الجدول أو المنع من مزاوله المهنة فينتشر منطوقه دون الأسباب فى الوقائع المصرية •

ويتولى مجلس النقابة الفرعية تنفيذ القرارات التأديبية على أن تعاونه النيابة العامة متى طلب منها ذلك •

القسم الثانى

فى نظام نقابة المحامين

باب تمهيدى

مادة ١٢٠ - نقابة المحامين مؤسسة مهنية مستقلة تضم المحامين فى جمهورية مصر العربية المقيدين بجداولها ، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ، ومقرها مدينة القاهرة وتتبعها نقابات فرعية على النحو الذى ينظمه هذا القانون •

مادة ١٢١ - تعمل النقابة على تحقيق الأهداف الآتية وفق أحكام هذا القانون :

- (أ) تنظيم ممارسة مهنة المحاماة وضمان حسن أدائها •
 - (ب) كفالة حق الدفاع للمواطنين وتقديم المساعدات القضائية لغير
انقادرين منهم •
 - (ج) العناية بمصالح أعضائها وتركيز روح التعاون بينهم وضمان
استقلالهم في أداء رسالتهم •
 - (د) تشجيع البحوث القانونية ودراسات الشريعة الاسلامية •
 - (هـ) التعاون مع النقابات المهنية والمنظمات المماثلة في الدول العربية
والدول الأفريقية وغيرها للعمل على خدمة الأهداف القومية للامة
العربية ونصرة قضايا الحرية والسلام والتقدم •
- مادة ١٢٢ -** النقابة في سبيل تحقيق أهدافها المبينة بالمادة السابقة
التعاون مع النقابات المهنية الأخرى والجمعيات القانونية العلمية
والمنظمات المماثلة في الدول العربية واتحاداتها تحقيقاً للأهداف القومية
للامة العربية في أن يكون للقانون في خدمة قضايا الحرية وأداة لمناهضة
الاستعمار والعنصرية بجميع أشكالها •
- والنقابة أيضاً التعاون مع اتحادات المحامين ومنظماتها الدولية لتبادل
الخبرات حول نظم القضاء والمحاماة والارتقاء بمستوى المهنة وتأكيد
رسالتها في الدفاع عن حقوق الانسان •

الباب الأول

النقابة العامة

مادة ١٢٣ - تمارس النقابة العامة نشاطها عن طريق الأجهزة
الآتية :

- (أ) الجمعية العمومية •
- (ب) مجلس النقابة •

الفصل الأول

الجمعية العمومية

مادة ١٢٤ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) تتكون الجمعية العمومية لانتخاب العامة سنوياً من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية الذين سددوا رسوم الاشتراك المستحقة عليهم أو أعفوا منها حتى آخر السنة السابقة على موعد انعقاد الجمعية العمومية وقبل اجتماعها بشهر على الأقل .

وتنعقد الجمعية العمومية سنوياً في شهر يونية في مقر نقابة المحامين بالقاهرة ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا إذا حضره ثلث الأعضاء على الأقل أو ثلاثة آلاف عضو أيهما أقل فإذا لم يتوافر هذا العدد أجل الاجتماع أسبوعين ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره ألف وخمسمائة عضو من أعضائها على الأقل فإذا لم يكتمل العدد في هذا الاجتماع أعيدت الدعوة لاجتماع يعقد خلال أسبوعين وتكرر الدعوة حتى يكتمل العدد المطلوب .

وفي جميع الأحوال يجوز لمجلس النقابة تأجيل انعقاد الجمعية العمومية إلى ما بعد انتهاء العطلة القضائية .

مادة ١٢٥ - برأس النقيب اجتماع الجمعية العمومية وفي حالة غيابه ينوب عنه أقدم الكيلين ممن يزاوون المهنة مستقلاً وفي حالة غيابه ، ينوب عنه الوكيل الآخر .

ويعلن رئيس الجمعية افتتاح اجتماعها بعد التحقق من توافر النصاب اللازم لانعقادها .

كما يعلن فض الاجتماع ويتولى أمين عام النقابة أمانة الاجتماع وعند غيابه يختار رئيس الجمعية أمينا للاجتماع • وتختار الجمعية اثنين من بين أعضائها فارزى أصوات •

مادة ١٣٦ - علاوة على ما ورد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، تختص الجمعية العمومية في اجتماعها السنوى بما يأتى :

١ - النظر في تقرير مجلس النقابة ومراقبى الحسابات عن الحساب الختامى للنقابة عن السنة المنتهية وإقرار الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة •

٢ - تعديل رسوم القيد والاشتراك ورسوم الدفعة التى يؤديها المحامون لصالح النقابة بناء على اقتراح مجلس النقابة •

٣ - تعديل مقدار المعاش المقرر للمحامين والمستحقين عنهم وتعديل قواعد استحقاق المعاش بناء على اقتراح مجلس النقابة ووفقا لتقرير خبيرين اكتوبريين يختارهما مجلس النقابة •

مادة ١٣٧ - لا يجوز للجمعية العمومية أن تنتظر في غير المسائل الواردة فى جدول الأعمال ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة أن يعرض لنظر المسائل العاجلة التى طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها •

مادة ١٣٨ - للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة مجلس النقابة العامة أو بناء على طلب كتابى يقدم الى النقيب من عدد لا يقل عن خمسمائة عضو من أعضاء الجمعية العمومية يكون مصدقا على توقيعاتهم من النقابة الفرعية المختصة ويبين فى الطلب أسبابه وجدول الأعمال المقترح •

ويتولى النقيب توجيه الدعوة للاجتماع خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ الطلب •

وإذا لم يوجه النقيب الدعوة خلال المدة المذكورة اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية بقوة القانون في اليوم التالي لانتها تلك المدة .

مادة ١٢٩ - إذا كان طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية لسحب الثقة من النقيب أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة يشترط لصحة انعقادها حضور عدد من الأعضاء لا يقل عن ألف وخمسمائة عضو وتكون رئاستها لأكبر الأعضاء سناً من غير أعضاء مجلس النقابة .

مادة ١٣٠ - تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجمعية ، ويحرر محضر بنتيجة الاجتماع يثبت في دفتر خاص ويوقع عليه من رئيس الجمعية والأمين العام وفارزى الأصوات .

وبين النظام الداخلى للنقابة اجراءات دعوة الجمعية العمومية وانعقادها وكيفية سير العمل فيها .

مادة ١٣١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضواً ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية وبحيث يراعى فيه ما يلى :

أولاً - أن يكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف .

ثانياً - أن يمثل المحامون في دائرة كل محكمة استئناف عدا محكمة استئناف القاهرة عضواً على الأقل وعضوين على الأكثر .

ثالثاً - أن يمثل المحامون بالهيئات العامة والوحدات الاقتصادية وشركات القطاع العام بستة أعضاء بغير ماس بتمثيل الأقاليم .

رابعاً - أن يكون من بين أعضاء المجلس عضوان من المحامين الذين

لا تتجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة في تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا تزيد سن أيهما في هذا التاريخ على خمسة وثلاثين عاما .

مادة ١٣٢ - يشترط فيمن يرشح نفسه نقيبا أن يكون من المحامين أصحاب المكاتب الخاصة والمقيدين أمام محكمة النقض والذين أمضوا في الاشتغال الفعلى بالمهنة أكثر من عشرين سنة متصلة بالإضافة الى الشروط العامة للترشيح لعضوية مجلس النقابة .

مادة ١٣٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة :

١ - أن يكون من أعضاء الجمعية العمومية الذين مضى على مزاولتهم المهنة سبع سنوات متصلة لا تدخل فيها مدد الأعمال النظرية للمحاماة .

٢ - أن يكون مسجدا لرسوم الاشتراك المستحقة عليه حتى قفل باب الترشيح

٣ - ألا يكون قد صدر ضده خلال الثلاث السنوات السابقة على ذلك أحكام أو قرارات تأديبية تجاوز عقوبة الانذار .

مادة ١٣٤ - يكون الترشيح لعضوية المجلس بطلب يقدم من المرشح الى مجلس النقابة في الميعاد الذى يحدده اقبول طلبات الترشيح على أن يكون قبل الموعد المحدد لاجاء الانتخاب بأربعين يوما على الأقل .

ويعد مجلس النقابة قائمة المرشحين خلال عشرة أيام على الأكثر من قفل باب الترشيح وتعلن على المحامين في النقابات الفرعية . ولن أغفل ادراج اسمه بها أن يتظلم الى مجلس النقابة أو أن يطعن في قراره أمام محكمة استئناف القاهرة خلال عشرة أيام من تاريخ نشر كشوف المرشحين ويفصل في الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ١٣٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) يجرى الانتخاب لاعتبار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة بدار النقابة وفي مقر النقابات الفرعية وفقا للقواعد والاجراءات التي يحددها النظام الداخلي للنقابة •

ويكون الانتخاب بطريق الاقتراع السرى المباشر وبالاغلبية النسبية فاذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح يقترح بين الحاصلين على الأصوات المتساوية •

ويتم الانتخاب وفرز الأصوات تحت اشراف لجان من غير المرشحين ولكل مرشح أن ينيب عنه في حضور اجراءات الفرز محاميا لا يقل عن درجة قيده •

وعلى المجلس أن يخطر وزير العدل ورئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس محكمة النقض ورئيس المحكمة الادارية العليا ورؤساء محاكم الاستئناف والنائب العام ، ومنظمات نقابات المحامين بالدول العربية والنقابات الفعية بنتيجة الانتخاب خلال ثلاثة أيام من تاريخ اعلان النتيجة •

مادة ١٣٥ (مكررا) - (مضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ والفقرة الثالثة مضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٢) يجوز لخمسين محاميا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا في انتخاب مجلس النقابة الطعن في القرارات الصادرة منها وفي تشكيل مجلس النقابة ، وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على امضاءاتهم •

ويجب أن يكون الطعن مسبيا وتفصل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال النيابة ، أقوال النقيب أو من ينوب عنه

ووكيل الطاعنين ، فاذا قضى ببطلان تشكيل الجمعية العمومية ، بطلت قراراتها ، واذا قضى ببطلان انتخاب النقيب أو أكثر من ثلاثة من أعضاء المجلس أجريت انتخابات جديدة لانتخاب من يحل محله .

ويشكل مجلس مؤقت برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة ، وعضوية أقدم ستة من رؤساء أو نواب رئيس بهذه المحكمة ، يختص وحده دون غيره بإجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ القضاء بالبطلان ، فاذا اعتذر أى من هؤلاء أو قام به مانع حل محله الأقدم فالأقدم ، وتكون لهذا المجلس — الى حين تشكيل المجلس الجديد — جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة ، وتكون لرئيسه اختصاصات النقيب ، وتختص محكمة النقض ، دون غيرها ، بالفصل في الطعن على قراراته في المواعيد وبالإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين .

مادة ١٣٦ — (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) تكون مدة مجلس النقابة أربع سنوات من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب وتجرى لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته .

ولا يجوز تجديد انتخاب النقيب لأكثر من دورتين متصليتين في ظل هذا القانون .

مادة ١٣٧ — يعين مجلس النقابة من بين أعضائه كل سنتين هيئة المكتب المشكلة من وكيلين وأمين علم وأمين للصندوق ويتولى النقيب رئاسته .

ويشترط أن يكون النقيب وأحد الوكيلين على الأقل من يزاولان المهنة مستقلين .

ويجوز للمجلس أن يعين من بين أعضائه أمينا عاما مساعدا أو امينا مساعدا للصندوق ويكونون أعضاء بهيئة المكتب .

ويحدد النظم الداخلى للنقابة اختصاصات أعضاء المكتب وتوزيع الأعمال بين أعضاء المجلس وتشكيل لجانه واختصاصاتها •

مادة ١٢٨ - نقيب المحامين هو الذى يمثل المحامين ويتكلم باسمهم ويحافظ على كرامة النقابة وكرامة أعضائها ويرعى الالتزام بتقاليدها ويشرف بوجه عام على سير أعمال النقابة وفق أحكام هذا القانون وله أن يتخذ صفة المدعى أو أن يتدخل بنفسه أو بواسطة من ينييه من المحامين فى كل دعوى تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها •

ويرأس النقيب اجتماعات مجلس النقابة وفى حالة غيابه تكون الرئاسة لأقدم الوكيلين فى القيد بجدول المحامين بشرط أن يكون مزاولاً للمهنة مستقلاً وفى حالة غيابهما تكون الرئاسة لأكبر أعضاء المجلس سناً •

مادة ١٣٩ - يعقد مجلس النقابة العامة اجتماعاً دورياً كل خمسة عشر يوماً على الأقل بناءً على دعوة النقيب • ويكون اجتماعه صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف أعضائه •

وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، فلذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس •

ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعات غير عادية بناءً على دعوة من النقيب أو بناءً على طلب عشرة على الأقل من أعضاء المجلس أو بناءً على طلب مجالس خمس نقابات فرعية على الأقل ، وذلك بكتاب يوجه الى النقيب مرفقاً به جدول الأعمال المقترح •

مادة ١٤٠ - تحرر محاضر لجلسات المجلس وتثبت فى دفتر خاص يوقع عليه من النقيب أو من يحل محله ومن أمين عام المجلس •

ويبين النظام الداخلى للنقابة اجراءات دعوة المجلس الى الانعقاد وكيفية اعداد جدول أعماله ونظام العمل فيه •

مادة ١٤١ - تسقط العضوية عن النقيب وعن أى عضو فى المجلس اذا فقد أى شرط من شروط صلاحية الترشيح المنصوص عليها فى هذا القانون . ويصدر بذلك قرار من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه بعد سماع أقوال العضو اذا كان لذلك مقتضى .

وللمجلس أن يقرر بنفس الاغلبية اسقاط عضوية من يتغيب عن جلساته أربع مرات متتالية أو ثماني مرات متقطعة خلال السنة الواحدة بغير عذر يقبله المجلس على أن يخطر العضو لسماع أقواله قبل تقرير اسقاط العضوية .

وللجمعية العمومية للنقابة الفرعية أو لمجلس نقابتها أن يطلب من انتقابة العامة اسقاط العضوية عن عضو المجلس المنتخب من النقابة الفرعية فى حالة الغياب المين فى الفقرة السابقة .

وللعضو الذى أسقطت عضويته حق الطعن أمام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض فى القرار الذى يصدر باسقاط عضويته بتقرير يقدمه الى محكمة النقض خلال أربعين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار .

مادة ١٤٢ - اذا شغل مركز النقيب لأى سبب وكانت المدة الباقية له تقل عن سنة يقوم أقدم الوكيلين مقامه بشرط أن يكون ممن يزاوِل المهنة مستقلا ، فاذا زادت المدة الباقية على سنة يتعين على مجلس النقابة الدعوة الى انتخاب نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الأصلى وذلك خلال ستين يوما من شغل مركز النقيب .

واذا شغل مكان أحد أعضاء المجلس لأى سبب كان ، عين المجلس بدلا منه للمدة الباقية من العضوية المرشح الحاصل على الأصوات التالية فى الانتخاب السابق مع مراعاة حكم المادة (١٣١) . واذا لم يوجد تعين على مجلس النقابة الدعوة الى انتخاب عضو جديد يكمل المدة الباقية

للعضو الأصلي ، على أن يجرى الانتخاب خلال ستين يوما من تاريخ شغل المكان .

مادة ١٤٣ - فيما عدا ما احتفظ به هذا القانون صراحة من اختصاصات للجمعية العمومية وللنقابات الفرعية وهيئاتها ، يكون لمجلس النقابة العامة أوسع الصلاحيات في كل ما يتعلق بإدارة شؤون النقابة العامة وتحقيق أهدافها وذلك علاوة على الاختصاصات الأخرى المقررة له في هذا القانون .

ويختص مجلس النقابة العامة وحده بما يلي :

- ١ - قبول العضوية في اتحادات المحامين الدولية أو الانسحاب منها والاشتراك باسم النقابة في مؤتمراتها .
- ٢ - إصدار مجلة المحاماة والإشراف على تحريرها .
- ٣ - وضع النظام الداخلي للنقابة واللوائح والقواعد المالية الموحدة للنقابة العامة والنقابات الفرعية .
- ٤ - وضع لائحة الرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء النقابة .
- ٥ - إعداد الموازنة التقديرية المجمة للنقابة وحساباتها الختامية المجمة .

الباب الثاني

النقابات الفرعية

الفصل الأول

تشكيل النقابات الفرعية وهيئاتها

مادة ١٤٤ - تنشأ نقابات فرعية في دائرة كل محكمة ابتدائية ويكون لها الشخصية الاعتبارية في حدود اختصاصاتها وتعمل على تحقيق أهداف النقابة في هذا الاختصاص .

والجمعية العمومية للنقابة العامة بناء على اقتراح مجلس النقابة
أن تقرر انشاء نقابة فرعية واحدة تشمل اختصاصها أكثر من دائرة
محكمة ابتدائية .

مادة ١٤٥ - تضم النقابة الفرعية جميع المحامين المقيدين بالجدول
العام في دائرة النقابة الفرعية والذين يتخذون مكاتبهم أو يلحقون
بالادارات القانونية المنصوص عليها في هذا القانون في دائرة اختصاصها .

مادة ١٤٦ - تتكون هيئات النقابة الفرعية من :

- الجمعية العمومية .
- مجلس النقابة الفرعية .

الفصل الثاني

لجمعية العمومية

مادة ١٤٧ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من المحامين
المقيدين في الجدول العام في دائرتها المقبولين للمرافعة أمام محكمة
النقض أو محاكم الاستئناف ، أو المحاكم الابتدائية ممن تتوافر فيهم
الشروط المبينة بالفقرة الأولى من المادة (١٣٤) .

مادة ١٤٨ - تنعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية سنوياً في شهر
مارس من كل سنة برئاسة نقييها وذلك بمقر النقابة الفرعية أو في أي
مكان آخر ملائم في الجهة التي يقع بها مقرها . إذا تبين أن مقر النقابة
لا يتسع لأعضائها .

مادة ١٤٩ - تختص الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بمائة يأتي :

١ - النظر في تقرير مجلس النقابة الفرعية وملاحظات مراقبي

الحسابات عن الحساب الختامى للنقابة فى السنة المنتهية واقتراح الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة .

٢ - ابداء رأى فى الأمور التى يعرضها عليها مجلس النقابة الفرعية أو التى تطلب للنقابة العامة رأى فيها .

٣ - انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة الفرعية .

مادة ١٥٠ - الجمعية العمومية أن تعقد اجتماعا غير عادى للنظر فى سحب الثقة من مجلس النقابة الفرعية أو من أحد أعضائه بناء على طلب كتابى يقدم من مجلس النقابة الفرعية موقع من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية أو مائة عضو أيهما أقل . ويبلغ طلب عقد الجمعية الى مجلس النقابة العامة الذى يتولى توجيه الدعوة خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ طلبها وندب أحد أعضائها لرئاسة اجتماعها والاشراف على اجراءات ابداء رأى فيها .

كما أن للجمعية أن تعقد اجتماعا غير عادى كلما رأى مجلس النقابة الفرعية ضرورة لذلك أو قدم به طلب مسبق موقع عليه من ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية أو بناء على طلب مجلس النقابة العامة لطرح موضوع عليه لأخذ رأى فيه ، ويتولى مجلس النقابة الفرعية الدعوة الى الاجتماع فى هذه الحالات .

مادة ١٥١ - تسرى بشأن دعوة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية وشروط انعقادها واجراءاتها وقراراتها ومحاضر جاسلتها ، الأحكام المقررة فى هذا القانون وفى النظام الداخلى للنقابة بشأن الجمعية العمومية للنقابة العامة .

الفصل الثالث مجلس النقابة الفرعية

مادة ١٥٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) يتولى شئون النقابة افرعية مجلس يشكل من نقيب وستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من بين أعضائها ، فيما عدا مجلس النقابة الفرعية بالقاهرة فيشكل من نقيب وعشرة أعضاء ومجلس النقابة الفرعية بالاسكندرية من نقيب وثمانية أعضاء وفى جميع الاحوال يجب أن يكون النقيب ممن يزاولون المهنة مستقلين •

ويشترط ألا يزيد عدد من يتقرر انتخابهم من المحامين بالادارات القانونية المشار اليها فى هذا القانون على عضوين فى كل مجلس فيما عدا مجلس النقابة الفرعية بالقاهرة على ثلاثة أعضاء •

كما يشترط أن يكون من بين أعضاء المجلس عضو من المحامين الذين لا تجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة فى تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا تزيد سنه فى هذا التاريخ على خمسة وثلاثين عاما •

وتكون مدة عضوية المجلس أربع سنوات ، ويتعين دعوة الجمعية العمومية قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الأقل لاجراء انتخابات جديدة •

مادة ١٥٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة الفرعية أن يكون من أعضاء جمعيتها العمومية الذين مضى على ممارستهم المهنة خمس سنوات متصلة على الأقل لا تدخل فيها مدد الأعمال النظرية للمحاماة فضلا عن توافر بقية الشروط المنصوص عليها فى المادة (١٣٣) •

مادة ١٥٤ - تشكل هيئة مكتب مجلس النقابة الفرعية من النقيب والأمين العام وأمين الصندوق •

وينتخب مجلس النقابة الفرعية في أول اجتماع له بعد تشكيله الوكيل والأمين العام وأمين الصندوق • ويشترط في انقيب أن يكون من المحامين الذين يزاولون المهنة استقلالاً المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض ممن مضى على اشتغالهم بالمهنة عشرون سنة متصلة على الأقل • ويكون لهيئة المكتب كافة الاختصاصات المخولة لهيئة مكتب النقابة العامة في حدود اختصاص النقابة الفرعية •

مادة ١٥٥ - فيما عدا الاختصاصات التي احتفظ بها هذا القانون صراحة لمجلس النقابة العامة يتولى مجلس النقابة الفرعية جميع الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة في دائرة النقابة الفرعية وكذلك الاختصاصات الأخرى التي نص عليها هذا القانون •

مادة ١٥٦ - تسرى على نظام الترشيح وشروطه وحالات عدم الجمع وطريقة الانتخاب أو الإشراف عليه وإسقاط العضوية وشغل الأماكن الشاغرة واجتماعات المجلس وقراراته ومحاضر جلساته ، الأحكام المقررة في هذا القانون وفي النظام الداخلي للنقابة بشأن مجلس النقابة العامة •

مادة ١٥٦ (١ مكرراً) - (مضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) يختص مجلس النقابة العامة بالنظر في الطعن في تشكيل الجمعيات العمومية أو مجالس النقابات الفرعية بطلب يقدم اليه خلال أسبوعين من تساريخ إبلاغه بالتشكيل أو بالقرارات من عشر أعضاء الجمعية العمومية للنقابة الفرعية على الأقل الذين حضروا اجتماعها ويكون قراره نهائياً •

كما يختص مجلس النقابة بالفصل في الطعن في القرارات الصادرة من مجالس النقابات الفرعية ، خلال الثلاثين يوماً التالية لإبلاغها اليه •

الباب الثالث

في النظام المالى للنقابة

مادة ١٥٧ - يكون للنقابة نظام مالى يصدر به قرار من مجلس النقابة ويبين طريقة امساك حساباتها وحسابات النقابات الفرعية وطريقة اعداد موازاناتها التقديرية واعداد حساباتها الختامية السنوية ووضع الموازنة السنوية المجمعة والحسابات الختامية المجمعة وطريقة مراجعتها .

مادة ١٥٨ - مجلس النقابة هو المهيمن على أموال النقابة وتحصيلها وحفظها ويقوم باقرار أو صرف النفقات التى تستازمها شئون النقابة فى حدود الاعتمادات المقررة فى الميزانية .

ويشرف أمين الصندوق على تطبيق النظام المالى والتحقق من سلامته .

وتباشر مجالس النقابات الفرعية ذات الصلاحيات فى حدود دائرة النقابة الفرعية وفق الميزانيات التقديرية المقررة من مجلس النقابة العامة .

مادة ١٥٩ - تبدأ السنة المالية للنقابة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر .

مادة ١٦٠ - تعين الجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى بناء على اقتراح مجلس النقابة العامة مراقبا للحسابات أو أكثر من المقيدى بجدول المحاسبين وتحدد أتعابه . ويختص بمراجعة حسابات النقابة العامة والنقابات الفرعية وله فى سبيل ذلك اقتراح النظام المالى الذى يكتل حسن سير العمل وأن يقوم بجرد سنوى للخرينة وحسابات العهد والمخازن فى النقابة العامة وفى النقابات الفرعية ويعد تقريراً بملاحظاته عن كل ما تقدم يعرض على مجلس النقابة العامة . وعليه خلال السنة موافاة أمين الصندوق بما قد يكون لديه من ملاحظات .

ولمراقبي الحسابات الاطلاع على دفاتر النقابة العامة والنقابات الفرعية وسجلاتها ومستنداتها وطب الميزانات والايضاحات التي يرى لزومها .

مادة ١٦١ - يتلقى مجلس النقابة العامة من النقابات الفرعية في بداية كل عام وفي موعد لا يجاوز شهر فبراير مقترحاتها بشأن موازنتها التقديرية لسنة مقبلة كما ينقضي منها بيان بحساباتها الختامية عن السنة المنتهية .

مادة ١٦٢ - يضع مجلس النقابة سنويا موازنة تقديرية مجمعه تضم الموازنات التقديرية للنقابات الفرعية في موعد لا يجاوز آخر فبراير من كل سنة كما يعد الحساب الختامي للسنة المنتهية متضمنا الحسابات الختامية لكل نقابة فرعية ، ويحيلها الى مراقب الحسابات لوضع تقرير عنها .

مادة ١٦٣ - تنشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي مع تقرير مراقب الحسابات في مجلة المحاسبة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ١٦٤ - يستمر العمل بموازنة السنة السابقة حتى تقوم الجمعية العمومية باقرار الموازنة الجديدة .

مادة ١٦٥ - تودع أموال النقابة العامة في حساب خاص بالمصرف أو المصارف التي يعينها مجلس النقابة العامة بناء على اقتراح أمين الصندوق .

ولمجلس النقابة العامة أن يحدد بناء على اقتراح أمين الصندوق ، ما يودع من هذه الأموال في حسابات الودائع أو في الحسابات الجارية وما

يتم استثماره منها في سندات حكومية أو أوراق مالية وما يحتفظ به
بخزينة النقابة بصفة مستديمة للصرف منها في الحالات الطارئة .

ويكون الصرف من حسابات النقابة وفق ما يقضى به النظام المالى
للقابة وبتوقيع النقيب أو الوكيل وأمين الصندوق أو الأمين المساعد
للمندوق .

مادة ١٦٦ - تتكون موارد النقابة العامة أساسا من :

- ١ - رسوم القيد بجداول النقابة .
- ٢ - الاشتراكات السنوية وفوائد الاشتراكات المتأخرة .
- ٣ - حصيله ثمن أجور الاعلانات القضائية التى تنشر بمجاة المحاماة .
- ٤ - عائد استثمارات أموال النقابة .
- ٥ - الموارد الأخرى التى يوافق عليها مجلس النقابة .

ويحدد مجلس النقابة العامة عند اعداد الموازنة التقديرية ما يخصص
سنويا من هذه الموارد للقنابات الفرعية ، على أساس عدد الأعضاء
المقيدين بكل نقابة فرعية .

مادة ١٦٧ - على المحامى أن يؤدى عند التقدم بطلب قيد اسمه فى
الجدول العام أو بأحد الجداول الملحقه به رسم القيد المقرر للجدول
الذى يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجداول السابقة اذا لم يكن
قد أداها .

وتكون رسوم القيد كالاتى :

جنية

٦٠ للقيد بالجدول العام :

على أن يزداد هذا الرسم الى خمسة أمثاله اذا تجاوزت سنن
طالب القيد أربعين سنة ، ويزاد الى عشرة أمثاله اذا تجاوزت سنه
خمسین ، ويزاد الى ألف جنيهه اذا تجاوزت سنه الستين .

- ٨٠ للقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية .
- ١٢٠ للقيد بجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف .
- ١٨٠ للقيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .

٦٠ لإعادة الى الجدول : مالم يكن قد مضى على نقله الى جدول
غير المشتغلين أكثر من خمس عشرة سنة فتسرى بشأنه الرسوم
المقررة للقيد بالجدول العام .

مادة ١٦٨ - يؤدى المحامى اشتراكا سنويا وفق الفئات الآتية :

جنيه

٦ للمحامى تحت التمرين .

١٢ للمحامى أمام المحاكم الابتدائية اذا لم ترد مدة قيده فى هذا
الجدول على ثلاث سنوات .

٢٤ للمحامى أمام المحاكم الابتدائية اذا زادت مدة قيده فى هذا
الجدول على ثلاث سنوات .

٦٠ للمحامى أمام محاكم الاستئناف .

٨٠ للمحامى أمام محكمة النقض .

مادة ١٦٩ - على المحامى أن يؤدى الاشتراك السنوى وفق الفئات
المبينة بالمادة السابقة فى ميعاد غايته آخر مارس من كل سنة ، ويتم
السداد الى النقابة الفرعية التى يتبعها أو الى النقابة العامة .

وعلى النقابة الفرعية تزويد ما حصلته من اشتراكات الى النقابة العامة بمجرد تحصيلها •

ومن يتأخر في سداد الاشتراك عن الموعد المشار اليه لا يقبل منه أى طلب ولا تعطى له أى شهادة من النقابة ولا يتمتع بأى خدمة نقابية الا بعد أن يؤدي جميع الاشتراكات المتأخرة •

مادة ١٧٠ — يقوم أمين الصندوق بعد التاريخ المبين بالمادة السابقة باعذار المتخلف باستبعاد اسمه بمقتضى اعلان ينشر في مجلة الحمامة خلال شهر ابريل من كل سنة ، ومن يتخلف عن تأدية الاشتراك حتى آخر يونيو يستبعد اسمه من الجدول بقوة القانون •

فاذا أوفى الاشتراكات المستحقة عليه أعيد اسمه الى الجدول بغير اجراءات وأحتسب له مدة الاستبعاد في الأقدمية والمعاش •

فاذا مضى على استبعاد المحامى سنتان دون أن يؤدي الاشتراكات المستحقة عليه وجب التنبيه عليه بالوفاء خلال ثلاثة أشهر ، فاذا انقضى هذا الموعد دون الوفاء بالاشتراكات السنوية زالت عضوية النقابة عنه بقوة القانون ، ولا يجوز أن يعيد اسمه الا باجراءات جديدة ورسوم قيد جديدة مع سداد رسوم الاشتراكات المستحقة ، وتضم المدة السابقة على زوال عضويته من النقابة الى مدد القيد الجديدة •

مادة ١٧١ — يجوز لمجلس النقابة إعفاء المحامى — فيما عدا من كان تحت التمرين من رسم الاشتراك عن سنة واحدة متى وجدت أسباب قوية تبرر ذلك بناء على توصية مجلس النقابة الفرعية المختص •

ولا يجوز أن يتكرر الاعفاء لأكثر من سنتين متتاليتين خلال عشر سنوات •

مادة ١٧٢ - لا ترد رسوم القيد التي تدفع للنقابة ، على أن للجنة القبول المختصة أن تأذن برد رسوم القيد اذا كان رفض الطلب لسبب لا يرجع الى تقصير في استيفاء شروط القيد .

ولا تقبل طلبات استرداد رسوم القيد والاشتراكات بعد انتهاء السنة المالية التالية للسنة التي دفعت فيها .

مادة ١٧٣ - نتحمل الهيئات العامة وشركات القطاع العام والشركات والجهات الخاصة برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين في ادارتها القانونية المرخص لها بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون .

واذا لم تقم بسدادها في الميعاد المحدد ، كان المحامي مسؤولاً أمام النقابة عن سدادها ، مع حفظ حقه في استردادها من الجهة التي يتبعها .

مادة ١٧٤ - تعد مجلة المحاماة من الصحف المقررة لنشر الاعلانات القضائية .

وفي الحالات التي يلزم فيها القانون بنشر الحكم في احدى الصحف ، يتم النشر في مجلة المحاماة . وعلى الجهات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام مراعاة ذلك .

مادة ١٧٥ - ^(١) تعفى نقابة المحامين والنقابات الفرعية واللجان الفرعية وكافة المؤسسات التابعة للنقابة من كافة الضرائب والرسوم والدمغة والموائد أو غير ذلك من التكاليف المالية مهما كان نوعها .

(١) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع) .

وتعفى أموال النقابة والنقابات الفرعية الثابتة والمنقولة ، وجميع العمليات الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة

الباب الرابع

صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية

مادة ١٧٦ - ينشأ بنقابة المحامين صندوق للرعاية الاجتماعية والصحية يكون مقره بها ، ويهدف الى رعاية أعضاء النقابة من المحامين المقيدين بالجدول العام اجتماعيا وصحيا بما في ذلك ترتيب معاشات لهم عند تقاعدهم أو للمستحقين عنهم في حالة الوفاة .

ويكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ويمثله نقيب المحامين قانونا أمام الغير ويكون له فروع في دائرة كل نقابة فرعية ، تختص بمباشرة اختصاصاته في حدود دائرة النقابة الفرعية وذلك فيما عدا ترتيب المعاشات .

مادة ١٧٧ - يقوم على ادارة الصندوق لجنة تشكل برئاسة نقيب المحامين وعضوية أقدم وكبلى النقابة العامة ممن يزاوول المهنة مستقلا وأمين صندوقها ونقيب القاهرة وثلاثة من نقباء النقابات الفرعية الأخرى وأربعة من أعضاء مجلس النقابة العامة يختارهم المجلس كل سنتين .

ويحل الوكيل الآخر محل أقدم الوكيلين ، كما يحل أمين الصندوق المساعد محل أمين الصندوق وذلك عند غياب أى منهما .

مادة ١٧٨ - لجنة الصندوق هي السلطة المهيمنة على تصريف شؤونه في حدود أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ، وتتولى اللجنة على الأخص المهام التالية :

- ١ - اعداد اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية .
- ٢ - الاشراف على تنفيذ أحكام القانون واللائحة التنفيذية ، واتخاذ ما تراه لازما لرفع مستوى أداء الخدمات التي يقدمها .
- ٣ - وضع الخطة العامة لاستثمار أموال الصندوق والمرافقة على مجالات توظيفها .
- ٤ - تعيين الخبراء الاكثوريين الذين قد يختارهم الصندوق وتمديد أتعابهم .
- ٥ - اعداد ميزانية الصندوق التقديرية وحساباته الختامية السنوية ومركزه المالي وعرضها على مجلس النقابة .
- ٦ - اقتراح بتعديل الأحكام المنظمة للصندوق في القانون أو في لائحته التنفيذية .

مادة ١٧٩ - تتمتع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثين يوما على الأقل ويجوز لها أن تدعو خبراء مختصين للاشتراك في اجتماعاتها دون أن يكون لهم حق التصويت .

وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور سبعة من أعضائها على أن يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة وأمين الصندوق أو من بنوب عنه .

وتصدر قراراتها بالأغلبية لأصوات الحاضرين ، وذلك فيما عدا تقرير أوجه الاستثمار فيشترط موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء اللجنة .

مادة ١٨٠ - للجنة أن تشكل من بين أعضائها لجنة فرعية تختص بالبت في الحالات العاجلة فيما عدا ترتيب المعاشات ، وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٨١ - تتكون موارد الصندوق من :

- ١ - حصيلة صندوق الاعانات والمعاشات الموجود بالنقابة وقت العمل بأحكام هذا القانون •
- ٢ - حصيلة طوابع دمنة المحاماة •
- ٣ - حصيلة أتعاب المحاماة التي تحكم بها المحاكم في جميع القضايا •
- ٤ - عائد استثمار أموال الصندوق •
- ٥ - الهبات والتبرعات والاعانات التي يتلقاها والتي يوافق الصندوق على قبولها •

مادة ١٨٢ - تصدر نقابة المحامين لصالح صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية طوابع دمنة المحاماة بفئات من خمسة جنيهاً الى جنية واحد وأى فئات أخرى يقررها مجلس النقابة بناء على اقتراح لجنة الصندوق •

مادة ٢٨٢ - تستحق الدمنة على المحامي عند اثبات حضوره لأول مرة في محاضر جلسات المحاكم أيا كان نوعها واللجان القضائية واللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي وجلسات التحقيق الذي تجريه النيابة وجهات التحقيق المختلفة •

ولا يجوز للمحاكم والجهات المتقدمة أن تقبل حضور المحامي أو تنقبّل تقديم أى دفاع أو أوراق منه الا اذا سدد الدمنة • واذا تمدد المحامون في الدعوى أو التحقيق ولو عن نفس الموكل ، تعددت الدمنة •

وتكون قيمة طابع الدمنة في الحالات المتقدمة على النحو التالى :

جنية واحد عند الحضور أمام المحاكم الجزئية أو في جلسات التحقيق •

جنيهان عند الحضور أمام المحاكم الابتدائية والادارية •

ثلاثة جنيهاً عند الحضور أمام محاكم الاستئناف والقضاء الإداري •
خمس جنيهاً عند الحضور أمام محاكم النقض والإدارية العليا
والدستورية العليا •

مادة ١٨٤ - تستحق دفعة المحاماة بفئة (خمسة جنيهاً) على طلبات تقدير أتعاب المحامين التي تقدم للجنة المشار إليها في المادة (٨٤) من هذا القانون فإذا قبل الطرفان نتيجة وساطتها ، أستحققت الدفعة بواقع عشرة جنيهاً من الخمسمائة جنية الأولى من قيمة المتصالح عليه وعشرون جنيهاً عن الخمسمائة جنية التالية وخمسون جنيهاً عن كل خمسمائة جنية تالية ويلزم بسدادها المستول عن قيمة المطالبة ، ويتم لصقها على المحضر الذي تحرر اللجنة في هذا الشأن • وإذا أصر أحد الطرفين على طلب النظر في أمر التقدير ضوعف ما يستحق من دفعة على الطلب وفق ما تقدم ويسددها مدم الطلب ويرجع بها على المحكوم عليه •

مادة ١٨٥ - علاوة على ما نص عليه في المادة السابقة تستحق دفعة المحاماة على الأوراق الآتية :

١ - التوكيلات الصادرة الى المحامين •

٢ - طلبات القيد بجداول المحامين •

٣ - الشهادات التي تصدرها نقابة المحامين بناء على طلب المحامي أو أي جهة أخرى ويكون طابع الدفعة في هذه الحالات من فئة جنية واحد على كل ورقة •

مادة ١٨٦ - يكون سداد قيمة دفعة المحاماة المبينة بالمواد الثلاث السابقة عن طريق لصقها على محاضر الجلسات أو الأوراق المشار إليها ويكون الموظف المختص مسئولاً عن تنفيذ ذلك •

ولفتشى أقلام الكتاب بوزارة العدل ولن تتدبه النقابة التحقق من سداد الدفوعات المثلر اليها بالاطلاع على المحاضر والأوراق المفروضة عليها ، وفي حالة عدم تنفيذ حكم القانون في هذا الشأن يكون الموظف المختص مسئولا شخصيا عن قيمتها مع عدم الاخلال بمسئوليته الادارية .

مادة ١٨٧ - على المحكمة من تلقاء نفسها وهي تصدر حكمها على من خسر الدعوى أن تلزمه بأتعاب المحاماة لخصمه الذي كان يحضر عنه محام بحيث لا تقل عن خمسة جنيهاً في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية فيما عدا الدعاوى المستعجلة ، وعشرة جنيهاً في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الابتدائية والادارية والدعاوى المستعجلة الجزئية وعشرين جنيهاً في الدعاوى المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الاداري وثلاثين جنيهاً في الدعاوى المنظورة أمام محاكم النقض والادارية العليا والدستورية العليا .

وعلى المحكمة أن تحكم بأتعاب للمحاماة في الدعاوى الجنائية التي يندب فيها محام بحيث لا تقل عن عشرة جنيهاً في دعاوى الجنح المستأنفة وعشرين جنيهاً في دعاوى الجنايات وخمسين جنيهاً في دعاوى النقض الجنائي .

مادة ١٨٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) تؤول الى الصندوق أتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا طبقاً للمبين بالفقرة الأولى من المادة السابقة وتأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وتؤلى أقلام الكتاب تحصيلها لحساب الصندوق بذات القواعد المقررة لتحصيل الرسم بمقتضى قوانين الرسوم القضائية وتخصص من الأتعاب المحصلة نسبة ٥٪ لأقلام الكتاب والمحضرين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقاً للقواعد التي يرضها وزير العدل بقرار منه .

مادة ١٨٩ - تودع أموال الصندوق في حساب خاص بالمصروفات أو المصارف التي تختارها لجنة الصندوق ويكون الصرف منها بناء على قرار من اللجنة وبتوقيع رئيسها أو أمين الصندوق أو من ينوب عنهما •

ويمسك الصندوق حسابات له مستقلة عن حسابات النقابة العامة • ويكون للصندوق مراقب للحسابات تعيينه الجمعية العمومية سنوياً وتحدد أتعابه بناء على اقتراح مجلس النقابة • ويجوز أن يكون مراقب حسابات النقابة مراقباً لحسابات الصندوق •

مادة ١٩٠ - تعفى أموال الصندوق الثابتة والمنقولة وجميع العمليات الاستشارية مهما كان نوعها من الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أى سلطة أخرى •

كما تعفى العمليات التي يباشرها الصندوق من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين • وذلك دون اخلال بحق مجلس النقابة في أن يعهد الى الهيئة العامة للتأمين بنسب بعض خبرائه الاكثواريين لفحص بعض أوجه نشاط الصندوق واستثماراته •

مادة ١٩١ - تعد اللجنة في موعد لا يجاوز آخر فبراير من كل سنة مشروع موازنة السنة المقبلة والحساب الختامي للسنة المنتهية ويعرض على مجلس النقابة مع تقرير مراقب حسابات الصندوق للنظر فيه وعرضه على الجمعية العمومية للصندوق • ويستمر العمل على أساس الموازنة السابقة حتى يتم اعتماد الموازنة الجديدة من الجمعية العمومية •

مادة ١٩٢ - تعد الجمعية العمومية للنقابة التي تدعى للنظر في موازنة النقابة وحساباتها الختامية السنوية ، جمعية عمومية للصندوق تختص باعتماد موازنته التقديرية وحساباته الختامية وتعين مراقب حساباته وتحديد أتعابه •

مادة ١٩٣ - تنشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي للصندوق في مجلة المحاسبة مع الموازنة التقديرية والحساب الختامي للنقابة العامة .

مادة ١٩٤ - يراعى في إعداد الموازنة السنوية للصندوق تكوين احتياطي للصندوق يقدر بما لا يقل عن عشرين في المائة من إيراداته ويخصص لمواجهة أى عجز طارئ في موازنة الصندوق .

كما يراعى في إعداد هذه الموازنة تحديد المبالغ التى تخصص للرعاية الاجتماعية والصحية للأعضاء ، وما يرصد منها للنقابات الفرعية على أساس عدد أعضائها المقيدين بالجدول العام .

مادة ١٩٥ - يخصص المركز المالى للصندوق مرة على الأقل كل خمس سنوات بمعرفة خبير اكتوبرى تنحبه الهيئة العامة للتأمين ببناء على طلب مجلس النقابة ، فاذا تبين وجوب عجز في أموال الصندوق أوضح الخبير أسباب العجز وما يقترحه من وسائل لتلافيه . ويعرض تقريره على مجلس النقابة ويبلغ الى لجنة الصندوق . ويكون على مجلس النقابة في هذه الحالة - بناء على الملاحظات التى تبديها لجنة الصندوق - أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد ويعرض عليها ما يقترحه من وسائل لسد العجز . واذا تبين من نتيجة الفحص الاكتوبرى وجود فائض في الصندوق ، كان لمجلس النقابة أن يقترح على الجمعية العمومية أما زيادة الاحتياطي العام أو تكوين احتياطات خاصة لأغراض مختلفة أو زيادة المعاشات والخدمات التى يؤديها الصندوق للمنتفعين به .

مادة ١٩٦ - للمحامى الحق في معاش كامل اذا توافرت فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين المشتغلين .

٢ - أن يكون قد مارس المحاسبة ممارسة فعلية مدة ثلاثين سنة

ميلادية متقطعة أو متصلة بما فيها مدة التمرين على ألا تزيد على أربع سنوات .

٣ - أن يكون قد بلغ ستين سنة ميلادية على الأقل .

ويعتبر في حكم بلوغ سن الستين وفاة المحامي أو عجزه عجزاً كاملاً مستديماً .

٤ - أن يكون مسجداً لرسوم الاشتراك المستحق عليه ما لم يكن قد أغنى منها طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ١٩٧ - يقدر المعاش المنصوص عليه في المدة السابقة بواقع ستة جنيهاً عن كل سنة من سنوات الاشتغال بالمحاماة بحد أقصى قدره مائتان وأربعون جنيهاً . ويخفض المعاش إلى النصف بالنسبة للمحامين الماملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي وذلك عن كل سنة من سنوات التأمين الاجتماعي .

ويجوز للجمعية العمومية تعديل المعاش أو تعديل الحد الأقصى تبعاً لتغير الأسعار القياسية لنفقات المعيشة وفي ضوء المركز المالي للصندوق وفق أحكام المادة (١٩٤) .

مادة ١٩٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) يستحق المعاش للمحامي على ذات الأساس الوارد بالمادة السابقة في الحالات الآتيتين :

١ - إذا طلب المحامي الذي مارس المحاماة عشرين سنة كاملة فأكثر وبلغ الخامسة والخمسين ، أحالته إلى المعاش لأسباب توافق عليها لجنة الصندوق .

٢ - إذا أصاب المحامي عجز كامل يمنعه من الاستمرار في مزاولة المهنة وكانت مدة اشتغاله عشر سنوات على الأقل .
(م ١٨ - موسوعة مصر ج ٢١)

مادة ١٩٩ - في حالة وفاة المحامي الذي يستحق معاشا طبقا للمادة السابقة يؤول معاشه الى المستحق عنه .

مادة ٢٠٠ - اذا توفى المحامي أو أصيب بعجز كلى دون أن تتوفر فيه شروط استحقاقه معاشا طبقا للمواد السابقة وكان مقيدا بالجدول العام صرف له أو المستحقين عنه مبلغ خمسمائة جنيه دفعة واحدة ومعاش قدره أربعون جنيها شهريا .

مادة ٢٠١ - عند حساب مدة ممارسة المحامي للمحاماة تجبر كسور السنة اذا زادت على النصف وتهمل ان قلت عن ذلك .

مادة ٢٠٢ - يقصد بالمستحقين في المعاش :

- ١ - أرملة المحامي أو صاحب المعاش .
- ٢ - أبنائه وبناته الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين وقت وفاته ، فاذا كانوا قد جاوزوها اعتبروا ضمن المستحقين اذا كانوا في احدى مراحل التعليم التي لا تجاوز التعاليم الجامعي أو العالي حتى بلوغهم سن السادسة والعشرين أو الانتهاء من دراستهم أى القاريخين أقرب .
- ٣ - بناته غير المتزوجات أو المترملات أو المطلقات ممن تجساوزن الحادية والعشرين .
- ٤ - الاخوات والاخوة المصابون بعجز كامل عند وفاته يمنعمهم عن الكسب .
- ٥ - الوالدان .

ويشترط للاستحقاق في المعاش في الصالات المبينة في البنود :
٣ ، ٤ ، ٥ أن تثبت اعالة المحامي لاطلب الاستحقاق حال حياته وألا يكون له دخل خاص يعادل ما يستحقه في المعاش فاذا نقص عما يستحق له أدى اليه الفرق .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية اثبات الاعالة وعدم وجود دخل خاص
وكيفية ثبوت العجز الكامل وذلك في الحالات المشار إليها .

مادة ٢٠٣ - (البند رقم ٤) مستبدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤)
يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

١ - وفاة المستحق .

٢ - زواج الأرملة أو المطلقة والبنت أو الأخت .

٣ - بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك :

(أ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز .

(ب) الطالب في إحدى مراحل التعليم التي لا تتجاوز الجامعي أو العالي
حتى انتهاء دراسته أو بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب
ويستمر صرف معاش الطالب الذي بلغ سن السادسة والعشرين
خلال السنة الدراسية حتى نهايتها .

٤ - إذا توافرت في المستحق شروط استحقاق معاش أكبر مع مراعاة
حكم المادة (٢٠٦) .

مادة ٢٠٤ - إذا طلقت البنت أو الأخت أو ترملت أو عجز الابن
أو الاخ عن الكسب بعد وفاة المحامي أو صاحب المعاش منح كل منهم
ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث
دون مساس بحقوق باقي المستحقين .

كما يعود حق الأرملة في المعاش إذا طلقت أو ترملت ولم تكن
مستحقة لمعاش عن الزوج الأخير .

مادة ٢٠٥ - (م.م.تبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) يوقف
صرف المعاشات الى المستحقين عن المحامي عدا الزوجة إذا استخدموا في أي
عمل وكان دخلهم فيه يعادل المعاش أو يزيد عليه .

فلذا نقص هذا الدخل عما يستحقونه من المعاش أدى اليهم الفرق •
ويعود حق هؤلاء في صرفه المعاش كاملاً أو جزء منه إذا انقطع هذا
الدخل كله أو بعضه •

مادة ٢٠٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨٤) لا يجوز
الجمع بين معاش التقاعد المقرر وفقاً لأحكام هذا القانون وبين المعاش
المستحق بمقتضى قوانين أخرى من ذات السنوات الا اذا كان مجموع
المعاشين لا يزيد على مائتين وأربعين جنيهاً والا خصم من معاش النقابة
مقدار الزيادة ، ولا يسرى هذا القيد على محامى الإدارات القانونية •

على أنه اذا كان المعاش المستحق بمقتضى قوانين أخرى عن سنوات
غير سنوات مؤولة المهنة ، فلا يسرى عليه حكم الفقرة السابقة •

مادة ٢٠٦ (مكرراً) - (مضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤)
يستمر صرف معاشات المحامين الشرعيين المعاملين بالمادة ٩٦ من القانون
رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ ، والذين أهيّلوا الى المعاش أو توفوا قبل صدور
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أو ورثتهم •

مادة ٢٠٧ - تقدم طلبات الاحالة الى المعاش كتابة الى النقابة حتى
آخر شهر أكتوبر من كل سنة ، وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطلاب
متى توافر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في آخر
شهر ديسمبر •

وعلى الطلاب تصفية أعمال مكتبه خلال ثلاثة أشهر تبدأ من يوم
قبول الطلاب •

ويبدأ صرف المعاش في أول الشهر التالى لاختلال لجنة الصندوق
بتصفية أعماله فعلاً •

مادة ٢٠٨ - يترتب على صرف معاش التقاعد ألا يباشر المحامي أى عمل من أعمال المحاماة أيا كان نوعه ويرفع اسم المحامي نهائيا من جدول المحامين المشتغلين ولا يجوز للمحامي بعد أن يحصل على معاش التقاعد أن يطلب قيد اسمه فى جدول المشتغلين •

مادة ٢٠٩ - لا يجوز استبدال المعاشات المقررة وفنا لهذا القانون •

مادة ٢١٠ - تسرى الأحكام الخاصة بالمستحقين المنصوص عليها فى هذا القانون على المستحقين عن المحامين العاملين بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ بشأن المحاماة أمام المحاكم الشرعية ، المشتغلين وقت صدور هذا القانون وذلك عند استحقاقهم المعاش •

مادة ٢٢١ - تراد المعاشات الأصلية المقررة طبقا لأحكام القوانين السابقة بما فى ذلك معاشات المحامين العاملين بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ طبقا للاتى :

- ١ - خمسون فى المائة من المعاش الذى لم يكن يجاوز أربعين جنيها •
- ٢ - أربعون فى المائة من المعاش الذى لم يكن يجاوز خمسين جنيها •
- ٣ - ثلاثون فى المائة من المعاش الذى لم يكن يجاوز ستين جنيها •
- ٤ - عشرون فى المائة من المعاش فى الحالات الأخرى •

ويكون الحد الأدنى لتسبيب المستحقين عن صاحب المعاش خمسة وثلاثين جنيها فى الشهر بالنسبة للارملة وخمسة جنيها بالنسبة لكل من باقى المستحقين ويسرى ما تقدم على المعاشات والأنصبة المستحقة ابتداء من الشهر التالى لتاريخ العمل بأحكام هذا القانون •

مادة ٢٢٢ - يجوز لمجلس النقابة أن يعقد تأمينا لدى احدى

شركات التأمين لتغطية التزامات الصندوق عن معاشات التقاعد ومخاطر الوفاة الموجبة لاستحقاقها •

مادة ٢١٣ - اذا طرأ على المحامى ما يقتضى معاونته مالياً جاز للجنة الصندوق أن تقرر له معونة وقتية لمواجهة حالته أو معونة شهرية ثابتة لمدة لا تتجاوز سنة •

واللجنة أن تقرر معونة للمستحقين عن المتوفى طبقاً لأحكام هذا القانون اذا لم تتوفر له شروط الحصول على معاش التقاعد •

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع ما يحصل عليه المحامى أو المستحقون عنه من معونات عن الحد الأقصى لمعاش سنة واحدة •

مادة ٢١٤ - يكفل الصندوق • الرعاية الصحية للمحامين المقيدين بالجدول العام وأسرههم طبقاً للقواعد الموحدة التى تقررها اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية على أن يتم توفير الرعاية الصحية على مستوى النقابات الفرعية وطبقاً للاعتمادات السنوية التى تخصص لكل منها فى الموازنة التقديرية •

ويجوز أن يكون ذلك عن طريق انشاء نظام للتأمين الصحى •

مادة ٢١٥ - تضع اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية نظاماً لتقديم قروض المبتدئ لمعاونته على اتخاذ مكتب له أو تكوين مكتبة قانونية خاصة به بعد انتهاء فترة تمرينه وقبله بجدول المحاكم الابتدائية والادارية ، على ألا يقبل قيد المحامى أمام محاكم الاستئناف الا بعد سداد هذه القروض •

مادة ٢١٦ - (ملغاة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) •

مادة ٢١٧ - يختص مجلس النقابة وحده بالفصل فى تغلغات ذوى

اشأن من قرارات لجنة الصندوق ، كما تختص مجالس النقابات الفرعية
في الفصل في تظلمات ذوي اشأن من قرارات لجان الفرعية •

مادة ٢١٨ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات تعتبر
المعاشات والمعونات التي تقرر طبقاً لأحكام هذا القانون نفقة لا يجوز
تحويلها أو انحجز عليها أو التنازل عنها للغير •

مادة ٢١٩ - يضع مجلس النقابة ، بناء على اقتراح لجنة الصندوق
اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية مبينا بها اجراءات تقديم
الطلبات والفصل فيها وما يقدم من مستندات مؤيدة لها وتحديد اختصاصات
كل من النقابة العامة والنقابات الفرعية بشأنها •

الباب الخامس

الامانة العامة

مادة ٢٢٠ - يكون للنقابة امانة عامة تتولى الشؤون الادارية والمالية
والتنفيذية المتعلقة بالنقابة وتخضع للإشراف المباشر لأمين عام النقابة
والإشراف الأعلى للنقيب •

مادة ٢٢١ - يعين مجلس النقابة العامة مديراً عاماً للنقابة من بين
المحامين أو غيرهم لإدارة شؤون وأعمال النقابة الادارية والمالية والإشراف
على العاملين بها ويكون مسئولاً عن ادارة شؤون النقابة أمام الأمين العام
الذي يكون له عليه حق التنبيه والامذار البسيط وفيما عدا ذلك لا يحاسب
تأديبياً إلا أمام مجلس النقابة •

مادة ٢٢٢ - يضع مجلس النقابة العامة بناء على اقتراح الأمين
العام لائحة تنظيم شؤون العاملين بها وكيفية تعيينهم وتحديد مرتباتهم
وعلاواتهم ومعاملتهم وتوزيعهم على النقابة العامة والنقابات الفرعية •

الباب السادس

احكام علمة وختامية

مادة ٢٢٣ - لا تسرى احكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات أعضاء النقابة لبحث فيما لا يخرج عن أهداف النقابة المحددة بهذا القانون .

مادة ٢٢٤ - لا يجوز تفتيش مقر نقابة المحامين ونقاباتهم انفرعية ولجانها الفرعية أو وضع أختام عليها الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة وبحضور نقيب المحامين أو نقيب النقابة الفرعية أو من يمثلها .

مادة ٢٢٥ - تنشر القرارات ذات الطابع العام التي تصدرها الجمعية العمومية ومجلس النقابة العلمية والجمعيات العمومية للنقابات الفرعية ومجالسها بمجلة المحاماة وفق ما يقرره مجلس النقابة العامة .

مادة ٢٢٦ - كل تنبيه أو اخطار يجب أن يكون بمقتضى خطاب موصى عليه بعلم الوصول ما لم يرد في القانون نص على خلاف ذلك .

مادة ٢٢٧ - مع عدم الاخلال بأية عقوبات أُنشد عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تتجاوز ألفى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من انتحل لقب محام على خلاف احكام هذا القانون .

وتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه لكل من زاول عملاً من أعمال المحاماة ولم يكن من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين أو كان ممنوعاً من مزاوله المهنة .

وتؤول حصيلة الغرامة المحكوم بها الى صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية .

مادة ٢٢٨ - يجب على المحامين المقيمين بجدول المحامين المستعنيين
 عدم التخلّف عن تأدية الانتخاب والا وجبت على المتخلّف غرامة قدرها
 عشرون جنيها تحصلها النقابة عند سداد الاشتراك لصالح صندوق الرعاية
 الاجتماعية والصحية ولا يجوز الاعفاء منها الا لعذر يقبله مجلس النقابة
 العامة وبشرط الاخلال به سلفا ما لم يثبت أنه كان طارئا .

جدول توزيع المائتين المستحقين

الانصبة المستحقة في المعاش				رقم الحالة	المستحقون
الاخوة	الوالدان	الأولاد	الأرامل		
-	-	نصف	نصف	١	- أرملة أو أرامل وأكثر من ولد
-	مدس للواحد	ثلث	»	٢	- أرملة أو أرامل وولد واحد وولدان
-	أو الاثنين	»	»	٣	- أرملة أو أرامل وولد واحد
-	-	-	-	٤	- أرملة أو أرامل وأكثر من ولد وولدان مستحقان
-	مدس للواحد	نصف	ثلث	٥	- أرملة أو أرامل وولدان مع عدم وجود أولاد
-	أو الاثنين مدس لكل منهما	-	نصف	٦	- أرملة أو أرامل مع عدم وجود أولاد ولا والدين
-	-	-	ثلاثة أرباع	٧	- ولد واحد مع عدم وجود أرامل ولا والدين
-	-	ثلاثة أرباع	-	٨	- أكثر من ولد مع عدم وجود أرامل ولا والدين
-	-	كامل المعاش	-	٩	- أكثر من ولد ووالدان مع عدم وجود أرملة
-	مدس للواحد	ثلاثة أرباع	-	١٠	- ولد واحد ووالدان مع عدم وجود أرملة
-	أو الاثنين مدس لكل منهما	نصف	-	١١	- والدان مع عدم وجود أرملة ولا أولاد
-	ثلث للواحد	-	-	١٢	- أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة ولا أولاد ولا والدين
-	أو الاثنين	-	-	١٣	- أكثر من أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة ولا أولاد ولا والدين
مدس	-	-	-		
ثلث	-	-	-		
بالتساوي	-	-	-		

القسم الثاني في الادارات القانونية

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة
والوحدات التابعة لها (١)

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانوني الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات
القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .

مادة ٢ - لا يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق - الإخلال
باختصاصات الهيئات القضائية المقررة في قوانينها ولا بأحكام قانون
المحاماة .

مادة ٣ - استثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية
والتجارية ، تسلم إعلانات صفح الدعاوى وصحف الطعون والأحكام
المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مركز
إدارتها ، لرئيس مجلس الإدارة .

مادة ٤ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

(١) الجريدة الرسمية في ٥ يولية سنة ١٩٧٣ - العدد ٢٧ .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٣ (٢ يولية سنة ١٩٧٣) .

الفصل الأول

الإدارة القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة

والوحدات التابعة لها

مادة ٤ - الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للجهات المنشأة فيها . وتقوم بأداء الأعمال القانونية اللازمة لحسن سير الإنتاج والخدمات ، والمحافظة على الملكية العامة للشعب ، والدعم المستمر للقطاع العام .

وتتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية :

(أولا) المرافعة ، ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ، ومتابعة تنفيذ الأحكام .

(ثانيا) فحص الشكاوى ، والمظالمات وإجراء التحقيقات ، التي تحال إليها من السلطة المختصة .

(ثالثا) إعداد مقروعات العقود ، وإبداء الآراء القانونية في المسائل التي تحال إليها من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه من المديرين .

(رابعا) إعداد مشروعات اللوائح الداخلية ، ولوائح الجزاءات وغير ذلك من القرارات والأوامر التنظيمية والقردية .

(خامسا) معاونة مجلس الإدارة في مراقبة تطبيق الوحدة للقوانين واللوائح والأنظمة السلوية .

(سلتسا) الأعمال القانونية الأخرى التى يعهد بها إليها من مجلس الإدارة .

مادة ٢ - تختص الإدارة القانونية للمؤسسة العامة أو الهيئة العامة بالإضافة الى الاختصاصات المبينة في المادة السابقة بما يأتى :

(أولا) التوجيه والإشراف الفنى على أعمال الإدارات القانونية بالوحدات التابعة للمؤسسة أو الهيئة .

(ثانيا) إبداء الرأى فى المسائل التى ترى فيها إحدى الإدارات القانونية بالوحدات التابعة للمؤسسة أو الهيئة رأيا يخالف رأى إدارة أخرى .

(ثالثا) مباشرة جميع اختصاصات الإدارة القانونية لأى من الوحدات التابعة للمؤسسة أو الهيئة فى حالة عدم وجود إدارة قانونية بالوحدة .

مادة ٣ - لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة ، تكليف إدارتها القانونية بأى عمل مما تختص به الإدارات القانونية للوحدات التابعة بسبب أهميته أو ظروفه ، كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ، بناء على اقتراح إدارتها القانونية ، إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، طرفا فيها ، إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها ، أو التماقد مع مكتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها .

مادة ٤ - يجب على الإدارة القانونية بالوحدة الاقتصادية إخطار الإدارة القانونية بالجهة التي تتبعها تلك الوحدة والوزير المختص بصورة من الآراء القانونية التي تصدرها في المسائل ذات الطابع العام ، التي يترتب عليها تحميل الموازنة بأعباء مالية وذلك بمجرد صدورها ، كما يجب عليها إخطار الإدارة القانونية بالمؤسسة أو الهيئة العامة بصفة دورية بصورة من الآراء القانونية ، واللوائح ، والقرارات التنظيمية ، والعقود ، التي أعدتها .

مادة ٥ - يجوز دعوة مدير الإدارة القانونية لحضور جلسات مجلس الإدارة لإبداء الرأي القانوني ، أو لتقديم الايضاحات القانونية اللازمة في المسائل المعروضة على المجلس ، دون أن يكون له صوت محدود في المداولات .

مادة ٦ - تمارس الإدارات القانونية اختصاصاتها الفنية في استقلال ، فلا يجوز التدخل لديها في كل ما يتعلق بمباشرة هذه الاختصاصات بغير الطريق الذي رسمه القانون .

ولا يخضع مديرو وأعضاء هذه الإدارات في مباشرتهم لأعمالهم الفنية إلا لرؤسائهم المتدرجين وفقا لأحكام هذا القانون .

ولا يخل ذلك بسلطة رئيس مجلس إدارة الجهة المنشأة فيها الإدارة القانونية ، في الإشراف والمتابعة : لسرعة إنجاز الأعمال المحالة إليها في تقرير استمرار السير في الدعاوى والصلح فيها أو التنازل عنها ، وممارسة اختصاصاته الأخرى طبقا للقواعد المقررة في هذا القانون .

مادة ٧ - تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، على النحو التالي :

وزير العدل رئيسا

أحد نواب رئيس محكمة النقض ، يندبه رئيسها
 أحد نواب رئيس مجلس الدولة ، يندبه رئيسه
 أحد وكلاء إدارة قضايا الحكومة ، يندبه رئيس الإدارة ..
 إثنان من رؤساء مجالس إدارات الهيئات العامة والمؤسسات
 العامة يختارهما رئيس مجلس الوزراء كل سنتين بناء على
 ترشيح وزير العدل أعضاء
 أحد وكلاء الجهاز المركزي للتتظيم والإدارة ، يندبه رئيس
 الجهاز
 خمسة من عبرى وأعضاء الإدارات القانونية ، يختارهم
 وزير العدل كل سنتين ، على أن يكون من بينهم اثنان
 من أعضاء مجلس نقابة المحامين ممثلى القطاع العام
 والهيئات العامة

وفى حالة غياب وزير العدل تكون الرئاسة لمنائب رئيس محكمة النقض،
 ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائها ، وتصدر
 قراراتها وتوصياتها بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند تساوى الأصوات
 يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

ويصدر بتنظيم اجتماعات اللجنة وقواعد وإجراءات سير العمل فيها
 قرار من وزير العدل (١) .

مادة ٨ - تختص لجنة شئون الإدارات القانونية بالتنسيق العام

(١) صدر قرار وزير العدل ١٢٣٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن تشكيل لجنة
 شئون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات
 التابعة لها المنصوص عليها بالمادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
 (الوقائع المصرية فى ١٥/١٠/١٩٧٣ - العدد ٢٣٥) .

بينها وتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتي ،

(أولا) اقتراح ودراسة وإبداء الرأي في جميع القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية العامة المتعلقة بتنظيم العمل في الإدارات القانونية وأوضاع وإجراءات الإشراف والتفتيش عليها وعلى مديريها وأعضائها ، ونظام إعداد واعتماد تقارير الكفالية الخاصة بهم ، وإجراءات ومواعيد التظلم من هذه التقارير .

(ثانيا) وضع القواعد العامة التي تتبع في التمييز والترقية والنقل والندب والإعارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون ، في جميع الإدارات القانونية أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها ، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

وتصدر اللوائح والقرارات التنظيمية العامة المنصوص عليها في هذه المادة بقرارات من وزير العدل .

مادة ٩ - تشكل إدارة التفتيش الفني على أعمال الإدارات القانونية وعلى نشاط مديريها وأعضائها ، من عدد كاف من المفتشين يندبون من بين أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار رئيس محكمة أو ما يعادلها ، ومن بين المديرين العامين والمديرين بالإدارات القانونية ، وتكون تابعة لوزير العدل .

ويمصدر بندب أعضاء إدارة التفتيش قرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع الوزراء المختصين ، ويكون الندب لمدة سنتين قابلة للتجديد .

مادة ١٠ - يخضع لنظام التفتيش وتقارير الكفالية ، كافة مديري وأعضاء الإدارات القانونية فيما عدا شاغلي وظيفة « مدير عام إدارة قانونية » ويجب أن يتم التفتيش مرة على الأقل كل سنتين .

وتقدر الكفاية بأحدى الدرجات الآتية : « ممتاز — جيد — متوسط — دون المتوسط — ضعيف » .

ويجب أن يراعى في تقدير درجة الكفاية انتاج العضو وسلوكه وأن يبلغ بكل ما يلاحظ عليه في هذا الشأن كتابة ويكون له حق الرد كتابة على هذه الملاحظات .

الفصل الثانى مديرو وأعضاء الادارات القانونية

مادة ١١ — تكون الوظائف الفنية فى الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتى :

- مدير عام إدارة قانونية
- مدير إدارة قانونية .
- محام ممتاز .
- محام أول .
- محام ثان .
- محام ثالث .
- محام رابع .

وتحدد مرتبات هذه الوظائف وفقا للجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ١٢ — يشترط فيمن يعين فى إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن تتوفر فيه الشروط المقررة فى نظام العاملين المعيّنين بالدولة أو القطاع العام حسب الأحوال ، وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المستقلين

طبقا للقواعد الواردة في المادة التالية ، وأن تتوفر فيه الشروط الأخرى
التي تقررها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون .

مادة ١٣ — يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية
أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة
منها ، وذلك على النحو التالي :

محام ثالث — القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام ثان — القيد أمام محاكم الاستئناف أو إنقضاء ثلاث سنوات
على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام أول — القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو إنقضاء
ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام ممتاز — القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ست سنوات أو إنقضاء
إحدى عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة مع القيد أمام محاكم الاستئناف .

مدير إدارة قانونية — القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد
أمام محاكم الاستئناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة .

مدير عام إدارة قانونية — القيد أمام محكمة النقض لمدة ثلاث سنوات
أو القيد أمام محاكم الاستئناف وانقضاء خمس عشرة سنة على الاشتغال
بالمحاماة مع القيد أمام محكمة النقض .

وتحسب مدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية طبقا لقانون
المحاماة ضمن المدد المقررة للتميين في الوظائف الخاضعة لهذا النظام .

مادة ١٤ — مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية ، يكون
التميين في وظائف الإدارات القانونية في درجة محام ثالث فما يعلوها ،
بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية
مع مراعاة الأقدمية بين المشحين عند التساوي في الكفاية .

مادة ١٥ - يجوز ان يعين رأسا في الوظائف الخاضعة لأحكام هذا القانون من غير اخضاعين لأحكامه في حدود ربع الوظائف الخاليه ، وتحسب هذه النسبة على أساس الوظائف الخاليه خلال سنة مالية كاملة ، ولا يدخل في هذه النسبة الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها وبين من يجد محلهم من خارج الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون ، كذلك الوظائف المنشأة عند شغلها لأول مرة .

مادة ١٦ - تعتبر وظائف مديري وأعضاء الإدارات القانونية المؤسسة العامة أو الهيئة العامة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها - وحدة واحدة - في التعيين والترقية .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون أن تعتبر وظائف الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون في الجهات التابعة لوزارة واحدة - وحدة واحدة - في التعيين والترقية .

مادة ١٧ - تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشؤون مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطاق الوزارة من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من أقدم مديري أو أعضاء الإدارات القانونية بالجهات التابعة للوزارة .

وتختص هذه اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ، بإبداء الرأي في الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف وفي التعيينات والترقيات والملاوات والانتدابات والتنقلات والإعارات وتقارير الكفاية الخاصة بمديري وأعضاء الإدارات القانونية التي تضمها إدارة التفتيش الفني المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون ، على أن يتم اعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٢٨ — تبليغ توصيات لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة السابقة ، الى وكيل الوزارة المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها ، وله خلال شهر من إبلاغ توصيات اللجنة إليه ، أن يعترض عليها كلها أو بعضها كتابة ويحيلها الى اللجنة لنظرها على ضوء أسباب اعتراضه عليها ، وفي هذه الحالة تعرض توصيات اللجنة ورأى وكيل الوزارة المختص بشأنها على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا .

مادة ١٩ — لا يجوز نقل أو ندب مديري وأعضاء الإدارات القانونية إلى وظائف غير قانونية إلا بموافقتهم الكتابية .

على أنه إذا قدرت كفاية أحدهم بدرجة دون المتوسط في سنتين متواليتين جاز نقله إلى عمل آخر يتلاءم مع استعداده في نطاق الوزارة أو خارجها بفتته ومرتبته فيها ، فإذا قدم عنه ثلاث تقارير بدرجة ضعيف جاز إنهاء خدمته مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة ، وذلك كله بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون .

مادة ٢٠ — يكون نقل أو ندب شاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون ، بقرار يصدر بالاتفاق بين الوزيرين المختصين ، إذا كان النقل أو الندب من إدارة قانونية لإحدى المؤسسات العامة أو الهيئات العامة التابعة لوزارة أخرى وبقرار من الوزير المختص ، إذا كان النقل أو الندب لإحدى الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة أو الهيئات العامة التابعة للوزارة .

ويشترط موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون في النقل أو الندب الذي تزيد مدته أو مجموع مدده خلال سنة كاملة على ستة شهور ، بالنسبة لمديري الإدارات القانونية أو إذا ترتب على النقل تغيير في المدينة التي بها مقر عمل المنقول ، وذلك كله ما لم يكن النقل أو الندب بموافقة صاحب الشأن .

مادة ٢١ - تنظم الأحكام الخاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها ، وبإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات لائحة يصدرها وزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصيرص عليها فى المادة ٧ من هذا القانون ، ويجوز أن تتضمن هذه اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التى تقع من مديرى الإدارات القانونية وأعضائها ، والجزاءات المقررة لكل منها ، والسلطة المختصة بتوقيعها .

ولا يجوز أن تقام الدعاوى التأديبية إلا بناء على طلب الوزير المختص ، ولا تقام هذه الدعوى فى جميع الأحوال إلا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفنى .

مادة ٢٢ - العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على شاغلى الوظائف الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير إدارة قانونية هى :

- (١) الإنذار .
- (٢) اللوم .
- (٣) المزل .

أما شاغلوا الوظائف الأخرى فيجوز أن توقع عليهم العقوبات الآتية :

(١) الإنذار .

- (٢) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً فى السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة فى المرة الواحدة على خمسة أيام .
- (٣) تأجيل موعد العلاوة الدورية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .
- (٤) الحرمان من العلاوة الدورية المستحقة عن سنتين على الأكثر .
- (٥) الحرمان من الترقية لمدة لا تتجاوز سنتين .
- (٦) العزل من الوظيفة .

مادة ٢٣ - لا يجوز توقيع أية عقوبة على شاغلي وظائف مدير عام ومدير إدارة قانونية إلا بحكم تأديبي .

وفيما عدا عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب ، لا يجوز توقيع أية عقوبة أخرى على شاغلي الوظائف الأخرى إلا بحكم تأديبي .

ومع ذلك يجوز في جميع الأحوال لرئيس مجلس الإدارة المختص ، التنبيه كتابة على مديري وأعضاء الإدارات القانونية ، كما يجوز لمدير الإدارة القانونية المختص التنبيه كتابة على أعضاء الإدارة بمراعاة حسن أداء واجباتهم .

ويبلغ التنبيه الكتابي إلى الإدارة القانونية بالمؤسسة العامة أو الهيئة العامة وإلى إدارة التفتيش الفني ، ويجوز التظلم من القرار الصادر بالتنبيه إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذا القانون ، ويكون قرار اللجنة بأصل في التظلم نهائيا .

الفصل الثالث

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٢٤ - يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون ، بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال وكذلك بالوائح والنظم المعمول بها في الجهات المنشأة بها الإدارات القانونية .

مادة ٢٥ - تضع اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون القواعد والمعايير والإجراءات الخاصة بشروط الصلاحية والكفائية لأعضاء الإدارات القانونية .

ويشكل الوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وضع هذه القواعد والمعايير والاجراءات ، لجنة أو أكثر على النحو التالي :

(١) مستشار من إحدى الهيئات القضائية يندبه وزير العدل رئيسا

عضوين	{	(٢) أحد شاغلي وظائف الهيئات القضائية من درجة رئيس محكمة أو مستشار مساعد أو يعادلها ،
		يندبه وزير العدل
		(٣) أحد شاغلي وظائف الإدارة العليا بالوزارة أو الجهات
		التابعة لها يندبه الوزير المختص

وتتولى هذه اللجنة دراسة حالات شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطاق الوزارة ، وإعداد قوائم بأسماء من لا تتوفر فيهم الصلاحية أو الكفاية بعد سماع أقوالهم ، وتعرض هذه القوائم على وكيل الوزارة المختص لإبداء ملاحظاته عليها وإحالتها الى هذه اللجنة خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بها .

مادة ٣٦ - تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ^(١) ، بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المنصوص عايمها في المادة ٧ من هذا القانون ، بنقل من لا تتوفر فيهم الصلاحية أو الكفاية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات الى وظائف أخرى تتناسب مع حالتهم وتعامل فئات وظائفهم وبذات مرتباتهم إما في الجهات التي يعملون بها أو في أية جهة أخرى بالجهاز الإداري للدولة أو بالقطاع العام .

(١) مدت هذه الفترة الى موعد غايته آخر بونية سنة ١٩٧٥ بنص المادة (١) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ٣٠ مكرر « ١ ») .

وفي هذه الجهات تنقل الاعتمادات المالية المدرجة لهذه الوظائف الى موازنة الجهات التي ينقلون اليها بموافقة وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

وذلك كله مع عدم الاخلال بالحق في الطعن في هذه القرارات أمام القضاء .

وتخطر نقابة المحامين بأسماء من تشملهم قرارات النقل لنقلهم الى جدول المحامين غير المشتغلين .

مادة ٢٧ - يعتبر شاغلوا الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكام هذا القانون ، الذين لا تشملهم قرارات النقل المشار اليها في المادة السابقة شاغلين للوظائف المحددة في الجدول المرفق التي تعادل فئاتها فئاتهم الوظيفية وبذات مرتباتهم .

ويحتفظ من يتقاضى منهم مرتبا يزيد على نهاية مربوط الفئة الوظيفية الجديدة أو مزايا مالية تزيد على ما هو مقرر بأحكام هذا الجدول بالزيادة وذلك بصفة شخصية وعلى أن تستهلك مما يحصل عليه مستقبلا من علاوة الترقية والملاوات الدورية .

مادة ٢٨ - تستمر الإدارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها .

ويحل مؤقتا في عضوية اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ، محل أعضائها من مديري وأعضاء الإدارات القانونية ، خمسة يختارهم مجلس نقابة المحامين من بين أعضائه ، على أن يكون من بينهم اثنان من ممثلي القطاع العام والهيئات العامة ، وذلك كله حتى تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٦ من هذا القانون .

مادة ٢٩ - تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون^(١) ، الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون ، كما تعتمد هذه الهياكل وجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا للقواعد والإجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون .

جدول

مرتبات الوظائف الفنية بالإدارات القانونية (٢، ٢)

يستحق من يبلغ نهاية مبروط الفئة ، الملاوة المقررة للفئة الأعلى مباشرة في نطاق ذات المستوى ، وإن لم يرق إلى الفئة الأعلى ، بشرط ألا يجاوز نهاية المستوى .

(١) مدت هذه الفترة الى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بموجب المادة رقم (٢) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ٣٠ مكرر «أ») .
(٢) لم ينشر الجدول اكتفاء بنشره في الجريدة الرسمية .
(٣) صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/١/٣٠ - العدد ٥) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - يستبدل الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام على حسب الاحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، ويستمر العمل بالقواعد الملحقه بهذا الجدول .

مادة ٢ - تدمج وظائف محام رابع ومحام ثالث ومحام ثان في وظيفة محام وتعادل بالدرجة الثالثة من الجدول ، وتدمج وظيفتا محام أول ومحام ممتاز في وظيفة محام ممتاز وتعادل بالدرجة الثانية من الجدول ، وتعادل وظيفة مدير ادارة قانونية بالدرجة الاولى ، كما تعادل وظيفة مدير عام ادارة قانونية بدرجة مدير عام من الجدول ، وتعادل الوظائف

يمنح شاغلو الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ، ويسرى عليه الخفض المقرر بالقرار بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ، ويستحق هذا البدل اعتباراً من الشهر التالي لانتهاء العمل بقانون تفويض السيد رئيس الجمهورية بإصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب (١) .

لا يجزى الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر .

الاعلى التى قد تنشئها المؤسسات والهيئات والشركات فى اداراتها القانونية وفقاً لظروفها بباقي الوظائف الواردة فى الجدول .

وينقل شاغلو وظائف الادارات القانونية الى الدرجات المعادلة لوظائفهم بالجدول الجديد مع احتفاظهم بصفة شخصية بالاجر الذى يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الاجر المقرر لهذه الدرجات .

ويكون ترتيب الاقدمية بين المنقولين الى درجة واحدة بحسب اوضاعهم السابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية - ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

(١) هذه الفقرة مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية فى ٢ أغسطس سنة ١٩٧٣ - العدد ٣١ .

قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧
بلائحة تنظيم العمل في الإدارات القانونية بالهيئات
العامة وشركات القطاع العام (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية
 بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ،

وبعد أخذ رأى لجنة شئون الإدارات القانونية المنصوص عاها في
 في المادة (٧) من القانون المشار ايه .

قرر :

مادة ١ - يعمل باللائحة المرافقة لهذا القرار في شأن تنظيم العمل
 في الإدارات القانونية بالهيئات العامة والوحدات التابعة لها وشركات
 القطاع العام .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
 تاريخ نشره .

صدر في ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٩٧ (١٦ مارس سنة ١٩٧٧) .

لائحة تنظيم العمل في الإدارات القانونية باليات العامة وشركات القطاع العام

الباب الأول

في تشكيل الإدارات القانونية

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - تشكل الإدارة القانونية من مدير وعدد كاف من الأعضاء الفنيين وتقسم الى أقسام وفروع وفقاً لمقتضيات العمل .

مادة ٢ - أعضاء الإدارة القانونية تابعون في مباشرتهم لأعمالهم لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم لمدير الإدارة .

مادة ٣ - على الإدارة القانونية أن تخطر الإدارة العامة لشئون الإدارات القانونية بوزارة العدل بتشكيل الإدارة من الأعضاء الفنيين وعن بياناتهم الوظيفية وعن أقسام الإدارة وفروعها وكل تغيير يطرأ على ذلك فور وقوعه .

مادة ٤ - على الإدارة القانونية متابعة صدور القوانين واللوائح والتعليمات المتصلة بنشاط الجهة المنشأة فيها أو بشئون العاملين فيها وتصنيفها وتبويبها وإصدار كافة التفسيرات اللازمة لها وإخطار الإدارات والأقسام المعنية بما تراه منها وعليها امساك مجموعات الأحكام والفتاوى والتفسيرات القانونية ومتابعة ما يجد منها .

مادة ٥ - على مدير الإدارة القانونية وأعضائها الحرص على تأمين سرية ما يتداول بين أيديهم من بيانات أو معلومات أو وثائق مسيئة لأسرار العمل وحرصاً على الصالح العام .

الفصل الثاني مدين الإدارة القانونية

مادة ٦ - يقوم مدير الإدارة القانونية بالإشراف على جميع أعمالها الفنية والإدارية والكتابية كما يقوم بالإشراف على جميع الأعضاء الفنيين والموظفين الإداريين والكتابيين وبتوزيع العمل عليهم ، ويراعى في توزيع العمل على الأعضاء الفنيين خبرة كل منهم وكفاءته وأن يوفر لكل منهم إمكانية الحصول على الخبرة في جميع فروع العمل بالإدارة بقدر ما تسمح به حالة العمل ومقتضياته .

مادة ٧ - يكون اتصال الإدارة القانونية بغيرها من الجهات عن طريق مديرها وتوقع منه جميع المكاتبات الصادرة منها وتعرض عليه جميع المكاتبات الواردة إليها وذلك فيما عدا ما يفوض فيه غيره من الأعضاء .

مادة ٨ - يتولى مدير الإدارة القانونية بنفسه مباشرة الدعاوى والظعون الهامة والتحقق مع الموظفين من مستوى الإدارة العليا ، والتحقيقات والفتاوى والأعمال الفنية واعداد مشروعات العقود ذات الأهمية الخاصة .

مادة ٩ - على مدير الإدارة القانونية أن يراجع بنفسه الأعمال الفنية الهامة التي يباشرها الأعضاء وأن يسجل رأيه كتابة بالموافقة أو بالتعديل أو الإلغاء على المسودات التي يقومون باعدادها في هذا الشأن .

مادة ١٠ - يصدر مدير الإدارة القانونية القرارات الخاصة بتنظيم السجلات والدفاتر اللازمة للعمل في الإدارة وفقا لمقتضيات العمل وعلى ضوء التوجيهات والكتب الدورية والمنشورات التي ترد إليه من إدارة التفقيش أو من شئون الادارات القانونية بوزارة العدل .

وعليه أن يشرف بنفسه على إعداد الإحصاءات والبيانات التي تطب من الإدارة القانونية في هذا الشأن .

وأن يتحقق من حفظ جميع مسودات ما يحرره الأعضاء من كتابات في الأعمال اتى بإشروها وما عليها من ملاحظات في ملفات خاصة بكل عضو حتى يمكن الرجوع اليها في مجال التفتيش الفني على أعمال كل منهم .

مادة ١١ - يعرض مدير الإدارة القانونية على رئيس مجلس الإدارة في الهيئة أو الشركة التي يعمل بها الاقتراحات المتعاقبة بعدم رفع الدعاوى أو تقرير السير فيها أو الصلح أو التنازل عنها أو بالظن في الأحكام من عدمه وبترشيح المحكمين وبإبلاغ النيابة العامة أو النيابة الإدارية أو الجهاز المركزي للمحاسبات بحسب الأحوال بالجرائم أو المخالفات التي تتكشف من خلال عمل الإدارة القانونية ، وذلك كله بمذكرات مسببة .

مادة ١٢ - يعرض مدير الإدارة القانونية على رئيس مجلس الإدارة في الهيئة أو الشركة التي يعمل بها الدعاوى التي ترفع عليها من أحد أعضاء الإدارة القانونية أو منها ضد أحدهم ، وذلك لتقرير إحالتها الى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادتين الاولى والثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها أن الاختصاص بالمرافعة وبإشارة الدعاوى والمنازعات المتعلقة بها امام المحاكم منوط بالادارة القانونية في لجنة المنشأة فيها الا ما يرى مجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها - وبناء على اقتراح ادارتها القانونية - إحالتها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرته . وكان لا يغير من هذا ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم العمل في الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام بأن (يعرض مدير الادارة القانونية على رئيس مجلس ادارة الهيئة أو الشركة التي يعمل بها الدعاوى التي ترفع من أحد أعضاء الادارة القانونية او منها

مادة ١٣ - يقدم مدير الإدارة القانونية في شهر يناير من كل سنة وكلما رأى ذلك - تقريراً إلى رئيس مجلس الإدارة في الجهة التي يعمل بها متضمناً ملاحظاته على سير العمل بالإدارة والمخالفات الإدارية والمالية التي تكتشف من خلال مباشرة الإدارة القانونية لاختصاصاتها مع بيان الإصلاحات التي يقترحها في هذا الشأن .

الفصل الثالث

عضو الإدارة القانونية

مادة ١٤ - عضو الإدارة القانونية مسئول عما يعهد إليه بمباشرة من اختصاصات ، وعليه مباشرة الأعمال الفنية بنفسه .

مادة ١٥ - يتسلم عضو الإدارة ما يحال إليه من أعمال ويوقع على السجلات بما يفيد الاستلام فإذا أحيلت إلى عضو آخر فعليه تحرير مذكرة بملخص الموضوع وما قام به من إجراءات حتى تاريخ الإحالة وترفق المذكرة بالملف .

مادة ١٦ - على عضو الإدارة فور استلامه الملف أو أية ورقة أن يثبت عليها تاريخ تسلمه لها وأن يثبت من وجود مواعيد قد يقرب

ضد أحدهم وذلك لتقرير إحالتها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها) فهو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيمياً لا يترتب على مخالفته بطلان ، ومن ثم يكفي لصحة الطعن بالنقض في الأحكام التي تصدر في الدعاوى التي يكون أحد طرفيها عضواً بالإدارة القانونية المنشأة في إحدى شركات القطاع العام أن بوقع صحيفة الطعن عن الشركة محام مقبول أمام محكمة النقض ، ولما كان ما تقدم وكان المحامي بالإدارة القانونية للشركة الطاعنة الذي وقع على صحيفة الطعن بالنقض مقبولا أمام محكمة النقض . فإن الدفع ببطلان صحيفة الطعن يكون على غير أساس . (نقض ١٩٨٢/١٢/٢٠ - الطعن ٥٣٢ لسنة ٤٨ ق) .

على اغفالها وقوع ضرر كسقوط حق أو انقضائه أو سقوط خصوصه ،
ويؤثر على الملف بالمياد الذي يتعين ملاحظته .

مادة ١٧ - يراقب عضو الإدارة أعمال الموظفين الذين يعاونونه في
العمل للتثبت من تنفيذ تأشيراته فور صدورهما والتحقق من حسن قيامهم
بواجبات وظيفتهم ويبلغ مدير الإدارة القانونية كتابة بكل تقصير في هذا
الشان .

الباب الثاني

في اختصاصات الإدارات القانونية

الفصل الأول

في مباشرة الدعاوى وتنفيذ الأحكام

مادة ١٨ - يباشر عضو الإدارة بنفسه الدعاوى التي يعمد اليه بها
منذ تسليمه أوراقها وحتى صدور الحكم فيها وعليه أن يباشر ما يقتضيه
الأمر من تنفيذ الحكم أو الطعن فيه ما لم يخرج ذلك عن اختصاصه طبقا
لتوزيع العمل فعليه المبادرة الى عرض الأمر على مدير الإدارة القانونية
لإحالته على العضو المختص .

مادة ١٩ - يقوم العضو باعداد صحف الدعاوى التي تحال عليه
ويعد مذكرات الدفاع وحواظف المستندات وتودع المذكرة أو الحافظة ملف
القضية بالمحكمة بعد اعتمادها من مدير الإدارة القانونية أو من يفوضه .

مادة ٢٠ - لا يجوز لعضو الإدارة أن يغفل أو يتنازل عن دفع شكلى
أو موضوعى إلا لضرورة توجب ذلك ، وبعد موافقة مدير الإدارة القانونية
كتابة على مذكرة يعمدها عضو الإدارة .

مادة ٢١ - يعد عضو الإدارة مذكرة برأيه من حيث ملازمة الطعن في الأحكام الصادرة ضد الهيئة أو الشركة التي يعمل بها بناء على ما يراه من أسباب قانونية أو أسباب ظاهرة في الأوراق ويتقوم بعرضها على مدير الإدارة القانونية قبل انقضاء ميعاد الطعن بوقت مناسب مع بيان آخر ميعاد للطعن ، حتى يقوم مدير الإدارة القانونية بإجراء اللازم فيها طبقاً للمادة ١١ •

مادة ٢٢ - يعد عضو الإدارة مذكرات بتنفيذ الأحكام المسمومة بالإنفاذ الصادرة لصالح الهيئة أو الشركة التي يعمل بها ويتابع تنفيذها ، ويعد أوامر تنفيذ الأحكام المسمومة بالإنفاذ الصادرة ضدها ويوقع على أمر التنفيذ الى جانب توقيع مدير الإدارة القانونية وعليه أن يراعى في تحريرها إيضاح مفردات المبالغ الواجب صرفها مع توجيه نظر جهة الصرف الى وجوب التثبت من عدم وجود مانع من الصرف كتنازل أو حجز أو مقاصة أو غير ذلك ، والى أن يتم الصرف بعد سحب الصورة التنفيذية من الحكم أو التأثير عليها بما يفيد السداد أو التنفيذ ، والى أخذ إقرار من المحكوم لصالحه بالتفصيل •

مادة ٢٣ - يتم حفظ ملف الدعوى أو التنفيذ بناء على مذكرة من عضو الإدارة تعتمد من مدير الإدارة القانونية بعد الاستيثاق من تمام اتخاذ الإجراءات الواجبة فيها •

الفصل الثاني

في فحص الشكاوى والتظلمات وإجراء التحقيقات

مادة ٢٤ - يقوم عضو الإدارة بفحص الشكاوى والتظلمات وإجراء التحقيقات التي تحال الى الإدارة القانونية من الجهات المختصة •

مادة ٢٥ - لعضو الإدارة أن يطلب مطومات الجهات المختصة في شأن الواقعة محل الشكوى أو التظلم أو التحقيق وعلى هذه الجهة موافاته بما طلبه .

مادة ٢٦ - لعضو الإدارة أن يستدعى من يلزم سماع أقواله من العاملين في الجهة التي يعمل بها أو أية جهة أخرى .

وإذا كان المطلوب سماع أقواله من مستوى الإدارة العليا تولى العضو ذلك تحت إشراف مدير الإدارة القانونية .

مادة ٢٧ - يجرى التحقيق في مقر الإدارة القانونية ويجوز أن ينتقل العضو المحق إلى أية جهة أخرى يقتضى التحقيق الانتقال إليها .

مادة ٢٨ - يثبت في محضر التحقيق تاريخ اليرم وساعته ومكانه واسم المحقق وكاتب التحقيق أن وجد ويذيل بعد الانتهاء منه بما يفيد قفله وساعة ذلك مع بيان تاريخ جلسة التحقيق التالية والإجراء الذي سيتخذ فيها .

مادة ٢٩ - يوقع عضو الإدارة وكاتب التحقيق إن وجد في نهاية كل صفحة ويجب أن يشتمل المحضر على إمضاء أو ختم أو بصمة كل من تسمع أقواله في التحقيق عقب الانتهاء منها وفي كل صفحة وردت فيها أقواله فإذا امتنع أثبت ذلك في المحضر مع بيان ما قد بيديه من أسباب .

مادة ٣٠ - يتناول التحقيق كل ما يتكشف من مذالفات ولو لم يتصل بالواقعة الأصلية وعلى عضو الادارة أن يستكشف بتحقيقه تحديد المسؤولية والمسؤولين وأن يقتضى كل ما أمكن الأسباب التي أدت الى وقوع المخالفات واقتراح الوسائل المجدية لتلافيها مستقبلاً .

مادة ٣١ - يعد عضو الادارة بعد الانتهاء من فحص الشكوى أو

التظلم أو التحقيق مذكرة تتضمن ملخصا للوقائع وما أسفر عنه الفحص أو التحقيق والرأى الذى انتهى اليه وتعرض المذكرة على مدير الادارة القانونية •

الفصل الثالث

فى اعداد مشروعات العقود والاختصاصات الاخرى

مادة ٣٢ - تعد الادارة القانونية مشروعات العقود التى تحال اليها من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه فى ذلك وتستوفى البيانات الموضوعية اللازمة لاعدادها من الجهات المختصة •

مادة ٣٣ - العقود التى استلزم القانون تسجيلها أو شهورها تستوفى اجراءاتها بمعرفة الادارة القانونية •

مادة ٣٤ - تعد الادارة القانونية مشروعات اللوائح الداخلية ولوائح الجزاءات والقرارات والأوامر التنظيمية والفردية التى يطلبها رئيس مجلس الادارة وللادارة القانونية أن تقترح ما تراه من تعديلات على هذه اللوائح فى ضوء ما يسفر عنه التطبيق •

مادة ٣٥ - يقوم عضو الادارة بإبداء الرأى فيما يطلب اليه من مسائل قانونية وعليه أن يقيم رأيه كلما اقتضى الأمر على ما يسانده من المراجع الفقهية أو الفتاوى أو أحكام المحاكم •

**قرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧
بلائحة التفقيش لفتى على الادارات القانونية
بالهيئات العامة وشركات القطاع العام^(١)**

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ؛
وبعد أخذ رأى لجنة شئون الإدارات القانونية المنصوص عليها
في المادة (٧) من القانون المشار إليه ؛

ق س ر :

مادة ١ - يعمل باللائحة المرافقة لهذا القرار في شأن التفقيش الفنى
على الإدارات القانونية بالهيئات العامة والوحدات التابعة لها وشركات
القطاع العام •

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من ١٠ يناير سنة ١٩٧٧ •

صدر في ١١ ربيع الاخر سنة ١٣٩٧ (٣١ مارس سنة ١٩٧٧) •

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٧ - العدد ١٠٠ •

لائحة

التفتيش الفنى على الإدارات القانونية
بالهيئات العامة وشركات القطاع العام

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ - تتبع إدارة التفتيش الفنى وزير العدل ، وتخضع لإشرافه .

مادة ٢ - تختص إدارة التفتيش الفنى :

(أ) بالتفتيش على سير العمل الفنى وانتظامه بجميع الإدارات
القانونية .

(ب) التفتيش على أعمال مديريها وأعضائها عدا شاغلى وظيفة مدير
عام إدارة قانونية وذلك لجمع البيانات التى تؤدى الى معرفة
درجة كفايتهم ومدى حرصهم على أداء واجبات وظيفتهم من
الناحيات الفنية والإدارية .

(ج) فحص وتحقيق الشكاوى التى تقدم من مديرى وأعضاء
الإدارات القانونية أو ضدهم .

(د) لإدارة التفتيش الفنى أن تجرى تفتيشا عاجلا أو مفاجئا على
سير العمل فى الإدارات القانونية وعلى تصرفات مديريها
وأعضائها .

(هـ) يقدم مدير التفتيش ما يراه من اقتراحات فى شأن سير العمل
بالإدارات القانونية .

مادة ٣ - يتولى مدير التفتيش توزيع العمل بين المفتشين الأول والمفتشين ، ويكون توزيع الدورات التفتيشية عليهم ، وتشكيل اللجان المنصوص عليها في المادتين (٩ ، ١٢) بناء على اقتراح لجنة مشكلة من وكيل التفتيش وأقدم اثنين من المفتشين الأول .

مادة ٤ - يجب أن يكون المفتش من أعضاء الإدارات القانونية في وظيفة فنية أعلى ممن يجرى التفتيش على عمله .

الباب الثاني

التفتيش الدوري

مادة ٥ - يجرى التفتيش بمقر إدارة التفتيش الفنى أو بالانتقال الى مقر عمل العضو المفتش على أعماله .

مادة ٦ - يحدد مدير التفتيش مدد التفتيش طبقا للضوابط التي يراها محققة لغاية منه ، كما يعين الإدارات القانونية ومديرها وأعضائها الذين يفتشون تفتيشا عاجلا أو مفاجئا .

مادة ٧ - تحدد فترة التفتيش بما لا يقل عن أربعة أشهر متتالية ، ويتناول التفتيش فحص عدد كاف من الدعاوى والتحقيقات والفتاوى والأعمال الفنية الأخرى التي بوشرت خلال هذه الفترة يختار المفتش بعضا منها بنفسه ويتناول بالفحص بعض ما يقدمه العضو المفتش عليه منها ، بما يكفى لتكوين رأى صحيح عن عمله فان لم يكن عمله خلال الفترة كافيا للحكم على درجة كفايته جاز للمفتش بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة أن يضم الى فترة التفتيش مدة سابقة عليها أو تالية لها .

مادة ٨ - يضع المفتش تقريراً من قسمين يتضمن القسم الأول ٩

(أ) تاريخ الانتقال للتفتيش ومكان اجرائه وفقرته وعدد أعضاء الادارة القانونية وترتيب العضو المفتش عليه فيها ودرجته وتاريخ عمله بها ■

(ب) احصائية عن الأعمال القانونية التي قامت الادارة بأدائها خلال فترة التفتيش وأنواعها وتوزيعها على أعضاء هذه الادارة وسأ أحيل منها الى من يجرى التفتيش على عمله وما أنجزه منها . وما تبقى وأسباب ذلك •

(ج) اجازات العضو المعنى بالتفتيش وانقطاعه عن عمله أو امتناعه عما ندب له •

(د) مدى سلامة اشرافه على الأعمال الادارية والكتابية •

(هـ) رأى مدير عام أو مدير الادارة القانونية كتابة عن عمل العضو المعنى بالتفتيش •

(و) البيانات التي تتضمن سلوك العضو مردودة الى مصادر محددة في الملفات أو سواها •
ويتضمن القسم الثانى :

(١) بيان الأعمال القانونية التي قام المفتش بفحصها مما اختاره ومما قدمه العضو اليه مع تلخيص ما اتخذته العضو من اجراءات فى شأنها ومدى سلامة تصرفات العضو وعنايته وملاحظات المفتش عنها مع مراعاة نوع العمل على النحو التالى :

أولا - بالنسبة للدعوى يبين المفتش مدى عناية العضو باعداد الدفاع الواقى اطلق القضايا والمذكرات التى قدمها فيها وتنفيذ قرارات المحكمة بشأنها واتخاذ الاجراء المناسب فى الميعاد

المقرر قانونا ، والإطلاع على المستندات وتغطية الأوراق على الملفات ، وما قضى به في هذه الدعاوى ومدى اهتمامه بسحب الأحكام الصادرة لصالح الجهة المنشأة فيها الإدارة القانونية واتخاذ إجراءات تنفيذها أو الطعن في الأحكام الصادرة ضدها ، وكذلك بيان ما شطب أو أوقف أو قضى باعتباره كأن لم يكن أو انقطع سير الخصومة فيه من الدعاوى المرفوعة من الجهة المذكورة .

ثانيا - فيما يتعلق بالتحقيقات يوضح بالتقرير مدى التزام العضو بالقواعد الاجرائية في التحقيق ومدى احاطته بالوقائع والقانون ومتابعة التحقيق والسير به الى غايته والانتهاء منه الى رأى مسبب سليم .

ثالثا - وفيما يتعلق بالآراء القانونية التي أبدها العضو ومدى سداد الرأى القانونى الذى انتهى اليه ومتابعته للنشاط الفقهى والقضائى في أبحاثه القانونية كما يبين التقرير مدى سلامة العقود التي قام العضو باعدادها .

(ب) اشارة الى المذكرات أو الأبحاث الجديدة بالتنويه .

(ج) النتيجة التي حصلها المفتش من التفتيش شاملة بيان ما اذا كان العضو قد عهد اليه بمقدّر مناسب من العمل بالنسبة لازمائه : ومدى اقباله على انجازه ، ودقته في الفهم وتحصيل الواقع وتطبيق أحكام القانون تطبيقا سايما وعنايته بالكتابة وأساويه فيها ومدى اتصاله بالبحث الفقهى وأحكام المحاكم الى غير ذلك من العناصر اللازمة لتقدير كفايته .

مادة ٩ - تعرض تقارير التفتيش على لجنة و أكثر تشكل برئاسة أحد المفتشين الأول وعضوية اثنين من المفتشين على الأقل .

واذا غاب أحد رؤساء اللجان أو أحد أعضائها أو منعه مانع يندب مدير التفتيش من يحل محله .

ويجوز أن يكون مدير التفتيش رئيسا لأحدى اللجان .

مادة ١٠ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير العدل رقم ١٥٦٠ لسنة ١٩٧٩) تتولى اللجنة المختصة فحص التقارير لتقدير درجة كفاية العضو المعنى بالتفتيش ولها في سبيل ذلك استيضاح المفتش أو عضو الإدارة القانونية المفتش على عمله وأجراء ما تراه لاستكمال عناصر التقدير أو إعادة أو متابعة التفتيش على عمل العضو .

وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية ، ويثبت القرار على ذات التقدير ويوقع عليه من الرئيس والأعضاء .

وترسل صورة من التقرير الى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، فإذا أسفر تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٧ ، ١٨ من القانون عن توصية بتعديل التقرير أعيد عرض الأمر على اللجنة للبت فيه بما تراه .

مادة ١١ - يودع التقرير الملف السرى للعضو وترسل له صورة منه تتضمن درجة التقدير بكتاب سرى موصى عليه بعلم الوصول ، وله أن يبدى اعتراضاته عليه كتابة لدى إدارة التفتيش خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار ، ويقبد الاعتراض برقم مسلسل في سجل خاص بالإدارة يبين فيه تاريخ تقديمه ويسلم المعارض ايصالاً يبين فيه رقم الاعتراض وتاريخ تقديمه .

مادة ١٢ - تتظر الاعتراضات لجنة أو أكثر تشكل برئاسة مدير التفتيش أو وكيله وعضوية اثنين من المفتشين الأول على ألا يكون أحدهم قد اشترك في اللجنة التي قدرت كفاية العضو المعارض وتقرر ما تراه

بشأنها ولها في سبيل ذلك اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة العاشرة وتودع الاعتراضات ورأى اللجنة ملف العضو وتخطر ادارة التفتيش بالقرار الصادر في شأن الاعتراض ويؤثر بذلك على حل تقرير التفتيش المعارض عليه وفي السجل السرى .

مادة ١٣ - (ملغاة بقرار وزير العدل رقم ١٥٦٠ لسنة ١٩٧٩) .

مادة ١٤ - يجب أن يتم التفتيش على أعمال الأعضاء الذين تقدر كفايتهم بدرجة لا تؤهلهم للترقية أو الحصول على العالوة أو غير ذلك مما يتطلب فيه القانون درجة كفاية معينة خلال السنة التالية لحصولهم على هذا التقرير .

مادة ١٥ - لمدير التفتيش وللمفتشين في سبيل مباشرة أعمالهم الاطلاع على أى ملف يرون مراجعة أوراقه كما أن يطلبوا ايضاحا عن أية دعوى أو منازعة أو اجراء .

مادة ١٦ - لا يخل بالأحكام المتقدمة نقل الملف إذا كان قد جرى التفتيش على عمله بل يبقى الاختصاص بتقدير كفايته والنظر فيما بيديه من اعتراضات خاضعا لأحكام هذه اللائحة ويرسل التقرير الى الجهة التي نقل اليها لايداعه بملفه السرى .

الباب الثالث

الشكاوى

مادة ١٧ - تقيد في سجل خاص الشكاوى التي ترد لادارة التفتيش الفنى عن الأمور المتعلقة بأعضاء الادارات القانونية ولمدير التفتيش أن يحيل ما يراه منها الى مدير الادارة القانونية المختص لفحصها وموافاة التفتيش بالنتيجة ولمدير التفتيش أن يعهد اليه بتحقيقها اذا رأى مجها لذلك .

مادة ١٨ - الشكاوى المقدمة من مجهول ضد أعضاء الإدارات القانونية لا يجوز اتخاذ إجراء فيها إلا إذا كانت منطوية على وقائع جديرة بالفحص أو التحقيق .

مادة ١٩ - إذا كان محل الشكوى تصرفاً قانونياً واستدعى الحال توجيه ملاحظة إلى العضو المشكوك عرض الأمر على إحدى اللجان المشار إليها في المادة التاسعة .

وللعضو الاعتراض على الملاحظة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وتنتظره لجنة مشكلة على الوجه المبين بالمادة الثانية عشرة ويخطر العضو بنتيجة فحص الاعتراض .

مادة ٢٠ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار وزير العدل رقم ٥٠٧٩ لسنة ١٩٨٣) إذا تعلقت الشكاوى بالسلوك الشخصي أو بتصرف إداري يتولى التفتيش الفني فحصها أو تحقيقها إن رأى وجهاً لذلك ، ولحير التفتيش أن يطلب إلى الجهة المختصة حفظها أو أن يحيلها بعد التحقيق إلى اللجنة المشار إليها في المادة ١٢ للنظر في إحالتها إلى السلطة المختصة لتوقيع الجزاء ، فإن لم يقر مدير التفتيش الرأي الذي انتهت إليه اللجنة عرض الأمر على وكيل وزارة العدل لاتخاذ ما يراه .

ولوكيل وزارة العدل - في جميع الأحوال - أن يشكل لجنة برئاسة عضوية اثنين من مستشاري الأمانة العامة للجنة شئون الإدارات القانونية تختص بإعادة النظر في القرارات الصادرة بحفظ الشكاوى أو إحالتها إلى السلطة المختصة بتوقيع الجزاء ، وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية .

الباب الرابع الملفات السرية والسجل السرى

مادة ٢١ - يكون لكل عضو من أعضاء الإدارات القانونية ملف - سرى
تودع فيه طبقا للقواعد السابقة تقارير التفتيش والشكاوى التى تقدم
ضده وما يوجه اليه من ملاحظات أو تنبيه أو يوقع عليه من جزاء تأديبى
وسائر الأوراق التى تساعد على تكوين رأى صحيح عنه ويجب أن يحاط
العضو علما بكل ما يودع ملفه •

مادة ٢٢ - يعد بادرة التفتيش الفنى سجل سرى يخص فيه
صحيفة أو أكثر لكل عضو تلخص فيها حالته من جميع ما حواه ملفه
السرى •

مادة ٢٣ - تحفظ الملفات السرية والسجل السرى بادرة التفتيش •

مادة ٢٤ - ملفات الأعضاء والسجل السرى سرية لا يجوز لغير
الجهات المختصة الاطلاع عليها ، وعلى مدير التفتيش أن يفضى للعضو
بمادون عنه فيها اذا طلب ذلك •

قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧
بقواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول
توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة
للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ؛
 وعلى القواعد والاجراءات التي وضعتها اللجنة المنصوص عليها في
 المادة ٧ من هذا القانون بجلستها المنعقدة في يوم الاربعاء الموافق ١٣
 يولية ١٩٧٧ ؛

قرر :

مادة ١ - يعمل بالقواعد والاجراءات المرافقة لهذا القرار في شأن
 اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة
 بالادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
 تاريخ نشره ،

صدر في ٢٧ رجب سنة ١٣٩٧ (١٤ يولية سنة ١٩٧٧) .

(١) الوقائع المصرية في ٦ اغسطس سنة ١٩٧٧ - العدد ١٨٢ .

قواعد وإجراءات

اعداد واعتماد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف

الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة

للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

الباب الاول

الهيكل التنظيمي للادارة القانونية

مادة ١ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ولوائحه التنفيذية وقرارات وتوصيات اللجنة العليا لشئون الادارات القانونية تتبع القواعد التالية في اعداد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

مادة ٢ - تلتحق الادارة القانونية بالهيئة أو الشركة برئاسة مجلس الادارة وتكون تابعة له مباشرة ، ولا يجوز أن يكون بالهيئة أو الشركة أكثر من ادارة قانونية واحدة .

مادة ٣ - يكون الهيكل التنظيمي للادارة القانونية في كل هيئة أو شركة من شركات القطاع العام شاملا لجميع وظائف أعضاء الادارة القانونية الذين يعملون في المركز الرئيسي والوحدات والأقسام والفروع التابعة لها ، ويتكون الهيكل من عدد كاف من الوظائف لمباشرة جميع الاختصاصات القانونية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

مادة ٤ - تمارس الادارة القانونية الأنشطة التالية طبقا للاختصاصات المنصوص عليها بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ :

(أ) مباشرة القضايا .

(ب) فحص الشكاوى .

- (ج) فحص التظلمات •
- (د) اجراء التحقيقات •
- (هـ) اعداد مشروعات العقود •
- (و) اصدار الفتاوى •
- (ز) اعداد مشروعات اللوائح الداخلية ولوائح الجزاءات والمعاونة في مراقبة تطبيقها •
- (ح) الأعمال القانونية الأخرى التى يعهد بها اليها من مجلس الادارة •

مادة ٥ - تكون التقسيمات التنظيمية التى تراول الأنشطة المبينة فى المادة سابقة صوره صادقة لواقع الاختصاصات الفعلية التى تراولها الهيئة العامة أو الشركة ومتلائمة مع طبيعة العمل وظروفه فى مجال الشؤون القانونية • على أساس حاجة العمل الفعلى وحجم العمل فى كل اختصاص قانونى •

الباب الثانى

تقييم وظائف الهيكل التنظيمى

مادة ٦ - يكون تحديد مستوى قمة الهيكل التنظيمى للادارة القانونية وكذلك عدد أعضاء الادارة القانونية فى كل وظيفة من وظائفها الفنية بحسب طبيعة العمل القانونى وتنوعه وحجمه وأهميته ومستوى الهيئة أو الشركة ورأس مالها وعدد العاملين بها •

مادة ٧ - يحدد مستوى قمة الهيكل التنظيمى للادارة القانونية بوظيفة مدير عام ادارة قانونية (١٤٠٠ / ١٨٠٠) أو مدير عام ادارة قانونية (١٣٠٠ / ١٨٠٠) أو مدير ادارة قانونية (١٤٤٠ / ٨٧٦) ، على أن يراعى فى التحديد التماثل مع مستوى قمة الهيكل التنظيمى للادارات الرئيسية • الأخرى بالهيئة أو الشركة •

مادة ٨ - يكون تقييم وتحديد وظائف الهيكل التنظيمي على أساس التسلسل في الوظائف ويجوز أن تتعدد جميع وظائف الهيكل التنظيمي .

مادة ٩ - يستهدف في تحديد مستوى تقييم وظيفة رئيس لتقسيم التنظيمي للإدارات القانونية وبالتالي تحديد مستوى تقييم الوظائف المباشرة لها وتحت إشرافها بما يلي :

(أ) مدير عام إدارة قانونية (١٤٠٠ / ١٨٠٠) .

مدير عام إدارة قانونية (١٢٠٠ / ١٤٠٠) .

وتشمل هذه الفئة الوظائف التي ترأس إدارة قانونية بهيئة عامة أو شركة من شركات القطاع العام ذات حجم عمل قانوني كبير أو يتميز بالتنوع أو بالتعامل المباشر مع الجمهور أو بالتعامل مع جهات أجنبية .

(ب) مدير إدارة قانونية (٨٧٦ / ١٤٤٠) .

وتشمل هذه الفئة الوظائف التي ترأس إدارات قانونية أو تقسيمات قانونية بهيئة عامة أو شركة من شركات القطاع العام ذات حجم عمل قانوني متوسط ولا يغلب على نشاطها القانوني التعامل المباشر مع الجمهور أو مع جهات أجنبية .

الباب الثالث

وصف وظائف الهيكل الوظيفي

مادة ١٠ - تحدد قواعد اعداد الهياكل الوظيفية ببطاقات التوصيف بصيغة موحدة بالنسبة لواجبات رئيس الإدارة ولا تختلف باختلاف وظيفته أو درجته المالية وكذلك بالنسبة لواجبات أعضاء الإدارات القانونية فإنه يتعين توحيدها فيما عدا الحضور أمام المحاكم الذي يشترط فيه درجة قيد معينة بجدول المحاماة طبقاً للقانون .

مادة ١١ - تتضمن بطاقات توصيف وظائف الهيكل التنظيمي وصفا تحليليا يبرز واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها في ضوء الاشتراطات الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

مادة ١٢ - يلتزم بمسميات الوظائف الواردة بالقانون ، ولا يجوز اطلاق مسميات محلية أخرى على هذه الوظائف بالجهات الخاضعة للقانون .

مادة ١٣ - يجوز اعداد بطاقات توصيف لوظائف كل فئة بحسب تنوع الأعمال .

مادة ١٤ - تعتبر بطاقات توصيف الوظيفة هي الوثيقة الرسمية التي تحدد واجبات ومسئوليات كل وظيفة .

مادة ١٥ - يسترشد عند اعداد بطاقات توصيف الوظائف بما هو وارد بالنموذج المرفق (ملحق رقم ٣) مع مراعاة اثبات البيانات الخاصة بالمستوى والفئة الوظيفية ورقم التوصيف وشروط شغل الوظيفة في كل بطاقة طبقا للقانون .

الباب الرابع

إجراءات اعداد الهيكل وجدول التوصيف واعتمادها

مادة ١٦ - تقوم الادارة القانونية بالاتفاق مع وحدة التنظيم والادارة بالهيئة العامة أو الشركة أو الوحدة التي تكلفها السلطة المختصة - باعداد الهيكل الوظيفي لادارتها القانونية على أساس دراسة موضوعية لتحديد مستوى قمة الهيكل وعدد الأعضاء من شاغلي كل وظيفة من وظائفها الفنية المنصوص عليها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - وذلك على ضوء المعايير المبينة في المواد من ٦ الى ٨ من هذا القرار وبشرط ألا تقل وظيفة قمة

الهيكل وعدد الاعضاء أو وظائفهم عما هو قائم حاليا ، مع الالتزام بأن يتسح الهيكل لوظائف ليشمل وظائف من طبق عليهم قرار لجنة شئون الادارات القانونية الصادر بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٤ بشأن المشتغلين بأعمال قانونية خارج الادارات القانونية وعلى أن يكون نقلهم الى الادارة القانونية بقتاتهم الوظيفية •

ويعرض الهيكل المقترح على لجنة شئون مديري وأعضاء الادارات القانونية بالوزارة لدراستها وابداء الرأى فيها تطبيقا لأحكام المادتين ١٧ ، ١٨ من القانون •

مادة ١٧ - تراعى لجنة شئون مديري وأعضاء الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٧ من القانون فى تقييم وظائف الهيكل التنظيمى بالادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام التابعة لوزارة اجراء اللازم بينها سواء بالنسبة لتقييم قمة الهيكل بكل ادارة أو عدد أعضائها ووظائفهم بالتناسب مع الادارات القانونية الأخرى وتبلغ توصياتها الى وكيل الوزارة المختص لبدء الرأى فيها وعليه ارسال جداول وظائف الادارات القانونية بالهيئات العامة الى الجهاز المركزى للتظيم والادارة لدراسته وابداء ملاحظاته عليه •

وفى حالة وجود خلافة فى الرأى يعرض الأمر على اللجنة العليا لشئون الادارات القانونية طبقا لنص المادة ١٨ من القانون •

مادة ١٨ - تتولى اللجنة العليا لشئون الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ من القانون دراسة التوصيات الواردة اليها طبقا للمادة السابقة بواسطة لجنة أو لجان تشكلها لهذا الغرض وتعرض عليها نتائج الدراسة لاصدار قراراتها فى شأنها ويبلغ وزير العدل هذه القرارات الى الوزير المختص •

مادة ٩١ - يتم اعتماد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ١٧ من القانون ويجب الانتهاء من اعداد هذه الهياكل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه القواعد .

الباب الخامس

التسكين

مادة ٢٠ - يتم تسكين مديري وأعضاء الادارات القانونية العاملين بها عند صدور الهياكل ، على الوظائف الواردة بها المعادلة للفتات المالية التي يشغلونها حاليا ، على أنه اذا توافرت في أحدهم الشروط المنصوص عليها في القانون لشغل وظيفة أعلى يمكن من توافرت فيه هذه الشروط على هذه الوظيفة الأعلى مع عدم المساس بالأقدميات الحالية .

تحريرا في ٢٦ رجب سنة ١٣٩٧ (١٣ يولية سنة ١٩٧٧) .

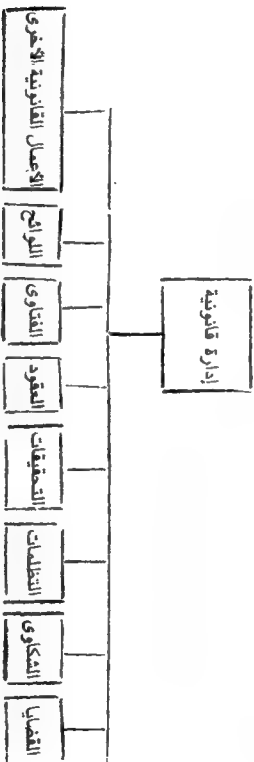
وزير العدل

رئيس اللجنة العليا لتسئون الادارات القانونية

(أحمد سديح ظلمت)

ملحق رقم (١) البناء التنظيمي للإدارة القانونية

أولاً : بيان البناء التنظيمي للإدارة القانونية :



ملحوظة :

قد يدمج أكثر من تنظيمي واحد حسب الاعتبارات المتبعة بحسن سير العمل .

ملحق رقم (٢)

اختصاصات التسميمات التنظيمية بالبناء التنظيمي

صدر القانون رقم ٤٧ في الثاني من يوليو سنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وقد أشارت المادة الأولى منه الى الاختصاصات العامة التي تمارسها هذه الادارات القانونية محدداً بذلك الأعمال القانونية التي تتناول الأنشطة التالية :

١) القضايا — الشكاوى — التظلمات — التحقيقات — العقود — الفتاوى — اللوائح — الأعمال القانونية الأخرى التي يحددها اليها من مجلس الإدارة) .

وفيما يلي الاختصاصات التفصيلية لكل من الأنشطة المشار اليها بمراعاة اللوائح التنفيذية للقانون والقرارات والتوصيات التي تصدر عن اللجنة العليا لشؤون الادارات القانونية في هذا السبيل .

التقاضي

— دراسة صحائف الدعاوى والمنازعات التي ترفع من أو على الجهة وتحضير المستندات والبيانات والمذكرات الخاصة بها قبل مباشرتها أمام المحاكم .

— المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات التي ترفع من أو على الجهة أمام المحاكم ولدى الجهات ذات الاختصاص القضائي ومتابعتها الى أن تصدر الأحكام الخاصة بها .

— دراسة الأحكام التي تكون الجهة طرفاً فيها وتقدير الظن من عدمه ومباشرة إجراءات الطعن الى أن تصدر الأحكام النهائية فيها .

— اتخاذ الإجراءات الخاصة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح الجهة وما يستلزم ذلك من تجهيزات وإجراءات بيع وكافة ما يتصل بالتنفيذ من أعمال وإجراءات أخرى •

— القيام بالإجراءات القانونية للمطالبة بحقوق الجهة لدى الغير بالطرق المدنية أو بالإجراءات الأولية المنصوص عليها قبل رفع الأمر إلى القضاء •

— مباشرة الإجراءات الخاصة بتنفيذ الحجزات الموقعة على العاملين بالجهة وإخطار الإدارات المعنية بذلك •

— مسك السجلات والملفات والأجندات المتعلقة بكافة القضايا والمنازعات القضائية •

الشكاوى والتظلمات

— فحص ودراسة شكاوى العاملين والتظلمات وتحليل مضمونها وأحالتها لجهة الاختصاص لإبداء الرأي فيها •

— اعداد المذكرات بنتيجة بحث كل شكوى أو تظلم واعداد الرأي ائقانونى بنتيجة البحث ثم التصرف وفقا لوائح المعمول بها •

التحقيقات

— اجراء التحقيقات الادارية التى تحال من السلطة المختصة مع العاملين بالجهة فيها ينسب اليهم من مخالفات ادارية أو مالية وتقديم مذكرات بنتائجها ومتابعة ما يتخذ بشأنها من اجراءات بعد البت فيها طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بالتأديب •

— ابلأغ الشرطة أو النيابة العامة أو النيابة الادارية أو الجهاز

المركزى للمحاسبات بحسب الأحوال ووفقا للوائح المعمول بها عمن المخالفات التى تقع فى دائرة العمل واتخاذ اجراءات ايقاف المعاملين المنسوب اليهم مخالفات بمراعاة الضوابط القانونية الموضوعة فى هذا الشأن .

- تمثيل الجهة فى أقسام الشرطة والنيابة العامة والنيابة الادارية وغيرها من الجهات المختصة وتقديم البيانات والمستندات التى تطلبها هذه الجهات ومتابعة تصرفها .
- مسك السجلات والملفات الخاصة بالتحقيقات على مختلف أنواعها .

العقود

- ١ — اعداد وصياغة مشروعات العقود والاتفاقيات انفى تبرم مع أفراد أو مع جهات خارجية من الوجهة القانونية .
- ٢ — ابداء الآراء القانونية فيها يحال من مسائل خاصة بالعقود .
- ٣ — اعداد الصياغة القانونية لشروط المناقصات أو المزايدات أو الممارسات وحضور لجان فتح المظاريف ولجان البت فى الحالات التى تستلزم ذلك .
- ٤ — متابعة الاجراءات اللازمة لتنفيذ العقد أو تسجيلها حسب طبيعة العمل .
- ٥ — مباشرة الاجراءات الخاصة بتسجيل ممتلكات الجهة لدى الهيئات المختصة .
- ٦ — مباشرة الاجراءات الخاصة بتسجيل مكاتب الجهة لدى الدول الأجنبية واتخاذ اجراءات اعتماد مندوبيها لدى هذه الدول .
- ٧ — مسك السجلات والملفات الخاصة بالعقود التى تكون الجهة

طرقا فيها ومتابعة تنفيذها أولا بأول طبقا لبنود هذه العقود والمواعيد المحددة لتنفيذها •

الفتاوى واللوائح والأعمال القانونية الأخرى

— اعداد الفتاوى والآراء القانونية فيما يعرض من موضوعات وتبليغها للجهات المعنية بها •

— اعداد مشروعات اللوائح الداخلية ولوائح الجزاءات وغير ذلك من مشروعات القرارات والأوامر التنظيمية والفردية •

— معاونة رئيس مجلس الادارة في مراقبة تطبيق الوحدة للقوانين واللوائح والأنشطة السارية •

— متابعة دراسة اللوائح والتعليمات المطنة بنشاط الجهة للتأكد من عدم تعارضها مع ما يصدر من قوانين ولوائح عامة •

— متابعة تطور القوانين واللوائح والتعليمات المتصلة بنشاط الجهة أو بشؤون العاملين وتصنيفها وتبويبها واصدار كافة التفسيرات اللازمة لها واخطار الوحدات المعنية بها أولا بأول •

— مسك السجلات والملفات الخاصة بالقوانين والمبادئ القانونية المستقر عليها والفتاوى والتفسيرات القانونية •

— القيام بالأعمال القانونية الأخرى التي يعهد بها من مجلس الادارة الى الادارة القانونية ومسك السجلات والملفات الخاصة بها •

ملحق رقم (٢)

بطاقات الوصف

أولاً - الوظائف الرئاسية :

الوصف العام :

— تقع هذه الوظيفة على قمة الهيكل الوظيفي للشئون القانونية بالهيئة العامة أو بشركة من شركات القطاع العام ويتولاها أحد شاغلي وظائف مدير عام ادارة قانونية (١٤٠٠/١٨٠٠ أو ١٢٠٠/١٨٠٠) أو مدير ادارة قانونية (٨٧٦/١٤٤٠) أو محام ممتاز (٦٨٤/١٤٤٠) ويكون أقدم أعضاء الادارة .

— وينهض شاغلو هذه الوظيفة بمسئولية الاشراف والمراجعة لأعمال الوحدات التابعة له من المستويات الأدنى .

بيان الواجبات :

— اصدار القرارات التي تكفل تحقيق الأهداف المرسومة للوحدات التي يشرف عليها وتنظيم الرقابة لتنفيذ هذه القرارات .

— ابداء الرأي القانوني في المسائل التي تعرض عليه من مستويات الادارة العليا ، أو من مجلس ادارة الجهة أو من مجالس ادارات الوحدات التابعة .

— الاشراف في اتخاذ الاجراءات لتأسيس الوحدة الاقتصادية أو لتعديل نظمها .

— الاشراف على اعداد المخبرات القانونية في المسائل التي يتطلب الأمر عرضها على مجلس ادارة الجهة أو على إحدى اللجان الفنية التابعة لها .

— الاشراف على صياغة ومراجعة لوائح العمل الخاصة بالجهة .

— الاشراف على صياغة ومراجعة جميع الاتفاقيات والمعقود التي تبرم مع الجهة أو إحدى وحداتها ومتابعة توثيقها وتنفيذ المعقود الرسمية والأحكام الصادرة لصالح الجهة .

— الاتصال بالسلطات القضائية أو الادارية أو اللجان الخاصة في شأن التحقيقات المحالة اليها ، واتخاذ ما يلزم من اجراءات بالنسبة لها كلما اقتضى الأمر ذلك .

— الاشراف على اعداد المذكرات القانونية والمستندات في القضايا التي ترفع من أو على الجهة أو فيما يحال اليها من قضايا أخرى .

— الاشراف على المرافعة التي يقوم بها المحامون من المستويات الأدنى أمام المحاكم وتقرير الطعن من عدمه في الأحكام الصادرة ضد الجهة .

— القيام بالمرافعة أمام المحاكم في الحدود التي تؤهلها لها درجة قيده طبقاً لقانون المحاماة .

— الاشراف على تنفيذ الاتصال بمكاتب العمل ، وفرض منازعات العمل المتعلقة بالعمالين بالجهة ، أو المتعلقة بالعمالين في الوحدات التابعة المطلقة بالعمالين بالجهة ، أو المتعلقة بالعمالين في الوحدات التابعة لها .

— ترشيح محامين من الخارج متخصصين في فروع القانون للمرافعة في القضايا التي تتطلب ذلك .

— الاشراف على أعمال التحقيقات في المخالفات المالية والادارية التي تحال اليه واتخاذ ما يلزم من اجراءات وتوصيات في شأنها .

— الاشراف على أعمال فحص الشكاوى والتظلمات التي تحال الى الادارة القانونية واستيفائها وتبليغ صاحب الشأن بنتيجة الفحص .

- الاشراف على متابعة أعمال الوحدات التابعة له •
- توزيع وتنسيق أعمال الشئون القانونية بين الاعضاء وتوجيههم في أدائها ، ومراجعتها بعد الانتهاء منها •
- أداء ما يسند اليه من أعمال أخرى مماثلة •

ثانياً - الوظائف الرئاسية :

الوصف العام :

- تتم هذه الوظيفة في داخل الهيكل الوظيفي للإدارة القانونية •
- وينهض شاغل هذه الوظيفة بمسئولية القيام بما يمهّد اليه من أعمال قانونية بحسب التدرج الرئاسي في الإدارة القانونية •
- وبمسئولية الاشراف والمراجعة لأعمال الوحدات التابعة له من المستويات الأدنى •

بيان الواجبات :

- يقوم شاغلي هذه الوظيفة بالأعمال القانونية المبينة في واجبات الوظائف الرئاسية في حدود ما يمهّد اليه من رئاسته من أعمال ومع مراعاة أن حضوره للمراقبة أمام المحاكم قاصر على نطاق ما تؤهله له درجة قيده •

قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨
بلائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب واعارة مديري وأعضاء
الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ؛
 وبعد أخذ رأى لجنة شئون الادارات القانونية المنصوص عليها
 في المادة (٧) من القانون المشار اليها ؛

قـسـر :

مادة ١ - يعمل باللائحة المرافقة لهذا القرار في شأن تعيين وترقية ونقل وندب واعارة مديري وأعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٩ صفر سنة ١٣٩٨ (٧ فبراير سنة ١٩٧٨) .

(١) الوقائع المصرية في ٢٨ مارس سنة ١٩٧٨ - العدد ٧٣ .

لائحة

قواعد تعيين وترقية ونقل وندب واعارة مديري وأعضاء
الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام

الباب الاول

احكام عامة

مادة ١ - يعمل في شأن تعيين وترقية ونقل وندب واعارة مديري
وأعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام -
فيما لم يرد به نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وفي هذه اللائحة -
بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع
العام على حسب الأحوال .

وكذلك يعمل فيما لا يتعارض وأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
المشار اليه وأحكام هذه اللائحة باللوائح والنظم المعمول بها في الجهات
المنشأة بها الادارات القانونية .

الباب الثاني

في التعيين والترقية

مادة ٢ - يشترط فيمن يعين في احدى الوظائف الفنية بالادارات
القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام :

(أ) أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية أو بجنسية احدى
الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل .

(ب) أن يكون كامل الأهلية المدنية .

(ج) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(د) ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مظل بالشريف أو الأمانة ، أو اغتيال وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

(هـ) أن يكون حائزاً على شهادة الليسانس في القانون من إحدى كليات الحقوق في جامعات جمهورية مصر العربية ، أو على شهادة تعتبر معادلة لها على أن ينجح في امتحان المعادلة وفقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

(و) أن يجتاز بنجاح امتحان المسابقة إذا رأى مجلس الإدارة أن يتم التعمين عن هذا الطريق ويشترط في هذه الحالة الاعلان عن الامتحان في صحيفتين يوميتين قبل التاريخ المحدد له بوقت مناسب .

(ز) أن تثبت لياقته صحياً بمعرفة الجهة الطبية المختصة ، ويجوز الاعفاء من شرط الياقة اللازمة للتعمين أو الاستمرار في العمل كله أو بعضه بقرار من السلطة المختصة بالتعمين بعد أخذ رأى الجهة الطبية .

(ح) أن يكون مقيداً بجدول الماملين ولا يعين الا في الوظيفة التي تؤهلها لها درجة ومدة قيده في الجدول ومع حساب مدة الاشتغال بالمحاماة أو الأعمال القانونية النظرية ، وذلك طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وقرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ .

ويشترط فضلاً عن ذلك أن يعين في إحدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية نقلاً من إحدى الادارات الأخرى الخاضعة لنظام الماملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام أن يكون حاصلاً على تقرير بتقدير كفايته بدرجة ممتاز في السنة الأخيرة السابقة على النقل ، أو بتقريرين بدرجة جيد على الأقل في السنتين السابقتين .

مادة ٣ - لا يجوز التعين في وظائف الإدارات القانونية في درجة محام ثالث فما يعلوها من غير الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ إلا في حدود ربع الوظائف الخالية في الإدارات القانونية ، وتحسب هذه النسبة طبقا لما هو منصوص عليه في المادة ١٥ من القانون المشار إليه .

مادة ٤ - يكون التعين في وظائف الإدارات القانونية في درجة محام ثالث فما يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية ومع توافر شروط شغل الوظيفة طبقا لما هو منصوص عليه في المادة ١٣ من القانون .

مادة ٥ - تتوافر الكفاية اللازمة لترقية مدير الإدارة القانونية الى وظيفة مدير عام إدارة قانونية بحصوله في آخر تقرير سابق على الترقية من إدارة التفتيش الفني المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون على تقدير كفايته بدرجة جيد على الأقل .

وتتوافر الكفاية اللازمة لترقية عضو الإدارة القانونية في الوظائف الأدنى بحصوله على آخر تقرير من إدارة التفتيش بتقدير كفايته بدرجة متوسط على الأقل .

مادة ٦ - تتحدد الأقدمية في الفئة الوظيفية بتاريخ القرار الصادر بالتعين فيها ، مالم يحددها القرار بتاريخ آخر ، وتتحدد الأقدمية فيما بين المعينين بقرار واحد بترتيب أسمائهم فيه .
ويراعى في تحديد الأقدمية القواعد التالية :

١ - إذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الفئة الوظيفية السابقة .

٢ - إذا كان التعيين نقلا من احدى وظائف الادارات القانونية أو الادارات الأخرى الخاضعة لنظام العاملين المعيّنين بالدولة أو انقطاع العام تنصب أقدمية المعين في الفئة الوظيفية التي عين بها في الادارة القانونية من تاريخ حصوله على الفئة المحالة لها في الجهة المنقول منها على ألا يسبق زملاءه في الادارة القانونية .

٣ - إذا كان التعيين لأول مرة تنصب أقدمية المعينين على أساس درجة ومدة القيد في جدول المعلمين مع حساب مدة الاشتغال بالمحاماة أو الأعمال النظرية طبقا للمادة ١٣ من القانون . وعند التساوى يقدم صاحب المؤهل الأعلى فالأعلى في مرتبة الحصول على الشهادة ادراسية فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً . وذلك كله بشرط ألا يسبقوا زملائهم في الادارة القانونية .

وتحدد الأقدمية فيما بين الزملاء في حكم الفقرتين السابقتين بتاريخ استيفاء كل منهم شروط الصلاحية التعيين في الدرجة التي عين بها في الادارة القانونية .

الباب الثالث

في النقل والتدب والاعارة

مادة ٧ - مع مراعاة ما نصت عليه المادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين وبعد أخذ رأى لجنة شئون مديري وأعضاء الادارات القانونية المنصوص عليها في المادة ١٧ واتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون المشار اليه نخب عضو الادارة القانونية للقيام بأعمال أخرى قانونية غير عمله أو بالاضافة الى عمله .

وتكون مدة التدب سنة واحدة قابلة للتجديد ولا يجوز أن تزيد مدة تدب العضو لغير عمله طوال الوقت على ثلاث سنوات متصلة .

مادة ٨ - يجوز إعاره عضو الإدارة القانونية بعد موافقته كتابة للمحل في الداخل أو الخارج وذلك بقرار من السلطة المختصة بالتميين وبعد أخذ رأى لجنة شئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية واتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ويحدد القرار الصادر بالاعارة محتها ولا يجوز أن تزيد مدد الاعارة على أربع سنوات متصلة .

مادة ٩ - تعتبر المدة متصلة فى حكم المادتين السابقتين اذا تتابعت أيامها أو فصلًا بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات .

وفى جميع الأحوال يجب ألا يترتب على الاعارة أو النحب الاخلال بحسن سير العمل .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	مطبعة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التحليلات التشريعية للموضوع

م	الفصل المعقّل	مكان النشر ص	أداة التعميل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

محكمة دستورية طيا

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩
بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن المحكمة الدستورية العليا .

(المادة الثانية)

يجمع الدعاوى والطلبات القائمة أمام المحكمة العليا والتي تدخل في اختصاص المحكمة الدستورية العليا بمقتضى القانون المرافق تحال إليها بحالتها فور تشكيلها وبغير رسوم .

وتحال إليها كذلك طلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم القائمة أمام المحكمة العليا بحالتها دون رسوم للفصل فيها طبقاً للأحكام الواردة في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمامها .

(المادة الثالثة)

تسرى أحكام المادتين ٢٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتلفة برد ومقاصمة أعضاء المحكمة العليا أو بمرتباتهم

ومعاشاتهم وما في حكمها ، وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى والطلبات »

(المادة الرابعة)

يمثل المحكمة الدستورية العليا في المجلس الأعلى للهيئات القضائية رئيسها ويحل محله في حالة غيابه أقدم أعضائها •

(المادة الخامسة)

مع مراعاة حكم الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٥ من القانون المرافق يصدر أول تشكيل للمحكمة الدستورية العليا بقرار من رئيس الجمهورية ويتضمن تعيين رئيس المحكمة وأعضائها ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون المرافق بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالنسبة للأعضاء •

ويؤدى أعضاء المحكمة اليمين المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون المرافق أمام رئيس الجمهورية •

(المادة السادسة)

أعضاء المحكمة العليا وأعضاء هيئة مفوضى الدولة الذين لا يشملهم تشكيل المحكمة الدستورية العليا يعودون بحكم القانون الى الجهات التي كانوا يعملون بها قبل تعيينهم بالمحكمة العليا بأقدمياتهم السابقة في تلك الجهات مع احتفاظهم بدرجاتهم ومراتبهم وبدلاتهم بصفة شخصية •

(المادة السابعة)

ينقل الى المحكمة الدستورية العليا فور تشكيلها جميع العاملين بالأقسام الادارية والكتابية وغيرها الملحقة بالمحكمة العليا •

كما تنقل إليها جميع الاعتمادات المالية الخاصة بالمحكمة العليا
والدرجة في موازنة السنة الحالية .

(المادة الثانية)

ينتفع رئيس وأعضاء المحكمة العليا السابقون وأسرهم الذين انتهت
خدمتهم من خدمات الصندوق المصومس عليها في المادة (١٨) من القانون
المرافق وبالشروط الواردة فيه .

(المادة الثالثة)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثانية من قانون الاصلاح يلغى قانون
المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ١٩٦٩ ، وقانون
الاجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٠ ،
والقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٦ بيمض الأحكام الخاصة بالمحكمة العليا
كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق ^(١) وذلك فور تشيكل
المحكمة الدستورية العليا .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد أسبوعين
من تاريخ نشره .

يمض هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ شوال سنة ١٣٩٩ (٢٩ أغسطس
سنة ١٩٧٩) .

(١) من القوانين المقيدة ملغاة بحكم هذا النص القانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٧٣ بشأن تقرير بدل قضاء لاعضاء المحكمة العليا وأعضاء هيئة
مفوضي الدولة بها .

قانون المحكمة الدستورية العليا

الباب الأول

نظام المحكمة

الفصل الأول

تشكيل المحكمة

مادة ١ - المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية ، مقرها مدينة القاهرة .

مادة ٢ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة « المحكمة » المحكمة الدستورية العليا وبعبارة « عضو المحكمة » رئيس المحكمة وأعضاؤها وذلك ما لم يوجد نص مخالف .

مادة ٣ - تؤلف المحكمة من رئيس وعدد كاف من الأعضاء .

وتصدر أحكامها وقراراتها من سبعة أعضاء ويرأس جلساتها رئيسها أو أقدم أعضائها وعند خلو منصب الرئيس أو غيابه أو وجود مانع لديه يقوم مقامه الأقدم فالأقدم من أعضائها في جميع اختصاصاته .

مادة ٤ - يشترط فيمن يعين عضواً بالمحكمة أن تتوافر فيه الشروط العامة اللازمة لتولى القضاء طبقاً لأحكام قانون السلطة القضائية ، وألا تقل سنه عن خمسين وأربعين سنة ميلادية .

ويكون اختياره من بين الفئات الآتية :

(أ) أعضاء المحكمة العليا الحاليين .

(ب) أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين ممن أمضوا في وظيفة مستشار أو ما يعادلها لخمس سنوات متصلة على الأقل .

(ج) أساتذة القانون الحاليين. والنبليقيين بالجامعات المصرية ممن أمضوا في وظيفة أستاذ ثمانى سنوات متصلة على الأقل .

(د) المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا عشر سنوات متصلة على الأقل .

مادة ٥ - يعين رئيس المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية (١) .

ويعين عضو المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية وذلك من بين اثنين ترشح احدهما الجمعية العامة للمحكمة ويرشح الآخر رئيس المحكمة .

ويجب أن يكون ثلثا عدد أعضاء المحكمة على الأقل من بين أعضاء الهيئات القضائية .

ويحدد قرار التمين وظيفة العضو وأقدميته بها .

مادة ٦ - يؤدى رئيس وأعضاء المحكمة قبل مباشرة أعمالهم اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور والقانون وأن أحكم بالعدل » .

ويكون أداء اليمين بالنسبة لرئيس المحكمة أمام رئيس الجمهورية .

ويكون أداء اليمين بالنسبة للأعضاء أمام الجمعية العامة للمحكمة .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٨٧ بتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا بدرجة وزير (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٠/١٩ - العدد ٤٣ مكرر) .

التصل الثاني الجمعية العامة للمحكمة

مادة ٧ - تؤلف الجمعية العامة للمحكمة من جميع أعضائها .

ويحضر اجتماعاتها رئيس هيئة المفوضين أو أقدم أعضائها ، ويكون له صوت محدود في المسائل المتعلقة بالهيئة .

مادة ٨ - تختص الجمعية العامة بالإضافة الى ما نص عليه في هذا القانون بالنظر في المسائل المتعلقة بنظام المحكمة وأمرها الداخلية وتوزيع الأعمال بين أعضائها وجميع الشؤون الخاصة بهم .

ويجوز لها أن تفوض رئيس المحكمة أو لجنة من أعضائها في بعض ما يدخل في اختصاصاتها .

ويجب أخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بالمحكمة .

مادة ٩ - تجتمع الجمعية العامة بدعوة من رئيس المحكمة أو بناء على طلب ثلث عدد أعضائها ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور أغلبية الأعضاء .

ويرأس الجمعية رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه .

ويكون التصويت علانية مالم تقرر الجمعية أن يكون سرا .

وتصدر الجمعية قراراتها بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات يرجع رأى الجانب الذي منه الرئيس مالم يكن التصويت سرا فيعتبر الاقتراح مرفوضا .

وتثبت محاضر أعمال الجمعية العامة في سجل يوقعه رئيس الجمعية وأمين عام المحكمة .

مادة ١٠ - تؤلف بقرار من الجمعية العامة لجنة الشئون الوقتية برئاسة رئيس المحكمة وعضوية اثنين أو أكثر من الأعضاء تتولى اختصاصات الجمعية العامة في المسائل العاجلة أثناء العطلة القضائية للمحكمة .

الفصل الأول

حقوق الأعضاء وواجباتهم

مادة ١١ - أعضاء المحكمة غير قابلين للعزل ولا ينقلون الى وظائف أخرى الا بموافقتهم .

مادة ١٢ - تحدد مرتبات وبدلات رئيس المحكمة وأعضائها طبقا للجدول الملحق بهذا القانون .

على أنه اذا كان العضو يشغل قبل تعيينه بالمحكمة وظيفة يزيد مرتبها أو البدل المقرر لها عما ورد في هذا الجدول فإنه يحتفظ بصفة شخصية بما كان يتقاضاه .

وفيما عدا ذلك لا يجوز أن يقرر لأحد الأعضاء مرتب أو بدل بصفة شخصية ولا أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة .

مادة ١٣ - لا يجوز ندب أو اعارة أعضاء المحكمة الا للأعمال القانون بالهيئات الدولية أو الدول الأجنبية أو للقيام بمهام علمية .

مادة ١٤ - تسري الأحكام الخاصة بقاعد مستشارى محكمة النقض على أعضاء المحكمة .

مادة ١٥ - يسرى في شأن عدم صلاحية عضو المحكمة ، وتنحيه ورده ومقاصمته ، الأحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض .

وتفصل المحكمة الدستورية العليا في طلب الرد ودعوى المخاصمة بكامل أعضائها عدا العضو المشار اليه ، ومن يقوم لديه عذر ، ويراعى أن يكون عدد الأعضاء الحاضرين وترا بحيث يستبعد أحدث الأعضاء .

ولا يقبل رد أو مخاصمة جميع أعياء المحكمة أو بعضهم بحيث يقل عدد الباقين منهم عن سبعة .

مادة ١٦ - تختص المحكمة دون غيرها بالفصل في الطلبات الخاصة بالمرتبات والكفالات والمعاشات بالنسبة لأعضاء المحكمة أو المستحقين عنهم .

كما تختص بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شؤونهم وكذلك طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

واستثناء من أحكام المادة (٣٤) يوقع على الطلبات المشار إليها في الفقرتين السابقتين من صاحب الشأن .

ومع مراعاة أحكام المواد من (٣٥) الى (٤٥) يتبع فى شأن هذه الطلبات الأحكام المطبقة بالنسبة لمستشارى محكمة النقض فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القانون .

مادة ١٧ - تسرى الأحكام المقررة فى قانون السلطة القضائية بالنسبة للاجازات على أعضاء المحكمة .

وتتولى الجمعية العامة للمحكمة اختصاصات المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى هذا الشأن .

ويتولى رئيس المحكمة اختصاصات وزير العدل .

مادة ١٨ - ينشأ بالمحكمة صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية ،

تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتحويل وكالة الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء المحكمة وهيئة المفوضين بها وأسرهم .

وتؤول الى هذا الصندوق حقوق والتراكمات الصندوق المنشأ بمقتضى المادة السابعة من القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٦ ببعض الأحكام الخاصة بالمحكمة العليا .

ولا يجوز أن ينتفع من هذا الصندوق الانتفاع من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية .

ويصدر بتنظيم الصندوق وإدارته وقواعد الاتفاق منه قرار من رئيس المحكمة (١) بعد موافقة الجمعية العامة .

مادة ١٩ - إذا نسب الى أحد أعضاء المحكمة أمر من شأنه المساس بالثقة أو الاعتبار أو الاخلاق الجسيم يواجبات أو مقتضيات وظيفته يتولى رئيس المحكمة عرض الأمر على لجنة الشؤون الوقتية بالمحكمة .

فاذا قررت اللجنة - بعد دعوة العضو لسماع أقواله - أن هناك مخالفاً للسير في الاجراءات نذبت أحد أعضائها أو لجنة من ثلاثة منهم للتحقيق ، ويعتبر العضو المحال الى التحقيق في اجازة حتمية بمرتب كاملة من تاريخ هذا القرار .

(١) صدر قرار رئيس المحكمة الدستورية العليا رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ بنظام صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء المحكمة وأعضاء هيئة المفوضين بها (الوقائع المصرية - العدد ١٦٨ في ١٩/٧/١٩٨١ - المعدل بالقرارات أرقام ٢٩ لسنة ١٩٨١ - الوقائع المصرية - العدد ٢٠٠ في ١٩٨١/٨/٣٠ - و ١٣ لسنة ١٩٨٢ الوقائع المصرية - العدد ١٠٢ في ١٩٨٥/٥/٣ - والجنة ١٩٨٥ الوقائع المصرية - العدد ١٨ في ١٩٨٥/١/٢١ و ٧ لسنة ١٩٨٦ - الوقائع المصرية - العدد ٤٩ في ١٩٨٦/١٢/٢٦) .

ويعرض التحقيق بعد انتهائه على الجمعية العامة منعقدة في هيئة محكمة تأديبية فيما عدا من شارك من أعضائها في التحقيق أو الاتهام لتصدر - بعد سماع دفاع العضو وتحقيق دفاعه - حكمها بالبراءة أو بلحالة العضو الى التقاعد من تاريخ صدور الحكم المذكور ، ويكون الحكم نهائيا غير قابل للطعن بأي طريق .

مادة ٢٠ - تتولى الجمعية العامة للمحكمة اختصاصات اللجنة المنصوص عليها في المادتين ٩٥ ، ٩٦ من قانون السلطة القضائية واختصاصات مجلس التأديب المنصوص عليها في المادة ٩٧ من القانون المذكور .

وفيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل تسرى في شأن أعضاء المحكمة جميع الضمانات والزايا والحقوق والواجبات المقررة بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض وفقا لقانون السلطة القضائية .

الفصل الرابع

هيئة المفوضين

مادة ٢١ - تؤلف هيئة المفوضين لدى المحكمة من رئيس وعدد مكافئ من المستشارين والمستشارين المساعدين .

ويحل محل الرئيس عند غيابه الأقدم من أعضائها ، ويتولى رئيس الهيئة تنظيم العمل بها والإشراف عليها .

وتحدد مرتبات وبدلات ورؤس وأعضاء الهيئة وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

مادة ٢٢ - يشترط فيمن يعين رئيسا لهيئة المفوضين ذات الشروط المقررة لتعيين أعضاء المحكمة في المادة (٤) من هذا القانون .

ويشترط فيمن يعين مستشاراً أو مستشاراً مساعداً بالعلاقات ذات الشروط المقررة في قانون السلطة القضائية لتعيين أقرانهم من المستشارين بمحلكم الاستئناف أو الرؤساء بالمحاكم الابتدائية على حسب الأحوال .

ويمين رئيس وأعضاء الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس المحكمة وبعد أخذ رأى الجمعية العامة .

ويكون التعيين في وظيفة رئيس الهيئة والمستشارين بها بطريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة .

ومع ذلك يجوز أن يعين رئيساً في هذه الوظائف من تتوافر فيه الشروط المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة .

ولرئيس المحكمة تدعى أعضاء من الهيئات القضائية للعمل بهيئة المفوضين ممن تتطبق عليهم أحكام الفقرة الثانية ، وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العامة وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون الهيئة التى ينتمون إليها .

مادة ٢٣ — يؤدى رئيس وأعضاء هيئة المفوضين قبل مباشرتهم أعمالهم اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور والقانون ، وأن أؤدى على بالامانة والصدق » .

ويكون أداء اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة .

مادة ٢٤ — رئيس وأعضاء هيئة المفوضين غير قابلين لل عزل ، ولا يجوز نقلهم إلى وظائف أخرى الا بموافقتهم .

وتسرى في شأن ضماناتهم وحقوقهم وواجباتهم وأحالتهم الى التقاعد واجازاتهم والمنازعات المتعلقة بترقياتهم ومرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم ، هم وسائر المستحقين عنهم ، الأحكام المقررة بالنسبة لأعضاء المحكمة . ولا يسرى حكم المادة ١٣ من هذا القانون على أعضاء الهيئة .

الباب الثاني

الاختصاصات والاجراءات

الفصل الاول

الاختصاصات

مادة ٢٥ - تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي :
أولا : الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ^(١) .

(١) قضت المحكمة الدستورية العليا بأن : الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجد أساسا لها - كاصل عام - في مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذي أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الأصل ما استقر عليه القضاء والفقه من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال الرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تلبى أن تكون محلا لدعوى قضائية ، وإذا كانت نظرية أعمال السيادة في أصلها الفرنسي قضائية النشأة ولدت في ساحة القضاء الإداري وتطورت به قواعدها ، إلا أنها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع الى بداية التنظيم القضائي الحديث الذي أقرها بنص صريح في التشريعات المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادي والقضاء الإداري على المواء واستبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء إنما يأتي تحقيقا للاعتبارات الميامية التي تقتضى - بسبب طبيعة هذه الأعمال واتصالها بنظام الدولة الميامي اتصالا وثيقا او بسيادتها في الداخل والخارج - النأي بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في

ثانيا : الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخذ أحدهما عن نظرها أو تخلت كليهما عنها .

ثالثا : الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها .

مادة ٢٦ - تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور وذلك اذا اثارته خلالهما في التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها (١) .

=

الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستوري في الدول التي اخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة في المسائل السياسية التي تعد المجال الحيوي والطبيعي لنظرية أعمال الميادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة (جلسة ١٩٨٤/١/٢١ - القضية رقم ٤٨ لسنة ٤ قضائية/دستورية - الجريدة الرسمية - العدد ٦ في ١٩٨٤/٢/٩) . وقضت أيضا بأنه من المقرر ان مناط اختصاص هذه المحكمة بالفصل في دستورية القوانين واللوائح ، ان يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستوري ، فلا يمتد لحالات النعارض بين اللوائح والقوانين ولا بين التشريعات ذات المرتبة الواحدة ، ومن ثم ، فان هذا النعنى - أيا كان وجه الراى في قيام هذا التعارض - لا يعدو ان يكون نعيا بمخالفة قانون لقانون ، وهو ما لا يمتد اليه ولاية المحكمة ، ولا يشكل بذلك خروجا على أحكام الدستور (جلسة ١٩٨٨/٦/١٩ - القضية رقم ٢٦ لسنة ٢ قضائية/دستورية - الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ في ١٩٨٨/٧/٧) .

(١). قضت المحكمة الدستورية العليا بانها وهى في مجال ممارستها لاختصاصها بالنسبة الى التفسير التشريعى ، انما تقتصر ولايتها على

=

مادة ٢٧ - يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الإجراءات المقررة لتعضير الدعاوى الدستورية (١) .

الفصل الثاني

الإجراءات

مادة ٢٨ - فيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل تسري عليه قرارات الاجتالة والدعاوى والطلبات التي تنجم الى المحكمة الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة امامها (٢) .

تـ

تحديد مضمون النص القانوني محل التفسير بتوضيح ما أبهم من الفاظه ، والتوفيق بين أجزائه المتناقضة على ضوء إرادة المشرع تحرياً لمقاصده من هذا النص ، ووفقاً عند الغاية التي استهدفها من تقريره (جلسة ١٩٨٩/٥/٢١ - القضية رقم ١ لسنة ٨ قضائية دستورية - الجريدة الرسمية العدد ٢٣ في ١٩٨٩/٦/٨) .

(١) استقر قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن أعمال الرخصة المقررة لها طبقاً للمادة ٢٧ من قانون المحكمة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام النزاع أمامها فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها (جاسة ١٩٨٨/٦/٤ - القضية رقم ٩٧ لسنة ٤ قضائية دستورية - الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ في ١٩٨٨/٦/٢٣) .

(٢) من المقرر في قضاء المحكمة الدستورية العليا أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومنطـ ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع (جلسة ١٩٨٩/٥/٢١ - القضية رقم ١١ لسنة ٨ قضائية دستورية - الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ في ١٩٨٩/٦/٨) .

مادة ٢٩ - تتولى المحكمة الرقابية القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى :

(أ) إذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية .

(ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن (١) .

(١) قضت المحكمة الدستورية العليا بأن سؤدى الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى إتاحت للمضوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى فنيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها القانون ، وفى الموعد الذى هيئه ، وبالتالى ، فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد

مادة ٣٠ - يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا وصحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة (٣) .

الافصى يعنبر ميعادا حتميا يعين على الخصوم أن يلتزموا برفع اندعوى الدستورية قبل انقضاءه ، والا كانت غير مقبولة (جلسة ١٩٨٨/٣/٦ - القضية رقم ١١٥ لسنة ٦ قضائية/دستورية - الجريدة الرسمية - العدد ١١ فى ١٩٨٨/٣/١٧) .

وقضت ان مؤدى هذا النص أن المشرع لم يجز الدعوى الاصلية سبيلا للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية ، وانما اشترط قيام دعوى موضوعية أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، وان يكون هناك نص فى قانون أو لائحة ترى محكمة الموضوع أنه لازم للفصل فى النزاع الموضوعى المعروض عليها ، ويتراءى لها عدم دستوريته أو يطعن عليه احد الخصوم بعدم الدستورية واذ كان المقرر أن ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ آفة البيان . فمن ثم وتحقيقا لما نغياه المشرع فى هذا الشأن فانه يجب أن تستقل دعوى الموضوع بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة والا كانت هذه الدعوى فى حقيقتها دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذى رسمه القانون (جلسة ١٩٨٨/٢/٦ - الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٧ قضائية/دستورية - الجريدة الرسمية - العدد ٧ فى ١٩٨٨/٢/١٨) .

(٢) قضت المحكمة الدستورية العليا بأن مؤدى المادة ٣٠ من قانونها ان المشرع اوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين اوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به

مادة ٣١ - لكل ذي شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار اليها في البند ثانيا من المادة (٢٥) .

ويجب أن يبين في الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التي نظرتة وما اتخذته كل منها في شأنه .

ويترتب على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .

مادة ٣٢ - لكل ذي شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين في الحالة المشار اليها في البند ثالثا من المادة (٢٥) .

ويجب أن يبين في الطلب النزاع القائم حول التنفيذ ، ووجه التناقض بين الحكمين .

ولرئيس المحكمة أن يأمر بناء على طلب ذوي الشأن بوقف تنفيذ الحكمين أو احدهما حتى الفصل في النزاع .

مادة ٣٣ - يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويجب أن يبين في طلب التفسير النص التشريعي المطلوب تفسيره ، وما أثاره من خلاف في التطبيق ومدى أهديته التي تستدعي تفسيره تحقيقا لوحدة تطبيقه .

المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار اليه (جملة ١٩٨٤/٤/٧ - القضية رقم ١٣٧ لسنة ٥ ق - الجريدة الرسمية - العدد ١٧ في ابريل ١٩٨٤) .

مادة ٢٤ - يجب أن تكون الطلبات وحجف الدعاوى التى تستخدم الى المحكمة الدستورية العليا موقعا عليها من محام مقبول للحضور امامها أو عضو بادرارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الأقل حسب الأحوال ، وأن يرفق بالطلب النصوص عليه فى المادتين ٣١ ، ٣٢ صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع فى شأنهما النزاع أو التناقض والا كان الطلب غير مقبول .

مادة ٢٥ - يقيد قلم الكتاب قرارات الاحالة الواردة الى المحكمة والدعاوى والطلبات المقدمة اليها فى يوم ورودها أو تقديمها فى سجل يخصر لذلك .

وعلى قلم الكتاب اعلان ذوى الشأن عن طريق نظم المحضرين بالقرارات أو الدعاوى أو الطلبات سابقة الذكر فى مدى خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ .

وتعتبر الحكومة من ذوى الشأن فى الدعاوى الدستورية .

مادة ٣٦ - يعتبر مكتب المحامى الذى وقع على صحيفة المدعى أو الطلب محلا مختارا للطالب ومكتب المحامى الذى يقوب عن المطلوب ضده فى الرد على الطلب محلا مختارا له ، وذلك ما لم يمين أى من الطرفين لنفسه محلا مختارا لاعلانه فيه .

مادة ٣٧ - لكل من تلقى اعلانا بقرار احالة أو بدعى أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه مذكرة بملاحظات مشفوعة بالمستندات .

ولخصمه الرد على ذلك بمذكرة ومستندات خلال خمسة عشر يوما التالية لانتهاء المنعاد المين بالفقرة السابقة .

فاذا استعمل الخصم حقه فى الرد كان للاول التعقيب بمذكرة خلال خمسة عشر يوما التالية .

مادة ٣٨ - لا يجوز لقلم الكتاب أن يقبل بعد انقضاء المواعيد المبينة في المادة السابقة أوراقا من الخصوم ، وعليه أن يحرر محضرا يثبت فيه تاريخ تقديم هذه الأوراق واسم مقدمها وصفته .

مادة ٣٩ - يعرض قلم الكتاب ملف الدعوى أو الطلب على هيئة المفوضين في اليوم التالي لانقضاء المواعيد المبينة في المادة (٣٧) .

وتتولى الهيئة تحضير الموضوع ، ولها في سبيل ذلك الاتصال بالجهات ذات الشأن للحصول على ما يلزم من بيانات أو أوراق ، كما أن لها دعوة ذوى الشأن لاستيضاحهم ما ترى من وقائع وتكليفهم بتقديم مستندات ومذكرات تكميلية وغير ذلك من إجراءات التحقيق في الأجل الذي تحدده .

ويجوز للمفوض أن يصدر قرارا بتخريم من يتسبب في تكرار تأجيل الدعوى مבלما لا يجاوز عشرين جمعا ، ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا ، كما يجوز له إقالته من هذه الغرامة كلها أو بعضها إذا أبدى excusa مقبولا .

مادة ٤٠ - تعود هيئة المفوضين بعد تحضير الموضوع تقريراً تعدد فيه المسائل الدستورية والقانونية المثارة ورأى الهيئة فيها مسجما .

ويجوز لذوى الشأن أن يظلوا على هذا التقرير بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم .

مادة ٤١ - سيحدد رئيس المحكمة خلال أسبوع من إيداع التقرير تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى أو الطلب .

وعلى قلم الكتاب لتقتلر ذوى الشأن بتاريخ الجلسة بكتاب مسجل بقلم الوصول .

ويكون ميعاد الحضور خمسة عشر يوماً على الأقل مالم يأمر رئيس المحكمة في حالة الضرورة وبناء على طلب ذوى الشأن بتقصير هذا الميعاد الى ما لا يقل عن ثلاثة أيام •

ويطن هذا الأمر اليهم مع الاخطار بتاريخ الجلسة •

مادة ٤٢ — يجب حضور أحد أعضاء هيئة المفوضين جلسات المحكمة ويكون من درجة مستشار على الأقل •

مادة ٤٣ — يقبل للحضور أمام المحكمة المحامون المقبولون للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا •

ويكون الحاضر عن الحكومة من درجة مستشار على الأقل بإدارة قضايا الحكومة •

مادة ٤٤ — تحكم المحكمة في الدعاوى والطلبات المروضة عليها بغير موافقة •

فاذا رأت ضرورة المرافعة الشفوية فلها سماع محامى الخصوم وممثل هيئة المفوضين ، وفي هذه الحالة لا يؤذن للخصوم أن يحضروا أمام المحكمة من غير محام معهم •

وليس الخصوم الذين لم تودع بأسمائهم مذكرات وفقاً لحكم المادة (٣٧) حق في أن ينيبوا عنهم محامياً في الجلسة •

وللمحكمة أن ترخص لمحامى الخصوم وهيئة المفوضين في ابداع مذكرات تكميلية في المواعيد التى تحددها •

مادة ٤٥ — لا تسرى على الدعاوى والطلبات المروضة على المحكمة قواعد الحضور أو الغياب المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية •

الباب الثالث الأحكام والقرارات

- مادة ٤٦ - تصدر أحكام المحكمة وقراراتها باسم الشعب .
- مادة ٤٧ - تفصل المحكمة من تلقاء نفسها في جميع المسائل الفرعية .
- مادة ٤٨ - أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .
- مادة ٤٩ - أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة .
- وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها .
- ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم .
- فاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن ، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه .
- مادة ٥٠ - تفصل المحكمة دون غيرها في كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها .
- وتسرى على هذه المنازعات الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها .

ولا يترتب على رفع المنازعة وقفه التنفيذ ما لم تأمر المحكمة بذلك حتى الفصل في المنازعة .

مادة ٥١ - تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، فيما لم يرد به نص في هذا القانون القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكام والقرارات (١) .

الباب الرابع الرسوم والمصروفات

مادة ٥٢ - لا تحصل رسوم على الطلبات المتضمنة عليها في المواد ١٦ و ٣١ و ٣٣ و ٣٣ من هذا القانون .

(١) احقر قضاء المحكمة الدستورية العليا على ان الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها يعيب دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه ام الى دستوريته ، وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان (جلسة ١٩٨٩/٥/٢١ - القضية رقم ١١ لسنة ٨ قضائية/دستورية - الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ فى ١٩٨٩/٦/٨) .

وقضت أيضا انه يشترط لقبول التدخل الانضمامى طبقا لما تقضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يتم التدخل طبقا للاجراءات المعتادة لرفع الدعوى وأن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة فى الانضمام لأحد الخصوم فى الدعوى ومناطق المصلحة فى الانضمام بالمصلحة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله فى الدعوى الموضوعية المثار فيها الدفع بعدم الدستورية وأن يؤثر الحكم فى هذا الدفع على الحكم فيما أبداه هذا الخصم املم محكمة الموضوع من طلبات . (جلسة ١٩٨٨/٥/٧ - القضية رقم ١٣١ لسنة ٥ قضائية / دستورية - الجريدة الرسمية - العدد ٢١ فى ١٩٨٨/٥/٢٦) .

مادة ٥٣ - يفرض رسم ثابت مقداره خمسة وعشرون جنيها على الدعاوى الدستورية .

ويشمل الرسم المفروض جميع الاجراءات القضائية الخاصة بالدعوى شاملة اعلان الأوراق والأحكام .

ويجب على المدعى أن يودع خزانة المحكمة عند تقديم صحيفة هذه الدعوى كفالة مقدارها خمسة وعشرون جنيها .

وتودع كفالة واحدة في حالة تعدد المدعين اذا رفعوا دعواهم بصحيفة واحدة .

وتقضى المحكمة بمصادرة الكفالة في حالة الحكم بعدم قبول الدعوى أو رفضها .

ومع مواعاة حكم المدة التالية لا يقبل قلم الكتيل صحيفة الدعوى اذا لم تكن مصحوبة بما يثبت هذا الایداع .

مادة ٥٤ - يعفى من الرسم كله أو بعضه ومن الكفالة كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن الدفع بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب .

ويفصل رئيس هيئة المفوضين في طلبات الاعفاء وذلك بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال الطالب وملاحظات قلم الكتاب ويكون قراره في ذلك نهائيا .

ويترتب على تقديم طلب الاعفاء قطع الميعاد المحدد لرفع الدعوى بعدم الدستورية .

مادة ٥٥ - تسرى على الرسوم والمصروفات ، فيما لم يرد به نص في هذا القانون ، الأحكام المقررة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية وفي قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الباب الخامس الشنون المالية والادارية

الفصل الاول الشنون المالية

مادة ٥٦ - تكون للمحكمة موازنة سنوية مستقلة ، تمعد على نمط الموازنة العامة للدولة ، وتبدأ ببداية السنة المالية لها وتنتهى بنهايتها .

ويتولى رئيس المحكمة اعداد مشروع الموازنة لتقديمه الى الجهة المختصة بعد بحثه واقراره من الجمعية العامة للمحكمة .

وتباشر الجمعية العامة للمحكمة السلطات المخولة لوزير المالية فى القوانين واللوائح بشأن تنفيذ موازنة المحكمة ، كما يباشر رئيس المحكمة السلطات المخولة لوزير التنمية الادارية ولرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

وتسرى على موازنة المحكمة والحساب الختامى فيما لم يرد به نص فى هذا القانون احكام قانون الموازنة العامة للدولة .

الفصل الثانى الشنون الادارية

مادة ٥٧ - يكون للمحكمة أمين عام وعدد كاف من العاملين ، ويكون لرئيس المحكمة عليهم سلطات الوزير ووكيل الوزارة المقررة فى القوانين واللوائح .

مادة ٥٨ - تشكل بقرار من رئيس المحكمة لجنة لشنون العاملين

من اثنين من أعضاء المحكمة ومن الأمين العام تختص باقتراح كل ما يتعلق بشئون العاملين ومنح علاوات وترقية ونقل .

ويضع رئيس المحكمة بقرار منه بعد أخذ رأى لجنة شئون العاملين ضوابط ترقية العاملين .

مادة ٥٩ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (٥٧) تتولى تأديب العاملين بالمحكمة لجنة من ثلاثة من أعضاء المحكمة تختارهم الجمعية العامة للمحكمة سنويا .

ويصدر قرار الاحالة الى هذه اللجنة من رئيس المحكمة وتباشر هيئة المفوضين وظيفه الادعاء أمام هذه اللجنة وتكون أحكامها نهائية غير قابلة للطعن .

مادة ٦٠ - تسرى على العاملين بالمحكمة ، فيما لم يرد نص في هذا القانون أو في قانون السلطة القضائية بالنسبة الى العاملين بمحكمة النقض ، أحكام العاملين بالدولة .

جدول الوظائف والرتب والبدلات
الملحق بقانون المحكمة الدستورية العليا (١)
١ - أعضاء المحكمة

الوظائف	المخصصات السنوية		الغلاوة الدورية
	المرتب	بدل التمثيل	
رئيس المحكمة	يحدد المرتب وبدل التمثيل والمعيش في قرار التعيين .		جنيه
أعضاء المحكمة	جنيه	جنيه	١٠٠
	٢٣٢٠ - ٢٨٦٨	١٥٠٠ يرفع الى ٢٠٠٠ عند بلوغ المرتب ٢٥٠٠	

١ - يمنح كل من يعين عضواً بالمحكمة أول مرتب وظيفته من تاريخ التعيين إلا إذا كان المرتب الذي يقتضاه قبل التعيين يعادل أول مرتب أو يزيد عليه ، فإنه يمنح علاوة واحدة من العلاوات المقررة لوظيفته بما لا يجاوز نهاية مربوطها .

ولا يغير منح هذه العلاوة من موعد استحقاق العلاوة الدورية .

٢ - تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ الخاص ببذل الانتقال السنوي الثابت على أعضاء المحكمة .

٣ - لا يجوز أن يقل مرتب وبدل العضو عن مرتب وبدل من يليه في الأقدمية .

٤ - يعامل عضو المحكمة الذي يبلغ مرتبه ٢٥٠٠ جنيه معاملة نائب الوزير من حيث المعاش .

(١) الجدول مستبدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٩ - العدد ٢٥ مكرر) .

٥ - لا يخضع بدل التمثيل والانتقال لكافة أنواع الضرائب ويسرى عليه الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته .

٢ - أعضاء هيئة المفوضين

الوظائف	المخصصات السنوية			العلاوة السنوية
	المرتب	بدل قضاء	بدل تمثيل	
رئيس الهيئة	جنيه ٢٣٢٠ - ٢٨٦٨ جنيه	جنيه -	جنيه ١٥٠٠ يرفع الى ٢٠٠٠ عندما يبلغ المرتب ٢٥٠٠ ج	جنيه ١٠٠
المستشارون	١٦٢٠ - ٢٤٣٣	٤٥٠	١٢٠٠ عندما يبلغ المرتب ١٨٠٠ ج	٧٥
المستشارون المساعدون	١٥٤٨ - ٢٣٦٤	٤٢٤٨ ترفع الى ٤٥٠ عندما يبلغ المرتب ١٨٠٠ جنيه		٧٢

١ - كل من يعين في وظيفة من لوظائف المرتبة في درجات ذات بداية ونهاية ، يمنح أول مربوطها من تاريخ التعيين الا اذا كان المرتب الذي يتقاضاه قبل التعيين يعادل أول مربوط أو يزيد عليه ، فانه يمنح علاوة واحدة من العلاوات المقررة لوظيفته بما لا يجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة الأعلى مباشرة ، ولا يعبر منح هذه العلاوة من موعد استحقاق العلاوة الدورية .

٢ - تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ الخاص ببديل الانتقال السنوي الثابت على أعضاء هيئة المفوضين .
(م ٢٤ - موسوعة مصر ج ٢١)

٣ - لا يجوز أن يقل مرتب وبدل العضو عن مرتب وبدل من يليه في أقدمية الوظيفة التي عين فيها •

٤ - عضو هيئة المفوضين الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها يستحق العلاوة الدورية المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة طبقا لهذا الجدول ولو لم يرق اليها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوط وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفتات المقررة لهذه الوظيفة الأعلى •

٥ - يعامل رئيس الهيئة الذي يبلغ مرتبه ٢٥٠٠ جنيه معاملة عضو المحكمة من حيث المعاش •

٦ - لا يخضع بدل التمثيل وبدل القضاء وبدل الانتقال لكافة أنواع الضرائب ويسرى عليه الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته •

ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء •

التعديلات التشريعية المقترحة

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملاحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للوضوح

م	النص المعدل	مكان الفصل ص	أداة التعديل	مكان النشرة	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					
٢١					

مخبرات عامة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
 بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١
 بإصدار قانون المخابرات العامة (١ ، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت
 والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأحكام العسكرية ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين في الدولة ؛
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يعمل في شأن نظام المخابرات العامة بأحكام القانون
 المرافق .

-
- (١) الجريدة الرسمية في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١ - العدد ٤٥ «تابع»
 (٢) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالقانون
 رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في
 ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية
 بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية
 (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع)

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه كما يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويحمل به اعتبارا من تاريخ نشره وعلى رئيس المخابرات العامة اصدار القرارات التنفيذية له .

صدر برباسة الجمهورية في ٢٢ رمضان سنة ١٣٩١ (١٠ نوفمبر سنة ١٩٧١) .

الباب الاول

المخابرات العامة واختصاصاتها

مادة ١ - المخابرات العامة هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - تكون المخابرات العامة من رئيس بدرجة وزير ونائب رئيس بدرجة نائب وزير وعدد من الوكلاء الأول والوكلاء وعدد كاف من الأفراد .

مادة ٣ - تختص المخابرات العامة بالمحافظة على سلامة وأمن الدولة وحفظ كيان نظامها السياسي وذلك بوضع السياسة العامة للأمن وجمع الأخبار وفحصها وتوزيع المعلومات المتعلقة بسلامة الدولة ، ومد رئيس الجمهورية ومجلس الدفاع الوطنى وهيئة المخابرات بجميع احتياجاتها وتقديم المشورة والتوصيات اللازمة لها ، وتختص كذلك بأى عمل اضافى يعهد به اليها رئيس الجمهورية أو مجلس الدفاع الوطنى ويكون متعلقا بسلامة البلاد (١) .

(١) قررت المحكمة العليا في طلب التفسير المقيد برقم ٢ لسنة ٧ قضائية عليا « ان الحفاظ على سلامة الدولة وأمنها من جهة الداخل يدخل

مادة ٤ - (الفقرة « د » مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣)
تضع المخابرات العامة السياسة العامة لتوجيه نشاط مصالح وادارات
هيئة المخابرات العامة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية
وتعتبر هذه السياسة ملزمة لهذه المصالح والادارات ويكون للمخابرات
العامة :

(أ) الاشراف على نشاط المخابرات المتعلق بسلامة الدولة في الجهاز
الاداري والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة
لها والتي يصدر بتحديددها قرار من رئيس المخابرات العامة
ويكون للمخابرات العامة انشاء مكاتب أمن في هذه الجهات لتنفيذ
سياسة وتعليمات الأمن التي تصدرها .

(ب) تنسيق نشاط المخابرات بين المصالح والادارات المختصة في
الدولة .

(ج) تحديد اعتبارات الأمن التي يجب توافرها فيمن يتداولون أي سر
من أسرار الدولة .

(د) منح الأجانب اذنا بالدخول الى البلاد أو الإقامة بها مع انتهاء تلك
الإقامة عند الضرورة ووضعهم على قوائم المنوعين من الخروج
أو الدخول ، وكذلك طلب وضع المواطنين - بصفة مؤقتة - على
قوائم المنوعين من الخروج لفترة محددة متى كانت المصلحة
العليا للوطن تتطلب اتخاذ هذا الاجراء .

(هـ) مراجعة الميزانيات المقترحة لكافة المصالح والادارات التي تقوم
بأعمال المخابرات قبل اعتمادها وذلك للتنسيق بينهما ووضع
التوصيات عليها واتقرارها .

في الاختصاص الاصيل للمخابرات العامة وفقا لما جاء في صدر المادة
الثالثة من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة « .
(الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/١٢/٩ - العدد ٥٠) .

وتعتبر سياسة وتوجيهات المخابرات العامة ملزمة لجميع وحدات الجهاز الإداري والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

مادة ٥ - يخول صفة مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له أفراد المخابرات العامة الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المخابرات العامة من بين شاغلي وظائف المخابرات (١) .

مادة ٥ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦) توضع تحت تصرف المخابرات العامة الأشياء المحرمة قضائيا بمصادرتها في الجرائم التي تضبطها المخابرات العامة أو تسهم مع غيرها في ضبطها ويرى رئيس المخابرات العامة لزومها لمباشرة نشاطها .

(١) صدر قرار رئيس المخابرات العامة رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧٧ بتحويل صفة مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ والقرارات الصادرة تنفيذا له ، الافراد الشاغلين لوظائف المخابرات والعاملين بصفة أصلية أو بالاعارة أو النذب في هيئات وادارات المخابرات التالية :

- ١ - هيئة الأمن القومي .
 - ٢ - ضباط وحدتى الأمن والحراسة .
 - ٣ - رئيس قسم التحقيقات بالمخابرات العامة .
 - ٤ - ضباط الأمن والضباط المناوبون بوحدات المخابرات العامة بحدائق القبة بالقاهرة .
 - ٥ - ضباط الأمن والضباط المناوبون للهيئات والوحدات التى تتواجد خارج المبنى الرئيسى بالمخابرات العامة فى حدائق القبة .
- على أن يمتثنى من هؤلاء المعارون والمنتدبون خارج الجهات المشار إليها مدة اعارتهم أو نذبهم . (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/١٢/٨ - العدد ٢٧٨) .

مادة ٦ - لا يجوز لأى فرد أو لأى جهة حكومية أو غير حكومية أن تخفى بيانات يطلبها منها رئيس المخابرات العامة مهما كانت طبيعتها أو ترفض اطلاعه عليها .

كما لا يجوز لها ذلك بالنسبة الى أفراد هيئة المخابرات العامة الذين يحملون اذنا خاصا بذلك من رئيس المخابرات العامة .

الباب الثانى

الأفراد

الفصل الاول

الوظائف

مادة ٧ - يعين رئيس المخابرات العامة بقرار من رئيس الجمهورية ويعين نائب رئيس المخابرات العامة ووكلاء أول ووكلاء المخابرات العامة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس المخابرات العامة ويحل النائب محل رئيس المخابرات العامة عند غيابه وتكون له جميع اختصاصاته .

ويعامل رئيس المخابرات العامة معاملة الوزير ، ويعامل نائب رئيس المخابرات العامة معاملة نائب الوزير فيما يتعلق بالمرتب وبدل التمثيل والمصانف .

مادة ٨ - يعتبر رئيس المخابرات العامة مستشارا لرئيس الجمهورية ولجاس الدفاع الوطنى فى كل ما يتعلق بسلامة البلاد وله بصفته هذه حضور جميع جلسات مجلس الدفاع الوطنى ويكون مسؤولا أمام رئيس الجمهورية مباشرة عن كل ما يتعلق بأعمال المخابرات العامة .

مادة ٩ - رئيس المخابرات العامة مسئول عن تأمين نشاط المخابرات والمحافظة على المعلومات ومصادرهما ووسائل الحصول عليها وله أن يتخذ في سبيل ذلك الاجراءات الضرورية والمناسبة ، ولا يجوز له الادلاء بأى معلومات على الاطلاق الا باذن من رئيس الجمهورية أو مجلس الدفاع الوطنى .

مادة ١٠ - يمثل رئيس المخابرات العامة جهاز المخابرات فى علاقته بالغير وله بالنسبة للجهاز والعاملين فيه جميع الاختصاصات والسلطات المخولة للوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح .

وله أن يعهد الى أى فرد فى وظيفة دائمة من افراد المخابرات العامة ببعض اختصاصاته .

مادة ١١ - تنقسم وظائف المخابرات العامة الى :

- (أولا) وظائف مخابرات .
- (ثانيا) وظائف متوسطة فنية وكتابية .
- (ثالثا) وظائف أمن .
- (رابعا) وظائف مهنية .
- (خامسا) وظائف معاونى خدمة .

ومع مراعاة ما ورد فى المادة (٧) يكون التعمين فى هذه الوظائف بقرار من رئيس المخابرات العامة .

مادة ١٢ - يعتبر فردا فى تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين فى احدى وظائف المخابرات العامة بمقتضى قرار من رئيس الجمهورية أو قرار من رئيس المخابرات العامة .

الفصل الثاني

التعيين في الوظائف

مادة ١٢ - يشترط فيمن يعين في احدى وظائف المخابرات العامة :

(أ) أن يكون متعمقا بالجنسية المصرية ومن أبوين يتمتعان بهذه الجنسية عن غير طريق التجنس •

(ب) ألا يكون متزوجا بأجنبية أو بدن تكون الجنسية المصرية لأحد أبويها قد اكتسبت بطريق التجنس • ومع ذلك يجوز باذن من رئيس المخابرات اعفاؤه من هذا الشرط اذا كان متزوجا بمسن تنتمي بجنسيتها الى احدى البلاد العربية •

(ج) أن تكون حالته الاجتماعية مستقرة ولا خطر من تأثيرها على عمله •

(د) أن يكون محمود السيرة •

(هـ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بمقوبة مقيدة الحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد انيه اعتباره في الحاليتين •

(و) ألا يكون قد صدر ضده قرار أو حكم تأديبي بالعزل من وظيفته ما لم يعفى على صدور هذا القرار ثمانى سنوات ميلادية على الأقل •

(ز) ألا يكون له نشاط سياسى ضار أو منتميا الى حزب أو هيئة سياسية في الداخل أو الخارج •

(ح) ألا تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية كاملة اذا كان التعيين في أدنى فئات الوظائف . وثبتت السن طبقا للقواعد العامة .

(ط) أن يكون حائزا للمؤهلات العلمية أو مكتسبا للخبرة اللازمة لشغل الوظيفة .

(ى) أن تثبت لياقته الصحية طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس المخابرات العامة ويجوز الاعفاء من هذه الشروط بقرار رئيس المخابرات العامة .

مادة ١٤ - (البند « ج » مستبدل بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠)
المؤهلات العامة التى يجب أن يكون المرشح للخدمة حاصلًا عليها هي :

(أ) مؤهل عال اذا كان التعيين في وظيفة من وظائف المخابرات .

(ب) مؤهل فوق المتوسط أو متوسط اذا كان التعيين في الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية .

(ج) مؤهل أقل من المتوسط اذا كان التعيين في وظائف الأمن ، والالام بالقراءة والكتابة اذا كان التعيين في وظائف معاونى الخدمة .

وتحدد اللائحة التنفيذية المهن التى تتفق وطبيعة العمل بالمخابرات العامة اذا كان التعيين في وظائف مهنية .

مادة ١٤ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠) تحسب اقدمية اعتبارية لمن يشغل احدى وظائف المخابرات من حملة بكالوريوس الهندسة أو بكالوريوس الطب أو بكالوريوس صيدلة أو بكالوريوس العلوم عن كل سنة من سنوات الدراسة التى تؤدى بنجاح وتزيد عن أربع سنوات وبشرط ألا تزيد الأقدمية الاعتبارية التى تتمتع بها على هذا النحو عن سنتين وذلك وفقا للضوابط التى يصدر بها قرار من رئيس المخابرات العامة .

ويتم تسوية أقدميتهم طبقا للفقرة السابقة بمجرد قضاء فترة الاختبار .

وتدرج أقدمية الموجودين منهم حالية في خدمة المخبرات العامة ممن لم يسبق لهم الاستفادة من الإقدمية الاعتبارية لمؤله في جهة أخرى طبقا لأحكام الفقرة الأولى - وذلك مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي ، ولا يجوز الاستناد الى هذه الأقدمية لظعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل بهذا القانون .

مادة ١٥ - تحدد اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات التي تتبع عند التعيين في الوظائف الخالية ووسائل اختيار الصالحين لشغلها .

مادة ١٦ - يحلف أفراد المخبرات العامة عند بدء تعيينهم وقبل مباشرة أعمال وظائفهم يمينا تحدد صيغته واجراءات حلفه بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ - يكون التعيين لأول مرة في أدنى فئات الوظائف الميينة بالجدول المرافق لهذا القانون وبأول المربوط المقرر لهذه الفئات .

ويوضع الفرد المعين تحت الاختبار لمدة سنتين ، فاذا ثبت عدم صلاحيته جاز فصله عن وظيفته في أى وقت خلال هذه المدة بقرار من رئيس المخبرات العامة .

مادة ١٨ - تحدد اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع التي يتم طبقا لها تعيين من لهم مدد خدمة سابقة في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو ذوى المهن الحرة في غير أدنى الفئات أو بمرتب يجاوز أول المربوط .

مادة ١٩ - استثناء من حكم المادتين السابقتين يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس المخبرات العامة تعيين ذوى

الضربة الخاصة في غير أدنى الفئات ويعرّتب يجاوز أول الربوط وذلك متى كان المرشح للتعين مستوفيا لشرط المؤهل المنصوص عليه في المادة (١٤) .

كما يجوز لرئيس المخابرات ،نعامة تعيين أفراد من ذوى الخبرة في إحدى الوظائف المتوسطة الفنية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع التعيين بمكافآت شاملة .

مادة ٢٠ - فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بقرار من رئيس الجمهورية لا يجوز اعادة فرد سابق من المخابرات العامة في وظيفة أعلى أو أقدمية أسبق من تلك التى وصل إليها زملاؤه الذين كانوا معه قبل تركه الخدمة بالمخابرات العامة .

مادة ٢١ - مع مراعاة نص المادة (١٤) من هذا القانون يجوز النقل من إحدى الوظائف الى غيرها من وظائف المخابرات العامة طبقا لشرط والأوضاع التى تقررها اللائحة التنفيذية ويستثنى من شرط المؤهل الفرد المطلوب نقله من الوظائف المهنية الى الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية .

ويوضع الفرد المرشح للنقل تحت الاختبار لمدة سنة فاذا ثبت صلاحته ، وتم نقله الى فئة أعلى تحسب أقدميته من تاريخ وضعه تحت الاختبار ، أما اذا تم النقل الى فئة معادلة اصطبغ الفرد أقدميته السابقة .

ويمنح الفرد المنقول أول مربوط الفئة المنقول اليها أو المرتب الذى يتقاضاه في فئته السابقة أيها أكبر .

الفصل الثالث

لجنة شئون الافراد

مادة ٢٢ - (مستيحلة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠) تنشأ بالمخابرات العامة لجنة تسمى لجنة شئون الافراد بشكل برئاسة نائب رئيس المخابرات العامة وعضوية الوكلاء الأول ورؤساء الوحدات الرئيسية الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المخابرات العامة .

ولرئيس المخابرات العامة ضم أعضاء آخرين الى اللجنة من شاغلي الوظائف العليا .

وترفع اللجنة قراراتها الى رئيس المخابرات العامة لاعتمادها طبقاً لأحكام المادة ٢٥ .

مادة ٢٣ - تختص لجنة شئون الافراد علاوة على ما هو مبين في هذا القانون بالنظر في جميع حالات التعيين والنقل والندب والاعارة وترقيات وعلاوات الافراد والفصل من الخدمة والاحالة الى المعاش من الفئة (١) فما دونها - وفي جميع المسائل التي يرى رئيس المخابرات العامة عرضها عليها .

مادة ٢٤ - تعقد لجنة شئون الافراد بدعوة من رئيسها وتعتبر اجتماعاتها صحيحة اذا حضرها اكثر من نصف الأعضاء .

وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند التساوى يرجع الجانب الذي فيه الرئيس وتكون مداوات اللجنة سرية وتسجل محاضراتها في سجلات خاصة ، ويتولى المسئول عن شئون الافراد امانة سر اللجنة .

وإذا كانت إحدى المسائل المعروضة تمس أحد الأعضاء أو أحد أقاربه أو أصداءه حتى الدرجة الرابعة يجب عليه التحتى .

مادة ٢٥ - تعتبر قرارات لجنة شئون الأفراد نافذة من تاريخ اعتمادها من رئيس المخابرات العامة . فإذا اعترض عليها كلها أو بعضها أعاد ما اعترض عليه منها الى اللجنة لاعادة النظر فيه خلال مدة يحددها .

فإذا أصرت اللجنة على رأيها أصدر رئيس المخابرات العامة قراره على الوجه الذى يراه .

مادة ٢٦ - يخضع لنظام تقرير الكفاءة السنوى الأفراد حتى انقضاء (ب) وتعد هذه التقارير فى شهر نوفمبر من كل سنة على أساس تقدير كفاءة الفرد بمرتبة ممتاز أو جيد جداً أو جيد متوسط أو ضعيف . وتحدد اللائحة التنفيذية نماذج التقارير وكيفية اعدادها .

مادة ٢٧ - يترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الفرد من أول علاوة دورية ومن الترقية خلال السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير ولا يترتب الأثر السابق اذا ما تراخى وضع التقرير عن الميعاد الذى يمتنع وضمة فيه .

وإذا حصل الفرد على درجة ضعيف فى عامين متتاليين يحال الى لجنة شئون الأفراد لفحص حالته ولها أن تقرر اما نقله الى وظيفة أكثر ملائمة أو فصله من الخدمة مع حفظ كافة حقوقه فى المعاش أو المكافأة ، فإذا ما نقل الى وظيفة أخرى وحصل على تقرير ضعيف فى العام الثالث فصل من الخدمة نهائيا مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة .

مادة ٢٨ - يخطر الفرد الذى قدرت كفايته بدرجة تؤثر على ترقيته أو منحه العلاوة الدورية بأوجه الضعف فى مستوى أدائه لعمله ويجوز

له أن يتظلم من هذا التقرير الى لجنة شئون الافراد خلال شهر من تاريخ اعلانه به . على أن يفصل في التظلم خلال شهر من تاريخ تقديمه ويكون قرارها نهائيا ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه .

مادة ٢٩ - مع مراعاة حكم المسادة (٢١) تكون الترقية الى وظيفة خالية من نوع الوظيفة التي يشغلها الفرد ولا تجوز الترقية قبل استيفاء المدة المقررة في الجداول المرافقة لهذا القانون .

وتكون الترقية الى الوظيفة التالية مباشرة .
مادة ٣٠ - كل ترقية تعطى الحق في علاوتين من علاوات الفئة المرقى اليها أو بدايتها أيهما أكبر وذلك وفقا للجدول المرافق لهذا القانون وتصرف علاوة الترقية من تاريخ صدور قرار الترقية .

مادة ٣١ - (الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦) تكون الترقية الى وظائف المخابرات العامة بالأقدمية المطلقة فيما عدا الترقية من الفئة « ج ممتازة » وظائف مخابرات ومن الفئة الثالثة وظائف متوسطة فنية وكتابية الى الفئات الأعلى فتكون بالاختيار للكتابية .
وتجوز الترقية بالاختيار في حدود ٢٥٪ من وظائف الفئة «ج» مخابرات ومن وظائف الفئة الرابعة متوسطة فنية وكتابية بشرط قضاء ثلاث سنوات خدمة فعلية بالمخابرات العامة .

ويشترط للترقية بالاختيار توافر الشروط الموضوعية بأن يكون الفرد تام التأهيل أو الخبرة وأن يكون من الحاصلين على تقدير جيد جدا على الأقل في العامين السابقين على الترقية بشرط أن يكون أحد هذين التقديرين موضوعا عن الفرد في السنة الأخيرة من مدة وجوده في الفئة المرقى منها .

وتبين اللائحة التنفيذية عناصر التأهيل والخبرة المسترطة او وظائف المخابرات العامة التي تتطلب ذلك .

كما تبين اللائحة التنفيذية الضوابط والمعايير الأخرى اللازمة للترقية
بالاختيار الى وظائف وكلاء أول ووكلاء والفئة (أ) وظائف مخابرات
والفئة الأولى وظائف متوسطة فنية وكتابية .

مادة ٣٢ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس
المخابرات العامة ترقية من يقوم بعمل استثنائي من أعمال المخابرات
العامة الى الفئة التالية دون انتقيد بترتيب الأقدمية أو بالمدد الزمنية
المدة للترقية المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٣٣ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس
الملاوة الدورية المقررة لفئة طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة لهذا
القانون بحيث لا يتجاوز الأجر نهاية مربوط المستوى وذلك في أول يناير
التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق الملاوة
الدورية السابقة ولا تغير الترقية من موعد استحقاق الملاوة الدورية
وينطبق هذا الحكم على كل من تمت ترقيته بعد ١٩٧٨/٧/١ .

مادة ٣٤ - يجوز منح الفرد علاوة تشجيعية اعتبارا من أول يناير
تعادل الملاوة الدورية المقررة وذلك بالشروط الآتية :

(أ) أن تكون كفاية الفرد قد حددت بتقدير ممتاز في العامين الأخيرين
وأن يكون قد بذل جهدا خاصا أو حقق اقتصادا في النفقات أو
رفعا لمستوى الأداء .

(ب) ألا يمنح الفرد هذه الملاوة أكثر من مرة كل سنتين . ولا يغير
منح الفرد هذه الملاوة من استحقاقه للملاوة الدورية في موعدا .

الفصل الرابع

الاعارة والندب والنقل

مادة ٣٥ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠)
يجوز اعارة أو ندب الماملين بالجهاز الادارى لادولة أو الهيئات
والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها للعمل في المخبرات
العامة ، ولا يكون للجهات المعارين أو المنتدبين منها عسكرية أو مدنية أى
اشراف أو سيطرة عليهم خلال فترة انتدابهم أو اعارتهم •

ويكون المعارين والمنتدبين كل الوقت جميع العلاوات والبدلات
والمزايا المقررة لأفراد المخبرات العامة ، وذلك بشرط ألا يتجاوز ما
يتقاضاه المعار أو المنتدب من وظيفته الأصلية وهن وظيفته المعار أو
المنتدب اليها مجموع ما يستحق عند النقل بمقتضى هذا القانون •

وتحسب مدة الاعارة أو الندب ضمن مدة الخدمة الفعلية المنصوص
عليها في تطبيق أحكام هذا القانون ذا انتهت هذه المدة بالنقل الى
المخبرات العامة •

مادة ٣٦ - يجوز أعارة أو ندب أفراد المخبرات العامة للعمل
بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها أو بالحكومة والهيئات والمؤسسات الأجنبية •

وتدخل مدة الاعارة والندب في حساب المعاش واستحقاق العلاوة
والترقية •

وإذا كان مجموع المرتبات والبدلات والأجور التى يتقاضاها ق
الجهة المعار أو المنتدب اليها يقل عن مجموع ما يتقاضاه من المخبرات
العامة يصرف له الفرق من ميزانية المخبرات العامة •

مادة ٣٧ - للمخابرات العامة أن تستعين بمن تحتاجهم من الاختصاصيين وذوى الخبرات الخاصة والكفاءات العلمية والفنية العاملين بالجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك للقيام مؤقتا بأعمال علمية أو فنية ذات طبيعة خاصة .

وتتحدد اللائحة التنفيذية مكافآتهم وطريقة الاستعانة بهم دون التقيد بالقواعد المعمول بها فى الدولة .

مادة ٣٨ - (١) يجوز نقل العاملين فى الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها الى احدى وظائف المخابرات العامة ويشترط موافقة الفرد كتابة على النقل وأن يكون قد سبقت اعارته أو ندبه الى المخابرات العامة لمدة لا تقل عن سنة .

على أنه يجوز لرئيس المخابرات العامة نقل الأفراد بناء على توصية لجنة شئون الأفراد دون التقيد بالحد الأدنى لمدة الاعارة أو النذب عند الضرورة القصوى .

وفى جميع الأحوال يكون النقل الى الفئة المعادلة للدرجة أو الرتبة العسكرية التى كان يشغلها الفرد عند نقله الى المخابرات العامة وبذات أقدميته فيها .

وعند نقل أحد أفراد القوات المسلحة من حملة المؤهلات العسكرية المتوسطة أو فوق المتوسطة الى المخابرات العامة يمنح الفئة التالية للفئة المعادلة لرتبته العسكرية وتحسب أقدميته فيها من تاريخ النقل الى المخابرات العامة .

(١) معدلة بالقانونين رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٥/٨/٣١ - العدد ٣٥ مكرر «ب») ورقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/١٠/٢٨ - العدد ٤٣ مكرر «أ») .

ويسرى ذلك على من تم نقله الى المخابرات العامة من تاريخ العمل
بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ .

مادة ٣٩ - يمنح من ينقل الى المخابرات العامة أول مربوط الفئة
المنقول اليها أو مرتبة السابق أيهما أكبر ويجوز للجنة شؤون الأسراد
طبقاً للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية أن تقرر منح
من ينقل الى المخابرات العامة علاوة أو أكثر من علاوات الفئة المنقول
اليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط المستوى وألا تزيد العلاوات
المنوحة عن أربع علاوات .

مادة ٤٠ - ^(١) يجوز نقل أو إعادة تعيين أفراد المخابرات العامة في
الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوصداات
الاقتصادية التابعة لها .

وتدمج علاوة المخابرات في المرتب الأساسي للفرد عند نقله أو إعادة
تعيينه دون فاصل زمني متى بلغت خدمته الفعلية في المخابرات الصامة
خمس سنوات . ولا يحول دون ضم علاوة المخابرات بلوغ مرتب الفرد
نهاية مربوط المستوى أو الربط الثابت المنقول منه أو اليه ^(٢) .

فإذا أعيد الفرد للخدمة بالمخابرات العامة تعاد تسوية تدرج مرتبه

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية في
١٩٧٥/٨/٣١ - العدد ٣٥ مكرر «ب») والفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون
رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٩/٩ - العدد ٣٧
تابع) .

(٢) صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في
١٩٧٤/٧/٢٧ - العدد ٣٠ مكرر) ونص في مادته العاشرة على ما يلي :
« في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٤٠) من القانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، لا تدمج علاوة المخابرات في المرتب الأساسي
لأفراد المخابرات العامة عند نقلهم ، اذا كان النقل قد تم بناء على طلب
الفرد » .

بافتراض عدم النقل أو إعادة التعمين وذلك باستبعاد علاوة المخابرات السابق ضمها لمرتبه عند نقله منها أو إعادة تعيينه في جهات أخرى دون المساس بأقدميته في الفئة التي أعيد لها .

وفي جميع الأحوال لا تدمج علاوة المخابرات في المرتب الأساسي للفرد عند نقاله أو تعيينه في وظيفة أخرى إذا كان النقل أو التعمين قد تم لأسباب تمس شخصه أو تصرفاته كما لا تدمج هذه العلاوة في المرتب الأساسي أيضا إذا تم النقل أو التعمين بناء على طُـب الفرد ما لم تكن مدة خدمة فعلية قدرها عشر سنوات على الأقل في المخابرات العامة .

مادة ٤١ - لا يجوز أن تزيد نسبة التعمين أو النقل من الخارج عن ٢٥٪ من نسبة الوظائف الخالية خلال كل سنة مالية كاملة ويدخل في هذه النسبة الوظائف المنشأة عند شغلها لأول مرة .

ولا يسرى هذا القيد على التعمين والنقل في المستوى الأدنى لكل نوع من الوظائف .

الفصل الخامس الاجازات والعلاج

مادة ٤٢ - تخضع الاجازات التي تمنح لأفراد المخابرات العمامة للقواعد العامة المقررة مع مراعاة الآتى :

(١) تكون الاجازة الدورية لمدة شهر ونصف في السنة لمن أمضى في الخدمة عشر سنوات أو لمن بلغ سن الخمسين .
ولمدة شهر لمن بلغت خدمته سنة كاملة .

ولمدة واحد وعشرين يوما في السنة الأولى من الخدمة ولا تمنح الا بعد ستة أشهر من تاريخ استلام العمل .

(ب) تحدد موعد الاجازة الدورية حسب مقتضيات العمل وظروفه ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها الا لأسباب تقتضيها مصلحة العمل .

مادة ٤٣ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأمراض المزمنة تكون للفرد كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة اجازة مرضية تمنح بقرار من الهيئة الطبية المختصة في الحدود الآتية :

(أ) ثلاثة أشهر بمرتب كامل .

(ب) ثلاثة أشهر بنصف مرتب .

(ج) ثلاثة أشهر بربع مرتب .

وللفرد الحق في مدة الاجازة المرضية لمدة ستة شهور أخرى بلا أجر اذا قررت الهيئة الطبية المختصة احتمال شفائه .

ولا تحسب ضمن المدد السابقة المدة اللازمة للعلاج أو الوضع تحت الملاحظة الطبية اذا كان ذلك بسبب أداء واجبات الوظيفة .

مادة ٤٤ - (مستبدنة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦) يجوز ايفاد أفراد المخابرات العامة في بعثات ومنح للدراسة أو أجازات دراسية بأجر أو بدون أجر أو مهام للدراسة أو التدريب وذلك بالشروط والاوزاع لتنى تحددها اللائحة التنفيذية .

ويلتزم المبعوث أو الموفد في اجازة دراسية أو منحة أو مهمة للدراسة أو التدريب بأن يخدم في المخابرات العامة مدة خمس سنوات على الأقل بعد عودته والا التزم بدفع تعويض يقدر بما يوازي ضعف صافي ما يتقاضاه من مرتب أصلى وعلاوات خلال فترة البعثة أو المنحة أو الاجازة أو المهمة أو ما تحملته المخابرات العامة أو أي جهة أخرى من نفقات بسبب ذلك أيهما أكبر .

مادة ٤٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦) يكون علاج الأفراد على نفقة المخابرات العامة وتنظم اللائحة التنفيذية قواعد العلاج للفئات الآتية :

(أ) أسرى أفراد المخابرات العامة .

(ب) أفراد المخابرات العامة السابقين المحالين الى المعاش من المخابرات العامة أو من الجهات الأخرى التى عينوا فيها أو نقلوا اليها من المخابرات العامة وأسرههم .

الفصل السادس

واجبات الأفراد وتاديبهم

مادة ٤٦ - (الفقرة «د» مستبدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦) تسرى على أفراد المخابرات العامة جميع الواجبات والالتزامات التى تفرضها الوظيفة وفقا للقواعد العامة المقررة وعليهم بصفة خاصة مراعاة ما يلى :

(أ) الالتزام بقواعد الأمن والسرية ونظم العمل التى تصدرها المخابرات العامة ويظل الالتزام بالسرية قائما حتى بعد انتهاء الخدمة - ولا يجوز لأية جهة أن تطلب من فرد المخابرات العامة الادلاء ببيانات عن عمله أو تسمح له بالادلاء بهذه البيانات ولو كان ذلك بعد ترك الخدمة بالمخابرات العامة كتابة وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة (٩) من هذا القانون .

(ب) الإقامة بالجبهة التى بها مقر الوظيفة ولا يجوز لهم الإقامة بعيدا عنها الا لأسباب ضرورية يقرها رئيس المخابرات العامة .

(ج) إخطار المخابرات العامة بكل ما يطرأ على حياة الفرد الاجتماعية

من تغييرات ويكل ما يواجه من مشاكل تهدد استقرار حالته الاجتماعية أو تؤثر على عمله .

(د) عدم الالتحاق بالعمل لدى إحدى الحكومات أو الهيئات الأجنبية قبل انقضاء سنتين على ترك الخدمة بالمخابرات العامة ما لم يكن ذلك باذن كتابي من رئيس المخابرات العامة » .

« على أنه إذا كان الالتحاق بالعمل لدى إحدى أجهزة الأمن الأجنبية أو أجهزة تبأشر نشاط شبيها بنشاط المخابرات العامة فيكون الأذن من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس المخابرات العامة وذلك دون إخلال بحكم المادة التاسعة من القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة . وتسرى بالنسبة للمخالفات المنصوص عليها في البند أ ، د الأحكام المقررة في المادة (٦٠) من هذا القانون .

مادة ٤٧ — يحظر على أفراد المخابرات العامة الانتماء الى أى تنظيم سياسى أو الاشتراك فى الدعاية الانتخابية أو التدهم للانتخابات العامة ويعتبر مستقيلاً من وظيفته كل من يرشح نفسه للانتخابات من تاريخ ترشيحه .

٤٨ — كل فرد يخالف الواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبياً وذلك مع عدم الإخلال بأقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء ويعفى الفرد من العقوبة إذا ثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر إليه من هذا الرئيس وفى هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الأمر .

مادة ٤٩ — (مستبدلة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠) توقع على أفراد المخابرات العامة ذات الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٨٠ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

وتجمع حميلة جزاءات الخصم من المرتب في حساب خاص يصرف منه على الأغراض والمشروعات الاجتماعية الخاصة بأفراد المخابرات العامة على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٥٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠) تتحدد بقرار من رئيس المخابرات العامة المخالفات التأديبية وإجراءات التحقيق فيها والجزاءات المقررة لها .

ويكون لرئيس المخابرات العامة توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز شهرين في السنة .

ولنائب رئيس المخابرات توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم عن مدة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوما في السنة الواحدة .

ولوكلاء المخابرات العامة توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم على الأفراد - عدا وظائف المخابرات - عن مدة لا تتجاوز شهرا في السنة الواحدة .

ولا تزيد مدة العقوبة الواحدة على خمسة عشرة يوما في جميع الأحوال .

أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التأديب على أن يكون هذا القرار بالجماع الآراء بالنسبة لعقوبة العزل من الوظيفة .

مادة ٥١ - يتولى المحاكمة التأديبية للأفراد مجلس تأديب يشكل من : فرد يشغل وظيفته من وظائف المخابرات العامة لا تقل عن الفئة (ب) رئيسا

نائب من مجلس الدولة
فرد من المخابرات العامة من فئة أعلى من فئة الفرد المحال للمحاكمة أو من فئة وظيفية بشرط أن يكون أسبق منه في
الأعضاء
الاعتمادية

مادة ٥٢ - يجوز الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب الابتدائي بطريق الاستئناف أمام مجلس تأديب استئنافي ويكون ذلك بتقرير يقدمه الفرد كتابة الى رئيس المخابرات انعامه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرار مجلس التأديب اذا كان حضوريا ومن تاريخ اخطار صاحب الشأن اذا كان غيابيا .

مادة ٥٣ - يشكل مجلس التأديب الاستئنافي على النحو التالي :

نائب رئيس المخابرات العامة أو أحد الوكلاء رئيسا
مستشار مساعد من مجلس الدولة
فرد من الفئة « أ » أو « ب » يرعى في اختياره أن يكون أعضاء
أسبق في الأقدمية من الفرد المحال الى المحاكمة |

مادة ٥٤ - لا يجوز توقيع جزاءات تأديبية على شاغلي الوظائف التي يتم التعيين فيها أصلا بقرار من رئيس الجمهورية الا عن طريق مجلس تأديب أعلى يشكل على النحو الآتي :

وزير العدل رئيسا
رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه
رئيس مجلس الدولة أو نائب رئيس المجلس القسم القضائي | أعضاء

مادة ٥٥ - الجزاءات التي يجوز لمجلس التأديب الأعلى توقيعها هي تلك المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة (٤٩) من هذا القانون وتكون قرارات المجلس بشأنها نهائية ويسرى على عقوبة العزل الحكم المقرر في المادة (٥٠) .

مادة ٥٦ - يتم تشكيل مجلس التأديب الابتدائي والاستئناف والاحالة الى مجلس التأديب الابتدائي بقرار من رئيس المخابرات العامة .

ويتم تشكيل مجلس التأديب الأعلى والاحالة اليه بقرار من رئيس الجمهورية ويجب أن يتضمن قرار الاحالة بياناً مفصلاً بالتهم وأن يخطر الفرد به قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ انعقاد المجلس .

ولا يكون انعقاد مجالس التأديب المشكلة طبقاً لهذا القانون صحيحاً الا اذا حضره جميع الأعضاء .

مادة ٥٧ - للفرد المحال الى المحاكمة التأديبية أن يحضر جلسات المحاكمة وله أن يدافع عن نفسه شفاهة أو كتابة وله أن يوكل عنه أحد أفراد المخابرات العامة للدفاع عنه .

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات مجالس التأديب .

مادة ٥٨ - تسرى على الوقف عن العمل وأثر العقوبات التأديبية على استحقاق العلاوة الدورية والترقية . وكذا سقوط الدعوى التأديبية ومحو العقوبات التأديبية القواعد العامة المقررة . ويكون لمجالس التأديب المشكلة طبقاً لهذا القانون السلطات المقررة للمحاكم التأديبية بالنسبة للوقف عن العمل وصرف المرتب خلال تلك الفترة .

مادة ٥٩ - لا يمنع ترك الفرد للخدمة بالمخابرات العامة لأي سبب من الأسباب من الاستمرار في المحاكمة التأديبية اذا كان قد بدىء في لتحقيق قبل انتهاء مدة خدمته ويجوز في هذه الحالة وقف بعض المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع بقرار من مجلس التأديب الى حين انتهاء المحاكمة .

ويجوز في المخالفات التأديبية التي يترتب عليها ضياع حق الخزانة العامة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

مادة ٦٠ - المعقوبات التى يجوز توقيما على من ترك الخدمة هى :

(أ) خصم مبلغ لا يقل عن خمسة جنيهات ولا يجاوز المرتب الاجمالى الذى كان يتقاضاه الفرد فى الشهر وقت وقوع المخالفة .

(ب) الحرمان من المعاش لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر .

(ج) الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع .

ويستوفى المبلغ المنصوص عليه فى البندين أ ، ب بالخصم من معاش الفرد فى حدود الربع شهريا أو من مكافأته أو المال المدخر ان وجد أو بطريق الحجز الادارى .

الفصل الرابع

انتهاء خدمة الفرد والمعاشات

مادة ٦١ - (البند «ج» مستبدل بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠)
تنتهى خدمة الفرد لأحد الأسباب الآتية :

(أ) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة طبقا لأحكام المادة (٦٥) .

(ب) عدم اللياقة للخدمة صحيا .

(ج) الاستقالة - ويجب أن تكون مكتوبة ، كما يجب البت فى الطلب المقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط أو مقترنا بقيد فلا تنتهى خدمة الفرد الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابة الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضده مع وجوب اخطار الفرد بهذا الارجاء .

فاذا كان الفرد محالا الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الفصل أو الاحالة الى المعاش .

ويجب على الفرد أن يستمر في عمله الى أن يينح بقرار قبول الاستقالة أو ينقضى الميعاد المنصوص عليه في هذا البند دون ارجاء .
(د) العزل من الوظيفة أو الاحالة الى المعاش بقرار تأديبي .

(هـ) الاحالة الى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ، أو فقد الفرد الثقة والاعتبار اللازمين للبقاء في الوظيفة .
(و) فقد الجنسية المصرية .

(ز) الحكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يعادلها من جرائم منصوص عايتها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ويكون الفصل جوازيا لرئيس المخاضات العامة اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة .

(ح) الزواج بأجنبية أو بمن لا تتمتع هو ووالدها بجنسية احدى البلاد العربية .
(ط) الوفاة .

مادة ٦٢ - لا يجوز فصل الفرد 'عدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازاته المرضية والديمرة ما لم يطلب الفرد نفسه الاحالة الى المعاش دون انتظار انتهاء اجازاته .

مادة ٦٣ - لا يترتب على استقالة فرد المخابرات العامة أو طلب إحالته للمعاش سقوط حقه في المعاش أو المكافأة ويسوى معاشته أو مكافأته في هذه الحالة على أساس آخر مرتب تقاضاه وطبقا للقواعد المقررة بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على من تنتهى خدمته بالاستقالة الضمنية طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

مادة ٦٤ - يجوز بقاء الفرد بعد انتهاء مدة خدمته لمدة لا تتجاوز شهر واحدا لتسليم ما في عهده ويجوز مد هذا الميعاد بموافقة رئيس المخابرات العامة لمدة لا تتجاوز شهرين اذا اقتضت الضرورة ذلك وتصرف له عن مدة التسليم مكافأة تعادل مجموع ما كان يتقاضاه قبل تسوك الخدمة .

مادة ٦٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦) تنتهى خدمة أفراد المخابرات العامة ببلوغ سن الستين وذلك مع مراعاة القواعد الآتية :

(أولا) أفراد المخابرات العامة من شاغلي وظائف الوكلاء الأول ، والوكلاء والفئة الأولى وظائف متوسطة فنية وكتابية الذين يتقرر نقلهم أو إعادة تعيينهم خارج المخابرات العامة ، يتم إخطارهم بذلك . ويحالون الى المعاش اذا طلبوا ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطارهم باتخاذ اجراءات النقل أو إعادة التخصيص . ويكون إحالتهم الى المعاش في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس المخابرات العامة عدا أفراد الفئة الأولى وظائف متوسطة فنية وكتابية فيحالون الى المعاش بقرار من رئيس المخابرات العامة بناء على عرض لجنة شؤون الأفراد .

(ثانياً) ١ - أفراد المخابرات العامة شاغلو الفئات (أ ب ج) ، (د هـ) ، (و ك) الذين حل عليهم الدور لتترقى ولم يشملهم الاختيار في الترقية إلى الفئات الوظيفية الأعلى بسبب عدم توافر الشروط الموضوعية للترقية بالاختيار يحالون إلى المعاش بقوة القانون من تاريخ صدور القرار بترقية الأفراد الإحدث إلى الفئات الوظيفية الأعلى .

ويجب إخطار الأفراد بعدم اختيارهم للترقية قبل صدور حركة الترقيات بخمسة عشر يوماً على الأقل .

٢ - إذا كان تخطى الأفراد المذكورين في البند (١) من شأغلى الفئة (١) ، (وكيل) الذين حل عليهم الدور للترقى بسبب أن الوظيفة الأعلى تقتضى موابط ومعاير لا تتوافر بالنسبة اليهم أو كان الفرد المتخطى فى الترقية الى الفئة (١) حاصلًا على تقرير كفاءة بمرتبة جيد جدًا فيجوز بناء على طلبهم نقلهم أو تعيينهم فى وظائف مدنية معادلة لوظائفهم أو فى الوظائف التالية بالنسبة لشأغلى الفئة (١) والفئة (ب) متى كان المرتب الذى معين أو ينقل به الفرد يدخل فى مربوط الوظيفة الأعلى .

كما يجوز أيضا إحالتهم الى المعاش بناء على طلبهم ، وتتم الاحالة الى المعاش في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الوزراء العامة .

(ثالثاً) أفراد المخابرات العامة شاغلوا الوظائف من الفئة الثانية وظائف متوسطة فنية وكتابية الذين لا يشعهم الاختيار في الترفي الى الفئة الأعلى لسبب من الأسباب المبينة بالبند (١) أو البند (٢) من الفقرة ثانياً من هذه المادة يعاملون وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذين البندين حسب الأحوال .

ويتم إحالتهم الى المعاش في الأحوال المنصوص عليها في البند (٢)

من الفقرة ثانيا من هذه المادة بقرار من رئيس المخابرات العامة بناء على عرض لجنة شئون الأفراد .

(رابعا) يمنح الأفراد الذين تنتهى خدمتهم بالاحالة الى المعاش وفقا للفقرات السابقة وقبل بلوغ سن الستين تعويضا تقاعديا شهريا يقدر بما يساوى الفرق بين معاش الفرد وبين صافي مرتبه الاصلى الأخير مضافا اليه علاوة المخابرات والبدلات الثابتة المقررة لآخر وظيفة كان يشغلها الفرد قبل احالته الى المعاش مضافا الى ذلك كله المتوسط الشهري لما صرف اليه من الأجور الاضافية خلال السنة الأخيرة على ألا يتجاوز قيمة هذا التعويض ٥٠٪ من معاشه وذلك لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ويسقط حق صاحب المعاش في هذا التعويض طوال مدة تكليفه أو استدعائه أو استخدامه في الجهاز الادارى للدولة أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع المصنوع .

ويقطع تعويض التقاعد نهائيا عند وفاة الفرد أو بلوغه سن الستين .

وينتفع بأحكام تعويض التقاعد رئيس المخابرات العامة ونائيه في حالة انتهاء الخدمة قبل سن الستين .

واستثناء من أحكام قانون المعاشات يسوى معاش المتقاعدين بأحكام تعويض التقاعد في جميع الأحوال على أساس أقصى معاش المرتب مع مراعاة أحكام المادة (٦٧) من القرار بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة .

مادة ٦٦ - (١) استثناء من قوانين المعاشات يمنح الفرد الذى تنتهى

(١) الفقرة الثانية مستبدلة بالقانونين رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية فى ٣١/٨/١٩٧٥ - العدد ٣٥ مكرر «ب») ورقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠

خدمته لسبب لا يمس شخصه أو تصرفاته أقصى معاش المرتب بشرط أن يكون قد أمضى المدة التي تكسبه حقا في المعاش وأن يكون من المدة المذكورة خمس سنوات خدمة فعلية بالمخابرات العامة .

وإن يتقرر نقله أو يعاد تعيينه من أفراد المخابرات العامة دون فاصل زمني في وظيفة أخرى خارجها أن يطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بقرار النقل أو التعيين إحالته الى المعاش ويسوى معاشه في هذه الحالة طبقا لحكم الفقرة السابقة بشرط أن يكون النقل أو التعيين بسبب لا يمس شخصه أو تصرفاته وأن يكون قد أمضى المدة التي تكسبه الحق في المعاش وأن يكون من المدة المذكورة خمس سنوات خدمة فعلية في المخابرات العامة لخريجي الكليات العسكرية والشرطة المعدة لتخريج الضباط وعشر سنوات بالنسبة لباقي أفراد المخابرات العامة .

ويمنح من يتقرر نقله أو إعادة تعيينه من أفراد المخابرات العامة في وظيفة أخرى خرجها لأسباب لا تمس شخصه أو تصرفاته من شأغلي الفئات (أ ، ب) وظائف مخابرات والفئة الثانية وظائف متوسطة فنية وكتابية تعويضا تقاعديا شهريا على النحو المنصوص عليه في المادة ٦٥ وذلك إذا طلب إحالته الى المعاش خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بقرار النقل أو إعادة التعيين وبشرط أن يكون قد أمضى المدة التي تكسبه حقا في المعاش وأن يكون من المدة المذكورة خمس سنوات خدمة فعلية لخريجي الكليات العسكرية والشرطة المعدة لتخريج الضباط وعشر سنوات خدمة فعلية بالمخابرات العامة بالنسبة لباقي أفراد المخابرات العامة .

(الجريدة الرسمية في ٢٨/١٠/١٩٨٠ - العدد ٤٣ مكرر « ١ ») والفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١/٩/١٩٧٦ - العدد ٣٧ تابع) .

ويسوى معاش من يستمر في الوظيفة التي نقل اليها أو أعيد تعيينه فيها من المثلار اليهم في الفقرة الثانية وفقا لاحكام المادة ٣٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ويمنح من يتقرر نقله أو اعادة تعيينه من أفراد المخابرات العامة في وظيفة أخرى لأسباب لا تمس شخصه أو تصرفاته من شاغلي الفئات (أب) ، (١) وظائف مخابرات والفئة الثانية وظائف متوسطة فنية وكتابية تعويضاً تقاعدياً شهرياً على النحو المنصوص عليه في المادة (٦٥) وذلك إذا طلب إحالته الى المعاش خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بالنقل أو اعادة التعيين وبشرط أن يكون قد أمضى مدة الخدمة التي تكسبه الحق في المعاش منها عشر سنوات خدمة فعلية في المخابرات العامة .

مادة ٦٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥) تعامل علاوة المخابرات معاملة المرتب الأساسي في استقطاع المعاش وتضم الى المرتب في حساب المعاش اذا انتهت خدمة الفرد بغير الاستقالة أو لسبب لا يمس شخصه أو تصرفاته .

مادة ٦٨ - (١) تطبق قوانين المعاشات العسكرية على رئيس المخابرات العامة ونائبه ولسائر أفراد المخابرات العامة في المسائل الآتية :

(١) المعاشات والمكافآت التي تمنح لعائلات المتوفين والمفقودين أثناء عمليات المخابرات أو الحرب .

(ب) المعاشات والمكافآت الاستثنائية .

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٩/٩ - العدد ٣٧ تابع) ورقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/١٠/٢٨ - العدد ٤٣ مكرر « ١ ») .

(ج) المكافآت التي تمنح عن المدة الزائدة عن المدة المنصوص عليها في المدة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

(د) حساب مدة الخدمة في المخابرات العامة التي تقضى في زمن الحرب مضاعفة في المعاش وتحدد مدة الحرب وفقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر تطبيقا لقانون المعاشات العسكرية . ويسرى هذا الحكم على مدد الخدمة التي قضيت في الجمهورية العربية اليمنية أثناء حرب اليمن ومدد الخدمة التي قضيت أثناء العدوان الثلاثي وعدوان يونيه سنة ١٩٦٧ ، وتدخل مدد الضمائم المشار إليها في حساب مدة الخدمة التي قضيت خارج المخابرات العامة وذلك لمن أعيد نقلهم إليها .

(هـ) أحكام المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة وتعديلاته .
وتتم معادلة وظائف المخابرات العامة بكادر ضباط وأفراد القوات المسلحة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦٩ - يجوز في حالة الحرب أو الضرورة استدعاء بعض أفراد المخابرات العامة المحالين الى المعاش من اكتسبوا خبرة خاصة بشرط ألا تزيد مدة الاستدعاء عن سنتين وألا يزيد من يتم استدعائهم عن ربع عدد درجات الفئة المحال منها الى المعاش .

ويمنح الفرد المستدعى مكافأة شهرية لا تقل عن الفرق بين معاشه ومجموع ما كان يتقاضاه من مرتبات وبدلات وأجور قبل إحالته الى المعاش .

ويجوز الاستدعاء بقرار من رئيس المخابرات العامة .

الباب الثالث

الجرائم

مادة ٧٠ - (انقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠) يختص القضاء العسكري دون غيره بنظر الجرائم الآتية ، كما يختص كذلك بنظر الجرائم الأخرى المشار إليها في هذا الباب :

(أ) الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها متى وقعت الجريمة من فرد من أفراد المخابرات العامة - أو ممن تعهد إليهم المخابرات العامة بعمل من أعمالها بشرط أن تكون الجريمة متعلقة بهذه الأعمال .

(ب) الجرائم التي تقع على أموال وممتلكات المخابرات العامة أيا كان مرتكبوها .

(ج) الجرائم التي تقع في محال تشغلها المخابرات العامة متى كان مرتكبوها من أفراد المخابرات العامة .

ويظل اختصاص القضاء العسكري قائما ولو انتهت خدمة الفرد قبل الحكم طالما ارتكب الجريمة أثناء الخدمة .

مادة ٧٠ مكرر (أ) - (مضافة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠) تعتبر الأفعال الآتية جرائم مخطئة بأمن ونظام المخابرات العامة :

(أ) الانقطاع عن العمل بدون إذن لمدة ١٥ يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرمخص بها أو اجازة دراسية أو بعثة أو مهمة في الداخل أو الخارج ، وذلك مالم يقدم خلال الـ ١٥ يوما التالية غرضا مقبولا .

(ب) الالتحاق بالعمل لدى إحدى الحكومات أو الهيئات أو الجهات الأجنبية في الداخل أو الخارج بالمخالفة لحكم المادة ٤٦ .

ومع عدم الاضلال بأى عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب على ارتكاب أى من هاتين الجريمتين بمقومة الحبس لمدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧٠ مكرر (ب) - ^(١) يعتبر سرا من أسرار الدفاع المنصوص عليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات الأخبار والمعلومات والبيانات والوثائق المتعلقة بالمخابرات العامة ونشاطها وأسلوب عملها ووسائله وأفرادها وكل ماله مساس بشؤونها ومهامها في المحافظة على سلامة وأمن الدولة وحفظ كيان نظامها السياسى ما لم يكن قد صدر اذن كتابى من رئيس المخابرات العامة بنشره أو اذاعته .

مادة ٧٠ مكرر (ج) - ^(١) استثناء من أحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها يحظر نشر أو اذاعة أو افشاء أية أخبار أو معلومات أو بيانات أو وثائق تتعلق بالمخابرات العامة مما نص عليه في المادة السابقة ، سواء كان ذلك في صورة مذكرات أو مصنفات أدبية أو فنية أو على أية صورة أو بأية وسيلة كانت الا بعد الحصول مقدما على اذن كتابى من رئيس المخابرات العامة .

ويسرى هذا الحظر على مؤلف أو واضع أو طالب أو موزع أو عارض المادة المنشورة أو المذاعة وعلى المسئول عن نشرها أو اذاعتها .

(١) مضافة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/١٠/٢٨ - العدد ٤٣ مكرر « ١ ») ومستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/١/١٢ - العدد الثلثى) .

ويعاقب كل من خالف هذا الحظر بالعقوبات المنصوص عليها في
المادتين ٨٠ (أ) و ٨٠ (ب) من قانون العقوبات بحسب الأحوال .

وإذا عاد على الجاني منفعة أو ربح من الجريمة حكم عليه بغرامة
إضافية مساوية لمثل ما عاد عليه من منفعة أو ربح .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد محل الجريمة .

مادة ٧٠ مكرراً (د) - ^(١) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من
أخفى من أفراد المخابرات العامة أو أتلف أو عيب أو عطل مستندات أو
أوراقاً أو أشياء تحقوى على سر من أسرار الدفاع بقصد الإضرار بمصلحة
العمل .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا وقعت الجريمة في زمن
الحرب .

مادة ٧٠ مكرراً (هـ) - (مضافة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٩) تسرى
على أفراد المخابرات العامة في شأن الجرائم المنصوص عليها في هذا
الباب الأحكام الواردة بالمادة ٨٥ (أ) من قانون العقوبات .

مادة ٧٠ مكرراً (و) - (مضافة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٠)
يعاقب أيضاً بالعقوبات الواردة في هذا الباب كل من ارتكب في
خارج البلاد جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه ، كما تسرى على هذه
الجرائم الأحكام الواردة بالمادة ٨٥ (أ) من قانون العقوبات .

مادة ٧١ - (الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠)
تباشر النيابة العسكرية جميع السلطات المخولة لها في قانون الأحكام
العسكرية بالنسبة للجرائم المشار إليها في هذا القانون .

ولا يجوز في غير حالات التلبس القبض على أفراد المخابرات العامة
الا بعد اخطار رئيس المخابرات العامة •

وعلى النيابة العسكرية ابلاغ رئيس المخابرات العامة كلما صدر
أمر بحبس أحد الأفراد أو الافراج عنه •

واذا كان هناك وجه لاقامة الدعوى فعلى النيابة العسكرية أن
تستصدر أمرا بالاحالة من رئيس الجمهورية بالنسبة لشاغلي الوظائف
العليا ومن رئيس المخابرات العامة فيما عدا ذلك •

مادة ٧٢ - تسرى الأحكام المقررة للضباط في قانون الأحكام
العسكرية على أفراد وظائف المخابرات وأفراد الوظائف المتوسطة الفنية
والكتابية من الفئة الرابعة فما فوقها •

مادة ٧٣ - يراعى في تشكيل المحاكم العسكرية التي تتولى محاكمة
أفراد المخابرات العامة أن تضم عضوا من المخابرات العامة من شاغلي
وظائف المخابرات وأن يكون رئيس المحكمة وعضو المخابرات العامة
أقدم من فرد المخابرات العامة المحال للمحاكمة •

مادة ٧٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠) يصدق
رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة في شأن شاغلي الوظائف العليا
ويصدق رئيس المخابرات العامة على ما عدا ذلك من الأحكام ويفظر رئيس
الجمهورية في التماس إعادة النظر •

مادة ٧٥ - لرئيس الجمهورية أن يفوض رئيس المخابرات العامة
في بعض السلطات المخولة له في هذا الباب •

الباب الرابع

الميزانية والاحكام المالية

مادة ٧٦ - تضع المخابرات العامة مشروع الميزانية السنوية واحتياجاتها النقدية وتعرضها على رئيس الجمهورية ويبلغ الرقم الاجمالى للمشروع الى جهات الاختصاص •

مادة ٧٧ - تخرج اعتمادات ميزانية المخابرات العامة كـمبلغ اجمالى فى ميزانية وزارة الحربية أو القوات المسلحة على أن يتم التصرف فيها دون الرجوع الى السلطات المالية بهاتين الجهتين •

ويجوز انشاء وحدة حسابية أو أكثر للمخابرات العامة بالاتفاق مع وزير الخزانة •

مادة ٧٨ - (١) تنظم اللائحة التنفيذية المسائل الآتية :
(أ) كيفية التصرف فى الاعتمادات المدرجة فى الميزانية •

(ب) العقود التى تبرمها المخابرات العامة •
(ج) نظم المخازن •

(د) اضافة حصيلة ما قد يتم التصرف فيه من ممتلكات المخابرات العامة الى اعتمادات بنود الميزانية •

(هـ) بدل السفر ومصاريف الانتقال لأفراد المخابرات العامة •

(١) البند (و) مستبدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٦/٩/٩ - العدد ٣٧ تابع) والبند (ج) مضاف بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/١٠/٢٨ - العدد ٤٣ مكرر « ١ ») . . .

(و) الأجور عن الأعمال الاضافية والمكافآت التشجيعية والمكافآت الخاصة والمنح ويكون تقرير الأجر عن الأعمال الاضافية والمكافآت التشجيعية والمكافآت الخاصة والمنح بالنسبة الى الوظائف الأعلى من وظائف الفئة (١) بقرار رئيس الجمهورية .

(ز) التعويضات التي تصرف لكل من لحقه ضرر من أفراد المخابرات العامة أو الغير أثناء أو بسبب أعمال المخابرات العامة .

(ح) بدلات مخاطر الوظيفة والبدلات المهنية المتعلقة بأداء الوظيفة أو بسبب الحصول على مؤهلات عامة معينة وعلاوة الميدان ، ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للفرد من هذه البدلات عن ١٠٠٪ من الأجر الأساسي .

وذلك دون التقيد بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية .

مادة ٧٩ - (١) تعفى المخابرات العامة من أداء الضرائب والرسوم الجمركية على الأصناف اللازمة لأعمالها التي تستيردها من الخارج .

مادة ٨٠ - يندب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بالاتفاق مع رئيس المخابرات العامة هيئة من موظفيه يكون مقرها المخابرات العامة تختص بالمراقبة المالية والمراجعة وفقا لأحكام هذا القانون - وتباشر الهيئة أعمالها بصفة سرية وترفع تقريرها الى رئيس المخابرات العامة مباشرة .

(١) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع) .

أطبب القلب

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٨١ - الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ (تختص الجهة الطبية التي تحددها اللائحة التنفيذية بتقرير لياقة الأفراد للخدمة صحيا وما يستحقه من إجازات مرضية وعلاج وتحديد درجة العجز المترتبة على الإصابات بسبب الخدمة .

وتشكل بقرار من رئيس المخابرات العامة - بعد الاتفاق مع وزير التأمينات الاجتماعية - لجنة للنظر في الإصابات الناتجة لأفراد المخابرات العامة عن الاجهاد أو الارهاق في العمل ، وتقرير مدى اعتبارها إصابة عمل . وتعتبر قراراتها نهائية بعد اعتمادها من رئيس المخابرات العامة .

مادة ٨١ مكرر - ^(١) تحدد لجنة شئون الأفراد عند النظر في إنهاء خدمة الفرد بالمخابرات العامة ما إذا كان إنهاء خدمته قد تم لأسباب تمس شخصه و تصرفاته ، ويرفع قرار اللجنة لرئيس المخابرات العامة للتصديق عليه ، مع مراعاة حكم المادة ٢٥ .

مادة ٨٢ - لرئيس المخابرات العامة خلال الستة أشهر التالية للعمل بهذا القانون تعديل أقدميات الأفراد في أدنى المستويات بمراعاة ما لهم من خدمة سابقة .

ولا يترتب على تعديل الأقدمية صرف أية فروق مالية عن الماضي . كما يجوز له خلال هذه ألفة نقل الأفراد من كادر الأمن والكادر المهني

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٨/٣١ - العدد ٣٥ مكرر «ب») ومستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/١٠/٢٨ - العدد ٤٣ مكرر «أ») .

الى الكادر المتوسط الفنى والكتلى دون التقيد بالقواعد المنصوص عليها
فى هذا القانون .

مادة ٨٢ - يمنح أفراد المخابرات العامة فى أول يناير التالى
لصدور هذا القانون علاوة دورية كاملة بشرط أن يكون قد مضى بين
تاريخ استحقاق هذه العلاوة وبين آخر علاوة منحت لهم مدة ستة
أشهر على الأقل .

وتمنح العلاوة بواقع النصف بالنسبة لمن لم يستكمل هذه المدة .

مادة ٨٤ - تحسب المدد المنصوص عليها فى المادة (٦٥) من تاريخ
شغل الفرد للفتة فى القانون السابق .

ويكون تطبيق المدد القصوى المنصوص عليها فى هذه المادة جوزيا
لرئيس المخابرات العامة خلال السنتين التاليتين للعمل بهذا القانون .

مادة ٨٥ - ينقل أفراد المخابرات العامة الموجودون بالخدمة وقت
العمل بهذا القانون الى الفئات الموضحة بالملحق (أ) طبقا للقواعد
الآتية :

“(أ) وظائف المخابرات :

(أ) شاغلو درجة نائب وزير بصفة شخصية تستمر معاملتهم بالنسبة
للمرتب وبذلك التمثيل والمعاش معاملة نواب الوزراء وتسرئ بشأنهم
المدد القصوى المقررة لوكلاء أول المخابرات العامة المنصوص عليها
فى المادة (٦٥) من هذا القانون والحكم الوارد فى المادة (٨٤) .

(ب) شاغلو درجة وكيل رئيس المخابرات العامة والفئات أ ، ب ، ج ،
ممتازة ، ج ينقلون الى درجة وكيل المخابرات العامة والفئات أ ،
ب ، ج ممتازة ، ج الجديدة على التوالى .

مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم السابقة وطبقا لترتيب أقدمياتهم فيما بينهم •

(ج) يستمر أفراد المخابرات العامة من الفئة (د) الحالية في شغل هذه الفئة بصفة شخصية وذلك الى أن يصدر رئيس المخابرات العامة خلال السنة الأشهر التالية للعمل بهذا القانون القرارات الخاصة بنقلهم الى الفئات هـ ، د ، ذ ممتازة الجديدة بمراعاة ما نصت عليه المادة (٨٢) من هذا القانون •

(ثانيا) الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية :

(أ) شاغلو الفئة الأولى الممتازة والفئة الأولى ينقلون الى الفئة الثالثة والرابعة الجديدة على التوالي مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم السابقة وطبقا لترتيب أقدمياتهم فيما بينهم •

(ب) شاغلو الفئة الثانية الذين أمضوا خمس سنوات خدمة بها طبقا لقانون المخابرات العامة أو في الدرجة السادسة أو ما يعادلها طبقا لقانون العاملين ينقلون الى الفئة الخامسة الجديدة وتحسب أقدمياتهم فيها من تاريخ اتمامهم مدة الخمس سنوات •

وينقل من عدا هؤلاء من أفراد الفئة الثانية الى الفئة السادسة الجديدة مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم السابقة وطبقا لترتيب أقدمياتهم فيما بينهم •

(ج) يستمر أفراد المخابرات العامة من الفئة الثالثة الحالية في شغل هذه الفئة بصفة شخصية وذلك الى أن يصدر رئيس المخابرات العامة خلال السنة الأشهر التالية للعمل بهذا القانون القرارات الخاصة بنقلهم الى الفئات التاسعة والثامنة والسابعة الجديدة بمراعاة ما نصت عليه المادة (٨٢) من هذا القانون •

(ثالثا) وظائف الأمن :

(أ) شاغلو الفئة الثانية الحالية ينتقلون الى الفئة الثامنة الجديدة مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم السابقة وطبقا لترتيب أقدمياتهم فيها بينهم *

وينقل شاغلو الفئة الثالثة أمن الحالية ممن أتموا عشر سنوات خدمة بالفئة الى الفئة الثامنة الجديدة وتلحسب أقدمياتهم فيها من تاريخ العمل بهذا القانون *

(ب) يستمر سائر أفراد الفئة الثالثة أمن الحالية في شغل هذه الفئة بصفة شخصية وذلك الى أن يصدر رئيس المخابرات العامة خلال الستة الأشهر التالية للعمل بهذا القانون القرارات الخاصة بنقلهم الى الفئات العاشرة والتاسعة الجديدة بمراعاة ما نصت عليه المادة (٨٢) من هذا القانون *

(رابعا) الوظائف المهنية :

(أ) شاغلو الفئة الأولى الحالية ينتقلون الى الفئة السابعة الجديدة مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم السابقة وطبقا لترتيب أقدمياتهم فيها بينهم *

(ب) يستمر أفراد المخابرات العامة من الفئة الثانية الحالية في شغل هذه الفئة بصفة شخصية وذلك الى أن يصدر رئيس المخابرات العامة خلال الستة الأشهر التالية للعمل بهذا القانون القرارات الخاصة بنقلهم الى الفئات التاسعة والثامنة الجديدة بمراعاة ما نصت عليه المادة (٨٢) من هذا القانون *

(خامسا) وظائف معاونى الخدمة :

(أ) شاغلو الفئة الأولى وظائف غير المهنية الحالية ينقلون إلى الفئة التاسعة الجديدة مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم السابقة وطبقا لترتيب أقدمياتهم فيما بينهم .

(ب) شاغلو الفئة الثانية وظائف غير المهنية الحالية ممن أتموا خمسة عشر عاما خدمة ينقلون إلى الفئة التاسعة الجديدة وتحسب أقدمياتهم فيها من تاريخ العمل بهذا القانون .

وينقل من عدا هؤلاء من شاغلى الفئة الثانية وظائف غير المهنية الحالية إلى الفئة العاشرة الجديدة على أن تكون أقدمياتهم فيها من تاريخ نقلهم ، وترفع مرتبات هؤلاء بمقدار الفرق بين بداية الفئة الثانية القديمة والفئة العاشرة الجديدة وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠) تسرى على أفراد وظائف معاونى الخدمة غير الحاصلين على مؤهلات دراسية القواعد العامة المقررة لنظرائهم فى الحولة بالنسبة للترقيات مللم تكن القواعد المقررة بقانون المخابرات العلماة أفضل لهم . مع اعتبار المدد التى قضاهما الفرد فى الفئتين الحادية عشرة والعاشرة مدة خدمة فى الفئة العاشرة .

كما يجوز نقل الأفراد شاغلى وظائف معاونى الخدمة الحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة إلى وظائف الأمن بعد اجتيازهم شروط اللياقة الصحية ومع احتفاظهم بأقدمياتهم فى فئاتهم الحالية .

مادة ٨٧ - لا يترتب على نقل الفرد من الكادر العظيم إلى الكادر الجديد الانتقاص من مرتبه الذى يتقاضاه وقت العمل بهذا القانون .
(م ٢٧ - موسوعة مصر ج ٢١)

مادة ٨٨ - يمنح الفرد العلاوة الدورية المحددة قرين الفئة الوظيفية التي يشغلها وفقاً للملحق (أ) المرافق فإذا وصل أجره - قبل منحه العلاوة - الى بداية ربط كل من الفئات الوظيفية في ذات المستوى ، منح العلاوة المقررة للفئة الوظيفية الأعلى حتى ولو لم تتم ترقيته الى هذه الفئة ، كل ذلك بشرط ألا يتجاوز نهاية مربوط المستوى .

مادة ٨٨ مكرر « أ » - (مضافة بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٨٠)
يضاف الملحق الخاص بالوظائف المهنية المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة ، الى ملحق وظائف الأمن ، مع تعديل الحد الأدنى للترقية للفئات المالية المنصوص عليها في هذا الجداول كالتالي :

(أ) أربع سنوات في الفئة الخامسة أو ما يعادلها أو عشرون سنة في الفئات الخامسة وما دونها للترقية الى الفئة الرابعة .

(ب) أربع سنوات في الفئة الرابعة أو ما يعادلها أو أربعة وعشرون سنة في الفئات الرابعة وما دونها للترقية الى الفئة الثالثة .

(ج) أربع سنوات في الفئة الثالثة أو ما يعادلها أو ثمانية وعشرون سنة في الفئات الثالثة وما دونها للترقية الى الفئة الثانية .

ويمنح المرقون الى هذه الفئات علاوة المخابرات المقررة في الفئة المعادلة للفئة التي رقا اليها من فئات الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية المينة بالملحق (أ) المرافق للقرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة .

مادة ٨٩ - يراعى عند تطبيق هذا القانون الاحكام الواردة فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الاضافية التى تمنح للعاملين المدنيين العسكريين .

مادة ٩٠ - تحال الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء المختصة التى أصبحت من اختصاص القضاء العسكرى بمقتضى هذا القانون الى جهات هذا القضاء ما لم يكن قد تم اقفال باب المرافعة .

جدول رقم (١) (١)
أولا - وظائف المخبرات

المستوى	الفئة	الربط		الحد الأدنى للترقية للفئة التالية
		بداية	نهاية	
الوظائف العليا وكيل أول وكيل مخبرات (٣٦٠ علاوة المخبرات) (١)		جنيه	جنيه ربط ثابت	جنيه
		٢٥٤٣		
		١٦٢٠	٢٤٣٣	٧٥
		١٤٤٠	٢٣٠٤	٧٢
(ب) (ج) (د) (هـ) ممتازة		١٠٨٠	٢٠٨٨	٦٠
		٩٩٠	١٨٨٤	٤٨
		٧٨٠	١٨٨٤	٤٨
(د) (هـ) ممتازة		٦٢٤	١٤٤٠	٣٦
		٥٤٠	١٤١٦	٢٤
		٥١٦	١١٧٦	٢٤

- (*) يمنح وكلاء أول ووكلاء المخبرات بدل التمثيل المقرر لنظرائهم في الحكومة .
- ★ يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تقرير بدل تمثيل لشاغلي الوظائف .
- (١) الجدول مستبدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة (الجريدة الرسمية في ٢٩/٦/١٩٨٣ - العدد ٢٥ مكرر) .

جدول رقم (ب)

(ثانياً) الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية

(تابع) وظائف المخابرات العامة

المستوى	الفئة	الربط		الحد الأدنى للترقية للفئة التالية
		بداية	نهاية	
المستوى الأول (علاوة المخابرات ١٩٢ جنيها سنويا)	الأولى	١٤٤٠	٢٣٠٤	٧٢ جنية
	الثانية	١٠٨٠	٢٠٨٨	٦٠
	الثالثة	٩٠٠	١٨٨٤	٤٨
	الرابعة	٧٨٠	١٨٨٤	٤٨
المستوى الثاني (علاوة المخابرات ١٤٤ جنيها سنويا)	الخامسة	٦٢٤	١٥٨٤	٣٦

(تابع) جدول رقم (ب)

المستوى	الفئة	الربط		الحد الأدنى للترقية للفئة التالية
		بداية	نهاية	
المستوى الثاني (علاوة المخابرات ١٤٤ جنيها سنويا)	السادسة	جنيه ٥١٠	جنيه ١٥٦٠	أربع سنوات في الفئة السادسة أو ما يعادلها أو خمسة عشر عاما في الفئات السادسة وما دونها .
	السابعة	٥١٦	١٢٧٢	أربع سنوات في الفئة السابعة أو ما يعادلها أو ثمانى سنوات في الفئتين السابعة والثامنة أو أحد عشر عاما في الفئات السابعة والثامنة والتاسعة .
المستوى الثالث (علاوة المخابرات ١٣٠ جنيها سنويا)	الثامنة	٣٩٦	١٢٠٠	أربع سنوات في الفئة الثامنة أو سبع سنوات في الفئتين التاسعة والثامنة للحاصلين على مؤهل متوسط ثلاث سنوات في الفئة التاسعة .
	التاسعة	٣٧٢	٩١٢	

تصرف علاوة ميدان قدرها سبعة جنيهاات شهريا لكل فرد من أفراد التحريات والمراقبات الذين يشغلون وظائف متوسطة فنية وكتابية وذلك أثناء قيامهم بهذه الأعمال كما تصرف كساوى سنويا للقائمين منهم بأعمال الأمن .

يمنح أفراد الفئة الثامنة من حملة المؤهلات ما بين المتوسطة والعالية مرتبا سنويا قدره ٢٧٢ جنيها بعد قضاء فترة الاختبار مباشرة .

يمنح أفراد الفئة التاسعة مرتبا سنويا قدره ٢٥٢ جنيها بعد قضاء فترة الاختبار مباشرة .

(جدول رقم , ج)
(ثالثا) الوظائف المهنية
(تابع) وظائف المخابرات العامة

المستوى	الفئة	الربط		العلاوة السنوية	الحد الأدنى للترقية للفئة التالية
		بداية	نهاية		
المستوى الأول	الثانية	جنيه ١٠٨٠	جنيه ٢٠٨٨	جنيه ٦٠	أربع سنوات في الفئة الثالثة أو ما يعادلها أو سبعة وعشرون عاما في الفئة الثالثة وما دونها .
	الثالثة	٩٠٠	١٨٨٤	٤٨	أربع سنوات في الفئة الرابعة أو ما يعادلها أو ثلاثة وعشرون عاما في الفئات الرابعة وما دونها .
	الرابعة	٧٨٠	١٨٨٤	٤٨	
	الخامسة	٦٢٤	١٥٨٤	٣٦	أربع سنوات في الفئة الخامسة أو ما يعادلها أو ١٩ عاما في الفئات الخامسة وما دونها .
المستوى الثاني	السادسة	٥١٠	١٥٦٠	٢٤	أربع سنوات في الفئة السادسة أو ما يعادلها أو ١٨ سنة في الفئات السادسة وما دونها .
	السابعة	٥١٦	١٢٧٢	٢٤	أربع سنوات في الفئة السابعة أو ما يعادلها أو ١٤ سنة في الفئات السابعة وما دونها .
	الثامنة	٣٩٦	١٢٠٠	١٨	أربع سنوات في الفئة الثامنة أو ما يعادلها أو ١٠ سنوات في الفئتين الثامنة والتاسعة .
المستوى الثالث	التاسعة	٣٧٢	٩١٢	١٢	ست سنوات في الفئة .

تحدد علاوة المخابرات للوظائف المهنية حسب نتيجة الاختبار بمعونة اللجان المختصة بعد دنى ١٢٠ سنويا وحد أقصى ١٤٤ جنيها سنويا دون التقيد بالفئة الوظيفية على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية .

يمنح أفراد الفئة التاسعة مرقبا سنويا قدره ٢٤٠ جنيها بعد قضاء فترة الاختبار مباشرة تكون الترقية من الفئة التاسعة الى الفئة الثامنة بالاقدمية مع تفضيل الحاصل على المستوى الأعلى في علاوة المخابرات .

تسرف كسوة سنوية للقائمين بالوظائف المهنية .

جدول رقم (٤)
 (رابعا) وظائف الامن
 (تبعا) وظائف المخبرات العامة

المستوى	الفئة	الربط		الحد الأدنى للترقية للفئة التالية
		بداية	نهاية	
المستوى الثاني (علاوة المخبرات ١٤٤ جنيها)	الخامسة	٦٢٤ جنيها	١٥٨٤ جنيها	٣٦ جنيها
	السادسة	٥١٠ جنيها	١٥٦٠ جنيها	٢٤ جنيها
	السابعة	٥١٦ جنيها	١٢٧٢ جنيها	٢٤ جنيها
المستوى الثالث (علاوة المخبرات ١٢٠ جنيها)	الثامنة	٣٩٦ جنيها	١٢٠٠ جنيها	١٨ جنيها
	التاسعة	٣٧٢ جنيها	٩١٢ جنيها	١٢ جنيها
	العاشر	٣٦٠ جنيها	٧٣٢ جنيها	١٢ جنيها

تصرف كسوة سنوية للقائمين بوظائف الامن .

جدول رقم (٥)
(خامسا) وظائف معاونى الخدمة
(تابع) وظائف المخابرات العامة

المستوى	الفئة	الربط		الحد الأدنى للترقية للفئة التالية
		بداية	نهاية	
المستوى الثانى (علاوة المخابرات ١٤٤ جنيها)	الخامسة	٦٢٤ جنية	١٥٨٤ جنية	٣٦
	السادسة	٥١٠ جنية	١٥٦٩ جنية	٢٤
	السابعة	٥١٦ جنية	١٥٦٠ جنية	٣٤
المستوى الثالث (علاوة المخابرات ١٢٠ جنيها)	الثامنة	٣٩٦ جنية	١٢٠٠ جنية	١٨
	التاسعة	٣٧٢ جنية	٩١٢ جنية	١٢
	العاشرة	٣٦٠ جنية	٧٣٢ جنية	١٢

تصرف كموة سنوية للقائمين بوظائف معاونى الخدمة .
 يمنح أفراد الفئة العاشرة مرتبا سنويا قدره ٣١٦ سنويا بعد قضاء
 فترة الاختبار مباشرة .

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤

في شأن بعض الأحكام الخاصة بأفراد المخبرات العامة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥) يكون التعمين في وظائف المخبرات العامة بالنسبة الى حملة المؤهلات فوق المتوسطة التي تزيد مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها على ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها ، وعلى خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية القديمة أو ما يعادلها في الفئة الثامنة ، وبأقدمية افتراضية فيها بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المذكورة ، وتضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة .

ويرفع مرتبهم بعد قضاء فترة الاختبار مباشرة بمقدار ٣٦ جنيها سنويا عن بداية الربط المقرر لمؤهله .

مادة ٢ - يكون التعمين في وظائف المخبرات العامة بالنسبة الى حملة الشهادات الثانوية الفنية الصناعية والزراعية والتجارية وما يعادلها التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية في الفئة الثامنة ويمنحون مرتبا قدره ٣١٦ جنيها سنويا بعد قضاء فترة الاختبار مباشرة .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ يولية سنة ١٩٧٤ - العدد ٣٠ « مكرر » .

مادة ٣ - (١) تحدد بقرار من رئيس المخابرات العامة المعاملة المالية لحملة المؤهلات الأخرى غير المالية وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد العامة المقررة والتي تنقرر في شأن تقييم المؤهلات وحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة .

وتسوى حالة حملة المؤهلات الموجودين بالخدمة في تساريخ العمل بالقرار المشار إليه وفقاً لأحكامه .

ويجوز لرئيس المخابرات العامة أن يقرر تطبيق قواعد حساب مدد الخدمة السابقة المحول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة على أفراد المخابرات العامة .

كما يجوز لرئيس المخابرات العامة أن يقرر تطبيق قواعد التسويات والترقيات الحتمية التي صدرت أو تصدر في شأن العاملين المدنيين بالدولة على أفراد المخابرات العامة وذلك بالشروط الواردة بهذه القواعد ومن تاريخ العمل بها ولا يقترب على الترقية الحتمية الأثر المنصوص عليها عليها في المادة ٦٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ .

مادة ٣ مكرراً - (أ) مضافة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ (في تطبيق المادة (٣) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بأفراد المخابرات العامة ترفع مرتبات حملة المؤهلات المقرر تعيينهم ابتداء من وظائف الفئة التاسعة ٣٦٠/١٦٢ أو الثامنة ٣٦٠/١٨٠ بصد قضاء فترة الاختبار مباشرة بمقدار ٣٦ جنيها سنوياً عن بداية الربط المقرر للمؤهلات .

(١) معدلة بالقوانين رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٨/٣١ - العدد ٣٥ مكرر «ب») ورقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٩/٩ - العدد ٣٧ تابع) ورقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/١٠/٢٨ - العدد ٤٣ مكرر « أ ») .

مادة ٤ - تسوى حالة الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها
المادتين (١) ، (٢) الموجودين بالخجمة في تاريخ العمل بهذا القانون على
النحو الآتي :

(أ) حملة المؤهلات فوق المتوسطة يمنحون الفئة الثامنة وتحسب
أقدمياتهم فيها من تاريخ التعمين أو من تاريخ حصولهم على هذه
المؤهلات أيهما أقرب وذلك مع مراعاة ضم المدة الاعتبارية المشار
إليها في المادة (١) .

(ب) حملة الشهادة الثانوية الفنية الصناعية والزراعية الشاغلون الفئة
التاسعة ينقلون الى الفئة الثامنة وترفع مرتباتهم الى بداية
مربوط هذه الفئة لمن تقل مرتباتهم عن هذه البداية وتحسب
أقدمياتهم فيها من تاريخ التعمين أو من تاريخ الحصول على المؤهل
أيهما أقرب .

وبالنسبة للشاغلين منهم الفئة الثامنة ترد أقدمياتهم فيها الى
تاريخ التعمين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب .

(ج) حملة شهادة الثانوية التجارية الشاغلون الفئة التاسعة ينقلون الى
الفئة الثامنة وترفع مرتباتهم الى بداية مربوط هذه الفئة لمن تقل
مرتباتهم عن هذه البداية وتحسب أقدمياتهم فيها من أول يناير
سنة ١٩٧٣ أو من تاريخ الحصول على المؤهل أو من تاريخ
التعمين أيهما أقرب .

وبالنسبة للشاغلين منهم في الفئة الثامنة ترد أقدمياتهم فيها
الى أول يناير سنة ١٩٧٣ أو تاريخ الحصول على المؤهل أو تاريخ
التعمين أيهما أقرب .

ويراعى عند اجراء التسويات طبقا للبنود السابقة الاعتماد
بالمرتب الذى يمنح بعد قضاء فترة الاختبار .

مادة ٤ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥) تعد تسوية حالة العاملين الموجودين فى الخدمة والحاصلين على المؤهلات المذكورة فى المادتين (١) و (٢) ممن سبق حصولهم على الفئة المقررة لمؤهلاتهم وذلك اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرئياتهم المئينين فى التاريخ المذكور دون أن يترتب على ذلك صرف فروق مالية عن الماضى .

مادة ٥ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦) أفراد المخبرات العامة الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المخبرات العامة من شاعلى الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية الذين حصلوا أو يحصلون على شهادات عليا أثناء الخدمة يمنحون الفئة السابعة بالوظائف المتوسطة الفنية والكتابية وتحسب أقدمياتهم فيها من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات وترفع مرتباتهم الى ٣٠٠ جنيه سنويا لمن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر .

وبالنسبة لمن كان منهم فى الفئة السابعة ترد أقدميتهم فيها الى تاريخ الحصول على المؤهل اذا كان سابقا على تاريخ شغلهم هذه الوظيفة .

وترفع علاوة المخبرات المستحقة للأفراد المشار اليهم فى الفقرة الأولى بمقدار ٥٠٪ من قيمتها المحددة بالجدول ويراعى عند نقلهم الى وحدات الجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام أن يتم النقل الى الوظائف التى تلائم مؤهلاتهم التى حصلوا عليها .

مادة ٦ - لا يترتب على التسويات المنصوص عليها فى المادتين (٤) و (٥) صرف أية فروق سابقة على أول يناير سنة ١٩٧٣ .

وبالنسبة لمن استحقوا علاوة دورية في أول يناير سنة ١٩٧٣ تعادل مرتباتهم أولا ثم يمنحون العلاوة .

ولا يترتب على التسويات التي تتم وفقا لأحكام هذا القانون تغيير موعد العلاوة الدورية ١٢

مادة ٧ - لا يجوز الاستناد الى الأقدميات المقررة في هذا القانون للظن في قرارات الترقية السابقة على صدوره . ولا يترتب على تطبيقه نقل الفرد من وظيفة الى غيرها من وظائف المخابرات العامة .

مادة ٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥) يمنح رئيس المخابرات العامة ونائبه والوكلاء الأول والوكلاء علاوة مخابرات مقدارها خمسمائة جنيه سنويا وتسرى في شأنها الأحكام المقررة في القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة .

مادة ٩ - تمنى من الضرائب علاوة المخابرات وعلاوة الميسدان المقرران طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه اعتبارا من ١/١/١٩٧٣ .

مادة ١٠ - في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٤٠) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، لا تدمج علاوة المخابرات في المرتب الأساسي لأفراد المخابرات العامة عند نقلهم ، اذا كان النقل قد تم بناء على طلب الفرد .

مادة ١١ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٧٣ ، وذلك فيما عدا المواد (٨) ، (١٠) فيعمل بها من تاريخ نشره *

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولية سنة ١٩٧٤) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧

في شأن وحدات الأمن (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المخابرات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن مكتب الأمن ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

مقرر :

مادة ١ - تنشأ وحدات للأمن في الجهات الآتية :

١ - الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلي وما في مستواها وذلك بقرار من الوزير أو رئيس الجهة .

٢ - الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية والمصانع التابعة لها وذلك بقرار من رؤساء هذه الجهات .

وتكون هذه الوحدات ضمن الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهة المنشأة بها وتتبع مباشرة الوزير أو رئيس الجهة ، ويكون انشاؤها بعد أخذ رأى المخابرات العامة .

مادة ٢ - (الفقرة ٢) من أولا مستبدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٧) تهدف وحدة الأمن الى تأمين الجهة التي تنشأ فيها ضد أعمال التخريب الاقتصادي والمادي والمعنوي والمحافظة على الأسرار الخلصة بها ضد محاولات التجسس .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تختص الوحدة بما يلي :

(أولا) اقتراح خطة للأمن بهذه الجهة تكفل :

١ - سلامة تداول المعلومات وحفظها وسريّة الوثائق وحفظها واعدادها .

٢ - وقاية المرافق العامة أو المنشآت أو الوحدات الانتاجية وكذلك الحراسة عليها ضد أعمال التخريب المادي أو المعنوي أو التعطيل الممدى لسير العمل فيها أو أى أفعال أخرى عمدية تكون مؤدية الى الاضرار بها أو بالصالح العام ، على أن تتضمن خطة الأمن الوسائل المادية والاجراءات القانونية اللازمة لتحقيق هذا الغرض .

٣ - ضمان سرية مناقشات اللجان والمؤتمرات المتطقة بنشاطها والقرارات التي تتخذها اذا كانت الموضوعات موضوع المناقشات لها طابع السرية .

٤ - ضمان عدم التعامل مع جهات أو أفراد يتخفون من التعامل سقاراً لأغراض أخرى تتعارض مع أمن الدولة وسلامتها .

٥ - تأمين جميع وسائل الاتصالات الملكية واللاسلكية والبريدية وغيرها .

٦ - تأمين كافة صور الدخول اليها والخروج منها .

٧ - وضع القواعد والضوابط التي يتعين التّزامها في تجديد القدر المسموح باعطائه من البيانات والاحصائيات وغيرها من المعلومات التي تتعلق بنشاط الجهة المنشأة بها ، وذلك سواء الى الأفراد أو الجهات تبعا لدرجة سريتها .

(ثانيا) العمل على نشر وعى الأمن بين العاملين وتوعية الذين يرشحون للسفر منهم الى الخارج ضد مختلف المحاولات التي يتعرضون لها من جانب العدو وعملائه .

(ثالثا) ابداء الرأى فى شأن الأجانب الذين تستعين بهم الجهة فى نشاطها .

(رابعا) متابعة تنفيذ تعليمات واجراءات الأمن الموضوعية وعرض المخالفات على الرؤساء المختصين .

(خامسا) الاطلاع على الأوراق الرسمية وطلب البيانات والاحصائيات التي تكون لازمة لأداء مهمتها من الجهة المنشأة بها وذلك بعد موافقة الوزير أو رئيس الجهة .

(سادسا) اقتراح الاعتمادات اللازمة لمباشرة الوحدة لنشاطها .

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٧) يحدد الهيكل الوظيفى والتنظيمى للوحدة ، وكذا مقرراتها الوظيفية بقرار من الوزير أو رئيس الجهة المنشأة بها فى ضوء المعايير التي تصدرها المخابرات العامة .

مادة ٤ - تدرج الاعتمادات اللازمة لانشاء الوحدات المذكورة ولمباشرة أعمالها فى ميزانية الوزارة أو الجهة التي تبشر نشاطها بها .

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٧) يرشح الوزير أو رئيس الجهة التي ترقى المخابرات العامة انشاء وحدة أمن بها رئيس الوحدة والعاملين بها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ طلب المخابرات العامة هذه الترشيحات ، على أن يصدر الوزير أو رئيس الجهة قرارا بتشكيل الوحدة في خلال أسبوع من تاريخ موافقة المخابرات العامة على ترشيح كل أو بعض الأشخاص المرشحين ، على أن يكون رئيس الوحدة من حملة المؤهلات العليا •

مادة ٦ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٧) يصدر قرار نقل رؤساء وحدات الأمن والعاملين فيها بعد موافقة المخابرات العامة أو بناء على طلب منها •

مادة ٧ - تتولى المخابرات العامة تأهيل واعداد رؤساء وحدات الأمن المذكورة والعاملين بها لقيامهم بعملهم وتوجيههم والاشراف عليهم في تنفيذ سياسة وتعليمات الأمن •

مادة ٨ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٧) يصدر بخطة الأمن وما تفرضه من واجبات على العاملين بالجهات المشار اليها في المادة (١) بعد موافقة المخابرات العامة قرار من الوزير أو رئيس الجهة ويبلغ ما يصدر في هذا الشأن الى جميع العاملين بتلك الجهات ، ويكون الرؤساء المختصون مسئولين عن ضمان حسن تنفيذ هذه الخطة ، مع اعتبار أى مخالفة لخطة أو تعليمات الأمن مخالفة ادارية تستوجب معاقبة المخالف بالجزاءات التأديبية المعمول بها في كل جهة علاوة على المعقبات الجنائية ان كان لها محل •

مادة ٩ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه على أن تستمر مكاتب الأمن الحالية في مباشرة اختصاصاتها الى أن يتم تشكيل وحدات الأمن طبقا لأحكام هذا القرار .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برياسة الجمهورية في ٢٧ المحرم سنة ١٣٩٧ (١٧ يناير سنة ١٩٧٧) .

تفصيلات التشريعية الموضوعة

م	نص الممثل	شكل النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

للتعميمات التشريعية الموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

مصادر

قرار رئيس الجمهورية العربية
بأقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها
والإتجار فيها (١) ، (٢)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الصادر في الاقليم المصري والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ١٣٧/ج ٠ ر لسنة ١٩٣٥ الصادر في الاقليم
السوري ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ الصادر في الاقليم
السوري ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

(١) الجريدة الرسمية في ١٣ يونية سنة ١٩٦٠ - العدد ١٣١ .

(٢) صدر القرار الجمهوري رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس
القومي لمكافحة وعلاج الادمان (الجريدة الرسمية في ١١/٦/١٩٨٦ - العدد

قانون الاتى :

الفصل الاول

فى الجواهر المخدرة

مادة ١ — تعتبر جواهر مخدرة فى تطبيق أحكام هذا القانون المواد
المبينة فى الجدول رقم (١) ^(١) — الملحق به ، ويستثنى منها المستحضرات
المبينة بالجدول رقم (٢) ^(٢) .

(١) لم ينشر الجدول اكتفاء بنشره بالجريدة الرسمية . وقد عدل
هذا الجدول بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ (الجريدة
الرسمية فى ١٢/٧/١٩٦٠ - العدد ١٥٥ تابع) ، ثم تلاصقت عليه التعديلات
بقرارات وزير الصحة رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦٠ (الوقائع المصرية فى
٢٩/٩/١٩٦٠ - العدد ٧٦) ورقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ (الوقائع المصرية فى
٩/٢/١٩٦١ - العدد ١٢) ورقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ (الوقائع المصرية فى
٥/٢/١٩٦٢ - العدد ١١) ورقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٢ (الوقائع المصرية فى
١٩/٣/١٩٦٢ - العدد ٢٢) ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية فى
١٨/٢/١٩٦٣ - العدد ١٤) ورقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية فى
١٨/٣/١٩٦٥ - العدد ٢١) ورقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى
٢١/١١/١٩٦٦ - العدد ٩٠) ورقم ٣٧٩ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى
٢٦/١/١٩٦٧ - العدد ٧) ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية فى
٢٨/٦/١٩٦٧ - العدد ١١٠) ورقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية فى
٢١/٩/١٩٦٧ - العدد ١٨٣) ورقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية فى
٨/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩٧) ورقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية فى
١٧/١٢/١٩٦٨ - العدد ٢٩٠) ورقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية فى
١٥/٣/١٩٧١ - العدد ٥٨) ورقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية فى
٥/٩/١٩٧٦ - العدد ٢٠٦) ورقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية فى
١٩/٤/١٩٧٧ - العدد ٩١) ورقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية فى
٢/٧/١٩٧٩ - العدد ١٥٣) ورقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى
١١/١١/١٩٨٦ - العدد ٢٥٥) المعدل بالقرار ٦٥٢ لسنة ١٩٨١ (الوقائع
المصرية فى ١١/١١/١٩٨٦ - العدد ٢٥٥) ورقم ٧٦٠ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع
المصرية فى ٢٣/١٠/١٩٨٥ - العدد ٢٤٠) ورقم ٥٣٨ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع

مادة ٢ - يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأى صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطا فى شىء من ذلك الا فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون وبالشروط المبينة به .

الفصل الثانى

فى الجلب والتصدير والنقل

مادة ٣ - لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الا بمقتضى ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة .

مادة ٤ - لا يجوز منح اذن الجلب المشار اليه فى المادة السابقة الا للأشخاص الآتىين :

- (أ) مديرى المحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة .
- (ب) مديرى الصيدليات أو المحال المعدة لصنع المستحضرات الاقرباذينية .
- (ج) مديرى معامل التحاليل الكيمائية أو لمصنعية أو الأبحاث العلمية .
- (د) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

وللجهة الادارية المختصة رفض طلب الحصول على ملاذن أو خفض الكمية المطلوبة ، ولا يمنح اذن التصدير الا لمديرى المحال ملرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة .

=

المصرية فى ١٩٨٦/١/٤ - العدد ٣) ومستبدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٩/٧/٤ - العدد ٢٦ مكرر) ومعدل بالقرار رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٩١/٥/٢٣ - العدد ١١٦) .

(٢) لم ينشر الجدول اكفاء بنشره بالجريدة الرسمية .

ويبين في الطلب اسم الطلبي وعنوان عمله واسم الجوهر المخدر كاملاً وطبيعته والكمية التي يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الأسباب التي تبرر الطلب أو التصدير وكذلك البيانات الأخرى التي تطلبها منه الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٥ - (١) لا تسلّم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن تطل محله في عمله .

وعلى مصلحة الجمارك في حائتي الجلب أو التصدير تسلّم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وأعادته إلى لجنة الإدارية المختصة .

مادة ٦ - لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها أو نقلها داخل طرود محتوية على مواد أخرى - ويجب أن يكون إرسالها (حتى ولو كانت بصفة عينة) داخل طرود مؤمن عليها ، وأن يبين عليها اسم الجوهر المخدر بالكامل وطبيعته وكميته ونسبته .

الفصل الثالث

في الاتجار بالجواهر المخدرة

مادة ٧ - لا يجوز الاتجار في الجواهر المخدرة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة في كل من الاقليمين .
ولا يجوز منح هذا الترخيص إلى :
(أ) المحكوم عليه بمقوبة جنائية .

(١) الفقرة الثانية مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في

(ب) المحكوم عليه في احدى الجنح المنصوص عليها في هذا القانون .
 (ج) المحكوم عليه في سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو خيانة أمانة أو نصب أو إعطاء شيك بدون رصيد أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو هتك عرض وإفساد الأخلاق أو تشرد أو اشتباه ، وكذلك المحكوم عليه لشروع منصوص عليه لاحدى هذه الجرائم .

(د) المحكوم عليه أو في احدى الجنح المنصوص عليها في البسبب السابع (الفصلين الأول والثانى) من قانون العقوبات السورى .

(هـ) من سبق فصله تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مظة بالشرف ما لم تنقضى ثلاث سنوات من تاريخ الفصل نهائياً .

مادة ٨ - لا يرخص فى الاتجار فى الجواهر المخدرة الا فى مخازن أو مستوعات بمدين المحافظات وعواصم المديرىات وقواعد المناطق والمراكز فيها عدا محافظات ومراكز الحدود .

ويجب أن تتوافر فى هذه الأماكن الاشتراطات التى تحدد بقرار من الوزير المختص (١) .

ولا يجوز أن يكون للمخزن أو المستودع باب دخول مشترك مع مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحليل أو محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ، ولا أن تكون له منافذ تتصل بشئ من ذلك .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩ بالشروط الواجب توافرها فى المخزن والمستودع المعد للاتجار فى الجواهر المخدرة وبيانات طلب الترخيص والأوراق والرسومات المرافقة له (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/١١/١٨ - العدد ٢٦٧) .

على أنه يجوز الجمع بين الاتجار في الجواهر المخدرة والاتجار في المواد السامة في مخزن أو مستودع واحد .

مادة ٩ - على طالب الترخيص أن يقدم الى الجهة الادارية المختصة المختصة طلبا متضمنا البيانات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ومرفقا به الأوراق والرسومات التي يعينها ذلك القرار .

مادة ١٠ - يعين للمحل المعد للاتجار في الجواهر المخدرة (سواء أكان مخزنا أو مستودعا) صيدلى يكون مسئولا عن ادارته طبقا لأحكام هذا القانون . ويجوز له الجمع بين ادارة هذا المحل وبين إدارة المحل المعد للاتجار في الأدوية السامة اذا كان في محل واحد .

مادة ١١ - (١) لا يجوز لمديرى المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة أن يبيعوا أو يسلموا هذه الجواهر أو ينزلوا عنها بأية صفة كانت الا للأشخاص الآتين :

(أ) مديرى المخازن المرخص لها في هذا الاتجار .

(ب) مديرى الصيدليات ومصانع المستحضرات الاقرباذينية .

(ج) مديرى صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات اذا كانوا من الصياغة .

وكذلك يجوز لهم أن يبيعوا أو يسلموا أو ينزلوا عن هذه الجواهر بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها في المادة ١٩ الى الأشخاص الآتين :

(١) الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيدلة .

(١) الفقرة الخامسة مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٦٠/٩/٢٦ - العدد ٢١٨ .

- (ب) مديري معامل التحاليل الكيميائية والصناعية والأبحاث العلمية .
(ج) مصالح الحكومة والمعاد العلمية المعترف بها .

ولا يتم تسليم الجواهر المخدرة المبينة أو التي نزل عنها الا اذا قدم المستلم ايصالا من أصل وثلاث صور مطبوعا على كل منها اسم وعنوان الجهة المتسلمة وموضعا بالمداد أو بالقلم الانيلين اسم الجواهر المخدر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير وكذا النكبة بالأرقام والحروف .

ويجب أن يوقع المستلم أصل الايصال وصوره الثلاث وأن يختتمها بخاتم خاص بالجهة المتسلمة مكتوبا في وسطه كلمة مخدر .

وعلى مدير المحل أن يؤثر على الايصال وصوره الثلاث بما يفيد الصرف وتاريخه وأن يحتفظ بالنسخة الأصلية ويمطى المتسلم احدى الصور وترسل الصورتان بكتاب موصى عليه الى الجهة الادارية المختصة في اليوم التالي لتاريخ الصرف على الأكثر .

مادة ١٢ - جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له في الاتجار بها وكذا المصروفة منه يجب قيدها أولا بأول في اليوم ذاته في دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ واسم البائع وعنوانه وتاريخ واسم المشتري بهذه الدفاتر تاريخ الورد واسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف واسم المشتري وعنوانه ويذكر في الحالين اسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكذلك جميع البيانات التي تقررها الجهة الادارية المختصة .

مادة ١٣ - على مديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى الجهة الادارية المختصة في الأسبوع الأول من كل شهر كشفا موقعا عليه منهم مبينا به الوارد من

للجواهر المخدرة والمصروف منها خلال الشهر السابق. والباقي منها
وذلك بملء التماذج التي تمدها الجهة الادارية المختصة لهذا الغرض .

الفصل الرابع

في الصيدليات

مادة ١٤ - لا يجوز للمصيدنة أن يصرفوا جواهر مخدرة الا بتفكرة
طبية من طبيب بترى أو طبيب أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس
أو بموجب بطاقة رخصة ووفقا للاحكام التالية :

ويحظر على هؤلاء صرف جواهر مخدرة بموجب التذاكر الطبية اذا
زادت الكمية المدونة بها على الكميات المقررة بالجدول رقم (٤) ^(١) .

ومع ذلك اذا استلزمت حاله المريض زيادة تلك الكميات فعلى الطبيب
المعالج أن يطلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض .

مادة ١٥ - يصدر الوزير المختص قرارا ^(٢) بالبيانات والشروط

(١) لم ينشر الجدول اكتفاء بنشره بالجريدة الرسمية ، وقد عدل
بقرارات وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في
١٦/٤/١٩٧٣ - العدد ٨٣) ورقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية
٣١/٨/١٩٧٦ - العدد ٢٠٣) ورقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية في
١٩/٤/١٩٧٧ - العدد ٩١) .

(٢) صدر قرار وزير الصحة العمومية رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٠ بالشروط
والبيانات الواجب توافرها بالتذكرة الطبية لصرف جواهر مخدرة (الوقائع
المصرية في ١٢/١٢/١٩٦٠ - العدد ٩٧) المعدل بقرار وزير الصحة رقم
٢٦١ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية في ١٦/٧/١٩٧٤ - العدد ١٦٠) ونص
على ما يلي :

مادة ١ - لا يجوز للأطباء تحرير تذاكر طبية لصرف جواهر مخدرة
الا على استمارات مرفقة بأرقام سلسلة وفقا للنموذج المرفق ومختومة

الواجب توافر في تحرير التذاكر الطبية استى توصف بها جواهر مخدرة للصرف من الصيدليات فيما عدا صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات وتصرف التذاكر من دفاتر مخزومه بخاتم الجهة الادارية المختصة تسلّم بالأثمان استى تقررها الجهة على الا يجاوز ثمنها مائتى منيم او ليرتين سورييتين لدفتر الواحد ، وللوزير المختص تحديد المقادير التى لا يصح مجاوزة صرفها لكل مريض شهريا •

مادة ١٦ - لا يجوز للصيدلة صرف تذاكر طبية تحتوى على جواهر مخدرة بعد مضى خمسة أيام من تاريخ تحريرها •

مادة ١٧ - لا ترد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها ويحظر استعمالها أكثر من مرة ويجب حفظها بالصيدلية مبنسا عليها تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها في دفتر قيد التذاكر الطبية وحاملها أن يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختومة بخاتمها ولا استخدام الصورة في الحصول على جواهر مخدرة أو على أدوية تحتوى على تلك الجواهر •

مادة ١٨ - يجب قيد جميع الجواهر المخدرة الواردة الى الصيدلية

بخاتم الجمهورية لأقسام الصيدلة بمديريات الشؤون الصحية المختصة ، ومجلدة في دفاتر يحوى كل منها خمسين استمارة ويسلم للأطباء مقابل رسم قدره ١٠٠ مليم للدفتر •

مادة ٢ - يكتب الطبيب جميع البيانات الواردة بالاستمارة وبالكعب الثابت بالدفتر بخطه بالحبر أو بقلم الانيلين بطريقة واضحة ويوقعها باسمه كاملا وبشكل ظاهر على أن يحفظ الكعب الثابت بالدفتر لمدة عشر سنوات من تاريخ استعمال آخر استمارة به •

مادة ٣ - يجب ألا تتعدى الكمية التى يصرفها الطبيب البشرى أو طبيب الأسنان من جواهر مخدر لمريض خلال ثلاثين يوما عشرة أمثال أقصى كمية مبنية بالجدول رقم (٤) الملحق بالقانون •

(م ٢٩ - موسوعة مصر ج ٢١)

يوم ورودها وكذا المصروفة منها أولا بأول في ذات يوم صرفها في دفتر خاص للوارد والمصرف مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة .

ويذكر في القيد بحروف واضحة البيانات الآتية :

أولا - فيما يختص بالوارد :

تاريخ الورد واسم البائع وعنوانه ونوع الجوهر المخدر وكميته .

ثانيا - فيما يختص بالمصرف :

(أ) اسم وعنوان محرر التذكرة .

(ب) اسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه .

(ج) التاريخ الذي صرف فيه الدواء ورقم القيد في دفتر التذاكر الطبية ، وكذا كمية الجواهر المخدرة الذي يحتوى عليه .

ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الأخرى التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ١٩ - يجوز للصيديات صرف جواهر مخدرة بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها في المواد التالية للأشخاص الآتيين :

(أ) الأطباء البشريين والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس .

(ب) الأطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيادلة .

مادة ٢٠ - تصرف بطاقات الرخص المذكورة بالمادة السابقة من الجهة الادارية المختصة بعد تقديم طلب يبين فيه ما يأتي :

- (أ) أسماء الجواهر المخدرة كاملا وطبيعة كل منها .
 (ب) الكمية اللازمة للطلب .

(ج) جميع البيانات الأخرى التى يمكن أن تطلبها الجهة الادارية المختصة ولهذه الجهة رفض اعطاء الرخصة أو خفض الكمية المطلوبة .

مادة ٢١ - يجب أن يبين فى بطاقة الرخصة ما يأتى :

- (أ) اسم صاحب البطاقة ولقبه وصناعته وعنوانه .
 (ب) كمية الجواهر المخدرة التى يصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها فى الدفعة الواحدة .
 (ج) التاريخ الذى ينتهى فيه مفعول البطاقة .

مادة ٢٢ - يجب على الصيادلة أن يبينوا فى بطاقة الرخصة الكمية التى صرفوها وتواريخ الصرف وأن يوقعوا على هذه البيانات .

ولا يجوز تسليم الجواهر المخدرة بموجب بطاقة الرخصة الا بايصال من صاحب البطاقة موضح به بالمداد أو بقلم الاتيلين التاريخ واسم الجواهر المخدر كاملا وكميته بالأرقام والحروف ورقم بطاقة الرخصة وتاريخها .

وعلى صاحب البطاقة ردها الى الجهة الادارية المختصة خلال أسبوع من تاريخ انتهاء مفعولها .

مادة ٢٣ - على مديرى الصيدليات أن يرسلوا الى الجهة التى تعينها الجهة الادارية المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهرى يناير (كانون ثان) ويوليو (تموز) من كل سنة بكتاب موصى عليه كسفا تفصيليا موقعا منهم عن الوارد والمصرف والباقي من الجواهر المخدرة

خلال السنة أشهر السابقة وذلك على النموذج الذى تصدره الجهة الادارية المختصة لهذا الغرض .

مادة ٢٤ - على كل شخص من ذكروا فى المادتين ١١ و ١٩ رخص له فى حيازة الجواهر المخدرة أن يقيد الوارد والمصرف من هذه الجواهر أولا بأول فى اليوم ذاته وفى دفتر خاص مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة مع ذكر اسم المريض أو اسم صاحب الحيوان كاملا ولقبه وسنه وعنوانه اذا كان الصرف فى المستشفيات أو المصحات أو المستوصفات أو العيادات - وإذا كان الصرف لأغراض أخرى فيبين الغرض الذى استعملت فيه هذه الجواهر .

الفصل الخامس

فى انتاج الجواهر المخدرة وصنع المستحضرات الطبية المحتوية عليها

مادة ٢٥ - لا يجوز انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أى جوهر أو مادة من الجواهر والمواد الواردة بالجدول رقم (١) (١) .

مادة ٣٦ - لا يجوز فى مصانع المستحضرات الطبية صنع مستحضرات يدخل فى تركيبها جواهر مخدرة الا بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٧ .

ولا يجوز لهذه المصانع استعمال الجواهر المخدرة التى توجد لديها إلا فى صنع المستحضرات التى تنتجها وعليها أن تتبع أحكام المادتين ١٢ و ١٣ فيما يتعلق بما يراد اليها من الجواهر المخدرة وأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ فيما يتعلق بما تنتجه من مستحضرات طبية يسجل فى تركيبها أحد الجواهر المخدرة بأية نسبة كانت .

(١) انظر هامش المادة الاولى من هذا القانون .

الفصل السادس

في المواد التي تخضع لبعض قيود تجوهر المخدرة

مادة ٢٧ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤)
لا يجوز إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أو إحراز أو شراء أو نقل
أو تسليم أى من المواد الواردة في الجدول رقم (٢) ^(١) وذلك في غير
الأحوال المصرح بها قانونا .

وتسرى أحكام الفصل الثانى على جلب هذه المواد وتصديرها .

وفي حالة جلب أحد المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة
لإحدى هذه المواد وجب عليه اتباع أحكام القيد والاضطرار المنصوص
عليها في المادتين ١٢ و ١٣ .

الفصل السابع

في النباتات المنوع زراعتها

مادة ٢٨ - لا يجوز زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم ٥ ^(١) .

(١) لم ينشر الجدول اكتفاء بنشره بالجريدة الرسمية ، وقد عدل
الجدول بقرار وزير الصحة رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية في
١٩٧٤/٧/٧ - العدد ١٥٢) ، ثم استبدل بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦
(الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٩/٥ - العدد ٢٠٦) ، وعدل بالقرار رقم
٣٢٣ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٧/٢ - العدد ١٦١) ورقم
٨٩ لسنة ١٩٨٩ (الوقائع المصرية في ١٩٨٩/٧/٤ - العدد ١٥٣) ورقم
١٥٨ لسنة ١٩٩٠ (الوقائع المصرية في ١٩٩١/١/٥ - العدد ٤) ورقم
٣٧٥ لسنة ١٩٩٠ (الوقائع المصرية في ١٩٩١/٥/٢٣ - العدد ١١٦) .
(٢) فيما يلى نص الجدول رقم (٥) : النباتات المنوع زراعتها .
١- القنب الهندي « كانابيس ساتيفا » ذكرًا كان أو أنثى بجميع
مسمياته مثل الحشيش - أو الكمنجة أو البانجو أو غير ذلك من الأسماء

مادة ٢٩ - يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أن يتسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة فى الجدول رقم ٥ فى جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم ٦ (٢) .

مادة ٣٠ - للوزير المختص الترخيص للمصالح الحكومية والمعاهد العامة بزراعة أى نبات من النباتات الممنوعة زراعتها وذلك للأغراض أو البحوث العلمية بالشروط التى يضمها لذلك (٣) .

وللوزير المختص أن يرخص فى جلب النباتات المبينة بالجدول رقم وبذورها ، وفى هذه الحالة تخضع هذه النباتات والبذور لأحكام الفصلين الثانى والثالث .

التى قد تطلق عليه .

- ٢ - الخشخاش « بابافير سوميفيوم بجميع أصنافه ومسمياته مثل الأفيون أو أبو النوم أو غير ذلك من الأسماء التى قد تطلق عليه .
- ٣ - جميع أنواع جنس البافير .
- ٤ - الكوكا « أرثيرو كسيلوم » بجميع أصنافه ومسمياته .
- ٥ - القات بجميع أصنافه ومسمياته .

(١) فيما يلى نص الجدول (٦) : أجزاء النباتات المقتناة من أحكام هذا القانون :

- ١ - ألياف سيقان نبات القنب الهندى .
- ٢ - بذور القنب الهندى المحموسة حمما يكفل عدم انباتها .
- ٣ - بذور الخشخاش المحموسة حمما يكفل عدم انباتها .

(٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦١ بالشروط اللازمة للترخيص للمصالح الحكومية والمعاهد العلمية بزراعة النباتات الممنوعة زراعتها طبقاً للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للأغراض والبحوث العلمية (الوقائع المصرية فى ١٩/٦/١٩٦١ - العدد ٤٨) .

الفصل الثامن

أحكام عامة

مادة ٢١ - يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ٢٦ لمدة عشر سنوات من تاريخ آخر قيد تم فيها كما تحفظ الإيصالات المنصوص عليها في المواد ١١ و ٢٢ و ٢٦ والتذاكر الطبية المنصوص عليها في المادة ١٤ للمدة ذاتها من التاريخ المبين عليها .

مادة ٢٢ - للوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقه بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها ^(٤) .

الفصل التاسع

في العقوبات

مادة ٣٣ - (مستبدلة بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ على التوالي) يعاقب بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه :

(أ) كل من صدر أو جلب جوهرًا مخدرًا قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) ^(١) .

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها في القضية رقم ١٥ لسنة ١ قضائية/دستورية قضت فيه برفض الدعوى بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (جلسة ١٩٨١/٥/٩ - الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ اذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلت على أن المراد بجانب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان =

(ب) كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار .

(ج) كل من زرع نباتًا من النباتات الواردة في الجدول رقم (هـ) أو صخره أو جلبه أو حازه أو أحرزه أو اشتراه أو باعه أو سلمه أو نقله أيا كان طور نموه ، وكذلك بذوره ، وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيه بأية صورة ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونًا .

(د) كل من قام ولو في الخارج بتأليف عصابة ، أو ادارتها أو التداخل في ادارتها أو في تنظيمها أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها وكان من أغراضها الاتجار في الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطي أو ارتكب أى من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة داخل البلاد .

الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصداً من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلائم الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال الا اذا - كان الجوهر المطلوب لا يفرض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه - وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجاب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالاشارة الى القصد منه بعكس ما استنته في الحيابة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيابة المخدر أو احرازه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن المخدر المطلوب يزن ١٦٧٠ كيلو جرام أخفقه الطاعنة داخل حقيبة فان ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل ويضحي معنى الطاعنة في هذا الشأن غير شديد (نقض جنائى ١٩٨٣/٦/١٤ - الطعن ١١٠٧ لسنة ٥٣ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - رقم ١٤٣٠) .

وتتقضى المحكمة فضلا عن العقوبتين المقررتين للجرائم المنصوص عليها في هذه المادة بالتمويض الجرمي المقرر قانونا .

مادة ٣٤ - (مستبدلة بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ على التوالي) يعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه :

(١) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو تسليم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار ^(٢) أو اتجر فيه بأية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

(١) من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون مالف الذكر التي لا تستلزم قصدا خاصا بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون فان في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه .

(نقض جنائى ١٦/٤/١٩٨١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى رقم ١٤١٠) . وقضت أيضا بأنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات قد عدت الأمور المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهى الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بصفته وسيطا في شئ من ذلك ، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات ، وأنه وإن كان قد أغفل ذكر الوساطة الا أنه في حقيقة الأمر قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات التى حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى

(ب) كل من رخص له في حيازة جوهر مخدر لاستعماله في غرض معين وتصرف فيه بأية صورة في غير هذا الغرض .

(ج) كل من أدار أو هيا مكانا لتعاطي الجواهر المخدرة بمقابل .

تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة الاعدام والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه في الأحوال الآتية :

١ - اذا استخدم الجاني في ارتكاب احدى هذه الجرائم من لم يباغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو استخدم أحدا من أصوله أو من فروعه أو زوجه أو أحدا ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو ممن له ساطة فعلية عليهم في رقابتهم أو توجيههم .

٢ - اذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو المُرَبط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان ممن لهم اتصال بها بأي وجه .

٣ - اذا استغل الجاني في ارتكابها أو تسهيل السلطة المخولة له بمقتضى وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقا للدستور أو القانون .

٤ - اذا وقعت الجريمة في احدى دور العبادة أو درر التعليم ومرافقها الخدمية أو النوادي أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الاجتماعية أو العقابية أو المسكرات أو السجون أو بالجوار المباشر لهذه الأماكن .

عشا ينزه عنه الشارع ، ذلك لأن التدخل بالوساطة في حالة من حالات الحظر التي عددها تلك المادة والمجربة قانونا ، لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الاجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا في الجريمة تقع عليه عقوبتها (نقض جنائى ١٩٨٠/٢/٢٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - رقم ١٠٠٢) .

٥ - إذا قدم للجاني الجوهر المخدر أو سلمه أو باعه الى من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو دفعة الى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الغش أو الترغيب أو الأغراء أو التسهيل .

٦ - إذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) المرافق .

٧ - إذا كان الجاني قد سبق الحكم عليه فى جناية من الجنایات المنصوص عليها فى هذه المادة أو المادة السابقة .

مادة ٣٤ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩) يعاقب بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه كل من دفع غيره بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الغش الى تعاطى جوهر مخدر من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) .

مادة ٣٥ - (١) يعاقب بالأسغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائتى ألف جنيه :

(أ) كل من أدار مكانا أو هياأ الغير لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل .

(ب) كل من سهل أو قدم للتعاطى ، بغير مقابل ، جوهر مخدرا فى غير الأحوال المصرح بها قانونا .

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٦/٨/١٨ - العدد ١٨٧) ورقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٩/٧/٤ - العدد ٣٦ مكرر) .

مادة ٣٦ - (١) استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة والمادة ٣٨ الفزول عن العقوبة التالية مباشرة لعقوبة المقررة للجريمة .

فاذا كانت العقوبة التالية هي الأشغال المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات .

مادة ٣٧ - (٢) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا أو زرع نباتًا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) و حازه أو اشتراه ، وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وللمحكمة أن تأمر في الحكم الصادر بالإدانة بتنفيذ انعقبات المقضى بها في ألسجون الخاصة التى تنشأ للمحكوم عليهم في جرائم هذا القانون (٣) أو في الأماكن التى تخصص لهم بالمؤسسات العقابية .

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى - بدلا من تنفيذ هذه العقوبة أن تأمر بإيداع من يثبت ادمانه احدى ألسحات التى تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزراء الصحة والداخلية والشئون الاجتماعية (١) ، وذلك ليعالج

(١) الفقرات الثالثة والرابعة والسادسة مستبدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٤/٥ - العدد ١٤) والمادة مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٩/٧/٤ - العدد ٣٦ مكرر) .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠ بإنشاء وتنظيم سجون خاصة بالمحكوم عليهم في جرائم المخدرات (الجريدة الرسمية في ١٩٩٠/٥/٢٤ - العدد ٢١) .

(٣) صدر قرار وزير العدل رقم ٢٦٣٣ لسنة ١٩٩١ بإنشاء وتنظيم مصحات علاج الايمان والتعاطي (الوقائع المصرية في ١٩٩١/٥/٢٧ - العدد ١١٩) .

فيها طبييا ونفسيا واجتماعيا ، ولا يجوز أن تقل مدة بقاء المحكوم عليه بالمصحة عن ستة أشهر ولا أن تزيد على ثلاث سنوات أو مدة العقوبة المقررة بها أيهما أقل .

ويكون الافراج عن المودع بعد شفائه بقرار من اللجنة المختصة بالاشراف على المودعين بالمصحة ، فاذا تبين عدم جدوى الايداع ، أو انتهت المدة القصوى المقررة ، قبل شفاء المحكوم عليه ، أو خالف المودع الواجبات المفروضة عليه لمعالجه ، أو ارتكب أثناء ايداعه أيا من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون رفعت اللجنة المشار اليها الأمر الى المحكمة عن طريق النيابة العامة بطلب الحكم بإلغاء وقف التنفيذ ، لاستيفاء الغرامة وبإبقى مدة العقوبة المقيدة للحرية المقررة بالمصحة .

ولا يجوز الحكم بالإيداع إذا ارتكب الجاني جنائية من الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بعد سبق الحكم عليه بالعقوبة أو بتدبير الايداع المشار اليه ، وفي هذه الحالة تسرى الأحكام المقررة في المادة السابقة إذا رأت المحكمة وجها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

مادة ٣٧ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة في كل محافظة برئاسة مستشار بمحكمة الاستئناف على الأقل وممثل للنيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل وممثلين لوزارات الصحة والداخلية والدفاع والشئون الاجتماعية ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها ونظام العمل بها قرار من وزير العدل (٢) ، وللجنة أن تستعين في أداء مهمتها بمن ترى الاستعانة به كما يجوز أن يضم الى عضويتها آخرون وذلك بقرار من وزير العدل .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٧٧٤ لسنة ١٩٩١ بشأن لجان الاشراف على مصحاب ودور علاج الاذمان والتعاطى (الوقائع المصرية في ١٩٩١/٤/٤ - العدد ٨٩) .

مادة ٣٧ مكررا (١) - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم للجنة المشار اليها في المادة السابقة من تلقاء نفسه من متعاطي المواد المخدرة للعلاج ، ويبقى في هذه الحالة تحت العلاج في المصحات المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذا القانون أو في دور العلاج التي تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة ، وذلك لتلقى العلاج الطبي والنفسى والاجتماعى الي أن تقرره هذه اللجنة غير ذلك .

فاذا غادر المريض المصحة أو توقف عن التردد على دور العلاج المشار اليها قبل صدور قرار اللجنة المذكورة يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الادارى ولا ينطبق في شأنه حكم المادة ٤٥ من هذا القانون .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على من كان محرزا لمادة مخررة ولم يقدمها الى الجهة المختصة عند دخوله المصحة أو عند ترده على دور العلاج .

مادة ٣٧ مكررا (ب) - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) لا تقام الدعوى الجنائية على من ثبت ادعائه أو تعاطيه المواد المخدرة اذا طلب زوجه أو أحد أصوله أو أحد فروعه الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكررا من القانون ، علاجه في احدى المصحات أو دور العلاج المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكررا (أ) .

وتفصل اللجنة في الطلب بعد فحصه وسماع أقوال ذوى الشأن ولها أن تطلب الى النيابة العامة تحقيق هذا الطلب وموافاتها بمذكرة برأيها .

ويكون ايداع المطلوب علاجه في حالة موافقته احدى المصحات أو الزامه بالتردد على دور العلاج بقرار من اللجنة فاذا رفض ذلك رفضت اللجنة الأمر عن طريق النيابة العامة الى محكمة الجنايات التي يقع في

دائرتها محل اقامته منعقدة في غرفة المشورة • لتأمر بإيداعه أو بالزامه بالتردد على دور العلاج •

ويجوز للجنة في حالة الضرورة ، وقبل الفصل في الطلب ، أن تدفع المطلوب علاجه تحت الملاحظة لمدة لا تزيد على أسبوعين لمراقبته طبيا وله أن يتظلم من ايداعه بطب يقدم الى النيابة العامة أو مدير المكان المودع به ، وعلى النيابة العامة خلال ثلاثة أيام من وصول الطلب اليها أن ترفعه الى المحكمة المشار اليها في هذه المادة لتأمر بما تراه •

وفي جميع الأحوال تطبق بشأن العلاج والانتقطاع عنه الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة •

مادة ٣٧ مكررا (ج) - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)
تمد جميع البيانات التي تصل الى علم القائمين بالعمل في شئون علاج المدمنين أو المتعاطين من الأسرار التي يعاقب على افشائها بالعقوبة المقررة في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات •

مادة ٣٧ مكررا (د) - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)
ينشأ صندوق خاص لمكافحة وعلاج الادمان والتعاطي تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويصدر بتنظيمه وتحديد تبعيته وبتنظيمه وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان ، ويكون من بين اختصاصاته انشاء مصحات ودور علاج للمدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة واقامة سجون للمحكوم عليهم في جرائم المخدرات ، كما تكون من بين موارده الغرامات المقضى بها في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والأموال التي يحكم بمصادرتها (١) •

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بتنظيم صندوق مكافحة وعلاج الادمان والتعاطي (الجريدة الرسمية في ١٩٩١/٢/٧ - العدد ٦) •

مادة ٣٨ - (مستبدلة بالقانونين ٤٥ لسنة ١٩٨٤ و ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالإشغال الشاقة المؤقتة وبغرامه لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه كل من حاز أو أحرز ^(١) أو اشترى أو سلم أو نقل ^(٢) أو زرع أو انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرا أو نباتا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال اشخصى وفي غير الأحوال المصرح بها فانونا .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه إذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من السكوكاين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة في القسم الأول من الجدول رقم (١) .

مادة ٣٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من ضبط في مكان أعد أو هيء لتعاطي الجواهر المخدرة وذلك أثناء تعاطيها مع علمه بذلك .

وتراد العقوبة الى مثلها إذا كان الجوهر المخدر الذى قدم هو

(١) قضت محكمة النقض بأن المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصد الخاص المنصوص عليها في القانون . (نقض جنائى ١٩٨٢/٤/٢٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - رقم ١٤١٥) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن النقل في مجال تطبيق المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات هو ذاك العمل المادى الذى يقوم به الناقل لحساب غيره (نقض جنائى ١٩٨٢/٥/٢٠ - المرجع السابق رقم ١٦٩٠) .

التوكاين أو الهويين أو أى من المواد الواردة بالقسم الأول من الجدول رقم (١) •

ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج أو أصول أو فروع أو أخوة من أعد أو هيا المكان المذكور أو على من يقيم فيه •

مادة ٤٠ - (مستبدلة بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو مقاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها •

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التى لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه اذا نشأت عن التعدى أو المقاومة عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، أو كان الجانى يحمل سلاحا أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن ، أو اذا قسام الجانى بخطر أو احتجاز أى من القائمين على تنفيذ هذا القانون هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو فروع •

وتكون العقوبة الاعدام والغرامة التى لا تقل عن خمسين ألف جنيه اذا أفضت الأفعال السابقة الى الموت •

مادة ٤١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) يعاقب بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز مائتى ألف جنيه كل من قتل عمدا أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أثناء تأدية وظيفته أو بسببها •

مادة ٤٢ - (١) مع عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي استخدمت في ارتكابها ، كما يحكم بمصادرة الأرض التي زرت بالنباتات المشار إليها إذا كانت هذه الأرض مملوكة للجاني ، أو كانت بسند غير مسجل ، فإن كان مجرد حائز لها حكم بإنهاء سند حيازته (٢) .

(١) الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٩/٧/٤ - العدد ٢٦ مكرر) والفقرتان الثانية والثالثة مضافة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/١١/٢٤ - العدد ٤٧) .

(٢) قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بوجوب الحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبط مع المطعون ضده إلى جانب الجوهر المخدر مبلغ من النقود ومطواة ثبت خلو نصلها من أي أثر لمادة مخدرة ، وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفة الذكر مما مفاده انصراف المصادرة إلى جميع المضبوطات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض جنائي ١٩٨٢/٤/٢٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - رقم ١٤٥٩) .

وفضت أيضا بأنه لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلتها انتهى إلى عقاب المطعون ضده بالمواد ١/١ ، ١/٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وأوقع عليه عقوبة السجن مدة ثلاث سنين وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . لما كان ذلك وكانت السيارات غير محرم أحرارها وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط

وتخصص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية متى قرر وزير الداخلية أنها لازمة لمباشرة نشاطها .

ويتبع ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار من وزير الحربية إذا كانت الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها قد ضبطت بمعرفة هذه القوات .

مادة ٤٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) مع عدم الإخلال بأحكام المواد السابقة يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من رخص له في الاتجار في الجواهر المخدرة أو حيازتها ولم يمسك الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ٢٦ من هذا القانون أو لم يقيم بالقيود فيها .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه كل من يتولى إدارة صيدلية أو محل مرخص له في الاتجار في الجواهر المخدرة ولم يقيم بارسال الكشوف المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ٢٣ إلى الجهة الإدارية المختصة في المواعيد المقررة .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من حاز أو أحرز من الأشخاص المشار إليهم في الفقرتين السابقتين

=

محرمات تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن السيارة مملوكة لزوج المطعون ضده فإنها لم تكن فاعلة أو شريكة في الجريمة وإذا انتهى الحكم إلى عدم مصادرة السيارة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . (نقض جنائي ١٩٨٤/٢/٢٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٤٧٢) .

جواهر مخدرة بكميات تزيد عن الكميات الناتجة من تعدد عمليات الوزن بشرط ألا تزيد الفروق على ما يأتي :

- (أ) ١٠٪ في الكميات التي لا تزيد على جرام واحد .
- (ب) ٥ ٪ في الكميات التي تزيد على جرام حتى ٢٥ جرام بشرط ألا يزيد مقدّر التسامح على ٥٠ سنتجرام .
- (ج) ٢ ٪ في الكميات التي تزيد على ٢٥ جرام .
- (د) ٥ ٪ في الجواهر المخدرة السائلة أيا كان مقدارها .

وفي حالة العود الى ارتكاب احدى الجرائم المبينة في هذه المادة تكون العقوبة الحبس ومثلئ الغرامة المقررة أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤٤ - ^(١) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز خمسة الاف جنيه كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الاتجار أية مادة من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وفي جميع الاحوال يحكم بمصادرة المواد المضبوطة .

مادة ٤٥ (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ألفي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون أو اقرارات المنفذة له .

• ويحكم بالاغلاق عند مخالفة حكم المادة (٨) .

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٢١ - العدد ١٣ مكرر «و») ورقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٩/٧/٤ - العدد ٢٦ مكرر) .

مادة ٤٦ - لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بمقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

وفي جميع الأحوال تكون الأحكام الصادرة بمقوبة الجنحة واجبة النفاذ فوراً ولو مع استئنافها .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ماخص الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية تعينها .

مادة ٤٦ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) كل من توسط في ارتكاب احدى الجنایات المبينة في هذا القانون يعاقب بالمقوبة المقررة لها .

مادة ٤٦ مكرراً (١) - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) لا تنقضى بمضى المدة الدعوى الجنائية في الجنایات المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع بعد العمل به عدا الجنایة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذا القانون .

كما لا تسرى على المحكوم عليه في أى من الجنایات المبينة في الفقرة السابقة أحكام الافراج تحت الشروط المبينة في القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون .

ولا تسقط بمضى المدة ، العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون في الجنایات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٤٧ - يحكم باغلاق كل محل يرخس له بالاتجار في الجواهر المخدرة أو في حيازتها أو أى محل آخر غير مسكون أو معد لاسكنى اذا وقعت فيه احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ .

ويحكم بالاغلاق لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة اذا ارتكب في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٨ وفي حالة العود يحكم بالاغلاق نهائيا .

مادة ٤٨ - ينفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة ببلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها .
فاذا حصل الابلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الابلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة ^(١) .

مادة ٤٨ مكررا - (اضافة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦) تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو اتهم لأسباب جدية أكثر من مرة في احدى الجنایات المنصوص عليها في هذا القانون :

(١) قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن مناطق الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وبالمبادرة بالابلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها اذا كان البلاغ قد وصل فعلا الى ضبط باقى الجناة ، ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه - وهو في معرض الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن - أن الطاعن لم يدل بأية معلومات صحيحة وجديدة بل حاول الصاق الاتهام باخر قضى ببراءته بغية الافلات من العقاب ، وكان لقاضى الموضوع أن يفصل في ذلك مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى ، فان الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون في رفض مطلب الطاعن الانتفاع بالاعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون المخدرات ويكون النعى عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(نقض جنائى ١٩٨٣/٥/٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - رقم

١- الايداع في احدى مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية (١) .

٢ - تحديد الإقامة في جهة معينة .

٣ - منع الإقامة في جهة معينة (٣) .

٤ - الاعادة الى الوطن الأصلي .

٥ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .

٦ - الحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة .

ولا يجوز أن نقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا أن تزيد على عشر سنوات .

وفي حالة مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به ، يحكم على المخالف بالحبس .

مادة ٤٨ مكررا (١) - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)
تسرى أحكام المواد ٢٠٨ مكررا (أ) ، (ب) ، (ج) من قانون الاجراءات

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٨٢ بتحديد مؤسسة العمل المعنية بالنص (الوقائع المصرية في ١١/٩/١٩٨٢ - العدد ٢٠٩) .
(٢) قضت محكمة النقض بأن عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين أعمالا للمادة ٢/٤٨ ، ٣ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - هي نوع من التدابير الوقائية وهي عقوبة حقيقية رتبها القانون لفئة خاصة من الجناة وإن لم ترد في قانون العقوبات ، بيد أنها ليست من العقوبات المالية أو المقيدة للحرية التي نص عليها القانون . ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلا - المقدم من غير النيابة العامة - ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (نقض جنائي ١٤/١/١٩٨٠ - مدونتتنا الذهبية - العدد الأول - رقم ١٠٠٧) .

الجنائية على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من هذا القانون .

مادة ٤٩ - يكون لمديرى ادارتى مكافحة المخدرات فى كل من الاقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونسبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الاقليمين . وكذلك يكون لرؤساء الضابطة الجمركية ومعاونيهم من الضباط وموظفى ادارة حصر التبغ والتعبيك بالاقليم مسورى صفة مأمورى الضبط القضائى فى جميع أنحاء الاقليم فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٥٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) مفتشى الصيدلة دخول مخازن ومستودعات الاتجار فى الجواهر المخدرة والصيدايات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الاقرباذينية ومعامل التحاليل الكيميائية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها ، للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ، ولهم الاطلاع على الدفاتر والأوراق المتعلقة بالجواهر المخدرة ، ويكون لهم صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بالجرائم التى تقع بهذه المحال .

ولهم أيضا مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون فى المصالح الحكومية والهيئات الاقليمية والمحلية .

ولا يجوز لغيرهم من مأمورى الضبط القضائى تفتيش المحال الواردة فى الفقرة السابقة الا بحضور أحد مفتشى الصيدلة .

مادة ٥١ - يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين الماعدين والمعاونين الزراعيين صفة رجال الضبط القضائى فيما يختص بالجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٨ و ٣٩ .

مادة ٥٢ - مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية يقوم رجال النضبط القضائي المنصوص عليه بهذا القانون بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكامه وجميع أوراتها وجذورها على نفقة مرتكبى الجريمة وتحفظ هذه الأشياء على ذمة المحاكمة بمخازن وزارة الزراعة الى أن يفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية .

مادة ٥٢ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) استثناء من حكم المادة السابقة ، يكون للنائب أو من يفوضه أن يطلب الى المحكمة المختصة اذا ما دعت الضرورة الى ذلك إصدار الأمر باعدام الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة فى أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية أو بعد صدور الحكم فيها .

ويجب أن يشتمل الطالب على بيان دواعيه والاجراءات التى اتخذت لحفظ عينات مناسبة من المضبوطات وأوصافها هى واحرازها وكمياتها وأماكن حفظها ونتائج التحليل الخاصة بها ، وتفصل المحكمة فى هذا الطلب منعقدة فى غرفة المشورة بعد اعلان ذوى الشأن وسماع أقوالهم .

مادة ٥٣ - تبين ، بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص كل فى المناطق التى تدخل فى اختصاصه ، مقدار المكافأة التى تصرف لكل من وجد أو أُرشد أو ساهم أو سهل أو اشترك فى ضبط جواهر مخدرة .

مادة ٥٤ - تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الوزير المختص (١).

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٥٧٣ لسنة ١٩٧٥ بتحويل بعض موظفى وزارة الصحة صفة مأمورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٢/٢٩ - العدد ٥٠) ونص فى مادته الاولى على ما يلى : « يخلو

مادة ٥٥ - (٣) يلغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويمثل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية في ١١ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ (٥ يونية سنة ١٩٦٠) .

=
صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ كل فى دائرة اختصاصه جميع أطباء وصيادلة ادارة المؤسسات العلاجية غير الحكومية بوزارة الصحة والاطباء المختصون بمديريات الصحة بالمحافظات الذين يقومون بالتفتيش » .

(١) مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية فى ٢٨ يونيو ١٩٦٠ - العدد ١٤٣ .

اتفاقات دولية بشأن المخدرات

١ - المرسوم المؤرخ في ١٩/٢/١٩٤٩ بإصدار البروتوكول الموقع ببلايس في ١٩/١١/١٩٤٨ الذي يخضع للرقابة الدولية بعض العقاقير الضارة التي لا تتناولها الاتفاقية الخاصة بتحديد صنع المخدرات وتنظيم توزيعها الموقعة بجنيف في ١٣/٧/١٩٣١ (الوقائع المصرية في ١٩٥٠/٢/٩ - العدد ١٩) *

٢ - القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠/٣/١٩٦١ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٧/٢/٢٠) (١) *

٣ - القرار الجمهوري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن الموافقة على اتفاقية القضاء على الزراعات غير المشروعة لأشخاص الإفيون الموقعة بتاريخ ١٩ و ٢٠ فبراير ١٩٨٦ بين جمهورية مصر العربية وصندوق الأمم المتحدة للرقابة على استعمال المخدرات (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١/٢٩ - العدد ٥) *

٤ - القرار الجمهوري رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة في فيينا بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٩١/٦/٢٧ - العدد ٢٦) *

٥ - القرار الجمهوري رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على اتفاق المعونة الموقع بتاريخ ١/٨/١٩٨٩ بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق الأمم المتحدة للرقابة على أساءة استعمال المخدرات (الجريدة الرسمية - في ١٩٩١/٧/١١ - العدد ٤٥) *

(١) انظر في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية : نقض جنائي ١٩٨٢/٢/٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - رقم ١٣٨٤ • وإيضاً : نقض جنائي ١٩٨٣/٣/٣٠ - المرجع السابق - رقم ١٤٨١ •

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	قوة التعديل	مكان النشر	
				مطبوع	مطبعة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

مرافق عامة

القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٧

بالتزامات المرافق العامة (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز منح التزامات المرافق العامة لمدة تزيد على ثلاثين سنة .

مادة ٢ - يكون للمنتح الالتزام الحق فى إعادة النظر فى قوائم الأسعار عقب كل فترة زمنية على الأسس التى تحدد فى وثيقة الالتزام .

مادة ٣ - لا يجوز أن تتجاوز حصة المنتح السنوية فى صافى أرباح استغلال المرفق العام عشرة فى المائة من رأس المال الموظف والمرخص به من مانح الالتزام وذلك بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال .

ومازاد على ذلك من صافى الأرباح يستخدم أولاً فى تكوين احتياطى خاص للسنوات التى تقل فيها الأرباح عن عشرة فى المائة .

(١) نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تعديل شروط التزام استغلال المرافق العامة فى دوائر اختصاص وزارة الشؤون البلدية والقروية والمجالس البلدية على أنه :
« لوزير الشؤون البلدية والقروية وللمجالس البلدية كل فى حدود اختصاصه تعديل شروط عقود التزام استغلال المرافق العامة ما كان من تلك الشروط خاصا بتحديد شخص المنتح ومدة الالتزام ونطاقه والاتاة فإنه يتعين صدور قانون بالاذن فى تعديلها » .

(الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٨/٥ - العدد ٦٢ مكرر) .

(م ٣١ - موسوعة مصر - ج ٢١)

وتنقذ زيادة هذا الاحتياطي متى بلغ ما يوازى عشرة في المائة من رأس المال •

ويستخدم ما يبقى من هذا الزائد في تحسين وتوسيع المرفق العام أو في خفض الأسعار حسبما يرى مانح الالتزام •

مادة ٤ - يجب أن تحدد وثيقة الالتزام شروط وأوضاع استرداده قبل انتهاء مدته (١) •

مادة ٥ - لمانح الالتزام دائماً متى اقتضت ذلك المنفعة العامة أن يعدل من تلقاء نفسه اركان تنظيم المرفق العام موضوع الالتزام أو قواعد استغلاله وبوجه خاص قوائم الأسعار الخاصة به وذلك مع مراعاة حق الملتزم في التعويض ان كان له محل •

مادة ٦ - اذا طرأت ظروف لم يكن من المستطاع توقعها ولا يد لمانح الالتزام أو الملتزم فيها وأفضت الى الاخلال بالتوازن المالى للالتزام أو الى تعديل كيانه الاقتصادي كما كان مقدراً وقت منح الالتزام جاز لمانح الالتزام أن يعدل قوائم الأسعار واذا اقتضى الحال أن يعدل اركان تنظيم المرفق العام وقواعد استغلاله وذلك لتمكين الملتزم من أن يستمر في استغلاله أو لخفض الأرباح الباهظة الى القدر المقبول •

مادة ٧ - (٢) لمناح الالتزام أن يراقب انشاء المرفق العام موضوع الالتزام ويسيره من النواحي الفنية والادارية والمالية •

(١) انظر القانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن موظفى ومستخدمى المرافق العامة التى تنتقل ادارتها الى الدولة (الوقائع المصرية فى ١٢/٣١/١٩٥٣ - العدد ١٠٥ مكرر) • المعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية فى ٣١/١١/١٩٥٤ - العدد ٨ مكرر ١) •

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية فى ٢٣/٩/١٩٥٤ - العدد ٧٦ مكرر) وبقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ (الجريدة الرسمية فى ٢٢/١٠/١٩٥٨ - العدد ٣٢ مكرر ٥٥) •

وله في سبيل ذلك تعيين مندوبين عنه في مختلف الفروع والادارات —
التي ينشئها الملتزم لاستغلال المرفق — ويختص هؤلاء المندوبون بدراسة
تلك النواحي وتقديم تقرير بذلك للمانع الالتزام .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير مانح
الالتزام أو المشرف على الجهة مانحة الالتزام أن يعهد الى ديوان المحاسبة
بمراقبة انشاء المرفق وسيره من الناحية المالية ، أو أن يعهد بالمراقبة
الفنية والادارية عليه الى أية هيئة عامة أو خاصة .

كما يجوز للوزير المختص أن يقرر تشكيل لجنة أو أكثر من بين
موظفي وزارته أو غيرها من الوزارات والهيئات العامة لتولى أمر من
أمور الرقابة على التزامات المرافق العامة .

وفي هذه الحالة يتولى ديوان المحاسبة أو الهيئة أو اللجنة المكلفة
بالمراقبة دراسة النواحي التي نيط بها رقابتها وتقديم تقرير بذلك الى كل
من الوزير المختص والجهة مانحة الالتزام .

وعلى الملتزم أن يقدم الى مندوبى الجهات التي تتولى الرقابة وفقا
للاحكام السابقة كل ما قد يطلبون من أوراق أو معلومات أو بيانات أو
احصاءات كل ذلك دون الاخلال بحق مانح الالتزام في فحص الحسابات
والتفتيش على ادارة المرفق في أى وقت .

مادة ٨ — تسرى أحكام هذا القانون من وقت صدوره على الالتزامات
السابقة مع احترام المدد المتفق عليها بشرط ألا تزيد على ثلاثين سنة من
تاريخ العمل به . وذلك مع عدم الاخلال بأحكام أى اتفاق صدر بقانون
سابق على هذا القانون .

مادة ٨ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٥) لا يجوز التحيز ولا اتخاذ اجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق العامة .

مادة ٩ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالتقانون رقم ٦١ سنة ١٩٥٨
في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية
والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - (الفقرة الثالثة مضافة بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٥) يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة • وكذلك أى تعديل فى شروط الامتياز يتعلق بشخص صاحب الامتياز أو مدة الامتياز أو نطاقه أو الاتاوة (العائدات) بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة •

• ويكون تعديل ما عدا ذلك من الشروط بقرار من الوزير المختص •

على أنه بالنسبة الى موارد الثروة المائية ومناطق صيد الطيور التابعة لوزارة الحربية يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمارها وتعديل شروطها بقرار من وزير الحربية (٢) اذا لم تجاوز مدة الامتياز خمس سنوات

(١) الجريدة الرسمية فى ١٩ يونية سنة ١٩٥٨ - العدد ١٥ •

(٢) نقلت اختصاصات وسلطات وزير الحربية ووزارة الحربية الى وزير الزراعة واستصلاح الاراضى ووزارة الزراعة واستصلاح الاراضى بموجب قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٨٨ لسنة ١٩٦٩
(الجريدة الرسمية فى ١٩٦٩/٥/٢٩ - العدد ٢٢) •

مادة ٢ — تلغى الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في
أقليمى الجمهورية من تاريخ صدوره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٧ يونية سنة
١٩٥٨) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقدر	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقتضى	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

مراجعة الجوليس

قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥

بنتظيم الوضع تحت مراقبة البوليس (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تطبق أحكام هذا المرسوم بقانون على كل شخص تحت مراقبة البوليس طبقا لأحكام قانون العقوبات أو قانون المتشردين والمشتبه فيهم أو أى قانون آخر .

ويجب على كل شخص يوضع تحت مراقبة البوليس أن يقدم نفسه الى مكتب البوليس فى الجهة التى يقيم فيها بمجرد أن تصبح هذه العقوبة واجبة التنفيذ سواء أكانت تبعية أم أصلية .

(١) نصت المادة الأولى من قرار وزير الداخلية رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ على ما يأتى :

مادة ١ - يعهد الى مدير عام مصلحة الأمن العام بالاختصاصات المخولة لوزير الداخلية بالمواد ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ و ٢ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ المشار اليهما وذلك اذا كان المحل المراد تحديده مكانا للمراقبة واقعا خارج حدود المحافظة أو المديرية المختصة بتنفيذ الحكم .

أما اذا كان تعيين أو نقل محل المراقبة داخل حدود المحافظة أو المديرية المختصة بتنفيذ الحكم فيعهد بهذه الاختصاصات الى المحافظ أو المدير .

(الوقائع المصرية فى ١٢/١٠/١٩٥٩ - العدد ٨٠) .

مادة ٢ — في غير الأحوال التي تنص فيها القوانين على أن وزير الداخلية هو الذى يعين محل المراقبة يجب على من يوضع تحت مراقبة البوليس أن يعين لمكتب البوليس الجهة التى يريد اتخاذها محلا لاقامته مدة المراقبة •

ويجوز لوزير الداخلية ألا يوافق على الجهة التى يختارها المراقب اذا كانت فى دائرة المحافظة أو المديرية التى وقعت فيها الجريمة التى استوجبت الوضع تحت المراقبة أو فى الجهات المجاورة لها وفى هذه الحالة يعين المراقب جهة أخرى لاقامته •

فان لم يعين المراقب محلا آخر لاقامته يعين هذا المحل بأمر من وزير الداخلية •

ولا يجوز بأية حال أن تختار المذب محلا للمراقبة الا بترخيص خاص يصدره وزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير •

مادة ٣ — على مكتب البوليس الذى يتقدم اليه المراقب أن يخطر مكتب البوليس فى الجهة التى عينت لاقامته وأن يرسله اليها محفورا أو يسلمه ورقة طريق تبيح له الذهاب الى الجهة المذكورة فى زمن معين على أن يقدم نفسه الى ذلك المكتب فى الزمن المحدد له فى ورقة الطريق •

مادة ٤ — يعد كل مكتب بوليس سجل تقييد فيه أسماء المراقبين الذين يقيمون فى دائرة المركز أو القسم ويذكر فى هذا السجل •

أولا — اسم المراقب ولقبه والعلامات المميزة له وصناعاته ومحل اقامته •

ثانيا — منطوق وتاريخ الحكم أو القرار الذى صدر بوضعه تحت المراقبة أو ترتب عليه ذلك والجهة التى صدر منها •

ثالثا — تاريخ بدء المراقبة وانتهائها .

رابعا — اليوم والساعة اللذان يجب التقدّم فيهما الى مكتب البوليس .

خامسا — التواريخ التي تتقدم فيها فعلا .

سادسا — كل تغيير في محل الإقامة .

سابعا — كل إعفاء من قيود المراقبة .

وتلصق في السجل صورة المراقب الفوتوغرافية الى جانب البيانات الخاصة به .

مادة ٥ — على المراقب أن يتخذ له سكنا في الجهة المعينة لمراقبته فاذا عجز أو امتنع عن ذلك أو اتخذ سكنا يرى مكتب البوليس أنه تتعذر مراقبته فيه عين له مكانا يأوى اليه ليلا . ويجوز أن يكون هذا المكان ديوان المركز أو القسم أو نقطة البوليس أو مقر الحدية .

مادة ٦ — يسلم مكتب البوليس الى المراقب المقيد لديه تذكرة تدون فيها البيانات والواجبات المنصوص عليها والمفروضة في المادتين الرابعة والسابعة وتلصق على التذكرة صورة المراقب الفوتوغرافية .

وعلى المراقب أن يحمل على الدوام هذه التذكرة وأن يقدمها لرجال البوليس عند كل طلب .

مادة ٧ — يجب على المراقب أن يقدم نفسه الى مكتب البوليس الذي يكون مقيدا به في الزمان المعين في تذكرته على ألا يتجاوز ذلك مرة في الأسبوع .

ويجب عليه أيضا أن يكون في سكته أو في المكان المعين لماواه عند غروب الشمس وألا يبرحه قبل شروقها ، كما يجب عليه أن يحظر

العمدة أو الشيخ أو أحد رجال الحفظ على حسب الأحوال قبل مبارحته
سكنه أو مأواه نهرا •

وللبوليس دائما حق استدعاء المراقب في أية مناسبة يراها •

مادة ٨ - يجوز للمحافظ أو المدير أن يعفى المراقب من قضاء الليل
أو جزء منه في سكنه أو لمكان المعين للمأواه اذا اقتضى ذلك عمله أو أى
مسوغ آخر •

للمأمور القسم أو المركز الذى يكون المراقب مقيدا به أن يمنحه
هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما على أن يخطر بذلك المحافظ
أو المدير الذى يكون له سلطة ابطال الاعفاء •

وفي كل الأحوال يلغى الاعفاء اذا زالت أسبابه أو أصبح المراقب
مشتبها في سلوكه •

مادة ٩ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة الثانية يجوز للمحافظ أو
المدير أن يرخص للمراقب بناء على طلبه بتغيير محل اقامته بشرط
انقضاء ستة أشهر على اقامته في محل المراقبة •

ويتبع في نقل المراقب المرخص له بتغيير محل اقامته الاجراءات
المنصوص عليها في المادة الثالثة •

مادة ١٠ - لوزير الداخلية أن يأمر كل مراقب في جهة غير محل
الاقامة المعتادة أن يعود اليه ليقضى فيه مدة المراقبة الباقية • كما له
أن يأمر بنقل كل مراقب من الجهة التى يقيم فيها الى جهة أخرى لكي
يمضى بها مدة المراقبة الباقية اذا تبين أن في بقاءه في الجهة الأولى خطرا
على الأمن •

مادة ١١ - يجوز لوزير الداخلية في سبيل تحديد محل اقامة المراقبين تنفيذاً لأحكام المادتين الثانية والعاشرة أن يعين منطقة خاصة للمراقبين .

ويصدر بالتنظيم الادارى لتلك المنطقة قراراً منه .

مادة ١٢ - في غير حالة المراقبة بسبب الافراج تحت شرط يجوز لوزير الداخلية اعفاء المراقب من بعض مدة المراقبة على ألا يزيد هذا الاعفاء على نصف تلك المدة .

مادة ١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل مراقب خالف حكماً من الأحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون .

مادة ١٤ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر يعاقب المراقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة في احدى الأحوال الآتية :

(أولاً) اذا وجد جائساً أو مختبئاً في مكان ليس لوجوده به سبب مقبول وكان حاملاً سلاحاً أو كان مجتمعاً مع شخصين أو أكثر وكان أحدهما أو أحدهم على الأمل حاملاً سلاحاً .

ويعد من الأسلحة تطبيقاً لهذا النص . عدا ما ذكر في المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح والباط والنابايت والعصى الغليظة المعروفة باسم (الدبوك) وكل آلة أخرى يمكن استعمالها في القتل أو من شأنها احداثه .

(ثانياً) اذا وجد متفكراً بأى شكل خارج سكه .

(ثالثاً) اذا وجد خارج سكه حاملاً لغير سبب مقبول آلة من الآلات التي من شأنها تسهيل دخول المحال المخلفة أو التي يمكن استعمالها في ارتكاب السرقات كالجرود أو الإجنة أو الكماشة أو العطة .

(رابعاً) إذا وُجد حاملاً أو محرراً لسبب مقبول مادة مفرقة أو كاوية أو قابلة للاشتعال أو مواد سامة أو غيرها من المواد التي يمكن استعمالها في الاعتداء على النفس أو تسميم الماشي أو أحداث حريق أو اتلاف مزروعت .

(خامساً) إذا وُجد حاملاً أو محرراً نقوداً أو أشياء ذات قيمة إذا لم يستطع إثبات مصدرها ولم تكن لديه وسائل مشروعة ومعرفة تبرر حصوله عليها .

مادة ١٥ - الأحكام الصادرة تطبيقاً للمادتين السابقتين تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها .

مادة ١٦ - عند وجود قرائن قوية على أن شخصاً من الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو من صدر حكم بانذارهم ارتكب جريمة أو شروعا فيها أو جنحة مما يجوز الحكم فيها بالحبس يخول مأمورو الضبطية القضائية في هذه الحالة السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٦ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى والمادتين ٥٠ و ٥١ من قانون تحقيق الجنايات المختلط دون التقيد بالشروط المنصوص عليها في تلك المواد .

مادة ١٧ - لا يجوز أن يوضع تحت المراقبة من يقل سنه عن خمس عشرة سنة ميلادية .

مادة ١٨ - تسرى أحكام هذا المرسوم بقانون على جميع الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بمقتضى أحكام سابقة على تاريخ العمل به .

ملحة ١٨ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠) تختص بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون المحكمة المنصوص عليها في المادة (٧) من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ١٩ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا الموسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ الصادر بشأن المشردين والمشتبه فيهم والقوانين الأخرى .

مادة ٢٠ - (معدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩) على وزير الداخلية تنفيذ هذا الموسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وله أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه .

كما له أن يعهد باختصاصاته المبينة في المواد ٢ و ١٠ و ١١ الى من يفييه .

التصاريح الحكومية الموضحة

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

روز

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣.

بإصدار قانون المرور (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام قانون المرور المرافق .

ويلغى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، كما تلغى لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٨٩١ ولائحة عربات الركوب والأتمويس الصادرة بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٨٩٤ ولائحة الدراجات الصادرة بها قرار وزير الداخلية بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٤١ ، كما يأنى كل ما يخالف قانون المرور المرافق من أحكام .

مادة ٢ - يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا القانون (٣)
والقرارات اللازمة لتنفيذه .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٣ - العدد ٣٤
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣) .

(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٢/٧ - العدد ٢٨ تابع) .
وقد عدل هذا القرار بالقرارات الاتية على التوالى :

- القرار ١٩٧٤/١٠٧١ (الوقائع المصرية - العدد ١٥٠ في ١٩٧٤/٧/٤)

- القرار ١٩٧٥/١٣٧٤ (الوقائع المصرية - العدد ١٧٨ في ١٩٧٥/٨/٣)

- القرار ١٩٧٥/١٥٩٤ (الوقائع المصرية - العدد ١٩٨ في ١٩٧٥/٨/٣٦)

- القرار ١٩٧٥/١٧٦٦ (الوقائع المصرية - العدد ٢١٤ في ١٥/٩/١٩٧٥) .
 - القرار ١٩٧٥/٢١٤٩ (الوقائع المصرية - العدد ٢٩٢ في ٢٥/١٢/١٩٧٥) .
 - القرار ١٩٧٥/٢٥٩٥ (الوقائع المصرية - العدد ١٥ في ١٩/١/١٩٧٦) .
 - القرار ١٩٧٦/٥٠٤ (الوقائع المصرية - العدد في ١٦٧ في ١٩/٧/١٩٧٦) .
 - القرار ١٩٧٦/١٨٢٤ (الوقائع المصرية - العدد في ١٩٧٦/١٨٧٢ (الوقائع المصرية - العدد في ١٩٧٦/٢١١٧ (الوقائع المصرية - العدد في ٢٣٩٦ / ١٩٧٦ (الوقائع المصرية - العدد ٤٥ في ٢١/٢/١٩٧٧) .
 - القرار ١٩٧٧ / ٩٩٠ (الوقائع المصرية - العدد ١١٣ في ١٥/٥/١٩٧٧) .
 - القرار ١٩٧٧ / ١٢٥٢ (الوقائع المصرية - العدد ١٥٠ في ٢٨/٦/١٩٧٧) .
 - القرار ١٩٧٧ / ٢١٢٧ (الوقائع المصرية - العدد في ١٩٧٧ / ٢٦٣٢ (الوقائع المصرية - العدد ١٥ في ١٧/١/١٩٧٨) .
 - القرار ١٩٧٩ / ٥٩٦ (الوقائع المصرية - العدد ٩٢ في ٢١/٤/١٩٨٠) .
 - القرار ١٩٨٠ / ٩٠٩ (الوقائع المصرية - العدد في ١٩٨٠/٢٠٩٠ (الوقائع المصرية - العدد ٢٨٨ في ٢٢/١٢/١٩٨٠) .
 - القرار ١٩٨١ / ١١٥٩ (الوقائع المصرية - العدد ١٦٢ في ١٢/٧/١٩٨١) .
 - القرار ١٩٨١ / ١٥٤٠ (الوقائع المصرية - العدد ٢٢٦ في ٢٩/٩/١٩٨١) .

- القرار ١٧٤٩ / ١٩٨١ (الوقائع المصرية - العدد ٢٤٠ في
 ١٩٨١/١٠/٢١) .
 - القرار ١٣١ / ١٩٨٢ (الوقائع المصرية - العدد ١٥ في
 ١٩٨٢/١/١٩) .
 - القرار ١٤٠٧ / ١٩٨٢ (الوقائع المصرية - العدد ١٧٦ في
 ١٩٨٢/٨/٣) .
 - القرار ٢٤٥٨ / ١٩٨٢ (الوقائع المصرية - العدد ٢٧٨ في
 ١٩٨٢/١٢/٧) .
 - القرار ١٨٩ / ١٩٨٣ (الوقائع المصرية - العدد ٥١ في
 ١٩٨٣/٢/٢٨) .
 - القرار ٥٢٣ / ١٩٨٣ (الوقائع المصرية - العدد في ()
 - القرار ١١٩٤ / ١٩٨٣ (الوقائع المصرية - العدد ٢٦٣ في
 ١٩٨٣/١١/٣٠) .
 - قرار ٣ / ١٩٨٤ (الوقائع المصرية - العدد ٢١ في
 ١٩٨٤/١/٢٤) .
 - القرار ١١٨٥ / ١٩٨٤ (الوقائع المصرية - العدد ١٧ في
 ١٩٨٥/١/٢٠) .
 - القرار ٢٢٦ / ١٩٨٥ (الوقائع المصرية - العدد ١١٤ في
 ١٩٨٥/٥/١٦) .
 - القرار ٢٤٠ / ١٩٨٥ (الوقائع المصرية - العدد ١٢١ في
 ١٩٨٥/٦/٣) .
 - القرار ٣١٧ / ١٩٨٥ (الوقائع المصرية - العدد ١٩٤ في
 ١٩٨٥/٨/٢٢) .
 - القرار ٤٨٢ / ١٩٨٥ (الوقائع المصرية العدد - في ()
 - القرار ١٨٤ / ١٩٨٦ (الوقائع المصرية - العدد ١٠٨ في
 ١٩٨٦/٥/١٠) .
 - القرار ٦٤٨ / ١٩٨٦ (الوقائع المصرية - العدد ٢٨٥ في
 ١٩٨٦/١٢/١٧) .
 - القرار ١٥١ / ١٩٨٧ (الوقائع المصرية - العدد ٥٦ في
 ١٩٨٧/٣/٧) .

ويستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور واللوائح المشار إليها في المادة السابقة ، الى أن يتم وضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣) .

-
- =
- القرار ٢١٢ / ١٩٨٧ (الوقائع المصرية - العدد ٨٠ في ١٩٨٧/٤/٤) .
 - القرار ٨١٤ / ١٩٨٧ (الوقائع المصرية - العدد ١٩٤ في ١٩٨٧/٨/٣٠) .
 - القرار ٥٠٨ / ١٩٨٨ (الوقائع المصرية - العدد ١١٨ في ١٩٨٨/٥/٢٥) .
 - القرار ٦٢٦ / ١٩٨٨ (الوقائع المصرية - العدد ١٢٧ في ١٩٨٨/٦/٥) .
 - القرار ١١٥١ / ١٩٨٩ (الوقائع المصرية - العدد ١١٠ في ١٩٨٩/٥/١٤) .
 - القرار ٤٠٤٣ / ١٩٩٠ (الوقائع المصرية - العدد ١٥٧ في ١٩٩٠/٧/١٥) .
 - القرار ٤٢٣٤ / ١٩٩٠ (الوقائع المصرية - العدد ١٧١ في ١٩٩٠/٨/١) .
 - القرار ٤٢٣٥ / ١٩٩٠ (الوقائع المصرية - العدد ١٧١ في ١٩٩٠/٨/١) .
 - القرار ٥٨٠٩ / ١٩٩٠ (الوقائع المصرية - العدد ٢٤٧ في ١٩٩٠/١٠/٣١) .
 - القرار ٥٨١٠ / ١٩٩٠ (الوقائع المصرية - العدد ٢٤٧ في ١٩٩٠/١٠/٣١) .

الباب الأول تنظيم المرور في الطرق العامة

الفصل الأول - استعمال الطريق العام في المرور

مادة ١ - يكون استعمال الطريق العام في المرور على الوجه الذي لا يعرض الأرواح أو الأموال للخطر أو يؤدي إلى الإخلال بأمن الطريق أو يعطل أو يعوق استعمال الغير له .

ويقصد بالطريق العام في تطبيق أحكام هذا القانون كل طريق معد فعلا لاستعمال الكلفة دون حاجة إلى إذن خاص من مالكه .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقات الدولية النافذة في البلاد لا يجوز بغير ترخيص من قسم المرور المختص تسيير أية مركبة في الطريق العام ، وفيما عدا دراجات الركوب وعربات اليد لا يجوز لأحد بغير ترخيص من القسم المذكور قيادة أية مركبة في الطريق العام .

ويقصد بقسم المرور المختص قسم مرور المحافظة التي يوجد بها محل إقامة طالب للترخيص .

الفصل الثاني - المركبات وأنواعها

مادة ٣ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمركبة كل ما أعد للسير على الطرق العامة من آلات ومن أدوات النقل والجر .

والمركبات نوعان :

مركبات النقل السريع وهي السيارات والجارات والمقطورات ونصف المقطورات والدراجات البخارية (الموتوسيكل) والآلية وغير ذلك من الآلات المعدة للسير على الطرق العامة .

ومركبات النقل البطيء وهى الدراجات غير البخارية وغير الآلية والعربات التى تسير بقوة الإنسان أو الحيوان .

ويلحق وزير الداخلية ، بقرار منه ، أى نوع جديد من المركبات بأحد الأنواع المذكورة فى هذا القانون .

ولا تسرى أحكام هذا القانون على المركبات التى تسير على الخطوط الحديدية إلا فيما ورد به نص فى هذا القانون .

الفرع الأول — مركبات النقل السريع :

مادة ٤ — ^(١) السيارة مركبة ذات محرك آلى تسير بواسطته ، وهى أنواعها ما يلى :

- ١ — سيارة خاصة : وهى المعدة للاستعمال الشخصى .
- ٢ — سيارة أجرة : وهى المعدة لنقل الركاب بأجر شامل عن الرحلة .

ويجوز طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من المحافظ المختص السماح لها فى دائرة سير معينة بنقل الركاب بأجر عن الراكب ، يحظر تسير السيارة التى تخضع لهذا النظام خارج المحافظة المخصصة بها الا بتصريح من قسم المرور المختص ، وفى حالة المخالفة تسحب اللوحات المعدنية والرقصة لمدة ثلاثين يوما وفى حالة تكرار المخالفة خلال ستة أشهر تلغى الرخصة .

- ٣ — سيارة نقل الركاب : وهى المعدة لنقل عدد من الركاب لا يقل عن ثمانية وأنواعها :

(١) البند «٢» والفقرة «ج» من البند «٣» مستبدلان بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية فى ٢٨/١٠/١٩٨٠ - العدد ٤٣ مكرر) والفقرة «د» مضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ والبند «٦» مضاف بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية فى ٢٦/٨/١٩٧٦ - العدد ٣٥) والفقرة الثانية من البند «٦» مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

(أ) سيارة نقل عام للركاب (أتوبيس أو ترولى باس) : وهى المعدة لنقل الركاب بأجر محدد عن كل راكب وتعمل بطريقة منتظمة فى حدود معينة طبقا لخط سير معين •

(ب) سيارة نقل خاص للركاب (أتوبيس مدارس أو أتوبيس خاص) : وهى المعدة لنقل الطلبة أو نقل العاملين وعائلاتهم فى حدود دائرة معينة •

(ج) أتوبيس سياحى : وهو سيارة معدة للسياحة ويجوز أيضا استعمالها لنقل عمال المرخص له طبقا للأحكام والشروط التى يصدر بها قرار من وزير الداخلية •

(د) أتوبيس رحلات : وهو سيارة معدة للرحلات : ويجوز أيضا استعمالها لنقل عمال المرخص له طبقا للأحكام والشروط التى يصدر بها قرار من وزير الداخلية •

٤ - سيارة نقل مشترك : وهى المعدة لنقل الأشخاص والأشياء معا فى حدود المناطق التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه •
٥ - سيارة نقل : وهى المعدة لنقل الحيوانات أو البضائع وغيرها من الأشياء •

٦ - سيارة نقل خفيف : وهى المعدة لنقل البضائع وغيرها من الأشياء الخفيفة التى لا تزيد حمولتها الصافية على ٢٠٠٠ كيلو جرام طبقا للشروط والأوضاع التى يحددها وزير الداخلية •
ويجوز قيادة هذه السيارة برخصة قيادة خاصة •

مادة • - الجرار مركبة ذات محرك آلى تسير بواسطته ولا يسمح تصميمها بوضع أية حمولة عليها أو استعمالها فى نقل الأشخاص ويقتصر استعمالها على جر المقطورات والآلات وغيرها •

مادة ٦ - المقطورة مركبة بدون محرك يجرها جرار أو سيارة أو أية آلة أخرى •

ونصف المقطورة مركبة بدون محرك يرتكز جزء منها أثناء السير على القاطرة •

مادة ٧ - الدراجة البخارية مركبة ذات محرك آلي تسير به لها عجلتان أو ثلاثة ولا يكون تصميمها على شكل السيارة ومعدة لنقل الأشخاص أو الأشياء وقد يلحق بها صندوق •

والدراجة الآلية دراجة معدة لنقل الأشخاص فقط ومزودة بمحرك لا يزيد الحد الأقصى لسعة أسطوانته عن خمسين سنتيمترا مكعبا •

الفرع الثاني - مركبات النقل 'البطيء' :

مادة ٨ - الدراجة مركبة ذات عجلتين أو أكثر تسير بقوة راكبيها ومعدة لنقل الأشخاص فقط • ويجوز استعمالها في نقل الأشياء على أن يلحق بها صندوق •

مادة ٩ - العربية مركبة معدة لنقل الأشخاص أو الأشياء وأنواعها كالآتي :

١ - عربية ركوب حنطور : وهي تسير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الأشخاص •

٢ - عربية نقل كارو : وهي تسير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الأشياء •

٣ - عربية نقل موتى : وهي تسير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الموتى •

٤ - عربية يد : وهي تسير بقوة الإنسان ومعدة لنقل الأشياء •

الباب الثاني

رخص تسيير وقيادة مركبات النقل السريع

الفصل الأول - رخص تسيير مركبات النقل السريع

مادة ١٠ - يقدم طلب الترخيص من مالك المركبة أو نائبه الى قسم المرور المختص مرفقا به المستندات المثبتة لشخصيته وصفته وملكية المركبة .

ويصدر بتحديد هذه المستندات وشروط قبولها من وزير الداخلية .

مادة ١١ - (الفقرة الثانية من البند «٣» مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) يشترط للترخيص بتسيير المركبة ما يأتي :

١ - الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون .

٢ - التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة مدة الترخيص طبقا للقانون الخاص بذلك .

٣ - استيفاء المركبة لشروط التسلقة والأمن التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط واجراءات ومقابل الفحص الفني والجهات التي تتولاها وحالات الاعفاء من الفحص الفني .

مادة ١٢ - ^(١) لا تسري الرخصة إلا عن المركبة التي صرفت عنها والمدة التي تسدد عنها الضريبة بما لا يزيد على ستة ، فيما عدا السيارات

(١) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/١/٢٨ - العدد ٤) ومصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٢/١٨ - العدد ٧ .

الخاصة ، فيجوز أن تكون لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات بحسب رغبة مالك المركبة وطبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ، ويجوز تسيير المركبة في جميع أنحاء البلاد ما لم يكن الترخيص مقصوراً على دائرة معينة أو خط سير محدد .

ويجب أن تكون رخصة المركبة موجودة بها دائماً ، وأرجال الشرطة والمرور أن يطلبوا تقديمها في أى وقت .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وتحدد النماذج اللازمة لذلك .

مادة ١٣ - تحمل كل مركبة أثناء سيرها لوحتين معدنيتين يصرفهما قسم المرور المختص بعد اتمام إجراءات الترخيص وأداء تأمين عنهما ، ويحدد وزير الداخلية بقرار منه شكل اللوحات والبيانات التي تتضمنها وأماكن وضعها وقيمة التأمين الذي يؤدي عنها .
وهذه اللوحات ملك للدولة وتختم بخاتمتها .

ويجب أن تكون اللوحات ظاهره دائماً وبياناتها واضحة بحيث يمكن قراءتها من بعد مناسب ، وتكون إحدى اللوحتين في مقدمة المركبة والثانية في مؤخرتها ، أما المركبة المقطورة ونصف المقطورة فيكتفى بوضع لوحة واحدة في مؤخرتها ، ولا يجوز تغيير مكان وضع اللوحات .

مادة ١٤ - لا يجوز تسيير المركبة المرخص بها بغير لوحاتها ، كما لا يجوز استعمال اللوحات إلا للمركبة المنصرفة لها أو إبدال اللوحات أو تغيير بياناتها والا سحب إدارياً اللوحات الأضائية للمركبة واللوحات المستعملة وألقت قيمة التأمين عن اللوحات إلى الدولة ، وفي جميع هذه الأحوال يعتبر ترخيص المركبة ملغى من تاريخ الضبط كما تعتبر رخصة القائد ملغاة ولا يجوز الترخيص بالسيارة أو لقائدها قبل مضي ثلاثة أشهر على إلغاء الترخيص .

مادة ١٥ - في الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ (على مالك المركبة والمرخص له في حاله فقد اللوحات أو أحداها ابلاغ أقرب مركز للشرطة أو للمرور فورا .

وعليه عند انتهاء ترخيص المركبة أو استغنائه عن تسييرها وكذلك عند سحب الرخصة رد اللوحات الى قسم المرور المختص وذلك في موعد انقضاء اليوم التالي .

وتؤول قيمة التأمين الى الدولة عند فقد اللوحات أو أحداها أو تلفها وعند الامتناع عن تسميتها اذا انتهى أجل الرخصة أو سحبت أو ألغيت وكذلك اذا سحبت اللوحات أو صودرت وذلك دون اخلال بالعقوبة الجنائية المقررة للتبديد في حالة الامتناع عن التسليم .

وكل مركبة سحبت لوحاتها طبقا للقانون يجوز منحها ترخيصا مؤقتا بالسير لتوصيلها الى أقرب مكان معين بالترخيص ، فاذا ضبطت مسيرة في الطريق العام ، يعتبر ترخيصها وترخيص قائدها ملغى من تاريخ الضبط . ولا يجوز اعادة الترخيص بها قبل مضي تسعين يوما على الغاء الترخيص .

مادة ١٦ - على المرخص له اخطار قسم المرور المختص بكل تغيير في محل اقامته الدائم المثبت في الرخصة خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ التغيير فاذا كان التغيير الى محافظة أخرى كان عليه خلال الميعاد المذكور أن يستوفي اجراءات نقل القيد التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

ويترتب على مخالفة ذلك سحب الترخيص واللوحات المعدنية لمدة سبعة أيام أو للمدة الباقية من الترخيص اذا كانت أقل من ذلك .
وللمرخص له استرداد الرخصة واللوحات المعدنية اذا أدى ثلث الضريبة السنوية أو ثلث القسط المستحق .

مادة ١٧ - على المرخص له اخطار قسم المرور المختص بكل تغيير في اجزاء المركبة الجوهرية ، وعليه كذلك الاخطار بكل تغيير جوهري في وجوه استعمال المركبة أو وصفها بما يجعلها غير مطابقة للبيانات المدونة بالرخصة ويكون الاخطار في الحالتين قبلًا تسيير المركبة ويصعد وزير الداخلية بقرار منه ما يعتبر من الاجزاء الجوهرية كما يحدد التفسيرات الموجبة للاخطار .

وتقدم المركبة للفحص الفني بقسم المرور المختص أو أى قسم مرور آخر خلال اسبوع من اليوم التالى للاخطار ، ويعتبر تقديم المركبة للفحص الفني اخطارًا بالتغيير اذا تضمنه يطلب للفحص الفني المقدم من المرخص له ، ولا يجوز تسيير المركبة قبل تمام الفحص الفني .

وفي حالة مخالفة احكام هذه المدة تعتبر الرخصة ملغاة من تاريخ وقوع المخالفة .

مادة ١٨ - اذا تعدد ملاك المركبة وجب عليهم أن يعينوا من يكون مسؤولًا عن ادارتها وعن مراعاة احكام هذا القانون ويؤشر بذلك في الرخصة ويتكونون جميعًا مسؤولين بالتضامن معه عن الضرائب والرسوم التى تستحق على المركبة طبقًا لهذا القانون .

مادة ١٩ - على المرخص له في حالة نقل ملكية المركبة اخطار قسم المرور المختص بذلك ، ويفرق بلاخطاره سندًا مقبولا في اثبات نقل الملكية طبقًا للمادة ١٠ من هذا القانون . وعلى الملك الجديد أن يظاہر نقل القيد باسمه ، وأن يتم الاخطار واستيفاء جميع اجراءات نقل القيد خلال ثلاثين يوما من اليوم التالى لتاريخ سيورة السند الناقل للملكية مقبولا في حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، والا اعتبرت الرخصة ملغاة من اليوم التالى

لانتهاه هذه المدة • ولا يجوز نقل القيد الا بعد أداء انصرائب والرسوم المستحقة عن المركبة وحدك الوفاء بالعمارات المحكوم بها لمخاله أحكام هذا اناون عن المدة من آخر ترخيص حتى تاريخ نقل القيد •

ويظل المقيدة باسمه المركبة مسئولا بالتضامن مع الملك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون حتى تاريخ نقل الملكية أو الى أن ترد اللوحات المعدنية للمركبة الى أى قسم من أقسام المرور •

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات نقل القيد والمستندات اللازمة لذلك •

مادة ٢٠ - اذا وضعت المركبة تحت الحراسة القضائية أو الاتفاقية أو كلنت جزءا من أموال وضعت تحت الحراسة أو جزءا من تغليسة أو تصفية قضائية أو اتفاقية أو اذا وضع المرخص له تحت الوصاية أو القولة أو المساعدة القضائية ، وجب على الحارس أو وكيل الدائنين أو المصفى أو الوصى أو القيم أو المساعد القضائى اخطار قسم المرور المختص بذلك خلال ثلاثين يوما من قيامه بمهمته ، ويؤشر بذلك فى الدفاتر وفى رخصة المركبة على حسب الأحوال ، وعليه الاخطار بانتهاء مهمته وبمن حل محله فيها أو بمن آلت اليه المركبة خلال ثلاثين يوما من انتهاها أو من ايلولة المركبة •

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يتولى شئون الغائب غيبة نقطمة قبل الحكم باعتباره مفقودا •

مادة ٢١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) اذا توفى مالك المركبة أو حكم باعتباره مفقودا ، وجب على ورثته أو من يمثلهم اخطار قسم المرور المختص بذلك خلال ستة أشهر من اليوم التالى لتاريخ الوفاة أو للحكم وبمن يكون مسئولا عن المركبة من الورثة البالغين أو من (م ٣٣ - موسوعة مصر ج ٢١)

له النيابة عن القصر ، فاذا آلت المركبة الى أحد الورثة وجب عليه أو على نائبه الاخطار عن ذلك ليتم نقل قيد الرخصة اليه .

ويسرى على مصفى التركة والوصى والقيم حكم المادة ٢٠ من هذا القانون مع مراعاة الميعاد المخصوص عليه في الفقرة السابقة .

مادة ٢٢ - تنقضى صلاحية ترخيص تسيير المركبة بانقضاء أجله دون تجديد .

ويكون تجديد رخصة المركبة في موعد لا يجاوز الثلاثين يوما التالية لانتهاء مدة الترخيص .

مادة ٢٣ - يقدم طلب التجديد على النموذج المعتمد من وزير الداخلية مع أداء الضرائب والرسوم المقررة للتجديد ولا يجوز التجديد الا بعد أداء الضرائب والرسوم المتأخرة عن المركبة من آخر ترخيص حتى تاريخ التجديد ، وكذلك الوفاء بالغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام هذا القانون التي لم تسقط بالتقادم كما يتم فحص المركبة فنيا على الوجه المبين بالمادة ١١ من هذا القانون ، فاذا أسفر الفحص الفني عن عدم صلاحية المركبة أعلن الطالب كتابة بالرفض مع بيان الأسباب خلال أسبوع من تاريخ الفحص ، وفي هذه الحالة يجوز منح المركبة ترخيصا مؤقتا بالسير لمدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخه ، ويجوز منح المركبة ترخيصا آخر لمدة أربع وعشرين ساعة لتسييرها الى قسم المرور لاعادة الفحص .

وتحدد اللائحة التنفيذية حالات التجديد مع الاعفاء من الفحص الفني .

مادة ٢٤ - اذا أدى المرخص له الضرائب والرسوم المقررة للتجديد خلال المدة المبينة في المادة ٢٢ من هذا القانون دون استيفاء باقى اجراءات التجديد خلالها ، تسحب الرخصة واللوحات المعدنية عند انتهاء

الترخيص ولا ترد اليه اللوحات المعدنية الا بعد استيفاء اجراءات
انتجديد . مع الرخصة المجددة ، وتسرى هذه الرخصة من تاريخ انتهاء
الرخصة السابقة .

فاذا انقضت المدة المدفوع عنها الضرائب والرسوم دون استيفاء
اجراءات التجديد سقط الحق في استردادها ويتبع في الترخيص بالركبة
اجراءات الترخيص الجديد .

مادة ٢٥ - يجوز منح رخص ولوحات معدنية تجارية لمن يزاولون
صناعة المركبات أو الاتجار فيها أو استيرادها أو اصلاحها متى كان
الطالب مقيدا بهذه الصفة في السجل التجارى ، وكذلك الأشخاص
الاعتبارية العامة التى تقتضى حاجة العمل بها ممارسة احدى هذه العمليات ،
وذلك بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة . وتحدد اللائحة التنفيذية
شروط منح هذه الرخص .

ويكون استعمال هذه الرخص فى الأغراض التالية :

- ١ - انتقال المركبة من مكان الوصول أو المصنع إلى المحل التجارى .
- ٢ - تجربة المركبة أمام المشتري .
- ٣ - تجربة المركبة بعد اصلاحها .
- ٤ - انتقال المركبة الى قسم المرور للترخيص بها .
- ٥ - الأغراض الأخرى المشابهة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وعند مخالفة شروط منح الرخصة أو استعمال المركبة فى غير الأغراض
المذكورة تسحب اللوحات اداريا وتعتبر المركبة مسيرة بدون ترخيص .

مادة ٣٦ - يجوز منح رخص ولوحات معدنية مؤقتة بمدة أداء
الضرائب والرسوم المقررة فى هذا القانون وذلك فى الحالات الواردة

في المادة السابقة ان ليس لهم حق الحصول على رخص تجاريه • وعند مخالفه شروط منح الرخصة أو استعمال المركبة في غير الأغراض المذكورة ، تسحب اللوحات اداريا وتعتبر المرجح مسيرة بدون ترخيص •

مادة ٢٧ - يضع وزير الداخلية بقرار منه نظم الترخيص بتسيير المركبات المملوكة للحكومة وللجامعات ولوحدات الحكم المحلي وشروطه واجراءاته وأوضاعه ومدته وتجديده والفحص الفني واللوحات المعدنية التي تحملها ومواصفات هذه اللوحات وبياناتها وكيفية وجبة صرفها ، وفي جميع الأحوال يجب أن يتوافر في هذه المركبات شروط المثانة والأمن المسار إليها في المادة ١١ من هذا القانون •

ويقصد بالحكومة رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات وما يتبع هذه الجهات من مصالح وفروع ، وذلك دون الهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام •

مادة ٢٨ - (الفترتان الأولى والثالثة مستبدلتان بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) يحدد المحافظ المختص بقرار منه بعد موافقة المجلس الشعبي للمحافظة الحد الأقصى لعدد سيارات الأجرة المصرح بتسييرها في دائرة المحافظة •

وتحدد تعريفه أجور سيارات الأجرة ونقل الموتى بقرار من المحافظ المختص بعد موافقة المجلس المحلي الذي تعمل السيارات في دائرته •

ولا يجوز تسيير سيارة أجرة في دائرة المحافظة ألقى صدر فيها قرار باستعمال العدادات (تاكسيمتر) ما لم تكن مجهزة بعداد معتمد من قسم المرور المختص •

ولاقسام المرور أن تفحص عداد أية سيارة في أي وقت ، فان وجدت به نظلا جاز سحب رخصة تسيير السيارة ورخصة القيادة اداريا لمدة

لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ثلاثين يوما ، ولا يجوز بآيه حال اعادة تسيير السيارة الا بعد اتمام اصلاح العداد أو استبدال غيره به وفي حالة ارتكاب ذات الفعل مرة أخرى خلال ستة أشهر يضبط العداد اداريا ويتعين سحب رخصة السيارة ولوحاتها ورخصة القيادة اداريا لمدة ثلاثين يوما .

وتحدد اللائحة التنفيذية رسم فحص العداد وأحوال استحقاقه .

مادة ٢٩ - يوضح في رخص سيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب ، عدد الركاب المرخص بنقلهم والدائرة الممينة لسيرتها أو خط سيرها ، ويعلم بوضوح داخل السيارة رقمها وعدد الركاب المرخص بنقلهم وتعريفه نقل الركاب بحسب نوع السيارة .

ويوضح في رخص مركبات النقل أقصى وزن وارتفاع وعرض لحمولتها وعدد من يصرح لهم بالركوب من عمال السيارة ، فضلا عن الاشتراطات الصحية والادارية التي يرى المحافظ وجوب توافرها في هذا النوع من السيارات ، كما يعلن على جانبي السيارة رقمها وأقصى وزن وارتفاع وعرض لحمولتها وعدد من يصرح لهم بالركوب .

وتسرى على سيارات النقل المشترك الأحكام الواردة في هذه المادة خاصة بسيارات النقل وبسيارات النقل العام للركاب .

مادة ٣٠ - لوزير الداخلية بقرار منه أن يعفى من ترخيص التسيير أو من شروطه واجراءاته ، بعضها أو كلها ، المركبات المصممة لتكون آلات صناعية أو زراعية أو لتعبيد الطرق وصيانتها والتي لا يمكن بحسب تصميمها وتجهيزها استعمالها في نقل الأشخاص أو الأشياء .

مادة ٣١ - لاقتسام المرور ولاقتسام ومراكز ونقط الشرطة بعد موافقة الجهة الصحية المختصة أن تصرح بنقل الموتى في غير المركبات المعدة لذلك .

مادة ٣٢ — (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠)
إذا ضبطت المركبة تستخدم في غير الغرض المبين برخصتها سحب رخصتها
ولوحاتها المعدنية لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما أو للمدة ابقية من
الترخيص إذا كانت أقل من ذلك ، ولمالك المركبة استرداد الرخصة
واللوحات طبقا للاوضاع المبينة بالفقرة الثالثة من المادة ١٦ من هذا
القانون .

ويلغى ترخيص المركبة في حالة ارتكاب ذات الفط مرة أخرى خلال
سنة شهور .

مادة ٣٣ — لضباط الشرطة ورجال المرور ايقاف أية مركبة لا تتوافر
فيها شروط المتانة والأمن أو الشروط المنصوص عليها في الرخصة ،
وتوصيلها الى أقرب مركز للشرطة أو للمرور فإذا أسفر الفحص الفني
للمركبة عن عدم توافر أى من هذه الشروط سحب الرخصة واللوحات
المعدنية الى حين استيفائها ، مع منحها ترخيصا مؤقتا بالسير لمدة
لا تزيد على سبعة أيام لاتمام ذلك . ويجوز منح المركبة ترخيصا آخر
لمدة أربع وعشرين ساعة لتسييرها الى قسم المرور لاعادة الفحص .

الفصل الثاني — رخص قيادة مركبات النقل السريع (١)

مادة ٣٤ — (البندان ١ ، ٢ مستبدلان بالبند ٨ ، يلغى بالقانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) لا يجوز لأحد أن يحصل على أكثر من رخصة
واحدة من رخص القيادة المبينة في هذه المادة عدا المرخص لهم طبقا

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠
(الجريدة الرسمية في ٢٨/١٠/١٩٨٠ - العدد ٤٣ مكرر) ونص في مادته
السابقة على ما يلي : « يلغى البند ٨ من المادة ٣٤ من القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بشأن رخصة قيادة دراجة بخارية عامة ، كما يلغى
كل نص يتعارض بهذه الرخصة من هذا القانون » .

لذينود من ٥ الى ١٢ منها فيجوز لهم الحصول على رخصة واحدة اضافية من نوع آخر .

وانواع رخص القيادة كالآتى :

١ - رخصة قيادة خاصة : تجيز لحاملها ممن لا تكون القيادة مهنتهم - قيادة سيارة خاصة وسيارات الأجرة التى تعمل فى النقل السياحى وبقصد الاستعمال الشخصى .

٢ - رخصة قيادة درجة ثالثة : تجيز لحاملها - ممن تكون قيادة السيارات مهنتهم قيادة سيارة خاصة وكذلك قيادة سيارات الأجرة وسيارات الأتوبيس التى لا يزيد عدد ركابها على خمسة عشر راكبا وسيارات النقل الخفيف التى لا تزيد حمولتها عن ٢٠٠ كيلو جرام .

٣ - رخصة قيادة درجة ثانية : تجيز لحاملها قيادة سيارات النقل والجرار ذى المقطورة غير الزراعية فضلا عن السيارات المبينة بالبندين السابقين .

ولا تصرف الا بعد مضى سنتين على الأقل من الحصول على الرخصة المبينة بالبند (٢) .

٤ - رخصة قيادة درجة أولى : تجيز لحاملها قيادة جميع أنواع السيارات .

ولا تصرف الا بعد مضى سنتين على الأقل من الحصول على الرخصة المنصوص عليها فى البند (٣) .

٥ - رخصة قيادة جرار زراعى : تجيز لحاملها قيادة جرار مفرد أو ذى مقطورة زراعية .

٦ - رخصة قيادة مترو أو ترام : تجيز لحاملها قيادة مركبات المترو أو الترام .

٧ - رخصة قيادة دراجة بخارية خاصة : وتجيز لحاملها ممن لا تكون «قيادة مهنتهم قيادة دراجة بخارية»

٨ - (ملهى بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠)

٩ - رخصة قيادة دراجة آلية : وتجيز لحاملها قيادة دراجة آلية .

١٠ - رخصة قيادة عسكرية : وتجيز لحاملها قيادة المركبات العسكرية فقط وتمنح لأفراد القوات المسلحة من الجهات التابعة لها وفقا لشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحربية .

١١ - رخصة قيادة شرطة : وتجيز لحاملها قيادة مركبات الشرطة فقط وتمنح لأفراد هيئة الشرطة بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية .

١٢ - رخصة قيادة للتجربة : تمنح للمنوط بهم اختبار صلاحية مركبات النقل السريع .

١٣ - رخصة قيادة مؤقتة للتعليم : وتمنح لتعليم قيادة المركبات .

مادة ٣٥ - (البند «٣» مستبدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠)
يشترط لمنح رخص القيادة أن تتوافر في طالب الترخيص الشروط الآتية :

١ - ألا تقل سن الطالب عن ١٦ سنة ميلادية بالنسبة للرخصة الواردة بالبند ٩ من المادة السابقة ورخصة التعليم اللازمة للحصول عليها ، وعن ١٨ سنة ميلادية بالنسبة للرخص الواردة في البندين ١ و ٧ من المادة السابقة ورخص التعليم اللازمة للحصول عليها ، وعن ٢١ سنة ميلادية بالنسبة للرخص الواردة في البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ١٢ من المادة السابقة ورخص التعليم اللازمة للحصول عليها .

٢ - لياقته صحيا لقيادة من حيث سلامة البنية والنظر والخلو من الماهات التي تمجزه عن القيادة •

٣ - لختيار اختبار فنى فى القيادة وفى قواعد المرور وآدابها وذلك بعد أداء رسم مقابل الاختيار وتحديد اللائحة التنفيذية قيمة الرسم وأحوال استحقاقه •

٤ - بالنسبة للرخص الواردة فى البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٨ و ١٢ من المادة السابقة ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو فى جريمة من جرائم المخدرات أو السكر ما لم تكن مضت ثلاث سنوات على تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضى المدة أو من تاريخ الحكم إذا اقترن بوقف للعقوبة • وينظم وزير العدل بالاتفاق مع وزير الداخلية إجراءات أخطار الإدارة المركزية للمرور بالأحكام النهائية الصادرة فى هذه الجرائم •

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات منح رخص القيادة والمستندات ترفق بطلب الترخيص للتحقق من توافر الشروط المطالبة ، كما تحدد النماذج اللازمة للترخيص ، وتبين نظام وشروط منح الرخصة المبينة بالبندين ١٢ و ١٣ من المادة السابقة ، كما تنظم الترخيص لذوى العاهات بالقيادة ونوع المركبات التى يصرح لهم بقيادتها وشروطها من حيث التصميم الفنى • وتضع شروط منح الترخيص لمن يفيدون من نظم تأهيل المخرج عنهم من المؤسسات العقابية دون تقيد بأحكام البند (٤) من هذه المادة أو الفقرة الثانية من المادة ٣٦ •

مادة ٣٦ - يجوز الامتناع عن منح ترخيص القيادة لمن سبق الحكم عليه فى جريمة قتل أو إصابة خطأ بسبب قيادة مركبة وذلك خلال ثلاث سنوات من تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضى المدة ، أو من تاريخ الحكم إذا اقترن بوقف تنفيذ العقوبة •

وإذا حكم عليه مرة أخرى في إحدى الجريمتين المشار إليهما في الفقرة السابقة خلال ثلاث سنوات ، فلا يجوز منح ترخيص القيادة إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات تحسب على الوجه السابق .

مادة ٣٧ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠)
تسرى الرخص الواردة في البند ١ من المادة ٣٤ من هذا القانون لمدة عشر سنوات من تاريخ منحها .

وتسرى الرخص المشار إليها في البنود ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٢ من نفس المادة لمدة خمس سنوات من تاريخ منحها .

وتسرى الرخص المنصوص عليها في البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٨ من المادة ٣٤ لمدة سنتين من تاريخ منحها .

ويكون تجديد هذه الرخص في موعد لا يجاوز الثلاثين يوما التالية لانتهاء مدتها .

ويتم التجديد بعد أداء الغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام هذا القانون التي لم تسقط بالتقادم وتقديم ما يفيد الخلو من السوابق بالنسبة للرخص المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة ، مع التحقق من توافر الصلاحية الطبية بالنسبة لها كل ست سنوات على الأكثر .

أما الرخصة المبينة في البند ١٣ من المادة ٣٤ فتسرى لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد .

وفي جميع الأحوال تنقضى الرخصة المبينة في البندين ١٠ و ١١ من المادة ٣٤ بانتهاء الخدمة .

مادة ٣٨ - على المرخص له عند تغيير محل إقامته إخطار قسم المرور المختص خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي للتغيير بكتاب موصى عليه ،

فاذا كان التغيير الى محافظة أخرى وجب عليه خلال المدة المذكورة أن يقدم الى قسم المرور بهذه المحافظة طلبا لنقل قيد الرخصة واستيفاء اجراءات نقل القيد التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

ويترتب على عدم مراعاة الميعاد في الحالة الثانية اعتبار الرخصة ملغاة .

مادة ٣٩ - تسرى رخصة القيادة الأجنبية أو الدولية للمدد المصرح بها طبقا للاتفاقات الدولية النافذة في البلاد على ألا تتجاوز مدة صلاحيتها في الدولة الصادرة منها ولا يعتد بتجديدها في الخارج أثناء وجود المرخص له بالبلاد .

وتتظم اللائحة التنفيذية شروط واجراءات منح حاملي تلك الرخص رخص قيادة طبقا لهذا القانون وأنواعها .

مادة ٤٠ - يحدد وزير الداخلية بقرار منه الجهة التي تتولى منح رخص القيادة الدولية وشروط منحها والرسوم المستحقة .

مادة ٤١ - على المرخص له حمل الرخصة أثناء القيادة وتقديمها لرجال الشرطة والمرور كلما طلبوا ذلك .

مادة ٤٢ - يجوز سحب رخصة المركبة ولوحاتها المعدنية اداريا لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما اذا ضبطت يقودها شخص غير مرخص له أو كان مرخصا له وألغيت رخصته وكذلك اذا ضبطت يقودها شخص سحبت أو أوقفت رخصته أو شخص مرخص له برخصة لا تجيز قيادة المركبة التي ضبط يقودها ، وفي الحالة الأولى لا يجوز منح هذا الشخص رخصة قيادة قبل انقضاء ستة أشهر على تاريخ الضبط وفي جميع الأحوال اذا ارتكب ذات الفعل مرة أخرى خلال ستة شهور سنة تضاعف مدة سحب رخصة المركبة أو مدة سحب أو إيقاف رخصة القيادة .

ولملك المركبة استرداد رخصتها ونوحاتها طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١٦ من هذا القانون ، أو اذا ثبت عدم علمه بالواقعة .

مادة ٤٣ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠)
لا يجوز لأحد ممارسة مهنة معلم قيادة السيارات الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من قسم المرور المختص .

ولا يجوز إنشاء أو ادارة مدارس لتعليم قيادة السيارات الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مديرية الأمن بالمحافظة بناء على عرض قسم المرور المختص ، وفي حالة المخالفة تغلق المدرسة اداريا بقرار من مدير الأمن المختص الى أن يستوفي مالك المدرسة أو المسئول عنها اجراءات الترخيص .

وتعدد اللائحة التنفيذية شروط منح اترخيص واجراءاته ونماذجه ومدة الترخيص وتجديده ونظم التعليم والامتحان بالمدارس المذكورة كما تحدد أحوال الاعفاء من الشروط والمدد الواردة في المادتين ٣٤ و ٣٥ من هذا القانون لن يتم الدراسة بنجاح في إحدى هذه المدارس .

الباب الثالث

رخص تسيير وقيادة مركبات النقل البطيء

الفصل الاول - رخص تسيير مركبات النقل البطيء

مادة ٤٤ - (البنودان ٢ ، ٣ مستبدلان بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) يشترط لاترخيص بمركبات النقل البطيء ما يأتي :

١ - الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون .

٢ - التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة بالنسبة لأنواع المركبات التي يحددها المحافظ المختص بقرار منه .

٣ - استيفاء المركبة شروط الصلاحية للسير بما لا يؤثر على سلامة الطرق وأمن المرور بها والتي يحددها المحافظ المختص بكل نوع منها ، كما يحدد الشروط الواجب توافرها في حيوانات الجر .

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات الترخيص وتجديده والجهة التي تتولاها والنماذج اللازمة .

مادة ٤٥ - تسرى ابرخصة للمدة المؤداة عنها انضريبة . ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية أن يضع نظاما لسريان الرخص لمدة أطول على أن تعتبر الرخصة ملغاة اذا لم تؤد الضرائب والرسوم المستحقة عنها في موعد لا يجاوز الثلاثين يوما التالية لهذه المدة .

مادة ٤٦ - (لـ مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) تسرى الرخصة في نطاق المحافظة التي تتبعها الجهة الصادرة منها ، ومع ذلك يجوز للمحافظ المختص بالتنسيق مع المحافظات الأخرى وضع نظام لتسيير هذه المركبات في أكثر من محافظة .

مادة ٤٧ - مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة في هذا الفصل ، تسرى على رخص مركبات النقل البطيء أحكام المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ فقرة أولى وثانية و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من هذا القانون .

الفصل الثاني - رخص قيادة مركبات النقل البطيء

مادة ٤٨ - (معدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) أنواع رخص قيادة مركبات النقل البطيء هي :

١ - رخصة قيادة عربة ركوب أو عربة نقل موتى .

٢ - رخصة قيادة عربة نقل •

٣ - رخصة قيادة دراجة نقل •

ويشترط في طالب الترخيص أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

١ - ألا تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية •

٢ - لياقته صحيا للقيادة من حيث سلامة البنية والنظر والخلو من

المعاملات التي تعجزه عن القيادة •

٣ - اجتياز اختبار فنى في قيادة النوع الذى يطلب الترخيص له

بقيادته وفى فترات المرور وآدابه •

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة

أو فى احدى جرائم المخدرات أو السكر ما لم تكن مضت سنة على تنفيذ

المعقوبة أو على سقوطها بمضى المدة أو من تاريخ الحكم اذا اقترن بوقف

التنفيذ وذلك لمن كانت مهنته القيادة •

وتنظيم اللائحة التنفيذية اجراءات منح رخص القيادة والجهة التى

تتولاه والمستندات التى ترفق بطلب الترخيص للتحقق من توافر الشروط

المطلوبة وخاصة شروط اللياقة الصحية ، ونظام الاختبار الفنى وتحدد

النماذج اللازمة للترخيص •

ويحمل قائد عربات الركوب والنقل علامات معدنية مميزة ويحدد

وزير الداخلية بقرار منه شكل هذه العلامات والبيانات التى تتضمنها

ومكان وضعها وقيمة التأمين الذى يؤدى عنها ويجب أن تكون العلامة

ظاهرة وبياناتها واضحة •

وفى جميع الأحوال لا يجوز الترخيص بتسيير حراجات الركوب

أو عربات اليد إلا بعد التحقق من قدرته المرخص له على قيادة المركبة وعلى المساهمة بقواعد المرور وآدابه .

مادة ٤٩ - تسرى رخصة القيادة لمدة خمس سنوات من تاريخ صرفها .

وفيما عدا الأحكام الواردة بهذا الفصل تسرى على رخص قيادة مركبات النقل البطيء أحكام المواد ٣٦ و ٣٨ و ٤١ و ٤٢ من هذا القانون ، وفي جميع الأحوال التي يجوز فيها إلغاء ترخيص القيادة لمخالفة أحكام هذا القانون أو سحبه أو وقفه ، تلغى بالنسبة لدراجات الركوب وعربات اليد رخصة المركبة ذاتها أو تسحب أو توقف لذات المدة المقررة .

مادة ٥٠ - (الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) لا يجوز قيادة دراجات الركوب في الطرق العامة لمن تقل سنة عن ثمانى سنوات ميلادية ويكون متولى شئون الصغير مسئولاً عما يحدث عن ذلك من أضرار .

ولا يجوز لمؤجرى هذه الدراجات وعمالهم تأجيرها لهم والا كانوا مسئولين عما يحدث عن ذلك من أضرار للغير وللصغير نفسه .

ولا يجوز مزاوله مهنة مؤجر الدراجات للغير إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك ويحدد المحافظ المختص شروط الترخيص والجهة التى تتولاها والشروط لاثى يجب أن تتوفر فى المحل الذى يزاول فيه . وفى جميع الأحوال يجب أن تتوفر فى الدراجات المؤجرة شروط الصلاحية المطلوبة فى دراجات الركوب .

الباب الرابع

في الضرائب والرسوم

مادة ٥١ - تفرض على تراخيص تسير المركبات وتراخيص القيادة الضرائب والرسوم المحددة بالجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤدى عقصا وكاملة .

ومع ذلك يجوز أداؤها مقدما على أتمساط لا تقل مدة كل قسط عن ثلاثة أشهر بالنسبة لرخص تسير سيارات النقل ونقل المشترك والمقطورات غير الزراعية ، وسيارات نقل الركاب عدا المخصصة لنقل الطلبة .

وتسرى المدة المؤداة عنها الضريبة من تاريخ صرف اللوحات المعدنية بالنسبة للمركبات ، وبالنسبة لرخص القيادة من تاريخ صرفها .

مادة ٥٢ - يلتزم بأداء الضرائب والرسوم المقررة بهذا القانون المرخص باسمه المركبة ومالكها ، وكذلك من أنتقلت اليه ملكيتها طالما لم يتم نقل القيد طبقا للمادة ١٩ من هذا القانون .

مادة ٥٣ - إذا لم يتم المرخص له في المواعيد المبينة في المادة ٢٢ من هذا القانون بأداء الضرائب والرسوم المستحقة عن المركبة ولم يرد اللوحات المعدنية ، استحق على المركبة من اليوم التالى لانقضاء تلك المواعيد الضرائب والرسوم المستحقة عن سنة كاملة أو عن قسط واحد لا يقل عن ثلاثة أشهر بالنسبة للمركبات التى يجوز بشأنها التقسيط ، ويفرض عليها ضريبة اضافية مقدارها ثلث الضريبة المستحقة عنها أو ثلث القسط المستحق عنها .

فاذا طلب المرخص له إعادة الترخيص بالمركبة خلال المدة التى دفعت

عنها الضريبة الاصلية والاضافية استقفاً بباقي المدة سواء كانت اللوحات المعدنية سحبت أم لم تسحب .

أما اذا طلب اعادة الترخيص بعد انتهاء هذه المدة أثبتت اجراءات الترخيص الجديد .

مادة ٥٤ - في حالة تسيير أية مركبة في الطريق العام بدون ترخيص تضبط اداريا ويستحق عنها الضريبة السنوية كاملة ، أو قسط لا يقل عن المستحق عن ثلاثة أشهر بالنسبة للمركبات التي يجوز بشأنها التقسيط ، وذلك من تاريخ شرائها أو من تاريخ ادخالها الى البلاد أو من اليوم التالي لانتهاء الضريبة السابقة ، كما يستحق عنها ضريبة اضافية قيمتها ثلث مقدار الضريبة السنوية أو ثلث القسط المستحق .

واذا لم يتمكن مالك السيارة من اثبات تاريخ شرائها أو تاريخ ادخالها ، يستحق عنها ضريبة عن السنوات الثلاث السابقة على تاريخ الضبط ، كما يستحق عنها ، فضلا عن ذلك ، الضريبة الاضافية المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

فاذا رخص بعد ذلك بالمركبة كان للمرخص له الانتفاع بالباقي من المدة المؤداة عنها الضريبة .

مادة ٥٥ - اذا أدى التغيير المشار اليه في المادة ١٧ من هذا القانون الى زيادة الضرائب والرسوم التي تستحق عن المركبة ، استحق الفرق عن المدة من تاريخ الاخطار بالتغيير الى نهاية المدة المؤداة عنها الضريبة .

فاذا لم تتم الاجراءات المبينة في المادة المذكورة استحق الفرق عن مدة الترخيص كاملة باعتبارها سنة ، وأستحققت ضريبة اضافية قيمتها

ثلث الضرائب المستحقة سنوياً بعد التغيير أو ثلث القسط المستحق عن ثلاثة أشهر بالنسبة للمركبات التى يجوز التقسيط بشأنها •

مادة ٥٦ - للمرخص له اذا استغنى عن تسيير المركبة وقام برد الرخصة واللوحات المعدنيه الى قسم المرور المختص أن يسترد جزءاً من الضريبة المؤداة عن المركبة يناسب المدة الباقية من المدة المؤداة عنها للضريبة وتسقط فى حساب المدة التى تسترد عنها الضريبة أجزاء الشهر •

مادة ٥٧ - (البند «٧» مستبدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠)
تعفى من الضرائب والرسوم المقررة بهذا القانون :

١ - المركبات المملوكة للحكومة وللمجالس المحلية والهيئات العامة ،
التي لا تستغل لقاء أجر •

٢ - مركبات الهيئات الدبلوماسية والقنصلية العربية أو الأجنبية
والمركبات المملوكة لموظفيها العرب أو الأجانب وعائلاتهم فى الحدود التى يقررها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الخارجية وبشرط المعاملة بالمثل •

٣ - مركبات الهيئات الدولية والوكالات التابعة لها والهيئات العربية أو الأجنبية وموظفيها العرب أو الأجانب التى يتقرر لها الاعفاء بمقتضى اتفاقات دولية نافذة فى البلاد •

٤ - المركبات المملوكة لجامعة الدول العربية وفروعها والمندوبين المعتمدين لديها وموظفيها طبقاً للاتفاقات المبرمة بشأنها والنافذة فى البلاد •

٥ - المركبات المملوكة للهيئات والهيئات العربية أو الأجنبية ،
ولبعض الشخصيات العربية أو الأجنبية التى يقرر وزير الداخلية اعفاؤها

٦ - مركبات الاسعاف المعدة لأغراض الاسعافات العامة •

٧ - مركبات الجمعيات الخيرية التي يصدر بتحديددها قرار من المحافظ المختص بالاتفاق مع مديريات الشؤون الاجتماعية بالمحافظة .

٨ - مركبات جمعيات الرفق بالحيوان المعدة لنقل الحيوانات المريضة أو المصابة .

٩ - المركبات المصممة ليقودها ذوو الإعاقات والتي يتولون قيادتها بأنفسهم .

١٠ - الجرارات الزراعية والآلات الملحقة بها المخصصة لخدمة الانتاج الزراعي .

١١ - المركبات المملوكة للعابرين والسائحين المرخص بتسييرها في الدول التي يقيمون فيها وذلك لمدة تسعين يوما فقط من يوم دخولها البلاد متى كان مؤمنا من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادثها في البلاد .

ويجوز الترخيص بها بعد انقضاء هذه المدة بعد أداء الضرائب والرسوم عنها ، ويجوز أداء الضريبة على أقساط لا تقل مدة كل قسط منها عن ثلاثة أشهر ويسرى ذلك اذا ما تقدم المالك بطلب الخروج بها من البلاد بعد انقضاء المدة المذكورة ، فاذا ضبطت مسيرة بعد انقضاء مدة التسعين يوما دون ترخيص بها فرضت عليها الضريبة والرسوم المستحقة كما يستحق عنها ضريبة اضافية قيمتها ثلث القسط المستحق عن ثلاثة أشهر ، وللمالك أن يستفيد من باقى المدة المؤدى عنها الضريبة والرسوم متى طلب الترخيص بالمركبة .

مادة ٥٨ - يعفى من رسوم رخص القيادة الخاصة ، أعضاء

السلكين الدبلوماسى والقنصلى العربيين أو الأجانب والعاملون لأعرب أو الأجانب بالسفارات والقنصليات العربية أو الأجنبية وعائلاتهم بشرط المعاملة بالمثل ، كما يعفى أعضاء الهيئات الدولية العربية أو الأجنبية وعائلاتهم الذين يقرر وزير الداخلية اعفاءهم على طلب وزير الخارجية .

مادة ٥٩ - يجوز لكل صاحب شأن أن يسترد ما دفعه من ضرائب ورسوم طبقاً لهذا القانون إذا تبين أنها غير مستحقة كلها أو بعضها ، متى قدم طلباً بذلك الى قسم المرور المختص خلال ثلاثة أشهر من الدفع مصحوباً بما يؤيده من الأوراق وايصال ما آداء من ضرائب ورسوم ، والا سقط حقه في الاسترداد .

ويجوز أن يرسل الطلب بكتاب موصى عايه مصحوب بعلم وصول متى أرسل في الميعاد .

مادة ٦٠ - عند عدم الوفاء بالضرائب الأصلية والاضافية والرسوم المقررة بهذا القانون والغرامات المالية المحكوم بها لمخالفة أحكامه ، تحصل بطريق الحجز الادارى على المركبة المستحقة عنها طبقاً للقانون الخاص بذلك .

فاذا لم يعثر على المركبة ، أو لم يف ناتج البيع بالمبالغ المطلوبة جاز تحصيلها بالتنفيذ على أموال المدين الأخرى طبقاً للقانون .
ويسرى ذلك بالنسبة للغرامات المحكوم بها على المرخص له بقيادة المركبة طبقاً لهذا القانون .

مادة ٦١ - كل مركبة تستدعى للعمل طبقاً لأحكام القانون الخاص بالتعبئة العامة يوقف سريان رخصتها من تاريخ وضعها تحت تصرف السلطة المختصة ويعفى مالكيها من اجراءات التجديد وأداء الضرائب والرسوم المقررة اذا حلت مواعيد استحقاقها خلال مدة الاستدعاء .

فاذا رغب في تسيرها بعد اعادتها فله أن يستفيد من الضرائب والرسوم المؤداة لمدة مماثلة للمدة التى كانت الرخصة موقوفة خلالها .

أما اذا استغنى عن تسيرها فله استرداد الضرائب انقضى أداها عن مدة وقف سريان الرخصة بحيث لا تقل عن ثلاثين يوماً ، اذا ما طلب ذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ اعادة المركبة اليه والا سقط حقه في الاسترداد ، وتسقط من حساب المدة التى تسترد عنها الضريبة أجزاء الشهر .

مادة ٦٢ - كل مركبة يستولى عليها طبقا لأحكام قانون التعبئة العامة تلغى رخصتها من تاريخ الاستيلاء عليها ، ولمالك المركبة أن يطلب استرداد ما أداه من ضرائب عن المدة الباقية من الترخيص بحيث لا تقل عن شهر اذا ما طلب ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاستيلاء على المركبة والا سقط حقه في الاسترداد ، وتسقط من حساب المدة التي تسترد عنها الضريبة أجزاء الشهر •

الباب الخامس

قواعد المرور وآدابه

مادة ٦٣ - على المشاة وقائدى جميع المركبات التزام قواعد المرور وآدابه واتباع اشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور والشرطة •

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لبيان قواعد المرور وآدابه واشاراته وعلاماته كما يضع الحدين الأقصى والأدنى لسرعة المركبات عند الحاجة •

وللمحافظ عند الاقتضاء أن يحدد السرعة في المناطق التي يعينها داخل حدود المحافظة •

مادة ٦٤ - لقسم المرور المختص تنظيم وتحديد أماكن لافتات واشارات المرور الضوئية وعلامات المرور الدولية وغير ذلك وله أن يحدد الجهات والأوقات التي يمنع فيها سير المركبات أو أنواع معينة منها أو يمنع فيها سير المشاة ، كما ينظم ويحدد أماكن انتظار ووقوف المركبات واصدار التعليمات اللازمة لانتظام حركة المرور وتأمين سلامتها وسلامة الركاب والمشاة والمركبات ، وذلك كله بعد أخذ رأى المجالس المحلية المختصة •

وتتولى هيئة الشكك الحديدية بالاستراك مع قسم المرور المختص تنظيم ووضع الحواجز والاشارات وآلات التنبيه اللازمة عند تقاطع الطرق مع الخطوط الحديدية •

ولقسم المرور المختص عند الضرورة تعديل خط وءواعيد سير سيارات النقل العام للركاب وله اتخاذ ما يراه لازما لصالح المرور أو الأمن العام أو الصحة العامة بالنسبة لجميع مستعملى الطرق العامة •

مادة ٦٥ - لا يجوز ترك المركبات أو الحيوانات أو الأشياء فى الطريق العام بحالة ينجم عنها تهويض حياة الغير أو أمواله للخطر أو تعطيل حركة المرور أو اعاققتها •

وعلى الهيئات والمؤسسات والشركات من عامة وخاصة وغيرها وعلى المقاولين وغيرهم اخطار قسم المرور المختص قبل الشروع فى اجراء أية انشاءات أو عمليات حفر أو تعبيد بالطرق العامة ، ووضع لوحات التحذير وعلامات حمراء نهرا ومصابيح تشع ضوءا أحمر ليلا لتحدد من بعد لا يقل عن مائة متر من أماكن وجود العمليات والانشاءات بالطرق •

ولرجال المرور والشرطة اتخاذ أية اجراءات وقائية تكون لازمة ، ولهم ازالة المخالفة على نفقة المتسبب بالطريق الادارى •

مادة ٦٦ - يحظر قيادة أية مركبة على من كان واقعا تحت تأثير خمر أو مخدر والا سحبت رخصة قيادته اداريا لمدة تسعين يوما ، ولضباط وأمناء ومساعدى الشرطة بالمرور عند الاشتباه فحص حالة قائد المركبة بالوسائل الفنية التى يحددها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الصحة ، أو حالته الى أقرب مقر شرطة أو مرور لاجائته الى أقرب جهة طبية مختصة لفحصه ، فاذا امتنع أو لحأ الى الهرب سحبت رخصته اداريا المدة المذكورة وعند ارتكاب ذات الفعل خلال سنة تاعى الرخصة اداريا

لمدة ستة أشهر في الحالتين ، فإذا تكرر ذلك سحبت الرخصة نهائيا ولا يجوز إعادة الترخيص قبل انقضاء سنة على الأقل من تاريخ السحب .

فإذا تبين عند وقوع إحدى حوادث المركبات ، أن قائد المركبة كان في حالة سكر نتيجة تناوله خمر أو مخدرا أو كان تحت تأثيرها أثناء القيادة أفترض الخطأ في جانبه إلى أن يقيم الدليل على نفي خطئه .

مادة ٦٧ — على قائد أية مركبة وقع منه حادث نشأت عنه إصابات للأشخاص أن يهتم بأمر المصابين وإبلاغ أقرب رجل مرور أو شرطة أو إسعاف بالحادثة فور وقوعه ، وعليه عند الضرورة نقل المصاب إلى أقرب مكان لإسعافه .

مادة ٦٨ — على قائد أية مركبة أو المرخصة باسمه أو حائزها أو المسؤول عنها كلما طلب منه أن يرشد رجال الشرطة والمرور عن اسم وعنوان من كان يقود المركبة في وقت معين .

مادة ٦٩ — لا يجوز تركيب أجهزة تنبيه أو مصابيح بالمركبة بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، كما لا يجوز تركيب سيرينة هوائية أو ما يماثلها من أجهزة ولا جاز في جميع هذه الأحوال ضبطها والحكم بمصادرتها .

مادة ٧٠ — (مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) كل سائق سيارة أجرة امتنع بغير مبرر عن نقل الركاب أو تقاضى أجرا أكثر من المقرر تسحب رخصة قيادته إداريا لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما ، وفي حالة ارتكاب ذات المخالفة خلال ستة شهور تسحب إداريا رخصة قيادته لمدة لا تتجاوز ستين يوما .

وإذا ضبطت سيارة أجرة تنقل عددا من الركاب يزيد على الحد الأقصى المقرر لها تسحب رخصة السيارة ولوائحها المعدنية لمدة لا تزيد

على عشرة أيام أو للمدة الباقية من الترخيص إذا كانت أقل من ذلك .. وعند تكرار ذات الفعل مرة أخرى خلال ستة شهور تسحب الرخصة واللوحات المعدنية لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوما أو للمدة الباقية من الترخيص أيهما أقل وفي هذه الأحوال يكون للمالك المركبة استرداد الرخصة واللوحات طبقا للأوضاع المبينة بالفقرة الثالثة من المادة ١٦ من هذا القانون وفي جميع الأحوال تسحب رخصة السائق لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما .

وإذا ضبطت سيارة أجرة مخصصة لنقل الركاب بين محافظتين أو أكثر تقف في غير مرافق الانتظار المخصصة لهذه السيارات لاستقبال الركاب تسحب قيادة السائق إداريا لمدة لا تتجاوز أسبوعا ، وعند تكرار ذات المخالفة تسحب رخصة تسيير السيارة ولوحاتها المعدنية ورخصة قيادة السائق لمدة أسبوع .

مادة ٧١ - تسرى على تسيير وقيادة مركبات المترو والترام أحكام المواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤١ و ٦٣ و ٦٥ فقرة أولى و ٦٦ و ٦٧ من هذا القانون .

مادة ٧٢ - عند ضبط قائد أية مركبة مرتكبا فعلا مخالفا للآداب العامة في المركبة أو إذا سمح بذلك ، يسحب ترخيص المركبة واللوحات المعدنية ورخصة قائدها لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تساريخ الضبط . وللمرخص له استرداد الرخصة واللوحات المعدنية إذا أدى ثلث الضريبة السنوية أو ثلث القسط المستحق .

مادة ٧٣ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) يجوز سحب ترخيص القيادة لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستين يوما أو المدة الباقية من الترخيص أيهما أقل إذا ارتكب قائد المركبة أحد الأفعال الآتية :

- ١ - السماح بوجود ركاب على الأجزاء الخارجية للمركبة .
- ٢ - قيادة المركبة ليلاً بدون استعمال الأنوار الأمامية المقررة والأنوار الخلفية الحمراء أو عاكس الأنوار المقررة وذلك حتى ولو كان عدم استعمال الأنوار يرجع الى عدم صلاحيتها أو عدم وجودها بالمركبة .
- ٣ - استعمال الأنوار المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .
- ٤ - وقوف المركبة ليلاً في الطريق العام في الأماكن غير المضاءة بدون اضاءة الأنوار الصغيرة الأمامية والأنوار الحمراء الخلفية أو عاكس الأنوار المقررة .
- ٥ - استعمال قائد المركبة لها في غير الغرض المبين برخصتها .
- ٦ - ترك المركبة بالطريق العام بحالة ينجم عنها تعرض حياة الغير أو أمواله للخطر أو تعطيل حركة المرور أو اعلقتها .
- ٧ - عدم اتباع قائد المركبة لاشارات المرور وعلامات وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .
- ٨ - عدم التزام قائد المركبة الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للسير في الاتجاهين .
- ٩ - عدم ابلاغ قائد المركبة الجهات المختصة عن الحادث الذي وقع له ونشأت عنه اصابات للأشخاص كذلك عدم الاهتمام بأمر المصابين أو نقلهم لأقرب مركز اسعاف أو مستشفى عند الضرورة .
- ١٠ - قيادة مركبة آلية بسرعة تتجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة أو بطريقة تعرض الأرواح أو الممتلكات للخطر .
- ١١ - قيادة مركبة آلية غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد انتهت مدتها أو سحبت رخصتها أو لوحاتها المعدنية .

١٢ - قيادة مركبة آلية خالية من الفرامل بنوعها أو كانت جميع فرامها أو احداها غير صالحة للاستعمال •

١٣ - قيادة مركبة برخصة قيادة لا تجيز قيادتها •

١٤ - تعتمد قائد المركبة تعطيل حركة المرور في الطريق العام أو اعاققتها •

١٥ - استعمال أجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها •

١٦ - اعتداء قائد المركبة على رجال المرور بالقول أو بالفعل أثناء أو بسبب تأديتهم للوظيفة •

١٧ - استعمال المركبة في مواكب خاصة أو في تجمعات دون تصريح من الجهات المختصة •

١٨ - تسير مركبة في الطريق العام يتطير من حمولتها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال أو مضرّة للصحة العامة أو مؤثرة على صلاحية الطريق والمرور أو يتساقط من حمولتها أشياء تشكل خطرا على مستعملي الطريق أو تؤذيهم •

ومع عدم الاخلال بحكم المادة (٧٣) يجب أن يتم سحب الترخيص من المخالف بمعرفة ضباط المرور •

مادة ٧٣ - في جميع الأحوال التي ينص فيها هذا القانون على سحب الرخص أو ايقافها أو الغائها أو سحب اللوحات اداريا يصدر القرار بذلك من رئيس قسم المرور المختص أو نائبه فور عرض الأمر عليه عقب ضبط المخالفة ، ولصاحب الشأن خلال سبعة أيام من تاريخ اخطاره بهذا القرار أن يتظلم منه الى النيابة المختصة التي يكون لها اقرار النصرف أو تعديله أو الغاؤه ، وذلك في مدة لا تجاوز ثلاثة أيام من تاريخ التظلم •

وفي جميع الأحوال لصاحب الشأن أن يتظلم أمام محكمة الجنح والمخالفات المختصة من قرار النيابة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ، ولو لم تكن الدعوى الجنائية قد رفعت ، وتفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم ، والنيابة العامة إذا رأت لزوما لذلك .

الباب السادس

العقوبات

مادة ٧٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) مع عدم الاخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن خمسين جنيها كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية :

١ - استعمال الأنوار العالية المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .

٢ - وقوف المركبة ليلا بالطريق في الأماكن غير المضاءة بدون اضاءة الأنوار الصغيرة الأمامية والأنوار الحمراء الخلفية أو عاكس الانوار المقررة .

٣ - قيادة المركبة ليلا بدون استعمال الأنوار الأمامية المقررة والأنوار الخلفية الحمراء أو عاكس الأنوار المقررة وذلك سواء كانت الأنوار غير مستعملة فعلا أو غير صالحة للاستعمال أو غير موجودة .

٤ - سماح قائد المركبة بوجود ركاب على أي جزء خارجي من المركبة .

٥ - عدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد السير في الاتجاهين .

٦ - مخالفة أحكام المواد ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ فقرة ثانية من هذا القانون •

٧ - عدم اتباع قائد المركبة لاشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير •

٨ - مخالفة مركبات النقل لشروط وزن الحمولة أو ارتفاعها أو عرضها أو طولها •

٩ - استعمال أجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها •

كما يحكم في الحالة المنصوص عليها في البند ٩ بمصادرة الأجهزة المستخدمة في ارتكاب المخالفة •

مادة ٧٤ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) مع عدم الاخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيهاً كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :

١ - قيادة مركبة آلية بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة إذا ترتب عليها اعاققة حركة المرور بالطريق •

٢ - استعمال قائد المركبة الآلية لها في غير الغرض المبين برخصتها •

٣ - تسير مركبة في الطريق العام تصدر منها أصوات مزعجة أو ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو يتطاير من حمولتها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال أو مضرّة بالصحة أو مؤثرة على صلاحية الطريق للمرور أو يتساقط من حمولتها أشياء تشكل خطراً على استعمال الطريق أو تؤذيهم •

٤ - عدم وضع اللوحات المعدنية للمركبة في المكان المقرر لها •

٥ - عدم تزويد المركبة بأجهزة الاطفاء الصالحة للاستعمال أو عدم جعلها في متناول قائد السيارة والركاب .

٦ - عدم حمل مركبة النقل البطيء للوحة المعدنية المنصرفة لها أو استعمال لوحة معدنية لغير المركبة المنصرفة لها أو تغيير بيانات أو لون اللوحة المعدنية .

مادة ٧٥ - (مستبعدة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) مع عدم الاخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً . ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :

١ - قيادة مركبة آلية بسرعة تتجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة .
٢ - قيادة مركبة آلية غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد انتهت مدتها أو سحب رخصتها أو لوحاتها المعدنية .

٣ - قيادة مركبة آلية بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز قيادتها أو برخصة انتهت أجلها أو تقرر سحبها أو إيقاف سريانها .

٤ - عدم حمل مركبة النقل السريع للوحات المعدنية المنصرفة لها أو استعمال لوحات معدنية غير خاصة بها .

٥ - قيادة مركبة آلية خالية من الفرامل بنوعيتها أو كانت جميع فراملها أو أحداها غير صالحة للاستعمال .

٦ - تعمد اثبات بيانات غير صحيحة في النماذج أو الطلبات المنصوص عاها في هذا القانون .

٧ - تعمد تعطيل حركة المرور بالطرق العامة أو اعاققتها .

٨ - مخالفة أحكام المادة ٧٠ فقرة أولى من هذا القانون .

٩ - تغيير بيانات أو لون اللوحات المعدنية المقرر لمركبات النقل السريع .

١٠ - عدم استيفاء اجراءات الترخيص بإنشاء أو ادارة مدرسة لتعليم قيادة السيارات .

وفي جميع الأحوال تضاعف العقوبة عند ارتكاب فعل من ذات نوع الجريمة الأولى خلال ستة شهور من ارتكابها .

مادة ٧٥ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣) مع عدم الاخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حاز في السيارة أو استعمل فيها أجهزة تكشف أو تتذخر بمواقع أجهزة قياس سرعة المركبات أو تؤثر على عملها ، كما يتم ضبط تلك الاجهزة وتقتضى المحكمة بمصادرتها .

مادة ٧٦ - مع عدم الاخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو أية عقوبة أشد في أى قانون آخر يعاقب قائد المركبة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين اذا ارتكب أية مخالفة لقواعد المرور وثبت أنه كان أثناء القيادة تحت تأثير خمر أو مخدر .

وتضاعف العقوبة في حالة ارتكاب ذات الفعل مرة أخرى خلال سنة .

مادة ٧٧ - مع عدم الاخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب على مخالفة الأحكام الأخرى الواردة بهذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن خمسين قرشاً ولا تزيد على مائة قرش .

مادة ٧٨ - اذا حكم على قائد مركبة مرخص له بالقيادة لارتكابه فعلا معاقبا عليه بمقتضى المواد من ٧٤ الى ٧٧ من هذا القانون ، فلقاضى أن يضمن الحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تتجاوز سنة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو التنفيذ بالاكراه البدنى أو من تاريخ الحكم اذا كان مقرونا بوقف التنفيذ .

وفى هذه الأحوال يجوز للقاضى أن يأمر بتعليق اعادة صرف الرخصة على قضاء المحكوم عليه المدة التى يحددها القاضى باحدى مدارس أو مراكز تعليم القيادة المشار إليها فى المادة ٤٣ من هذا القانون .

وفى الأحوال التى توقف فيها الرخصة اداريا بناء على نص آخر فى هذا القانون تحسب مدة الوقف الادارى من المدة المحكوم بالوقف خلالها .

مادة ٧٩ - تكون المحاضر المحررة من رجال الشرطة والمرور فى الجرائم التى تقع مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، حجة بالنسبة لما ورد فيها من وقائع الى أن يثبت العكس .

مادة ٨٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) يجوز الصلح فى الحالات التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الداخلية من بين الحالات المبينة فى المادة ٧٤ من هذا القانون ويكون بدفع مبلغ خمسة جنيهات بصفة فورية ، ويقوم بتحرير محاضر الصلح ضباط شرطة المرور ، كما يجوز الصلح فى المخالفات التى تقع من المشاة أو التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الداخلية ويكون بدفع مبلغ جنيه مصرى واحد .

وفى حالة عدم قبول الصلح يحكم على المخالف بالعقوبة مع ازامه المصاريف وتتقاضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ الصلح .

وينظم قرار وزير الداخلية اجراءات الصلح والأجل الذى تؤدي فيه قيمته والجهات التى يطبق فيها هذا النظام .

مادة ٨١ - اذا اتهم قائد أية سيارة بارتكاب جريمة قتل أو اصابة خطأ بالسيارة فيجوز للنيابة العامة أن تأمر بليقظ سريان رخصة القيادة المنصرفة اليه لمدة لا تتجاوز شهرا ولها اذا رأت مد ايقافه أن تعرض الأمر على القاضى الجزئى ليأمر بالعائنه أو امتداده للمدة انتى يحددها •

مادة ٨١ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨) تقتضى الدعوى الجنائية فى المخالفات المنصوص عليها فى هذا القانون بمضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الفعل ، كما تسقط العقوبة بمرور ثلاث سنوات على صيرورة الحكم بها نهائيا •

الباب السابع احكام ختامية

الفصل الاول - المجلس الاعلى المرور

مادة ٨٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) ينشأ بوزارة الداخلية مجلس أعلى للمرور ، يختص برسم السياسة العامة لمرق المرور ووضع خططه ووسائل وأساليب النهوض به •• ويختص كذلك بتحديد مهام ومسؤوليات الوزارات والهيئات والجهات القائمة على تنفيذ خطط مرقق المرور •

ويصدر بتشكيل ونظام عمل المجلس قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الداخلية ^(١) وتكون قراراته ملزمة بعد اعتمادها من رئيس مجلس الوزراء •

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام العمل بالمجلس الاعلى للمرور واجراءاته (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٢/٧ - العدد ٢٨ تابع) •

الفصل الثانى - أحكام انتقالية

مادة ٨٣ - تسرى رخص تسيير المركبات وقيادتها الصادرة قبل العمل بهذا القانون حتى نهاية مدتها ، والرخص التى تنتهى مدتها خلال تسعين يوما من بدء العمل به ، يجوز تجديدها خلال هذه المدة .

مادة ٨٤ - الحاصلين على رخصة قائد سيارة خاصة أو أجرة عند العمل بهذا القانون حق قيادة السيارات المنصوص عليها فى البند (٢) من المادة ٣٤ من هذا القانون بذات الرخصة ، الى أن يستبدل بها رخصه أخرى عند تجديدها طبقا لهذا القانون مع مراعاة المدة المقررة فى المادة السابقة .

جدول الرسوم والضرائب (١)

أولا - الضرائب

١ - ضرائب مركبات النقل السريع

(أ) تكون الضرائب عن المركبات المبينة بعد اذا كان الوقود المستعمل فى ادارة محركها بنزينا صافيا على الوجه الآتى :

مليم جنيه

- ١٢ ضريبة سنوية بالنسبة للسيارات الآتية :

(أ) سيارات الاسعاف الخاصة .

(١) الجدول معدل بالقوانين رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٦/٨/٢٦ - العدد ٣٥) ورقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/١٠/٢٨ - العدد ٤٣ مكرر) ورقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة فى ١٩٨٢/٨/٥ - العدد ٣١) .

مليم جنينه

(ب) السيارات المعدة لخدمة الجمعية الخيرية المسجلة
وفقا للقانون .

(ج) سيارات نقل الموتى .

(د) سيارات الاطفاء الخاصة بالمصانع والمنشآت .
السيارات الخاصة

١٥ جنيتها سنويا للسيارات التي تقل سعة محركها عن
١٥٠٠ سم^٣ .

١٨ جنيتها سنويا للسيارات التي سعة محركها ١٥٠٠ سم^٣
ولا تزيد على ١٣٠٠ سم^٣ .

٣٠ جنيتها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على
١٣٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ١٦٠٠ سم^٣ .

٥٠ جنيتها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على
١٦٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ٢٠٠ سم^٣ .

٩٠ جنيتها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على
٢٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ٢٥٠٠ سم^٣ .

١٢٠ جنيتها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على
٢٥٠٠ سم^٣ .

٥ - ضريبة سنوية عن كل لتر من سعة أسطوانة المحرك على
الوجه السابق بحد أدنى قدره عشرة جنيهات بالنسبة
للسيارات الآتية :

(أ) سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ
المدارس .

(ب) سيارات الأنوبيس المخصصة لأغراض التدريب
ولا تنقل ركابا بالأجر .

(ج) السيارات السياحية .

(د) سيارات الثلاثية المجهزة والمعدة لنقل الأسماك
والطيور المذبوحة واللحوم والألبان .

(هـ) سيارات النقل المخصصة لأغراض التدريب ولا تنقل
بضائع أو أفرادا .

(و) السيارات المثبت بها روافع « ونش » أو آلات أو
أجهزة والتي تكون مع المركبة وحدة كاملة وفي الوقت
ذاته لا تنقل بضائع أو مؤنأ .

(ز) الجرار الذى يقطر مقطورة غير زراعية . وتقرب
قيمة الضريبة الى القرش .

هليم جنيه

— ٢ ضريبة سنوية عن كل راكب بالنسبة لسيارات الأجرة
« تاكسى » بحد أدنى قدره عشرة جنيهات .

— ٢٥ سنويا عن كل كيلو جرام من الوزن الصافى لسيارات نقل
البضائع والأشياء .

— ٢٠ سنويا عن الكيلو جرام من الوزن الصافى لسيارات النقل
المشتركة للركاب والبضائع معا .

وتكون الضريبة سنويا عن سيارات النقل العام للركاب
وسيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل العاملين في
الشركات أو الهيئات اذا كان الوقود المستعمل في محركها
بنزينا صافيا ، وكذلك عن مركبات المتروولى باس على الوجه
الآتى :

مليم جنييه

- ٢٥٠ ٥ عن كل راكب من الركاب الأربعة الأول •
- ٢٥٠ ٢ عن كل راكب زاد على ذلك •
- ٥٠٠ ١ ضريبة سنوية عن الموتوسيكل المفرد أو الدراجة الآلية المفردة •
- ٣ ضريبة سنوية عن الموتوسيكل ذى العربة أو الدراجة الآلية ذات العربة •
- ١٠ ضريبة سنوية عن الموتوسيكل ذى الصندوق المعد لنقل البضائع والأشياء •
- ١٠ ضريبة سنوية على سيارات النقل الخفيف التى لا تزيد حمولتها الصافية على ٧٥٠ كيلو جرام •
- ١٥ ضريبة سنوية على سيارات النقل الخفيف التى تزيد الصافية على ٧٥٠ كيلو جرام ولا تتجاوز ٢٠٠٠ كيلو جرام •
- وتزاد جميع هذه الضرائب عدا المقررة على مركبات الترولى باس الى مثلها اذا كان الوقود المستعمل فى ادارة محرك الماكينة غير البنزين الصافي •
- وتزاد الى أربعة أمثالها اذا كان الوقود المستعمل هو الكيروسين الصافي أو مخلوطا طبقا للاوضاع التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه •

(ب) تكون ضريبة الرخصة التجارية خمسون جنيها (٥٠ جنيها) سنويا وضريبة الرخصة المؤقتة جنيها واحدا (١ جنيه) عن اليوم الواحد •

(ج) تكون الضريبة عن الجرار المفرد أو الذى يقدر بمقطورة زراعية وعن كل آلة ذات عجلات تسير على الطريق العام وغير معدة لنقل الأشخاص أو الأشياء جنيهين (٢ جنيه) سنويا •

(د) ضرائب المركبات المقطورة :

تكون هذه الضرائب سنوياً عن المركبات المقطورة المبينة بعدد كالآتي :

مليم جنيه

- ١٢ عن المقطورة الملحقة بالسيارة الخاصة « الكرافان » •
- ١٥ عن المقطورة الزراعية •
- ٢٥٠ ٢ عن كل راكب من عدد الركاب المصرح به للمقطورات المخصصة لنقل الركاب •
- ٢٥ — عن الكيلو جرام من الوزن الصافي للمقطورة أو نصف المقطورة غير الزراعية المخصصة لنقل البضائع والأشياء •
- ٢٠ — عن الكيلو جرام من الوزن الصافي للمقطورات الملحقة بسيارات النقل المشترك للركاب والبضائع معا والتي تكون من نوعها •
- ١٥ — (أ) عن الكيلو جرام من وزن المقطورات الثلاجة المجهزة والمعدة لنقل الأسماك والطيور المذبوحة واللحوم والألبان •
- (ب) عن الكيلو جرام من وزن المقطورات غير المعدة لنقل بضائع ومؤن والمثبت بها روافع « ونش » أو آلات أو أجهزة وتكون معها وحدة كاملة •
- (هـ) تزداد بمقدار ٥٠٪ الضرائب التي تستحق عن المركبات المقطورة (الكرافان) الملحقة بالسيارات الخاصة ، وسيارات الأجرة وسيارات النقل الخاص للركاب عدا المخصصة لنقل الطلبة ، والموتوسيكل والدراجة الآلية غير المعدين لنقل البضائع والأشياء ، وتؤول حصيلة هذه الزيادة الى الخزانة العامة •

٢ - ضرائب مركبات النقل البطيء :

تكون هذه الضرائب سنوياً كالاتى :

مليم جنيه

- ١ عن عربة الركوب •
- ١ عن عربة نقل الموتى •
- ١ عن عربة النقل •
- ٢٠٠ — عن دراجة الركوب المعدة للإيجار •
- ١ عن الدراجة ذات الصندوق •
- ١٠٠ — عن دراجة الركوب الخاصة •
- ١٠٠ — عن عربة اليد •

تفرض ضريبة اضافية على رخصة سيارات الركوب الخاصة والأجرة التى تعمل بالمولار مقدارها عشرة جنيهات سنوياً •

وتحصل هذه الضريبة مع الضرائب المقررة للترخيص بهذه السيارات ، وتسرى عليها الأحكام التى تسرى على هذه الضرائب •

ثانياً - الرسوم (١)

١ - رسوم رخص قيادة مركبات النقل السريع •

تكون رسوم رخص القيادة وتجديدها كالاتى :

مليم جنيه

- ١ عن الرخصة التى تسرى لمدة خمس سنوات •
- ٤٠٠ — عن الرخصة التى تسرى لمدة سنتين •
- ٦٠٠ — عن رخصة القيادة المؤقتة للتعليم لمدة ستة أشهر •
- ٣٠٠ — عن بدل الفاقد أو التالف •

(١) الجدول معدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١٠ لسنة

١٩٨٠ (الجريدة الرسمية فى ٢٨/١٠/١٩٨٠ - العدد ٤٣ مكرر) •

٢ - رسوم رخص قيادة مركبات النقل البطيء :

مليم جنيه

٥٠٠ - عن رخصة عربة ركوب أو نقل لمدة خمس سنوات

ويحصل مثل هذا الرسم عند تجديدها .

١٠٠ - عن بدل الفاقد أو التالف .

٣ - رسوم أخرى :

مليم جنيه

٤٠٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير أية مركبة من

مركبات النقل السريع .

٤٠٠ - رسم سنوى مقابل استعمال اللوحتين المعدنيتين للمركبة .

٢٠٠ - رسم سنوى مقابل استعمال لوحة المقطورة وأوتى

الدراجة الآلية والموتوسيكل .

١٠٠ - رسم سنوى مقابل استعمال اللوحة المعدنية لمركبات

النقل البطيء .

٢٥٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير عربة الركوب

وعربة نقل الموتى .

١٠٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير عربة النقل .

١٠٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير دراجة الركوب

المعدة للإيجار والدراجة ذات الصندوق .

٥٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة دراجة الركوب الخاصة

وعربة اليد (١) .

- ١٠ عن الرخصة التى تسرى لمدة عشر سنوات .

(١) ينظر الاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية فى ٣١ ديسمبر سنة

القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥
 بشأن التأمين الاجبارى من مستوى المدنية
 الناشئة من حوادث السيارات (١)

باسم الامة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير
 سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
 الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد
 المرور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على
 هبئات التأمين وتكوين الأموال ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون
 رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، والداخلية ؛

(١) الوقائع المصرية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ - العدد ١٠١ مكرر .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يشترط في وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادتين ٦ و ١٣ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ^(١) المشار اليه أن تكون صادرة من إحدى هيئات التأمين المسجلة في مصر لزاوله عمليات التأمين المسجلة في مصر لزاوله عمليات التأمين على السبارات وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ٢ - تستمل الوثيقة في موضع ظاهر منها بما يفيد أنها صادرة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السبارات وقواعد المرور ولأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا لهما .

ويجب أن تكون البيانات الواردة في الوثيقة مطابقة لبيانات الواردة في تقرير معاينة السيارة الذى يصدره قلم المرور .

وتكون الوثيقة مطابقة للنموذج الذى يعتمده وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية ^(٢) ، وفيما عدا الوثيقة المنصوص عليها في

(١) القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الغى بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور (الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٨/٢٣ - العدد ١٤) .
(٢) صدر قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن نموذج وثيقة التأمين (الوقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٣١ - العدد ١٠ مكرراً) . وقد قضت محكمة النقض بالآتى :

« لما كان النص في الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبرى من المسؤولية المدنية من حوادث السيارات - على أن « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها ، وسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات ايا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا لافقرة هـ من المادة ١٦

المادة ١٣ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يكون لكل سيارة وثيقة خاصة .

مادة ٣ - اذا جدد التأمين لدى نفس المؤمن غيرافق طاب تجديد الرخصة وثيقة جديدة أو اخطار من المؤمن بقبوله تجديد التأمين بالشروط ذاتها الواردة بالوثيقة الأصلية ، على أن بعد الاخطار وفقا للنموذج الذى يعتمده رئيس مصلحة التأمين (١) .

=

من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يغطى التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وابنائهم ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان فى داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة « مؤداه ان التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه من ركبها الا من سمح له بركوبها ، ولا يغير من ذلك الغاء القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، ذلك ان القانون حينما يحدد نطاق بعض احكامه بالاحالة الى بيان محدد فى قانون آخر فانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون قد لحق هذا البيان ضمن احكامه فيضى جزءا منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلا ، لما كان ما تقدم وكانت الشركة الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن وثيقة التأمين آنفة الذكر لا تغطى المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة مورث المطعون عليها الأولى لأنه لم يكن من الركاب المصرح لهم بالركوب انما كان من عمال السيارة النقل التى وقع منها الحادث ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى وقضى بالزام الطاعنة بالتعويض سالف البيان ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وعاره القصور فى التسبب مما يستوجب نقضه لهذا السبب (نقض مدنى ١٩٨٤/٤/٤ - مدونتنا الذهبية - العدد ثانى - رقم ٨٩١) .

(١) صدر قرار رئيس مصلحة التأمين رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٦ بتنفيذ حكم المادتين الثالثة والتاسعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٣/٢٢ - العدد ٢٤) .

ويعتبر في حكم الوثيقة كل اخطار بتجديدها .

مادة ٤ - يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ، ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المدة .

ويسرى مفعول الاخطار بتجديد الوثيقة من اليوم التالي لتاريخ انتهاء مدة التأمين السابقة حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة .

واذا كان تاريخ بدء سريان الرخصة تالية لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا تتجاوز سبعة أيام امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة .

وعلى قلم المرور عدم قبول الوثيقة اذا زادت الفترة المشار اليها في الفقرة السابقة على السبعة الأيام .

مادة ٥ - يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة اذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن المعيار في تحديد المسؤولية عند تعدد الاسباب المؤدية الى الضرر يكون بتحديد السبب الفعال المنتج منها في احداث الضرر دون السبب العارض ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اورد في مدوناته « أن اتهام تابع المستأنف عليها الأخيرة (المطعون ضدها الثالثة) قام اهماله وعدم مراعاته القوانين واللوائح واخلاله اخلالا جسيما بما تفرضه عليه اصول مهنته كقباته الجرار بمقطورة بالحالة التي وصفها المستأنفة (الطاعنة) في استئنافها وسمح بركوب المجنى عليهم بها وسار بالجرار بسرعة كبيرة في طريق ضيق مما ادى الى فصل المقطورة منه ووقوع

الحادث وهو ما يكفي في مساءلة المستأنف عليها الأخيرة عن التعويض ، واذ كان التأمين على الجرار لا جدال في قيامه فان المستأنفة تكون ملزمة بتغطية التعويض ، اما مخالفة أحكام المرور بشأن المقطورة فلا تأثير له على حق المضرور في التعويض « ، مما مفاده أن محكمة الموضوع وفي حدود سلطتها التقديرية التي تستقل بها قد اعتبرت أن المقطورة لم تحدث بذاتها الضرر موضوع التداعي وإنما ساهمت فيه فقط باقترانها بالجرار المحرك لها فكانت بذلك مجرد سبب عارض بينما كانت قيادة الجرار على النحو الذي تمت به هي السبب المنتج للضرر ، وهو تسبب سائغ وكاف في ثبوت أن الواقعة تعتبر من حوادث الجرار وأن الضرر قد وقع بواسطته فتسأل الشركة الطاعنة بوصفها المؤمن لديها عن حوادث هذا الجرار عن تعويض ذلك الفرد عملاً بالمادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ (نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى فقرة ٨٨٣) . وقضت أيضا بأن التأمين الذي يعقده مالك السيارة اعمالا لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور - المقابلة للمادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ - ليس تامينا اختياريا يعقده المالك بقصد تأمين نفسه من المسؤولية عن حوادث سيارته الناشئة عن خطئه أو عن خطأ من يسأل عن عملهم ، ولكنه تأمين اجبارى فرضه المشرع على من يطلب ترخيصا لسيارة ، واستهدف به حماية المضرور وضمان حصوله على حقه في التعويض الجابر الذى وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض واذ كان المستفاد من نصوص القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارة ، ومن الحكمة التى استهدفها المشرع باصدار هذا القانون وقانون المرور المشار اليه - وعأى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان نطاق المسؤولية التى يلزم المؤمن بتغطيتها لا تقتصر على مسؤولية مالك السيارة وحده أو من يسأل عن عملهم ، وإنما تمتد الى تغطية مسؤولية أى شخص يقع منه حادث السيارة متى ثبت خطؤه ، ولو انتفت مسؤولية مالكاها ، وكان للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة صدرت بشأنها الوثيقة أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه من الحادث ، فإنه متى تحققت مسؤولية مرتكب الحادث لا يشترط لقبول هذه الدعوى قبل المؤمن أن يكون مالك السيارة مختصما فيها ، ولا أن يستصدر المضرور

وتخضع دعوى الضرر قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في
المادة ٧٥٢ من القانون المدني .

مادة ٦ - إذا أدى التعويض عن طريق تسوية ودية بين المؤمن له
والضرر دون الحصول على موافقة المؤمن فلا تكون هذه التسوية حجة
قبلية .

مادة ٧ - لا يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن
الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه
وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أيا كانت السيارة ، أو كانوا من
الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب .

مادة ٨ - لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له أن يلغى وثيقة التأمين
أثناء مدة سريانها لأي سبب من الأسباب ما دام الترخيص قائما .

وعلى قلم المرور عند الغاء الترخيص أن يرد وثيقة التأمين الى
المؤمن له مؤشرا عليها بما يفيد اعادتها اليه وتاريخ التأشير بالاعادة .

مادة ٩ - يتم التعديل في بيانات الوثيقة المشار اليها في الفقرة

أولا حكما بتقرير مسؤولية مالکها عن الضرر ، واذا كان الضرر - بتقرير
الدعوى المباشرة له قبل المؤمن قد أصبح له مدينان بالتعويض المستحق
له ، المؤمن له المسؤول وهو مدين طبقا لقواعد المسؤولية ، والمؤمن بحكم
الدعوى المباشرة وكلاهما مدين بدين واحد ولكنهما غير متضامنين فيه ،
بل هما مسئولان عنه بالتضام طبقا للقواعد المقررة في الدعوى المباشرة ،
فلا يجوز للضرر أن يجمع بينهما ويرجع على كل منهما ، واذا أستوفى
حقه من أحدهما برئت ذمة الآخر ، واذا لم يستوف كل حقه من المؤمن
رجع بالباقي على المؤمن له المسؤول (نقض مدني ١٩٨٠/١٢/١٨ -
مدونتنا المدنية - العدد الأول - رقم ٤٩٠) .

الثانية من المادة ٢ بملحق للوثيقة يصدره المؤمن ويجب أن يكون مطابقاً للنموذج الذى يعنمه رئيس مصلحة التأمين (١) .

وعلى قلم المرور ألا يجرى أى تعديل فى الترخيص بالنسبة إلى البيانات الواردة فى تقرير المعاينة إلا بعد تقديم ذلك الملحق ويجوز تقديم وثيقة تأمين جديدة بدلاً من الملحق تتفق مدتها مع أحكام المادة ٤ .

وعلى قلم المرور فى هذه الحالة أن يرد للمؤمن له الوثيقة الأصلية مؤشراً عليها بما يفيد اعادة تأشيرها وتاريخ التأشير بالاعادة .

مادة ١٠ - فى تطبيق المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . يجب على المتنازل إليه أن يشفع بطلب نقل قيد الرخصة ، عقد نقل ملكية السيارة والرخصة ووثيقة تأمين جديدة تتفق مدتها وأحكام المادة ٤ المقدمة انذكر .

وعلى قلم المرور أن يرد فى هذه الحالة للمؤمن له الوثيقة السابقة مؤشراً عليها بما يفيد اعادة تأشيرها وتاريخ التأشير بالاعادة .

مادة ١١ - فى الحالات المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة تصبح الوثيقة ملغاة من تاريخ تأشير قلم المرور عليها باعادتها الى المؤمن له فاذا لم تكن الوثيقة قد انتهت مدتها فى تاريخ الانهاء وجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءاً من باقى القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديمه وثيقة التأمين الملغاة وما يكون لديه من صور منها وللمؤمن أن يستقرض مصروفات اصدار الوثيقة بما لا يجاوز ٦٪ من القسط .

مادة ١٢ - تحفظ وثيقة التأمين بقلم المرور فى الملف الخاص بالسيارة ولا يجوز سحبها ما دام الترخيص قائماً .

(١) أنظر أنفا التعليق على المادة الثالثة .

ولا تقبل شهادة التأمين أو صورة الوثيقة لإصدار الترخيص بتسيير السيارة .

ويجوز للمؤمن أن يصدر شهادة بوجود التأمين أو صورة من الوثيقة على أن يثبت على الصورة بخط ظاهر أنها مجرد صورة .

مادة ١٣ - في تطبيق المادة ٦ من انقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لا يعتبر الشخص من الركاب المشار اليهم في تلك المادة الا اذا كان راكبا في سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لأحكام القانون المذكور .

ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة أو صاعدا اليها أو نازلا منها .

مادة ١٤ - يجب على المؤمن أن يلتزم بتعريف الأسعار الموضحة بالجدول المرافق ولا يجوز له أن يجاوزها أو ينزل عنها .

ولوزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية ^(١) أن يعدل في هذه التعريفات بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٥ - يجب أن يثبت في محضر التحقيق عن أى حادث من حوادث السيارات نشأت عنه وفاة أو إصابة بدنية ، رقم وثيقة التأمين

(١) صدرت قرارات وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتعديل الأسعار الواردة بالجدول الملحق رقم ٢٠٥٥ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ١٩٧١/١١/٩ - العدد ٢٥٨) ورقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ ورقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٥/١٨ - العدد ١١٥) ورقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٨/٥ - العدد ١٧٩) ورقم ٣٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٢/٩ - العدد ٣٤) ورقم ٣٦ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٢/٧ - العدد ٣٢ تابع) ورقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٨/٢٧ - العدد ١٩١) .

واسم كل من المؤمن نه والمؤمن من واقع البيانات الواردة فى الرخصة
وعنى لمحقق اخطار المؤمن بالحادث •

ولا يترتب على التأخير فى الاخطار أية مسئولية مدنية قبل السلطة
المختصة بالتحقيق ، كما لا يجوز للمؤمن أن يحتج بهذا التأخير لتحتل من
أداء التعويض الى المضرور •

مادة ١٦ - يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة على المؤمن به
وقيودا معقولة على استعمال السيارة وقيادتها فاذا أخل المؤمن له بتلك
الواجبات أو القيود كان للمؤمن حق الرجوع عليه لاسترداد ما يكون
قد دفعه من تعويض •

مادة ١٧ - يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن به بقيمة ما يكون قد
أداه من تعويض اذا ثبت أن التامين قد عقد بناء على ادلاء المؤمن له
بيانات كاذبة أو اخفائه وقائع جوهريه تؤثر فى حكم المؤمن على قبوله
تغطية الخطر أو على سعر التامين أو شروطه • أو أن السيارة استخدمت
فى أغراض لا تخولها الوثيقة •

مادة ١٨ - يجوز للمؤمن اذا التزم أداء التعويض فى حالة وقوع
المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن
يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض •

مادة ١٩ - لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقا لأحكام
المواد الثلاث السابقة أى مساس بحق المضرور قبله •

مادة ٢٠ - على المؤمن أن يمسك سجلا للوثائق وسجلا آخر
للتعويضات خاصين بهذا النوع من التامين طبقا للنموذجين اللذين يصدر
بهما قرار من رئيس مصلحة التأمين (١) •

(١) صدر قرار رئيس مصلحة التأمين بشأن سجلا الوثائق والتفويضات
(الوقائع المصرية فى ١٤/٦/١٩٥٦ - العدد ٤٧) •

• ويجوز للمؤمن أن يدرج في السجل أية بيانات أخرى يرى إدراجها •

مادة ٢١ - على المؤمن أن يقدم لمصلحة التأمين البيانات الاحصائية التي ينص عليها في النموذج الذي يصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد وذلك في المواعيد التي ينص عليها القرار ^(١) •

مادة ٢٢ - على المؤمن أن يقدم لمصلحة التأمين طبقاً للنماذج التي يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصادية ^(٢) وفي المواعيد التي ينص عليها القرار ما يأتي :

- (أ) تقدير احتياطي الأخطار السارية •
- (ب) حساب الامتدادات والمصروفات •
- (ج) حساب احتياطي المطالبات تحت التسوية •
- (د) بيان المطالبات تحت الوفاء •
- (هـ) تدرج تسوية المطالبات تحت التسوية عن السنين السابقة سنة على حدة •
- (و) بيان تحليلي للمصروفات •

مادة ٢٣ - يقدر احتياطي الأخطار السارية عن وثائق هذا النوع من التأمين على الأساس النسبي لمدة التغطية بعد اقتطاع ٦٪ من القسط •

ويجب ألا تقل جملة احتياطي الأخطار السارية عن وثائق هذا النوع من التأمين عن ٤٧٪ من جملة الأقساط المباشرة في السنة السابقة وأقساط إعادة التأمين الواردة في السنة ذاتها بعد خصم أقساط إعادة التأمين

(٢٠١) صدر قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٦ بالاجراءات التنفيذية لأحكام المادتين ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ١٤/٦/١٩٥٦ - العدد ٤٧) •

الصادرة ، وفي حساب هذا الحد الأدنى لا تخضع الأقساط المرتدة ولا أقساط الوثائق المنتهية خلال السنة .

مادة ٢٤ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فإنه في حالة التصفية الإجبارية لهيئة التأمين تمهد وثائقها السارية من هذا النوع الى هيئة أو أكثر من هيئات التأمين المصرح لها باصدار هذا النوع من الوثائق .

أما في حالة التصفية الاختيارية فعلى الهيئة تحويل تلك الوثائق السارية وفقا لأحكام المادة ٣٧ من لقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

وفي جميع هذه الحالات يجب على الهيئة أو انهيئات التي حولت اليها الوثائق اخطار كل مؤمن له بالتحويل بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم اوصول مع ارسال صورة منه الى قلم المرور .

مادة ٢٥ — تقدم الطعون الخاصة بقرارات مصلحة التأمين بشأن أحكام المواد ٢ و ٣ و ٩ و ١٤ الى لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ويتبع في التظلم الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٣ و ٤ من القرار الوزاري رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

مادة ٣٦ — يجوز حرمان هيئة التأمين من مزاولة هذا النوع من التأمين بصفة مؤقتة أو نهائية اذا ثبت أن الهيئة تهمل باستمرار في تنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له أو تتكرر منها مخالفة تلك الأحكام ، ويكون الحرمان بقرار مسبب من وزير المالية والاقتصاد يصد بناء على طلب مصلحة التأمين بعد موافقة لجنة الرقابة وينشر في الجريدة الرسمية . ولا يصدر قرار الحرمان الا بعد اعلان الهيئة بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول لتقدم أوجه دفاعها كتابة خلال أسبوعين

من تاريخ الاعلان ، وتسرى على الوثائق السارية أحكام التصفية الواردة في المادة ٢٤ ، على أنه يجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يرخص للهيئة في الاستمرار في مباشرة العمليات القائمة وقت صدور قرار احقرمان وذلك بالشروط التي يعينها •

مادة ٢٧ - يعاقب على التأخير في تقديم البيانات المشار إليها في المادتين ٢٠ و ٢١ بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٨ من ائانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ •

مادة ٢٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائه جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس ادارة أو مدير هيئة أو وكيل عام مسئول لهيئة أجنبية اذا عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة •

مادة ٢٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس ادارة أو مدير هيئة أو وكيل عام مسئول لهيئة أجنبية في حالة ارتكاب أية مخالفة للمواد ٢ و ٣ و ٨ و ٩ و ١١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ •

مادة ٣٠ - يكون لرئيس مصلحة التأمين ووكيله ومديرى الادارات والموظفين الفنيين بالمصلحة صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات ما يقع من المخالفات لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له •

مادة ٣١ - على وزراء المالية والاقتصاد والداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات والنوايح التنفيذية ، ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ •

صدر بديوان الرئاسة في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥) •

جدول

بتعريف أسعار التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات للوثائق الصادرة وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وأحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ واللوائح والقرارات التنفيذية لهما (١)

م	نوع السيارة	مواصفات في شأن حساب القسط قسط التأمين
١	السيارة الخاصة (ملاكى)	ذات اسطوانة سعتها لا تتجاوز ٥٥ لتر ذات اسطوانة سعتها لا تتجاوز ٣ لتر ذات اسطوانة سعتها لا تتجاوز ٥٥ لتر ذات اسطوانة سعتها أكثر من ٥٥ لتر
٢	المركبة المقطورة (كارفان)	الملحقة بالسيارة الخاصة (الملاكى)
٣	السيارة الأجرة	عن أى عدد من الركاب لغاية خمسة عن كل راكب زاد على ذلك
٤	السيارة الأجرة السياحية	عن أى عدد من الركاب لغاية خمسة عن كل راكب زاد على ذلك
٥	سيارات النقل العام للركاب (فيما عدا ما ورد بالبند ٨ من هذا الجدول)	عن كل راكب من الـ ٢٠ راكب الأول من كل راكب زاد على ذلك
٦	سيارات النقل الخاص للركاب (مدارس)	الحد الأدنى للقسط
٧	سيارات النقل الخاص للركاب (شركات وهيئات)	عن كل راكب من الـ ٢٠ راكب الأول عن كل راكب زاد على ذلك
٨	سيارات هيئة النقل العام بالقاهرة وكذلك المركبات التى تعمل في الصحراء	الحد الأدنى للقسط

(١) أنظر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨١ في شأن التأمين الاجبارى من حوادث السيارات العابرة ، المعدل بالقرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية - العدد ٤٣ في ١٩٨٨/٢/٢٠) .

م	نوع السيارة	مواصفات في شأن حساب القسط قسط التأمين
٩ -	السيارات السياحية لنقل الركاب (أتوبيس)	عن كل راكب من الـ ٢٠ راكب الأول عن كل راكب زاد على ذلك الحد الأدنى للقسط ٨ ٦٥ ٥ ٦٥ ٨٤ ٤٠
١٠ -	المركبة المقطورة بسيارة نقل الركاب	يطبق السعر الخاص للركاب الإضافيين وفقا للتعريف الخاصة بسيارة النقل للركاب الوزن الاجمالي للسيارة :
١١ -	سيارة نقل البضائع والمهمات (يدخل في هذه المجموعة اللوريات والسيارات المهياة على شكل مستودعات أو جرارات بما فيها الجرار ذو المقطورة المكملية باعتبارها وحدة قائمة بذاتها)	طن (١٠٠٠ كيلو جرام) أو أقل .. أكثر من طن ولا يجاوز ٢ طن عن كل طن زاد على ذلك (تعتبر أجزاء الطن في تحديد الزيادة طنا كاملا) وللتغطية الإضافية الخاصة بنقل الأنفار بهذه السيارات ، يحتسب القسط على أساس المدة المصرح بها لنقل الأنفار وفقا لما يتضمنه التصريح . ويحتسب هذا القسط عن كل راكب على الأساس التالي :
١٢ -	المسيارة التي تحمل رافعة	٧ أيام متتالية أو أقل أكثر من ٧ أيام متتالية ولا تجاوز ١٤ يوما متتالية أكثر من ١٤ يوما ولا تجاوز ٢١ يوما متتالية أكثر من ٢١ يوما ولا تجاوز شهرا .. مواصفات في شأن حساب القسط إذا زادت المدة المصرح بها لنقل الأنفار عن شهر ، تطبق تعريف الشهر على الأشهر الكاملة مع اضافة مقابل أجزاء الشهر وفقا للتعريف المداطرة لأجزاء الشهر . الحد الأدنى عن كل سيارة الوزن الاجمالي :

م	نوع السيارة	مواصفات في شأن حساب القسط التامين	ق ج
		عن (١٠٠٠ كيلو جرام) أو أقل ..	٤٠ ٤٢
		عن كل طن زاد على ذلك (تعتبر اجزاء	
		الطن في تحديد الزيادة طنا كاملا)	٣٠ ٤
		الوزن الاجمالى :	
١٣ -	المقطورة الملحقة بسيارة النقل أو الجرار	طن (١٠٠٠ كيلو جرم) أو أقل ..	٤٠ ٣٩
		عن كل طن زاد على ذلك (نعتبر اجزاء	
		الطن في تحديد الزيادة طنا كاملا)	٤ -
١٤ -	الجرار الزراعى	عن كل جرار بملحقاته	٢٥ ١٤
١٥ -	سيارة الاسعاف والمستشفيات	يدخل في هذا القسط تغطية الركاب	٧٥ ٢٧
١٦ -	سيارة الإطفاء الخاصة بالمصانع والمنشآت	_____	٧٥ ٢٧
١٧ -	سيارة نقل الموتى	_____	٦٥ ٢٣
١٨ -	الموتوسيكل الخاص	المنفرد أو ذو العربة الجانبية ..	٧٥ ١٥
١٩ -	الموتوسيكل للجرة	المنفرد أو ذو العربة الجانبية	٦٥ ٢٣
٢٠ -	الموتوسيكل ذو الصندوق المعد لنقل البضائع والمهمات	_____	٧٥ ٢٧
٢١ -	الرخصة التجارية	عن كل رخصة	٢٥ ٥٦
٢٢ -	السيارة الخاصة (جمرك	التعريفه العادية مضافا اليها ٥٠ % ..	٢٥ ٤٧
٢٣ -	باقى أنواع المركبات (جمر ك)	في حالة الترخيص المؤقت بتسيير	
٢٤ -	جميع أنواع المركبات	لمركبة لمدة أقل من سنة :	
		إذا كانت مدة الترخيص لا تزيد على	٦ -
		أسبوع	١٢ -
		إذا كانت مدة الترخيص لا تزيد على	
		شهر	
		(يطبق سعر السنة إذا زادت المدة	
		على ذلك)	

ملاحظات:

١ - تسرى الأسعار المبينة بالجدول على تأمين أى نوع جديد من السيارات ، وذلك وفقا للنوع الذى يحدد طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - يختصم من هذه الأسعار سماح فى حالة تعدد السيارات المرخصة فى قلم المرور باسم مالك واحد ، وذلك على الوجه التالى :

فى حالة مجموعة لا تقل عن عشر سيارات ولا تزيد عن ٢٥ يكون السماح بواقع ٥٪ فإذا زاد عدد السيارات فى المجموعة عن ٢٥ سيارة يكون السماح بواقع ١٠٪ .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النص	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

مسرح وسينما وموسيقى

القسم الأول - الملهى •

القسم الثانى - نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية والسينمائية
والموسيقية •

القسم الثالث - تشريعات متنوعة •

القسم الأول

الملاهي

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦

في شأن الملاهي^(١)

باسم الآلة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار قوميون بلدى الاسكندرية الصادر فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٤ بشأن التياترات المعدل بالقرار الصادر فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ ؛

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٢ من يولية سنة ١٩١١
بلائحة التياترات والقرارات المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر آقانون الآتى :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على الملاهي المبينة أنواعها فى الجدول الملحق به سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو كانت فى أرض فضاء أو فى العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهرى أو البحرى •

ولوزير الشئون البلدية والقروية بقرار منه أن يعدل فى هذا الجدول بالاضافة أو الحذف أو بالنقل من قسم الى آخر •

(١) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر ١٩٥٦ - العدد ٨٨ مكرر (ج) •

مادة ٢ - لا يجوز اقامة أو ادارة ملاه الا فى الجهات أو الأحياء أو الشوارع التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة بعد حصولها على موافقة المحافظ أو المدير وكذلك تؤخذ موافقته فى الجهات التى ليست بها مجالس بلدية وتجب موافقة وزارة الداخلية اذا تضمن القرار جهات أو أحياء أو شوارع لا يجوز فيها فتح محال عامة من النوع الأول - ويجوز أن يحدد فى القرار عدد الملامى التى يجوز الترخيص بها وسعة كل منها •

على أنه يجوز فى غير الجهات أو الأحياء أو الشوارع المنصوص عليها فى الفقرة السابقة الترخيص فى اقامة ملاه ملحقة بمحال عامة اذا كانت مخصصة بصفة أصلية لرواد هذه المحال وكانت بذات المكان •

كما يجوز الترخيص فى اقامة ملاه خاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس متى كانت ملحقة بانعقاد الذى تشغله الهيئة أو المؤسسة أو الجمعية أو المعهد أو المدرسة بشرط عدم استغلالها فى أغراض تجارية - ولوزير الشؤون البلدية والقروية أن يعفى تلك الملامى من بعض أحكام القانون أو القرارات المنفذة له •

مادة ٣ - لا يجوز اقامة أى ملهى أو ادارته الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك ويجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع الملامى تشغلك مكانا واحدا ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أى محل من المحال الصناعية أو التجارية أو المحال العامة من النوع الأول الملحقة بالملهى والتى يستلزمها مباشرة نشاطه الأصلى •

مادة ٤ - يجب أن تتوافر فى الملامى الاشتراطات الآتية :

١ - الاشتراطات العامة وهى الاشتراطات الواجب توافرها فى كل الملامى أو فى نوع منها وفى مواقعها ويصدر بهذه الاشتراطات قرار

من وزير الشؤون البلدية والقروية (١) - ويجوز بقرار منه الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات اذا وجدت أسباب تثير هذا الاعفاء .

٢- الاشتراطات الخاصة وهى الاشتراطات التى ترى الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها وجوب توافرها فى الملئ المتقدم عنه طلب الترخيص وكذلك أية اشتراطات أخرى ترى المحافظة أو المديرية وجوب توافرها لصالح الأمن العام .

ولووزير انشئون البلدية والقروية بقرار منه أن يضيف اشتراطات جديدة يجب توافرها فى أى ملئ مرخص به .

مادة ٥ - يقدم طلب الترخيص الى الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالمحافظات ولديريات مشتملا على البيانات ومرافقا له الأوراق والخرائط والرسومات المنصوص عليها فى القرارات المنفذة لهذا القانون ، وعلى الجهة المقدم اليها الطلب أن تبدي رأيا فى مرفقاته فى ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ وصوله .

وفى حالة قبول الطلب بصفة مبدئية يكلف الطالب بأداء رسم المعاينة الذى يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٦ - يعان الطالب بالموافقة على موقع الملئ أو رفضه فى ميعاد لا يجاوز خمسة وأربعين يوما من تاريخ أداء رسم المعاينة - ويعتبر فى حكم الموافقة على الموقع فوات هذه المدة دون تصدير اخطار للطالب بالرأى وذلك مع عدم الاخلاء بأحكام المادة ٢ .

(١) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٨ فى شان الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى معاهد تعليم الموسيقى والرقص (الوقائع المصرية فى ١٩٥٨/٣/٦ - العدد ٢٠) .

مادة ٧ - في حالة الموافقة على موقع المهي يكف الطالب بتعديم الرسومات الخاصة به مستوفاة ومطابقة للاشتراطات العامة الواجب توافرها فيه على أن يرفق بها الايصال اندال على أداء رسم النظر الذي يصدر بتحديدده قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وعلى الجهة المقدم اليها أن تبلغ الطالب رأيها في الرسومات خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصولها ويعتبر في حكم الموافقة عليها فوات هذا الميعاد دون تصدير اخطار للطلاب بالرأى .

وفي حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الخاصة الواجب توافرها في المهي .

مادة ٨ - على الطالب بعد اقامة المهي طبقا للاشتراطات والرسومات المعتمدة ابلاغ الجهة المقدم اليها الطالب وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من الابلاغ ، فاذا ثبت لها اتمامها صرف الترخيص مرافقا له الاشتراطات الواجب توافرها في المهي على الدوام وفي حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للطلاب بمهلة لا تتجاوز ثلاثة شهور - فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها فله أن يحصل على مهلة أو أكثر لا يجاوز مجموعها ستة شهور على أن يقوم بأداء رسوم اعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة المشار اليها في المادة (٥) واذا لم تتم الاشتراطات في نهاية هذه المهل رفض الطلب .

وتعتمد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على اخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للطلاب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها في حدود الحد الأقصى للمهل المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

مادة ٩ — اذا لم يقم الطالب باتمام الاشتراطات خلال سنتين من تاريخ الموافقة على الرسومات اعتبرت هذه الموافقة كأن لم تكن .

مادة ١٠ — التراخيص التي تعطى طبقا لأحكام هذا القانون دائمة ما لم ينص فيها على تحديد مدتها ويجوز تجديد التراخيص المحددة المدة بعد أداء رسم يعادل رسم المعاينة .

ويجوز اعطاء تراخيص مؤكدة عن الملامى التى تقام بصفة عرضية فى المناسبات كالمولد والمعارض وتعطى هذه التراخيص بالشروط والأوضاع التى يقررها المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بالاتفاق مع المحافظ أو المدير .

مادة ١١ — لا يجوز اجراء أى تعديل فى الملامى المرخص بها الا بموافقة الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها وتتبع فى الحصول على هذه الموافقة الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٧ و ٨ وتحصل الرسوم المشار اليها فيهما .

مادة ١٢ — يؤدى الرخص له سنويا رسم التفتيش الذى يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويبين فى هذا القرار أحوال الاعفاء من أداء هذا الرسم .

مادة ١٣ — لا يجوز اعطاء التراخيص المنصوص عليه فى المادة (٣) الى الأشخاص الآتى بيانهم :

- ١ — المحكوم عليهم بمقوبة جنائية ولم يرد اليهم اعتبارهم .
- ٢ — المحكوم عليهم فى جريمة مظة بالأمانة أو الشرف ولم يرد اليهم اعتبارهم .

٣- المحكوم عليهم في جريمة حكم بسبب وقوعها بإعلاق الملهى أو المحل العام الذي كانوا يستغلونه أو يدعرونه أو يشرفون على أعمال فيه مدة ثلاثة سنوات على صدور الحكم بالعقوبة .

كما لا يجوز اعطاء هذا الترخيص الى عديمى الأهلية أو ناقصيها -
الا اذا اشتمل طلب الحصول على الترخيص على اسم النائب الذى يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على ثواب عديمى الأهلية أو ناقصيها الذين تؤون اليهم ملكية الملهى .

مادة ١٤ - لا يجوز لأى شخص أن يستغل ملهى أو أن يعمل مدير له أو مشرفاً على أعمال فيه الا بعد حصوله على ترخيص خاص فى ذلك بعد أداء الرسوم التى يصدر بتحديددها قرار من وزير انتئون البدية والقروية .

ويسرى حكم المادة السابقة على الترخيص الخاص المنصوص عليه فى هذه المادة .

مادة ١٥ - تلقى التراخيص المنصوص عليها فى المادتين ٣ و ١٤ اذا حكم على المرخص له باحدى العقوبات أو فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٣ .

مادة ١٦ - عند وفاة المرخص له بالملهى يجب على من آلت اليهم الملكية ابلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وأسم من يتوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل ترخيص الملهى اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٣ .

مادة ١٧ - يجوز التنازل عن ترخيص الملهى بموافقة الجهة المختصة .

وعلى المنازل اليه خلال أسبوعين من تاريخ التنازل أن يقدم طلب بنقل الترخيص اليه مرافقا له عقد التنازل مصدقا على توفيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق وعلى الجهة المقدم اليها الطلب ان نبت فيه خلال ثلاثين يوما تاريخ تقديمه •

ويظل المرخص له مسئولا عن تنفيذ أحكام هذا القانون الى أن تتم الموافقة على التنازل •

مادة ١٨ — على المرخص له بالملمى ابلاغ الجهة المختصة باسم مستغلة — وعلى المستغل ابلاغ تلك الجهة باسم مدير الملمى أو المشرف على أعمال فيه وذلك قبل مباشرة أى منهما لعمله •

مادة ١٩ — على من يقوم بتشغيل آلات العرض بدور السينما ان يحصل على ترخيص في ذلك طبقا للشروط والأوضاع وبعد أداء الرسوم التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية •

مادة ٢٠ — لا يجوز أن يعمل فى الملمى أشخاص تقل سنهم عن ٢١ سنة الا بالشروط الآتية :

١ — الذكور الذين تبلغ سنهم ١٢ سنة والاناث اللاتى تبلغ سنهن ١٨ سنة بموافقة أولياء أمورهم •

٢ — الاناث اللاتى تبلغ سنهن ١٢ سنة وتقل عن ١٨ سنة بموافقة أولياء أمورهن ووزارة الداخلية والادارة العامة للوائح والرخص •

٣ — الأشخاص الذين تقل سنهم عن ١٢ سنة بموافقة أولياء أمورهم ووزارة الصحة العمومية ووزارة الداخلية والادارة العامة للوائح والرخص •

وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتشغيل الأحداث في الصناعة والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتشغيل النساء في الصناعة والتجارة .

مادة ٢١ - لا يجوز للنساء اللاتي يعملن في المهنة أن يختلطن برواده إلا في الملاهي وفي المواعيد التي تحددها الإدارة العامة للوائح والرخص بناء على اقتراح مصلحة السياحة وبشرط الحصول على موافقة وزارة الداخلية .

مادة ٢٢ - على مستغل المهنة أو مديره إبلاغ الإدارة العامة للوائح وازرخص أو فروعها وكذلك المحافظ أو المدير ومصلحة الفنون بوزارة الإرشاد القومي قبل العرض بثمان وأربعين ساعة على الأقل بما يأتي :

١ - اسم الفرقة التي ستقوم بالعرض وأسماء أفرادها ولو كانوا من الهواء وكل من يستخدم في الأعمال المسرحية .

٢ - أيام ومواعيد العرض .

٣ - برامج العرض .

مادة ٢٣ - للإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها أن تحدد في ترخيص المهنة مواعيد العمل به بالاتفاق مع المحافظ أو المدير وكذلك مع مصلحة السياحة في الملاهي السياحية كما يجوز بقرار من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها وقف العمل بالمهنة أو تعديل مواعيد العمل فيه وقت إجراء الانتخابات أو إقامة الموالد أو الأعياد أو ما شابهها من المناسبات .

مادة ٢٤ - (١) لا يجوز بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة لرواد الملاهي الا بترخيص خاص في ذلك يصدر من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزارة الداخلية وبناء على توصية مصلحة السياحة في الملاهي السياحية •

ولا يجوز على أى حال تقديم هذه المشروبات للأحداث اذين تقل سنهم عن ٢١ سنة أو لمن كانوا في حالة سكر بين •

وللمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص رفض هذا الترخيص أو تحديد مدته أو تقييده بأى شرط كما يجوز بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها وقف العمل به مؤقتا في المناسبات كالأعياد والمولد والانتخابات •

وهذا الترخيص شخصى ولا يسرى الترخيص الا بالنسبة الى الملاهي المعطى عنه ويلغى اذا توفى المرخص له بالملاهي أو تغير لأى سبب •
ويصرح مؤقتا ببيع الخمر لمن ينوب عن آلت اليهم ملكية هذا المحل أو الى المستغل الجديد خلال الفترة المحددة بالمادة ١٦ وبنفس شروطها •

مادة ٢٥ - لا يجوز في الملاهي لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٩ لسنة ١٩٧١ بتفويض السادة المحافظين في بعض اختصاصات وزير الاسكان والتشييد (الجريدة الرسمية في ١٦/١٢/١٩٧١ - العدد ٥٠) ونص في مادته الخامسة على أن يفوض السادة المحافظون اختصاصات وزير الاسكان والتشييد الواردة بالقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن « اصدار قرار باعفاء مدينة أو قرية أو أى جهة أو منطقة منها من تطبيق بعض أحكام القانون أو القرارات المنفذة له (مادة ٢٤) » •

الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الداخلية (١) .

وفى حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة .

مادة ٢٦ - (٢) استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للحكومة

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/٦/٢٧ - العدد ٥١) ونص فى مادته الأولى على ما يلى :
 « تعتبر الألعاب لمبينة فيما بعد من ألعاب القمار التى لا يجوز مزاولتها فى المحال العامة والملاهى : البكاراه ، السكة الحديد (الشيمان دى فير) ، اللانسكية ، الواحد والثلاثين ، الثلاثين ، الأربعين ، الفرعون ، البوكر العادى ، لبوكر الأمريكانى المكشوف ، الهاريكيرى ، الزوكوف ، الاسانسير ، البييكا ، البوكر بالظهر (توكر دايس) ، الروليت ، لعبة الكرة (بول) ، ماكينة البليارد والأمريكانية ، ماكينة الخيول الصغيرة ، الكونكان بانواعه العادى والضرب والفيديو والريفيديو والروبل توت ، والبولة والجاتيت والبيى بى سى والكونكان الأمريكانى المعروف باسم الدومينو الأمريكانى بالورق الرمى ، الجين رامى ، السيف ، السبعة ونصف ، البريما ، البرغوتة (شيش بيش) ، الكانستا الكانستونيا ، البيناكل ، الكولون ، الكبة ، القرمستا ، البرسكولا ، سكوبا ، البستيا ، الابكارتية ، المارس ، البزيك ، البصرة ، البشكة ، الكومى ، الشايب ، الهارت ، الطمبولا ، البنجو .
 وكذلك تعتبر من ألعاب القمار الألعاب التى تتفرع من الألعاب سالفة الذكر والمماثلة لها » . وصدر قرار وزير الداخلية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/٨/١٤ - العدد ١٨٨ تابع) ونص فى مادته الأولى على ما يلى : تعتبر لعبتا « الفليبرز والبييى فوت » من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور ، ويحظر مزاولتهما فى المحال العامة والملاهى » .

(٢) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٧١ بتفويض السادة المحافظين فى بعض اختصاصات وزير الاسكان والتشيد (الجريدة الرسمية فى ١٩٧١/١٢/١٦ - العدد ٥٠) ونص فى مادته الخامسة على أن يفوض السادة المحافظون اختصاصات وزير الاسكان

في العقود التي تبرزها مع الشركات أو المؤسسات في مناطق السياحة أو التعمير أن تمنحها رخصاً في مزاولة ألعاب القمار في الملاهي الموجودة في تلك المناطق على أن يقتصر الدخول إلى الأماكن التي تزول فيها تلك الألعاب على الأجانب البالغين وعلى أن يكون دخولهم بمقتضى جوازات سفرهم أو تصاريح الإقامة •

وأوزير الشؤون البلدية والقروية إلغاء هذه التراخيص في حالة مخالفة هذه الشروط •

وله أن يفرض على تلك الشركات أو المؤسسات رسماً سنوياً يتناسب وإيرادات كل منها من لعب القمار بحيث لا يجاوز الرسم نصف هذه الإيرادات وتخصص حصيلة هذا الرسم للوجوه التي يعينها — وذلك ما لم يتفق في العقود على خلاف ذلك •

مادة ٢٧ — يحظر في الملهى :

١ — التدخين في الملاهي المغلقة إلا إذا كان مرخصاً بالتدخين فيها وفي حالة المخالفة يخرج المدخن من الملهى فوراً •

٢ — سماح إدارة الملهى بالوقوف أو الجلوس في الممرات أو شغلها ولرجال البوليس إخلاؤها فوراً •

٣ — سماح إدارة الملهى لغير مستخدمى وعمال الملهى بالدخول فيه في غير أوقات العرض •

٤ — ارتكاب أفعال أو إبداء إشارات مخلة بالحياء أو الأدب أو

النظام داخل الملهى أو التفاضى عنها ولرجال البوليس أن يخرجوا فوراً
كل من يخالف ذلك •

٥ - عقد اجتماعات مخالفة للنظام العام أو الآداب ولرجال البوليس
أن يخرجوا فوراً كل من يخالف ذلك •

مادة ٢٨ - لا يجوز بيع تذاكر الملهى فى غير الأماكن المخصصة اذلك
فيه الا بتصريح خاص من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها
وفى حالة المخالفة تضبط التذاكر والنقود •

مادة ٢٩ - يجب أن يوضع فى مكان ظاهر بالملهى اعلان للجمهور
مكتوب باللغة العربية بخط واضح متضمناً أحكام المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥
و ٢٧ و ٢٨ •

مادة ٣٠ - يغلّق الملهى ادارياً أو يضبط اذا تعذر اغلاقه فى
الأحوال الآتية :

١ - فى حالة مخالفة أحكام المادتين ٣ و ٢٥ والفقرة الأولى من
المادة ٢٤ •

٢ - اذا غيّر نوع الملهى أو الغرض المخصص له دون الحصول
على ترخيص جديد •

٣ - فى حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن
لعمام نتيجة لادارة الملهى •

٤ - فى حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها فى
الملهى •

ويجوز غلق الملهى ادارياً أو ضبطه اذا تعذر اغلاقه فى الأحوال
الآتية :

١ - في حالة مخالفة أحكام المواد ١٦ و ٣٠ و ٣٢ والفقرة الثانية من المادة ٢٤ •

٢ - إذا وقعت في الملهى أفعال مخالفة للآداب أو النظام العام أكثر من مرة •

ويصدر بالعلق الإدارى أو الضبط قرار مسبب من الإدارة العامة للوائح والرخس أو فروعها فيها عدا حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها - أو تعاطيها في المحل وحالة وقوع أفعال مخالفة للآداب أو للنظام العام أكثر من مرة وحالة وجود خطر داهم على الأمن العام فيصدر فيها القرار من المحافظ أو المدير •

ويستمر العلق الإدارى أو الضبط الى أن يصدر اذن من النيابة العامة أو من المحكمة بفتح الملهى أو الى أن يفصل في الجريمة بحكم نهائى على أنه اذا كان العلق الإدارى أو الضبط لوقوع أفعال مخالفة للآداب أو النظام العام أكثر من مرة فلا يجوز أن تجاوز مدته شهرا •

ولا يخل العلق الإدارى أو الضبط بتوقيع المعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون •

مادة ٣١ - تلغى رخصة الملهى في الأحوال الآتية :

١ - إذا أبلغ المرخص له الجهة المختصة بوقف العمل بالملهى وإنهاء الترخيص •

٢ - إذا أوقف العمل بالملهى لمدة ٣٤ شهرا متصلة •

٣ - إذا أزيل الملهى ولو أعيد انشاءه •

٤ - إذا كان الملهى ثابتا ثم نقل من مكانه •

٥ - إذا غير نوع الملهى أو لغرض المخصص له •

- ٦ - إذا أصبح الملهى غير قابل للتشغيل •
 ٧ - فى حالة مخالفة أحكام المادة ١١ وعدم إعادة الملهى الى أصله خلال المدة التى تحددها الجهة المختصة •
 ٨ - إذا صدر حكم نهائى باغلاق الملهى لمدة ثلاثة شهور •

مادة ٣٢ - فى حالة مخالفة المواد ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ تقضى المحكمة فى الدعوى على وجه الاستعجال - ويحق أن يكون اعلان ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد رجال السلطة العامة •

مادة ٣٣ - يعاقب على مخالفة أحكام المادة ٢٨ بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم بمصادرة التذاكو والنقود التى استعملت فى ارتكاب الجريمة •

مادة ٣٤ - يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٢٣ و ٢٩ والبنود ١ و ٢ و ٣ من المادة ٢٧ بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات •

وإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة فى جريمة مما نص عليه فى الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو احدى هاتين العقوبتين •

مادة ٣٥ - يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٢١ و ٢٢ والمادتين ٤ و ٥ من المادة ٢٧ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين •

مادة ٣٦ - يعاقب على مخالفة المادة ٢٥ بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة •

مادة ٣٧ - يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو

القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات — أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٨ — في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ١١ و ١٤ يحكم بإغلاق الملهى .

وفي حانة مخالفة أحكام المادتين ٢٤ ، ٢٥ والبند ٥ من المادة ٢٧ يحكم بإغلاق الملهى مدة لا تتجاوز شهرين — فاذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنتين لجريمة مما نص عليه في المواد المذكورة وجب الحكم بإغلاق الملهى لمدة ثلاثة شهور .

ويجوز الحكم بإغلاق الملهى مدة لا تتجاوز شهرا في حالة مخالفة أحكام المواد ٤ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ والبنود ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٢٧ اذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة لجريمة مما نص عليه في المواد المذكورة .

وفي حالة الحكم بالإغلاق تكون مصاريف انضبط والاغلاق على عاتق المخالف .

مادة ٣٩ — في أحوال الحكم بالإغلاق يجوز للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ رغم لطقن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف .

وينفذ الحكم بالإغلاق دون الاعتداد بأى استشكال في تنفيذه .

مادة ٤٠ — يكون مستغل الملهى ومديره والمشرى على أعمال فيه مسئولين معا عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٤١ — كل من أدار ملهى محكوما بإغلاقه أو أغلق أو ضبط بالطريق الإدارى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن إعادة اغلاق الملهى أو ضبطه بالطريق الإدارى على نفقة المخالف .

مادة ٤٢ - يكون لموظفى الادارة العامة للوائح والرخص وفروعها اذنين يذهبهم وزير انشئون البلدية والقروية صئنه مأمورى الضبط القضائى ^(١) فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول فى الملاهى التفتيش عليها •

مادة ٤٣ - (الفقرة الأولى مستبدله بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٧) تستثنى الملاهى المرخص بها عند اعمل بهذا القانون من أحكام الفقرة الأولى من المادة ٢ وتظل الرخص الصادرة عنها سارية المفعول وتطبق باقى أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له على تلك الملاهى خلال سنة من تاريخ اعمل به بالنسبة الى الملاهى الموجودة فى المدن وخلال ستة شهور بالنسبة الى الملاهى الموجودة فى القرى وللمدير العام للادارة العامة للوائح والرخص اعفء،

(١) صدر قرارى وزير العدل المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٤ (الوقائع المصرية فى ٢٣/١٠/١٩٦٤ - العدد ٨٤) ونص فى مادته الأولى على ما يلى :
 « يخول المساعدون الفنيون الذين يقومون بأعمال الرخص بمديرىات الاسكان والمرافق بالمحافظات والمجالس المحلية صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانونين رقمى ٣٧١ ، ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما والقرارات المنفذة لهما » ؛ ورقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية فى ٢٥/١٠/١٩٦٧ - العدد ٢١٢) ونص فى مادته الأولى على ما يلى :
 « بخول صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها والقرارات المنفذة لها ، موظفو وزارة العمل المذكورين بعد كل فى دائرة اختصاصه :

١ - مدير عام لادارة العامة للأمن الصناعى والموظفون الفنيون العاملون بها •

٢ - مدير عام الادارة العامة للتفتيش العمالى والموظفون الفنيون العاملون بها •

٣ - رؤساء ومفتشوا مكاتب ووحدات الأمن الصناعى ومكاتب تفتيش العمل بمديرىات العمل ومكاتبها المحلية » •

الملاهي المرخص بها وقت العمل بهذا القانون من كل أو بعض الاشتراطات المشار إليها في البند (١) من المادة ٤ •

وعلى من يستغلون تلك الملاهي أو يعملون مديريين لها أو مشرفين على أعمال فيها أن يتقدموا خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب لترخيص الخاص المنصوص عليه في المادة ١٤ •

مادة ٤٤ — يجوز بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية اعفاء مدينية أو قرية أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بناء على توصية الجهات المختصة •

مادة ٤٥ — لوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه ^(١) أن يعهد إلى إدارة أى مجلس بلدى باختصاصات الإدارة العامة للوائح والرخص وفروعها المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها • وفى هذه الحالة تكون لموظفى المجالس البلدية الذين يتدبرهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأهورى الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول فى هذه الملاهي للتفتيش عليها •

مادة ٤٦ — يلغى قرار قومسيون بلدى الاسكندرية الصادر فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٠٤ وقرار وزير الداخلية الصادر فى ١٢ من يوليو سنة ١٩١١ المشار إليهما • وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون •

(١) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٦٧
(الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٦/٨ - العدد ٩٥) ونص فى مادته الاولى على ما يلى : « يعهد الى ادارة مجلس بلدى الطور بمحافظة سيناء فى دائرة اختصاصه بالاختصاصات المخولة للإدارة العامة للوائح والرخص وفروعها بمقتضى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها » •

مادة ٤٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون . ويعمل به بعد أربعة شهور من تأريخ نشره ، ولوزير الشؤون البلدية والقروية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ^(١) .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

جدول

بيان أنواع الملامى ^(٢)

القسم الاول

١ - المسارح ودور التمثيل المقلدة التى يزيد عدد المقاعد فيها على خمسمائة .

٢ - المسارح ودور التمثيل المكشوفة (الصيفية) التى يزيد عدد المقاعد فيها على خمسمائة .

٤ - دور السينما المكشوفة (الصيفية) التى يزيد عدد المقاعد فيها على خمسمائة .

(١) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٥٧ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ (منشور فيما بعد) كما صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن قواعد خضوع منشآت القطاع العام من المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهى للقوانين المنظمة لها (منشور فيما بعد) .

(٢) الفقرة « ٦ » فى كل من القسمين الأول والثانى مستبدلة بقرار الاسكان والمرافق رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/٦/٩ - العدد ٤٣) والبنء « ٤ » من القسم الثالث أضيف بنص المادة « ٢ » من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/٤/٨ - العدد ٧٩) ونص فى مادته رقم « ٣ » على ما يلى : « يعمل بالقرار رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى حمامات السباحة » .

٥ - حلقات الانزلاق المخصصة للعرض التى تتسع لعدد يزيد على خمسمائة شخص .

القاعات المخصصة لاقامة الحفلات أيا كان نوعها سواء كانت حفلات الزفاف أو غيرها مما يقدم فيها أنواع من الموسيقى أو الرقص أو الغناء أو التمثيل والتى تتسع لعدد يزيد على مائتى شخص .

٦ - دور الكازينو المخصصة لعدد يزيد على مائتى شخص .

٧ - الحانات الليلية (كباريه) المخصصة لعدد يزيد على مائتى شخص .

ألقسم الثانى

١ - المسارح ودور السينما المقفلة التى يكون عدد المقاعد فيها خمسمائة أو أقل .

٢ - المسارح ودور السينما المكشوفة (الصيفية) التى يكون عدد المقاعد فيها خمسمائة أو أقل .

٣ - دور السينما المقفلة التى يكون عدد المقاعد فيها خمسمائة أو أقل .

٤ - دور السينما المكشوفة (الصيفية) التى يكون عدد المقاعد فيها خمسمائة أو أقل .

٥ - حلقات الانزلاق المخصصة للعرض التى تتسع لخمسمائة شخص أو أقل .

القاعات المخصصة لاقامة الحفلات أيا كان نوعها سواء كانت حفلات الزفاف أو غيرها مما يقدم فيها أنواع من الموسيقى أو الرقص أو الغناء أو التمثيل والتى تتسع لعدد لا يتجاوز مائتى شخص .

- ٦ - دور الكازينو المخصصة لمائتى شخص أو أقل •
- ٧ - الحانات الليلية (كباريه) المخصصة لمائتى شخص أو أقل •

القسم الثالث

- ١ - صالات المحاضرات وقاعات الحفلات والتهويل الخاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس المخصصة لأغراض غير تجارية •
- ٢ - معاهد تعليم الموسيقى وأرقص •
- ٣ - المحال الرياضية بجميع أنواعها بما فى ذلك حلقات الانزلاق الخاصة بها •
- ٤ - حمامات السباحة •

القسم الرابع

- محاك السباق أو الرماية أو غيرها من الألعاب التى تجرى عليها المراهنات بجميع أنواعها •

القسم الخامس

- المعارض والملاهى المؤقتة والملاهى التى تنشأ أو تنقام فى مناسبات خاصة لمدة تقل عن شهر وساحات الملاهى (مدن الملاهى) والسرك وملاعب الخيول وحمامات البحر الملحقة بمحل عام أو المعدة ادخول الجمهور نظير أجر •

قرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٥٧

بتنفيذ بعض أحكام قانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦

في شأن الملاهي^(١)

وزير الشئون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يقدم طالب الترخيص في اقامة الملهى أو ادارته الى
الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها في المحافظات والمديريات على
النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها
طابع دفعة بالفتة المقررة . ويذكر في الطلب :

١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته
ومحل اقامته وعنوانه الذى توجه اليه فيه المكاتبات .

٢ - اسم كل من مستغل الملهى ومديره والمشرف على الأعمال فيه
ولقب وجنسية وسن ومحل ميلاد ومحل اقامة كل منهم ورقم وتاريخ
الترخيص الخاص بكل منهم والجهة الصادر منها .

٣ - نوع الملهى موضوع الطلب .

٤ - عنوان الملهى واسم ولقب مالك العقار أو المكان الذى سيفتح
فيه .

(١) اللوائح المصرية في ١٤ مارس سنة ١٩٥٧ - العدد ٢٢ .

- ٥ - الاسم التجارى المقترح للملهى •
- ٦ - القيمة الايجارية للملهى •
- ٧ - عدد من يستخدمون فيه •
- ٨ - عدد المقاعد أو الأشخاص الذين يتسع لهم الملهى •
- ٩ - نوع الآلات المستعملة فى الملهى وقوتها وكيفية تشغيلها •
- ١٠ - لبيانات الأخرى المشار اليها فى النموذج •

ويرفق بالطلب :

١ - ثلاث نسخ من رسم عام للموقع المطلوب اقامة أو ادارة الملهى فيه على خريطة مساحية بمقياس لا يقل عن ١ : ١٠٠٠ بالنسبة الى المدن وعن ١ : ٢٥٠٠ بالنسبة الى اقرى مبينا عليها موقع الملهى فى حدود دائرة مركزها هذا الموقع ونصف قطرها ٢٥٠ مترا على الأقل •

ويجوز فى حالة تعذر الحصول على الخرائط المساحية تقديم رسومات كروكية معدة بمعرفة مهندس تقابى •

٢ - ثلاث نسخ من رسم هندسى لتخطيط العام للموقع بمقياس لا يقل عن ١ : ٢٠٠ مبينا عليها مساحة وأبعاد قطعة الأرض أو المكان المخصص لاقامة الملهى والسوارع التى يطل عليها وعرضها •

٣ - شهادة تحقيق شخصية الطالب وصحيفة سوابقه فاذا كان أجنبيا يقدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسى أو القنصلى للدولة التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه وفى حالة ما اذا كان الطالب هيئة أو شركة فترفق بالطلب أيضا صورة معتمدة من مستندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون •

مادة ٢ - تعد بالادارة العامة للوائح والرخص وفروعها فى المحافظات والمديريات سجلات قيد الملاحى والتراخيص الخاصة بها وفقا للنموذج الذى يعتمد عليه المدير العام للادارة العامة للوائح والرخص •

مادة ٣ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٠٩١ لسنة ١٩٥٧) على طالب الترخيص خلال شهر من تاريخ ابلاغه بقبول طلبه بصفة مبدئية أداء رسم المعاينة ويحسب بواقع خمسين مليما عن كل متر مربع من مساحة موقع الملهى ولا يجوز أن يقل هذا الرسم عن جنيه أو أن يزيد على ٣٥ جنيها .

وفي حالة عدم أداء رسم المعاينة في الموعد يحفظ الطلب ولا ينظر فيه الا بعد أداء الرسم المذكور ورسم اضافي قدره ٥٠٠ مايم .

واذا كان الترخيص في ادارة الملهى محددا بمدة لا تزيد على ستة شهور فيحسب رسم المعاينة بواقع عشرين مليما عن كل متر مربع من مساحة موقع الملهى .

مادة ٤ - على طالب الترخيص خلال ستة شهور من تاريخ تكليفه بتقديم الرسومات التفصيلية الخاصة بالملهى أن يقدم بتقديم هذه الرسومات مرافقا لها الايصال الدال على أداء مبلغ جنيه من رسم النظر وعليه أداء باقى هذا الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بأدائه .

ولا يؤدى رسم نظر عن التراخيص المؤقتة اذا لم تتجاوز مدتها شهرا .

مادة ٥ - يحسب رسم النظر اذا كان الطلب خاصا بالترخيص في اقامة الملهى أو ادارته بواقع ٢٠ مليما عن كل متر مربع من أرضية كل دور من أدوار الملهى داخلا فيه البلكونات والفرندات والخارجات كما يدخل في حساب مساحة الدور الأرضى الأفنية المكشوفة ، ويحسب بئر السلم على أساس مسطح أرضيته مضروبا في عدد الأدوار التى توصل اليها ، ولا يدخل في الحساب دراوى السطوح .

واذا كان الطلب خاصا بالترخيص في اجراء تعديل في الملهى حسب

الرسم بذات الفئة على أساس المساحة التي يجرى فيها التعديل عى أنه اذا كان التعديل عبارة عن اضافة أو سد فتحات فيحصل عن كل فتحة رسم قدره مائة مليم • ولا يجوز أن يقل رسم النظر عن جنيه أو أن يزيد على ٣٥ جنيهًا •

وفى حالة عدم أداء رسم النظر أو عدم تقديم الرسومات فى المواعيد المحدده : يحفظ ولا ينظر فيه الا بعد أداء الرسم المذكور ورسم اضافى قدره ٥٠٠ مليم وتقديم الرسومات •

مادة ٦ - تقدم الرسومات التفصيلية الخاصة باللهى من أربع نسخ بمقياس لا يقل عن ١ : ٢٠٠ مشتملة على البيانات الآتية :

١ - المساقط الأفقية للأدوار المختلفة مبينا عليها عدد الكراسى وترتيبها والألواح واتساع الممرات وأبواب الدخول والخروج والنوافذ والسلالم وأبعاد ومقاسات كل منها والشاشة والمسرح وغرفة آلة العرض • وأنواع مواد الانشاء والبناء •

٢ - القطاعات الرأسية الطولية والعرضية لملهى جميعه مبينا عليها الأرضيات والأسقف والارتفاعات والمناسب لمختلف أجزاء المبنى ومواد الانشاء والبناء المستعملة فيه •

٣ - الأعمال والتوصيلات الصحية ودورات المياه وطريقة صرفها ومورد المياه ومواقع الأجهزة والتركيبات المقاومة للحريق •

٤ - الأعمال والتوصيلات الكهربائية والأجهزة الخاصة بها وكيفية توزيعها وطرق توصيلها ونقط الاضاءة وقوة الأجهزة ومقاسات الأسلاك ومقدار التيار المار فى كل منها ولوحات المصهرات والمفاتيح المتصلة بها وخطوط تغذية هذه اللوحات ، وذلك فى حالة استعمال التيار الكهربائى فى الملهى •

٥ - أعمال التهوية الصناعية أو تكييف الهواء أو التدفئة والمواصفات الفنية الخاصة بها .

مادة ٧ - (١) على المرخص له في إقامة ملهى أو تدارته أن يؤدي رسم تنفيذ سنوى قدره ٥٪ من القيمة الايجارية السنوية للملهى ، ولا يجوز أن يقل هذا الرسم عن جنيه أو أن يزيد عن ١٠٠ جنيه سنويا .

وإذا كان الملهى مرخصا فيه ببيع أو تقديم المشروبات الروحية أو الخمرة فيكون رسم التفتيش السنوى ثلاثة أمثال الرسم المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، ولا يجوز أن يقل عن ثلاثة جنيهات أو أن يزيد على ٣٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٨ - يحسب رسم التفتيش على أساس الايجار الفعلى للملهى أو القيمة الايجارية المقدرة له في سجلات الضريبة على العقارات المبنية أيهما أعلى .

وإذا كان الملهى غير خاضع للضريبة على العقارات المبنية وكذلك في الجهات الغير مربوط عليها تلك الضريبة تتوهم بتقدير القيمة الايجارية

(١) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٦٩ - العدد ٥٩) ونص في مادته الاولى على ما يلى : « استثناء من احكام المادة السابعة من القرار رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يؤدي المرخص له في اقامة او ادارة ملهى بمحافظة الاسكندرية رسم تفتيش سنوى قدره ٢٪ من القيمة الايجارية السنوية للملهى ولا يجوز أن يقل هذا الرسم عن جنيه واحد أو أن يزيد على مائة جنيه سنويا .

وإذا كان الملهى مرخصا فيه ببيع أو تقديم المشروبات الربحية أو الخمرة فيكون رسم التفتيش السنوى ثلاثة أمثال الرسم المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، ولا يجوز أن يقل عن ثلاث جنيهات أو أن يزيد على ثلاثمائة جنيه سنويا » .

لجنة تشكل من ثلاثة أعضاء يعينهم المدير العام للإدارة العامة لوائح والرخص أو من ينييه عنه •

مادة ٩ - (الفقرة الثانية مستبدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٥٧) يستحق رسم التفتيش سنويا على الملهى عن كل سنة كاملة ابتداء من أول يناير إذا تم الترخيص في اقامته أو ادارته خلال الستة شهور الأولى من السنة • وعن نصف سنة فقط إذا تم الترخيص خلال الستة شهور الثانية من السنة - وذلك كله أيا كانت المدة التي يبقى فيها مداراً •

على أنه اذا كان الترخيص في ادارة الملهى محددا بمدة لا تزيد على ستة شهور ولم يجدد فيؤدى عنه نصف قيمه رسم تفتيش عن سنة كاملة • واذا كان الترخيص مؤقنا لمدة لا تجاوز شهرا فلا يحصل عنه أى رسم من الرسوم المنصوص عليها في هذا القرار •

ويؤدى رسم التفتيش مقدما خلال شهر يناير من السنة المستحق عنها واذا كان الملهى جديدا فيؤدى الرسم قبل صرف الترخيص في اقامته أو ادارته •

مادة ١٠ - يظل رسم التفتيش المقدر طبقا لأحكام هذا انقرار • نابتا دون تعديل الى نهاية المدة المقرره لسيان تقدير اضرية على المعقارات المبنية أو لمدة خمس سنوات في الجهات الغير مربوط عليها ضريبة على المعقارات المبنية •

وتستثنى من ذلك حالة زيادة أو نقص القيمة الايجارية للملهى بسبب اجراء تعديل فيه ، فيعاد تقدير رسم التفتيش السنوى في هذه الحالة • مع مراعاة ما طرأ على القيمة الايجارية من زيادة أو نقص ، ويؤدى الرسم بالفئة المعدلة اعتبارا من أول يناير من السنة التالية للسنة التي حدث فيها التعديل •

مادة ١١ - في حساب رسوم المعاينة والنظر والتفتيش تجبر رسوم الجنيه الى نصف جنيه اذا قات عن خمسمائة مليم ولى جنيه اذ زادت على خمسمائة مليم .

مادة ١٢ - يقدم طلب الترخيص في اجراء تعديل في الملهى من المرخص له في اقامته أو ادارته أو ممن ينوب عنه الى الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها في المحافظات والمديريات .

ويشتمل الطلب على البيانات المندوص عايتها في البنود ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من المادة الأولى من هذا القرار وكذلك على البيانات الآتية :

١ - رقم الترخيص في اقامة الملهى وادارته وتاريخ صدوره والجهة الصادر منها .

٢ - التعديلات المطلوب الترخيص في اجرائها .

٣ - أثر هذه التعديلات على القيمة الايجارية للملهى وعلى عدد من يستخدمون فيه ومن يتسع لهم .

ويرفق بالطلب أربع نسخ من الرسومات التفصيلية للتعديلات وكذلك الايصال الدال على أداء مبلغ جنيه من رسم النظر وعليه أداء باقى هذا الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بأداءه .

مادة ١٣ - يقدم طلب الترخيص في العمل مستغلا أو مديرا أو مشرفا على أعمال في ملهى أو في العمل في تشغيل آلات العرض بدور السينما الى الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها في المحافظات والمديريات على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالفئة المقررة ويذكر في الطلب اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنة ومحل ميلاده ومحل اقامته وترفق بالطلب المستندات الآتية :

١ - صورتان فتوغرافيتان للطالب مقاسهما ٣×٤ سنتيمترا تلتحق احدهما على الطلب .

٢ - شهادة تحقيق شخصية الطالب وصحيفة سوابقه فاذا كان طالب الترخيص أجنبيا تقدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسي أو القنصل للدولة التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

واذا كان طالب الترخيص في الاستغلال أو الادارة شركة أو هيئة فترفق بالطلب أيضا صورة معتمدة من مستندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن أعمال الاستغلال والادارة .

واذا كان الطالب خاصا بالعمل في تشغيل الآت العرض فيرفق به أيضا ما يفيد فحص الطالب طبيا وثبوت لياقته لهذا العمل ويشترط للتخصيص أن يؤدي الطالب بنجاح امتحانا أمام لجنة بحدر بتشكيلها وبشروط الامتحان وأوضاعه قرار من المدير العام للادارة العامة للوائح والرخص .

واذا كان سن طالب الترخيص بين ٢١ ، ٣٠ سنة فيرفق بطلبه شهادة من ادارة التجنيد بكيفية معاملته من حيث الخدمة العسكرية .

مادة ١٤ - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٠٢٢ لسنة ١٩٦٠) يؤدي عند تقديم طلب الترخيص في العمل مستغلا أو مديرا مشرفا على أعمال في الملهى رسم ٦٠٠ مليم فاذا تضمن الطلب أكثر من عمل يؤدي رسم قدره جنيه واحد ويؤدي عند تقديم طلب الترخيص في تشغيل آلات العرض رسم ترخيص قدره ٦٠٠ مليم ورسم امتحان قدره جنيه واحد ولا يرد أى من هذه الرسوم بأية حال .

ويصرف الترخيص بعد التحقق من استيفاء الطالب للشروط ويسرى لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ويجوز تجديده لمدة أخرى مماثلة على أن يقدم طلب التجديد قبل انتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل والا اعتبر لاغيا ، ويحصل عن كل تجديد رسم قدره ٣٠٠ مليم ولو تضمن الترخيص أكثر من عمل .

وتتبع في التجديد الاجراءات المفصلة عليها في المادة السابقة .
عدا الامتحان الخاص بالعمل في تشغيل آلات العرض على أن يرغب بطلب التجديد في جميع الأحوال الشهادة المنصوص عليها في البند (٢) من المادة ٣ بشرط أن تكون حديثة ويقدم الترخيص للنقاشير عليه بالتجديد .

مادة ١٥ — يقدم طلب الترخيص في بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة في الملهى إلى الادارة انعاما لوائح والرخص من المرخص له في اقامة وادارة الملهى على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالفتة المقررة ويذكر في الطاب :

١ — اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل اقامته .

٢ — عنوان الملهى ونوعه واسمه التجاري ورقم الترخيص في اقامته وادارته وتاريخ صرفه والجهة التي صرف منها .

٣ — رقم الترخيص الخاص بالطالب وتاريخ صدوره والجهة التي منها اذا كان يستغل الملهى أو يعمل مديرا له أو مشرفا على أعمال فيه .

وترفق بالطلب صورتان فوتوغرافيتان للطالب مقاسهما ٣ × ٤ سنتيمترا تلتصق احدهما على الطلب — وتبين في الترخيص مدته والشروط المقيد بها اذا كان محدد المدة أو مقيدا بأي شرط .

مادة ١٦ - في حالة الترخيص في مزاولة ألعاب القمار وفقا للمادة ٣٦ من القانون بؤشر بذلك على الترخيص في إقامة المقهى وإدارته وعلى الشركة أو المؤسسة المرخص لها في مزاولة تلك الألعاب اخطار الادارة العامة للوائح والرخص بهذا الترخيص خلال شهر من تاريخ صدوره - ويحرر هذا الاخطار على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج .

ويذكر في الاخطار :

- ١ - اسم الشركة أو المؤسسة وعنوانها .
- ٢ - عنوان الملهى ونوعه ورقم الترخيص في اقامته وإدارته والجهة التى صدر منها .
- ٣ - اسم ولقب من يمثل الشركة أو المؤسسة وجنسيته وسننه وصناعته ومحل اقامته .
- ٤ - تحديد المكان الذى ستراول فيه ألعاب القمار .
- ٥ - أنواع ألعاب القمار المرخص بها .

ويرفق بالاخطار صورة من العقد المبرم بين الحكمة وبين الشركة أو المؤسسة ويؤشر بما يفيد الترخيص في مزاولة ألعاب القمار من الترخيص في فتح الملهى وفى سجل قيد الملاهى .

مادة ١٧ - تحتفظ فى الملهى جميع التراخيص المتعاقبة به وفقا لأحكام القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه والقرارات الصادرة تنفيذا له ، ويجب تقديمها عند الطلب الى الموظفين المنوط بهم التفتيش على الملاهى .

مادة ١٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

القسم الثانى

نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية والسينمائية

والموسيقية

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨

فى شأن انشاء نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية

والسينمائية والموسيقية (١ ، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه : وقد أصدرناه :

الباب الاول

النقابات

الفصل الاول

فى انشاء النقابات وأغراضها

مادة ١ — تنشأ نقابة لكل من المهن الآتية :

- ١ — نقابة المهن التمثيلية •
- ٢ — نقابة المهن السينمائية •
- ٣ — نقابة المهن الموسيقية •

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٢ يونية سنة ١٩٧٨ — العدد ٢٥ •
(٢) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٧/٢٨ — العدد ٣٠) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/٨/٢١ — العدد ٣٤ تابع) •

- وتكون لكل نقابة الشخصية الاعتبارية ومقرها الرئيسى القاهرة .
- ويجوز بقرار من مجلس النقابة انشاء فروع لها فى المحافظات وذلك طبقا لللائحة الداخلية لكل نقابة .

مادة ٢ - تضم نقابة المهن التمثيلية جميع المستغلين بفنون التمثيل للسينما والمسرح والتليفزيون والاذاعة والافراح المسرحى وادارة المسرح والمكياج والتلقين وتصميم المناظر والملابس المسرحية والفنون الشعبية والباليه ومؤدى ولاعبى العرائس وغيرهم ممن تنص عليهم اللائحة الداخلية للنقابة .

وتضم نقابة المهن السينمائية جميع المستغلين بفنون الافراح والسيناريو والتصوير وادارة الانتاج والمونتاج والمناظر والمكياج والصوت والمعامل وذلك فى قطاعات السينما والاذاعة المرئية « التليفزيون » .

وتضم نقابة المهن الموسيقية جميع المستغلين بفنون الغناء بأنواعه المختلفة والعزف بأنواعه المختلفة والتأليف الموسيقى والتأخين والتوزيع الموسيقى وقيادة الفرق الموسيقية والتاريخ الموسيقى .

• ويجوز أن تضم كل نقابة الى عضويتها النقاب المسرحيين والسينمائيين والموسيقين وكتاب النصوص المسرحية والسينمائية والموسيقية بما يتفق وتخصص كل منهم .

• وتحدد اللائحة الشروط الواجب توافرها لعضوية هذه النقابات .

مادة ٣ - تهدف كل نقابة من النقابات سالفة الذكر - لتحقيق ما يخصها فيما يأتى :

- ١ - النهوض بفنون المسرح والسينما والموسيقى .

٢ - المحافظة على التراث الانساني واقومى بوجه خاص المصرى والعربى فى هذه الفنون وتطويرها وفقا لمقتضيات التقدم العالمى بما يجمع بين الأصالة والمعاصرة .

٣ - المساهمة الفعنية مع الجهات المعنية فى الاعمال التخطيطية والتوجيهية والتنفيذية المتعلقة بهذه الفنون والاسهام فى وضع برامج تدريبها بمختلف مراحل التميم .

٤ - اتعاون مع الجهات المعنية فى الاشتراك فى المؤتمرات والمسابقات دولية التى تعقد داخل البلاد وخارجها .

٥ - تونيق العلاقات مع نقابات والمنظمات الماثله فى الخارج وخاصة فى البلاد العربية والاغريقية والذقريب بين أعضاء النقابة فى الداخل وبينهم وبين زملائهم فى الخارج بما يخدم لتطور الفنى والتقدم الانسانى ويناصر قضايا التحرير والسلام العالمى .

٦ - العمل على نشر وعرض واذاعة الأعمال الفنية لأعضاء النقابة فى الداخل والخارج وتوفير العناصر الملائمة ولامكانات المتطورة اللازمة لهذا الغرض ، وتنشيط الدراسات الفنية والابداعية وتشجيع القائمين بها ورفع المستوى الفنى والعلمى لأعضاء النقابة وترشيح العناصر المتميزة فى مجالها الفنى أجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية على اختلاف أنواعها .

٧ - رعاية مصالح أعضاء النقابة فيما بينهم وبالنسبة الى الغير وتقديم الخدمات الاقتصادية والثقافية والمساعدات عند الحاجة وتنظيم معاش الشعبوخة والعجز والوفاة والتأمين الصحى والتأمين ضد أخطار المهنة .

٨ - توفير العمل للأعضاء وتنظيم التعاون بينهم وتقوية روح

الزمالة بينهم والعمل على فض المنازعات التى تنشأ فيما بينهم أو بينهم وبين الغير •

٩ - العمل على كفالة حقوق أعضاء النقابة فى الأداء العلنى وضمان حصولهم على هذه الحقوق فى الداخل والخارج والسعى لدى الجهات المختصة لاستصدار التشريعات اللازمة لذلك •

الفصل الثانى

شروط العضوية والقيد فى الجدول

مادة ٤ - تنقسم العضوية بكل نقابة من النقابات سالفة الذكر الى عضوية عاملة وعضوية منتسبة وعضوية شرفية •

(أ) العضو العامل وهو كل شخص اشترك فى تأسيس النقابة منذ انشائها أو تقدم بطلب التحاق وقبل مجالس النقابة عضويته :

والعضو العامل حق حضور الجمعية العمومية وحق الترشيح لمجلس النقابة •

(ب) العضو المنتسب وهو الشخص المهتم بأنشطة النقابة ممن لا تتوافر فيه شروط العضوية العاملة ويرغب فى المشاركة فى هذه النقابة طبقا للمعايير التى تحددها اللوائح الداخلية للنقابات •

وليس للعضو المنتدب حق حضور الجمعية العمومية أو الترشيح لمجلس النقابة •

(ج) عضو الشرف وهو الشخص الذى يقدم خدمات جليلة للنقابة سواء كانت مادية أو معنوية وسواء كان مصرية أو أجنبيا بشرط المعاملة بالمثل •

وتمنح هذه العضوية بقرار من مجلس انقابه ، وليس لعضو الترف
حق حضور الجمعية العمومية أو الترشيح لمجلس النقابه •

مادة ٥ - ينشأ فى كل نقابة من النقابات سالفه انذكر جدول عام
يقيد فيه أسماء الأعضاء العاملين فى النقابة ويلحق به جدولان أحدهما
للأعضاء المنتسبين والاخر لأعضاء الشرف •

ولا يجوز لأحد أن يشتغل بفنون المسرح أو السينما أو الموسيقى
على النحو المنصوص عليه فى المادة (٢) من هذا القانون ما لم يكن
عضوا عاملا بالنقابة •

ويجوز لمجلس انقابة التصريح بحصة مؤقتة لعمل محدد أو لفتره
محددة قابلة للتجديد لغير الأعضاء العاملين وذلك تيسيرا لإظهار المواهب
الكبيرة الواعية واستمرار الخبرات المتميزة أو مراعاة ظروف الانتاج
لمشارك أو تشجيعها للتبادل الثقافى بين مصر والبلاد العربية وغيرها أو
بسبب الندرة أو عدم وجود نظير من أعضاء النقابة لطالب التصريح
ولا يكسب هذا التصريح الطالب أى حق من الحقوق أو أية ميزة من
المميزات المكفولة للأعضاء العاملين فى هذا القانون •

وعلى طالب التصريح مصرى كان أو أجنبيا أن يؤدى الى صندوق
الاعانات والمعاشات بالنقابة رسما نسبيا مقداره ٢٠٪ من الأجور
والمرتبات التى يحصل عليها نتيجة التصريح المؤقت •

مادة ٥ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧) يعاقب
بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل
من زوال عملا من الأعمال المهنية المنصوص عليها فى المادة (٢) من
هذا القانون ولم يكن من المقيدين بجداول النقابة أو كان ممنوعا من
مزاولة المهنة ما لم يكن حاصلا على تصريح مؤقت للعمل طبقا للمادة
(٥) من هذا القانون •

مادة ٦ - يشترط فيمن يقيد عضوا عاملا بكل نقابة من النقابات سالفه الذكر ما يأتى :

١ - أن يكون منتميا بجنسيه جمهوريه مصر العربيه أو أجنبيا مرخصا له فى الاقامه فى مصر لمدة خمس سنوات على الأقل وبشرط المعامله بالمثل .

٢ - أن يكون منتميا بالأهليه المدنية الكاملة .

٣ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبه جنائية أو فى جريمة مخله بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره فى الحالتين .

٥ - أن يكون حاصلًا على شهادة دراسية من احدى الكليات أو المعاهد الفنية المتخصصة المصرية منها أو الأجنبية المعتمدة من لجنة القيد فى الجدول العام للنقابة ، أو أن يكون قد وصل الى درجة من الثقافة والصلاحية تعتمدھا لجنة القيد لمذكورة وفقا للوائح الداخلية للنقابات .

٦ - أن يكون مشغلا بالمسرح أو بالسينما أو بالموسيقى وفقا لما نص عليه فى المادة (٢) من هذا انقانون .

مادة ٧ - تشكل فى كل نقابة لجنة لقيد الأعضاء ويعهد اليها بجداول القيد وتؤلف من وكيل النقابة الأكبر سنا رئيسا وعضوية اثنين يختارهما مجلس النقابة من أعضائه سنويا ، وتتعدد هذه اللجنة مرة على الأقل كل شهر .

عادة ٨ - يقدم طلب القيد الى اللجنة وصحوبا بالمستندات التى تثبت توافر الشروط اللازمة للقيد بالجداول السابقة ، وبإيصال دال على سداد رسم القيد ومقداره خمسة جنيهات وتصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر الشروط فى الطالب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم

الطرب ويجوز للجنة استدعاء الطالب لمناقشته : ويجب أن يكون قرار اللجنة مسيبا في حالة الرفض •

ويخطر الطالب بقرار اللجنة حال أسبوعين من تاريخ صدوره بكتاب موصى عيه مصحوب بعلم الوصول او بنسلم الطالب صورة مه بيصال يوقع عليه •

مادة ٩ - في حالة رعض ضنب القيد يجوز للطالب أن ينظم من القرار انصادر بانرفض خلال الثلاثين يوما التالية لإخطاره وذلك أمام لجنة القيد الاستئنافية التي تتشكل برئاسة رئيس مجلس النقابة وعضوية كل من :

— أحد أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية من المعينين بأسمائهم يختاره المجلس •

— أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات العامة التابعة لها يختاره الوزير المختص •

— عضو من مجالس الدولة بدرجة مستشار مساعد على الأقل يختاره رئيس مجلس الدولة سنويا •

— عضو من مجلس النقابة يختاره مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه من غير أعضاء لجنة القيد في الجدول • ويكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور أغلبية أعضائها •

مادة ١٠ - تدعى لجنة القيد الاستئنافية في موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم التظلم ، وتعلن اللجنة الطالب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بالموعد المحدد للنظر في التظلم قبل تاريخ عقد الجلسة المحددة لنظر تظلمه بسبعة أيام على الأقل ويجوز للطالب أن يوكّل عنه محاميا أو أحد أعضاء النقابة لحضور الجلسة ، وعلى اللجنة

أن تتخذ قرارها في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ أول اجتماع لها ،
ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين ويكون مسيبا .

مادة ١١ - اذا رفض طلب انقيد فلا يجوز للطالب تجديد طلبه .
الا اذا زالت الأسباب التي حالت دون قبول قيده ، وانقضت سنة على
الأقل من التاريخ الذي أصبح فيه قرار الرفض نهائيا . ويتبع في شأن
تجديد طلب القيد القواعد والاجراءات الخاصة بانقيد والتظلم منه
المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ١٢ - تنتهى العضوية في الحالات الآتية :

- (أ) اعتزال العضو .
 - (ب) الوفاة .
 - (ج) اذا فقد العضو شرطا من شروط العضوية الواردة بالمادة
(٦) من هذا القانون .
 - (د) اذا شطب اسم العضو من النقابة بقرار تأديبي طبقا لنظام
تأديب الأعضاء .
 - (هـ) اذا تأخر العضو عن أداء الاشتراك السنوى في موعد استحقاقه
ولم يتم بأدائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بذلك
بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .
- وتزول العضوية في الحالات المبينة في البنود (أ) . (ج) . (هـ)
بقرار من مجلس النقابة .

مادة ١٣ - يخطر العضو بقرار مجلس النقابة بزوال العضوية خلال
خمسة عشر يوما من تاريخ صدور هذا القرار .
ويجوز اعادة العضوية الى الأعضاء الذين زالت عضويتهم بسبب

عدم دفع الاشتراك اذا ما أحوا المبلغ المستحق عليهم خلال السنة التالية مضافا اليه مبلغ خمسة جنيهات رسم اعادة القيد ، وتحسب لهم ممدد الاستبعاد فى الأقدمية والمعاش •

مادة ١٤ - يجوز لمن صدر قرار من مجلس انقابة بزوال عضويته أن يتظلم من هذا القرار أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٩) من هذا القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار المذكور ، وتسرى فى هذا الشأن قواعد التظلم واعادة القيد الواردة فى هذا القانون •

الفصل الثالث

نظام النقابة

مادة ١٥ - يتولى ادارة النقابة :

- ١ - الجمعية العمومية للنقابة •
- ٢ - مجلس النقابة •

أولا - الجمعية العمومية

مادة ١٦ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة من الأعضاء المؤسسين ومن ينضم اليهم مستقبلا من الأعضاء المقيدين فى الجدول العام الذين سددوا الاشتراك السنوى المستحق قبل تاريخ الاجتماع العادى بخمسة عشر يوما على الأقل ، على أن يكون قد مضى على عضوية المنضمين الى النقابة ستة أشهر على الأقل •

مادة ١٧ - تتمعد الجمعية العمومية للنقابة ويجوز لمجلس النقابة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد فى مكان آخر يحدد فى خطاب الدعوة وتلصق صورة من أخطار الدعوة وجدول الأعمال وكشف بأسماء الأعضاء

الذين لهم حق الحضور في مقرر النقابة وفروعها ، ويتولى النقيب رئاسة الجمعية العمومية وفي حالة غيابه تكون الرئاسة للأكبر سناً من وكيلي النقابة ، وعند غيابهما تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة الحاضرين
سسنا •

مادة ١٨ - لا تسرى أحكام انقوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات أعضاء النقابة للبحث فيما لا يخرج عن أهدافها المحددة في هذا القانون •

مادة ١٩ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧) تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادي خلال شهر مارس من كل سنة ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادي كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لذلك •

ويجب دعوتها اذا طلب ذلك كتابة ثلث الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية وتوجه الدعوة الى الأعضاء كتابة مبينا بها موعد انعقاد الجمعية العمومية ومكانها قبل موعد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل ، على أن يرفق بالدعوة جدول الأعمال •

ولا يجوز للجمعية العمومية النظر في غير المسائل الواردة في جدول أعمالها الا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضائها • ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة أن يطرح للمناقشة المسائل العاجلة التي طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها •

مادة ٢٠ - تختص الجمعية العمومية للنقابة بالمسائل الآتية :

- (أ) انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة •
- (ب) التصديق على الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية •
- (ج) اقرار مشروع الميزانية للسنة المقبلة •

(د) اقرار طريقة استثمار أموال النقابة وادارتها وقبول الهيئات والتبرعات والموافقة على القروض التي يرى مجلس النقابة عقدها .

(هـ) التصديق على النظام الداخلى للنقابة .

(و) اقتراح تعديل قانون النقابة .

(ز) اقتراح تعديل رسم القيد والاشتراك السنوى ورسم الدفعة الذى يؤديه الأعضاء لصالح النقابة .

(ح) اقتراح زيادة المعاش .

(ط) النظر فيما يهم النقابة من مسائل يرى مجلس النقابة عرضها عليها .

(ي) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون أو النظام الداخلى للنقابة .

مادة ٢١ - تختص الجمعية العمومية غير العادية للنقابة بالمسائل الآتية :

(أ) النظر فى المسائل التى تختص بها الجمعية العمومية العادية ويرى مجلس النقابة عرضها عليها .

(ب) النظر فى الموضوعات التى تضمنها طلب عقد الجمعية العمومية .

(جـ) سحب الثقة من النقيب أو أعضاء مجلس النقابة .

مادة ٢٢ - لا يجوز لأى عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنقابة أن يتخلف عن التصويت بغير عذر مقبول وفى حالة مخالفة ذلك يلتزم العضو بأداء مبلغ قدره جنيه واحد للنقابة عند سداد الاشتراك وذلك لصالح صندوق الاعانات والمعاشات بالنقابة المختصة .

مادة ٢٣ - لا يجوز لعضو الجمعية العمومية للنقابة أن ينيب عنه عضواً يمثله في حضور الجمعية العمومية أو في التصويت .

مادة ٢٤ - لا يكون انعقاد الجمعية العمومية للنقابة صحيحاً إلا نصف عدد الأعضاء على الأقل ، فإذا لم يتوفر هذا العدد تأجل الاجتماع الى جلسة أخرى تعقد خلال مدة أقلها ساعتان وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول .

ويكون انعقادها في هذه الحالة صحيحاً بحضور نسبة لا تقل عن عشرة في المائة من عدد الأعضاء .

مادة ٢٥ - يشترط لصحة قرارات الجمعية العمومية فيما يتعلق بتقرير حل النقابة أو اقتراح تعديل قانونها أو سحب الثقة من النقيب أو عزل أعضاء مجلس النقابة أن تكون بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العمومية .

مادة ٢٦ - لعضو الجمعية العمومية الحق في ادراج أى اقتراح يتصل بشئون النقابة وأهدافها في جدول أعمال الجمعية العمومية على أن يقدم لمجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية المختصة ثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٢٧ - تعين الجمعية العمومية بناءً على اقتراح مجلس النقابة مراقباً للحسابات من المقيدين بجدول المحاسبين ويختص بالمسائل الآتية :

١ - الاطلاع على دفاتر النقابة وسجلاتها ومستنداتها في أى وقت ، ويكون له حق طلب البيانات والايضاحات التى يرى ضرورة الحصول عليها لأداء عمله وله كذلك أن يحقق موجودات النقابة والتزاماتها ومستحققاتها وعلى مجلس النقابة أن يمكنه من ذلك .

٢ - وضع النظام المالى الذى يكفل حسن سير العمل بالاتفاق مع أمين الصندوق .

٣ - جرد الخزينة وحسابات العهد فى نهاية السنة المالية وتقديم تقرير بنتيجة الجرد الى مجلس النقابة .

٤ - اعداد تقرير عن الحسابات الختامية والميزانية العمومية الى مجلس النقابة وتقدر الجمعية العمومية الأتخاب السنوية لمراقب الحسابات بناء على اقتراح مجلس النقابة .

مادة ٢٨ - تدون قرارات الجمعية العمومية فى دفاتر محاضر جلساتها ويوقع عليها رئيس الجمعية والسكرتير ، ويدون فى محضر الجلسة أسماء الأعضاء الذين لهم حق الحضور وتوقيعاتهم كما يذكر اسم الرئيس والسكرتير والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التى حازتها .

مادة ٢٩ - تخطر سكرتيرية النقابة الوزارة المختصة بصورة من الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية قبل موعد الانعقاد بأسبوع على الأقل وبصورة من محضر اجتماع الجمعية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع .

مادة ٣٠ - للوزير المختص أن يظمن فى انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة وذلك بتقرير يودع سكرتيرية محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بنتيجة الانتخاب .

كما يجوز لمائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الظمن أمام المحكمة المذكورة فى قراراتها أو صحة انعقادها أو فى انتخاب النقيب أو أعضاء مجلس النقابة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية ، وذلك بتقرير مسبب وموثق على الامضاءات الموقع بها عليه من الشهر العقارى والا كان الظمن غير مقبول شكلا .

وتفصل محكمة القضاء الادارى فى الطعن على وجه الاستمجال فى جلسة غير علنية وذلك بعد سماع أقوال نائب عن ادارة قضايا الحكومة وأقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل عن الطاعنين ويصدر الحكم فى الطعن فى جلسة علنية •

مادة ٣١ - اذا حكم بقبول الطعن المشار اليه فى المادة السابقة بطلب قرارات الجمعية العمومية وأعيدت دعوتها الى الاجتماع فى مدى ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن •

وتدعى كذلك فى حالة الحكم ببطلان عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب او خمسة فاكتر من أعضاء مجلس النقابة فى مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان ، فاذا كان عدد من أبطل انتخابه أقل من ذلك حل محله من حاز أكثر الأصوات بعده فى الانتخاب •

ثانيا - مجلس النقابة

مادة ٣٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧) يشكل مجلس النقابة من النقيب واثنى عشر عضوا ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية للنقابة ، تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السرى ويشترط أن يكونوا من غير أصحاب الأعمال فى مجالات المسرح والسينما والاذاعة والتليفزيون والموسيقى والغناء ويتعين أن تتحقق هذه الصفة لمدة لا يقل عن خمس سنوات سابقة على تاريخ الترشيح •

مادة ٣٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧) يشترط فيهين يرشح نقيبا ألا يكون من أصحاب الأعمال المنصوص عليهم فى المادة السابقة وأن يكون قد مضى على اشتغاله بالمهنة عشر سنوات متصلة على الأقل سابقة لتاريخ الترشيح مباشرة ، كما يشترط فى عضو مجلس النقابة أن يكون قد مضى على اشتغاله بالمهنة خمس سنوات متصلة على الأقل سابقة لتاريخ الترشيح مباشرة •

وتتيم انتخابات أعضاء مجلس النقابة بالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة للحاضرين ، وتكون مدة العضوية أربع سنوات ، وتسقط عضوية نصف أعضاء المجلس بعد سنتين بالقرعة لأول مرة وتنتهي عضوية النصف الباقي بانتهاء أربع سنوات على انتخابهم . وتستمر عضوية من انتهت مدتهم من أعضاء مجلس النقابة حتى انتخاب من يحل محلهم .

مادة ٣٤ - اذا زالت عضوية أحد أعضاء المجلس أو خلا مكانه لأى سبب من الأسباب حل محله وللمدة الباقية من حاز أكثر الأصوات بعده فى انتخابات مجلس النقابة . فاذا كان عدد الأماكن شاغرة فى المجلس ثلاثة فأكثر دعت الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ خلوها لانتخاب أعضاء للمراكز الشاغرة يكملون مدة الأعضاء الذين حلوا محلهم .

مادة ٣٥ - يكون انتخاب النقيب بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة للحاضرين فاذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بين المرشحين الحاصلين على أكثر الأصوات ويكون الانتخاب فى هذه الحالة بالأغلبية النسبية وعند تساوى الأصوات يقترح بين الحاصلين على الأصوات المتساوية .

ويكون انتخاب أعضاء مجلس النقابة بالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة للحاضرين فاذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح اقترح بين الحاصلين على الأصوات المتساوية .

مادة ٣٦ - تبين اللائحة الداخلية للنقابة أوضاع واجراءات ومواعيد الترشيح وطريقة اجراء الانتخاب .

مادة ٣٧ - ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه فى أول اجتماع له بعد انعقاد الجمعية العمومية وكيلين للنقيب كما ينتخب من بين

أعضائه سكرتير وأميناً للصندوق وذلك لمدة أربع سنوات ويعاون النقيب وكيلاه وعند غيابه يحل محله أكبرهما سناً •

وإذا خلا مركز النقيب اختار مجلس النقابة أحد الوكيلين ليقوم مقامه إذا كانت المدة الباقية له تقل عن سنة فإن زادت على ذلك دعت الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ خلو المركز لاختيار نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الأصلي •

مادة ٣٨ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة والعمل بالنقابة بأجر •

مادة ٣٩ - يتولى مجلس النقابة ادارة شؤون النقابة والبت في كل ما من شأنه تحقيق أهدافها وبخاصة المسائل الآتية :

- (أ) اعداد التقرير السنوى عن نشاط النقابة •
- (ب) اعداد مشروع الموازنة للسنة المالية المقبلة والحساب الختامى للسنة المالية المنتهية •
- (ج) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للنقابة •
- (د) اعداد مشروع النظام الداخلى للنقابة وما قد يرى ادخاله عليه من تعديلات •
- (هـ) ادارة أموال النقابة والاشراف على نظام حساباتها •
- (و) تسوية المنازعات التى تنشأ بين أعضاء النقابة •
- (ز) بحث المسائل التى تهم النقابة •
- (ح) تنظيم أوجه نشاط النقابة •
- (ط) منح المكافآت والجوائز للمسابقات المخططة التى تعقدها النقابة للمشاركين فى هذه المسابقات •

- (ي) تعيين العاملين بالنقابة وتحديد نظام أجورهم وترقياتهم وعلاواتهم وتأديبهم وفصلهم وتقرير مكافآت لهم طبقا لقانون العمل .
- (ك) قبول الهبات والتبرعات والاعانات غير المشروطة .
- (ل) تشكيل لجان من بين أعضائه يعهد إليها ببعض اختصاصات المجلس أو بأعمال محددة .
- (م) دعوة الجمعية العمومية العادية وغير انعادية للانعقاد .
- (ن) مناقشة تقرير مراقب الحسابات واعداد الرد على ما ورد به من ملاحظات وعرضه مع التقرير على انجعية العمومية .
- (س) تنظيم الرعاية الاجتماعية وصحية والثقافية للأعضاء وأسرههم .
- (ع) النظر فى الشكاوى المقدمة ضد الأعضاء بسبب تصرفاهم المهينة .
- (ف) اصدار طابع دمغة فئة مئة ميم يوضع على جميع الشكاوى والطلبات وغير ذلك من الأوراق التى تقدم للنقابة وكذلك على العقود وطلبات الالتحاق بالمعاهد الفنية وغير ذلك من المستندات التى يصدر الوزير المختص قرارا بتحديددها (١) .
- (ص) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى النظام الداخلى للنقابة .

مادة ٤٠ - يختص النقيب بالمسائل الآتية :

- (أ) توجيه الدعوة للجمعية العمومية العادية وغير العادية وتولى رئاستها ورئاسة جلسات مجلس النقابة .
- (ب) تمثيل النقابة لدى الغير وامام القضاء .
- (ج) القيام باتخاذ الاجراءات التى يتطلبها وضع قرارات مجلس النقابة موضع التنفيذ .

(١) أنظر قرار وزير الثقافة والتعليم والبحث العلمى رقم ١٤٥

لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية فى ١/٢٩ - ١٩٨٠ - العدد ٢٥) .

(د) مباشرة المهام والأعمال الأخرى التى يفوضه فيها مجلس النقابة •

مادة ٤١ - يختص وكيل النقاب بالمسائل الآتية :

- (أ) ينوب أكبرهما سنا عن النقاب عند غيابه •
- (ب) التوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً (أولاً) •
- (ج) اقتراح تعيين الموظفين ومنحهم العلاوات والترقيات وتأديبهم طبقاً للنظام الداخلى للنقابة •
- (د) مباشرة الأعمال التى يفوضها فيها مجلس النقابة منفردين •

مادة ٤٢ - يختص سكرتير النقاب بالمسائل الآتية :

- (أ) مباشرة الأعمال اليومية المتعلقة بإدارة النقابة •
- (ب) الاشراف على الجهاز الإدارى للنقابة •
- (ج) أعداد جدول أعمال مجلس النقابة والجمعية العمومية والمشروعات والتقارير التى تعرض عليها ومحاضر اجتماعاتها •
- (د) تنفيذ قرارات مجلس النقابة ومتابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية •
- (هـ) مباشرة الأعمال التى يفوضه فيها مجلس النقابة أو النقاب أو أحد وكيليه •
- (و) مباشرة الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى النظام الداخلى للنقابة •

مادة ٤٣ - يختص أمين الصندوق بالمسائل الآتية :

- (أ) تسلم أموال النقابة وإيراداتها والمحافظة عليها وإيداعها أولاً بأول فى المصرف الذى يعينه مجلس النقابة •
- (ب) التوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً (ثانياً) •

(ج) مباشرة الأعمال المالية والحسابية طبقا للأوضاع التي يقررها النظام الداخلي للنقابة .

(د) تنفيذ قرارات مجلس النقابة فيما يتصل بالمعاملات المالية بشرط أن تكون مطابقة لبنود الميزانية .

(هـ) عرض الحساب الختامي والميزانية العمومية وتقرير مراقب الحسابات على مجلس النقابة .

(و) الاشراف على العاملين بالحسابات .

(ز) مباشرة الأعمال التي يفوضه فيها مجلس النقابة .

(ح) مباشرة الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو في النظام الداخلي للنقابة .

مادة ٤٤ - ينعقد مجلس النقابة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من النقيب ويجوز للنقيب أن يدعوه الى انعقاد غير عادي وعليه أن يدعوه اذا طلب ذلك كتابة أربعة من أعضائه على الأقل ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه ونصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٤٥ - تسقط العضوية عن فتد من أعضاء المجلس أحد شروط الصلاحية المنصوص عليها في هذا القانون ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعد إخطاره وتخلفه عن الحضور .

وللمجلس أن يقرر إسقاط عضوية من تخلف من الأعضاء عن حضور أكثر من ثلاث جلسات متتالية بغير عذر مقبول وذلك بعد إخطار العضو بالحضور لسماع أقواله .

ويجوز للعضو الذي صدر ضده قرار بإسقاط عضويته أن يطعن فيه

أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ويكون الطعن بتقرير يودع
سكترية المحكمة المذكورة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العضو
بالقرار .

مادة ٤٦ - لا يجوز لجلس النقابة العدول عن قرار أصدره بأغلبية
ثلثي الأعضاء الحاضرين بشرط ألا يقل عدد الحاضرين ممن حضروا الجلسة
التي صدر فيها القرار . وأن يدرج الموضوع في جدول أعمال المجلس
ويخطر الأعضاء قبل الجلسة المحددة للنظر بثلاثة أيام على الأقل .

الفصل الرابع النظام المالي للنقابة

مادة ٤٧ - تتكون موارد النقابة من :

١ - الهبات والاعانات والتبرعات سواء منها المقدمة من الجهات
والمصالح الحكومية والهيئات ووحدات القطاع العام . أو المقدمة من
الجهات الأخرى والأفراد .
٢ - صافي إيرادات الحفلات أو أوراق اليانصيب التي تنظمها
النقابة .

٣ - رسوم القيد بالجدول .

٤ - الاشتراكات السنوية .

٥ - رسوم الفصل في الأتخاب .

٦ - أرباح مطبوعات النقابة .

٧ - حصيله طابع الدمغة المنصوص عليه في الفقرة (ف) من المادة
٣٩ من هذا القانون .

٨ - عائد استثمارات النقابة .

٩ - الموارد الأخرى التى يوافق عليها مجلس النقابة .

١٠ - نسبة ٢٠٪ من حصيلة العقود التى يبرمها الأعضاء .

مادة ٤٨ - تبدأ السنة المالية للنقابة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ٤٩ - نودع أموال النقابة أولا بأول فى مصرف بجمهورية مصر العربية يعينه مجلس النقابة .

مادة ٥٠ - يكون الصرف من أموال النقابة بشيكات تسحب على المصرف المودعة به هذه الأموال بأذن صرف وذلك طبقا للقواعد التى يضعها مجلس النقابة . ويوقع وكيل النقابة المختص وأمين الصندوق الشيكات وأذن الصرف . ويحدد مجلس النقابة وجوه أنصرف من السلفة المستديمة ومقدار ما يعرف ومن له اختصاص الأمر بالصرف .

مادة ٥١ - تعتبر أموال النقابة أموالا عامة ، وتخصص للصرف منها على تحقيق أغراضها . وللنقابة أن تستثمر فائض إيراداتها لضمان مورد ثابت فى أعمال محققة الكسب على النحو الذى تحدده الجمعية العمومية .

الفصل الخامس

النزاع على الاعتبار

مادة ٥٢ - يختص مجلس النقابة بنظر المنازعات التى تقوم بين عضو النقابة وصاحب العمل بشأن الاعتبار ، ويرفع النزاع الى المجلس بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول . وعلى المجلس أن يصدر قرارا بالفصل فى النزاع خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب وللطالب أن يلجأ الى القضاء .

وعلى المجلس اخطار طرفي النزاع بموضوع الطلب وبالجلسة التي يحددها للنظر فيه بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول للطرفين حق انحضور لبدء أقوالهما ولكن منهما الاستعانة بمحام •

ويفرض رسم قدره ٢٪ على المائتي جنيه الأولى من الأتعاب و ١٪ على المائتي جنيه الثانية و ٥٪ عما جاوز ذلك يدفع عند تقديم الطلب • ويتضمن قرار المجلس بالفصل في النزاع من يتحمل هذا الرسم من طرفي الخصومة كل بمقدار ما خسر من طلباته •

مادة ٥٣ - لعضو النقابة ولصاحب العمل حق التظلم من قرار المجلس خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وذلك خلاف مواعيد المسافة المقدرة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويكون التظلم بتكليف بالحضور أمام المحكمة المختصة وتفص فيه على وجه الاستعجال •

مادة ٥٤ - بعد أن يصبح القرار نهائيا بفوات ميعاد التظلم منه يكون لصاحب الشأن أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية أو انقاض الجزئي بحسب الأحواز اصدار أمر تنفيذ القرار • ويحصل قلم الكتاب على هذا الأمر رسما قدره ٢٪ عن المائة جنيه الأولى من الأتعاب و ٨٪ عما جاوز ذلك •

مادة ٥٥ - يختص مجلس النقابة بتقدير أتعاب العضو بناء على طلبه أو على طلب صاحب العمل وذلك عند عدم الاتفاق عليها كتابة ، ويسقط حق العضو في مطالبة صاحب العمل بالأتعاب عند عدم وجود سند بها بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ آخر عمل قام به •

الفصل السادس واجبات الأعضاء وتاديبهم

مادة ٥٦ - يؤدى العضو العامل اليمين الآتية . وذلك أمام مجلس النقابة « أقسم بالله العظيم أن أصون مصلحة الوطن وأن أؤدى رسالتى بالشرف والأمانة والنزاهة وأن أحافظ على كرامة المهنة وأن أحترم تقاليدها وأن أبذل الجهد لتقييم بجميع الوجبات التى يفرضها قانون المهنة تحقيقا لأهدافها » .

مادة ٥٧ - لا يجوز للعضو اتخاذ اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعماله الفنية الا بعد مضى شهر على الأقل من تساريخ ابلاغ شكواه الى مجلس النقابة . ومع ذلك يجوز له اتخاذ الاجراءات الوقتية اللازمة للمحافظة على حقوقه .

مادة ٥٨ - يؤدى الأعضاء اشتراكا سنويا فى أول يناير من كل عام بمواقع أربعة جنيهات .

مادة ٥٩ - على عضو النقابة أن يودع سكرتيرية النقابة صورة من العقد الذى يبرمه مع أصحاب الأعمال وغيرهم وذلك خلال سبعة أيام من تساريخ تحرير هذا العقد .

مادة ٦٠ - مع عدم الاخلال بالحق فى اقامة الدعوى الجنائية أو المدنية أو التأديبية يؤخذ تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون كل عضو يخالف الواجبات المنصوص عليها فى القانون أو يخرج على مقتضى الواجب فى مزاوله عمله أو يظهر بما من شأنه الاضرار بكرامته أو يأتى عملا يتنافى مع آدابه أو يلحق ضررا ماديا أو أدبيا بالنقابة .

مادة ٦١ - على عضو النقابة أن يتوخى فى سلوكه مبادئ الشرف والأمانة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التى يفرضها عليه هذا

القانون واللائحة الداخلية للنقابة وآداب المهنة وتقائيد المجتمع طبقا لما يقرره النظام الداخلى للنقابة •

ولمجلس النقابة بأغلبية ثلثى أعضائه • لفت نظر العضو الى ما فيه خروج على السلوك الواجب أو مخالفة لوائح النقابة ونظمها •

مادة ٦٢ - العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على العضو العامل :

١ - الانذار •

٢ - اللوم •

٣ - الزام العضو بأداء مبلغ لا يجاوز عشرين جنيها • يدفع لصندوق الاعانات والمعاشات •

٤ - المنع من مزاولة المهنة لمدة لا تجاوز سنة كاملة •

٥ - شطب اسم العضو نهائيا من الجدول دون المساس بالمعاش المستحق له •

ولا يجوز للعضو الممنوع من مزاولة عمله الاشتغال به طوال مدة المنع ، ويحرم من جميع الحقوق المقررة للعضو ، ومع ذلك يبقى خاضعا لأحكام هذا القانون •

ولا تدخل مدة المنع فى حساب مدة المعاش والمدد اللازمة للتقيد بجدول النقابة والترشيح لمجلس النقابة •

وإذا زاول العضو عمله فى فترة المنع يعاقب تأديبيا بشطب اسمه نهائيا من الجدول ولا يحول اعتزال العضو أو منعه من مزاولة عمله دون محاكمته تأديبيا وذلك خلال - الثلاث سنوات التالية للاعتزال أو المنع •

مادة ٦٣ - تتولى التحقيق لجنة تشكل من :

- (أ) عضوين يختارهما مجلس النقابة سنويا .
- (ب) عضو من مجلس الدولة بدرجة نقيب على الأقل يختاره رئيس مجلس الدولة .

ويحال العضو الى هيئة التأديب بقرار من مجلس النقابة .

كما يجوز للوزير المختص أن يطلب من مجلس النقابة بكتاب مسبب احالة العضو الى هيئة التأديب .

ويتولى أحد عضوى لجنة التحقيق تمثيل الاتهام أمام هيئتى التأديب الابتدائية والاستئنافية .

وعلى جهة التحقيق أن تخطر مجلس النقابة قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد العضو بوقت مناسب .

وللنقيب اذا كان العضو متهما بجناية أو جنحة خاصة بعمله أن يحضر هو أو من يندبه من أعضاء النقابة أو من ينييه من المحامين التحقيق .

مادة ٦٤ - يختص بتأديب الأعضاء مجلس تأديب يشكل برئاسة النقيب وعضوية مستشار من مجلس الدولة وممثل للوزارة المختصة وعضوين من مجلس النقابة يختار أحدهما المجلس ويختار الآخر العضو الحال الى مجلس التأديب .

مادة ٦٥ - يعان العضو بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول يتضمن موعد الجلسة ومكانها وملخص التهم المنسوبة اليه وذلك قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويجب أن يبلغ العضو رئيس المجلس قبل الجلسة بسبعة أيام باسم
عضو مجلس النقابة الذي يختاره ، والا اختاره مجلس النقابة .

مادة ٦٦ - يجوز للعضو أن يوكل محاميا للدفاع عنه ، وللمجلس
التأديب أن يكلف العضو بالحضور شخصيا ، ويجوز لكل من مجلس
التأديب والعضو أن يكلفا بالحضور الشهود الذين يريان فائدة من سماع
شهادتهم .

مادة ٦٧ - تكون جلسات مجلس التأديب غير علنية ويصدر القرار
بعد سماع أقوال العضو ومن يتولى الدفاع عنه .

مادة ٦٨ - يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسببا ، وأن تتلى
أسبابه كاملة عند النطق به .

مادة ٦٩ - يجوز للعضو أن يعارض في قرار مجلس التأديب الذي
يصدر في غيبته خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر
وتكون المعارضة بتقرير من العضو أو الوكيل عنه يدون في سجل معد
لذلك بسكرتارية مجلس التأديب .

مادة ٧٠ - يجوز للعضو الذي صدر ضده قرار من مجلس التأديب ،
كما يجوز للنقيب بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار خلال
خمس عشرة يوما من تاريخ صدوره إذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء
ميعاد المعارضة إذا كان غيابيا .

ويشكل مجلس التأديب الاستثنائي برئاسة أحد وكلاء الوزارة
المختصة أو رؤساء الهيئات العامة التابعة لها يختاره الوزير المختص
وعضوية رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة وثلاثة أعضاء من
مجلس النقابة ليكون للعضو المحال للتأديب أن يختار أحدهم ويختار
مجلس النقابة العضوين الآخرين .

ولا يجوز أن يشترك في هذا المجلس أحد أعضاء مجلس التأديب الذى أصدر القرار المطعون فيه ويكون قرار مجلس التأديب الاستثنائى نهائيا • ولا تخل نهائية قرار مجلس التأديب الاستثنائى بحق صاحب الشأن فى اللجوء الى القضاء الإدارى للطعن فى القرار •

الباب الثانى

صندوق الاعانات والمعاشات

مادة ٧١ - ينشأ فى كل نقابة من النقابات الثلاث صندوق للاعانات والمعاشات يكون مقره مدينة القاهرة • وتتولى ادارة هذا الصندوق - تحت اشراف مجلس النقابة - لجنة مكونة من النقيب رئيسا وعضوية أمين صندوق النقابة وسكرتيرها وعضوين ينتخبهما مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه •

مادة ٧٢ - تختص لجنة الصندوق بإدارة أمواله واستثمارها ومنح المعاشات وتقرير الاعانات والمرتبات الشهرية •

ويبين النظام الداخلى للنقابة القواعد التى تتبع فى ادارة الصندوق ونظام اجتماعات اللجنة وسير العمل بها •

مادة ٧٣ - تودع أموال الصندوق فى حساب خاص بأحد المصارف يختاره مجلس النقابة ويكون الصرف منه بناء على قرارات تصدرها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧١) وبموجب أذن صرف موقّع عليها من النقيب أو أحد وكيله ومن أمين صندوق النقابة •

مادة ٧٤ - تعفى أموال الصندوق وجميع العمليات الاستثمارية الخاصة به مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم •

مادة ٧٥ - تتكون أموال الصندوق من :

- ١ - صافي رصيد صندوق النقابة التي شكلت بقرار من رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .
- ٢ - $\frac{٦٠}{١٠٠}$ من رسوم القيد بجدول النقابة .
- ٣ - $\frac{٦٠}{١٠٠}$ من رسوم إعادة القيد بهذه الجداول .
- ٤ - $\frac{٦٠}{١٠٠}$ من الاشتراكات السنوية لأعضاء النقابة .
- ٥ - $\frac{٦٠}{١٠٠}$ من حصة رسم الدفنة الخاصة بالمهن انتمائية والسينمائية والموسيقية .
- ٦ - $\frac{٤٠}{١٠٠}$ من الرسوم المقررة على طلبات تقدير الإحتياج .
- ٧ - $\frac{٤٠}{١٠٠}$ من الهبات والإعانات والتبرعات سواء منها المقيمة من الجهات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام والمقدمة من الجهات الأخرى والأفراد .
- ٨ - $\frac{٤٠}{١٠٠}$ من الرسوم المقررة على تصريحات العمل المؤقتة .
- ٩ - عائد استثمارات الصندوق .
- ١٠ - رسم نسبي قدره $\frac{٢}{١٠٠}$ من قيمة العقود بلخمية بالعمل التي يبرمها الأعضاء أو من إيراداتهم منها $\frac{١}{١٠٠}$ من حصة بيع كسافة نوعيات الانتاج الفني طبقا لما تنص عليه اللائحة الداخلية للاتحاد العام لنقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية .
- ١١ - أرباح مطبوعات الصندوق وما يقوم به من نشاط أو أية موارد أخرى مشروعة وذلك طبقا للحصة التي يقررها مجالس النقابة للصندوق .
- ١٢ - الغرامات المقررة وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٧٦ - تتقدم اللجنة التي تتولى ادارة الصندوق الى مجلس النقابة في موعد لا يجاوز منتصف يناير من كل سنة بمشروع ميزانية

الصندوق عن الحصة المالية المقبلة وانحساب النظمى للسنة المنتهية ،
وذلك لحصصها والتصديق عليها ثم عرضها على الجمعية العمومية في أول
اجتماع لها •

ولا يجوز أن تزيد المصروفات على ٨٠٪ من الإيرادات السنوية ،
وتضام العشرون في المائة الباقية الى احتياطي الصندوق لئلا المعجز
الطارء في ميزانية الاعانات والمعاشات •

مادة ٧٧ - للعضو الحق في معاش شهري كامل اذا توافرت فيه
الشروط الآتية :

١ - أن يكون اسمه مقيدا بجدول النقابة الخاص بالأعضاء
العاملين •

٢ - أن يكون قد أدى رسوم الاشتراك المستحقة عليه ، مالم يكن
قد أعفى منها بقرار من مجلس النقابة •

٣ - أن يكون قد مارس المهنة ممارسة فعلية مدة ثلاثين سنة متصلة
أو منقطعة ، وتحتسب في هذه المدة مدة عضويته بالنقابة شاملة مدة
عضويته بالنقابة المشكلة بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابات
 واتحاد نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية وقرار رئيس
الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن
نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية في الاقليم المصرى •

٤ - أن يكون قد بلغ من العمر ستين سنة ميلادية على الأقل ،
ويعتبر في حكم بلوغ سن الستين وفاة العضو أو عجزه الكامل صحيا
عن مزاولة المهنة •

ويحدد النظام الداخلى للنقابة الشروط الأخرى وقواعد صرف
المعاش ومقداره في ضوء موارد الصندوق •

مادة ٧٨ - للعضو الذى مارس المهنة خمس وعشرون سنة فأكثر وأحيل الى المعاش قبل بلوغه سن الستين وبعد بلوغه الخامسة والخمسين ، الحق فى ثلاثة أرباع المعاش الكامل .

مادة ٧٩ - اذا أصاب العضو عجز كامل يمنعه من مزاولة المهنة أو توفى أثناء عضويته وكانت مدة اشتغاله بالمهنة أو عضويته لا تقل عن عشر سنوات ، ولا يقل عمره عن ثلاثين سنة ، كان له أو للمستحقين عنه معاش شهرى بواقع واحد من ثلاثين من المعاش الكامل عن كل سنة من سنوات اشتغاله بالمهنة ، ويثبت العجز الكامل بتقرير من لجنة طبية يعينها مجلس النقابة .

وفى حالة وفاة العضو الذى يتقاضى معاشا من النقابة يؤول معاشه الى المستحقين عنه .

مادة ٨٠ - عند حساب مدة العضوية فى حالة وفاة العضو أو عجزه الكامل تجبر كسور السنة الى سنة كاملة اذا زادت على النصف وتهمل ان قلت عن ذلك .

مادة ٨١ - يوزع المعاش على المستحقين عن العضو وفقا للقواعد والأوضاع التى يحددها النظام الداخلى للنقابة ، ويتم توزيعه عليهم اعتبارا من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة .

مادة ٨٢ - يقصد بالمستحقين فى المعاش :

١ - أرملة العضو أو صاحب المعاش .

٢ - أولاده ومن يعولهم من أخوته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين وقت وفاته ، فإذا كانوا قد جاوزوها وكانوا فى إحدى مراحل التعليم التى لا تجاوز التعليم الجامعى أو العالى اعتبروا ضمن

المستحقين للمعاش بصفة مؤقتة ، وذلك مع مراعاة حكم الفقرتين (أ) ،
(ب) من البند ٣ من المادة (٨٣) من هذا القانون .

وعند قطع المعاش المستحق للطبقة في الحالات المذكورة يعاد توزيع
المعاش على باقى المستحقين الموجودين في وقت الوفاة .

٣ - أولاده ومن يعولهم من اخوته الذكور الذين جاوزوا الحادية
والعشرين وكانوا وقت وفاته مصابين بعجز كامل يمنهم عن الكسب .
وتثبت حالة العجز في هذه الحالة بقرار من لجنة طبية يعينها مجلس
النقابة .

٤ - الأرمال والمطلقات وغير المتزوجات من بناته ومن يعولهن من
أخواته .

٥ - الوالدان .

ويشترط لاستحقاق الوالدة ألا تكون متروجة من غير والد المتوفى ،
كما يجب ألا يكون للاخوة والأخوات والوالدين في حالة استحقاقهم دخل
خاص يعادل قيمة ما يستحقونه في المعاش أو يزيد ، فإذا نقص عما
يستحق لهم أدى اليهم الفرق .

ويشترط لاستحقاق الوالدين أو الاخوة والاخت للمعاش أن
يثبت اعالة العضو لهم أثناء حياته .

وتثبت الاعالة وعدم وجود دخل خاص أو تحدد قيمة هذا الدخل
في حالة وجوده باقرار المستحق مع شهادة ادارية تؤيد اقراره .

مادة ٨٣ - يقطع المعاش المستحق في الحالات الآتية :

١ - للأرمال والبنات والأخوات في حالة زواجهن أو وفاتهن .

٢ - للأرم في حالة زواجها من غير والد المتوفى أو وفاتها .

٣- الأولاد والأخوة الفكور في حالة بلوغهم للحادية والعشرين •

واستثناء من ذلك يستمر صرف المعاش الى هؤلاء المستحقين في الأحوال الآتية :

(أ) اذا كان مستحق المعاش طالبا في إحدى مراحل التعليم التي لا تتجاوز الجامعي أو العالي ، وذلك الى أن يتم السادسة والعشرين أو تنتهي دراسته أى التاريخين أقرب ، ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة •

(ب) اذا كان مصليا بعجز كامل يمنعه عن الكسب وذلك الى أن يزول العجز •

(ج) تمنح البنت أو الأخت ما كان يستحق لها من معاش اذا طلقت أو ترملت بعد وفاة العضو أو صاحب المعاش خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج أو تاريخ الوفاة أيهما أقرب وذلك دون الاخلال بحقوق باقى المستحقين عن العضو أو صاحب المعاش فإذا كان للبنت أو الأخت دخل خاص خصم من معاشها ما يعادل مبلغ الدخل •

مادة ٨٤ - يجيز أجمع بين المعاش المقرر للعضو وفقا لأحكام هذا القانون وبين المعاش المستحق من أية جهة طبقا لأية قوانين أخرى •

مادة ٨٥ - تقدم طلبات صرف المعاش كتابة الى النقابة حتى آخر شهر أكتوبر من كل سنة ، وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطلاب متى توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك قبل آخر شهر ديسمبر من نفس السنة •

مادة ٨٦ - يترتب على صرف المعاش للعضو أن يتمتع عن مزاوله أى عمل من أعمال المهنة ، أيما كان نوعه ، ويرفع اسمه من جداول النقابة •

ويجوز للمضو الذي يرغب في العودة الى مزاوله المهنة أن يطلب إعادة قيد اسمه في جداول النقابة ، وفي هذه الحالة يوقف صرف المعاش له .

مادة ٨٧ - لا يجوز استبدال المعاش المقرر وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٨٨ - يجوز للجنة الصندوق أن تقرر للمضو اعانة وقتية اذا ما طرأت له ظروف تقتضى اعانته وللجنة أن تقرر له اذا اقتضى الأمر مرتبا شهريا لمدة لا تزيد على سنة ، ولها أن تقرر استمرار صرف هذه الاعانة سنويا على ألا تزيد المدة على خمس سنوات .

مادة ٨٩ - يجوز للجنة أن تمنح اعانات أو مرتبات شهرية للمستحق عن المتوفى اذا لم تتوافر فيه شروط الحصول على المعاش طبقا لأحكام هذا القانون .

وتحدد هذه الاعانات والمرتبات وفقا للقواعد التي يقررها النظام الداخلي للنقابة .

مادة ٩٠ - مع عدم الأخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لا يجوز التنازل أو الحجز على المعاشات والمرتبات الشهرية والاعانات المؤقتة التي تقرر وفقا لأحكام هذا القانون أو حوالتها للغير .

مادة ٩١ - في حالة وفاة العضو المشتغل أو الحاصل الى المعاشين يصرف فوراً مبلغ خمسين جنيها مصاريف جنازة وفي حالة وفاة أحد ممن يمولهم العضو المشتغل يصرف فوراً مبلغ خمسة وعشرين جنيها مصاريف جنازة .

مادة ٩٢ - يختص مجلس النقابة وبمعه بالفصل نهائيا في التظلمات التي يقدمها فوو الشأن أو أحد أعضاء لجنة الصندوق من قرارات لجنة

الصندوق وتقدم التظلمات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اختصار ذوى الشأن بقرارات اللجنة .

ويجب على المجلس قبل الفصل فى التظلم أن يسمع أقوال ذوى الشأن اذا كان التظلم من أحد أعضاء لجنة الصندوق أو أقوال أمين الصندوق اذا كان التظلم من ذوى الشأن .

مادة ٩٣ - على جميع المصالح الحكومية والهيئات واشركات والمحال العامة التى تتعاقد مع المشتغلين باليمن التمثيلية واسينمائيه والموسيقية أن تقوم بخصم الرسوم المنصوص عليها فى المادة (٥) والبنسبة ١٠ من المادة (٧٥) من هذا القانون وتوردها الى صندوق الاعانات والمعاشات للنقابة المختصة فى اليوم التالى لتحصيلها مع عدم المساس بحق النقابة فى الرجوع على العضو فى شأن تلك الرسوم على أن تخصص من حصيلة هذه المبالغ نسبة ٥ فى المائة للجهات القائمة بالتحصيل ويكون توزيعها طبقاً للقواعد التى يضعها الوزير المختص .

مادة ٩٤ - اذا طرأ لى سبب من الأسباب ما يمس كيان النقابة المالى ، فلاءء النقابة مجتمعين فى هيئة جمعية عمومية بعد تصديق الوزراء المختصين بقطاعات الاعلام واشقافة والتأمينات الاجتماعية ، حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا انقانون وأن يقرروا فى هذه الحالة طريقة استعمال وتوزيع رصيده ويشترط لصحة الاجتماع ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلثى عدد الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية وأن يصدر بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

الباب الثالث

حل النقابة

مادة ٩٥ - لمجلس النقابة أن يطلب عقد الجمعية العمومية للنظر فى حل النقابة اذا ثبت أنها عاجزة عن تحقيق أغراضها .

مادة ٩٦ - يصدر قرار الحل بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين ، ولا يعمل به الا بعد اعتماده من الوزير المختص .

مادة ٩٧ - تدعى الجمعية العمومية للنقابة خلال شهر من تاريخ اعتماد قرار الحل طبقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا الشأن ، ويظل مجلس النقابة قائما بتصريف شئونها .

مادة ٩٨ - تعين الجمعية العمومية بعد صدور قرار الحل مصفيا يتولى حصر حقوق النقابة والوفاء بالتزاماتها .

مادة ٩٩ - تؤول أموال النقابة الى الجهة التي تحددها الجمعية بموافقة الوزارة المختصة ، على أن تكون هذه الجهة من الجهات المهمة بفنون السينما أو المسرح أو الموسيقى حسب الأحوال .

الباب الرابع

الاتحاد العام لنقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية

مادة ١٠٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧) ينشأ اتحاد عام لنقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية ونكون له الشخصية الاعتبارية ويكون مقره مدينة القاهرة ويتكون الاتحاد من رئيس الاتحاد وهيئات مكاتب النقابات الثلاث .

مادة ١٠٠ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧) ويشترط فيمن يرشح رئيسا للاتحاد أن يكون عضوا في إحدى النقابات الثلاث وأن تتوفر فيه شروط الترشيح لنصب النقيب وأن يكون قد على اشتغاله بالمهنة ٢٠ سنة متصلة على الأقل سابقة لتاريخ الترشيح مباشرة .

وتجرى انتخابات رئيس الاتحاد بواسطة مجالس النقابات الثلاث

وتدعى هذه المجالس لانتخاب رئيس الاتحاد قبل انتخابات النقابات
بشهرين على الأقل .

ويخوز المرشح الحاصل على أكثر عدد من الأصوات المصحية الذين
اشتركوا في الانتخابات .

وإذا تساوت الأصوات أجريت القرعة بين المتساوين لتحديد الفائز ،
ولا يجوز الجمع بين رئاسة الاتحاد ومكتبه النقابي أو عضو مجلس
النقابة في إحدى النقابات الثلاث ، وينتخب مجلس الاتحاد هيئة مكتبه
في أول اجتماع له بعد اتمام الانتخابات في النقابات الثلاث من وكيلين
وسكرتير وأمين صندوق بحيث تمثل النقابات الثلاث في هذه الهيئة طبقا
لما تنص عليه لائحة النظام الأساسي للاتحاد ، ومدة الاتحاد أربع
سنوات مرتبطة بانتخابات النقابات .

مادة ١٠١ - أهداف واختصاصات الاتحاد العام :

(أ) وضع اللائحة الداخلية للاتحاد . وتحدد هذه اللائحة مساهمة كل
نقابة من النقابات الأعضاء في مولد الاتحاد بما لا يزيد على ١٠٪
من إيراداتها ، وتوضح هذه اللائحة النظام المالي والإداري للاتحاد
وكل ما يتعلق بسير العمل فيه ويصدر بهذه اللائحة قرار من الوزير
المختص (١) .

(ب) بحث المسائل التي تهم المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية
بصفة مشتركة وذلك بناء على اقتراح إحدى النقابات الثلاث .

(١) صدر قرار وزير المولة والثقافة والأعلام ورئيس المجلس الأعلى
للثقافة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ باعتماد اللائحة الداخلية للاتحاد العام
لنقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقى (١) الوقائع المصرية في
١٩٨٢/٨/٣١ - العدد ٢٠١ م .

(ج) دعم التعاون بين النقابات الأعضاء في مجال الإنتاج وتوثيق الصلات المهنية بين أعضائها .

(د) تنظيم تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالنشاط الفني بين النقابات الأعضاء .

(هـ) تنسيق التعاون بين النقابات أعضاء الاقتصاد وبين الاتحادات والمنظمات الفنية في الداخل والخارج .

(و) يقوم الاتحاد العام بتحصيل نسبة ١٪ من حصة بيع كافة نوعيات الإنتاج الفني المنصوص عليها في المادة (٧٥) من هذا القانون لتوزيعها على النقابات المهنية الثلاث طبقا لما تنص عليه اللائحة الداخلية .

(ز) فض المنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر ينتمون الى أكثر من نقابة من النقابات المشار اليها ، وتحدد اللائحة حالات النزاع التي يختص بنظرها الاتحاد ورسوم وإجراءات الفصل فيها .

(ح) اقتراح القواعد التي تصرف بمقتضاها المجانيات والإعلانات تبعاً لحالة الصنفوق ومراقبة تنفيذ تلك القواعد .

مادة ١٠٢ - يجتمع الاتحاد العام بمقر إحدى النقابات سائلة اجتماعا عاديا مرة كل ثلاثة أشهر ، ويجوز أن يجتمع اجتماعا غير عادي بناء على قرار يصدره مجلس إحدى للنقابات المذكورة ، أو بناء على طلب من الوزير المختص .

مادة ١٠٣ - يكون اجتماع الاتحاد العام صحيحا اذا حضره ثمانية أعضاء على الأقل ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند تساوي الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس ، وتكون قراراته نهائية وملزمة لكل نقابة .

مادة ١٠٤ - يعقد الاتحاد العام مؤتمراً سنوياً. يشترك فيه أعضاء مجالس النقابات المنضمة اليه ، يرأسه رئيس الاتحاد . ويعرض على هذا المؤتمر تقرير عن النشاط الذي قام به الاتحاد خلال السنة والمسائل التي عرضت عليه وتوصياته بشأنها .

ويبين النظام الداخلي للاتحاد طريقة الدعوة الى المؤتمر ونظام جلساته والمسائل الأخرى التي يجب عرضها .

مادة ١٠٥ - تبليغ قرارات وتوصيات مجلس الاتحاد ومؤتمره السنوى الى الوزير المختص خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها ، وتكون هذه القرارات نافذة اذا لم يعترض عليها خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغها بها .

كما تبليغ هذه القرارات والتوصيات الى النقابات ،الأعضاء بعد فوات المدة المشار إليها دون اعتراض عليها من الوزير وذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة في شأنها طبقا للوائح الداخلية للنقابات الأعضاء .

وفي جميع الأحوال تكون القرارات الصادرة عن مجلس الاتحاد ومؤتمره السنوى التي يحتاج تنفيذها الى اجراء تشريعى أو تعديل في النظام الداخلى للنقابة المعنية بمثابة توصيات لها .

مادة ١٠٥ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧) يجوز لرئيس الاتحاد أن يشكل لجنة من خمسة من مستشارى مجلس الدولة أو احدى الهيئات القضائية الأخرى لفحص أوراق الترشيح والتأكد من مطابقتها للقانون وذلك بعد أخذ موافقة المجالس العليا لهذه الهيئات .

مادة ١٠٥ مكرراً ١ - (مضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧) يصدر الاتحاد العام قراراً بتشكيل لجان للإشراف على انتخابات النقابات

الثلاث على أن يكون في كل لجنة عضو قانوني على الأقل ، كما يصدر قرار بتحديد موعد فتح باب الترشيح وقفله من النقابات الثلاث وتحديد موعد اجراء الانتخابات •

الباب الخامس

احكام عامة وانتقالية

- مادة ١٠٦ - (ملغاة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧)
- مادة ١٠٧ - (ملغاة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧)
- مادة ١٠٨ - (ملغاة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧)
- مادة ١٠٩ - (ملغاة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧)
- مادة ١١٠ - (ملغاة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧)
- مادة ١١١ - (ملغاة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧)
- مادة ١١٢ - (ملغاة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧)
- مادة ١١٣ - (ملغاة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧)
- مادة ١١٤ - (ملغاة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧)
- مادة ١١٥ - (ملغاة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧)
- مادة ١١٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٨ (١٣ يونية سنة ١٩٧٨) •

القسم الثالث

تشريعات متنوعة

قانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥

لتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات القانون المحررى
والأغاني والمسرحيات والمثلوجات والاسطوانات وأشرطة
التسجيل الصوتي (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

- (١) الوقائع المصرية في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ٦٧ مكرر (د) .
(٢) صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ (أ) الوقائع المصرية في
١٩٥٦/٤/٢٩ - العدد ٣٤ مكرر (١) ونص في مادته الأولى على أن
تستبدل عبارة « مصلحة الفنون » بعبارة « مصلحة الاستعلامات » الواردة
في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ والقرارات الصادرة تنفيذاً لهذا القانون .
(٣) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ في
شان استثناء هيئة الاذاعة من أحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥
(الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/٢/١٦ - العدد ٤٠) ونص على ما يلي :
« مادة ١ - تستثنى هيئة اذاعة الجمهورية العربية المتحدة من
تطبيق أحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وتباشر الهيئة
شئون الرقابة على موادها الاذاعية المختلفة دون التقيد بأحكامه وذلك
وفقاً لما يقرره مجلس ادارتها من قواعد لتنظيم هذه الرقابة .
مادة ٢ - يعمل بالقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ عند مباشرة أى نشاط
يتعلق بالصفات الخاضعة لأحكامه عن طريق هيئة الاذاعة .
مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في
الإقليم المصرى » ،

- (٤) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٦٥ لسنة
١٩٦٩ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/٧/١٢ - العدد ٢٤) ونص في مادته
الأولى على ما يلي : « تنقل الى وزارة السياحة اختصاصات وزارة الثقافة
المصوص عليها في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وذلك بالنسبة
الى البرامج الترفيهية والترويحية التى تعرض بالمحال العامة والملاهى
اليلية التى تخضع لإشراف وزارة السياحة » .

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير الارشاد القومي ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تخضع للرقابة الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات والمنولوجات والأغاني والأشرطة الصوتية والاسطوانات أو ما يماثلها وذلك بقصد حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

مادة ٢ - لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الارشاد القومي :

(أولا) تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .

(ثانيا) تسجيل المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال .

(ثالثا) عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى أو ما يماثلها في مكان عام .

(رابعا) تأدية المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها في مكان عام .

(خامسا) اذاعة المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها .

(سادسا) بيع الأشرطة الصوتية أو الاسطوانات أو ما يماثلها أو عرضها للبيع .

(سابعاً) تصدير المصنفات المبينة في الفقرات السابقة إذا كان قد تم تصويرها أو انتاجها أو تسجيلها في مصر .

مادة ٣ - يشمل الترخيص الوارد في البند أولاً من المادة الثانية الترخيص بتسجيل ما تضمنه سيناريو الفيلم من مصنفات خاضعة للرقابة وفي البند ثانياً الترخيص بتأدية وإذاعة المصنف المرخص بتسجيله وبيع المصنف المسجل وفي البند ثالثاً الترخيص بتأدية وإذاعة ما يتضمنه المصنف المرخص بعرضه من مصنفات خاضعة للرقابة .

مادة ٤ - (أ) يطلب الترخيص بخطاب مسجل يعلم الوصول .
(ب) يجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تثبت في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

ويعتبر الترخيص ممنوحاً إذا لم يصدر قرار من هذه السلطة خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة .
وتسرى الأحكام السابقة على طلبات تعديل المصنفات الخاضعة للرقابة ولا يترتب على منح الترخيص أي مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بالمصنف المرخص به .

مادة ٥ - يسرى الترخيص لمدة سنة من تاريخ صدوره بالنسبة الى التصوير أو التسجيل ولمدة عشر سنوات بالنسبة الى العرض أو التأدية أو الإذاعة ويجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تحدد الجهات التي يعمل فيها بالترخيص ولمدة شهر بالنسبة الى التصدير ولا يسرى الا بالنسبة للدولة أو الدول المبينة قية .

مادة ٦ - يجوز لذوى الشأن أن يتقدموا بطلب لتجديد الترخيص لمدة أخرى قبل انتهاء المدة المحددة في المادة السابقة بثلاثين يوماً على

الأقل ويجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تفصل في هذا الطلب قبل نهاية مدة الترخيص بخمسة عشر يوما والا اعتبر الترخيص مجددا لمدة أخرى مساوية لمدته السابقة •

مادة ٧ - لا يجوز للمرخص له :

(أولا) اجراء أى تعديل أو تحريف أو اضافة أو حذف بالمصنف المرخص به •

(ثانيا) استعمال ما قرره السلطة القائمة على الرقابة استبعاد من المصنف المرخص به في الدعاية له •

مادة ٨ - يجب على المرخص له :

(أولا) أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الاعلانات التي تصدر عن المصنف المرخص به •

(ثانيا) أن يطبع ترخيص عرض الأشرطة السينمائية على شريط خاص لا يقل طوله عن خمسة أمتار للأشرطة مقاس ٣٥ مم اذا زاد وزنها على ٦٠ كـ.ج أو على مترين بالنسبة لجميع المقاسات والأوزان الأخرى •

(ثالثا) أن يطبع على لوحات الفانوس السحرى رقم وتاريخ الترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها •

(رابعا) أن يطبع رقم وتاريخ الترخيص بالتسجيل مع اسم الاسطوانة على الاسطوانة نفسها •

(خامسا) أن يعرض شريط الترخيص بعرض الأشرطة السينمائية قبل عرض اسم الفيلم مباشرة •

مادة ٩ - يجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تسحب بقرار مسبب الترخيص السابق اصداره في أى وقت اذا طرأت ظروف جديدة

تستدعى ذلك ولها في هذه الحالة إعادة الترخيص بالمصنف بعد إجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل دون تحصيل رسوم .

مادة ١٠ - تفرض رسوم على كل ما يخضع للرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون ويصدر قرار من وزير الإرشاد القومي ^(١) بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد بتحديد الرسوم المستحقة عن فحص المصنف المطلوب الترخيص به وعن منح الترخيص وعن تجديده .

مادة ١١ - تعفى من الرسوم المصنفات الخاضعة للرقابة التي تقدم عنها طلبات الترخيص من :

(أ) الجهات الحكومية .

(ب) المجالس البلدية ومجالس المديرية .

(ج) المؤسسات العامة .

مادة ١٢ - يجوز التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على الرقابة الى لجنة تشكل من :

(١) مدير عام مصلحة الفنون أو من يندبه لذلك رئيساً

(٢) مندوب من مجلس الدولة يندبه رئيس إدارة الفتوى
والتشريع المختصة أعضاء
(٣) رئيس نقابة السينمائيين أو من يختاره مجلس النقابة

مادة ١٣ - يرفع التظلم الى اللجنة مبيناً فيه موضوع ابلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موصى عليه مشفوعاً بالمستندات والأدلة المؤيدة لوجهة

(١) صدر قرار وزير الإرشاد القومي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٥ بتحديد رسم الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمرحيات والمنولوجات والاسطوانات واشترط التسجيل الصوتي .

نظره وبالإيصال الدال على دفع مبلغ التأمين الذى يحدد بقرار يصدره وزير الارشاد القومى ^(١) ويرد هذا المبلغ اذا صدر قرار اللجنة بالموافقة على جميع طلبات المتظلم ويجوز أن يحضر المتظلم اجتماعات اللجنة أو ينيب عنه محاميا فى ذلك أو أن يقدم لها مذكرات مكتوبة .

ويجوز للجنة أن تستدعى من تشاء من موظفى السلطة القائمة على الرقابة لمناقشتهم فى موضوع التظلم أو أن تكلف خبيرا بوضع تقرير على نفقة المتظلم ويجب عليه فى هذه الحالة أن يودع مبلغا تصدده اللجنة بخزينة مصلحة الفنون بصفة تأمين لأتعاب الخبير ولا تنزم بما يرد فى تقريره .

مادة ١٤ - يجب على اللجنة أن تفصل فى موضوع التظلم خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ ورود التظلم اليها وتصدر قراراتها بالأغلبية وتكون قراراتها نهائية وتبلغ الى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه .

مادة ١٥ - يعاقب كل من صور شريطا سينمائيا بقصد الاستغلال بدون ترخيص بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر ويفرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من عرض أى مصنفة من المصنفات المنصوص عليها فى البند ثالثا من المادة الثانية من هذا القانون ترخيص وفى هذه الحالة يعاقب بالعقوبات ذاتها كل من موزع المصنفة ومستأجره ومدير المكان العلم الذى يعرض به .

(١) صدر قرار وزير الارشاد القومى رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية فى ١١/٣/١٩٥٥ - العدد ٨٥) .

مادة ١٦ - يعاقب كل من خالف أحكام الفقرات ثانيا ورابعا وخامسا وسادسا من المادة الثانية بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم بمصادرة المصنف موضوع المخالفة ويعاقب بالمعقوبة ذاتها مدير المكان العام الذى سجلت أو أديت أو أذيعت أو بيعت أو عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضعة الخاضعة للرقابة .

مادة ١٧ - يجوز فى الأحوال المنصوص عليها فى المادتين السابقتين الحكم بغلق المكان العام مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر ومصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التى استعملت فى ارتكاب المخالفة .

ويجوز بعد اثبات المخالفة وتحرير المحضر اللازم وقف التصوير أو التسجيل أو العرض أو التأدية أو الاذاعة أو البيع بالطريق الإدارى مع ضبط موضوع المخالفة وترفع الدعوى فى هذه الحالة الى محكمة المواد الجزئية الواقع فى دائرتها المكان العام خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الوقف ويفصل فيها على وجه السرعة .

مادة ١٨ - يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا ويترتب على الحكم بالادانة فى مخالفة أحكام المادة الثامنة اعتبار الترخيص ملغى .

مادة ١٩ - يصدر وزير الارشاد القومى قرارا ^(١) بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون ويكون لهم صفة مأمورى الضبط القضائى كما يكون لهم الحق فى دخول الأماكن العامة للتحقق من تنفيذ هذه الأحكام .

(١) صدر قرار وزير الارشاد القومى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٥ ('الوقائع المصرية فى ١١/٣ - العدد ٨٥) .

مادة ٢٠ - تفصل السلطة القائمة على الرقابة في طلبات الترخيص أو تجديد الترخيص التي تقدم اليها عن مصنفات لم تكن خاضعة قبلا للرقابة أو رخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذه ؛ ويجوز خلال هذه المدة عرض هذه المصنفات أو تأديتها أو اذاعتها أو عرضها للبيع أو بيعها مالم تصدر السلطة القائمة على الرقابة قرارا يحرم ذلك بالنسبة لها وفي هذه الحالة يجب أن يوقف المعرض أو التأديسة أو الاذاعة أو البيع فورا الى أن يبت في طلب الترخيص .

مادة ٢١ - يلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

مادة ٢٢ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ووزير الارشاد القومي اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (١) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرياسة في ١٣ المحرم سنة ١٣٧٥ (٣١ اغسطس سنة ١٩٥٥) .

(١) صدر قرار وزير الارشاد القومي رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ١١/٣ - ١٩٥٥ - العدد ٨٥) المعدل بالقرارات أرقام ٦٣ لسنة ١٩٥٧ و ٩٥ لسنة ١٩٦١ و ٢٤٥ لسنة ١٩٦٨ . كما صدر قرار وزير الاعلام والثقافة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن القواعد الاساسية للرقابة على المصنفات الفنية (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٥/٢٧ - العدد ١٢٣) .

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧

في شأن الرسوم الخاصة بدعم السينما (١) و (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى
أرعاية الفنون والآداب ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ بفرض رسم اضافى للأعمال
الخيرية المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٤ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - (معدلة بالقرار بقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٩ والقرار
بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩) يخصص لصالح مؤسسة دعم السينما ما
يحدد من حصة التكاليف العامة الآتية :

١ - رسم تشجيع السينما المفروض بمقتضى القانون رقم ١٢٨ لسنة
١٩٥٤ بتعديل أحكام انقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ المشار اليه .

٢ - رسم يحصل عند منح ترخيص الرقابة بعرض الأفلام المستوردة
داخل البلاد ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من وزير المالية والاقتصاد (٣)

(١) الوقائع المصرية في ٣ يونية سنة ١٩٥٧ - العدد ٤٤ مكرر .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١
بإنشاء صندوق دعم السينما (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٤/٢ - العدد

١٤) المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ .

(٣) صدر قرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الرسم الذى
يحصل عند منح ترخيص الرقابة بعرض الافلام المستوردة داخل البلاد

(الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٧/٥ - العدد ١٥٥) .

بناء على اقتراح وزير الارشاد القومي ، وذلك بحد أقصى قدره ٣٠٠ ج للفيلم الواحد .

ويجوز الاعفاء من كل أو بعض هذا الرسم اذا كانت الأفلام مستوردة لأغراض علمية أو ثقافية أو كانت واردة على سبيل التبادل بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول تنفيذًا لاتفاقات ثقافية .
ويكون الاعفاء بقرار من وزير الثقافة والارشاد القومي بناء على اقتراح مجلس إدارة مؤسسة دعم السينما .

٣ - رسم دفعة خاص على الأوراق يفرض على العقود والمحركات والمطبوعات المتصلة بافتتاح وتوزيع واستيراد وتصدير وعرض الأفلام السينمائية .

ويصدر وزير الثقافة والارشاد القومي ^(١) بناء على عرض مجلس إدارة مؤسسة دعم السينما قرارًا بتعيين الأوراق التي تخضع لهذا الرسم وتحديد فئاته على كل نوع منها بحيث لا تتجاوز الفئة ثمانين مليماً ولا تقل عن عشرة مليمات على الورقة الواحدة .

ويصدر وزير المالية والاقتصاد قرارًا بناء على اقتراح وزير الارشاد القومي بتحديد الجزء المخصص لصالح المؤسسة من الرسوم الثلاثة المشار إليها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون .
ولوزير الارشاد القومي اصدار القرارات المنفذة له .
يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (٢ يونية سنة ١٩٥٧) .

(١) صدر قرار وزير الثقافة والارشاد القومي رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تعيين الأوزاق التي تخضع للرسم المنصوص عليه في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ والمعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ (الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٤/٢ - العدد ٢٧) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨
في شأن تنظيم مكاتب الوسطاء في الحاق الممثلين والممثلات
وغيرهم بالعمل في الاقليم المصرى (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛
وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابات واتحاد نقابات
المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية ؛
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ بإستراط الحصول على اذن قبل
العمل بانهيئات الأجنبية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على كل شخص أو هيئة تعمل
كوسيط في الحاق الممثلين أو السينمائيين أو الموسيقيين أو المغنين أو
الراقصين أو أى شخص ممن يقوم بعمل من أعمال التمثيل المسرحى أو
السينمائى وما شابهها بالعمل .

مادة ٢ - لا يجوز الاشتغال بأعمال الوساطة المبينة في المادة السابقة
الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير الارشاد القومى ويكون
الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده ويحدد وزير الارشاد القومى قواعد
منح الترخيص وتجديده ورسومه بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية .

مادة ٣ - يشترط فيمن يرخص له بالوساطة :

- (أ) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة .
- (ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جنحة مخلة بالشرف ، أو في جرائم اخفاء المتهمين أو جرائم المخدرات .
- (ج) أن يكون حسن السمعة .
- (د) ألا يكون من أصحاب صالات الرقص أو المحال التي تقدم فيها الخمر أو من مديريها أو المشتغلين فيها .
- (هـ) أن يتخذ مكتبا تتوافر فيه الشروط التي يضعها وزير الارشاد القومي بقرار يصدره .

مادة ٤ - على كل وسيط أن يمك دفترًا مطابقًا للنموذج الذي يقرره وزير الارشاد القومي يدون فيه اسم كل شخص يتقدم اليه للتوسط في تشغيله ولقبه وسنه وجنسيته مع بيان صلاحيته للمهنة التي طلب الاستغلال بها والأوراق التي قدمها لاثبات ذلك أو عدم صلاحيته وسببه .

ومتى تم الحاق الطالب بالعمل يؤشر الوسيط بذلك في الدفتر وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة ومختومة بخاتم وزارة الارشاد القومي .

وعلى مصلحة الفنون ارسال كشف بأسماء المقيدين بالدفتر والبيانات الخاصة بهم وما تم بشأنهم الى وزارة الداخلية بكتاب موصى عليه في أول كل شهر .

مادة ٥ - لا يجوز للوسيط أن يتوسط في تشغيل أحد من المذكورين الا اذا قدم صحيفة سوابق دالة على عدم الحكم عليه بعقوبة في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف . كما لا يجوز له أن يتوسط في تشغيل الأحداث من الجنسين الذين تقل سنهم عن ١٨ سنة الا بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الارشاد القومي بالاتفاق مع وزير الداخلية .

مادة ٦ - لا يجوز التوسط في تشغيل أحد من الجنسين خارج الاقليم المصرى الا بعد الحصول على اذن خاص بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الارشاد القومى بالاتفاق مع وزير الداخلية .

ولو وزير الارشاد القومى بالاتفاق مع وزير الداخلية أن يفرغ على الوسيط بأن يودع أمانة مالية أو أن يقدم كفيلًا مقتدرًا ضمانًا لتنفيذ الشروط والأوضاع المذكورة .

مادة ٧ - (١) للأمورى الضبط القضائى فى حدود اختصاصهم دخول مكاتب الوسطاء للتفتيش عليها والاطلاع على دفاترها للتحقق من تنفيذ الأحكام الواردة فى هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ٨ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز الحكم بإغلاق المكتب وسحب رخصة الوسيط مدة لا تزيد على سنة .

ويكون الحكم بالإغلاق وجوبيا فى حالة إدارة المكتب دون ترخيص .

(١) صدر قرار وزير العدل المؤرخ ١٩٦٣/٦/٢٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٣/٧/٨ - العدد ٥٢) ونص فى مادته الأولى على ما يلى : « يخلو مدير التفتيش الفنى ، والمفتشون الفنيون بالإدارة العامة للرقابة الفنية بوزارة الثقافة والارشاد القومى صفة مامورى الضبط القضائى ، فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه » .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويمثل به في
الاقليم المصرى من تاريخ نشره • ولوزير الارشاد القومى اصـدار
القرارات اللازمة لتنفيذه (١) ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٥ يونية
سنة ١٩٥٨) •

(١) صدر قرار وزير الثقافة والارشاد القومى رقم ٨١ لسنة ١٩٦١
بشان تنفيذ القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٦١/٦/٢٦ -
العدد ٥٠) •

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١

في شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية (١) و (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - على دور العرض السينمائى العامة فى الجمهورية العربية المتحدة أن تخصص فى كل موسم فترة لا تقل عن أسبوع لعرض الأفلام المصرية وتقسيم السنة فى حكم هذه المادة الى ثلاثة مواسم تبدأ فى أول سبتمبر وأول يناير ، وأول مايو على التوالى ، ولا يسرى حكم هذه المدد أثناء فترة الاغلاق التى تقع خلال أحد المواسم المشار إليها اذا تجاوزت هذه الفترة مدة تزيد على شهرين .

مادة ٢ - يقصد بالأفلام المصرية فى تطبيق أحكام هذا القانون ، الأفلام الناطقة أصلاً باللغة العربية ، والمنتجة برأس مال مصرى أو التى أسهم فى إنتاجها رأس مال مصرى بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ .
ولا تعتبر من الأفلام سالفه الذكر الأفلام القصيرة المعدة للإعلان أو للإرشاد أو للأبناء .

مادة ٣ - على دور العرض السينمائى فى الجمهورية العربية المتحدة أن تعرض الأفلام المصرية سواء كانت اخبارية أو ثقافية أو ارشادية متى رأت وزارة الثقافة عرضها وذلك فى الميعد وعلى الوجه الذى تحدده الوزارة .

(١) الجريدة الرسمية فى أول أبريل سنة ١٩٧١ - العدد ١٣
(٢) صدر قرار وزير الثقافة رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم العروض السينمائية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٣/٩ - العدد ٥٧) .

مادة ٤ - مع عدم الإخلال بالأحكام السابقة لوزير الثقافة إصدار القرارات اللازمة لتنظيم عرض الأفلام السينمائية المصرية والأجنبية بكافة أنواعها في الدور العامة للعرض السينمائي ، وله في ذلك تحديد مواعيد وشروط ومقابل عرض هذه الأفلام .

مادة ٥ - تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون على لجنة يصدر وزير الثقافة قرارا^(١) بتشكيلها وبالإجراءات التي تتبع أمامها وبالرسوم التي تقرر على التظلم بما لا يجاوز خمسة جنيهات .

ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس إدارة الفتوى وانتشريع بمجلس الدولة للوزارة وتفصل هذه اللجنة في كل خلاف ينشأ عن طريق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة لها .

مادة ٦ - يعاقب مدير دار العرض المسئول التي وقعت فيها مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحكامه بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه وإذا ارتكب جريمة مماثلة خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم الأول تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن أربعمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

كما يجوز الحكم بإغلاق الدار في كل الحالات مدة لا تقل عن أسبوعين ولا تزيد على شهرين .

ولا ترفع الدعوى العمومية تطبيقا لهذا القانون الا بعد موافقة وزير الثقافة بعد أخذ رأى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة .

مادة ٧ - يضع وزير الثقافة القواعد الخاصة باستيراد وتصدير

(١) صدر قرار وزير الثقافة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل لجنة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ١٧٠ تابع) .

الأفلام السينمائية^(١) وذلك فيما يتعلق بعدد ونوعية الأفلام ، مع مراعاة القواعد التي تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستيراد والتصدير ، في حدود لسياسة النقدية للدولة .

ولا يجوز الترخيص باستيراد أو تصدير الأفلام السينمائية إلا بعد موافقة لجنة تشكل بقرار من وزير الثقافة برئاسة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما وعضوية ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، والشئون الاجتماعية ، والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، واثنين من المشتغلين بالفنون والآداب يختارهما الاتحاد الاشتراكي العربي ، واثنين من المشتغلين بالتوزيع السينمائي في القطاع الخاص .

ويجوز اذوى الشأن أن يتظلّموا الى وزير الثقافة من قرارات هذه اللجنة في ميعاد لا يجاوز أربعة عشر يوما من تاريخ ابلاغهم بها .
ويكون قرار الوزير في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٨ - يصدر وزير الثقافة قرارا^(٢) بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون ويكون لهم صفة مأموري الضبط القضائي .
كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون^(٣) .

(١) صدر قرار وزير الثقافة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٧ .
(٢) صدر قرار وزير الثقافة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٧/١ - العدد ١٤٦) ونص في مادته الاولى على ما يلي :
« يكون لسدير ومفتشى ادارة التفتيش بالهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات المخالفات لاحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والقرارات المنفذة له » .
(٣) صدر قرارى وزير الثقافة رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم العروض السينمائية . ورقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في

مادة ٩ - يلغى القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ وكل ما يخالف ذلك من أحكام .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ المحرم سنة ١٣٩١ (٢٧ مارس سنة ١٩٧١) .

١٩٨٤/٥/٢٨ - العدد ١٢٥) ونص في مادته الأولى على ما يلي :
« لا يجوز عرض الأفلام السينمائية بطريقة وفيديو في المقاهي ويجوز في غير ذلك من الأماكن العامة بعد أداء حقوق منتجها والحصول على ترخيص بالعرض من الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية » .

(م ٤٢ - موسوعة مصر ج ٢١)

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤

بشأن تقرير بعض الاعفاءات الضريبية لدور العرض السينمائي (١ ، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعفى أرباح دور العرض السينمائي التي نقام بعد العمل بهذا القانون من الضريبة على إيراد القيم المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررتين بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ومن الضريبة العامة على الأيراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الأيراد .

خم. تعفى دور العرض المشار إليها من الضريبة على العقارات المبنية المقررة بمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية .

ويجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح وزير الثقافة تقرير الاعفاءات المشار إليها بأفقرتين السابقتين لدور العرض السينمائي التي توقفت لمدة لا تقل عن سنة سابقة

-
- (١) الجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ - العدد ٢٠ .
 (٢) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع) .

على تاريخ العمل بهذا القانون اذا عادت الى مباشرة نشاطها خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به .

مادة ٢ - تسرى الاعفاءات المفردة في المادة السابقة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بدء مزاولته دار العرض نشاطها أو من تاريخ عودتها الى مزاولته .

ماد ٣ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب ورسوم المعدات وأجهزة التكيف التي تستورد بقصد استعمالها لدور العرض السينمائي ويصدر بالاعفاء في كل حالة عنى حدة قرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح وزير الثقافة .

ولا يجوز التصرف في الأشياء التي تم إعفاؤها طبقا لفقرة السابقة الا بموافقة وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية وطبقا لما يقرره من حيث دفع الضريبة الجمركية أو عدم دفعها والا استحققت أيها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لقيمة هذه الأشياء وقت التصرف وطبقا للتعريفات الجمركية السارية في هذا الوقت مع دفع غرامة توازي قيمة الضرائب الجمركية المستحقة - يجوز الاعفاء من هذه الغرامة بموافقة وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩٤ (٩ مايو سنة ١٩٧٤) .

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٩

بالترخيص بإنشاء دور عرض سينمائي في المباني الجديدة (١)

باسم الشعب •

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يرخص لطالبي التصريح باقامة مبان جديدة ، في انشاء دور عرض سينمائي في الأدوار الأولى من مبانيهم •

ويراعى في الرسوم التخطيطية لدور العرض في تلك المباني • أن تكون مستوفية لكل الشروط الواجب توافرها في دور العرض السينمائي •

(المادة الثانية)

مع عدم الاخلال بأحكام الباب الثاني من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر يصرح لملك دور العرض السينمائي باحلال مبان جديدة بدلا من الدور الحالية ، بشرط اعادة انشاء دور العرض التي كانت عليها من قبل •

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره •

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٤٠٠ (٢٧ ديسمبر سنة

١٩٧٩) •

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ - العدد ٥٢

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠
في شأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة
على دور العرض السينمائي (١ ، ٢)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على دور العرض السينمائي
تتى تعرض أفلاما مصرية •

وتعتبر أفلاما مصرية فى حكم هذا القانون الافلام المنتجة انتاحا
مشتركا بين مصريين وأجانب ، كذلك لفيلم الأجنبى اذا عرض مع فيلم
مصرى فى عرض واحد •

مادة ٢ - مع عدم المساس بضريبة الدفاع المقررة بالقانون رقم
٢٩ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة اضافية للدفاع والرسمين المقررين للأعمال
الخيرية ودعم السينما بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ بفرض رسم اضافى
للأعمال الخيرية والقوانين المعدلة له تعفى تذاكر دخول دور العرض
السينمائي التى لا تتجاوز قيمتها عشرة قروش من كافة أنواع الضرائب
الأخرى والرسوم المحلية والاعانات •

ويخضع للضريبة ما يزيد على حد الاعفاء المشار اليه وفق الشريحتين
التاليتين :

-
- (١) الجريدة الرسمية العدد ٤ الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٩٨٠ •
(٢) صدر قرار وزير الاعلام والثقافة رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٣ / ٤ / ١٩٨٠ -
العدد ٨٦) •

(أ) ما زاد على عشرة قروش حتى عشرين قرشا يخضع للضريبة بنسبة ٢٠٪ من أجر الدخول بعد استبعاد العشرة القروش الأولى •

(ب) ما زاد على عشرين قرشا يخضع للضريبة بنسبة ٢٥٪ من أجر الدخول بعد استبعاد العشرة القروش الأولى •

مادة ٣ - تثبت قيمة تذكرة دخول دور العرض السينمائي على ما كانت عليه في أول يولية سنة ١٩٧٩ •

مادة ٤ - (١) - لوزير الثقافة أن يعدل بقرار منه أجر دخول دور العرض السينمائي بناء على طلب أصحاب الشأن وموافقة وزارة المالية •

ولوزير الثقافة بعد أخذ رأى المحافظ المختص أن يحدد أجر دخول دور العرض السينمائي الجديدة أو المستحدثة بما يتناسب مع درجاتها بالمقارنة بدور العرض الماثلة •

مادة ٥ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون •

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره •

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برباسة الجمهورية في غرة ربيع الأولى سنة ١٤٠٠ (١٩ يناير سنة ١٩٨٠) •

(١) صدر قرار وزير الاعلام والثقافة رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن الحد الأقصى لاجمالي ثمن تذكرة دور العرض السينمائي •

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	لادة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

مسئولية سياسية

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠

باصدار قانون حماية القيم من العيب (١) و (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يعمل بالقانون المرفق فى شأن حماية القيم من العيب .

(المادة الثانية)

يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

يعصم هذا القانون بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ (١٥)
مايو سنة ١٩٨٠) .

(١) الجريدة الرسمية - فى ١٥/١٥/١٩٨٠ - العدد ٢٠ تابع .
(٢) قضت المحكمة الدستورية برفض الدعوى بعدم دستورية القانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ فى ٣١/٥/١٩٨٧) .

قانون حماية القيم من العيب

الباب الاول

قواعد المسؤولية عن العيب

الفصل الاول

احوال المسؤولية

- مادة ١ - حماية القيم الأساسية للمجتمع واجب كل مواطن .
- والخروج عليها عيب يرتب المسؤولية انسياسية وفقا لاحكام هذا القانون .

وعلى جميع مؤسسات الدولة والتنظيمات السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها من التنظيمات العمل على صيانة هذا القيم ودعهما .

مادة ٢ - يقصد بالقيم الاساسية ، في تطبيق احكام هذا القانون المبادئ المقررة في الدستور والقانون التي تستهدف احفاظ على حقوق الشعب وقيمه الدينية والمقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية . والحفاظ على الطابع الاصيل للأسرة المصرية وما يمثل فيه من قيم وتقاليد . وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .

مادة ٣ - (البند « رابعا » مستبدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣) يسأل سياسيا وفقا لاحكام هذا القانون كل من ارتكب أحد الافعال الآتية :

(أولا) الدعوة الى ما يتطوى على انكار لاشرائع السماوية أو ما يتنافى مع أحكامها اذا تم ذلك بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

(ثانيا) تحريض النشء والشباب على الانحراف عن طريق الدعوة

الى التحلل من القيم الحينية أو من الولاء للوطن اذا تم ذلك بواسطة
احدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

ويعتبر شابا في حكم هذا النص من لم يجاوز عمره خمسا وعشرين
سنة ميلادية ذكرا كان أو أنثى .

(ثالثا) نشر أو اذاعة أخبار أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرضة
أو دعايات مثيرة ، اذا تم ذلك في الخارج بواسطة احدى الطرق المنصوص
عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات متى كان من شأن ذلك الاضرار
بمصلحة قومية للبلاد .

(رابعا) الأفعال التي يجرمها القانونان الآتيان :

- ١ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية .
- ٢ - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية
والسلام الاجتماعي .

الفصل الثاني

الجزاءات

مادة ٤ - مع عدم الاخلال بأحكام المسئوليتين الجنائية والادارية
بحكم على كل من تثبت مسئوليته وفقا لهذا القانون بتدبير أو باكثر من
التدابير الآتية لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات :

١ - الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو المجالس
الشعبية المحلية .

٢ - الحرمان من الترشيح أو التعين في رئاسة أو عضوية مجالس
ادارة الشركات العامة أو الهيئات الصلابة أو التنظيمات النقابية أو

الاتحادات أو الاندية أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط أو الاستمرار فيها •

٣ - الحرمان من تأسيس الاحزاب السياسية أو الاشتراك في ادارتها أو عضويتها •

٤ - الحرمان من شغل الوظائف أو القيام بالاعمال التى لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء أو الشباب مع نقل المحكوم عليه الى وظيفة أو عمل آخر واحتفاظه بمرتباته بصفة شخصية وبأحقاقه فى العلاوات والترقيات ما لم يكن محروما منها لسبب قانونى •

ويجوز فى حالة العود الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير المشار اليها لمدة لا تتجاوز مثلى الحد الاقصى سالف الذكر •

ويعتبر عائدا كل من ارتكب فعلا مما يرتب المسؤولية وفقا لاحكام هذا القانون بعد الحكم عليه فى المرة الأولى وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ انقضاء مدة التحجير •

الباب الثانى التحقيق والادعاء

الفصل الاول المدعى العام الاشتراكى

مادة ٥ - يرشح رئيس الجمهورية اسم المدعى العام الاشتراكى لمجلس الشعب ، وتقدم اللجنة العامة بالمجلس تقريرها اليه فى شأنه وفى حالة موافقة المجلس على تعيينه بأغلبية أعضائه يصدر قرار رئيس الجمهورية بتعيينه فى منصبه •

وإذا لم تتحقق هذه الاغلبية يرشح رئيس الجمهورية اسما آخر •

مادة ٦ - يتبع المدعى العام الاشتراكي مجلس الشعب ويكون مسئولا أمامه ويحدد قرار رئيس الجمهورية بتعيينه المعاملة المالية له على أن تكون بدرجة وزير على الأقل في المرتب والمعايش .

وتنتهى مدة المدعى العام الاشتراكي بانتهاء الفصل التشريعى لمجلس الشعب أو حله ، ومع ذلك يستمر فى أداء مهام منصبه حتى صدور قرار رئيس الجمهورية باعادة تعيينه أو بمن يخلفه وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ويجوز لعشر أعضاء مجلس الشعب أن يطلبوا إعفاء المدعى العام الاشتراكي من منصبه اذا فقد الثقة والاعتبار اللازمين لشغل هذا المنصب ويقدم الطلب الى مجلس الشعب موضحا به الأسباب التى بنى عليها . ولا يجوز ادراجه فى جدول أعمال المجلس قبل مضى سبعة ايام من تاريخ تقديمه ويعرض الطب لمناقشته فى جلسة يدعى اليها المدعى العام الاشتراكي لسماع وجهات نظره فى الأسباب التى بنى عليها الطلب .

واذا وافق مجلس الشعب بأغلبية أعضائه على طاب الإعفاء اعبر المدعى العام الاشتراكي معتزلا منصبه من تاريخ هذه الموافقة .

مادة ٧ - يشترط فيمن يعين مدعي عاما اشتراكيا أن يكون مصريا من أبوين مصريين بالغين من العمر خمسا وأربعين سنة ميلادية على الأقل متمتعين بكامل أهليته المدنية وحقوقه السياسية ويكون اختياره من بين الفئات الآتية :

- (أ) أعضاء الهيئات القضائية الحالتين والسابقين ممن أمضوا فى وظيفة مستشار أو ما يعادلها خمس سنوات متصلة على الأقل .
- (ب) أساتذة القانون الحائزين والسابقين بالجامعات الحرة ممن أمضوا فى وظيفة أستاذ ثمانى سنوات متصلة على الأقل .
- (ج) المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا عشر سنوات متصلة على الأقل .

مادة ٨ - يؤدي المدعى العام الاشتراكي أمام مجلس الشعب وقبل مباشرته مهام منصبه اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ ،خاصا على لنظام اجمهورى وأن أحترم الدستور و اقانون وأن أؤدى واجباتى بالأمانة والصق » .

مادة ٩ - لا يجوز الجمع بين منصب المدعى انعام الاشتراكي وای منصب أو وظيفة أخرى .

ولا يجوز للمدعى العام الاشتراكي أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو ان يتسرى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أموانه أو ان يقايضها عليه .

مادة ١٠ - يكون للمدعى العام الاشتراكي نائب تتبع فى شأنه أحكام المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، من هذا انقانون على أن تكون معاملته المالية من حيث المرتب والبدلات والمعاش معاملة عضو المحكمة الدستورية العليا . ويحدد المدعى العام الاشتراكي اختصاصات نائبه . كما يعاون المدعى انعام الاشتراكي فى مباشرة اختصاصاته عدد كلف من المساعدين بطريق النذب من بين أعضاء الهيئات القضائية ممن لا نغل وظائفهم عن درجة رئيس نيابة عامة أو ما يعادلها طبقا للإجراءات المنصوص عليها فى قوانين تلك الهيئات .

ويجوز بناء على طب المدعى العام الاشتراكي تجديد مدة النذب :ون التقيد بالاحكام المقررة فى قوانين الهيئات القضائية فى هذا الشأن .

ويتبع هؤلاء المساعدون المدعى العام الاشتراكي ، ويكون له عليهم حق اأرقابة والاشراف ، ويكون تأديبهم من اختصاص الهيئة التى ينتمون اليها وفقا للاحكام المقررة فى قانونها .

مادة ١١ - تشكل بمكتب المدعى العام الاشتراكي أمانة عامة

لشئون الادارية والمالية والفنية من أمين عام وعدد كلف من العاملين بطريق السعيين أو بطريق الاعارة أو النذب من بين العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو بالقطاع العام • ويكون للمدعى العام الاشتراكي عليهم سلطات الوزير المقررة في القوانين واللوائح •

ويجوز بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي تجديد مدة نذب أو الاعارة دون التقيد بالاحكام الواردة في هذا ائشان بنظم العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام •

مادة ١٢ - تشكل بقرار من المدعى العام الاشتراكي لجنة لشئون العاملين من اثنين من مساعديه ومن الأمين اعام ، وتتولى هذه اللجنة اختصاصاتها المبينة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة •

مادة ١٣ - للمدعى العام الاشتراكي في سبيل ممارسته لاختصاصاته الاستعانة بالخبراء من العاملين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات القطاع العام بالاتفاق مع الوزير المختص ، كما يجوز له نذب خبير أو أكثر ممن غيرهم بالنسبة الى موضوع معين وله تحديد مكافآتهم •

مادة ١٤ - تكون لجهاز المدعى العام الاشتراكي موازنة مستقلة وتدرج رقما واحدا في الموازنة العامة للدولة ، ويكون للمدعى العام الاشتراكي في شأنها السلطات المقررة للوزير المختص ولوزير المالية •

مادة ١٥ - يقدم المدعى العام الاشتراكي الى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب تقريراً سنوياً في موعد لا يجاوز نهاية شهر مارس من كل عام عما يكون قد مارسه من أعمال وما أجراه من تحقيقات ومسا اتخذته من اجراءات وله أن يشير في التقرير الى ما يراه من اقتراحات لحماية النظام السياسى بالدولة أو لمعالجة أية ثغرات في اقوانين أو النظم

الخاصة بحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي أو أوجه الإصلاح ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي تأكيداً لسيادة القانون .

ولجلس الشعب مناقشة هذا التقرير وأبداء ملاحظاته عليه وإبلاغ المدعى الاشتراكي بها وبالجلسة التي تحدد لبحثها لايضاح وجهة نظره أو مناقشته فيها .

الفصل الثاني

اختصاصات المدعى العام الاشتراكي

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٩ من هذا القانون يتولى المدعى العام الاشتراكي دون غيره سلطة التحقيق والادعاء امام محكمة القيم وبالنسبة للمسئولية السياسية عن الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون . بناء على ما يصل الى علمه ، أو بناء على بلاغ من أحد المواطنين أو أحد مأموري الضبط القضائي ، كما يتولى الاختصاصات المقررة له في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وذلك فضلاً عن الاختصاصات التي تقررها له القوانين الأخرى .

على أنه اذا رأى المدعى العام الاشتراكي اتخاذ الاجراء المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وجب عليه الحصول مقدماً على أمر بذلك من المستشار المنتدب المشار اليه في المادة ١٩ من هذا القانون .

ولا يجوز اقامة الدعوى الجنائية عن أى من الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون الا بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي .

ويباشر المدعى العام الاشتراكي اختصاصاته بنفسه أو بواسطة نائبه أو أحد مساعديه . وفي حالة غيابه أو خلو منصبه يباشر نائبه اختصاصاته .

مادة ١٧ - يتولى المدعى العام الاشتراكي فحص وتحقيق الموضوعات التي تمس مصلحة عامة للمواطنين بناء على تكليف من رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب أو بناء على طلب من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ١٨ - يكون للمدعى العام الاشتراكي . بمسأبه ما يباشره من تحقيقات سماع الشهود بعد حليفهم اليمين وإجراء الاستجواب والمواجهة والمعاينة ونذب الخبراء والتحفظ على الأشياء المتعلقة بالواقعة والتصرف فيها ولاطلاع على ما يراه لازما من أوراق ووثائق ومستندات وله تخفيف مأموري انضبط القضائي أو أية جهة أخرى ، فيما عدا أعضاء النيابة العامة ، بجمع الاستدلالات أو القيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق ماعدا الاستجواب والمواجهة .

ويسرى في شأن تغريم الشهود حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ١٩ - اذا اقتضت ضرورة التحقيق ضبط أو احضار أحد الاشخاص أو تفتيشه أو نقتيش منزله أو اتخاذ أى إجراء من الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٩١ - ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، وجب الحصول مقدما على أمر بذلك من أحد مستشاري محكمة القيم المنصوص عليها في المادة ٢٧ تنذبه المحكمة لهذا انغرض في بداية تشكيلها ، على أن يكون الامر مسببا ومحدد المدة بالنسبة لتفتيش المساكن وضبط ومراقبة وسائل الاتصال المشار اليها في المواد المذكورة ، وذلك كله وفقا للضوابط المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٢٠ - على المدعى العام الاشتراكي اخطار الوزير المختص أو السلطة الرئاسية المختصة قبل البدء في الاجراءات التي يتخذها عند مباشرة اختصاصاته اذا تعلقت باحدى جهات الجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو اخطار الهيئات المختصة

إذا تطلقت الاجراءات باحدى أعضائها وذلك كله مع مراعاة الضمانات ونلحصانات المقررة لاعضاء الهيئات التى تنظم شئونها قوانين خاصة •

مادة ٢١ - يتعين على الجهات المختصة بالاشراف على الانتخابات لعضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرئاسة أو عضوية مجالس ادارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الاندية والهيئات أو الشركات العامة أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط اخطار المدعى العام الاشتراكى باسماء المرشحين فور اقفال باب الترشيح على أن يتم تحديد موعد الانتخابات بعد شهر على الأقل من تاريخ اخطاره •

وللمدعى العام الاشتراكى أن يعترض على الترشيح فى الاحوال ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ اخطاره ويعتبر اعراضه قرارا منه باستبعاد اسم المرشح من قوائم الترشيح تلزم به الجهات المشار اليها فى الفقرة السابقة •

ويقع باطلا كل انتخاب يتم بالمخالفة لاحكام الفقرتين السابقتين •

ولن اعترض على ترشيحه أن يتظلم من قرار الاعتراض الصادر من المدعى العام الاشتراكى أمام محكمة القيم خلال ثلاثة أيام من تاريخ اعلانه بالاعتراض على يد محضر وذلك بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة أو قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مقر أى من الجهات المشار اليها فى الفقرة الاولى والتى تم الترشيح لها •

وتفصل المحكمة فى التظلم على وجه السرعة ، وتصدر حكمها فى شأنه قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات بأسبوع على الأقل والا اعتبر الاعتراض كأن لم يكن •

• ويكون الحكم الصادر في التظلم نهائيا غير قابل للطعن بأي وجه .

مادة ٢٢ - للمدعى العام الاشتراكي ، أثناء مباشرته لاختصاصاته أن يطلب الى الوزير أو الجهة المختصة وقف من تقتضى مصلحة التحقيق وقفه عن العمل احتياطيا أو نقله الى عمل آخر بصفة مؤقتة ، واذا لم تستجب الجهة المختصة لطلبه كان له أن يبلغ الأمر الى مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء بتقرير مسبب .

وتسرى في شأن الوقف عن العمل القواعد والاجراءات والآثار المقررة في القوانين المنظمة للجهة التي يتبعها من تقرر وقفه .

مادة ٢٣ - للمدعى العام الاشتراكي أن يطلب الى المستشار المنتدب طبقا لحكم المادة ١٩ من هذا القانون اصدار أمر بمنع الشخص من مغادرة البلاد اذا اقتضت ذلك ظروف التحقيق .

وعلى المدعى العام الاشتراكي أن يعرض الأمر والأسباب التي بنى عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اصداره على محكمة القيم والا اعتبر الأمر كأن لم يكن .

وعلى المحكمة أن تنتظر فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها بعد اعلان المطلوب اصدار الأمر ضده وتصدر المحكمة قرارها أما بالغاؤه أو بتعميله أو باستمراره .

مادة ٢٤ - للمدعى العام الاشتراكي أن يقدم تقريراً الى الجهة المختصة بنتيجة الفحص أو التحقيق الذي يجريه وفقا لحكم المادة ١٧ من هذا القانون يضمه ما يراه لازما في شأن الموضوع ، فاذا لم تأخذ هذه الجهة برأيه كان له أن يبلغ الأمر السلطة الرئاسية لها ولجاس الشعب ولرئيس مجلس الوزراء .

مادة ٢٥ — للمدعى العام الاشتراكي أن يأمر بحفظ التحقيق اذا رأى أن لا محل للسير في الاجراءات •

واذا أسفر التحقيق عن وجود دلائل كافية على قيام المسؤولية قبل شخص معين يحيل الدعوى الى محكمة التقيم • وتكون الاحالة بقرار موقع عليه من المدعى العام الاشتراكي أو من يقوم مقامه مرفقا به ملخص للدلائل التي قامت قبل المتهم يتم ايداعه قلم كتاب المحكمة ويعلن به الحال للمحكمة •

مادة ٣٦ — للمدعى العام الاشتراكي اذا تبين له وجود دلائل على وقوع جريمة جنائية أو مخالفة تأديبية أن يخطر أو يحيل الأمر الى النيابة العامة أو الى النيابة الادارية أو السلطة المختصة على حسب الأحوال لاجراء شئونها فيه •

ويجوز للنيابة العامة — فيما عدا الجنايات — اقامة الدعوى الجنائية بناء على التحقيقات التي أجراها المدعى العام الاشتراكي أو مساعدوه كما يجوز للنيابة الادارية وغيرها من الجهات المختصة وفقا لقوانينها اقامة الدعوى التأديبية بناء على تلك التحقيقات •

ولا تحول مباشرة النيابة العامة للتحقيق في الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون دون مباشرة أو استمرار المدعى العام الاشتراكي في التحقيق الذي يجريه بشأنها •

ولا يترتب على اقامة الدعوى الجنائية من النيابة العامة عن أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون أثر على مباشرة المدعى العام الاشتراكي للتحقيق واقامة الدعوى بشأنه أمام محكمة التقيم أو استمرار هذه المحكمة في نظر الدعوى •

الباب الثالث

محكمة القيم

الفصل الاول

في تشكيل المحكمة وتحديد أدوار انعقادها

مادة ٢٧ — يكون تشكيل محكمة القيم من سبعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف وثلاثة من الشخصيات العامة •

ويكون تشكيل المحكمة العليا للقيم من تسعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية أربعة من مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف وأربعة من الشخصيات العامة •

ويصدر بتشكيل المحكمة في بداية كل عام قضائي قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية •

ويصدر أول تشكيل لهيئة المحكمة بذات الطريقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون •

ويمثل الادعاء أمام المحكمة المدعى العام الاشتراكي أو نائبه أو أحد مساعديه •

ويقوم بأمانة السر لدى المحكمة من يندبه رئيسها من قلم كتابها •

وتصدر المحكمة أحكامها بالاغلبية المطلقة لاعضاءها •

ويصدر بتحديد مكافآت أعضاء المحكمة من غير المستشارين قرار من رئيس الجمهورية ، بما لا يجاوز ألف ومائتي جنيه سنويا وذلك قبل ممارسة أعمالهم •

مادة ٢٨ — يَظُم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كيفية أعداد ومراجعة الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة التي يختار من بينها أعضاء المحكمة .

ويتم اختيار الأسماء التي تتضمنها هذه الكشوف من بين المواطنين المشهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة بشرط ألا تقل أعمارهم عن أربعين عاما والا يكونوا من بين أعضاء السلطة التشريعية .

مادة ٢٩ — يكون تعيين أعضاء المحكمة من الشخصيات العامة لمدة سنتين غير قابلة للتجديد . ويكون هؤلاء الاعضاء غير قابلين للعزل بالنسبة لعملهم القضائي خلال هذه الفترة . وتخضع مساءلتهم عن عملهم هذا للأجراءات المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية .

مادة ٣٠ — يؤدي أعضاء المحكمة من غير المستشارين قبل مباشرة عملهم يمينا بأن يحكموا بين الناس بالعدل . ويكون حلف اليمين أمام رئيس المحكمة ذاتها .

مادة ٣١ — تسرى في شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيته ورده ومخاصمته الأحكام المقررة بالنسبة لمستشارى محكمة النقض .

وتفصل المحكمة في طلب الرد ودعوى المخاصمة بكامل أعضائها عدا العضو أشار اليه ومن يقوم لديه عذر . ويراعى الا يقل عدد الاعضاء الحاضرين عن خمسة .

ولا يقبل رد أو مخاصمة جميع أعضاء المحكمة أو بعضهم بحيث يقل الباقي منهم عن خمسة .

مادة ٣٢ — يحدد رئيس المحكمة موعد انعقادها لنظر الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ احوالها اليها ، ويخطر المدعى العام الاشتراكى

بالجلسة المحددة ، وعنيه ابلاغ المحال للمحاكمة بها قبل موعدها بثمانية ايام على الأقل .

مادة ٣٣ - تعقد محكمة القيم جلساتها بدار القضاء العالى بالقاهرة
أو فى مقر أية محكمة استئنافية أخرى يصدر بتحديدده قرار من رئيسها .
ويقوم بأعمال قلم كتاب المحكمة من يندبون لهذا الغرض من قلم
كتاب محكمة النقض .

الفصل الثانى

اختصاصات محكمة القيم

مادة ٣٤ - (البند « خامسا » مضاف بقرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١) تختص محكمة القيم دون غيرها
بما يأتى :

(أولا) الفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى العام
الاستراكى طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون .

(ثانيا) كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها فى القانون رقم
٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمقرر
بالقانون المذكور .

(ثالثا) الفصل فى الأوامر والتظلمات التى ترفع طبقا لاحكام هذا
القانون .

(رابعا) الفصل فى الحالات المشار اليها فى الفقرة الثانية من المادة
الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بتصفية الحراسات .

(خامسا) الفصل فى التظلمات من الاجراءات التى تتخذ وفقا للمادة
٧٤ من الدستور .

الفصل الثالث

في لاجراءات أمام محكمة القيم

مادة ٣٥ - لا يجوز الادعاء المدنى أمام محكمة القيم .

مادة ٣٦ - يجب أن يحضر مع من يحال الى محكمة القيم محام للدفاع عنه من المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض ، واذا لم يقيم المتهم بتوكيل محام وجب على المحكم أن تندب له محاميا . وتطبق في هذا الشأن الاحكام الواردة في المادتين ٣٧٥ و ٣٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٣٧ - اذا لم يحضر من أحيل الى محكمة القيم بعد تكليفه بالحضور جاز للمحكمة أن تقضى في الدعوى في غيبته بحكم غير قابل للمعارضة .

وتفصل المحكمة في هذه الحالة بعد سماع أقوال المدعى العام الاشتراكى والشهود .

مادة ٣٨ - تتبع في المحاكمة أمام محكمة القيم القواعد والاجراءات المبينة في هذا القانون وما لا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات وقانون الاجراءات الجنائية ويكون لها الاختصاصات المقررة قانونا لسلطات التحقيق .

الفصل الرابع

في الطعن في الاحكام

مادة ٣٩ - تختص المحكمة العليا للقيم دون غيرها بالنظر في الطعون في الاحكام الصادرة من محكمة القيم .

ويحصل الطعن من المحكوم عليه أو المدعى العام الاشتراكى أو من ينييه من معاونيه بدرجة مستشار أو ما يعادلها على الأقل - بتقرير فى قلم كتاب محكمة التقيم خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحكم الحضورى •

ويترتب على الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع 'لظن فى الاختتام التحضيرية أو التمهيدية أو الصادرة فى المسائل الفرعية - ومع ذلك فجميع الاحكام الصادرة فى الاختصاص ، يجوز انظمن فيها استقلالا •

مادة ٤٠ - لا يجوز قبل الفصل فى موضوع الدعوى الطعن فى الاحكام التحضيرية أو التمهيدية الصادرة فى المسائل الفرعية •

والاحكام الصادرة فى غيبته المحكوم عليه يبدأ ميعاد الطعن فبها بالنسبة له من تاريخ اعلانه بها •

مادة ٤١ - يترتب على الطعن اعادة نظر 'ادعوى بالنسبة لظاعن أمام المحكمة العليا للتقيم •

مادة ٤٢ - يحدد قلم كتاب محكمة التقيم الطاعن فى تقرير الطعن تاريخ الجلسة التى ينظر فيها الطعن ، ولا يكون هذا التاريخ قبل مضى خمسة عشر يوما كاملة •

وعلى قلم الكتاب اعلان باقى الخصوم بالحضور فى الجلسة التى حددت وعليه ارسال ملف القضية موضوع الطعن الى المحكمة العليا للتقيم قبل تاريخ الجلسة •

مادة ٤٣ - اذا قدم الطعن بعد الميعاد تحكم المحكمة العليا للتقيم بعدم قبول الطعن من تلقاء نفسها •

مادة ٤٤ - تسرى على الطعن القواعد المقررة أمام محكمة التقيم سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو الاحكام •

مادة ٤٥ — يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الطعن تقريراً موقفاً عليه منه ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي وقعت والاجراءات التي تمت •

وبعد تلاوة هذا التقرير — قبل ابداء رأى في الدعوى من واضح التقرير أو بقية الاعضاء — تسمع أقوال انطاعن والاوجه المستند اليها في طعنه ثم يتكلم بعد ذلك ممثل الادعاء • ويكون المحكوم عليه آخر من يتكلم ثم تصدر المحكمة حكمها بعد اطلاعها على الأوراق •

مادة ٤٦ — تسمع المحكمة العليا للقيم — بنفسها أو بواسطة أحد الاعضاء تنديه لذلك — الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة القيم وتستوفي كل نقص آخر في اجراءات التحقيق •

ويسوغ لها في كل الاحوال أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء وتحقيق أو سماع شهود •

ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكمة بذلك •

مادة ٤٧ — اذا كان الطعن مرفوعاً من المدعى العام الاثتراكى فللمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المحكوم عليه أو لصلحته •

ولا يجوز تشديد التدبير المحكوم به ولا انهاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء هيئة المحكمة •

أما اذا كان الطعن مرفوعاً من المحكوم عليه فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله لصلحة الطاعن •

مادة ٤٨ - اذا حكمت محكمة القيم في الموضوع ورات المحكمة العليا للقيم أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى .

أما اذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت المحكمة العليا للقيم بالنفاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وينظر الدعوى ، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة القيم للحكم في موضوعها .

مادة ٤٩ - لا يترتب على الطاعن وقف تنفيذ الحكم : ومع ذلك يجوز للمحكمة العليا للقيم أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا متى طلب منها ذلك ، وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

مادة ٥٠ - يكون الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم نهائيا ولا يجوز الطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن عدا اعادة النظر .

الفصل الخامس

في طلب اعادة النظر

مادة ٥١ - يجوز طلب اعادة النظر في الاحكام النهائية الصادرة بالادانة من محكمة القيم في الاحوال الاتية :

١ - اذا صدر حكم من محكمة القيم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم منها على شخص اخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما .

٢ - اذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بعقوبة من المحكمة الجنائية المختصة لشهادة الزور وفقا لاحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات أو اذا حكم بتروير ورقة قدمت أثناء نظر

اندعوى ، وكان لشهادة او تقرير الخبر أو الورقة نانير في الحكم الصادر من محمده القيم .

٣ - اذا حدثت او ظهرت بعد الحكم وقائع او اذا قدمت اوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة . وكان من شأن هذه الوقائع أو الاوراق نبوت براءة المحكوم عليه .

مادة ٥٢ - يكون لكل من المدعى العام الاشتراكي والمحكوم عليه أو من يمثله قانونا اذا كان عديم الاهلية أو مفقود، أو لاقاربه أو زوجه بعد موته حق طلب إعادة النظر .

واذا كان الطالب غير المدعى العام الاشتراكي فعليه تقديم الطب الى المدعى العام الاشتراكي بعريضة يبين فيها الحكم المطوب إعادة النظر فيه واوروجه الذي يستند اليه ويشفعه بالمستندات المؤيدة له .

ويرفع المدعى العام الاشتراكي الطلب سواء كان مقدما منه أو من غيره مع التحقيقات التي يكون قد رأى اجراءها الى المحكمة المختصة التي أصدرت الحكم بتقرير يبين فيه رأيه والأسباب التي يستند عليها ، ويجب أن يرفع الطب الى المحكمة في الستين يوما التالية لتقديمه .

مادة ٥٣ - يعلن المدعى العام الاشتراكي الخصوم للجلسة التي تحدد لنظر الطلب أمام المحكمة المختصة قبل انعقادها بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

مادة ٥٤ - تنصل المحكمة المختصة في الطلب بعد سماع أقوال المدعى العام الاشتراكي والخصوم ، وبعد اجراء ما تراه لازما من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تتدبه من أعضائها ذلك ، وذلك بقبول الطلب والفصل في الموضوع .

مادة ٥٥ - لا يترتب على طلب إعادة النظر ايقاف تنفيذ الحكم .

الفصل السادس

العفو عن الجزاء

مادة ٥٦ - رئيس الجمهورية النظر في العفو عن الجزاء أو تخفيفه .

الفصل السابع

في حجية الاحكام

مادة ٥٧ - اذا صدر حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة لعدم صحة الواقعة او لعدم الجدية بالنسبة لاحد الافعال المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون تعين على المدعى العام الاشتراكى وقف السير في اجراءات التحقيقات التى يباشرها عن ذات العمل .

ويكون لهذا الحكم قوة الشئ المحكوم به امام محكمة القيم اذا لم يكن قد صدر منها حكم بات عن ذات الفعل .

مادة ٥٨ - اذا صدر حكم بات بالادانة من محكمة القيم وتلاه صدور حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة في ذات الفعل لعدم الصحة أو لعدم الجناية جاز للمحكوم عليه التظلم من الحكم الى رئيس الجمهورية للنظر في العفو عن التدبير المحكوم به .

الباب الرابع

احكام عامة وانتقالية

الفصل الاول

احكام عامة

مادة ٥٩ - تنتضى دعوى المسؤولية بمضى خمس سنوات من يوم وقوع الافعال المنصوص عليها في المادة الثالثة .

مادة ٦٠ - يتولى المدعى العام الاشتراكى تنفيذ الاحكام والوامر والقرارات الصادرة من محكمة القيم ، ويصدر أمره فى هذا الشأن على النموذج المعد لذلك .

مادة ٦١ - يعاقب بالحبس كل من امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر صادر من محكمة اقيم بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ انذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم أو الامر داخلا فى اختصاصه .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة كل محكوم عايه يخالف الحكم الصادر من محكمة القيم بتقدير مما نص عليه فى المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ٦٢ - على الجهات المختصة أن تستجيب الى ما تطلبه محكمة اقيم والمدعى العام الاشتراكى من بيانات وأن تضع تحت تصرفهما ما يحددانه من أوراق ووثائق ومستندات بما فى ذلك الجهات التى تعتبر البيانات التى تتداولها سرية . ولكل منهما أن يأمر بالتحفظ على أية أوراق أو وثائق أو مستندات تكون لها أهمية فى التحقيقات التى يجريها .

وإذا لم تستجب الجهة للطالب بغير مبرر قانونى كان للمحكمة أو للمدعى العام الاشتراكى على حسب الاحوال أن يبلغ الامر الى الوزير أو السلطة الرقابية المختصة .

مادة ٦٣ - تعفى جميع الدعاوى والتظلمات والاجراءات والشكاوى والطلبات المتعلقة بتطبيق هذا القانون من كافة الرسوم والمصاريف القضائية .

الفصل الثاني

احكام انتقالية

مادة ٦٤ - تحال جميع الدعاوى والتظلمات المقدمة الى محكمة الحراسة طبقا لاحكام القانونين رقمى ٣٤ لسنة ١٩٧١ و ٥٣ لسنة ١٩٧٢ المشار اليهما ، الى محكمة القيم وذلك بالحالة التى عليها وبدون رسوم .

مادة ٦٥ - تبقى قائمة ونافذة الاحكام الصادرة بفرض الحراسة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والاحكام الصادرة باستمرار فرض الحراسة فى الحالات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، ويجوز التظلم منها طبقا لاحكام هذا القانون بعد مضى ستة أشهر من تاريخ العمل به أو بعد مضى المدة التى كانت باقية على التظلم منها وفقا لاحكام القانون سالف الذكر أيهما أقل .

ولا يجوز أن تزيد مدة هذه الاحكام على خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أو السنة الباقية لاتمام خمس سنوات من تاريخ صدورها أيهما أقل الا اذا كان المدعى العام الاشتراكى قد طاب من المحكمة أن تصادر لصالح الشعب كل أو بعض الاموال المفروضة عليها الحراسة فيستمر تنفيذ الحكم بالنسبة لهذه الاموال حتى تفصل المحكمة فى طلب المصادرة .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

مصوغات ومعادن شينة

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦

بشأن الرقابة على المعادن الثمينة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون :

١ — بالمعادن الثمينة : الذهب والفضة والبلاتين وتكون على هيئة مشغولات أو سبائك أو أصناف نصف مشغولة أو على هيئة عملة .

٢ — بالمشغولات الذهبية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٩ قاريط أو ٣٧٥ (ثلاثمائة وخمس وسبعون) سهما (جزءا من الألف) من الذهب النقي .

٣ — بالمشغولات الفضية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٦٠٠ (ستمائة) سهم (جزءا من ألف) من الفضة النقية .

٤ — بالمشغولات البلاتينية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٨٥٠ (ثمانمائة وخمسين) سهما (جزءا من الألف) من البلاتين النقي .

٥ — بالأصناف ذات العيار الواطى : كل صنف مخلوط يحتوى على أقل من تسعة قاريط من الذهب النقي أو على أقل من ٦٠٠ (ستمائة) سهم (جزءا من الألف) من الفضة النقية أو على أقل من ٨٥٠ (ثمانمائة وخمسين) سهما (جزءا من الألف) من البلاتين النقي .

٦ — بالأصناف الملبسة : كل صنف من المعدن المغطى بقشرة لاصقة

ذهبية أو فضية أو بلاتينية ، ولوزير التجارة إصدار قرار تحديد كمية المعدن النقي من الذهب أو الفضة أو البلاتين بالناقشرة اللاصقة بالنسبة لهذه الأصناف .

٧ — بالأحجار ذات القيمة : الأحجار الكريمة الطبيعية كالماس والياقوت والزمرّد والزفير واللؤلؤ والالكسندريت والأحجار نصف الكريمة والأحجار الصناعية المشابهة للأحجار الكريمة ونصف الكريمة في اللون والشكل .

مادة ٢ — فيما عدا العملات تذكارية والقطع الأثرية لا يجوز بيع المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية أو المذهبية المركبة عليها بلاتين أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مدموغة يدمغة الحكومة أو بدمغة إحدى الحكومات الأجنبية التي تعامل جمهورية مصر معاملة المثل وتحدد علامات الدمغات المصرية وعلامات دمغات الحكومات الأجنبية المعترف بها بقرار من وزير التجارة .

مادة ٣ — لا يجوز بيع الأصناف ذات العيار الواطئ أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مرقومة برقم يبين نسبة المعدن النقي الذي تحتوى عليه بالأجزاء الألفية مقرونا ببيان نوعها ذهباً أو فضة أو بلاتينا وإذا لم يسمح حجمها بذلك وجب أن تصحبها بطاقة تحمل البيانات المذكورة مضافاً إليها اسم صاحب المحل باللغة العربية .

مادة ٤ — لا يجوز بيع الأصناف الملبسة أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت موسومة بكلمة ملابس ويستثنى من ذلك الأصناف التي لا يسمح حجمها بذلك والأصناف التي تستورد من الخارج إذا كانت موسومة بهذا البيان بلغة أجنبية فيكتفى في الحالتين بأن تصحب كل قطعة من هذه الأصناف بطاقة تحمل الكلمة المذكورة واسم صاحب المحل باللغة العربية .

مادة ٥ - يجب أن تقدم المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين الى مصلحة دمع المصوغات والموازين لدمنها بعد فحص المعدن وبيان المعيار .

مادة ٦ - المعيار القانوني هي :

(المشغولات الذهبية)

- ٢٣١/٢ قيراطا أو ٩٧٩ر١٦ سهما (جزءا من الألف)
- ٢١ قيراطا أو ٨٧٥ سهما (جزءا من الألف)
- ١٨ قيراطا أو ٧٥٠ سهما (جزءا من الألف)
- ١٤ قيراطا أو ٥٨٣ر٣٣ سهما (جزءا من الألف)
- ١٢ قيراطا أو ٥٠٠ سهما (جزءا من الألف)
- ٩ قيراطا أو ٣٧٥ سهما (جزءا من الألف)

(المشغولات الفضية)

- ٩٢٥ سهما (جزءا من الألف)
- ٩٠٠ » (» » »)
- ٨٠٠ » (» » »)
- ٦٠٠ » (» » »)

(المشغولات البلاتينية)

- ٨٥٠ سهما (جزءا من الألف)

(المشغولات الذهبية المركب عليها بلاتين)

تكون من أي عيار سبق ذكره ويحيث لا تقل نسبة البلاتين المركب عليها عن ٨٥٠ سهما (جزءا من الألف) .

مادة ٧ - لا تدمع مصلحة دمع المصوغات والموازين المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية أو الذهبية المركب عليها بلاتين الا اذا كانت تحتوي على مقدار من المعدن النقي يقابل أحد العيارات القانونية المشار اليها في المادة السابقة ، وتبين اللائحة التنفيذية أحكام واجراءات المعايرة والتحليل والترقيم والدمع والاجراءات الخاصة بالنظم من قرارات المصلحة وكيفية الفصل فيها .

مادة ٨ - لوزير التجارة أن يحدد بقرار منه أجيرة الصناعة ومقدار الربح في المشغولات الذهبية من عيار ٢١ قيراطا .

مادة ٩ - تحصل رسوم الدمع والفحص والتثمين وغيرها من مقابل الخدمات التي تقوم بها مصلحة دمع المصوغات والموازين عن المشغولات والأصناف بجميع أنواعها وفقا للجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ١٠ - تفحص مصلحة دمع المصوغات والموازين بالاضافة الى المشغولات ما يقدم اليها لهذا الغرض من أصناف نصف مشغولة سواء كانت ذهبية أم فضية أم بلاتينية ويرقم ما يفحص من كل صنف من هذه الأصناف برقم يبين مقدار المعدن النقي فيه متى كان ذلك ممكنا وتحصل عن فحص هذه الأصناف والرسوم التي تحصل عن دمع الأصناف غير المشغولة الواردة في الجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ١١ - يجوز أن يقدم لمصلحة دمع المصوغات والموازين أي صنف آخر من الأصناف الآتى بيانها لفحصه وتثمينه على أن يصحب طلب الفحص باقرار كتابي يبين نوع المعدن المراد فحصه :

(أ) سبائك الذهب .

(ب) سبائك الفضة .

(ج) سبائك البلاتين .

(د) سبائك المخلوط من أكثر من معدن ثمين .

(هـ) عينة البلاتين .

(و) عينة الخام من أى معدن ثمين مختلط بالأكسجين أو يغيرها .

(ز) المشغولات المصنوعة من معادن غير ثمينة المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين أو المطعمة بأحجار ذات قيمة بكافة أنواعها ، ويرقم ما يفحص من كل صنف برقم يبين نسبة المعدن النقي فيه بالأجزاء الألفية متى كان ذلك ممكناً وتعطى لصاحبه شهادة بذلك ويحصل عن فحص هذه الأصناف الرسوم المبينة في الجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ١٢ - يكون قرار مصلحة دمع المصوغات والموازين نهائياً في تحديد الصنف المراد فحصه من حيث كونه مشغولاً أو نصف مشغول أو غير مشغول .

مادة ١٣ - يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازين اعطاء شهادات لمن يطلبها عن الأصناف والمشغولات من المعادن الثمينة والأحجار ذات النقيصة أو عن المشغولات المصنوعة من المعادن غير الثمينة الخالصة أو المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين بأحجار ذات قيمة المقدمة للدمع أو لفحص أو التثمين نظير أداء الرسوم المقررة في الجدول المرفق بهذا القانون ^(١) وتعطى الشهادة عن قطعة واحدة وضع ذلك يجوز أن تشمل الشهادات بيانات عن أكثر من قطعة واحدة ، وتحصل الرسوم عن هذه الشهادات وفقاً للجدول المرفق بهذا القانون .

(١) انظر المادة السادسة من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن جدول رسوم الدمع والترقيم الذى حل محل الجدول المرفق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية - العدد ٢٠٦ تابع ١ في ١٤/٩/١٩٨٦ - مشار اليه فيما بعد) .

مادة ١٤ - يجوز بقرار من وزير التجارة تعديل الرسوم المقررة في الجدول المرفق بهذا القانون على ألا يجاوز الرسم المعدل مثلى الرسم الأصلي ولا يقل عن نصفه - كما يجوز للوزير بناء على طلب وزير المالية تعديل هذه الرسوم في الحدود المذكورة في الفقرة السابقة بالنسبة للأصناف الآتية :

(أ) سبائك الذهب وسبائك الفضة وسبائك البلاتين المستوردة من الخارج بقصد تصنيعها مطايا وإعادة تصديرها •

(ب) الأصناف المشغولة ونصف المشغولة المصدرة للخارج التي تخضع لنظام السماح المؤقت •

(ج) المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية التي يسمح بتصديرها الى بلاد العملات الحرة •

مادة ١٥ - اذا كانت الأصناف المذكورة في هذا القانون واردة من الخارج لا يجوز سحبها من الجمارك أو البريد الا اذا كانت مدموغة بحمئة أجنبية معترف بصحتها وفقا للمادة (٢) من هذا القانون ، فاذا قدمت الى مصلحة دمج المصوغات والموازين مباشرة وجب على مقدم هذه الأصناف اثبات دخولها البلاد بطريقة مشروعة فاذا لم يتم ذلك وجب على المصلحة قبل قيامها بفحصها وتحديد عيارها ودمجها ابلاغ الأمر لجهات الاختصاص مع التحفظ على الأصناف المشار اليها واثبات شخصية مقدمها لحين التصرف فيها بمعرفة الجهات المذكورة •

مادة ١٦ - مستورد المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية غير المدموغة الخيار بين إعادة تصديرها في الحال أو تقديمها للدمج ، وفي الحالة الأخيرة توزن المشغولات بمقد دفع الرسوم الجمركية وتختم بالرماس وترسل مقتومة بختمى المستورد ومصلحة الجمارك أو هيئة البريد حسب الأحوال الى قروص مصلحة دمج المصوغات والموازين بالقاهرة أو الاسكندرية على نفقة المستورد •

مادة ١٧ - تسرى على المشغولات المستوردة المقدمة للدمغ جميع الأحكام الخاصة بالمشغولات المحلية التي من نوعها ، المنصوص عليها في هذا القانون ، وإذا رفضت مصلحة دمج المصوغات والموازين بناء على الأحكام المذكورة دمج هذه المشغولات أعيدت على نفقة المستورد الى الجمارك أو البريد لاعادة تصديرها للخارج وتعامل حينئذ معاملة البضائع الماداة قانونا .

مادة ١٨ - اذا كانت الأصناف ذات العيار الوطني أو الملبسة واردة من الخارج لا يجوز سحبها من الجمرک أو البريد الا اذا كانت مرقومة أو موسومة طبقا للمادتين ٣ ، ٤ من هذا القانون .

مادة ١٩ - يحظر ممارسة مهنة الخبراء الثمنين للمعادن انثمينية والأحجار ذات القيمة ومهنة تحليل المعادن الثمينية (الجاشنجية) لتحديد عيارها ومهنة صناعة المشغولات من هذه المعادن وذلك بغير ترخيص من مصلحة دمج المصوغات والموازين .

وتصدر هذه التراخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقا للاوضاع والشروط والاجراءات التي يحددها قرار من وزير التجارة وبمراعاة توافر الشروط الآتية في طالب الترخيص :

(أولا) أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية الكاملة .

(ثانيا) ألا يكون قد صدر ضده حكم في جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مغللة بالشرف والأمانة أو بعقوبة في جنحة تتعلق بمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له أو الجرائم المنصوص عليها بالقانونين رقمي ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية و ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بقمع التدليس والتش وذلك ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(ثالثا) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(رابعا) أن يكون حاصلا على مؤهل فنى فى تخصصه أو تتوافر لديه خبرة فنية كافية لممارسة المهنة مع النجاح فى الامتحان الذى تحدده المصلحة المذكورة لهذا الغرض .

(خامسا) أن تتوافر فيه اللياقة الطبية اللازمة لممارسة المهنة ويجب أن يؤدى الطالب رسما يحدد بقرار من وزير التجارة بشرط ألا يجاوز عشرة جنيهات عند أداء الامتحان أو عند طلب الترخيص أو عند تجديده .

ولا يسرى الحظر المشار اليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة على القائمين بممارسة المهن المشار اليها الا بعد ستة أشهر من صدور القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ٣٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أحدث بالمشغولات بعد دمجها تغييرا أو تعديلا سواء بطريقة الاضافة أو الاستبدال أو بأية طريقة أخرى من شأنه أن يجعلها غير مطابقة للعيار المدموغة به ، وكذلك كل من دمجها بأختام مزورة أو دمجها بطريقة غير مشروعة وكذلك كل تاجر أو صانع باع هذه المشغولات أو عرضها للبيع أو حازها بقصد البيع أو تعامل بها بأية طريقة كانت . وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل فى الدعوى وبعد صدور حكم نهائى تقوم مصلحة دمج المصوغات والموازين بتسليم هذه المشغولات لأصحابها بعد كسرها . ويحكم بالمصادرة فى حالة العود .

مادة ٣١ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل تاجر أو صانع عرض للبيع أو باع أو حاز بقصد البيع أو تعامل بأية طريقة كانت فى مشغولات ذهبية أو فضية أو بلاتينية أو ذهبية مركب عليها بلاتين غير مدموغة أو فى مشغولات مدموغة أضيفت اليها أجزاء غير مدموغة من نفس العيار . وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل فى

الدعوى ويعد صدور حكم نهائى تقوم مصلحة دفع المصوغات والموازن
يفحص المشغولات غير المصنوعة فاذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية
تدفع بالندمئة الخاصة بها والا تكبر وتسلم لصاحبها ويحكم بالمصادرة
في حالة العود ، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من خالف أحكام المادة (٨)
من هذا القانون بأن تقاضى عن المشغولات المنصوص عليها فيها اجرا عن
صنعها أو ربها عند بيعها يزيد عن الحد الأقصى المحدد لها أو امتنع
عن بيعها نظير الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات .

مادة ٢٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن
خمس جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل صانع
أو تاجر باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز بقصد البيع أصنافا ذات
عيار واطى على خلاف الأحكام المقررة في المادة (٣) أو أصنافا
مليسة على خلاف الأحكام المقررة في المادتين (١ و ٤) ويحكم بالمصادرة
في حالة العود .

ولا يسرى حكم هذه المادة على الأصناف ذات العيار الواطى التى
يتضح من فحصها أن مقدار المعدن الثمين النقى الذى تحتوى عليه يقل
عن البيان المرقومة به بشرط ألا يجاوز مقدار العجز فيها ٠٠٠٤ر (أربعة
فى الألف) إذا كانت مصنوعة من الذهب و ٠١٠ر (عشرة فى الألف) إذا
كانت مصنوعة من الفضة أو البلاتين وبعد صدور حكم نهائى بالادانة
تسلم الأصناف ذات العيار الواطى أو الملبسة المخالفة لصاحبها بعد
كسرها ويحكم بالمصادرة في حالة العود .

مادة ٢٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل
عن خمسة جنيهات ولا تجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين
كل من يخالف أحكام المادة (١٩) والقرارات التى تصدر تنفيذا لها .

مادة ٢٤ - لا ترد المشغولات والأصناف المضبوطة فى الأحوال
المبينة فى المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ الا اذا دفعت الرسوم والمصاريف المستحقة .

مادة ٢٥ — تعتبر للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش جرائم متماثلة في العود ويفصل فيها على وجه الاستعجال .

مادة ٢٦ — يعاقب على أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو لأحكام القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا وقعت المخالفة لنلك الأحكام نتيجة لاشتراكه مع المخالف بأية صورة من صور الاشتراك في الجريمة وكذلك إذا تعدد أعمال المراقبة أو أغفل الإبلاغ عن أية مخالفة .

مادة ٢٨ — يكون كل من صاحب المحل أو العامل مسؤولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراجعة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة .

مادة ٢٩ — يكون لمن يشغل وظيفة مفتش دمع المصوغات — من الفئة ٢٤٠ — ٧٨٠ جنيه سنوياً على الأقل — من العاملين بمصلحة دمع المصوغات والموازن الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التجارة صفة الضبطية القضائية في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، كما يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام القانون دخول المتاجر والمصانع والمخازن وغير ذلك من الأماكن المعدة لصنع المصوغات أو بيعها أو رهنها وضبط ما يوجد منها مخالفاً لأحكامه .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حالّ

دون تأدية المفتشين المشار اليهم في هذه المادة أعمال وظيفتهم سواء
بمنهم من دخول الاماكن المبنية بها أو بأية طريقة أخرى .

مادة ٣٠ - لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأية
عقوبة أئسد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

مادة ٣١ - تتولى مصلحة دمع المصوغات والموازين شراء وبيع
المعادن الثمينة والاحجار الكريمة ذات القيمة للوزارات والمصالح
الحكومية عدا مصلحة سك العملة .

مادة ٣٢ - تشترك مصلحة دمع المصوغات والموازين في تشييل
جمهورية مصر العربية في المنظمات والمؤتمرات المحلية والعربية والدولية
التي يتصل نشاطها بمجال المعادن الثمينة والاحجار ذات القيمة .

مادة ٣٣ - يلغى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمع
المصوغات كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون والى أن تصدر
اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات
المعمول بها في شئون دمع المصوغات سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه .

مادة ٣٤ - يصدر وزير التجارة اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) .

مادة ٣٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به
بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ (أول أغسطس
سنة ١٩٧٦) .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٦٩ لسنة
١٩٨٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة (منشور فيما بعد) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦

بشأن الرقابة على المعادن الثمينة (١) و (٢)

صادر في ١٤/٩/١٩٨٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

يعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦، بشأن الرقابة على المعادن الثمينة ؛

وعلى القرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد شروط منح من لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ١٨٩، لسنة ١٩٧٧ في شأن علامات دمج وترقيم المعادن الثمينة ؛

وعلى القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن الترخيص في ممارسة مهنتي تحليل المعادن الثمينة لتحديد عيارها وصناعة المشغولات من هذه المعادن ؛

وعلى القرار رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم الترخيص في ممارسة مهنة خبير مثن للمعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة ؛

وعلى القرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن اللائحة التنفيذية لأحكام واجراءات معايرة المعادن الثمينة وتطيلها وترقيمها ودمجها ؛

وعلى القرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٥ في شأن بيان الرسوم التي تحصل بمقتضى أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦، المشار اليه ؛

(١) الوقائع المصرية في ١٤/٩/١٩٨٦ - العدد ٢٠٦ تابع « ١ » .

(٢) لم تنشر الجداول المرافقة للقانون اكتفاء بنشرها بالوقائع

تفسير :

الفصل الأول

علامات دمع وترقيم المعادن الثمينة

مادة ١ - تدمع المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية بالعلامات الآتية :

(أ) علامة العيار :

وتكون على شكل مربع في المشغولات الذهبية والفضية وشكل شبه منحرف في المشغولات البلاتينية داخله أحد العيارات القانونية بالأرقام العربية أو غيرها يعطوها رمز يدل على فرع مصلحة دمع المصوغات والموازين الذي قام بالفحص والدمع ووظيفة المسئول عن الدمع طبقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) والجدول رقم (٤) المرافقين * ويكون طول ضلع المربع بالنسبة للمشغولات الذهبية ملليمترا واحدا أو ملليمترا ونصف وبالنسبة للمشغولات الفضية يكون طول ضلعه ملليمترا أو ملليمترا ونصفا أو ملليمترين وبالنسبة للمشغولات البلاتينية يكون طول قاعدة شبه المنحرف الكبرى (السفلى) ملليمترا ونصفا وطول الضلع المتلاقى مع هذه القاعدة ملليمترا بزاوية 90°

(ب) علامة الشارة :

وهي عبارة عن علامة تميز نوع المعدن المصنوع منه المشغول وهي ثلاثة أنواع :

١ - شارة للمشغولات الذهبية : وهي عبارة عن مربع أبعاده ملليمتر ونصف في ملليمتر ونصف داخله شكل طائر النورس ورمز دال على المسئول عن الدمع طبقا للجدول رقم (٢) المرفق *

٢ - شارة للمشغولات الفضية : وهى عبارة عن مربع طول ضلعه ملليمتر واحد أو ملليمتر ونصف أو ملليمترين داخله شكل زهرة اللوتس ورمز دال على المسئول عن الدمغ طبقا للجدول رقم (٢) المرفق .

٣ - شارة للمشغولات البلاتينية : وهى عبارة عن شكل شبه منحرف طول قاعدته الكبرى (السفلى) ملليمتر ونصف وطول الضلع المتلاقى مع هذه القاعدة ملليمتر بزاوية ٧٥° داخله شكل الملك مينا (ملك الوجهين) ورمز دال على المسئول عن الدمغ طبقا للجدول رقم (٥) المرفق .

(ج) علامة التاريخ :

فى المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية وتكون على شكل مربع فى المشغولات الذهبية والفضية وشكل شبه منحرف فى المشغولات البلاتينية مبين به أحد الحروف العربية الأبجدية للدلالة على السنة التى دمغ المشغول خلالها ورمز دال على المسئول عن الدمغ طبقا للجدول رقم (٢) والجدول رقم (٥) المرفق ويكون طول ضلع المربع ملليمترا واحدا أو ملليمترا ونصفا أو ملليمترين ويكون طول قاعدة شبه المنحرف الكبرى (الكبرى) ملليمترا ونصفا وطول الضلع المتلاقى مع هذه القاعدة ملليمترا بزاوية ٧٥° ويغير حرف التاريخ سنويا بالنسبة لجميع المشغولات من الأصناف سالفه الذكر .

مادة ٢ - تدمغ الأصناف نصف المشغولة وغير المشغولة من الذهب والفضة والبلاتين بالعلامات الآتية :

(١) العيار :

وهو عبارة عن أرقام عربية تدل على نسبة المعدن النقي الى عشر الألفا جزء .

(ب) كاتم المصلحة :

ويكون على شكل مستطيل أبعاده عشرة في سبعة ملليمترات يحمل اسم المصلحة وبه رمز دال على فرع المصلحة انذى قام بالفحص والترقيم .

ويرمز للقاهرة بحرف (مق) وللأسكندرية بحرف (أ) ولطنطا بحرف (غ) ولبنى سويف بحرف (بس) ولقنا بحرف (ن) والاحمدياى اقاليم بحرف (ق) .

(ج) نوع المعدن :

ويكون على شكل مستطيل أبعاده سبعة في خمسة ملليمترات به كلمة (ذهب) بالنسبة للذهب و (فضة) بالنسبة للفضة . وشكل مثلث طول كل من أضلاعه الثلاثة ملليمتران به كلمة (بلاتين) بالنسبة للبلاتين .

(د) التاريخ :

ويكون على شكل مربع بداخله أحد الحروف العربية الأبجدية للدلالة على التاريخ بالنسبة للذهب والفضة وشكل شبه منحرف قاعدته الكبرى الى أعلى بالنسبة للبلاتين .

وتدمغ الأصناف التى تكون مخلوطة من أكثر من معدن ثمين بعلامات هذه المعادن .

مادة ٣ - توضع العلامات المبينة بهذا القرار على الأصناف المشغولة من الأنواع الثلاثة المذكورة وعلى الأصناف نصف المشغولة وغير المشغولة منها بالكيفية التى تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازين .

مادة ٤ - تدمغ المشغولات الذهبية المركب عليها البلاتين بعلامات الذهب على الأجزاء الذهبية وبعلامات البلاتين على الأجزاء البلاتينية وبالأسلوب الذى تراه المصلحة حسب حجم المصوغ .

مادة ٥ - تدمغ الأصناف الذهبية والفضية والبلاتينية الخاضعة لنظام السماح المؤقت والمصدرة للخارج بعلامات مميزة عبارة عن حرف (س) معقوفة داخل مساحة مليمتر مربع وفقا للنموذج المبين بالجدول رقم (٣) المرفق وتوضع هذه العلامة على الأصناف المنشأ إليها بجانب العلامات الأخرى المنصوص عليها في المادة (١) .

الفصل الثاني

جدول رسوم 'دمغ' و'ترقيم'

مادة ٦ - تحصل رسوم الدمغ والترقيم كالتالى :

أولا - رسم دمغ المشغولات :

تحصل الرسوم على المشغولات بعد دمجها على الوجه الآتى :

(أ) المشغولات الذهبية :

١٨ (ثمانية عشر) قرشا عن كل جرام من المشغولات الذهبية بحد أدنى ثلاثين قرشا في الكمية الواحدة .

(ب) المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين :

٤٠ (أربعون) قرشا عن كل جرام بحد أدنى خمسة وسبعين قرشا في الكمية الواحدة .

(ج) المشغولات الفضية :

٥٠٠ (خمسة وسبعون من مائة) من القرش عن كل جرام بحد أدنى ٧ قرش (سبعة قروش ونصف القرش) في الكمية الواحدة .

وتضاعف الرسوم على المشغولات الذهبية الواردة من الخارج وفي حساب الرسوم تعتبر كسور الجرام جراما .

ثانيا : رسوم فحص الاصناف غير المشغولة ونصف المشغولة :

(١) السبائك الذهبية او البلاتينية :

الوزن	الرسم المقرر
من ١ الى ٢٥٠ جرام	قرش جنيه ٧٥ —
» ٢٥١ جرام » ٥٠٠ »	٥٠ ١
» ٥٠١ » » ٧٥٠ »	٢٥ ٢
» ٧٥١ » » ١٠٠٠ »	— ٣
» ١٠٠١ » » ٢٠٠٠ »	٧٥ ٣
» ٢٠٠١ » » ٣٠٠٠ »	٥٠ ٤
» ٣٠٠١ » » ٤٠٠٠ »	— ٦
» ٤٠٠١ » » ٥٠٠٠ »	٥٠ ٧
» ٥٠٠١ » » ٦٠٠٠ »	— ٨
» ٦٠٠١ » » ٧٠٠٠ »	٥٠ ١٠
» ٧٠٠١ » » ٨٠٠٠ »	— ١٢
» ٨٠٠١ » » ٩٠٠٠ »	٥٠ ١٣
» ٩٠٠١ » » ١٠٠٠٠ »	— ١٥
أكثر من ١٠٠٠٠ »	٥٠ ١٦

على الا يقل الرسم المحصل عن كل قطعة من البلاتين عن جنيه ونصف .

(ب) سبائك الفضة :

الوزن	الرسم المقرر
أقل من ٨ جرام	٣٠ قرش جنيه
من ٨ إلى ١٠٠٠ جرام	٧٥ —
» ١٠٠.١ » ٢٠٠٠ »	١ ٥٠
» ٢٠٠.١ » ٤٠٠٠ »	٢ ٢٥
» ٤٠٠.١ » ٦٠٠٠ »	٣ —
» ٦٠٠.١ » ٨٠٠٠ »	٣ ٧٥
» ٨٠٠.١ » ١٠٠٠٠ »	٤ ٥٠
أكثر من ١٠٠٠٠ »	٧ ٥٠

(ج) سبائك المخلوط من أكثر من معدن ثمين :

الوزن	الرسم المقرر
من ١ جرام إلى ٥٠٠ جرام	٣١ —
» ٥٠.١ » ١٠٠٠ »	٣ ٧٥
» ١٠٠.١ » ١٥٠٠ »	٤ ٥٠
» ١٥٠.١ » ٢٠٠٠ »	٥ ٦٢ مر
» ٢٠٠.١ » ٣٠٠٠ »	٦ ٧٥
» ٣٠٠.١ » ٤٠٠٠ »	٧ ٨٧ مر
» ٤٠٠.١ » ٦٠٠٠ »	٩ —
» ٦٠٠.١ » ٨٠٠٠ »	١٥ —
» ٨٠٠.١ » ١٠٠٠٠ »	١٨ ٧٥
أكثر من ١٠٠٠٠٠ »	٢٢ ٥٠

(د) عينة معدن البلاتين نصف مشغولة أو غير مشغولة يحصل عن كل عينة رسم مقداره جنيه ونصف •

(هـ) عينات المعادن الثمينة المختطة بالأتربة أو بغيرها :

يحصل عن كل عينة رسم مقداره ثلاثة جنيهات •

ثالثا - رسوم تثمين المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة بجميع أنواعها والمشغولات المصنوعة من المعادن غير الثمينة أو المطعمة بأفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاطين أو المطعمة بأحجار ذات قيمة :

يحصل رسم مقداره $\frac{2}{3}$ من قيمة هذه الأصناف والمشغولات بحيث لا يقل الرسم المحصل عن ٧٥ (خمسة وسبعون) قرشا وتعفى هذه الأصناف والمشغولات من هذه الرسوم إذا كانت واردة للمصلحة من المحاكم أو النيابات أو الشرطة •

رابعا - رسوم اختبار المشغولات التي يتضح عند فحصها أنها أقل العيار المطلوب وتكسر :

قرش

٩ عن كل اختبار يعمل من المشغولات الذهبية •

١٥ عن كل اختبار يعمل من المشغولات البلاتينية أو الذهبية المركب

عليها بلاتين •

٣ عن كل اختبار يعمل من المشغولات الفضية •

خامسا - رسوم اختبار المشغولات التي يتضح من فحصها أنها أقل من العيار المطلوب وتسلم لصاحبها دون أن تكسر :

قرش

٣ عن كل جرام من المشغولات البلاتينية والذهبية المركب

عليها بلاتين بحيث لا يقل الرسم المحصل عن أية كمية عن

جنيه ونصف •

قرش

١٠ عن كل جرام من المشغولات الذهبية بحيث لا يقل الرسم
الحصل عن أية كمية عن جنيه ونصف •

٤٥٠ عن كل جرام من المشغولات الفضية بحيث لا يقل الرسم
الحصل عن أية كمية عن ٤٥ قرش •

سادسا - رسوم الشهادات التى تعطى عن الأصناف الواردة
بالقسمين (ثانيا) و (ثالثا) :

يتبع فى تقدير الرسوم المستحقة عن هذه الشهادات الاحكام المقررة
فى اللائحة المالية للميزانية والحصابات •

سابعا - مراعى فى حساب الرسوم المنصوص عليها فى البنود
السابقة أن يقرب المبلغ الاجمالى المستحق الى اقرب قرش •

الفصل الثالث

احكام واجراءات معايرة المعادن الثمينة وتحليلها وترقيعها ودمجها •

مادة ٧ - لا تقبل مصلحة دمج المصوغات والموازين أية قطعة
من المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاطينية لدمجها الا اذا كانت
مصحوبة باقرار يكون موقعا من صاحبها أو وكيله الرسمى يتضمن أن
القطعة المقدمة ذات عيار من العيارات القانونية المبينة فى القانون رقم
٢٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ويشترط أن تكون كاملة الصنع بحيث لا
يحدث بها تغيير بسبب عمليات اعدادها للبيع الا ما توجبته ضرورات
الصناعة وفقا لما تقرره المصلحة المذكورة •

ويجوز تقديم اقرار واحد عن عدة قطع بشرط أن تكون من نوع
وعيار واحد على أنه يجب أن يتضمن الاقرار المقدم بشأن المشغولات
الاشتملة على عدة أجزاء ملحومة أو متصلة ببعضها أن كل جزء منها بما
فى ذلك المادة المستعملة فى اللحام لا تقل عن العيار المبين فى الاقرار •

مادة ٨ - يتعين لدمج المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية أن يثبت بعد فحصها بمعرفة المصلحة أنها لا تقل عن العيار المذكور في الاقرار وفي هذه الحالة توضع الدفعة الميينة لحقيقة العيار على كسرة قطعة أن أمكن ذلك فإذا أثبت الفحص أن عيار المشغولات أقل من العيار المبين في الاقرار تكون واجبة الكسر على أنه إذا قدمت عدة قطع ياتقرار واحد على أنها جميعا من عيار واحد وأثبت الفحص أن احداها من عيار أقل من المعيار المبين في الاقرار تكون واجبة الكسر جميع القطع المقدمة بموجب ذلك الاقرار *

مادة ٩ - تدمج المشغولات الميينة في المادة السابقة اذا ثبت من فحصها أن مقدار النقص فيها لا يجاوز سهمين في الألف في المشغولات الذهبية وأربعة أسهم في الألف في المشغولات الفضية والبلاتينية *

مادة ١٠ - اذا تبين من فحص المشغولات الميينة في المواد السابقة أن مقدار النقص في عيارها لا يجاوز ثلاثة أمثال النسب المشار إليها في المادة (٩) جاز لصاحبها ووكيله الرسمي أن يطلب كسرها أو استردادها بدون كسر بعد سداد الرسوم الميينة بالجدول المرفق بالقانون المشار اليه * ويجوز في حالة المشغولات من عيار ١٨ فأقل أن يطلب دمجها بالمعيار الأقل أن يطلب دمجها بالمعيار الأقل أما المشغولات عيار ٢١ فلا تدفع بالمعيار الأقل *

مادة ١١ - اذا تبين من فحص المشغولات المشار إليها أن مقدار النقص في العيار يجاوز ثلاثة أمثال النسب المشار إليها في المادة (٩) ولم يجاوز العيار الأقل مباشرة جاز كسرها أو دمجها بالمعيار الأقل اذا كانت من عيار ١٨ فأقل بحسب طلب صاحبها أما المشغولات ٢١ فواجبة الكسر *

مادة ١٢ - اذا كانت المشغولات المقدمة من أدنى العيارات القانونية في الذهب والفضة والبلاتين وتبين من فحصها أن مقدار النقص في عيارها يجاوز النسب المشار إليها في المادة (١٠) جاز لصاحبها أو وكيله

الرسمي أن يطلب استلامها دون كسر بعد سداد الرسوم المبينة بالجدول المرفق بالقانون المشار اليه ويعد التمهيد بأن يقوم ببيعها كمشغولات ذات عيار واطئ .

مادة ١٣ - تشكل لجنة برئاسة مدير عام الادارة العامة لدمج المصوغات أو من يحل محله وبعضوية ثلاثة على الأقل من العاملين الفنيين بالمصلحة من شاغلي وظائف المستوى الأول .

ويكون اختصاصها البت بصفة نهائية فيما يقدم لها من تظلمات من ذوى الشأن من قرارات المصلحة المتعلقة بالمعايرة والتحليل والترقيم والدمج والكسر خلال أسبوع من تاريخ الاخطار بها على أن ينشأ سجل خاص لقيود تاريخ ورود التظلمات ورقمها ويثبت به نتيجة البت في التظلم .

مادة ١٤ - تسرى الأحكام الخاصة بالأصناف نصف المشغولة بالنسبة لاجراءات التحليل والترقيم والأحكام بالمشغولات بالنسبة للرسوم على أدوات المعامل كاملة الصنع المصنوعة من البلاتين .

الفصل الرابع

الترخيص في ممارسة مهنة الجشنجية وصناعة المشغولات والخبراء

والثمنين للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة

مادة ١٥ - يقدم طلب الترخيص في ممارسة مهنة تحليل المعادن الثمينة لتحديد عيارها (الجاشنجية) أو في ممارسة مهنة صناعة المشغولات من هذه المعادن أو الخبراء الثمنين للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة الى ادارة الرخص أو فرع مصلحة دمج المصوغات والموازن المختص الذي يرغب الطالب في ممارسة المهنة أو العمل بدائرتة مصحوبا برسم مقداره عشرة جنيهات ومشتقلا على اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومحل اقامته ومرفقا به الأوراق الآتية :

- (أ) شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .
- (ب) صحيفة الحالة الجنائية .
- (ج) نتيجة الكشف الطبى بمعرفة مفتش الصحة المختص .
- (د) قسيمة أداء رسم الامتحان .
- (هـ) صورتان شمسيّتان حديثتان .

مادة ١٦ - (مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٧) يؤدى طالب الترخيص فى ممارسة مهنة صانع مصوغات امتحانا شفويا للتأكد من كفايته لممارسة المهنة أمام لجنة تشكل بقرار من مصلحة دمغ المصوغات والموازين من رئيس وعضوين .

ويؤدى طالب الترخيص فى ممارسة مهنتى الجاشنجية أو الخبراء الثمنين امتحانا تحريريا وشفويا أمام ذات اللجنة .

وتجتمع تلك اللجنة خلال شهرى مايو وأكتوبر من كل عام ولها أن تجتمع فى غير تلك المواعيد متى ارتأت المصلحة وجها لذلك .

مادة ١٧ - يمنح الترخيص بعد أداء رسم مقداره عشرة جنيهات ويكون ساريا لمدة خمس سنوات ميلادية تبدأ من أول الشهر التالى لاعلان نتيجة الامتحان المشار اليه فى المادة (١٦) ويجوز تجديده لمدة مماثلة بعد أداء رسم مقداره عشرة جنيهات بناء على طلب يقدم فى موعد أقصاه الشهور الستة التالية لتساريخ انتهائه مرفقا به الأوراق الآتية :

- (أ) صحيفة الحالة الجنائية .
- (ب) قسيمة أداء رسم التجديد .
- (ج) شهادة من مفتش الصحة المختص باستمرار اللياقة الطبية .

ويجوز للمصلحة إعادة الترخيص خلال سنة من تاريخ العتلة متى ثبت لها أن تأخير التجديد يرجع لعذر قهرى خارج عن إرادة المرخص

له تقبله المصلحة ويرفق بطلب إعادة الترخيص ذات مستندات التجديد .

مادة ١٨ - على جميع الجهات المعين بها أشخاص غير مرخص لهم من المصلحة سائلة الذكر بممارسة المهن المنصوص عليها في هذا الفصل أخطار المصلحة بأسمائهم والأعمال المنوطة بهم خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار لامتحانهم والترخيص لهم طبقاً لأحكامه .

مادة ١٩ - لا يجوز للمرخص له أن يمارس المهنة في دائرة محافظة غير التي رخص له بممارستها في دائرته إلا بعد الحصول على موافقة فرع المصلحة الذي يرغب بممارسة المهنة في دائرته والتأشير بذلك على الطلب المقدم منه وعلى ترخيصه .

مادة ٢٠ - على كل من يرخص له بممارسة المهنة أن يبرز ترخيصه المفتش دمج المصوغات كلما طلبوا منه ذلك ولهؤلاء المفتشين حق الاطلاع على دفاتر وسجلات المرخص لهم والجهات التي يعملون فيها المتعلقة بممارسة مهنتهم للتحقق من أنه قد روعيت فيها أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه وهذا القرار .

مادة ٢١ - على المرخص له عند تلف أو فقد الترخيص أن يطلب الحصول على صورة منه ويعتبر الترخيص تالفاً إذا كان ممزقاً أو مشوهاً أو أجرى به شطب أو تغيير في بياناته أكثر من مرة واحدة بمعرفة المصلحة المذكورة بناء على طلب المرخص له .

مادة ٢٢ - يجوز لمصلحة دمج المصوغات والموازين إحالة المرخص له لتوقيع الكشف الطبي عليه بمعرفة المجلس الطبي العام المختص بعد سن الستين كلما رأت ذلك للتحقق من لياقته الطبية واستمرار قدرته على ممارسة المهنة .

مادة ٢٣ - يجوز للمصلحة سألقة الذكر وقف الترخيص لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر اذا امتنع المرخص له عن أداء مهام مهنته أو تلاعب فيها .

مادة ٢٤ - يلغى الترخيص اذا فقد المرخص له أحد الشروط المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه أو حكم عليه نهائية بالادانة يعقوبة مقيدة للحرية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، أو إذا امتنع عن توقيع الكشف الطبى عليه طبقا لنص المادة ٢٢ من هذا القرار .

ويجوز للمصلحة إلغاء الترخيص اذا أوقف مرتين وفقا للمادة ٢٣ من هذا القرار وفي هذه الحالة لا يجوز منح ترخيص جديد قبل انقضاء المدة الباقية من مدة الترخيص الملغى .

مادة ٢٥ - تعد مصلحة دمع المصوغات والموازين بطاقات اثبات شخصية تسلم لحاملى صفة الضبطية القضائية ويحدد فيها المجال الذى يمارس فيه صلاحيات هذه الصفة (دمع مصوغات) ولا يجوز الجمع بين هذا العمل ودمع الموازين .

مادة ٢٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمعقوبات الواردة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ٢٧ - تلغى القرارات أرقام ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٣٦ لسنة ١٩٨٥ كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٤/٩/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

د / محمد ناجى شتة

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقتل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

مطابع ومطبوعات

مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦

بشان المطبوعات (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٣ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية . وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - تعريف الاصطلاحات

مادة ١ - في تطبيق هذا القانون يقصد بكلمة « مطبوعات » كل
الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير
ذلك من وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيميائية أو غيرها
فأصبحت بذلك قابلة للتداول .

ويقصد بكلمة « التداول » بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو
توزيعها أو الصاقها بالجدران أو عرضها في شبابيك المحلات أو أى عمل
آخر يجعلها بوجه من الوجوه فى متناول عدد من الأشخاص .

ويقصد بكلمة « جريدة » كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة
دورية فى مواعيد منتظمة أو غير منتظمة .

ويقصد بكلمة « الطابع » صاحب المطبعة .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٣٦/٣/٢ - العدد ٢٣ .

ومع ذلك فإذا كان صاحب المطبعة قد أجراها إلى شخص آخر فأصبح ذلك الشخص هو المستغل لها فعلا فكلمة « الطابع » تنصرف إلى المستأجر .

ويقصد بكلمة « الناصر » الشخص الذى يتولى نشر أى مطبوع .

٢ - فى الاحكام المتعلقة بالطابع وبالمطبوعات على وجه العموم

مادة ٢ - يجب على كل طابع قبل فتحه مطبعة أن يقدم اخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية التى تقع المطبعة فى دائرتها .

ويستعمل الاخطار على اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة الطابع ومقر المطبعة واسمها .

ويجب تقديم اخطار جديد فى خلال ثمانية أيام عن كل تغيير فى البيانات المتقدمة .

مادة ٣ - يجب على كل طابع قبل أن يتولى طبع جريدة أن يقدم اخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية .

مادة ٤ - يجب أن يذكر بأول صفحة من أى مطبوع أو بآخر صفحة منه اسم الطابع وعنوانه واسم الناصر وعنوانه ان كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع .

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦) عند اصدار أى مطبوع يجب ايداع عشر نسخ منه فى المحافظة أو المديرية التى يقع الاصدار فى دائرتها .
ويعطى ايصال عن هذا الايداع (١) .

(١) صدر قرار وزير الارشاد القومى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن المطبوعات التى تطبع فى المطابع (الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/١/٢٨ - العدد ٩٠) .

مادة ٦ - لا تسرى أحكام المادتين الرابعة والخامسة على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية .

مادة ٧ - لا يجوز لأحد أن يتولى بيع أو توزيع مطبوعات في الطريق العام أو في أى محل عمومى آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة إلا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزارة الداخلية .

مادة ٨ - لا يجوز لأحد أن يمارس مهنة مرتبطة بتداول مطبوعات في الطريق العام أو في أى محل عمومى آخر قبل أن يقيد اسمه في المحافظة أو المديرية .

والشروط اللازمة للتصريح بهذا القيد تبين بقرار وزارى .

مادة ٩ - (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٣)
يجوز محافظة على النظام العام أن تمنع مطبوعات صادرة في الخارج من الدخول والتداول في مصر ويكون هذا المنع بقرار خاص من مجلس الوزراء .

ويترتب على ذلك منع إعادة طبع هذه المطبوعات ونشرها وتداولها في داخل البلاد .

مادة ١٠ - يجوز لمجلس الوزراء أن يمنع أيضا من التداول في مصر المطبوعات المثيرة للشبهات وكذلك المطبوعات التى تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام .

٢ - في الأحكام الخاصة بالجرائد

مادة ١١ - يجب أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسئول يشرف اشرافا فعليا على كل محتوياتها أو جملة محررين مسئولين يشرف كل

واحد منهم اثرافا فعليا على قسم معين من أقسامها (١) .

مادة ١٢ - يجب أن يكون رؤساء التحرير أو المحررون المسؤولون حائزين للصفات الآتية :

(١) يراجع نقض جنائى ق ٣٧٨ س ٤ ق فى ١٩٣٤/٣/٥ اذ جاء به أن :

« رئيس التحرير المسئول جنائيا طبقا لأحكام قانون العقوبات والمسئول اداريا طبقا لأحكام قانون المطبوعات يجب أصلا أن يكون رئيسا فعليا ، أى أنه يجب أن يباشر التحرير بنفسه ويشرف عليه أو يكون فى استطاعته هذا الاشراف . واتفاقه مع شخص آخر على القيام بوظيفة رئيس التحرير لا يدرا عنه هذه المسئولية بعد أن أخذها على نفسه رسميا بقيامه بالاجراءات التى يقتضيها قانون المطبوعات ، والا لأصبح فى استطاعة كل رئيس تحرير أن يتخلى عن هذه المسئولية بإرادته .

ومسئولية رئيس التحرير الجنائية مبنية على افتراض قانونى بأنه اطلع على كل ما نشر فى الجريدة ، وأنه قدر المسئولية التى قد تنجم عن النشر ولو لم يطلع فعلا ، وهو لا يستطيع دفع تلك المسئولية باثبات أنه كان وقت النشر غائبا عن مكان الادارة ، أو أنه وكل الى غيره القيام بأعمال التحرير ، أو أنه لم يطلع على أصل المقالة المنشورة ، أو أنه لم يكن لديه الوقت الكافى لمراجعتها . ويظهر من ذلك أن المسئولية الجنائية فى جرائم النشر أتت على خلاف المبادئ العامة التى تقضى بأن الانسان لا يكون مسئولا الا عن العمل الذى يثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلا ، فهى اذن مسئولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الاثبات فى جرائم النشر ، ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز التوسع فى هذا الاستثناء أو القياس عليه ، ويجب قصر تلك المسئولية الفرضية على من نص القانون عليهم بشأنها . فمتى وجد رئيس التحرير ، بحسب ما تقدم بيانه ، أصبح هو وحده المسئول جنائيا بهذا الوصف عن كل ما ينشر فى الجريدة التى يرأس تحريرها ولا يجوز أن تتعدى هذه المسئولية الفرضية الى غيره ممن يقومون بالتحرير أو يتولون رئاسته فعلا ، على أن هؤلاء المحررين لا يكونون بمنجاة من العقاب على ما تسطره أيديهم ، بل هم مسئولون أيضا ، غير أن مسئوليتهم خاضعة للقواعد العامة فى المسئولية الجنائية ، فيجب لادانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلا المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا فى تحريره اشتراكا يقع تحت نصوص قانون العقوبات » .

(أولا) أن يكونوا مصريين اذا كانت الجريدة تنشر كلها أو بعضها باللغة العربية .

(ثانيا) ألا تقل سنهم عن خمس وعشرين سنة ميلادية .

(ثالثا) أن يكونوا كاملي الاهلية وحسنى السمعة .

(رابعا) ألا يكون قد حكم عليهم اجنائية من الجنايات العادية أو لسرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانه أمانة أو غدر أو رسوخ أو تنالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور اغراء شهود أو هتك عرض أو اغراء قصر على البغاء أو انتهاك حرمة الآداب أو حسن الأخلاق أو تشرد لجنة ارتكبت للفرار من الخدمة العسكرية أو لشروع في ارتكاب جريمة مما ذكر متى كان الشروع منصوحا عليه في القانون .

مادة ١٣ - يجب على كل من أراد أن يصدر جريدة أن يقدم اخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية التي يتبعها محل الاصدار .

ويشتمل الاخطار على البيانات الآتية :

(أولا) اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة صاحب الجريدة والمحرر أو المحررين المسئولين والناشر ان وجد .

(ثانيا) اسم الجريدة واللغة التي تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها .

(ثالثا) اذا كان للجريدة مطبعة خاصة والافيين اسم وعنوان المطبعة التي تطبع فيها الجريدة .

ويجب أن يوقع على الاخطار من صاحب الجريدة ومن رئيس التحرير أو المحررين المسئولين ومن الناشر ان وجد .

ويعطى إيصال عن هذا الاخطار .

مادة ١٤ - كل تغيير يطرأ على البيانات التي تضمنها الاخطار يجب اعلانه للمحافظة أو المديرية كتابة قبل حدوثه بثمانية أيام على الأقل الا اذا كان هذا التغيير طرأ على وجه غير متوقع ففي هذه الحالة يجب اعلانه في ميعاد ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه •

مادة ١٥ - لضمان وفاء الغرامات والمصاريف التي قد يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين أو صاحب الجريدة أو الناشر أو الطابع تطبيقاً لأحكام هذا القانون أو تطبيقاً لأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني أو لتلبي السابغ من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأدلى يجب على الموقعين على الاخطار المنصوص عليه في المادة ١٢ 'أما أن يودعوا في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ الاخطار تأميناً نقدياً مقداره ٣٠٠ جنيه عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع و ١٥٠ جنيه في الأحوال الأخرى وأما أن يقدموا كفيلاً يرتضيه المحافظ أو المدير •

مادة ١٦ - اذا نقص التأمين بسبب ما أخذ منه بمقتضى أحكام المادة السابقة وجب اكماله في الخمسة الأيام التالية لانذار يعلن بالطرق الادارية الى صاحب الشأن •

واذا أصبح الكفيل غير مقتدر وجب أن يستبدل به بالكيفية المبينة آنفاً كفيل آخر يرتضيه المحافظ أو المدير •

مادة ١٧ - يجوز اصدار الجريدة في اليوم الحادى والثلاثين من تاريخ الاخطار الا اذا أعلن المحافظ أو المدير في خلال هذه المدة مقدمى الاخطار كتابة بالطرق الادارية بمعارضته في اصدار الجريدة لعدم توافر أحد الشرط المبينة في المواد السابقة •

مادة ١٨ - اذا لم تظهر الجريدة في بحر الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ الاخطار أو اذا لم تصدر بانتظام في خلال ستة أشهر اعتبرت

اعتبر الاخطار كأنه لم يكن ويكون اثبات عدم انتظام صدور الجريدة المشار اليه في الحالة الثانية بقرار من وزير الداخلية يعلن لصاحب انشأن •

مادة ١٩ - يجب بيان اسم صاحب جريده ورئيس تحريرها وكذا اسم ناشرها اذا وجد واسم المطبعة التي تطبع فيها . اذا لم يكن لها مطبعة خاصة بها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفي أول صفحة منها •

واذا لم يكن للجريدة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسئول عن قسم خاص مما ينشر فيها يجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها مع تعيين القسم الذي يشرف عليه كل منهم •

مادة ٢٠ - بمجرد تداول عدد من الجريدة أو ملحق لعدد يجب أن يسلم الى وزارة الداخلية ست نسخ مما نشر موقع عليها من رئيس التحرير أو أحد المحررين المسؤولين اذا كانت الجريدة تصدر في القاهرة والى المحافظة أو المديرية اذا كانت الجريدة تصدر في مدن أخرى •

ويعطى ايصال بهذا الايداع •

مادة ٢١ - يجوز محافظة على النظام العام أن يمنع عدد معين من جريدة تصدر في الخارج من الدخول والتداول في مصر وذلك بقرار من وزير الداخلية •

مادة ٢٢ - (ألغيت بالقانون رقم ٨٩ الصادر في ١١ أكتوبر ١٩٣٧) •

مادة ٢٣ - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج من غير مقابل في أول عدد يصدر من الجريدة وفي الموضع المخصص للأخبار المهمة ما ترسله اليه وزارة الداخلية من البلاغات المتعلقة بالملحة انعام أو الخاصة بمسائل سبق نشرها في الجريدة المذكورة •

مادة ٢٤ - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول ان يدرج بناء على طلب ذوى الشأن نصحيح ما ورد ذكره من الوقائع او سبق نشره من التصريحات في الجريدة ويجب أن يدرج التصحيح في خلال اثلاثه ايام المالية لاسلامه او على الأكثر في اوان عدد يظهر من الجريدة في نفس المكان وبفس الحروف التي نشر بها المقال المطلوب تصحيحه ويكون نشر التصحيح من مقابل اذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور .
فاذا تجاوز الضعف كان للمحرر الحق في مطابقه صاحب التسان قبل انشر بأجرة النشر عن المقدار الزائد على أساس تعريفه الاعلانات .

مادة ٢٥ - لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الأحوال الآتية :

(أ) اذا وصل التصحيح الى الجريدة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال الذى اقتضاه .

(ب) اذا سبق للجريدة أن صحت بنفس المعنى الوقائع أو القصريحات التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .

(ج) اذا كان التصحيح محررا بلغة غير التي كتب بها المقال .

(د) اذا كان في نشر التصحيح جريمة معاقب عليها .

٤ - في العقوبات

مادة ٢٦ - كل مخالفة لأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٧ تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة من ٢٠ جنيها إلى ٢٠٠ جنية أو احدى هاتين العقوبتين فقط .

وتكون المعاقبة على دخول المطبوعات والجرائد أو تداولها أو نشرها خلافا لأحكام المواد ٩ و ١٠ و ٢١ بنفس العقوبات السابقة .

ويجوز أن يقضى أيضا الحكم الصادر بالعقوبة بتعطيل الجريدة لمدة ١٥ يوما إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع أو لمدة شهر إذا كانت تصدر أسبوعيا أو لمدة سنة في الأحوال الأخرى .

مادة ٢٧ - يعاقب بنفس العقوبات المتقدمة رئيس التحرير والمحرون المسئولون وصاحب الجريدة والطابع والنشر عند وجوده إذا ما استمروا على اظهار الجريدة باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها .

ويجب أن يقضى أيضا في هذه الحالة بتعطيل الجريدة لمدة تعادل ضعفى المدة المنصوص عليها في المادة المتقدمة وتضاف الى مدة التعطيل السابقة .

مادة ٢٨ - كل مخالفة لأحكام المادة ١٦ تكون عقوبتها الغرامة من ١٠ جنيهاً الى ١٠٠ جنيه .

مادة ٢٩ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

وفي حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أحكام المادة الثانية يجوز للقاضى أن يحكم باقفال المطبعة .

مادة ٣٠ - (معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٣) في حالة مخالفة أحكام المواد ٩ و ١٠ و ٢١ تضبط المطبوعات أو أعداد الجريدة بصفة ادارية .

وفي حالة مخالفة أحكام المادتين ٩ و ١٠ يضبط أيضا ما استعمل في الطباعة من قوالب وأصول « كليشوهات » .

ويقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة المطبوعات المذكورة أو أعداد الجريدة أو القوالب أو الأصول (انكليشيات) •

مادة ٣١ - في حالة مخالفة أحكام المواد ٤ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٩ يجوز ضبط المطبوعات أو أعداد الجريدة بصفة ادارية • ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه المطبوعات أو أعداد الجريدة •

مادة ٣٢ - يجوز لمحكمة عند احكام ببراءة المحرر الذى اتهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٤ أ و ٢٥ أن تلزمه بنشر التصحيح بالصفحة التى طلب منه نشرها أو بصيغة أخرى تعينها •

وفى حالة الحكم بالعقوبة بسبب الامتناع عن النشر وبالإلتزام بنشر التصحيح يجب أن يحدث النشر فى العدد الأول أو الثانى الذى يلى صدور الحكم اذا كان هذا الحكم حضوريا أو الذى يلى اعلان هذا الحكم اذا كان غيابيا - مهما تكن أوجه الطعن فى الحكم - فإذا ألغى الحكم بعد نشره جاز للمحرر أن يدرج حكم الانقضاء على نفقة الخصم الذى أقيمت الدعوى بناء على طلبه •

ويجوز أيضا أن يؤمر فى الحكم الصادر بالعقوبة بأنه اذا امتنع المحرر عن تنفيذ الأمر الصادر بالنشر ينشر التصحيح على نفقة المحرر فى ثلاث جرائد يعينها صاحب الشأن •

مادة ٣٣ - تنشر فى الجريدة الرسمية أوامر منع التداول وقرارات التعطيل والاذنارات المنصوص عليها فى المواد السابقة •

مادة ٣٤ - ينفذ ما يصدر من الأحكام أو ما يؤمر به من التدابير الادارية بمقتضى هذا القانون بدون نظر الى معارضة صاحب الجريدة أو المطبعة أو أى شخص آخر ذى شأن •

٥ - في الأحكام الوقتية وفي النصوص الخاصة

مادة ٣٥ - يعطى الأشخاص الذين يمارسون المهن المبينة في الباب الثانى ميعادا قدره شهران من تاريخ العمل بهذا القانون للقيام بتنفيذ ما نصت عليه المواد ٢ و ٣ و ٧ .

مادة ٣٦ - يلغى قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ .

مادة ٣٧ - على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛

قرار وزير الارشاد القومى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦

بشأن المطبوعات التى تطبع فى المطابع^(١)

وزير الارشاد القومى

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ المعدل بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ١ - عى جميع أصحاب المطابع فى الجمهورية المصرية ، أن يودعوا عشر نسخ من كل مطبوع مؤلف أو مترجم يصدر عن مطابعهم فى مقر المحافظة أو المديرية التى تقع المطبعة فى دائرتها نظير ائصال بالاستلام .

مادة ٢ - ترسل النسخ المودعة على هذا الوجه الى ادارة المطبوعات .

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار وزير الارشاد القومى رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٧) توزع النسخ المذكورة على الوجه الاينى :

- (أ) نسخة تحفظ لدى ادارة المطبوعات .
- (ب) نسختان لمكتب رئاسة الجمهورية .
- (ج) نسخة لكل من جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية .
- (د) نسخة لدار الكتب المصرية .
- (هـ) نسخة لدار الكتب التابعة لبلدية الاسكندرية .
- (و) نسختان للمكتبة العامة بوزارة الارشاد القومى .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار - يعاقب عليها بانعقوبات المنصوص عنها فى المرسوم بقانون رقم ٢٠ الصادر فى ٢٧ فبراير ١٩٣٦ بشأن المطبوعات .

مادة ٥ - على المديرين والمحافظين ومدير المطبوعات - كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦

بإنشاء هيئة عامة للمطابع (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على لائحة المطبعة الأميرية الصادرة في مارس سنة ١٩١٥ والقرارات المعدلة لها ؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمحاسبين والمراجعين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ٣١/١/١٩٥٧) تنشأ هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة يطاق عليها « الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية » وتكون لها شخصية اعتبارية وتختص بإدارة المطبعة الأميرية والمطابع التابعة لها وجميع المطابع الحكومية الأخرى التي تضم لها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الصناعة •

ويجوز للهيئة أن تشترك في الهيئات التي تراول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها في تحقيق أغراضها في جمهورية مصر أو في الخارج أو أن تشتريها أو تدمجها فيها أو تلحقها بها •

(١) اللوائح المصرية في ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ - العدد ٦٦

مادة ٢ - يكون لهذه الهيئة مجلس ادارة يهمن على شئونها ويصرف
أمورها طبقا لأحكام هذا القانون ، دون التقيد بالنظم الادارية والمالية
المتبعة في المصالح الحكومية رله على الأخص :

(أ) إصدار القرارات والنوائح الخاصة بالادارة وضبط العمل وحسن
سيره وتشكيل اللجان اللازمة لأعمال الشراء والبيع وفحص
العطاءات وغير ذلك من التصرفات والأعمال التى تدخل فى
أغراض الهيئة متبعا فى ذلك أحكام اللائحة التى يضعها المجلس
ويقرها رئيس الجمهورية (١) .

(ب) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة قبل عرضه على
الجهات المختصة

(ج) الموافقة على مشروع الحساب الختامى للهيئة قبل عرضه على
على الجهات اختصة .

(د) وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة ومستخدميها وعمالها (٢)
وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم
ومكافآتهم وما يمنحون من ميزات عينية أو نقدية وغير ذلك من
شئونها الوظيفية دون التقيد بالقوانين واللوائح الخاصة بموظفى
الحكومة ومستخدميها وعمالها وتصدر اللائحة بقرار من رئيس
الجمهورية .

(١) صدر قرار مجلس ادارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
رقم ١ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة المناقصات والمزايدات للهيئة (الوقائع
المصرية فى ١٩٦١/٥/١ - العدد ٣٥) ورقم ٤ لسنة ١٩٦١ بتنفيذ بعض أحكام
لائحة المناقصات والمزايدات الخاصة بالهيئة (الوقائع المصرية فى
١٩٦١/١٠/١٦ - العدد ٨٢ ملحق) .

(٢) صدر قرارى رئيس الجمهورية رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٦٨ فى شأن
العمل بلائحة صندوق الخدمات الاجتماعية للعاملين بالهيئة العامة لشئون
المطابع الأميرية (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٨/٣/٢٨ - العدد ١٣) ورقم

(م) وضع لائحة تنظم الشئون المالية للهيئة يقرها رئيس الجمهورية (١) .

(ز) انظر في كل ما يرى وزير الصناعة عرضه على المجلس من المسائل الخاصة بإدارة الهيئة ومالياتها وتنظيم العمل فيها أو ادخاله في اختصاصها .

مادة ٣ - يشكل مجلس الادارة من سبعة أعضاء على الأقل وعشرة أعضاء على الأكثر ويصدر وزير الصناعة قراراً (٢) بتعيين أعضاء المجلس ورئيسه والعضو المنتدب ويعين مدتهم ومكافآتهم .

٣٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإصدار لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٨/٢٢ - العدد ٣٤ مكرر) .
(١) صدر قرارى رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية رقم ٢ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة مخازن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (الوقائع المصرية في ١٩٦١/٥/١ - العدد ٣٥ / ورقم ٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار اللائحة المالية للميزانية والحسابات للهيئة (الوقائع المصرية في ١٩٦١/٥/١ - العدد ٣٥) .

(٢) صدر قرار وزير الصناعة رقم ٤٣١ لسنة ١٩٦١ باعادة تشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة للمطابع (الوقائع المصرية في ١٩٦١/٩/٧ - العدد ٧١) ونص على ما يلى : « مادة ١ - يعاد تشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة للمطابع ليكون على الوجه الآتى :

وكيل وزارة الصناعة رئيسا

.....	عضو مجلس الادارة المنتدب للهيئة العامة للمطابع
.....	وكيل وزارة التربية والتعليم المختص ..
.....	وكيل وزارة الاقتصاد والخزانة
اعضاء	مستشار الدولة ورئيس ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الصناعة
.....	وكيل وزارة الصناعة المساعد لشئون الكفاية الانتاجية
.....	سكرتير عام وزارة الصناعة

مادة ٢ - مدة العضوية سنتان ويمنح أعضاء المجلس بدل حضور قدره عشرة جنيهات عن كل جلسة بحد أقصى قدره مائتا جنيه .

مادة ٤ - يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة أمام القضاء سواء
أكانت مدعية أم مدعى عليها .

مادة ٥ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه ، ويجب دعوة
المجلس الى الاجتماع اذا طلب ذلك وزير الصناعة أو نصف الأعضاء
على الأقل ، وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة
بمعلوماتهم أو خبرتهم دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات .
ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور خمسة من أعضائه ،
وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين . وعند التساوى يرجح الجانب
الذى منه الرئيس .

يجب أن يجتمع المجلس مرة على الأقل في كل شهر .

مادة ٦ - ترفع قرارات مجلس الادارة الى وزير الصناعة لاعتمادها
وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها .

وللوزير حق طلب إعادة النظر في موضوع هذه القرارات خلال سبعة
أيام من تاريخ رفعها اليه ، وفي هذه الحالة لا تعتبر القرارات المذكورة
نافذة الا اذا وافق عليها المجلس مرة ثانية بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه
على الأقل . على أنه اذا مضت سبعة أيام من وقت رفع القرارات للوزير
دون أن يتخذ بشأنها قرارا ما اعتبر قرار مجلس الادارة نافذا من تاريخ
انتهاء هذه المهلة .

=

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من اليوم « ،

صدر بريامة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ١٣٧٦ (١٣ أغسطس سنة

١٩٥٦) .

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز لوزير الصناعة أن يحضر اجتماعات مجلس الإدارة ، وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .

مادة ٨ - تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في دفتر خاص يوقعه كل من رئيس المجلس والعضو أو الموظف القائم بأعمال سكرتارية المجلس .

مادة ٩ - يكون تعيين مدير المطبعة بقرار من وزير الصناعة بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

مادة ١٠ - يكون للهيئة رأس مال مستقل يتكون من مجموع قيمة الأصول التي تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية .

وتوضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة طبقاً للقواعد المتبعة في المشروعات الصناعية ، وللهيئة حق الاقتراض بعد موافقة وزير الصناعة في الحدود والأوضاع التي يبينها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١١ - مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة يعين (مجلس الإدارة) مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين المصريين ممن تتوافر فيهم الشروط اللازمة المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمحاسبين والمراجعين ، ويحدد مجلس الإدارة مكافأة المراقب ويكون له حقوق مراقب الحسابات في شركات المساهمة وعليه واجباته وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن .

مادة ١٢ - تبدأ السنة المالية للهيئة في أول يولية وتنتهى في آخر يونية من العام التالي ، وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون حتى آخر يونية سنة ١٩٥٧ .

ويجب أن توضع ميزانية الهيئة قبل بدء السنة المالية يشهر على الأقل كما يجب أن يوضع الحساب الختامي خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويرافقه تقرير عن نشاط الهيئة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي خلال السنة ذاتها .

وترفع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي الى الجهة المختصة لاعتمادها وتوضع الميزانية الأولى للهيئة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٣ - « حكم وقتى » تسرى في شأن موظفى الهيئة ومستخدميها وعمالها القواعد المطبقة بشأنهم حالياً حتى يتم وضع اللائحة الخاصة بهم .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (١) .

يوصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ١٣٧٦ (١٣ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

(١) صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء وشئون السودان رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧٨ باعتماد جدول وظائف الهيئة العامة للمطابع الأميرية (الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٧٨ - العدد ٣٨) .

لتسجيلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	إدارة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

ملاحن ومضارب ومخابز

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم انتاج وتداول الارز الابيض (١) و (٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة
القطاع العام للمضارب وتسويق الارز ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض
المواد .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تداول
الارز المشعير والابيض ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تصنيف الارز
والايجار فيه مطحيا والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧١ بشأن حظر انشاء
فراكات أرز جديدة أو اضافتها الى أى نشاط صناعى آخر ؛

وعلى القرارين الوزاريين رقمى ١٤ ، ١٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن تشغيل
بعض الفراكات والقرارات المعدلة لهما ؛

-
- (١) الوقائع المصرية فى ١٠/٢١/١٩٨٦ - العدد ٣٢٧ تابع
(٢) لم ينشر الجدول المرافق اكفاء بنشره بالوقائع المصرية

وعلى القرار الوزاري رقم ٤١٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن القواعد المنظمة للتعامل مع الفراكات المعتمدة ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن حظر ضرب الأرز الشعير في الفراكات لغير الاستهلاك الشخصي ؛

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا ؛

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار ؛

قـرـر :

الباب الأول

(أحكام عامة)

مادة ١ - يقصد بالتعريفات الآتية في تطبيق أحكام هذا القرار :
التعريفات الواردة قرين كل منها :

(أ) أرز شعير :

الأرز الذي لم تنزع منه القشرة الخارجية .

(ب) أرز مقشور (الكارجو) :

الأرز الشعير الذي أزيلت عنه القشرة الخارجية فقط .

(ج) أرز أبيض :

الأرز الذي أزيلت عنه القشرة الخارجية وكذا جميع طبقات ربيع الكون الجرمة .

(د) الأرز لكسر :

ما كان حجم الحبة فيه أقل من نصف حبة الأرز البيضاء .

(د) المواد القريبة :

كل المواد المخالفة لحبوب الأرز الكاملة أو الكسر •

(و) الحبوب التالفة :

الحبوب الكاملة أو الكسر التي تلفت بسبب الرطوبة أو الاصابة بالحشرات أو الفطريات أو أى عوامل أخرى أو تلطخ سطحها أو تبقعه •

(ز) الحبوب الصفراد :

الحبوب الكاملة أو الكسر التي اكتسب لونها اصفراراً واضحاً •

(ح) الحبوب الحمراء :

الحبوب الكاملة أو الكسر التي يكون لونها الطبيعي أحمر أو فيها عروق حمراء تريد على عرقين بطول وجه واحد من الحبة أو أكثر من عرق دائري كامل بطول الحبة •

(ط) الحبوب قيم الناضجة :

وتشمل :

١ - الحبوب الجبرية :

وهي الحبوب الكاملة أو الكسر التي يكون نصفها أو أكثر طباشيرياً غير شفاف •

٢ - الحبوب الخضراء :

وهي الحبوب الكاملة أو الكسر التي يكون لونها أخضر بعد الضرب •

مادة ٢ - يقوم الحائزون لمساحات مزروعة أرزا شميرا في المحافظات المطبق عليها نظام التسويق التعاوني بتوريد حصص من محصول الأرز الشمير الناتج من زراعتهم لحساب التسويق التعاوني وفقا لأحكام القرار الذى يصدر فى هذا الشأن بالتنسيق مع وزارة الزراعة موضحا بها المحافظات السارى عليها النظام وجهات التوريد ومعدلات التوريد ومواعيده والأسعار المقررة ومواصفات الأرز المورد وكيفية التوريد وقواعد التظلم منه .

مادة ٣ - تقوم الشركات التابعة لهيئة القطيع العام للمضارب وتسويق الأرز باستلام حصص الأرز الشمير وفقا لما تحدده الهيئة لكل منها وتصنيعها طبقا للمواصفات والعبوات المحددة بهذا القرار .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٢١ لسنة ١٩٨٩) يحظر بغير ترخيص يصدر من وزير التموين والتجارة الداخلية بعد توصية اللجنة الرئيسية للرقابة على الفراكات انشاء وحدات جديدة لضرب الأرز أو تكبير حجمها أو زيادة طاقتهما الانتاجية أو اضافتها الى أى نشاط آخر .

وتصدر توصية اللجنة بالموافقة بتطبيق الضوابط التى تضمنها ويعتمدها وزير التموين والتجارة الداخلية (١) .

مادة ٥ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية الاتجار بالجملة فى الأرز الشمير أو الأبيض أو خيازته بقصد الاتجار فيه بالجملة أو تعبئته فى عبوات بقصد التداول .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٩٠ بضوابط تحديد عدد الفراكات المخصصة لضرب الأرز للاستهلاك الشخصى بكل محافظة (الوقائع المصرية فى ٢٩/٩/١٩٩٠ - العدد ٢٢١) .

الباب الثاني

أحكام خاصة بتنظيم انتاج الأرز الأبيض (١)

مادة ٦ - يتم ضرب الأرز الشعير المورّد من خلال التسويق التعاوني من الزراعي الحائزين لمساحات مزروعة أرزا بمعرفة شركات المضارب بهيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز *

مادة ٧ - يحفظ على أصحاب الفراكات المرخص لها والمسؤولين عن إدارتها ضرب الأرز الشعير لغير الاستهلاك الشخصي ويعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان بحد أقصى ثلاثة أطنان للحيازة الكلية ويستثنى من ذلك الفراكات التجارية الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار بالنسبة لكميات الأرز الشعير والتي تقوم باستلامها من شركات المضارب *

مادة ٧ - يكون التشغيل للاستهلاك الشخصي خلال موسم التوريد بتراخيص يصدر منها (٢) بمراعاة الضوابط التالية :

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٣/١٩٨٦ - العدد ٢٩٠ تابع) ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « يصرح بتشغيل الفراكات المرخصة في ضرب الأرز للاستهلاك الشخصي وتعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان ويحد أقصى ثلاثة أطنان للحيازة الكلية ، وذلك مع عدم الإخلال بما تتضمنه القرارات المنظمة من أحكام أخرى » *

(٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن تفويض المحافظين في إصدار تراخيص تشغيل الفراكات خلال موسم ١٩٨٨/٨٧ ، ونصت مادته الأولى على ما يأتي :

« يفوض السادة المحافظين كل في دائرة اختصاصه في ممارسة الاختصاص المسند إلينا بموجب أحكام المادة ٨ من القرار رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ، وذلك بالتصريح بتشغيل الفراكات للاستهلاك الشخصي خلال موسم

- ١ - أن تكون الفراكات منشأة قبل ٣ مايو سنة ١٩٧١ ومرخصة .
- ٢ - ألا تتجاوز الطاقة الانتاجية للفراكة ٢ طن/يوم .
- ٣ - ألا تكون الفراكة ملحقة بمطاحن ما لم تكن منشأة قبل أبريل سنة ١٩٦٣ .
- ٤ - ألا تتجاوز الطاقة الانتاجية للفراكات المرخص لها في نطاق القرية الواحدة كمية الأرز الشعير المحددة للاستهلاك الشخصي للحائزين في نطاق هذه القرية .
- ٥ - أن يكون المرخص له حسن السمعة ولم يسبق له ارتكاب مخالفة تموينية .

٦ - عند توافر الضوابط المشار إليها في البنود السابقة لأكثر من فراكة يكون للأفضلية في الترخيص للفراكات الواقعة على طرق رئيسية .

مادة ٩ - على أصحاب الفراكات الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار والمسؤولين عن إدارتها قصر انتاجهم من الأرز الأبيض على رتبة المسموح المخصوص طبقا للمواصفات المحددة على أن تكون في عبوات زنة ١٠١ كجم قائم يحرق عليها البيانات التالية :

(أ) اسم المنتج . (ب) نوع الأرز . (ج) الوزن الصافي .

توريد الأرز الشعير لعام ١٩٨٨/٨٧ الذي يبدأ اعتبارا من ١٩٨٧/٩/١٥ حتى أول يناير سنة ١٩٨٨ مع مراعاة الأحكام والضوابط المنصوص عليها بالمادة المذكورة .

كما صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٨٧ بالتصريح بتشغيل الفراكات المرخصة في ضرب الأرز للاستهلاك الشخصي ونص في مادته الأولى على ما يأتي :

« يصرح اعتبارا من ١٩٨٧/١٢/١٥ بتشغيل الفراكات المرخصة في ضرب الأرز للاستهلاك الشخصي ، ويعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبعد أقصى ثلاثة أطنان للحيازة الكلية ، وذلك مع عدم الإخلال بما تتضمنه القرارات المنظمة من أحكام أخرى . »

مادة ١٠ - يبدأ موسم تشغيل الفراكات المعتمدة والمتعاقدة مع شركات المضارب من شهر فبراير من كل عام وحتى نهاية أغسطس وذلك وفقا للتحديد الذى يرد فى تعاقدهم .

وعلى أصحاب الفراكات المعتمدة والمخصصة للاستهلاك الشخصى اعتماد بيان بمواعيد تشغيل الفراكة من مديرية التموين المختصة بحيث لا تتجاوز ساعات التشغيل ثمانى ساعات يوميا خلال النهار .

ويحظر عليهم حيازة أى كمية من الأرز الشعير أو الأبيض غير كميات الأرز المسلمة اليهم ونواتجها .

مادة ١١ - على مديرى المضارب التابعة لشركات القطاع العام وأصحاب الفراكات والمسؤولين عن ادارتها اعداد سجلات رسمية مختومة بخاتم مديرية التموين المختصة يقيدها بها أولا بأول كميات الأرز الشعير الواردة لهم ومصدرها وكميات الأرز الأبيض الناتجة وجهة الاستلام والرصيد اليومى من كل من الأرز الشعير والأبيض .

الباب الثالث

احكام خاصة بمواصفات الأرز الأبيض

مادة ١٢ - (١) لا يجوز بيع الأرز الأبيض أو عرضه بقصد البيع مطليا الا اذا كان من أحد الأنواع الآتية :

(١) الفقرات ب ، ج ، د مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٥/٢٠ - العدد ١١٧) و (هـ) مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٨١٠ لسنة ١٩٩٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٩٠/١٢/٢٢ - العدد ٢٩١) والفقرتان (ح ، ط) مضافتان بالقرارات رقم ٨١٠ لسنة ١٩٩٠ .

(أ) الأرز المسوح المخصوص :

وهو الأرز الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعيا والمنتج بالمواصفات الآتية :

١ - لا تزيد نسبة الكبر فيه على $\frac{٢٥}{١٠٠}$ منها $\frac{١}{١٠٠}$ على الأكثر أقل من الحبة .

٢ - لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه عن $\frac{٨}{١٠٠}$ منها $\frac{٤}{١٠٠}$ على الأكثر من الطمي .

٣ - لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على $\frac{١}{١٠٠}$.

(ب) أرز ممتاز :

وهو الأرز الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعيا تبييضاً تاماً والمنتج طبقاً للمواصفات الآتية :

- نسبة الكبر لا تزيد على $\frac{١٥}{١٠٠}$ منها $\frac{٨}{١٠٠}$ على الأكثر أقل من ربع الحبة .

- نسبة المواد الغريبة لا تزيد على $\frac{٨}{١٠٠}$ منها $\frac{٤}{١٠٠}$ على الأكثر من الطمي .

- نسبة الحبوب الصفراء لا تزيد على $\frac{١}{١٠٠}$.

- نسبة الحبوب الجيرية والخضراء فيه لا تزيد على $\frac{٣}{١٠٠}$.

- نسبة الحبوب الشعير فيه لا تزيد على $\frac{٥}{١٠٠}$.

- نسبة الرطوبة لا تزيد على $\frac{١٤}{١٠٠}$.

(ج) الأرز الكامواينو والملح :

وهو الأرز الأبيض الذى تم معاملته بعد تمام تبييضه باحدى هاتين الطريقتين :

١ — بإضافة زيت البرافين بنسبة لا تقل عن ٧ كيلو جرام لكل طن من الأرز بحيث يكون الأرز متجانسا .

٢ — تلميع الأرز طبيعيا بإضافة غشاء رقيق من الماء في أثناء عمليات التبييض على ماكينات التبييض الأفقية ، وينتج طبقا للمواصفات الآتية :

- نسبة الكسر لا تزيد على $\frac{3}{100}$.
- نسبة الحبوب الحمراء لا تزيد على $\frac{1}{100}$.
- نسبة الحبوب الصفراء لا تزيد على $\frac{75}{100}$.
- نسبة المواد الغريبة لا تزيد على $\frac{50}{100}$ نصفها على الأكثر من الطمي .
- نسبة الحبوب الجيرية $\frac{2}{100}$.
- نسبة الحبوب الشعير $\frac{10}{100}$.
- نسبة الرطوبة $\frac{14}{100}$.
- نسبة الحبوب غير المطابقة لدرجة التبييض فيه لا تزيد على $\frac{70}{100}$.

(د) أرز طويل الحبة :

وهو الأرز طويل الحبة الذي تم ضربه وتبييضه صناعيا تبييضًا تاما ولا تزيد نسبة الحبوب قصيرة الحبة فيه على $\frac{2}{100}$.

وينتج طبقا للمواصفات الآتية :

- نسبة الكسر لا تزيد على $\frac{12}{100}$ منها $\frac{2}{100}$ على الأكثر أقل من ربع الحبة .
- نسبة المواد الغريبة لا تزيد على $\frac{50}{100}$ منها $\frac{20}{100}$ على الأكثر من الطمي .
- نسبة الحبوب الصفراء لا تزيد على $\frac{1}{100}$.

- نسبة الحبوب الخضراء والجيرية لا تزيد على ٣/٠ ٪
- نسبة الحبوب الشعير لا تزيد على ٠/٠ ٪
- نسبة الرطوبة لا تزيد على ١٤/٠ ٪

(٥) الأرز المنقى الكترونياً :

١ — الأرز المنقى الكترونياً قصير الحبة :

وهو الأرز الأبيض قصير الحبة بعد تمام ضربه وتبييضه وتبييضاً تاماً ومعالجته بإضافة زيت اليرافين بنسبة لا تقل عن ٧ كيلو جرام للطن ثم تنقيته الكترونياً والمنتج بالمواصفات الآتية :

نسبة العيوب التجارية وهي الطمي والشوائب والحبوب الحمراء والصفراء والخضراء والجيرية والحبوب والشعير لا تزيد على ١/٠ ٪

نسبة الكسر لا تزيد على ٣/٠ ٪

نسبة الرطوبة لا تزيد على ١٤/٠ ٪

٢ — الأرز المنقى الكترونياً طويل الحبة :

وهو الأرز الأبيض طويل الحبة بعد تمام ضربه وتبييضه وتبييضاً تاماً ومعالجته بإضافة زيت اليرافين بنسبة لا تقل عن ٧ كجم للطن ثم تنقيته الكترونياً والمنتج بالمواصفات الآتية :

نسبة العيوب التجارية وهي الطمي والشوائب والحبوب الحمراء والصفراء والخضراء والجيرية والحبوب الشعير لا تزيد على ١/٠ ٪

نسبة الكسر لا تزيد على ٥/٠ ٪

نسبة الرطوبة لا تزيد على ١٤/٠ ٪

(٦) (ملغاة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٨٦) ٠

(ز) الأرز المقلّى :

وينتج بالمواصفات الآتية :

١ - أرز مقلّى فاخر :

- لا تزيد نسبة الكسر على ١٪
- لا تزيد نسبة الحبوب الداكنة والبنية على ١٪
- لا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪

٢ - أرز مقلّى عادى :

- لا تزيد نسبة الكسر على ٥٪
- لا تزيد نسبة الحبوب الداكنة والبنية على ٣٪
- لا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪

(ح) الأرز الجلاسيه أو الملمع قصير الحبة من الرتبة (٢) :

وهو الأرز الأبيض قصير الحبة بعد تمام ضربه وتبييضه تبعيضا تاما ومعاملته صناعيا باحدى هاتين الطريقتين :

١ - اضافة عسل الجلوكوز وبودرة التلك بحيث يكون الأرز متجانسا ذو مظهر زجاجى •

٢ - أو تلميع الأرز بطريقة طبيعية أثناء عمليات التبييض وفقا للأسلوب اليابانى لانتاج الأرز الملمع •

وتنتج هذه الرتبة بالمواصفات الآتية :

- نسبة الكسر لا تزيد على $\frac{1}{2}$ ٪
- نسبة الحبوب الحمراء لا تزيد على $\frac{1}{2}$ ٪
- نسبة الحبوب الصفراء والتالفة لا تزيد على ٧٥٪

نسبة الحبوب الغير ناضجة (الجيرية والخضراء)

لا تزيد على ٢/٠٪

— نسبة المواد الغريبة لا تزيد على ٠.٠٥٪ نصفها

على الأكثر من الطمي .

— نسبة الحبوب الشعير لا تزيد على ٠.٠١٪

— نسبة الرطوبة لا تزيد على ١٤٪

(ط) الأرز الجلاسيه او الماع طويل الحبة (الرتبة ٣) :

وهو الأرز الأبيض طويل الحبة بعد تمام ضربه وتبييضه تبييضاً تاماً ومعاملته صناعياً باحدى هاتين الطريقتين :

١ — اضافة عسل الجلوكوز وبودرة التلك بحيث يكون الأرز متجانساً ذو مظهر زجاجي .

٢ — أو تلميع الأرز بطريقة طبيعية أثناء عمليات التبييض وفقاً للأسلوب الياباني لإنتاج الأرز الملمع .

وتنتج هذه الرتبة طبقاً للمواصفات الآتية :

نسبة الكسر لا تزيد على ١٢٪ منها ٠.٠٪ على الأكثر أقل من ربع الحبة .

• نسبة الحبوب الحمراء لا تزيد على ٢/٠٪

• نسبة الحبوب الصفراء والتالفة لا تزيد على ١/٠٪

• نسبة الحبوب الغير ناضجة الجيرية والخضراء لا تزيد على ٣/٠٪

• نسبة المواد الغريبة لا تزيد على ٠.٠٪ منها ٠.٠٢٪ على الأكثر من الطمي .

• نسبة الحبوب الشعير لا تزيد على ٠.٠٥٪

• نسبة الرطوبة لا تزيد على ١٤٪

مادة ١٣ - لا يجوز أن يحتوى الأرز على أكبر من عشرين جزءاً في المليون من حامض السيناميك ولا يجوز أن يحتوى على أى مادة سامة .
ويعتبر الأرز تالفاً إذا كان ذا رائحة متونخة أو إذا احتوى على حشرات .

كما يعتبر مغشوشاً إذا خلط بهواد غريبة أو إذا احتوت المادة الجافة على أكثر من ١٪ من المواد المعدنية أو إذا عولج بالجلوكوز .
كما لا يجوز للمضارب والفراكات استعمال الملح أو الجبس في تبييض الأرز .

مادة ١٤ - (مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٩٠)
يكون تداول الأرز الكسر للأغراض التجارية والصناعية من الأنواع التالية :

(١) كسر الأرز قصير الحبة :

هو كسر الأرز الأبيض الناتج من تصنيع أصناف الأرز قصيرة الحبة ويكون من الرقب الآتية :

١ - أرز كسر زيرى :

- * لا تزيد نسبة الحبوب أقل من ربع الحبة (النواعم) على ٥٪ .
- * لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ١٪ .
- * لا تزيد الحبوب الصفراء على ٢٪ .

٢ - أرز كسر رقم (١) :

- * لا تزيد نسبة الحبوب أقل من ربع الحبة (النواعم) على ١٥٪ .
- * لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ٢٪ .
- * لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء على ٣٪ .

٢ - أرز كسر رقم (٢) :

- * لا تزيد نسبة الحبوب أقل من ربع الحبة (النواعم) على ٢٥٪.
- * لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ٥٪.
- * لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء على ٤٪.

٤ - أرز كسر رقم (٣) :

- * لا تزيد نسبة الحبوب أقل من ربع الحبة (النواعم) على ٤٥٪.
- * لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ٦٪.
- * لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء على ٦٪.

(ب) كسر الأرز طويل الحبة :

هو كسر الأرز الناتج من تصنيع أصناف الأرز طويلة الحبة ويكون من الرتب الآتية :

١ - أرز كسر زيرو :

- * لا تزيد نسبة الحبوب أقل من ربع الحبة (النواعم) على ١٠٪.
- * لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ١٪.
- * لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء على ٢٪.

٢ - أرز كسر رقم (١) :

- * لا تزيد نسبة الحبوب أقل من ربع الحبة (النواعم) على ٢٠٪.
- * لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ٢٫٥٪.
- * لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء على ٣٪.

٣ - أرز كسر رقم (٢) :

- * لا تزيد الحبوب أقل من ربع حبة عن ٣٠٪ (النواعم) .

- * لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ٥٪
- * لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء على ٤٪

٤ - أرز كسر رقم (٢) :

- * لا تزيد نسبة الحبوب أقل من ربع حبة على ٥٠٪ (للنواعم)
- * لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ٦٪
- * لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء على ٦٪

(ب) كسر الأرز طويل الحبة :

هو كسر الأرز الناتج من تصنيع أصناف الأرز طويلة الحبة ويكون من الرتب الآتية :

١ - أرز كسر زيرو :

- * لا تزيد نسبة الحبوب أقل من ربع الحبة (النواعم) على ١٠٪
- * لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ١٥٪
- * لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء على ٢٪

٢ - أرز كسر رقم (٢) :

- * لا تزيد نسبة الحبوب أقل من ربع الحبة (النواعم) على ٢٠٪
- * لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ٢٥٪
- * لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء على ٣٪

٣ - أرز كسر رقم (٢) :

- * لا تزيد الحبوب أقل من ربع حبة عن ٣٠٪ (للنواعم)
- * لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ٥٪
- * لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء على ٤٪

٤ - أرز كمر رقم (٣):

- لا تزيد نسبة الحبوب أقل من ربع حبة على ٥٠٪ (لأنواع) .
- لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ٦٪ .
- لا تزيد نسبة الحبوب الصفراء على ٦٪ .

الباب الرابع

تنظيم تعبئة الأرز

مادة ١٥ - يعبأ الأرز الأبيض المخصص للتداول في عبوات كبيرة (كوامل) من انتاج شركات هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز والفراكات المتعاقدة معها في أجولة سليمة وجافة ونظيفة ومطابقة للمواصفات والأوزان المحددة ، ويثبت عليها البيانات التالية :

- (أ) اسم المنتج • (ب) نوع الأرز • (ج) الوزن الصافي •

مادة ١٦ - يحظر على غير الشركات التابعة لهيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ومصانع التعبئة المرخص لها تعبئة الأرز الأبيض بكافة أصنافه ، ويتم التعبئة في عبوات خاصة طبقاً للشروط والمواصفات والأسعار التي تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية •

مادة ١٧ - يجب أن تثبت على العبوات البيانات التالية :

- اسم المنتج •
- نوع الأرز •
- الوزن •
- سعر البيع للمستهلك •

الباب الخامس أسعار تداول الأرز الأبيض

مادة ١٨ - (١) تحدد أسعار تداول الأرز الأبيض المخصص للاستهلاك المحلي وفقا لما يلي :

(أ) الأرز الجلاسيه أو الملمع قصير الحبة من الرتبة (٢) المعبأ في عبوات بولي اثيلين :

سعر بيع الطن كوامل من شركات المضارب	٦٨٠ جنيها
سعر بيع الطن المعبأ من شركات المضارب وشركة تسويق الأرز	
اشركات الجملة	٧١٥ جنيها
سعر بيع الطن المعبأ من شركات الجملة لتاجر التجزئة	٧٢٥ جنيها
سعر البيع للمستهلك (كجم)	٧٥ قرشا

(ب) الأرز الجلاسيه أو الملمع طويل الحبة (رتبة ٣) المعبأ في عبوات بولي اثيلين :

سعر بيع الطن كوامل من شركات المضارب	٦٨٠ جنيها
سعر بيع الطن معبأ من شركات المضارب وشركة تسويق الأرز	
لشركات الجملة	٧١٥ جنيها

(١) الفقرة (١) مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٢/٦ - العدد ٣١) والفقرة الأخيرة من الفقرة (ب) مضافة بالقرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٥/٣٠ - العدد ١١٧) ومستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٨١٠ لسنة ١٩٩٠ (الوقائع المصرية في ١٩٩٠/١٢/٢٢ - العدد ٢٩١) وقد نص في المادة الرابعة منه على ما يلي :

« تتحمل هيئة السلع التموينية مضاريف نقل الأرز الكوامل والمعبأ طبقا للنظام المارى والإقواعد المعمول بها » .

٧٦٠ مطاحن ومضارب ومخابز

سعر بيع الطن المعبأ من شركات الجملة لتاجر التجزئة ٧٢٥ جنيها
سعر البيع للمستهلك (كجم) ٧٥ قرشا

(ج) الأرز الجلاسيه أو الأرز المجمع قصير الحبة (رتبة ٢) المعبأ في عبوات هيشيان ٢٥ كجم :

سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركات المضارب
لشركة تسويق الأرز ٧٣٥ جنيها

سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركات المضارب
وشركة تسويق الأرز الى شركات الجملة ٧٤٥ جنيها

سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركات المضارب
أو شركة تسويق الأرز أو شركات الجملة للهيئات الحكومية ٧٥٥ جنيها

(د) الأرز الجلاسيه أو المجمع طويل الحبة (رتبة ٣) المعبأ في عبوات هيشيان ٢٥ كجم :

سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركات المضارب
لشركة تسويق الأرز ٧٣٥ جنيها

سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركات المضارب
أو شركة تسويق الأرز الى شركات الجملة ٧٤٥ جنيها

سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركة المضارب
أو شركة تسويق الأرز أو شركات الجملة للهيئات الحكومية ٧٥٥ جنيها

(هـ) الأرز المنقى الكرونييا قصير الحبة ٢/٣ كسر المعبأ في عبوات كروتونية :

سعر بيع الطن كوامل من شركات المضارب لشركة تسويق الأرز ٧٢٥ جنيها

سعر بيع الطن معبأ في عبوات كرتونية من شركات المضارب
أو شركة تسويق الأرز لشركات الجملة والمجمعات الاستهلاكية ٩٥٥ جنيها
سعر بيع الطن معبأ في عبوات كرتونية لتاجر التجزئة ٩٦٥ جنيها
سعر البيع للمستهلك (كجم) ١٠٠ قرش

(و) الأرز المنقى إلكترونيا طريل الحبة ٥٪ كسر المعبأ في عبوات كرتونية :

سعر بيع الطن كواحل من شركات المضارب لشركة تسويق الأرز ٧٣٠ جنيها
سعر بيع الطن معبأ في عبوات كرتونية من شركات المضارب
أو شركة تسويق الأرز لشركات الجملة والمجمعات الاستهلاكية ٩٥٥ جنيها
سعر بيع الطن معبأ في عبوات كرتونية لتاجر التجزئة ٩٦٥ جنيها
سعر البيع للمستهلك (كجم) ١٠٠ قرش

(ز) الأرز المنقى إلكترونيا قصير الحبة ٣٪ كسر المعبأ في عبوات ٢٥
كجم هيشيان :

سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركة المضارب
لشركة تسويق الأرز ١١٨٠ جنيها

سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركات المضارب
أو شركة تسويق الأرز لشركات الجملة ١١٩٠ جنيها

سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركات المضارب
أو شركة تسويق الأرز أو شركات الجملة للجهات السياحية ١٢٠٠ جنيها

(ح) الأرز المنقى إلكترونيا طويل الحبة ٥٪ كسر المعبأ في عبوات هيشيان
٢٥ كجم :

سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركات المضارب

- الى شركة تسويق الأرز ١١٨٠ جنيها
سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركات المضارب
أو شركة تسويق الأرز لشركات الجملة ١١٩٠ جنيها
سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٥ كجم من شركات المضارب
أو شركة تسويق الأرز أو شركات الجملة للجهات السياحية ١٢٠٠ جنيها

الباب السادس

العقوبات

مادة ١٩ - (١) كل مخالفة لأحكام المادة (١٢) يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه .

وكل مخالفة لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتين وخمسون جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة لأحكام المادة (١٨) من هذا القرار يعاقب عليها بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٠ المشار اليه .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها كما تضبط الآلات والكميات موضوع مخالفة المادتين ٤ ، ٧ من القرار بمصادرتها .

(١) مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٥/٢٧ - العدد ١٠١) .

مادة ٢٠ - يرفع الأرز السحير والأرز الأبيض وكبير الارز وجميع الكون من الجدول المرافق للقرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه كما تلغى القرارات أرقام ١٤ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ ، ١٨٧ لسنة ١٩٧١ ، ١٤ و ١٥ لسنة ١٩٧٣ ، ٤١٣ لسنة ١٩٧٤ ، ٤٢٣ لسنة ١٩٨٦ كما يلغى كل حكم آخر يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويحل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

صدر في ١٩٨٦/١٠/٢١ .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧

في شأن القمح ومنتجاته (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرئ
وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية
وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق الناتجة عن بيع
المواد المستولى عليها ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية
والسياحية ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ الخاص باستثمار رأس المال
العربى والأجنبى ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون هيئات القطاع
العام وشركاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة
القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٢/١٩٦٧ على تجميع فروع
الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير السلع في حساب واحد ؛

وعلى القرار رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن تشكيل لجنة لبحث شئون التموين بمحافظات الحدود ؛

وعلى القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن تحديد بعض السلع التى يحظر الامتناع عن انتاجها أو وقف صنعها أو ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد ؛

وعلى القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن حظر استخراج السميد ؛
وعلى القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة المضبط القضائى فى تنفيذ المرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما ؛

وعلى القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٣ باضافة الخبز الى السلع المبينة فى المادة الأولى من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ؛
وعلى القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٤ باستثناء الدقيق الذى يتجر فيه بالتجزئة من الحظر الوارد فى المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الرقابة على المطاحن ؛
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز ؛

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن لجان للتحكيم فى المنازعات بين أصحاب المطاحن أو المستهلكين وبين البنوك المعتمدة ؛

وعلى القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مسك دفاتر وحيازة نسبة معينة من الدقيق فى محافظتى وضواحي القاهرة والاسكندرية ؛

وعلى القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم بيع دقيق القمح الفاخر ٧٣٪ المستورد للمستهلكين بقرى مراكز مديريات القليوبية والمنوفية والشرقية والبحيرة ودعياط ؛

وعلى اقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم بيع الدقيق العادى والفاخر نمرة «١» لاستخراج ٧٢٪ المتنج مغليا أو المستورد ؛

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٠ باضافة بند جديد للفصل الثالث من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ في شأن حظر تعبئة المواد الغذائية الخاضعة للتسمير الجبرى في عبوات خاصة تؤدى الى زيادة السعر الرسمى المحدد لبيعهما ؛

وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم التصرف فى الردة الناعمة ؛

وعلى القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ فى شأن حظر نقل القمح خارج محافظة المنيا ؛

وعلى القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تنظيم وتوزيع بعض المسلع والمواد ؛

وعلى القرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ فى شأن حظر فتح مستودعات أو محال جديدة لبيع الدقيق بالتجزئة الا بترخيص من المحافظ المختص ؛

وعلى القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم انتاج وتوزيع الكرونة ؛

وعلى القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٨ فى شأن حظر استخدام السولار أو الديزل فى المخابز اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٦٨ ؛

وعلى القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن حظر انشاء مخابز جديدة الا في حدود حصة المحافظة ؛

وعلى القرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن حظر تصدير العلف بكافة أنواعه ؛

وعلى القرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن توفير الدقيق في المحافظات ؛

وعلى القرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن تنظيم الرقابة على المخابز ؛

وعلى القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن تحديد أسعار الردة الخشنة ؛

وعلى القرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن حظر حيازة مادة الأكلونة بالمطاحن والمخابز البلدية ومستودعات الدقيق ؛

وعلى القرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن حظر تصدير الردة الناعمة ؛

وعلى القرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٧٠ في شأن تشغيل وإدارة المخابز ؛
وعلى القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٧١ في شأن تشكيل لجنة لبحث محاضر المطاحن ؛

وعلى القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧١ في شأن قصر تعبئة دقيق القمح الفاخر نمرة «١» على المصانع التابعة للقطاع العام ؛

وعلى القرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق ؛

وعلى القرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ في شأن حظر نقل السلع والمواد والحيوانات الى محافظة مطروح وبداخلها ؛

وعلى القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن تعديل بعض أحكام استخراج الدقيق وصناعة الخبز ؛

وعلى القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ في شأن حظر حبس السلع عن التداول أو تعليق بيعها على شروط ؛

وعلى القرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٥ في شأن تعديل الجدول المرافق للقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٦ في شأن تشكيل لجنة بحث محاضر المطاحن ؛

وعلى القرار رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ؛

على القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن الاخطار عن تغيير نشاط المخابز البلدية والأفرنجية أو تأجيرها بغرض غير ادارتها كمخبز ؛

وعلى القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ في شأن حظر هدم المنشآت التعمينية بغير ترخيص من المحافظ المختص ؛

وعلى القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٩ في شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم تصدير السلع التعمينية ؛

وعلى القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن تكليف عمال المخابز بالعمل في المخابز التي تحددها مكاتب التشغيل التابعة لوزارة القوى العاملة والتدريب المهني ؛

وعلى القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٠ في شأن تكليف أصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها بتصنيع كامل الحصة المقررة لهم خبزاً ؛

وعلى القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ فى شأن حظر تغيير أو تعديل أنشطة المنشآت التموينية واستمرار تشغيلها ؛

وعلى القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة دائمة لاثبات حالة رسائل القمح والدقيق المستورد ؛

وعلى القرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم استخدام الدقيق الفاخر ٧٢٪ بالفنادق والمحال السياحية ؛

وعلى القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ بحظر تداول السلع الغذائية المستوردة المعلبة والمجمدة والسريعة التلف غير المثبت عليها تاريخ الانتاج ؛

وعلى القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تحديد أسعار تداول المكرونة ؛

وعلى القرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تعديل بعض أحكام قرارات تنظيم تداول وأسعار السلع التموينية للفنادق والمحال العامة السياحية وبعض الشركات ؛

وعلى القرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تحديد أسعار تداول الدقيق والسعيد والردة ؛

وعلى القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٣ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٣ في شأن تكليف شركات المطاحن بفتح شونها طوال اليوم ؛

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن الترخيص للمخابز الآلية والنصف آية الافرنجية بانتاج الحلوى والنواشف ؛

وعلى القرار رقم ٣١٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تنظيم التصرف في استقبال الواردات من الأقماع ؛

وعلى القرار رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٨٤ بتحديد مواصفات القمح المستورد بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية ؛

وعلى القرار رقم ٥١٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ في شأن استخراج الدقيق من القمح ؛

وعلى القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ في شأن صناعة الخبز بكافة أصنافه ؛

وعلى القرار رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٨٤ في شأن تحديد أسعار الدقيق الفاخر المخصص لمصانع الكرونة وأسعار الكرونة ؛

وعلى القرار رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تعديل أحكام القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨٥ فى شأن بعض أحكام تنظيم انتاج وتوزيع الكرونة ؛

وعلى القرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تعديل بعض أحكام انقرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تحديد أسعار وتداول الكرونة آمون التى تنتجها شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز ؛

وعلى القرار رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٨٥ فى شأن الترخيص للمطاحن باضافة مادة الاكلونة الى النخالة المخصصة لمصانع انعلف الموحد ؛

وعلى القرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تحديد أسعار تداول الكرونة بكافة أنواعها ؛

وعلى القرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٨٦ فى شأن خطط الدقيق رقم ٢ بالدقيق العادى ؛

وعلى القرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تحديد أسعار وتنظيم تداول الكرونة المعبأة ؛

وعلى القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٦ فى شأن نظام تقرير حصص من بعض السلع الغذائية بالسعر الاقتصادى لبعض الجهات ؛

وعلى القرار رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ؛

وعلى انقرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٨٧ بتحديد أسعار تنظيم تداول الكرونة ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار ؛

قرر :

الباب الاول

القمح

الفصل الاول

القمح المستورد

مادة ١ - يجب أن يكون القمح المستورد مطابقا للمواصفات التالية :

- (أ) صالحا للغذاء الآدمي ومن أقماع حية .
- (ب) تام النضج ممتلئ الحبوب وطبيعى الرائحة .
- (ج) خاليا من الحبوب المنبئة وبذور السيوان السورى .
- (د) خالية من الاصابة للفطرية والحشرية بجميع أطوارها الحية أو الميتة .
- (هـ) خاليا من بذور الحشائش السامة إلا فى الحدود التى تجيزها وزارة الصحة .

(و) ألا يقل الوزن النوعي عن ٧٦ كجم / هكتولتر •

(ز) ألا تزيد نسبة الشوائب والتي تشمل ما هو غير القمح والتي يمكن فصلها بواسطة جهاز كارتر لفصل الشوائب أو الغرابيل والأجهزة المناسبة وتشمل بذور الحشائش وسيقانها والقش والطين والحبوب والبذور الأخرى والرمال والكتس والقراب وقطع الزلط والطين وغيرها وأيضا حبوب القمح الضامرة وغير الناضجة والمكسورة التي تنفصل مع الشوائب عن ٤٪/٠ وفي حالة زيادتها تخضع الزيادة من سعر القمح •

(ح) ألا تزيد النسبة الكلية للحبوب المصابة والمواد الغريبة والحبوب الضامرة والمكسورة التي تمر من خلال غربال سعة ثقوبه 0.64×385 بوصة أو 1.63×903 ملمتر عن ٥٪/٠ وذلك بعد فصل الشوائب بحيث لا تزيد نسبة حبوب القمح أو اجزاؤها والحبوب الأخرى التي يظهر عليها اللون البنى الغامق الناتج عن تأثير الحرارة عن ٢٪/٠ من النسبة الكلية وعلى ألا تتعدى المواد الغريبة وهي تشمل كل المواد غير القمح والتي تبقى مع العينة بعد فصل الشوائب عن ١٪/٠ •

(ط) ألا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٢٪/٠ تقدر بطريقة التخفيف العادية بالفرز على درجة ١٣٠م لمدة ساعة ويسمح حتى ١٤٪/٠ كحد أقصى مع اجراء خصم لا يقل عن ١٪/٠ من السعر المتعاقد عليه مع المورد لكل ١٪/٠ زيادة عن ١٢٪/٠ والكسور تحسب نسبيا •

(ي) ألا تقل نسبة البروتين عن ٩٪/٠ عدا القمح الكندي أو ما يشابهه فلا تقل نسبة البروتين عن ١٠٪/٠ مقسدة الطرق الرسمية « أوزت × ٥٧ » •

مادة ٢ - يستورد القمح حيا بدون تعبئة ويتم شطفه الى الصوامع الساحية أو يفرغ بالوسائل العادية ويسمح باستيراد كميات لا تتجاوز ١٠٪ داخل أجوله من الجوت بحالة جيدة تتحمل عمليات الشحن والتفريغ والمناولة ، وتكون نظيفة وصالحة لتعبئة القمح وخالية من بذور القطن والحشرات الحية والميتة وآثارها - وفي هذه الحالات يغنبر وزن القمح قائم / صافي .

الفصل الثاني

القمح المحلى

مادة ٣ - تصدر وزارة التموين والتجارة الداخلية سنويا قرارا بنظام توريد القمح من الزراع الحائزين لمساحات مزروعة قمحا - اجبارى أو اختياري - حسب الأحوال طبقا للشروط التي تحددها وزارة الزراعة الى شئون البنوك المحلية بالمحافظات لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .

مادة ٤ - تحدد أسعار القمح المحلى المورد للبنوك المحلية بالاتفاق بين وزارتي الزراعة واستصلاح الاراضى والتموين والتجارة فى كل موسم .

الفصل الثالث

التحكيم

مادة ٥ - تشكل لجان للتحكيم فى المنازعات بين البنوك المعتمدة لتسليم القمح التموينى المحلى فى شأن تقدير درجة النظافة أو نسبة الاصابة بالحشرات ، من ممثل لديرية التموين المختصة وممثل للبنك وممثل للجهة طالبة التحكيم .

مادة ٦ - تعقد اللجنة بناء على طلب مكتوب يقدم من طالب

التحكيم الى مديرية التموين المختصة بشأن النزاع على أن يكون مصحوباً بأمانة قدرها خمسون قرشاً عن كل أردب من كمية الحبوب موضوع النزاع وتكون هذه الأمانة ٢٥ قرشاً بالنسبة لمطاحن القطاع انعام وترد الأمانة الى طالب التحكيم إذا كانت درجة انظافة انى يظهرها نتيجة التحكيم نقل عن الدرجة المقدرة بمعرفة البنك بما يزيد على ١/٤ قيراط ولا ترد الأمانة في غير ذلك .

وبالنسبة للاصابة بالحشرات ترد الأمانة المدفوعة من طالب التحكيم اذا كانت نسبة الاصابة التي يظهرها نتيجة التحكيم تزيد على النسبة المقررة بمعرفة البنك بأكثر من ٥/٠ ولا ترد الامانة في غير ذاك من الأحوال .

ولا يقبل الطلب في حانة عدم سداد الرسوم المذكورة أو عدم سداد ثمن الحبوب وعلى مديرية التموين المختصة اثبات تاريخ وساعة تقديم الطلب وقيده في سجل خاص برقم مسلسل وعليها دعوة اللجنة في نفس اليوم أو اليوم التالي على الأكثر الى الانعقاد بشئونة البنك للنظر في الطلب وان يخطر مقدم الطلب بتاريخ وساعة انعقاد اللجنة ومكانه على أن يوقع مقدم الطلب بالعلم في السجل الخاص .

ويشترط أن يحضر الاجتماع جميع الاعضاء والا كان اجتماعه باطلا وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية على وجه الاستعجال واذا لم يحضر طالب التحكيم أو من ينوب عنه اعتبر طلبه كأن لم يكن ويفقد التأمين المدفوع منه وتكون قرارات اللجنة نهائية .

مادة ٧ - تقوم اللجنة بأخذ عينات من القمح موضوع النزاع وتقدر نظلفتها وزناً ونسبة الاصابة - بالحشرات عدا ، ويحرر محضر بالاجراءات يثبت فيه أسماء الاعضاء وقيمة الامانة المدفوعة وثن الحبوب موضوع النزاع وساعة وتاريخ بدء اللجنة ومهمتها وأقوال ذوي الشأن

والمقارر الصادر في النزاع ويذيل المحضر بتوقيع جميع الحاضرين على أن يكون من أصل وصورتين تسلّم أحدهما للبنك وتحفظ الثانية بمديرية التموين ويسوى الثمن طبقا لتقدير اللجنة .

الباب الثاني

الدقيق

مادة ٨ - يتم انتاج دقيق القمح الصافي بنسب استخراج ٩٣,٣٪ أو ٨٧,٧٪ أو ٨٢٪ أو ٨٠٪ أو ٧٢٪ بالمطاحن التي ترخص لها وزارة التموين والتجارة الداخلية بذلك وفقا للترخيص الصادر لكل مطحن .
ويصدر وزير التموين والتجارة الداخلية قرارا بتحديد نسب الاستخراج التي يعمل بها .

الفصل الاول

دقيق القمح الصافي استخراج ٩٢,٣٪

مادة ٩ - على أصحاب المطاحن المسئولين عن ادارتها الذين يرخص لهم في انتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٩٣,٣٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقا المواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١,٣٪ بالنسبة لانتاج مطاحن للسلفدرات ، ١,٤٪ لانتاج مطاحن الحجارة .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرماد على ٢,٢٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (د) ألا تزيد نسبة الألياف على ١,٧٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (هـ) ألا يختلف شيء على المنخل رقم (٢٥) .

- (و) أن يكون خاليا من الرودة الخشنة •
- (ز) أن يكون نظيفا وخاليا من انحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة •
- ويجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها الاحتفاظ بنموذج لامنخل رقم «٢٥» وإجراء اختبار لكميات الدقيق المعدة للتعبئة والتوزيع على هذا المنخل ثلاث مرات على الأقل في كل وردية •
- ويعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية انتهوين والتجارة الداخلية المختصة يثبت فيه اجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولا بأول •

الفصل الثاني

دقيق القمح الصافي استخراج ٨٧٪

- مادة ١٠ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها الذين يرخص لهم في انتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٨٧٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقا للمواصفات الآتية :
- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ •
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١٫١٪ بالنسبة لانتاج مطاحن السلندرات ١٫٢٪ لانتاج مطاحن الحجارة •
- (ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ٢٪ محسوبة على المادة الجافة •
- (د) ألا تزيد نسبة الألياف على ١٪ محسوبة على المادة الجافة •
- (هـ) ألا يتخلف شيء على المنخل رقم «٣٦» •
- (و) أن يكون خاليا من الرحتين الناعمة والخشنة •
- (ز) أن يكون نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة •

ويجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها الاحتفاظ بنموذج للمنخل رقم «٣٦» واجراء اختبار لكميات الدقيق المعدة للتعبئة والتوزيع على هذا المنخل ثلاث مرات على الأقل في كل ورديّة .

ويعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختص يثبت فيه اجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولا بأول .

اتصل الثالث

دقيق التمح الصافي استخراج ٨٢٪

مادة ١١ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها الذين يرخص لهم في انتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقا للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١٪ بالنسبة لانتاج مطاحن السلفدرات ، ١٫١٪ لانتاج مطاحن الحجارة .
- (ج) ألا تزيد نسبة الاغياف على ٤٫٠٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (د) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٫٠٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (هـ) ألا يتخلف شئ على المنخل رقم «٥٠» بالنسبة لمطاحن السلفدرات وعلى المنخل رقم «٤٠» بالنسبة لمطاحن الحجارة .
- (و) أن يكون خاليا من السن الأحمر والردتين الناعمة والخشنة .
- (ز) أن يكون الدقيق نظيفا وخانيا من الحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعى اللون والرائحة .

ويجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها الاحتفاظ بنموذج للمنخل رقم «٥٠» بالنسبة لمطاحن السلفدرات والمنخل «٤٠» بالنسبة

مطاحن الحجارة وأجراء اختبار لكميات الدقيق المدة للتعبئة والتوزيع على هذا المنخل أو ذلك حسب الأحوال ثلاث مرات على الأقل في كل ورقة •

ويعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية يثبت فيه إجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولا بأول •

الفصل الرابع

دقيق القمح الصافي استخراج ٨٠٪

مادة ١٢ — على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها الذين يرخص لهم في إنتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٨٠٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقا للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ •
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ٨٪ بالنسبة لإنتاج مطاحن السلندرات ، ١٪ لإنتاج مطاحن الحجارة •
- (ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٪ محسوبة على المادة الجافة •
- (د) ألا تزيد نسبة الألياف على ٣٪ محسوبة على المادة الجافة •
- (هـ) ألا يتخلف شيء على المنخل رقم «٦٠» بالنسبة لمطاحن السلندرات وعلى المنخل رقم «٥٠» بالنسبة لمطاحن الحجارة •
- (و) أن يكون خاليا من السن الأبيض والأحمر والردتين الناعمة والخشنة •
- (ز) أن يكون الدقيق نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة •

ويجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها الاحتفاظ بنموذج

للمنخل رقم «٦٠» بالنسبة لمطاحن السلندرات والمنخل رقم «٥٠» بالنسبة لمطاحن الحجارة وإجراء اختبار لكميات الدقيق المعدة للتعبئة والتوزيع على هذا المنخل أو ذلك حسب الأحوال .

ويعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية يثبت فيه إجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولا بأول .

الفصل الخامس

دقيق القمح الفاخر المحلى (١)

مادة ١٢ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في إنتاج دقيق القمح الفاخر رقم (١) استخراج ٧٢٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقا للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ٠٫٦٪ .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ٠٫١٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (د) ألا تزيد نسبة الألياف على ٠٫٢٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (هـ) أن يكون خاليا من الدقيق رقم «٢» والسنون والردتين .
- (و) أن يكون الدقيق نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعى اللون والرائحة .

مادة ١٢ مكرر - (مضافة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٩٠) على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها

(١) عنوان هذا الفصل معدل بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٩٠ (الوقائع المصرية في ١٠/١/١٩٩٠ - العدد ٢٢٣ تابع) .

المرخص لهم في انتاج دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٦٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقا للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ٨٪ .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (د) ألا تزيد نسبة الالياف على ٣٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (هـ) أن يكون خاليا من السنون والردتين .
- (و) أن يكون الدقيق نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعي الطعم والرائحة .

مادة ١٤ - (مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٩٠) يجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها المرخص لهم في انتاج دقيق القمح الفاخر رقم (١) استخراج ٧٢٪ أن يستخرجوا الدقيق رقم (٢) بنسبة لا تتجاوز ٨٪ والمرخص لهم في انتاج دقيق القمح استخراج ٧٦٪ أن يستخرجوا الدقيق رقم (٢) بنسبة لا تتجاوز ٤٪ على أن يكون مطابقا للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ٨٪ .
- (ج) أن يكون خاليا من السنون والردتين .

الفصل السادس

دقيق القمح الفاخر المستورد

مادة ١٥ - يجب أن يكون الدقيق الفاخر المستورد مطابقا للمواصفات الآتية :

- ١ - نسبة الاستخراج من ٧٠ - ٧٣٪ .

- ٢ - ألا تزيد نسبة الرماد أو السليكا مقدرة على المادة الجافة على ٥٢٪ منها ١٪ سليكا على الأكثر .
- ٣ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- ٤ - ألا تزيد نسبة الالياف مقدرة على المادة الجافة على ١٪ .
- ٥ - ألا تزيد نسبة الحموضة على ٥٥٪ « حمض كبريتيك » .
- ٦ - ألا يقل البروتين عن ١٠٪ (بطريقة كالداهيل أزوت $\times ٥٧$) على أساس ١٤٪ رطوبة .
- ٧ - خاليا من الدقيق رقم (٢) والسن الأبيض والأحمر والردة الناعمة والخشنة وعلى أن تجرى الاختبارات للنسب السابقة بالطرق الرسمية .
- ٨ - خاليا من التكتل والتعفن وبقايا القوارض .
- ٩ - خاليا من مادتي السابونين والجيتاجين .

مادة ١٦ - يجب أن يكون التحقيق الفاخر المستورد مطابقا للشروط الآتية :

- ١ - يجب أن يكون ناتج من طحن حبوب القمح .
- ٢ - صالحا للغذاء الآدمي .
- ٣ - ذو رائحة طبيعية أبيض ومتجانس اللون دون اضافة أى مواد كيميائية .
- ٤ - خاليا من العيوب التجارية والمواد الغريبة أو أى مادة غذائية والترنخ .
- ٥ - خاليا من الحشرات بكافة أطوارها والديدان الحية والميتة والآفات الزراعية والفطريات .
- ٦ - حديث الطحن ولا تزيد مدة تفريقه بعد الطحن حتى الشحن عن خمسة عشر يوما وأن مراعى تهويته قبل التعبئة .

مادة ١٧ - يجب أن يتوفر في عبوات الدقيق الفاخر المستورد ما يلي :

١ - أن يكون ممباً في أجولة قليلة النفاذ للرطوبة ومتينة بحيث تتحمل عمليات الشحن والتفريغ والنقل في جميع مراحله المختلفة ولم يسبق استخدامها وخالية من آثار المواد الكيماوية والمبيدات الحشرية والفطرية .

٢ - أن تكون الأجولة محاكاة بخيط متين وموحدة الوزن بالنسبة للصفقة الواحدة .

٣ - يوضح على العبوة بخط واضح ما يلي :

- نوع الدقيق .

- درجة استخراجه .

- الوزن القائم والوزن الصافي للعبوة .

- اسم المنتج وعنوانه .

- تاريخ الانتاج على أن يدون تاريخ الانتاج « شهر - سنة »

على الجانبين للعبوة .

وفي كل الأحوال يجب ألا يكون للمادة المستخدمة في الكتابة تأثير

ضار على مواصفات الدقيق .

الفصل السابع

المسود

مادة ١٨ - يجب ألا يزيد انتاج السميد عن اثنين كيلو جرام من

كل أردب قمح درجة نظافة ٢٤ قيراط ، ويقتصر انتاجه على مطاحن

السلمندرات المنتجة للدقيق استخراج ٩٣٪ أو ٨٧٪ أو ٨٢٪ أو ٨٠٪

والتي تصرح لها وزارة التموين والتجارة الداخلية بذلك .

مادة ١٩ - يجب أن يكون السميد المنتج مطابقا للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد على ٨٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٠٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (د) ألا تزيد نسبة الألياف على ٤٥٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (هـ) أن يكون السميد الناتج نظيفا خاليا من الحشرات بجميع أطوارها وطبيعى اللون والرائحة .

الفصل الثامن

الزوائد

مادة ٢٠ - يجب أن تكون الردة الخشنة الناتجة من القمح بعد استخراج الدقيق ٨٧٪ أو ٩٣٪ مطابقة للمواصفات الآتية :

- ١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- ٢ - ألا تزيد نسبة الرماد على ٦٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٣ - ألا تزيد نسبة الرمل على ٣٠٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٤ - ألا تزيد نسبة الألياف على ١١٪ محسوبة على المادة الجافة .

مادة ٢١ - يجب أن يكون خليط الزوائد الناتج من القمح بعد استخراج الدقيق ٧٢٪ أو ٨٠٪ ويشمل السن الأبيض والأحمر والردتين الناعمة والخشنة ، وخليط الزوائد الناتج بعد استخراج الدقيق ٨٢٪ ويشمل السن الأحمر والردتين الناعمة والخشنة مطابقا للمواصفات الآتية :

- ١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- ٢ - ألا تزيد نسبة الرماد على ٦٪ محسوبة على المادة الجافة .

- ٣ - ألا تزيد نسبة الرمل على مر/ محسوبة على المادة الجافة .
- ٤ - ألا تزيد نسبة الالياف على مر١٠/ محسوبة على المادة الجافة .

مادة ٢٢ - يجب أن تكون الردة الناعمة المعدة للرغيف ناتج القمح بعد استخراج ٨٠/ أو ٨٢/ أو ٨٧/ مطابقة للمواصفات الآتية :

- ١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤/ .
- ٢ - ألا تزيد نسبة الرماد على ٤٢/ محسوبة على المادة الجافة .
- ٣ - ألا تزيد نسبة الرمل على مر/ محسوبة على المادة الجافة .
- ٤ - ألا تزيد نسبة الالياف على ٨٦/ محسوبة على المادة الجافة .
- ٥ - ألا يتخلل شيء على المنخل رقم « ٢٥ » .
- ٦ - أن تكون نظيفة خالية من المواد الغريبة .

مادة ٢٣ - يجب أن تكون الردة المعدة للرغيف ناتج القمح بعد استخراج ٩٣ر/ مطابقة للمواصفات الآتية :

- ١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤/ .
- ٢ - ألا تزيد نسبة الرماد على ٦/ محسوبة على المادة الجافة .
- ٣ - ألا تزيد نسبة الرمل على ٥/ محسوبة على المادة الجافة .
- ٤ - ألا تزيد نسبة الالياف على مر١١/ محسوبة على المادة الجافة .
- ٥ - ألا يتبقى شيء على المنخل رقم (٢٠) .
- ٦ - أن تكون نظيفة وخالية من المواد الغريبة .

مادة ٢٤ - يجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها الاحتفاظ بنموذج المنخل الاختبار وإجراء اختبار لكميات الردة المعدة

المعدة للرغيف على هذا المنخل ثلاث مرات على الأقل في كل وردية ، ويعد
مكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية
المختصة يثبت فيه اجراء الاختبارات ونتائجها أولا بأول .

مادة ٢٥ - يحظر حيازة مادة الاكلونة بالمخابز البلدية ومستودعات
بيع الدقيق ومحال العلف أو غيرها من المحال العامة .

مادة ٢٦ - استثناء من أحكام المادة السابقة يرخص لاصحاب
المطاحن والمسؤولين عن ادارتها بخلط مادة الاكلونة بالردة المخصصة لمصانع
العلف الموحد بنسبة لا تتجاوز ٣٪ .

مادة ٢٧ - يحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها بيع
مادة الاكلونة - الفائضة عن عمليات الخلط وفق أحكام المادة السابقة -
بغرض تغذية الحيوان ويقتصر بيعها على الأغراض الصناعية فقط
ويشترط تلوينها قبل خروجها من المطحن وذلك بمعرفة لجنة يشترك فيها
مندوب عن مديرية التموين المختصة .

مادة ٢٨ - تتولى لجان توزيع السلع بالمحافظات وضع أسس توزيع
فائض النخالة بعد استيفاء الحصص المحددة للأغراض المختلفة بمعرفة
الجهات المعنية ، واصدار الأذون للشركات المنتجة وقعا للكميات المتاحة .

الفصل التاسع

مخالفات دواصفات استخراج الدقيق والردة والسميد

مادة ٢٩ - تشكل بوزارة التموين والتجارة الداخلية لجنة على
الوجه الآتى :

أحد السادة مستشارى محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة . رئيسا

أعضاء	مدير عام الادارة العامة للقمح ومنتجاته
	مدير عام الادارة العامة للرقابة
	مندوب عن هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز
	مندوب عن ادارة شرطة التموين والتجارة الداخلية
	ممثل عن شركة مطاحن شمال القاهرة
	ممثل عن شركة مطاحن جنوب القاهرة
مقررا	ممثل عن النقابة العامة للعمال والصناعات الغذائية
	عضو عن الادارة المركزية للمسئون القانونية

واللجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء والفنيين وأساتذة الجامعات المتخصصين •

مادة ٣٠ - استثناء من أحكام قرار وزير التموين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ أحكام الرسومين بقانونين رقمي ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما •

تختص اللجنة بمراجعة المحاضر الخاصة بالمخالفات المتعلقة بمواصفات الحقيق والنخالة الناتجة من مطاحن القطاعين العام والخاص ومراجعة جميع ظروف موضوع هذه المحاضر •

وعلى اللجنة أن تنتهي من بحثها الى توصية اما بالحفظ أو باقتراح السير في اجراءات الدعوى الجنائية أو الاكتفاء بالجزاء الادارى بحيث لا يقل عن الخصم من المرتب •

مادة ٣١ - على مديريات التموين والتجارة الداخلية وأقسام مباحث التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات ارسال المحاضر الميينة بالمادة السابقة الى الادارة المركزية للمسئون القانونية « الادارة العامة للقضايا بالوزارة قبل احالتها الى النيابة العامة •

وعلى الادارة العامة المذكورة احالة هذه المحاضر الى اللجنة فور تنقيها .

وعلى اللجنة أن تنتهى من بحث المحاضر وابداء توصياتها خلال شهر من تاريخ احالتها اليها .

مادة ٣٢ - يلحق باللجنة باحثون فنيون وقانونيون تكون مهمتهم فحص المحاضر من الناحيتين الموضوعية والقانونية تحت اشراف رئيس اللجنة ، وعليهم تلخيص الوقائع وتكييفها واستيفاء ما قد يكون بها من نقص وسماع أقوال المتهمين متى دعت الضرورة الى ذلك .

مادة ٣٣ - على اللجنة قبل التوصية بالسير فى اجراءات الدعوى الجنائية أو اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوقيع جزاء يجاوز الخصم من المرتب أكثر من خمسة عشر يوما أو الفصل ، سماع أقوال المتهم وتحقيق دفاعه .

مادة ٣٤ - تعقد اللجنة اجتماعاتها أسبوعيا فى المقر المخصص لها بمبنى ديوان عام الوزارة وفى الموعد الذى يحدده رئيس اللجنة .

مادة ٣٥ - تعد اللجنة فى نهاية كل شهر بيانا بالمحاضر التى عرضت عليها وما تم فحصها وما انتهت اليه توصياتها فى كل محضر وكذا المحاضر التى لم يتم التصرف فيها وسبب عدم التصرف .

مادة ٣٦ - يصدر رئيس اللجنة القرارات اللازمة لتنظيم العمل وحسن سيره باللجنة والأجهزة الملحقة بها .

الفصل العاشر

احكام عامة

مادة ٣٧ - يحظر تعيير مواصفات الدقيق المنتج من الملاحن المرخص

لها بإنتاج الدقيق طبقاً لأحكام هذا القرار سواء بنخله أو باستعمال وسائل مؤدية إلى ذلك .

مادة ٢٨ - يصرح للمطاحن التموينية بـتسليمه لـهيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز المنتجة للدقيق العادي بكافة استخراجه بأن تقوم بـخط الدقيق رقم (٢) انتاج عن انتاج الدقيق الفاخر المحلى استخراج ٧٢٪ والمنتج من أقماح بيضاء بالدقيق العادي المنتج بها بما لا يجاوز ١٠٪ .

وتكون مواصفات الدقيق المخلوط مماثلة لمواصفات الدقيق العادي بكافة استخراجه مع زيادة نسبة الرماد المسموح بها والمحسوبة على المادة الجافة بمقدار ١٪ عن النسب الواردة بهذا القرار .

مادة ٣٩ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والزلط والرمل والطين .

أما المواد غير الضارة بالصحة كالتقصلة والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها على ٢٪ بالقمح المعد للطحن ويحظر اضافة الزوائد الى الحبوب الجارى طحنها بالقوايس .

مادة ٤٠ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها تعبئة الدقيق الصافي في أجولة زنة مائة كيلو جرام قائم ومختومة بأختام واضحة في مكان ظاهر وعليهم وضع بطاقات انتاج على عبوات الدقيق والسميد وردة الرغيف ، تبين اسم المطحن المنتج وعنوانه ونوع المنتج « دقيق - سميد - ردة » ونسبة الاستخراج والوزن بالكيلو جرام وتاريخ الانتاج ورقم الوردية .

ويحظر استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها أكثر من رقتين للجوال الكبير والا يزيد وزنه على ١٢٥٠ جرام .

ويجوز استخدام عبوات أخرى بترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية .

وعلى أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها التحقق من صحة أوزان أجولة الدقيق بحيث يكون وزن كل عشرة أجولة مطابقا للوزن المقرر على أساس أن تغطي الزيادة في بعض تلك الأجولة العجز في الأجولة الأخرى على ألا يجاوز نسبة العجز المسموح به في أى جوال فيها على حدة عن ٢٪ .

مادة ٤١ - يجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها قبول جوانات الجوت الفارغة التي صرفت من مطاحنهم إذا ردها أصحاب المخابز وتجار الدقيق بشرط أن تكون سليمة خالية من الرقع أو بها رقتان فقط بالشروط المبينة في المادة السابقة على أن يرد مبلغ خمسة قروش عند اعادة الجوال الفارغ .

وعلى أصحاب المخابز وتجار الدقيق رد تلك الجوانات الفارغة بالشروط السابقة إذا طلبا أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها .

مادة ٤٢ - (مستبحلة بقرار وزير التموين رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٩٠) يحظر على غير شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز نقل القمح سواء كان بمفرده أو مخلوطا ، أو الدقيق أو الخبز بكافة أنواعه أو الردة أو خليط الزوائد بين المحافظات أو الشروع فيه بغير ترخيص من مديرية التموين المختصة ، ويستثنى من ذلك كميات الردة أو خليط الزوائد المنصرفة بالأسعار الحرة طبقا للفاثورة الصادرة من جهة الصرف .

مادة ٤٣ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها تسليم المخابز البلدية ومحال بيع الدقيق ردة الرغيف عند طلبها وذلك بنسبة ٢/٣ من وزن كل جوال قائم من الدقيق البلدى ويحظر عليهم صرف أية كميات من الردة الخشنة أو خليط الزوائد لتلك الجهات .

وعلى محال بيع هذا الدقيق تسليم المستهلكين الردة اللازمة للرغيف بذات النسبة المشار اليها فى الفقرة السابقة عند طلبها .

مادة ٤٤ - على أصحاب مستودعات بيع الدقيق بالجملة والمسؤولين عن ادارتها أن يمسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار يقيدون فيه الرصيد الموجود لديهم من الدقيق والوارد منه والمنصرف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم من الردة الناعمة والواردة منها والمنصرف والباقي .

كما يجب عليهم أن يمسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم (٢) المرافق لهذا القرار يقيدون به يوميا أسماء متسلمى كميات الدقيق المنصرفة وتاريخ الصرف والكمية المنصرفة وتوقيع كل منهم بالاستلام .

ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مفتومة بختم مراقبة التموين المختصة قبل استخدامه ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بالمستودعات مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

الباب الثالث

مطاحن الموانى

مادة ٤٥ - مطاحن الموانى هى تلك التى تقوم بطحن الحبوب والغلال لحساب الأهالى مقابل أجر معين .

مادة ٤٦ — يجوز لمديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات الموافقة على انشاء مطاحن الموانى التى تتوافر فيها الشروط التالية :

- (أ) أن يكون المطحن مقاما فى قرية .
- (ب) ألا تزيد عدد الحجارة للمطحن عن حجرين .
- (ج) ألا يحتوى على أية أجهزة أو معدات للغربلة أو النخل أو تعبئة الدقيق .
- (د) ألا يكون ملحقا بفواكه أو ماكينة لضرب الأرز أو بتبييضه ما لم تكن تلك الفواكه منشأة قبل أبريل سنة ١٩٦٣ .
- (هـ) ألا يملك صاحبه أو المسئول عن ادارته مطحنا تموينيا داخل نطاق المحافظة .

مادة ٤٧ — يحظر على أصحاب مطاحن الموانى والمسؤولين عن ادارتها اثبات الأفعال الآتية :

- ١ — حيازة أو استخدام القمح المخصص للمطاحن التموينية .
- ٢ — تخزين أو تشوين أية كمية من القمح أو الدقيق أو الزوائد داخل المطحن .
- ٣ — اضافة أو تركيب أية أجهزة أو معدات للغربلة أو الغسيل أو التعبئة .
- ٤ — التوقف عن العمل أو الغاء النشاط بغير ترخيص من المحافظ المختص أو من ينييه .

مادة ٤٨ — على مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات اخطار الادارة العامة للقمح ومنتجاته بوزارة التموين والتجارة الداخلية ببيان شهرى عن مطاحن الموانى التى تم الموافقة على ترخيصها وتلك التى توقفت جزئيا أو ألتى نشاطها وكذا أية مخالفات بشأنها .

مادة ٤٩ - يستمر العمل في مطاحن الموانئ التي تم الترخيص بها قبل صدور هذا القرار غير المتوافر فيها الشروط الواردة بالمادة «٤٦» من هذا القرار .

وعلى مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة مراقبتها والتفتيش عليها .

الباب الرابع الرقابة على المطاحن

مادة ٥٠ - يحظر على أصحاب المطاحن التموينية والمسؤولين عن ادارتها الطحن لحساب الاهالي .

مادة ٥١ - يحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها التصرف في كميات القمح المسلمة لهم من شون البنوك أو الصوامع أو الشركات المخزنة وعليهم طحنها في مطاحنهم كما يحظر عليهم التصرف في كميات الدقيق والزوائد الناتجة على وجه يخالف التعليمات أو الأذون الصادرة لهم .

مادة ٥٢ - يجب ألا يقل مجموع نواتج طحن أردب القمح بدرجة نظافة ٢٤ قيراطا في التصفيات الفعلية عن ١٥٢ر٥٠٠ كيلو جرام شاملة الدقيق والدقيق رقم (٢) والسعيد والسنون والردتين والاكثونة وأن يكون دخول الاكثونة في المحاسبة الانتاجية للمطحن بحد أقصى نصف كيلو جرام لكل أردب قمح درجة نظافته ٢٤ قيراط .

ويتم محاسبة المطحن في حالة انخفاض مجموع نواتج طحن أردب القمح عن المعدل المذكور في الفقرة السابقة .

مادة ٥٣ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها أن يسجلوا

سجلا مطابقا للنموذج رقم (٣) المرافق لهذا القرار يقيدون فيه يوميا الرصيد الموجود لديهم من حبوب القمح والوارد منها والمنصرف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم من الدقيق والنتاج والمنصرف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم من الدقيق رقم (٢) والردة الناعمة والردة الخشنة أو خليط الزوائد والنتاج والمنصرف والباقي •

كما يجب عليهم أن يمسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم (٤) ^(١) المرافق لهذا القرار يقيدون به يوميا أسماء متسلمي كميات الدقيق المنصرفة من المطاحن وكذا كميات الردة الناعمة والردة الخشنة أو خليط الزوائد وسند الصرف وتوقيع كل منهم بالاستلام •

ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مختومة بختم مراقبة التموين المختصة قبل استخدامها ولا يجوز الكشط أو الحو فيها وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بالمطاحن مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد بها •

مادة ٥٤ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها اخطار مراقبة التموين المختصة تليفونيا ببيان عن كميات حبوب القمح الواردة اليهم وما تلحن منها ومقدار الناتج منها من الدقيق والزوائد يوميا ويجب أن يؤيد هذا الاخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الاكثر الى المراقبة المختصة •

مادة ٥٥ - على أصحاب مستودعات الدقيق بالجملة والمسؤولين عن ادارتها اخطار مراقبة التموين التابعين لها تليفونيا ببيان عن كميات الدقيق الواردة اليهم والمنصرفة والرصيد الباقي يوميا ويجب أن يؤيد هذا

(١) استبدل النموذج بقرار وزير التموين رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٨٩
(الوقائع المصرية في ١٩٨٩/٦/٢١ - العدد ١٤٢) •

الاطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الاكثر الى المراقبة المختصة .

مادة ٥٦ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها المرخص لهم في انتاج دقيق القمح سواء العادى أو الفاخر $\frac{٧٢}{١٠٠}$ وأصحاب مستودعات بيع هذا الدقيق بالجملة والمسؤولين عن ادارتها أن يقوموا بتدبير رصيد احتياطى من هذا الدقيق يحتفظون به دائما مع مراعاة استبداله بصفة دورية ويتعين أن يكون هذا الرصيد معادلا لكمية من الدقيق تحسب على أساس المتوسط اليومى للتوزيع .

مادة ٥٧ - يحسب المتوسط المذكور في المادة السابقة على أساس كمية الدقيق التى صرفت من المطاحن أو المستودعات في الثلاثة أشهر السابقة على يوم التفتيش أو اليوم الذى حدد لمراجعة الدقيق في المطاحن والمستودعات ، أما بالنسبة للمطاحن والمستودعات المستجدة فيكتفى بحساب المتوسط في الفترة من تاريخ بدء العمل بها الى تاريخ التفتيش وتدخل في هذه المدة أيام العطلات الرسمية والراحة الاسبوعية ويستبعد فيها أيام التوقف عن العمل .

ويجب أن تكون كمية الرصيد الاحتياطى من دقيق القمح المنتج سواء العادى أو الفاخر $\frac{٧٢}{١٠٠}$ على الوجه الآتى :

أولا - مرة واحدة من المتوسط المشار اليه في المادة السابقة بالنسبة للمطاحن في جميع أنحاء الجمهورية .

ثانيا - خمس مرات من هذا المتوسط بالنسبة للمستودعات التى تقع بدائرة محافظات القاهرة - الجيزة - الاسماعيلية - السويس - الوادى الجديد .

ثالثا - ثلاث مرات من هذا المتوسط بالنسبة للمستودعات الواقعة بدائرة محافظات كفر الشيخ - دمياط - قنا - أسوان .

رابعا - مرتين من هذا المتوسط بالنسبة للمستودعات الواقعة بدائرة محافظات الاسكندرية - بورسعيد - الشرقية - الدقهلية - الغربية - البحيرة - المنوفية - القليوبية - الفيوم - بنى سويف - المنيا - أسيوط - سوهاج .

خامسا - عشر مرات من هذا المتوسط بالنسبة للمستودعات الواقعة بدائرة محافظات مطروح - سيناء الشمالية - سيناء الجنوبية - البحر الأحمر .

ويحسب مقدار هذا الرصيد على أساس كميات الدقيق المعبأة في جوانات مغلقة مثبتة عليها البطاقات دون غيرها .

مادة ٥٨ - على الأشخاص المذكورين في المادة (٥٢) من هذا القرار اخطار مراقبة التموين والتجارة الداخلية المختصة تليفونيا بتوقف العمل بمطابخهم أو مستودعاتهم فور حصوله وأسباب ذلك .

ويجب أن يؤيد هذا الاخطار بكتاب موسى عليه يرسل في نفس اليوم ، ولا يجوز لهم الصرف من الرصيد الاحتياطي الا بعد الحصول على موافقة مكتوبة من المراقبة المذكورة وعليهم عند استئناف العمل مراعاة عدم صرف أية كمية من الدقيق الا بعد تدبير الرصيد المشار اليه . ويجوز لمديرى مديريات التموين والتجارة الداخلية اعفاؤهم من الرصيد الاحتياطي لفترة معينة على أن يعاد تدبير هذا الرصيد بعد زوال الأسباب وانتهاء المدة سائلة الذكر .

مادة ٥٩ - تتولى هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز عن طريق شركاتها في المحافظات توفير الدقيق البلدى على مستوى الجمهورية ولها في سبيل ذلك .

(١) صرف القمح اللازم لمطاحن القطاع الخاص التى تعمل لحساب التموين بما يكفى لتشغيلها « وفقا للحصة التموينية المقررة » .

(ب) توزيع الدقيق المستورد والمحلى على المخابز ومستودعات الدقيق والمصانع والمنشآت التى تستخدم الدقيق طبقا لكشوف الربط التى تقدمها مديريات التموين والتجارة الداخلية .

(ج) توفير الحصص اللازمة للاستهلاك من الدقيق بنوعيه على مستوى المحافظات مع الاحتفاظ بأرصدة كافية منه ووضع برامج شحن الدقيق للمحافظات فى المواعيد المناسبة ومراقبة تنفيذ هذه البرامج طبقا لاحتياجات مديريات التموين والتجارة الداخلية .

(د) على رؤساء شركات المطاحن والصوامع توفير كميات القمح والدقيق بنوعية اللازمة للاستهلاك فى كل محافظة مع توفير الارصدة المناسبة التى تقررها الوزارة لكل محافظة ويكونون مسئولين عن ذلك .

الباب الخامس

صناعة الخبز بكافة أصنافه

الفصل الأول

صناعة الخبز لبلدى

مادة ٦٠ - (مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٩٠) على أصحاب المخابز البادية الذين يستخدمون دقيق القمح الصافى استخراج ٨٧ر٥/ أو استخراج ٨٢/ فى صناعتهم أن ينخلوا الردة المعدة للرغيف عليها بالمنخل رقم (٢٠) وأن يحتفظوا به فى المخبز وعليهم تنظيف أدوات العجين والرغيف والخبز مما يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يتعلق بها من أتربة أو مواد غريبة .

مادة ٦١ - يحظر على أصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها أن يقوموا بالخبز لحساب الأفراد بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية كما يحظر عليهم حيازة الردة الخسنة أو استخدامها .

مادة ٦٢ - على الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة أن يراعوا عند صناعة الخبز البلط أن يكون الرغبة المنتج مستوى الخدع مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة محتفظا بمظهره الطبيعي دون التصاق شطرية أو احتراقهما وكامل الاستدارة والنضج .

مادة ٦٣ - يجب أن يكون الخبز المنتج طبيعى المذاق والرائحة مطابقا للمواصفات التى تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية ، ولا يجوز أن تزيد نسبة رطوبة الخبز الساخن عن ٣٩٪/ والخبز البارد عن ٣٨٪/ عدا محافظات الاسكندرية - البحيرة ، بورسعيد ، بندرى المنصورة وطلخا بمحافظات الدقهلية - مدينة رأس انبر ومصيف جمصة بمحافظة دمياط ومدينة القنطرة شرق بمحافظة الاسماعيلية ومدينة كفر الزيات بمحافظة الغربية فلا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة للخبز الساخن عن ٣٧٪/ وللخبز البارد عن ٣٦٪/ ويقصد بالخبز البارد المهوى تهوية تامة لمدة ٣ ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

مادة ٦٤ - (معدلة بقرار وزير التموين رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٩٠) يجوز لوزارة التموين والتجارة الداخلية الترخيص لبعض المخابز البلدية في انتاج الخبز البلدى من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٧ر٥٪/ ويكون وزنه ١٣٥ جراما « مائة خمسة وثلاثون جراما » ولا يقل قطره عن ١٧ سم عدا المحافظات والمدن المشار اليها في المادة السابقة والمخابز الآلية والنصف آلية فيكون وزنه ١٣٠ جراما « مائة وثلاثون جراما » ولا يقل قطره عن ١٧ سم .

وبالنسبة للمخابز المرخص لها في انتاج الرغبة الساخن من الخبز البلدى المصنوع من دقيق القمح استخراج ٨٢٪/ يكون وزن الرغبة ١٦٠ جراما « مائة وستون جراما » ولا يقل قطره عن ٢١ سم فيما عدا المحافظات والمدن المشار اليها في المادة السابقة فيكون وزن الرغبة الساخن بها ١٥٥ جراما « مائة وخمسة وخمسون جراما » ولا يقل قطره عن ٢١ سم .

وفي المخابز الآلية ونصف الآلية واليدوية المرخص لها في إنتاج رغيف الخبز البلدي من دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪/ والمزودة بقطاعه وفردة يكون وزن الرغيف المخلف ١٣٥ جراما ولا يقل قطره عن ١٩ سنتيمترا ولا تزيد نسبة رطوبته عن ٣٣٪/ وفي حالة الترخيص لتلك المخابز في إنتاج الخبز غير المخلف يكون وزنه ١٤٠. جراما ولا يقل قطره عن ٢٠ سنتيمترا ولا تزيد نسبة رطوبته عن ٣٣٪/ .

وفي المخابز البلدية المرخص لها في إنتاج رغيف الخبز البلدي الخاص المصنع من دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪/ يكون وزن الرغيف ١٦٠ جراما (مائة وستون جراما) ولا يقل قطره عن ٢٢ سم ولا تزيد نسبة رطوبة الخبز الساخن على ٣٦٪/ والخبز البارد على ٣٥٪/ . ويقصد بالخبز البارد الخبز المهيئ تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

وفي المخابز البلدية اليدوية المرخص لها في إنتاج رغيف الخبز البلدي المئدن في دقيق القمح الناصي استخراج ٨٢٪/ يكون وزن الرغيف ١٣٥ جراما (مائة وخمسة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ٢٢ سم ولا تزيد نسبة رطوبته على ٢٦٪/ .

مادة ٦٥ - (معدلة بقرار وزير التموين رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٩٠)
على أصحاب المخابز البلدية والمسؤولين عن ادارتها بجميع المحافظات بيع الرغيف من الخبز البلدي وفقا للوزن المنصوص عليه بالمادة السابقة بالسعر المبين فيما يلي :

(١) ١٩ قرشا لكل عشرين رغيفا من الخبز المنتج من دقيق القمح الصافي استخراج ٨٧٪/ تسليم الخبز للمحال التجارية العامة ومحال البقالة ومتعهدي توزيع الخبز والمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجيء والجهات الاخرى .
المادة .

(ب) قرشا واحدا للرغيف البلدى المنتج من دقيق القمح استخراج ٨٧ر/ للمستهلك •

(ج) ٣٩ قرشا لكل عشرين رغيفا مصنعا من الدقيق استخراج ٨٢ر/ تسليم الخبز للمحال التجارية العامة ومحال البقالة ومتعهدي توزيع الخبز للمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجئ والجهات المماثلة •

(د) قرشان للرغيف البلدى المغلف أو غير المغلف انتاج المخابز الآلية والنصف آلية واليدوية والمصنع من الدقيق استخراج ٨٢ر/ حسب الاحوال وفقا لاحكام المادة السابقة للمستهلك •

(هـ) تسعون قرشا لكل عشرين رغيف من الخبز البلدى الخاص أو الملدن المصنع من دقيق القمح اصافى استخراج ٨٢ر/ تسليم الخبز لمنافذ التوزيع والمحال التجارية العامة ومحال البقالة ومتعهدي توزيع الخبز والمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجئ والجهات الاخرى المماثلة •

(و) خمسة قروش للرغيف البلدى الخاص أو الملدن المنتج من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢ر/ للمستهلك •

مادة ٦٦ - يجوز بترخيص خاص لمتعهدي توريد الخبز البلدى للمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجئ والجهات المماثلة أن يصنعوا مقادير الخبز التى يحتاجونها للوفاء بالتزاماتهم بغير الاوزان والمواصفات المقررة فى المواد السابقة ويصدر الترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بناء على طلب يقدم اليها من الجهة التى يتم توريد الخبز اليها على أن يرفق بالطلب صورة من التعاقد المبرم مع المتعهد وأن يشتمل على البيانات الآتية :

(أ) اسم وعنوان المتعهد •

(ب) تاريخ ومدة التعاقد •

(ج) مقدار الخبز اللازم يوميا •

(د) وزن ومواصفات وأسعار الخبز المورد طبقا لشروط التعاقد •

مادة ٦٧ - يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز البلدى بنسبة ٥٪ على الاكثر للخبز البارد ولا يجوز التسامح في الوزن بالنسبة للخبز الساخن •

وعند التفتيش على المخابز لرقابة تنفيذ الاوزان المشار اليها في المواد السابقة يراعى وزن عدد لا يقل عن مائة رغيف من الخبز الموجود لدى المخبز ويكون وزن الخبز مضافا لتلك الاوزان اذا ثبت أن متوسط العجز في مجموع الأالرغة الباردة التى روجع وزنها يزيد عن نسبة الخمسة في المائة المسموح بها بسبب الجفاف انطبيعى من الخبز البلدى طبقا للمادة السابقة أو أن متوسط وزن الرغيف الساخن أقل من الوزن المقرر •

الفصل الثانى

الخبز الشامى

مادة ٦٨ - يحظر على أصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها صناعة الخبز الشامى بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة •

مادة ٦٩ - (مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٩٠) يحظر على الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة المرخص لهم في صناعة الخبز الشامى أن ينتجوا هذا الخبز من غير دقيق القمح الصافى استخراج ٧٨٪ •

كما يحظر عليهم انتاجه أو بيعة أو عرضه للبيع في جميع الجهات بغير المواصفات والأوزان والاسعار المبينة في الجدول الآتى :

(م ٥١ - موسوعة مصر ج ٢١)

النوع	الوزن	الحد الأدنى للقطر	سعر البيع بالقرش
	بالجرام	بالسنتمتر	جملة قطاعي
رغيف شامى كبير ١٢٠	٢٠	— ٩٥ لكل	٥ للرغيف
		عشرين رغيف	
رغيف شامى صغير	٨	— ٩٥ لكل	٥ لكل
		ستين رغيف	ثلاثة أرغفة

ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الاحوال على ٣٠٪ وعلى المخابز إضافة السكر والعسل الاسود اللازم لصناعة هذا الخبز بمالا يجاوز اثنين كيلو جرام لكل جوال زنة ١٠٠ كيلو جرام قائم •

ويجب أن يكون الخبز المنتج طبيعى المذاق والرائحة كامل الاستدارة والنضج — غير ملتصق الشطرين — مستوى الخدع مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة عند نضجه محتفظا بمظهره الطبيعى غير محترق •

كما يجب أن يتم رغف العجين على دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٦٪، ويراعى عند التفتيش على الاوزان ألا يقل عدد الارغفة التى يجرى عليها التفتيش والضبط عن ١٠٠ رغيف للحجم الكبير ، ٢٠٠ رغيف للحجم الصغير •

مادة ٧٠ — يجوز الترخيص للمعهدي توريد الخبز الشامى للجامعات والمدارس والمستشفيات والملاجئ والمصانع وغيرها من الجهات المثالة انتاج خبز شامى مخالف للاوزان والمواصفات المنصوص عليها بالمادة السابقة ويصدر الترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية بناء

على طلب يقدم من الجهات التى يتم التوريد اليها على أن يرافق الطلب صورة من التعاقد وأن يشتمل على البيانات الآتية :

- (أ) اسم وعنوان المتعهد .
- (ب) تاريخ ومدة التعاقد .
- (ج) مقدار الخبز اللازم يوميا .
- (د) وزن الخبز ومواصفاته وأسعاره طبقا للتعاقد .

الفصل الثالث

الخبز الافرنجى (١)

مادة ٧١ - يحظر على أصحاب المخابز الافرنجية والمسؤولين عن ادارتها انتاج الخبز الافرنجى من غير دقيق القمح الفاخر استخراج
٧٣٪ .

كما يحظر عليهم انتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع فى جميع الجهات بنجر
المواصفات والاوزان والاسعار المبينة فيما يلى :

- الوزن : ١٠٠ جرام .
- الطول : لا يقل عن ٢٢ سنتيمتر .
- الرطوبة : لا تزيد على ٣٠٪ .

كما يجب أن يكون الخبز المنتج محتفظا بمظهره الطبيعى كامل النضج
بنجر احتراق مكتمل لاختمار بنجر زيادة أو نقص - طبيعى المذاق والرائحة .

سعر تسليم منافذ التوزيع : ١٤٥ قرشا لكل ٢٠ رغيف .

(١) الفصل الثالث مستبدل بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم

٥٣٢ لسنة ١٩٩٠ (الوقائع المصرية فى ٢٣/٨/١٩٩٠ - العدد ١٩٠ تابع) .

سعر البيع للمستهلك بجمع | ١٥ قرشا لكل رغيفين •
الجهات

ويراعى عند التفطيش على الاوزان ألا يقل عدد الارغفة التي يجرى عليها التفطيش والضبط عن ٤٠ رغيفا •

ويجب اضافة السكر والعسل الاسود اللازم لصناعة هذا الخبز بما لا يجاوز اثنين كيلو جرام لكل جوال دقيق زنة ١٠٠ كيلو جرام قسائم •

مادة ٧٢ - يحظر على الاشخاص المشار اليهم بالمادة السابقة انتاج أية أصناف أخرى مشابهة للخبز - كما يحظر عليهم تعبئته أو تغليفه أو اضافة أية مواد أخرى على للعجين المخصص لانتاجه مثل السمسم أو الزبد أو غيرها يكون من شأنها التأثير على مواصفاته أو أوزانه أو الاسعار المحددة جبريا لبيعه •

مادة ٧٣ :

١ (أ) على أصحاب المخابز الافرنجية المرخص لها انتاج الحلوى والنواشف والمسؤولين عن ادارتها انتاج ما لا يقل عن نصف حصة الدقيق الفاخر ٧٢٪ المقررة للمخبز يوميا خبزا أفرنجيا •

(ب) ولهم استخدام باقى الحصة فى انتاج الحلوى والنواشف والبتى بان (السندوش الصغير) بوزن لا يجاوز ٤٠ جراما للقطعة الواحدة ، والتوست والسميط المستدير والصفيرة المستديرة والكاييز دون غيرها بشرط اضافة الزيت أو أية مواد أخرى يتطلبها الصنف بنصب يظهرها التحليل الكيماوى •

ويجوز لقطاع الرقابة والتوزيع بوزارة التموين والتجارة الداخلية إلغاء النسبة المقررة لانتاج الاصناف المشار اليها فى الفقرة (ب) وقصر

الإنتاج على الخبز الأفرنجي فقط أو احتساب الدقيق المخصص لإنتاج هذه الأصناف بالسعر الاقتصادي وفقا لمقتضيات المبالغ العلم .

مادة ٧٤ - (مستبلة بقرار وزير التموين رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٩٠) يفرض البسادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في تحديد مواعيد إنتاج وعرض الخبز الأفرنجي لكل مخبز مع مراعاة ظروف إنتاجه وتجهيزاته .

وعلى أصحاب هذه المخابز والمسؤولين عن ادارتها الالتزام بهذه المواعيد والاعلان عنها بعد اعتمادها من مديرية التموين واتجارة الداخلية المختصة في مكان ظاهر بمخابزهم .

الفصل الرابع

تشغيل عمال المخابز وادارتها

(أولا) تشغيل عمال المخابز :

مادة ٧٥ - على عمال المخابز الفنيين من فئات فران - مساعد فران - خراط - عجان - طوالجي أن يقيدوا أنفسهم بالمكاتب الفرعية لتشغيل عمال المخابز بالمحافظات التابعة لوزارة القوى العاملة والنحريب المهني والعمل في المخابز البلدية والشامية التي تحددها تلك المكاتب ويحظر عليهم العمل في غير المخابز المكلفين بها .

مادة ٧٦ - يحظر على أصحاب المخابز البلدية والشامية والمسؤولين عن ادارتها تشغيل الفئات المشار اليها بالمادة السابقة عن غير طريق مكاتب التشغيل المذكورة عاليه في حالة الضرورة الاتصال بتلك المكاتب لتعبير العمالة اللازمة أو تدبيرها بمعرفتهم وطلب تسجيلها بمكتب التشغيل في خلال أسبوع من بدء التشغيل .

مادة ٧٧ - يحدد مقابل تشغيل العمال المكلفين بموجب المادة ٧٥

من هذا القرار عن تصنيف جوالق الدقيق زنة ١٠٠ كيلو جرام قائم بقرار من وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٧٨ - على أصحاب المخابز البلدية والشامية والمسئولين عن ادارتها سداد مقابل الأداء طبقا للمادة السابقة الى العمال المكلفين بالعمل في مخابزهم وعليهم اتخاذ اجراءات قيد العمال الحاليين لديهم يمكنهم التشغيل المشار اليها .

(ثانيا) تشغيل وإدارة المخابز :

مادة ٧٩ - لا يجوز تشغيل أو إدارة مخبز أيًا كان نوعه الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مديرية التموين والتجارة الداخلية الكائن في دائرة اختصاصها المخبز .

مادة ٨٠ - يشترط في طالب الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة :

(أ) أن يكون كامل الأهلية فاذا كان عديم الأهلية أو ناقصها وجب أن يشمل طلب الترخيص على اسم النائب عنه .

(ب) أن يكون محضود السيرة - حسن السمعة والا يكون قد سبق الحكم عليه في احدى الجرائم المخلة بالشرف أو في احدى الجرائم التموينية ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

مادة ٨١ - لا يجوز لأي شخص أن يعمل مديرا لمخبز أو مشرفا على أعمال فنية أو أن يكون نائبا أو وكيلًا في إدارته قبل الحصول على ترخيص بذلك من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بذات الشروط والأوضاع المشار اليها في المادة السابقة .

وهذا الترخيص شخصي ولا يسرى الا بالنسبة للمخبز الممنوح في

شأنه ويلغى الترخيص في حالة وفاة المرخص له أو فقدده شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة •

مادة ٨٢ - لا يجوز للمرخص له توكيل غيره في تشغيل أو إدارة المخبز أو التنازل عن ذلك بأي طريق الا وفقا لعقد مصدق على التوقعات فيه باحدى مكاتب التوثيق وبعد الحصول على موافقة مديرية التموين المختصة •

مادة ٨٣ - في حالة وفاة المرخص له يجب على من آلت اليه ملكية ابلاغ مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة خلال شهر بأسمائهم وباسم من ينوب عنها وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على الترخيص خلال شهر على الاكثر من تاريخ الوفاة •

الفصل الخامس

احكام عامة

مادة ٨٤ - على اصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها الاحتفاظ بميزان حساس صالح للاستعمال في كل مخبز لاختبار وزن الخبز المنتج •

مادة ٨٥ - (مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٩٠) على الاشخاص المشار اليهم بالمادة السابقة تصنيح حصة الدقيق اليومية المخصصة لانتاج الخبز والمقررة لمخابزهم بما يكفل استمرار توفيره للمواطنين خلال ساعات التشغيل ويجوز لهم الاحتفاظ برصيد منها بما لا يجاوز ثلاثة ايام بخلاف يوم التفتيش •

مادة ٨٥ مكررا - (مضافة بقرار وزير التموين رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٩٠) يفوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصهم في تحديد مواعيد التشغيل لكل مخبز بلدى أو شامى بحيث تتناسب مع تجهيزاته وحصة الدقيق المقررة له •

وعلى أصحاب هذه المخابيز والمستولين عن أدائها الالتزام بهذه المواعيد والاعلان عنها بعد اعتمادها من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة في مكان ظاهر بمخابزهم .

مادة ٨٦ - (مستيجلة بقرار وزير التموين رقم ٣١٢ لسنة ١٩٩٠)

أولاً : يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية :

(أ) زيادة الطاقة الانتاجية للمخابز القائمة .

(ب) زيادة كمية الدقيق المخصصة لصناعة الخبز من داخل حصة المحافظة .

ثانياً : يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية :

بموافقة اللجنة العليا للمطاحن المشكلة بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .

(أ) انشاء مخابز جديدة .

(ب) اضافة صناعة الخبز بمختلف أنواعه الى أى نشاط قائم .

مادة ٨٧ - يحظر بغير ترخيص من المحافظ المختص فتح مستودعات

أو محال جديدة لبيع الدقيق بالتجزئة ويكون لكل محافظ في دائرة اختصاصه تعديل القرارات المنصرفة لكل مستودع بالخفض أو الزيادة في حدود الحصة المقررة للمحافظة .

مادة ٨٧ مكرراً - (مضافة بقرار وزير التموين رقم ٥٣٩ لسنة

١٩٨٩) يفوض السادة المحافظون في وضع الضوابط والتدابير اللازمة لتنظيم انتاج الخبز بكافة أنواعه ووضع الاسلوب الامثل لتوزيعه وفقاً لجُروف كل محافظة بما يحقق احكام الرقابة على لنتاج وتوزيع الخبز وما يتفق والصالح العام .

الباب السادس

« المكنونة »

مادة ٨٨ - (مستبعدة بقرار وزير التموين رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٩)

(١) يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية انشاء

مصانع لانتاج المكنونة من دقيق القمح الصافي استخراج ٧٢٪ .

ويتم الترخيص للمصانع التي تتوافر في مبانيها وآلاتها

ومعداتنا الشروط التي تضعها الوزارة وفي حدود احتياجات

الاستهلاك المحلي .

(ب) على أصحاب المخازن فحص بياناتها قبل نفاذ هذا القرار والمسؤولين

عن ادارتها استيفاء الشروط المحددة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ

اخطارهم بها .

(ج) على مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات المختصة

اصدار ترخيص تشغيل وإدارة المصانع المرخص لها .

ويشترط في طالب الترخيص ما يلي :

١ - أن يكون كامل الاهلية - فاذا كان عديم الاهلية أو ناقصها وجب

أن يشتمل طلب الترخيص على اسم القيم أو الولي الطبيعي أو الوصي

حسب الاحوال .

٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ولا يكون قد سبق

الحكم عليه في إحدى الجرائم التموينية ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

ولا يجوز للمرخص له تفويض غيره في ادارة المصنع أو التنازل عنه

بأى طريق ألا وفقا لعقد مصدق على التوقيعات فيه بأحد مكاتب

التوثيق بعد الحصول على موافقة مديرية التموين والتجارة الداخلية

المختصة على ذلك .

ويلغى الترخيص حال وفاة المرخص له أو فقدده شرطا من الشروط المنصوص عليها في هذه المادة وعلى الورثة ابلاغ مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم واتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على الترخيص خلال شهر من تاريخ الوفاة .

مادة ٨٩ - (مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٩)
يجب أن تكون المكرونة المعدة للبيع سليمة خالية من الكسر محتفظة بخواصها الطبيعية ولونها أصفر زاهى غير معتم (نصف شفافة) خالية من البقع ، طبيعية الرائحة نظيفة خالية من المعن أو الاحياء الدقيقة أو القوارض أو الحشرات أو أجزائها أو أى شوائب اخرى وتعطى مقطعا حاجيا منتظما عند كسرها وفي حالة المكرونة الطويلة يجب أن تكون قابلة للثنى قليلا قبل أن تكسر .

وعند وضع المكرونة فى الماء لمدة عشر دقائق يجب أن يزيد حجمها الى ضعف الحجم الاصلى على الاقل مع تماسك قوامها واحتفاظها بشكلها الاصلى وعدم تعجنها .

مادة ٩٠ - (١) يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية على أصحاب مصانع المكرونة والمسؤولين عن ادارتها أن يستخدموا فى صناعتها أو يحوزوا بأى صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر ٧٣٪ المنتج محليا أو المستورد المنصرف اليها والمحدد مواصفاته بالباب الثانى من هذا القرار .

كما يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية على

(١) مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٩ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٩/٢/٢٢ - العدد ٤٦ تابع) المعدل بقرارى وزير التموين رقم ٦١٢ لسنة ١٩٨٩ . (الوقائع المصرية فى ١٩٨٩/١١/١٤ - العدد ٢٥٩) ورقم ١٣٧ لسنة ١٩٩٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٩٠/٣/١٤ - العدد ٦٣) .

الذكورين في الفقرة السابقة أن يستخدموا في انتاج الكرونة موادا من شأنها التأثير في الاسعار المحددة جبريا لبيعها كالبيض والاعشاب انعطرية أو عصير الخضروات أو غير ذلك من المواد .

ويجب ألا تزيد نسبة رطوبة الكرونة المدة للبيع على ١٢ر٠٪ .

كما يحظر على هؤلاء الاشخاص بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية بيع الكرونة أو عرضها للبيع أو الاتجار فيها سائبة أو في غير العبوات المقررة .

مادة ٩١ - على أصحاب مصانع الكرونة والمسؤولين عن ادارتها ومديرى الفروع التابعة لهم أن يمسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم (٥) المرافق لهذا القرار يقيدون فيه يوميا الرصيد الموجود لديهم من الكرونة والانتاج (الوارد) منها والمباع والباقي واجمالى القيمة ويتعين أن يحفظوا هذه السجلات مفتومة بختم مراقبة التموين المختصة قبل استخدامها ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الاحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بمقر العمل مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

مادة ٩٢ - على أصحاب مصانع الكرونة والمسؤولين عن ادارتها ومديرى الفروع التابعة لهم ان يقدموا الى المشتريين فاتورة معتمدا مبينا بها الآتى :

- ١ - اسم المصنع المنتج وعنوانه .
- ٢ - اسم المشتري وعنوانه .
- ٣ - تاريخ البيع .
- ٤ - نوع السلعة المبعة وعلامتها المميزة ان وجدت .
- ٥ - الكمية المبعة بالكيلو .

٦ - سحر البيع والقيمة الإجمالية المدفوعة من المشتري •

ويجب أن تكون الفواتير بأرقام سلسلة ومطابقة لبيانات السجلات ويحتفظ المصنع أو الفرع بصورة ويسلم الأصل إلى المشتري •

مادة ٩٣ - يجب على المذكورين في المادة السابقة أن يكون لديهم سجل خاص مطابق للنموذج رقم (٦) المرافق لهذا القرار ويعتمد بخاتم مراقبة التموين المختصة قبل استخدامه لبيان المبيعات اليومية يثبتون فيه بياناته ولا يجوز الكشط أو الحو فيها وفي حالة الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن وعليهم الاحتفاظ به في مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به •

مادة ٩٤ - على أصحاب مصانع الكرونة والمسؤولين عن ادارتها اجراء الكشف الدوري على آلات المصنع للتأكد من صلاحيتها لانتاج الكرونة وفقا للمواصفات المنصوص عليها في المادتين (٨٠ - ٨١) من هذا القرار •

ويجوز الترخيص في التوقف لاصلاح تلك الآلات أو تطويرها بما يجعلها صالحة للانتاج وفقا للمواصفات المقررة •

ويصدر الترخيص في التوقف من المحافظ المختص بناء على طلب أصحاب المصانع أو المسؤولين عن ادارتها بعد التأكد من مبررات هذا الطلب •

مادة ٨٥ - يحظر على الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة أن يستخدموا في انتاج الكرونة أية مواد كيميائية ملونة الا اذا كان مرخصة في صلاحيتها للاستخدام الآدمي من وزارة الصحة •

مادة ٩٦ - (مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٩)

يصرف الدقيق لمصانع المكرونة وفقاً للحصة الشهرية التي تقررها الوزارة على أساس التشغيل الفعلي للمصنع يكامل طاقته ٢٠ ساعة يوميا لمدة ٢٦ يوما في الشهر .

وعلى مديريات التموين والتجارة الداخلية في المحافظات متابعة مصانع المكرونة في دائرة اختصاصها للتأكد من سلامة تخزينها لحصص الدقيق المنصرفة لها واستخدامها لكامل الحصة في الانتاج ومطابقته للمواصفات .

وللمحافظ المختص أو من ينييه خفض الحصة المقررة للمصنع اذا أثبتت تقارير المرور عجزه عن تصنيع كامل الحصة أو عدم استخدامها في الانتاج او عدم كفاءة المصنع على الانتاج المطابق للمواصفات . أو صدور حكم بالادانة بالتصرف في الدقيق ضد أصحابها أو المديرين المسؤولين عن ادارتها وذلك في حدود ٥٠٪ (خمسون في المائة) من الحصة .

فاذا ما تكررت الادانة بصدور حكم أو تكرر ثبوت عجز المصنع عن تصنيع كامل الحصة أو عدم الكفاءة على الانتاج بالمواصفات المحددة تعرض مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة تقريراً على الوزارة يتضمن المحاضر، المحررة والاحكام الصادرة ونتيجة معاينة مبانى وآلات ومعدات المصنع وأسباب العجز أو نقص الكفاءة لاعادة النظر في الحصة المقررة .

وفي جميع الاحوال التي يتم فيها خفض الحصة تعتمد مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة ساعات وأيام الانتاج بما يتناسب مع الحصة المخفضة .

مادة ٩٨ - يتم احتساب نسبة عجز مسموح بها في كمية الناتج من المكرونة عن كمية الدقيق المستخدم قدرها ٥٪ على الأكثر شاملة عجز الجفاف والحوارية والتلك وفقد التصنيع والتداول للخسائر وخلافه .

الباب السابع

احكام عامة

مادة ٩٩ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية تصدير القمح ومنتجاته .

مادة ١٠٠ - على أصحاب المخابز والمصانع التى تستخدم دقيق القمح سواء العادى أو الفاخر ٧٢٪ ومحال بيع هذا الدقيق والمسؤولين عن ادارتها أن يمدوا سجلا مطابقا للنموذج رقم «٧» ^(١) المرافق لهذا القرار يثبتون فيه البيانات الموضحة بهذا النموذج يوميا .

ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مختومة بختم مراقبة التموين المختصة قبل استخدامها ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وعند انضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بمقر العمل مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيه .

مادة ١٠١ - على أصحاب المطاحن والمخابز والمسؤولين عن ادارتها الاحتفاظ برصيد من الوقود المستخدم لتشغيل آلاتها يكفى عشرة أيام على الاقل وعليهم انشاء بيارة فى المطحن أو المخبز تكفى لاستيعاب هذا للرصيد .

مادة ١٠٢ - يحظر على أصحاب المخابز ومصانع الكرونة ومخازن وشون القمح والدقيق والمطاحن والمسؤولين عن ادارتها وملأك العقارات الكائنة بها تلك المنشآت تغيير أو تعديل أنشطتها بغير ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من ينوب عنه .

(١) استبدل هذا النموذج بقرار وزير التموين رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٨٩
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٩/٦/٢١ - العدد ١٤٢) .

كما يحظر عليهم حال انتهاء أو انتهاء عقود استئجارها بأى صورة من الصور دون مستغل يكفل استمرار العمل على الوجه المعتاد وعلى مستغلى هذه المنشآت دون مستغل يكفل استمرار العمل على الوجه المعتاد وعلى مستغلى هذه المنشآت الاستمرار فى تشغيلها على الوجه المعتاد الى حين انتقال الحيازة الى مستغل آخر .

مادة ١٠٣ - يحظر على ملاك العقارات التى تحوى المنشآت التموينية الواردة بالمادة السابقة اتخاذ أى اجراءات لهدم العقار قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص .

مادة ١١٤ - يحظر على التجار والمسؤولين عن ادارة الجمعيات التعاونية والفئوية ومنافذ التوزيع الحائزين للدقيق بأنواعه المتخلفة والسميد والمكرونة أن يقوموا بجبس أى من هذه السلع عند التداول أو تعليق بيعها على شروط مخالفة للعرف التجارى .

مادة ١٠٥ - يحظر بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة على أصحاب المصانع والمحال والمنشآت العامة والمخابز ومحال بيع الدقيق وكذا المسؤولين عن ادارتها أن يستخدموا فى صناعتها أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير الدقيق المرخص لهم فى استخدامه كما يحظر عليهم التصرف فى الحصص المنصرفة لهم فى غير الغرض المنصرف من أجله .

مادة ١٠٦ - مع عدم الاخلال بالمسئولية الجنائية والادارية يتعين عند اكتشاف عجز أو تلف فى كميات أو الدقيق بأنواعه المختلفة أو السميد أو الزوائد سواء بالمطاحن أو الصوامع أو الثون أو المستودعات أو مصانع المكرونة أو المخابز أو منافذ التوزيع لهذه السلع ، تحميل المتسبب بقيمة الخسائر على أساس السعر الحر للمستهلك (غير المدعم) أو التكلفة الفعلية للسلعة وقت العجز أو التلف أيهما أكبر .

مادة ١٠٧ - تشكل لجنة دائمة لاثبت حالة وسائل القمح والدقيق المستورد من مندوبين من الجهات الآتية :

- ١ - الهيئة العامة للسلع التموينية .
- ٢ - الشركة العامة للمصوامع والتخزين .
- ٣ - شركة التجارة المستوردة .
- ٤ - مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة .

واللجنة أن تضم من تراه من أساتذة الجامعات المتخصصين أو الحجر الزراعى أو الحجر الصحى للاستعانة بأرائهم عند وجود مخالفة في شروط التعاقد أو المواصفات وتتولى هذه اللجنة معاينة الرسائل المستوردة واثبات حالتها من ناحية مطابقتها لشروط العقد وصلاحياتها للاستهلاك الأدمى وذلك قبل تسليمها الى الشركات المختصة وعليها تحرير محاضر تتضمن كافة البيانات الخاصة بالرسائل من حيث النوع والكمية ومصدر التوريد واسم الباكزة وتاريخ الوصول مع بيان اختلاف المواصفات أن وجد اختلاف عن مواصفات التعاقد .

مادة ١٠٨ - (مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٩) يراعى في أخذ العينات من المطاحن والمخابز ومصانع الكرونة ما يلى :

(أ) بالنسبة للمطاحن : تؤخذ عينات القمح المد الطحن من المزrab المغذى للفواويس بالنسبة للمطاحن الحجارة ومن القمح النازل على الساندترات « الدفعة الأولى » بالنسبة لمطاحن السلفدرات أما عينات الدقيق والردة فتؤخذ من أجولة مغلقة معدة للبيع .

(ب) بالنسبة للمخابز : تؤخذ عينة الخبز مع عينة مرافقة من الدقيق المصنعة منه على أن تكون عينة الدقيق من أجولة مغلقة .

(ج) بالنسبة لمصانع الكرونة : تؤخذ عينة من الكرونة مع عينات مرافقة من الدقيق المصنعة منه على أن تكون العينات من أجولة أو عبوات مخلقة .

وتكون جميع العينات الواردة في الفقرة أ ، ب ، ج مأخوذة وفقاً للتعليمات المنظمة والمصادرة من وزارة التموين والتجارة الداخلية وممثلة للرصيد الموجود بالمنشأة وتوزع العينة بعد تجنيبها على ثلاثة بوطمانات « أطراف ورقية وأكياس بولى اثيلين بالنسبة لعينات الخبز لتحديد نسبة الرطوبة » وتلق بعد ذلك بأحكام وتختم بالجمع الأحمر وذلك لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف ويرسل نموذج من العينات المشار إليها عالية الى الادارة العامة للقمح ومنتجاته - ادارة - العينات - التى تتولى بعد اعطائها رقما سريا ارسالها الى المعمل المركزى أو فروعه المختصة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف ويحتفظ بالنموذج الثانى فى المنشأة التى أخذت منها العينة والثالث بالجهة التى أخذت العينة وعند طاب المسئول بالمنشأة التى أخذت منها العينة اعادة تحليل النموذج الثانى فعلى المديرية أن تجيبه الى طلبه وفى هذه الحالة يعتمد بنتيجة التحليل الأصلح للمتهم ويعتبر مصنع الكرونة أو المخبز مخالف فى حالة زيادة نسبة الرمل بعينة الكرونة أو الخبز عن نسبتها بالدقيق المستخدم أيا كان مقدار هذه الزيادة وكذلك فى حالة زيادة نسبة الرماد فى عينة الكرونة المنتجة عن نسبتها فى الدقيق المستخدم بأكثر من ١٪ وفى جميع الأحوال يجب أن يتم تحليل العينة وابلاغ صاحب الشأن بنتيجة التحاليل خلال شهرين من تاريخ أخذها .

مادة ١٠٩ - يقوم بأخذ العينات الموضحة بالمادة السابقة لجنة مكونة من اثنين على الأقل من مأمورى الضبط القضائى بوزارة التموين والتجارة الداخلية أو معيريات التموين والتجارة الداخلية حسب الاحوال .

مادة ١١٠ - يسرى الحظر المنصوص عليه في المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه على الدقيق والخبز والكرونة عدا الدقيق الذي يتجر فيه محال بيع الدقيق بالتجزئة .

مادة ١١١ - (الفقرة الاخيرة مضافة بقرار وزير انتموين رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٩٠) يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ١٠٠ بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

كما يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١٠٢ بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

كما يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٤٤ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

كما يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٣٧ و ١٠٤ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وإذا كانت المخالفة قى تعامل بالجملة بالنسبة للمادة ١٠٤ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الاحوال .

وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١٣ مكرر) بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

مادة ١١٢ —

١ — تحذف سلعتى الدقيق والمكرونة من المادة (١) من اقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

٢ — تحذف سلعتى الدقيق والردة بأنواعها من الجدول المرافق للقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما .

٣ — تحذف سلعة الدقيق من الجدول المرافق للقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما .

٤ — تحذف سلعة المكرونة من الجدول المرافق للقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

٥ — تلغى الفقرة الخامسة والسادسة من الجدول المرافق للقرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ .

٦ — تحذف سلعة القمح ومنتجاته من الجدول المرافق للقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠ .

٧ — يلغى البند الاول والثانى والرابع من الجدول المرافق للقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ .

مادة ١١٣ — تلغى القرارات أرقام ٦٥٩ لسنة ١٩٤٧ — ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ — ٤٩ ، ١٤٧ لسنة ١٩٥٣ — ٩٨ لسنة ١٩٥٤ — ٨٩ ، ٩٠ لسنة ١٩٥٧ — ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ لسنة ١٩٥٩ — ٦٢ ، ٩٢ ، ١٤٨ لسنة ١٩٦٠ —

٢٥٢. لسنة ١٩٦٢ - ١١٦ ، ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ - ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ - ١١٦
 لسنة ١٩٦٨ - ١١٠ ، ١٣٨ ، ٣١٦ ، ٣٩٠ لسنة ١٩٦٩ - ١٧٤ ، ١٩٦ ،
 ٢٨٨ ، ٣٤١ لسنة ١٩٧٠ - ٨٩ ، ١٤٩ لسنة ١٩٧١ - ٣٦٧ لسنة ١٩٧٣ -
 ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ - ١٧٥ ، ١٩١ لسنة ١٩٧٦ - ٩٨ لسنة ١٩٧٧ - ٦٢
 لسنة ١٩٧٩ - ١٥٨ ، ١٧٤ لسنة ١٩٨٠ - ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٢٣٤ لسنة
 ١٩٨١ - ١١٦ ، ٢٢٨ ، ٢٥٢ لسنة ١٩٨٢ - ١٦٥ ، ٢٥٦ ، ٣٢٩ ، ٥٢٢ ،
 ٥٤٠ لسنة ١٩٨٣ - ٨٣ - ٣١٧ ، ٣٢٩ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥٣٠ ،
 ٥٧٧ ، ٥٧٨ لسنة ١٩٨٤ - ٢٣٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣٢٦ ، ٤٦٨ لسنة ١٩٨٥ -
 ٥ ، ٢٨٨ ، ٤٥٦ ، ٦٦٣ لسنة ١٩٨٦ - ٩ ، ١٣٣ لسنة ١٩٨٧ .

كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ١١٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
 نشره ،

تحريرا في ١٠/١١/١٩٨٧ .

قرار وزير التموين رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٩

في شأن تنظيم عملية نقل الدقيق من المطاحن ومستودعات

بيع الدقيق بالجملة الى لجهات التي تستخدمه (١)

صادر بتاريخ ١٩٨٩/٦/٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون

التموين ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة المختصة استلام حصص الدقيق المقررة للمغير ونقلها الى مناطق استخدامها .

مادة ٢ - يشترط في طلب الترخيص أن يكون حسن السمعة محمود السيرة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في احدى الجرائم المخلة باشراف والامانة أو في احدى الجرائم التموينية ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

وعليه أن يتقدم الى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بطاب مرفقا به صورة معتمدة من التوكيل الخاص بصاحب النشاط الأصلي على الترخيص مشتملا على البيانات التالية :

(١) الموقلنح 'لمجرية في ١٩٨٩/٦/٢١ - العدد ١٤٢ .

١ - الجهات التي يقوم بصرف الدقيق المقرر لها ونقله •

٢ - أرقام السيارات المملوكة له وخط سير كل سيارة •

٣ - أسماء السائقين الذين يعملون لديه ويشترط فيهم حسن السمعة ، وألا يكون قد حكم على أى منهم بعقوبة مقيدة للحرية في احدى الجرائم المخلة بالشرف والامانة أو احدى الجرائم التمييزية ما لم يكن قد رد اليه اعتباره •

مادة ٣ - يحظر الترخيص باستلام حصص الدقيق ونقلها لآخر من نشاط ويجوز لمديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة السماح للمتعدد بالجمع بين أكثر من نشاط في حالة الضرورة بشرط أن يكون الدقيق بنفس نسبة الاستخراج وبنفس السعر •

مادة ٤ - لا يجوز للمرخص له توكيل غيره في الصرف الا بترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة لمدة محددة وفي حالة الضرورة ، وعليه اخطار مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بأسماء مندوبى الصرف والمعاملين لديه •

مادة ٥ - في حالة وفاة المرخص له يجب على الورثة أو من ينوب عنهم الاستمرار في النشاط واطار مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بذلك خلال شهر من تاريخ الوفاة •

وعلى المديرية البت في الترخيص للورثة أو اسناد النشاط لغيرهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار •

مادة ٦ - على أصحاب المطاحن ومستودعات بيع الدقيق بالجملة والشون والمسؤولين عن ادارتها اصدار فاتورة واذن خروج عن كل كمية من الدقيق يتم تسليمها للمتعدد أو من ينوب عنه باسم صاحب النشاط الاصلى وعنوان المنشأة مبينا بها الكمية وساعة وتاريخ الخروج •

ولا يجوز تجميع بيانات أكثر من فاتورة أو اذن في مستند واحد
وعليهم الاحتفاظ بصورة من التوكيل الخاص بصاحب النشاط الأصنى
للمتعهد .

وعلى متمهدى النقل ووكلائهم الاحتفاظ بالفاتورة واذن الخروج
طوال فترة نقل الدقيق وحتى تسليمه للمنشأة المنصرف لها .

مادة ٧ - يحظر على متمهدى نقل الدقيق تشوين أو تخزين الدقيق
خارج الجهة الذى يتم الصرف فيها (شون أو مطاحن) تحت أى مسمى
أو أى سبب من الأسباب .

مادة ٨ - على الأشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة امسك
سجل مطابق للنموذج رقم «٤» المرافق لهذا القرار يقيدون فيه يوميا
أسماء مستلمى كميات الدقيق المنصرفة وكذا كميات الردة الناعمة والخشنة
أو خليط الزوائد والعنوان وسند الصرف « رقم الفاتورة » ورقم اذن
الخروج وساعته وتاريخه واسم السائق والتوقيع .

ويتعين أن تكون صفحات هذا السجل مرقمة ومختومة بخاتم مديرية
التموين والتجارة الداخلية المختصة قبل استخدامها ولا يجوز الكشط أو
المحو فيها وعند الضرورة يكون التعديل بالاداد الاحمر مع اثبات تاريخ
التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بالمطاحن ومستودعات
الدقيق بالجملة لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

مادة ٩ - على الجهات المنصرف لها حصص الدقيق امسك سجل
مطابق للنموذج رقم (٧) تقيد فيه تاريخ وساعة ورود كل كمية ومقدارها
ورقم اذن الخروج ورقم الفاتورة والمستخدم والمتبقى عليها الاحتفاظ
بفاتورة البيع واذن الخروج بمقر العمل لمدة شهر على الاقل ويتعين أن
تكون صفحات هذا السجل مرقمة ومختومة بخاتم مديرية التموين والتجارة
الداخلية قبل استخدامها ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وعند الضرورة

يكون التعميل بالمدد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بالمخازن ومصانع القرونة والطوى ومحال بيع الدقيق بالتجزئة مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

مادة ١٠ - يحظر على الأشخاص المرخص لهم في نقل الدقيق المشار اليهم بالمادة (٢) أو وكلائهم المشار اليهم بالمادة (٤) التوقف عن استلام الدقيق المكلفين بنقلها لحساب الغير أو الامتناع عن ممارسة النقل على الوجه المعتاد بغير ترخيص من مديرية التدوين والتجارة الداخلية المختصة .

مادة ١١ - يستبدل النموذج رقم (٤ ، ٧) من القرار الوزاري رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بالنموذج رقم (٤ ، ٧) المرفقين لهذا القرار ^(١) .

مادة ١٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها كما تضبط السيارة المخالفة وتسام لإدارة المرور المختصة لاجراء شئونها .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

١٠ د / محمد جلال الدين أبو الدقب
وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) لم ينشر القرارين اكتفاء بنشرهما بالوقائع المصرية .

التصحيحات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النفسر من	نواة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

للتعديلات التشريعية للموضوع

٢	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فهرس

الجزء الحادى والعشرين

الموضوع	الصفحة
محاسبة ومراجعة	٥
— القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة	٧
— القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن انشاء نقابة التجاريين	٢٢
— القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية	٥٩
— قرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية	٧٠
— القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن اصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات	١٠٨
التعديلات التشريعية للموضوع	١٢٩
محال صناعية وتجارية وعامة	١٣١
القسم الاول - فى بيع المحال التجارية ورهنها	١٣٣
— القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ خاص ببيع المحال التجارية ورهنها	١٣٣
— قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٣ بالاجراءات الخاصة بتنفيذ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها	١٤٣
القسم الثانى - فى المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة	١٥٤

الصفحة

الموضوع

١٥٤	القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
١٦٦	القسم الثالث - في المحال العامة
١٦٦	قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة
١٨٥	قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة
١٩٨	قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن بدائل الطوب الاحمر
٢٠٠	التعديلات التشريعية للموضوع
٢٠٣	حمامة
٢٠٥	القسم الاول - في قانون الحمامة
٢٠٥	القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون الحمامة
٢٨٣	القسم الثاني - في الادارات القانونية
٢٨٣	القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها
٢٩٩	قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بلائحة تنظيم العمل في الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام
٣٠٨	قرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ بلائحة التفتيش الفني على الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام

الموضوع الصفحة

- ٣١٧ — قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد
وأجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية
وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات
القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
- ٣٣٢ — قرار وزير العدل رقم ٨٧١ لسنة ١٩٧٨ بثلاثة
قواعد تعيين وترقية ونقل ونسب واعارة مديري
وأعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة
وشركات القطاع العام
- ٣٣٨ التعديلات التشريعية للموضوع
- ٣٤١ محكمة دستورية عليا
- ٣٤٣ — القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون
المحكمة الدستورية العليا
- ٣٧١ التعديلات التشريعية للموضوع
- ٣٧٣ مخابرات عامة
- ٣٧٥ — قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم
١٠٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المخابرات العامة
- ٤٢٦ — القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الاحكام
الخاصة بافراد المخابرات العامة
- ٤٣٢ — قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦ لسنة
١٩٧٧ في شأن وحدات الأمن
- ٤٣٧ التعديلات التشريعية للموضوع
- ٤٣٩ مخدرات
- ٤٤١ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها
- ٤٧٥ — اتفاقيات دولية بشأن المخدرات

الصفحة	الموضوع
٤٧٦	التعديلات التشريعية للموضوع
٤٧٩	مرافق عامة
٤٨١	— القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة
٤٨٥	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز
٤٨٧	التعديلات التشريعية للموضوع
٤٨٩	مراقبة البوليس
٤٩١	— القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس
٤٩٨	التعديلات التشريعية للموضوع
٤٩٩	ممرور
٥٠١	— القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور
٥٥٢	— القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات
٥٦٨	التعديلات التشريعية للموضوع
٥٦٩	مسرح وسينما وموسيقى
٥٧١	القسم الاول - الملاهى
٥٧١	— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهى
٥٧١	— قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٥٧ بتنفيذ بعض احكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهى

القسم الثانى - نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية

- ٦٠١ والمسينمائية والموسيقية
- ٦٠١ القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ فى شأن انشاء نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية والمسينمائية والموسيقية

القسم الثالث - تشريعات متنوعة

- ٦٤٠ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ لتنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والاغانى والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات واشطرة التسجيل الصوتى
- ٦٤٠ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الرسوم الخاصة بدعم السينما
- ٦٤٨ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم مكاتب الوسطاء فى الحاق الممثلين والممثلات وغيرهم بالعمل فى الاقليم المصرى
- ٦٥٠ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم عرض الافلام السينمائية
- ٦٥٤ القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقرير بعض الاعفاءات الضريبية لدور العرض السينمائى
- ٦٥٨ القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٩ بالترخيص بانشاء دور عرض سينمائى فى المبانى الجديدة
- ٦٦٠ القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائى
- ٦٦١ التعديلات التشريعية للموضوع
- ٦٦٣ مسئولية سياسية
- ٦٦٥ القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب
- ٦٦٧

الموضوع الصفحة

٦٩٠	التعديلات التشريعية للموضوع
٦٩١	مصوغات ومعادن ثمينة
٦٩٣	— القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة
٧٠٤	— قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة
٧١٨	التعديلات التشريعية للموضوع
٧١٩	مطابع ومطبوعات
٧٢١	— مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات
٧٣٢	— قرار وزير الارشاد القومي رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن المطبوعات التي تطبع في المطابع
٧٣٣	— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة للمطابع
٧٣٩	التعديلات التشريعية للموضوع
٧٤١	مطاحن ومضارب ومخابز
٧٤٣	— قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم انتاج وتداول الارز الابيض
٧٦٤	— قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته
٨٢١	— قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٨٩ في شأن تنظيم عملية نقل الدقيق من المطاحن ومستودعات الدقيق بالجملة الى الجهات التي تستخدمه
٨٢٥	التعديلات التشريعية للموضوع
٨٢٧	فهرس الجزء الحادى والعشرين

[The page contains dense, overlapping, and mostly illegible handwritten or printed text, likely bleed-through from the reverse side. The text appears to be organized in columns.]

مركز خدمات العملاء

